الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة مصراتة

كليَّة الآداب والعُلوم / الخُمس

قسم اللُّغة العربيّة والدّراسات الإسلاميّة

رسالة ماجستير بعُنوان:

اخْتِلافُ رِوايةِ الشّاهِدِ الشِّعْرِيِّ وأَثَرُها فِي الخِلافِ النَّحْوِيِّ

قُدِّمَت هذه الدِّراسةُ استِكمالاً لمُتطلّبات نيلِ درجة الإجازة العالية «الماجستير» في الدِّراساتِ اللُّغويّة (نحو)

إعداد الطالبة:

عبير إسماعيل الرِّفاعي

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد عبد السّلام ابشيش

العام الجامعي: ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ ف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾

صدق الله العظيم

سورة الإسراء من الآية: (٨٥)

الإهداء

إلى .....

- والديّ العزيزين بارك الله في عُمرِهِما.

- إخوَتي وأخوَاتِي.

- كلِّ طالِب علمٍ وطالبةٍ.

أُهْدِي هذا العَمَلَ،،،

شكـــــر وتقديـــــر

بعد أن وفّقني الله ـ سُبحانه وتعَالى ـ وأنجزتُ هذا العملَ، فإنّه من دواعي سُروري أن أتقدّم بالشُّكر لكل من مدّ لي يدَ العون ليخرج هذا العمل بصورة مرضية.

وأتقدم بالشُّكر لقسم اللُّغة العربيّة والدِّراساتِ الإسلاميَّة مُتمثِّلاً في أمين القسم، الدكتور : **علي سالم شخطور**، كما أخُصُّ بالشكر الجزيل الأستاذ الدكتور : **محمد عبد السلام بشيش**، الذي قَبِل الإشرافَ على هذا العمل، والذي أمدّني بتوجيهاته العلميّة التي كان لها الأثر الكبير في جميع مراحل البحث، والذي لم يألُ جهدا في تقديم النُّصح والإرشاد، كما أتقدّم بالشكر إلى الأستاذين الفاضلين اللّذَينِ قبِلا مناقشة هذا البحث، فلهم منّي جميعا جزيل الشكر وفائق الاحترام.

ولا أنسى أن أُوجّه شُكري إلى كلِّ زملائي وزميلاتي الّذين فتحوا لي مكتباتِهم وأمدّوني بالمراجع التي أحتاجها، فجزاهُمُ الله عنّي جميعاً خيرَ الجزاء.

مُقَدِّمَة

الحمدُ للهِ خالقِ الأَلسُنِ واللُّغاتِ، واضِعِ الألفاظِ للمعاني بِحَسبِ ما اقتضتهُ حِكَمَهُ البالغاتِ، الَّذِي عَلَّمَ آدمَ الأَسماءَ كُلَّها، وأَظهر بذلكَ شَرفَ اللُّغة وفَضْلَها، والصَّلاَةُ والسَّلاَمُ عَلَى سيِّدنا محمد، أَفْصَحِ الخَلْقِ لِساناً، وَأَعربِهِم بياناً، وعلى آلهِ وصَحْبِهِ أَكْرِم بِهِم أَنصاراً وأَعواناً، وبعد ...

إِنَّ اللُّغَةَ مِن أَعرقِ مظاهرِ الحضارة الإِنسانيةِ، بل هي أَصلُ الحضارة، وصانعةُ الرُّقِيّ والتَّقدُّمِ، فَهي الَّتي تُؤَلِّفُ الحدَّ الفاصلَ بين شعب وشعبٍ، وبين أُمَّةٍ وأُمَّة، بل بين حضارةٍ وحضارة؛ لأَنَّ الأَفرادَ الذين يتكلَّمُونَ لُغةً واحدةً لا يتفاهمون بيُسرٍ وسهولةٍ فَحَسْب، وَإِنَّما هُم قادرون على أن يُؤلِّفُوا مُجتمعاً إِنسانيّاً مُوحّداً مُتجانساً؛ لأَنَّ اللُّغةَ هي قِوام الحياة الرُّوحيَّةِ والفكريَّة والماديّة.

واللُّغةُ العربيَّة مِن اللُّغاتِ المجيدة، لما تمتازُ بِهِ من عذُوبة اللَّفظِ، وغزارة المادَّة، وجمالِ الوَقْعِ، وبلاغةِ الأسلوب، وقد كرّمها اللهُ ـ تعالى ـ فجعلها لُغةَ كتابه العظيم، وجعلَ القُرآن الكريم مادَّةً قويَّةً لحفظها وبناءِ قواعدها.

وللُّغةِ العربية عُلُومٌ جمَّة، وقد حرصَ العُلماءُ والمفكِّرون على مرِّ العُصُور على أن يُسبروا غَورَ هذه العلوم العريقة للكشف عن حقيقتها وكُنهِهَا، وإِنَّ أَشرفَ هذه العُلُوم وأكرمَها تلك التي تخدمُ كتاب الله وسُنَّةَ رسوله الكريم ـ ﷺ ـ وعِلْمُ النَّحو واحدٌ من تلك العُلُومِ الكريمةِ الشَّريفةِ، وهو دعامةُ العُلُوم العربية، وقانُونُها الأعلى، منهُ تستمِدُّ العَونَ وتستلهِمُ القَصدَ، وترجِعُ إِليه في جليل مسائلها وفُروعِ تشريعها.

وممَّا زَادَ شَرفَ علمِ النَّحوِ أَنْ كانت الآياتُ القُرآنيةُ أَساساً قوِيّاً لِوضْعِ قَواعِدِه، فَقَد كَانَ لِلقُرآنِ الكريمِ الأَثَرُ البيِّنُ في تَوحيدِ اللُّغة العربية ونَشْرِهَا، وتعدُّدِ أَغراضها ومعانيها وألفاظها وأساليبها، وكان الاستشهادُ بِالقُرآنِ الكريم والقياس عليه منهلاً عذباً وأصلاً من أَقوى الأُصولِ السَّماعية الَّتي اعتمد عليها العُلماءُ في تقعيد قواعدها.

وإذا كان علمُ النَّحوِ قدِ استقى موضُوعاتهِ مِنَ القُرآنِ الكريمِ، فكذلكَ كَانَ الحديثُ النَّبويُّ الشَّرِيف دعامةَ الاستِشهاد النَّحوي، ويليهما الشَّاهدُ الشِّعريُّ الَّذي نَالَ مِن اهتمامِ عُلمَاءِ اللُّغةِ أَكثَرَ ما نالتهُ الشَّواهدُ القُرآنيةُ على نَحوٍ ما، فَلم يُخصِّص النَّحويُّونَ مُصنَّفاتٍ لِمَا وَرَدَ في كُتُبِ النَّحوِ مِن شواهد قُرآنية تارِكينَ مُهمَّةَ الاستِفاضة في تحليلها وإعرابِها لكُتُبِ التَّفسير والمتخصصينَ فيهِ، كما أنَّ الحديثَ النَّبويَّ الشَّرِيفَ لم يكُن له ذلك الحظُّ الوافر مِنَ الاستِشهادِ الَّذي حَظِي بِهِ الشِّعْر، ويعُودُ السَّببُ في هذا إلى أنَّ بعضَ رُوَاةِ الحديثِ قد جوَّزُوا نقلَهُ بِالمعنى، ولو أَنَّهُم وثَقُوا أنَّ جَميعَ ما جاء من الحديثِ هُو مِن لفظِ الرسُول ـ ﷺ ـ لجرى مجرى القُرآنِ في إثباتِ القَواعد الكُلِّيةِ؛ لأنَّ قائلهُ هُو أَفْصَحُ الخَلْقِ قَاطِبةً.

ونتيجةً لاهتِمام النَّحويينَ بالشَّاهدَ الشِّعريِّ وتصنيفهم المصنَّفاتِ المُستقلَّة الخاصَّة بِهِ توفَّر لدينا ثراثٌ نحويٌّ رائعٌ وغنيٌّ يتعلَّقُ بالشَّواهدِ الشِّعريّة، من ذلك اهتمامُهُم بالشَّاهدِ الشِّعريِّ في كِتَابِ سيبويه، وشَرحهم لشَواهدِ الإيضاح لأَبي عليٍّ الفارسيّ، وشَواهد المفصَّل لأبي القاسم الزمخشريّ، ومَعْلَمَةُ البَغْدَاديّ الرائعة (خِزَانة الأَدب) التي استَوفي فيها المؤلِّف القَولَ في الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ الَّتي ذَكرها العلاَّمةُ الرَّضيُّ الاستراباذي في شَرحه العظيم لكافيةِ ابن الحاجب، وكذلك ما صنَّفُوهُ في شَرحِ شَواهدِ مُغني اللَّبيبِ لابن هِشَام الأَنصاريّ، ومَا أُلِّفَ حَوْلَ شَواهد الجُمل للزَّجَّاجيِّ، وغير ذلك كثير ممَّا تَزْخَرُ بِهِ المكتبةُ العربيّة.

والباحثُ عن مجموعةٍ مِنَ المعارفِ والمعلُوماتِ لتسديد حقيقةٍ ما أو أكثر لابُدَّ مِن سَبْقِهِ لِهذا العمل جُملةٌ مِنَ الأسبابِ تُسوِّغُ لهُ ذلك ...

وقد آثرتُ أنْ تَكُونَ دِراستي حَولَ اختلافِ رِواية الشَّاهد الشِّعريِّ لِمَا في هذه الدِّراسة مِن غزارة تحصيلِ المعلُوماتِ النَّاتجة عن تتبع الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ في أُمَّهاتِ كُتُبِ اللُّغةِ والنَّحوِ، ومَا يتعلَّقُ بِهَا مِن كيفية استنباطِ القَاعدة مِن الشَّاهدِ الشِّعرِيِّ، ومَدَى اختلاف النَّحوِيين في تَأسيسِ القَواعدِ وَمَا يَنْتُج عَنْهُ مِن تعدُّدِ أَوجُه الإعرابِ في الشَّاهدِ الوَاحد، وقد نبَّهني الأُستاذ الدكتُور مُحَمَّد عبد السَّلام بشيش إلى أَهميةِ دراسة هَذا الموضُوعِ وعِظمِ الفائِدةِ الَّتي سأَتحصَّلُ عَليها مِن البحثِ في جُلِّ كُتُبِ اللُّغةِ والنَّحو، فكان لي خير ناصح ونِعم الموجّه.

وقد اعتمدتُ في دراستي عَلَى مجمُوعةٍ كبيرةٍ مِن المَصَادِرِ اللُّغويَّة النَّحويَّة الَّتي اعتَنت بِالشَّاهِدِ الشِّعرِيِّ والَّتي لَمْ يَتَسَنَّ لِي بَادئ الأَمرِ الحُصُولُ عَلَى بَعْضِهَا لَوْلاَ مُسَاعدة الأُستاذ الدكتُور مُحَمَّد عَبْدَ السَّلام بشيش، فَقَدْ أَمَدَنِي بِكُلِّ مَا احتجتُهُ مِنْهَا، كَمَا أَفَادَنِي كَثِيراً بِتَوجيهاتِهِ الَّتي بِهَا اسْتَطَعْتُ أَنْ أَتَخَطَّى كَثِيراً مِن الصُّعُوبات، وَأَفْهمَ كَثيراً مِمَّا كَانَ مُسْتَبهَماً غَامِضاً عِنْدِي.

ومِن ضِمْنِ المَصَادِرِ الَّتي اعْتَمَدتُ عليها في دِراستي والَّتي اعتَنَتْ بِشرحِ الشَّواهِدِ الشِّعريَّةِ:

شَرح أَبيات كتاب سيبويه لابنِ السِّيرافيّ، وشَرح شَواهِدِ الإيضاح لابنِ برِّي، وشَرح أَبياتِ المفصَّل للخوارزميّ، وشَرح شَواهِدِ المُغني للسيوطي، وشَرح أَبياتِ مُغني اللَّبيب، وخِزَانة الأدبِ للبغداديّ، وغَيرها، وقد أثبتُّها جميعَها في فهرس المصَادِرِ.

وَقَدْ اقتضَتِ الخُطَّةُ أَنْ تَأتيَ الدِّراسةُ مُقَسَّمةً عَلَى أَربعةِ فُصُولٍ:

الفَصْلُ الأَوَّلُ: وهُو الجانبُ التَّمهيدي، وتحدَّثْتُ فيه عن (الرِّواية ومُتعلَّقاتها) وضَمَّ ثلاثةَ مَبَاحث:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: أَدِلةُ النَّحو وَأُصُولُ الاستِشهادِ.

المَبْحَثُ الثَّاني: الحُدُود المكانيّة والزّمانيّة للاستشهاد النّحْويّ.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: أحوالُ الرُّواةِ وشُرُوطُ الرّاوِي.

الفَصْلُ الثَّاني: الجُملةُ الاسمية ونواسِخُهَا مَعَ دِرَاسةِ بَعْضِ المُفْرَداتِ، وَضَمَّ أربعة مَبَاحِث:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: دِراسةُ بَعْضِ المُفْرَدَاتِ.

المَبْحَثُ الثَّاني: المُبْتَدأُ وَالخَبَرُ.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: الأفعال الناسخة والمُشَبَّهاتُ بِلَيْسَ.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: الحروف الناسخة.

الفَصْلُ الثَّالِثُ: الجُمْلَةُ الفِعْليَّةُ، وَضَمَّ أربعة مَبَاحِث:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: الفِعْلُ وعوامله.

المَبْحَثُ الثَّاني: الفَاعِلُ واسم الفاعل.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: مُتَعَلقاتُ الفِعْل: المَفَاعِيلُ وَالحَالُ وَالتَّمييزُ.

المَبْحَثُ الرَّابِعُ: نُونُ التَّوكِيدِ.

الفَصْلُ الرَّابِعُ: حُرُوفُ الجرِ وَالإِضَافةُ والأَساليبُ النَّحويّة، وَضَمَّ ثَلاثَةَ مَبَاحِث:

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: حُرُوفُ الجرِ.

المَبْحَثُ الثَّاني: الإِضَافةُ.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: الأَساليبُ النَّحويَّةُ.

وَجَاءَ مَنهجي في دِرَاسةِ الشَّاهِدِ الشِّعريِّ ذَا جَانبين: لُغويّ (نَحْوِيّ)، وَأَدَبيّ، وَقَدْ اخترتُ هَذَا المنهجَ بعدما اطَّلعتُ عَلَى كِتابِ خِزَانة الأدب للعلاَّمة المحقِّق عبد القادر البغدادي وآثرتُ أَنْ تَكُونَ دِرَاستِي لِلشَّاهِدِ الشِّعريِّ عَلَى نَمَطِ دَرَاستِهِ قَصْداً لِحُصُولِ الفَائدة الكامِلَةِ.

وقدَّمتُ الجَانب اللُّغويّ (النَّحوِي) عَلَى الجَانِبِ الأَدبيّ لأَنَّهُ أَسَاسُ دَرَاستي، وفيه قدَّمتُ ذِكْرَ الشَّاهِدِ المُختلَفِ في رِوَايته مَعَ ذِكْرِ اسْمِ الشَّاعِرِ إِنْ كَانَ مَعْرُوفاً والبَحْر العَرُوضيّ، وحَاولتُ تخريجَ كُلِّ الشَّواهِدِ مِن مصادِرها الَّتي وَرَدتْ فِيهَا سَوَاء المَنْسُوبِ فَيهَا الشَّاهِدِ وَغَيْرَ المَنْسُوبِ فِيهَا وُمثبتةً ذَلك في الهَامِشِ.

ثُمَّ مَهَّدتُ للمسألَةِ النَّحويَّةِ المُتعلِّقة بِالشَّاهِدِ، وَعَرضتُ آراءَ النَّحويينَ واستِشهادهم بِهِ، ثُمَّ ذَكرتُ الرِّوايةَ الأُخرى لِلشاهدِ نَفْسِهِ، وَعَرضتُ آراءَ النَّحويينَ فِيهَا واحتجاجهم بِهَا.

وأَشرتُ إِلَى اختِلافِ رِوَايةِ الشَّاهِدِ في مَوضِعِ الاستِشهادِ وَفي غَيرِهِ، إِلاَّ أَنَّ عِنَايتي بِها في مَوضعِ الشَّاهِدِ كَانتْ أَكْثَرَ لأَنَّهَا هِي الَّتي بُنِيَ عَلَيهَا الخِلافُ بِينَ العُلماءِ، كَمَا قُمْتُ بِتَفْسِيرِ مَعَانِي الكَلماتِ الغَامِضةِ الواردة في الشَّاهِدِ وَوضَعتُهَا فِي المَتْنِ لئلاَّ أُثْقِلَ كَاهِلَ الهَامِشِ.

أَمَّا الجانبُ الأدبيُّ فَذَكَرْتُ فيه مَعنَى بيتِ الشَّاهِدِ إِنْ كَانَ غَامِضاً، أَمَّا إِنْ كَانَ وَاضِحاً فَأَكتفِي بِقَولِي: (وَمَعْنَى البيت وَاضِح)، كَمَا ذَكَرتُ فِيهِ نسبةَ الشَّاهِدِ إِلَى صَاحِبِهِ، وَمَدى صِحَّة هَذه النِّسبة، والقصيدة الَّتي وَرَدَ فِيهَا وسَببها ومُناسبتها كُلَّما تَسَنى لِي ذَلِكَ، مَعَ ذِكْرِ نُبذَة مُختصرة عَنِ الشَّاعِرِ: اسْمُهُ ونَسَبُهُ وشِعْرُهُ وَحياتُهُ ووفَاتُهُ.

كما خَرَّجْتُ الآيَاتِ القُرْآنِيَةِ وَحَصَرْتُهَا بَيْنَ قَوْسَين مُزْهَرَين هَكَذَا﴿ ﴾ وَضَبطتُهَا بِالشَّكْلِ، مُعْتَمدةً فِي تَخْرِيجَهَا عَلَى رِوَايةِ قَالُون عَنْ نَافعٍ، وبَيَّنتُ اسْمَ السُّورةِ وَرقم الآيـة فـي الهـامش، وخرَّجـت الحـديث النبـوي الشـريف مـن كتـب الحـديث، وخرجـت الشواهد الشعرية وضبطتها بالشكل، وبينت بحرها ونسبتها إلى قائليها وبحثت عنها في دواوين الشعراء كلما أمكن ذلك، وأثبت اختلاف المصادر في نسبتها إلى قائلها، ووضّحتُ معاني بعض المفردات، كما أثبت ما اختُلِفَ في روايته، وبينت موطن الشاهد، وخرَّجت الأمثال من كتب الأمثال وضبطتها بالشكل، وترجمت الأعلام الذين ذكرتهم من نحويين وقرّاء وشعراء ومؤلّفين ومحقّقين وغيرهم، وأثبت مصادر الترجمة، وذلك عند أول ذِكرٍ يرد للعلم، وضبطت الألفاظ المشكلة، وبينت معانيها، وأخيراً وضعت فهارس للآيات القرآنية، والحديث النّبوي الشريف والآثار، والأبيات الشعرية الشواهد وغير الشواهد، وأنصاف وأجزاء الأبيات، والأرجاز الشّواهد وغير الشّواهد، والأمثال والأقوال، والأعلام، والقبائل والاماكن وأيّام العرب، والمصادر والمراجع، والموضوعات.

وَجَاءتْ بَعْضُ الشَّواهدِ غيرَ منسوبةٍ إلى قائلٍ، وقد اعتمدتُ عَلَيها فِي دِرَاسَتِي ذَلِكَ لأَنَّ الشَّاهدَ المجهُول القَائل لا يُقْبَلُ إلاَّ إذَا صَدَرَ مِن ثقةٍ يُعتمدُ عَلَيه.

واللهَ ـ تَعَالَى ـ أَسألُ أَنْ ينفعَ بِعَمَلِي، وَيُثيبَني يومَ لاَ يَنْفعُ لاَ مَال وَلاَ بنُون إلاَّ مَن أَتَى اللهَ بِقَلبٍ سَليمٍ، وَهُو المُوفِّقُ الهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ، وَآخرُ دَعْوَايَ أَنِ الحمدُ للهِ رِبِّ العَالَمِينَ.

الباحثـة

الفصلُ الأوّلُ
الرِّوايةُ ومُتعلَّقاتُها

المبحث الأول: أدلّة النحو وأصول الاستشهاد:

المبحث الثاني: الحدود المكانية والزمانية للاستشهاد النحويّ:

المبحث الثالث: أحوالُ الرُّواة وشروط الرّاوي:

المبحثُ الأوَّلُ: أدِلّةُ النَّحوِ وأصُولُ الاستِشهَادِ

اختلف العلماء في تقسيم أدلة النحو، فقد نقل السيوطي[1] عن ابن جني[2] أنّه قال في الخصائص: "أدلة النحو ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس"[3]، بينما يرى ابن الأنباري[4] أنّها: النقل والقياس واستصحاب الحال[5]، فزاد استصحاب الحال ولم يذكر الإجماع، وكأنّه ـ كما قال السيوطي ـ : "لم يرَ الاحتجاج به في العربية"[6].

وعلى هذا فأدلة النحو التي تحصّلت أربعة:

النقل (السّماع)، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال.

ولا بأسَ من إيراد نبذة مختصرة عن كلٍّ دليل لمعرفة مدى اعتماد النحويين على هذه الأدلة في جمع اللُّغة وتقعيد القواعد، ومدى تفاوتهم في اعتماد بعضها.

أولاً: النّقل (السّماع):

---

١. هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري، جلال الدين السيوطي، إمام حافظ، مؤرخ أديب، من مؤلفاته: الأشباه والنظائر، والإتقان في علوم القرآن، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٩١١هـ.

ينظر شذرات الذهب: ٨/٨٧، والأعلام: ٣/٣٠١.

٢. هو عثمان أبو الفتح بن جني، عالم بالنحو والتصريف، لزم أبا علي الفارسي أربعين سنة يتعلم منه التصريف، من مؤلفاته: الخصائص، وشرح تصريف المازني، والمحتسب، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٣٩٢هـ.

ينظر إنباه الرواة: ٢/٣٣٥، والعقد الثمين للذهبي: ٧٧، وبغية الوعاة: ٢/١٣٢.

٣. ينظر الاقتراح: ٧٢، ولم أجد قول ابن جني في الخصائص.

٤. هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، أبو البركات كمال الدين الأنباري، عالم نحوي، قرأ الأدب أيضاً، كما كان إماما ثقة، وفقيهاً مُناظراً، من مؤلفاته: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، والإغراب في جدل الإعراب، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٥٧٧هـ.

ينظر إنباه الرواة: ٢/١٦٩، وبغية الوعاة: ٢/٨٦، وشذرات الذهب: ٤/٤٤٣.

٥. ينظر لمع الأدلة: ٨١.

٦. الاقتراح: ٧٢.

وعرّفه ابنُ الأنباري بأنّه: "الكلام العربيُّ الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلّة إلى حد الكثرة"[1].

ويشمل: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب (شعره ونثره).

ويُعدّ السماع المصدر الرئيس للنحو العربي، ومن أقوى أدلته، وهو مُقدّم على جميع الأدلة الأخرى غالباً[2]؛ لأنّه لا يمكن استنباط قاعدة نحوية إلاّ به، ويعتمد عليه كلٌّ من القياس والإجماع، إذ لابدّ لهما من مُستند من السماع، كما أنّه يمكن أن ينهض دليلاً مستقلاً غير معتمد على غيره من الأدلة الأخرى في إثبات مسألة من المسائل، وقد اعتمد عليه كل من البصريين والكوفيين في إثبات عدد من مسائل خلافهم، فاعتمد عليه الكوفيون في إثبات خمس وعشرين مسألة، بينما اعتمده البصريون في إثبات ست مسائل من مسائل خلافهم الواردة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري.

وينقسم المسموع إلى مُطّرد، وشاذ.

والمطّرد هو المتتابع المستمر، أمّا الشاذ فهو ما فارق ما عليه بقيةُ بابه وانفرد عنه إلى غيره. والاطراد والشذوذ على أربعة أضرب:

١ـ مطّرد في القياس والاستعمال معاً، نحو: قام زيد، ورأيت عمراً، ومررت بسعيدٍ.

٢ـ مطّرد في القياس شاذ في الاستعمال، مثل مجيء خبر (عسى) اسماً صريحاً، نحو: عسى زيدٌ قائماً، فهذا هو القياس، إلاّ أنّ الأكثر في السّماع مجيئه فعلاً مضارعاً مقروناً بـ(أن) غالباً.

٣ـ مطّرد في الاستعمال شاذ في القياس، مثل عدم إعلال بعض الأفعال، نحو: استحوذ، واستنوق، هكذا استعملا، والقياس فيهما وفي أمثالهما الإعلال.

---

١. لُمع الأدلة: ٨١.

٢. لأنّه أحياناً يعرض من الأسباب ما يجعل القياس مقدماً عليه، وذلك إذا كان القياس أقوى، كأن تكون رواية المسموع غير منسوبة لقائل، أو مشكوك في صحتها مثلاً. ينظر: في أدلة النحو: ٢٢.

٤. شاذ في القياس والاستعمال معاً، مثل قولهم: ثوب مَصْوُون، وفرس مَقْوُود، ورجل مَغْوُود في مرضه[١].

ثانياً: القياس:

وقد عرّفه ابن الأنباري بقوله: "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[٢].

ولم يكتفِ ابن الأنباري باعتبار القياس دليلاً من أدلة النحو، بل كان تصوره له أبعد من ذلك حين اعتبر النحو هو القياس نفسه حيث قال: "اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأنّ النحو كله قياس، ولهذا قيل في حدِّه، النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"[٣].

ويرى السيوطي أن القياس "هو معظم أدلة النحو، والمعوّل في أغلب مسائله عليه"[٤].

وهناك بعض المسائل التي يتعذر فيها النقل، ولابد فيها من القياس، ولو أُقْتُصِرَ فيها على ما سُمِعَ فقط لبقيت كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها، وذلك كالقول في العوامل الداخلة على الأسماء والأفعال؛ الجارة منها والناصبة والجازمة، حيث يجوز إدخال هذه العوامل على كثير من الألفاظ بشكل لا يدخل تحت الحصر، وهذا ممّا يتعذر بالسماع فلزِمَهُ القياس؛ لأنّ إثبات ما لا يدخل تحت الحصر بالنقل مُحال[٥].

وللقياس أربعةُ أركان:

أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة، وتتضح هذه الأركان من خلال المثال الآتي:

---

١. ينظر الخصائص: ١/١٣٧، ١٤١.

٢. الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥.

٣. لمع الأدلة: ٩٥.

٤. الاقتراح: ١٥٢.

٥. ينظر المصدر نفسه: ١٥٣، ١٥٤.

نائب الفاعل هو اسم أُسْنِدَ الفعلُ إليه مُقدَّماً عليه، فيجب أن يكون نائب الفاعل مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو نائب الفاعل، والحكم هو الرفع، والعلة الجامعة هي الإسناد، فَأُجْرِيَ الحكم وهو الرفع على الفرع وهو نائب الفاعل قياساً على الأصل وهو الفاعل بالعلة الجامعة وهي الإسناد[1].

ولكل ركن من أركان القياس الأربعة كلام مفصّل مذكور في مواضعه لا يتّسع المقام لذكره[2].

وقد اشتهر أنّ البصريين أكثر اعتماداً على القياس من الكوفيين، وأن الكوفيين قد اعتمدوا على السّماع بشكل كبير، وبما أنّ كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري هو المصدر الذي يضم أكثر مسائل الخلاف بين الفريقين، فقد أجرى بعض الباحثين محاولة استقرائية لهذا الكتاب تهدي إلى معرفة اعتماد كل فريق في استدلاله على القياس أو السماع، وكانت نتيجة الاستقراء على النحو الآتي:

	مسائل القياس	النسبة المئوية	مسائل السّماع	النسبة المئوية	مسائل القياس والسماع	النسبة المئوية
الكوفيون	٣٣	٤٢ %	٢٥	٣٢ %	٢٠	٢٥ %
البصريون	٦٥	٨٣ %	٦	٨ %	٨	١٠ %

وظهر من هذا الاستقراء أنّ البصريين اعتمدوا على القياس أكثر من السماع، وأنّ الكوفيين لم يكونوا يُعوِّلون على السّماع وحده، بل إنّهم اعتمدوا على القياس أيضاً وبنسبة ٤٢ %، وعلى هذا يكون الفريقان قد اعتمدا على القياس ولكن اعتماد البصريين عليه كان أكثر من الكوفيين[3].

تعارُض السّماعِ والقياسِ:

---

١. ينظر الاقتراح: ١٥٤.

٢. ينظر الاقتراح: ١٥٤، وفي أصول النحو: ١٠٨، وما بعدها.

٣. ينظر في أدلة النحو: ٢٦٣.

إذا تعارض السّماع والقياس فالمقدّم والمختار هو السماع، قال ابن جني: "إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ**﴾[1]، فهذا ليس بقياس، لكنه لا بد من قبوله، لأنّك إنّما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنّك من بعد لا تقيس عليه غيره، ألا تراك لا تقول في (استقام): اسْتَقْوَمَ، ولا في (استباع): اسْتَبْيَعَ"[2].

كما ذكر أنّه لابدّ من ترك القياس إذا أتى السماع بخلافه، حيث قال: "واعلم أنّك إذا أدلّك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هُم عليه"[3].

ثالثاً: الإجماع:

وهو الدليل الذي نصّ عليه ابن جني ولم يذكره ابن الأنباري، ويُقْصَدُ به "إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة"[4].

والإجماع ليس دليلاً قائماً بذاته في أغلب الأحيان، بل يقف إلى جانب النقل والقياس ويُسَاق كمقدمة للقياس، وقد كان ابن الأنباري يُدرِجُه مع دليل القياس، فيقول مثلاً: احتجّ الكوفيون أو البصريون، ويذكر دليل النقل أو القياس، ثم يدرج دليل الإجماع تحت دليل القياس.

وقد يُتَّخَذُ هذا تفسيراً لعدم اعتماده الإجماع دليلاً مستقلاً من أدلة النحو المعتبرة عنده، وهي: النقل والقياس واستصحاب الحال[5].

ومن الألفاظ التي يُقَدّمُ بها دليلُ الإجماع قولهم: أجمع نحاة المدرستين، وأجمع البصريون والكوفيون، وذهب النحويون جميعاً، وذهب جمهور النحويين، وذهب سيبويه[1] ومن معه والكوفيون أيضاً، وأجمعنا، وجاز بالإجماع[2].

---

١. سورة المجادلة من الآية: ١٩.

٢. الخصائص: ١/١٥٦.

٣. المصدر نفسه: ١/١٥٦.

٤. الاقتراح: ١٤٦.

٥. ينظر في أدلة النحو: ٢٨٢، ٢٨٣.

وقد حدث وأن خالف بعضُ النحويين الإجماعَ، وخرج عنه، منهم ابن جنى، فقد عُرِفَ عنه أنّه خالف الإجماع مرتين، إحداهما مشهورة عنه، قال فيها: "فمِمَّا جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بُدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: (**هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ**). فهذا يتناوله آخر عن أول، وتالٍ عن ماضٍ على أنّه غلط من العرب، لا يختلفون فيه، ولا يتوقفون عنه، وأنّه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوز ردُّ غيره إليه، وأمّا أنا فعندي أنّ في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع، وذلك أنّه على حذف المضاف لا غير"[٣].

والثانية غير معروفة ولم يذكرها له أحد، قال فيها: "وقالوا في قول النابغة[٤] (من الطويل):

جَزى رَبُّهُ عَنّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ جَزاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وَقَد فَعَلْ[٥]

إنّ الهاء عائدة على مذكورٍ مُتقدّم، كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافاً إلى الفاعل، فيكون مُقدّماً عليه لفظاً ومعنى، ... وأمّا أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:

جَزى رَبُّهُ عَنّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ

---

١. هو عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، أبو بشر، ويقال له: أبو الحسن، إمام البصريين، أخذ عن الخليل ويونس بن حبيب، صنف كتابه الوحيد في ألف ورقة. واختلف في مكان وفاته وتاريخه، والأشهر أنّه مات بالبصرة . رحمه الله . سنة ١٨٠هـ.

ينظر إنباه الرواة: ٣٤٦/٢، والعقد الثمين للذهبي: ٢١٧، ٢١٨، وبغية الوعاة: ٢٢٩/٢، ٢٣٠.

٢. ينظر في أدلة النحو: ٢٧٩.

٣. الخصائص: ٢١٧/١.

٤. هو زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع بن غيظ بن مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان، يكنى أبا أمامة، شاعر جاهلي وأحد فحول الشعراء، عده ابن سلام في الطبقة الأولى بعد امرئ القيس، له ديوان شعر كبير، وأشهر شعره القصائد الاعتذاريات إلى النعمان بن المنذر.

ينظر طبقات فحول الشعراء: ٥١/١، والشعر والشعراء: ١٥٦/١، وخزانة الأدب: ١٣٥/٢.

٥. البيت له في الخصائص: ٣٠٠/١.ولأبي الأسود الدؤلي في الخزانة: ٢٧٧/١، ٢٧٨، والدرر اللوامع: ١١٤/١. وبلا نسبة في لسان العرب (عوى) ٣٤٥/١٠، وشرح شذور الذهب: ١٨٦.

عائدة على (عدي) خلافاً على الجماعة"[1].

رابعاً: استصحاب الحال:

وقد عرّفه ابن الأنباري بأنّه "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل على الأصل"[2].

وهو دليل مُعتَبر عند البصريين، أمّا الكوفيون فذكر الباحثون أنّه لم يرد عنهم[3]، وحتى عند البصريين هو دليل ضعيف، بل هو من أضعف الأدلة، والمواضع التي اعتمدوا فيها عليه قليلة جداً، ففي الوقت الذي بلغت فيه مسائل كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري إحدى وعشرين ومائة مسألة فقد كان نصيب الاستدلال به في سبعة مواضع فقط وقد ذُكِرَ في بعضها أنّه من أضعف الأدلة، وأنّه لا يجوز الاعتماد عليه ما وُجد هناك دليل[4].

فمثلاً لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم[5].

* * *

المبحث الثاني: الحُدود المكانيّة والزَّمانيّة للاستِشهَادِ النحويّ

أولاً: الحُدودُ المكانيّةُ:

لمّا كانت الغاية من جمع المادة اللغوية الحفاظَ على اللغة العربية ممّا ليس منها، والحرص على صفاء ملكتها وسلامة سليقتها، وتمييز الأصيل من الداخل

---

١. الخصائص: ١/٣٠٠. وسيأتي نصّه هذا في مسألة (عود الضمير على متأخر، أو الإضمار قبل الذّكر). ينظر ص ٤٧ من هذا البحث.

٢. الإغراب في جدل الإعراب: ٤٦.

٣. ينظر في أدلة النحو: ٢٨٧.

٤. ينظر المصدر نفسه: ٢٨٧، ٢٨٨.

٥. لمع الأدلة: ١٤٢.

عليها، ومعرفة ما يصلح للاحتجاج به منها، فقد رأى النحويون أن لا يأخذوا اللغة إلاّ من الأماكن التي يثقون بفصاحة أهلها وسلامة لغتهم، وهي الأماكن الموغلة في التَّبَدِّي، واللصيقة بطابعه، البعيدة عن المناطق المتاخمة للعجم أو التي بينها وبين العجم صلات[1].

وقد اختلفت القبائل التي اعتمد النحويون كلام أهلها في درجات الاحتجاج بها على اختلاف قربها وبعدها من الاختلاط بالأمم المجاورة، وعلى هذا فقد اعتمدوا كلام القبائل في قلب الجزيرة العربية، وردُّوا كلام القبائل التي على السواحل أو في جوار الأعاجم، ولهذا لم تكن قبائل اليمن[2] وعُمَان[3] وأرض اليمامة والبحرين والعراق[4] والشام حُجَّةً[5].

---

١. أسباب اختلاف النحاة: ١٣٠.

٢. بالتحريك، وسمِّيت بذلك ليتامنهم إليها.

ينظر معجم البلدان:٥/٤٤٧.

٣. بضم أوله وتخفيف ثانيه: اسم كورة عربية على ساحل بحر اليمن والهند تشتمل على بلدان كثيرة ذات نخل وزروع ومناخها شديد الحرارة حتى إنه يُضرب بِحرِّها المثل.

ينظر معجم البلدان: ٤/١٥٠.

٤. البلاد المشهور، وقيل سميت بذلك لقربها من البحر وأهل الحجاز يُسمون ما كان قريباً من البحر عراقاً.

ينظر معجم البلدان: ٤/٩٣.

٥. ينظر أسباب اختلاف النحاة: ١٣٠.

قال أبو عمرو بن العلاء[1]: "ما لسانُ حِمْيَر وأقاصي اليمن اليوم بلساننا، ولا عربيتُهُم بعربيتنا"[2].

وهذا التشديد في الأخذ عن العرب كان من منهج البصريين في جمع اللغة والاحتجاج بها، فقد حُكِيَ عن أبي عمرو بن العلاء أنّه حين شك في فصاحة أبي خيرة[3]، قال له: "كيف تقول: حفرتُ الأران؟ قال: حفرت إرانا، فقال أبو عمرو: هيهات، لاَنَ جِلدُك يا أبا خيرة[4].

وهذه إشارة منه إلى أنّه قد تأثر بالحضر ففسد طبعه، وذهبت ملكته.

كما رُوِيَ عنه أيضاً أنّه سأله عن قولهم: استأصلَ اللهُ عرقاتِهِم، فنصب أبو خيرة التاء من (عرقاتهم)، فقال له أبو عمرو: هيهات يا أبا خيرة، لاَنَ جلدك[5].

هكذا كان البصريون حريصين في جمع المادة اللغوية، أمّا الكوفيون فلم تكن لديهم هذه الاختبارات، بل كانوا يأخذون اللغة عمّن نزل عندهم من أعراب البادية دون الكشف عمّا إذا كانت فصاحتهم باقية مستمرة أو أنّها اعتراها الفساد وخالطها اللحن[6]، وهذا يُفسر شيئين:

---

١. هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني، كان إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة، وقيل عنه أنّه أعلم الناس بالقراءات والعربية وأيام العرب والشعر، توفي. رحمه الله. سنة ١٥٤ أو ١٥٩هـ.

ينظر العقد الثمين للذهبي: ٢٢٥، وبغية الوعاة: ٢/٢٣١، ٢٣٢، والأعلام: ٣/٤١.

٢. طبقات فحول الشعراء: ١/١١.

٣. هو نهشل بن زيد، أبو خيرة الأعرابي البصري، بدوي من بني عديّ، وقد دخل الحضرة، صنّف كتاباً اسمه الحشرات.

ينظر إنباه الرواة: ٤/١١٧، ومعجم الأدباء: ٥/٥٦٦، وبغية الوعاة: ٢/٣١٧، وهدية العارفين: ٦/٤٩٩.

٤. ينظر أسباب اختلاف النحاة: ١٣٢.

٥. ينظر الخصائص: ١/٣٧٩، ٤٠١.

٦. ينظر أسباب اختلاف النحاة: ١٣٢، ١٣٣.

الأول: سبب فخر البصريين على الكوفيين بقولهم: "نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب وأكلةِ اليرابيع، وأنتم تأخذون عن أكلةِ الشواء وباعة الكواميخ"[1].

والثاني: كونُ الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، وقد نقل السيوطي عن الأندلسي[2] أنّه قال: "الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيءٍ مخالف للأصول جعلوه أصلاً، وبوّبُوا عليه، بخلاف البصريين"[3].

ولذلك ذكر السيوطي في الترجيح بين مذهب البصريين والكوفيين أنّ العلماء "اتفقوا على أنّ البصريين أصحُّ قياساً؛ لأنّهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسعُ روايةً"[4].

---

١. الاقتراح: ٢٤٧، و(حرشة) جمع (حارش)، وحرشة الضباب: صائدوها، والضب: حيوان معروف تأكله العرب، ينظر لسان العرب (حرش) ٨٥/٤، و(ضبب) ٧/٩، والاقتراح: ٢٤٧ (الهامش رقم ٢).

- واليرابيع: جمع مفرده (يربوع) وهو حيوان طويل الرجلين، قصير اليدين جداً، في طبعه خبث شديد، ينظر الاقتراح: ٢٤٧ (الهامش رقم ٣).

. والشواء: المشوي.

. والكواميخ: جمع (كامخ) بفتح الميم وهو نوع من الأدم أو ما يؤتدم به فارسي معرب، ينظر لسان العرب (كمخ) ١١٠/١٣.

٢. هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر المرسي أبو محمد اللورقي الأندلسي المغربي علم الدين، كان إماماً بارعاً في النحو واللغة، من مؤلفاته: شرح المفصل في أربعة مجلدات، وشرح الشّاطبيّة في القراءات توفّيَ . رحمه الله . سنة ٦٦١هـ.

ينظر إنباه الرواة: ١٦٧/٤، وغاية النهاية: ١٦/٢، وبغية الوعاة: ٢٥٠/٢.

٣. الاقتراح: ٢٤٧.

٤. المصدر نفسه: ٢٤٦.

ثانياً: الحدود الزمانية:

عصرُ الفصاحة على الرأي المشهور والراجح عند النحويين ينتهي عند سنة ١٥٠هـ ، وهي السنة التي مات فيها الشاعر إبراهيم بن هرمة[١]، والذي ختم به الأصمعي[٢] الشعر[٣].

وقد قسَّم العلماءُ الشعراءَ على أربع طبقات:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم شعراء ما قبل الإسلام، مثل: امرئ القيس[٤]، والأعشى[٥].

---

١. هو إبراهيم بن هرمة بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة أبو إسحاق، وهو آخر الشعراء الذين يُحتج بشعرهم، توفي . رحمه الله . في خلافة الرشيد بعد سنة ١٥٠هـ.

ينظر الشعر والشعراء: ٧٤١/٢، وإنباه الرواة: ٢٥٩/١، وخزانة الأدب: ٤٢٤/١، ٤٢٥.

٢. هو عبد الملك بن قريب [وقيل: اسمه عاصم وقد غلب عليه لقبه] بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد، أحد أئمة العلم بالشعر واللغة والنحو والأخبار، من مؤلفاته: خلق الإنسان، والفِرَق، والأضداد، توفي . رحمه الله . سنة ٢١٦هـ.

ينظر إنباه الرواة: ١٩٧/٢، وبغية الوعاة: ١١٢/٢، ١١٣، وشذرات الذهب: ١٢٩/٢.

٣. ينظر الاقتراح: ١٢٦، ١٢٧.

٤. هو امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث بن عمرو بن حُجر آكل المُرار بن عمرو بن معاوية بن يعرب بن ثور بن مُرتع بن معاوية بن كندة، ويكنى: أبا زيد، وأبا وهب، وأبا الحارث، شاعر جاهلي، وهو رأس الطبقة الأولى من طبقات ابن سلام، له ديوان شعر رائع. ينظر طبقات فحول الشعراء: ٥١/١، والشعر والشعراء: ١٠٧/١، وخزانة الأدب: ٣٢٨/١، ٣٣٠

٥. هو ميمون بن قيسبن جندل بن شراحيل ، ينتهي نسبه إلى بكر بن وائل، شاعر من فحول الجاهلية وقد أدرك الأسلام ولكنه لم يسلم، كان أعشى العينين؛ لا يبصر ليلا، وكان يلقّب بـ (صنّاجة العرب).

ينظر الشعر والشعراء: ١/ ٢٥٠، وسمط اللآلئ: ٨٣/١، وخزانة الأدب: ١/ ١٧٥، ١٧٦.

الطبقة الثانية: المخضرَمون، وهم الذين عاشوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام، مثل: لبيد بن ربيعة[1]، وحسان بن ثابت[2].

الطبقة الثالثة: المتقدِّمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام، مثل: جرير[3] والفرزدق[4].

الطبقة الرابعة: المولَّدون، ويقال لهم المُحْدَثُون، وهم من بعد شعراء الطبقة الثالثة إلى يومنا هذا، مثل: بشار بن برد[5]، وأبي نوّاس[6][7].

---

١. هو لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر، ويكنى أبا عقيل، شاعر وفارس شجاع، عاش في الجاهلية والإسلام، وقد عده ابن سلام في الطبقة الثالثة من فحول الجاهلية، وقد عمَّر طويلاً.

ينظر طبقات فحول الشعراء: ١٢٣/١، ١٣٥، والشعر والشعراء: ٢٦٦/١، والأعلام: ٢٤٠/٥.

٢. هو حسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري من بني النجار، ويكنى أبا الوليد، شاعر مخضرم جاهلي إسلامي، عاش ستين سنة في الجاهلية، ومثلها في الإسلام، أشعر شعراء القرى العربية، مات في زمن معاوية بعد أن كفَّ بصره.

ينظر طبقات فحول الشعراء: ٢١٥/١، والشعر والشعراء: ٢٩٦/١، وخزانة الأدب: ٢٢٧/١، ٢٢٨.

٣. هو جَرِير بن عطية بن الخطفي بن بدر بن سلمة بن عوف بن كليب بن يربوع بن حنظلة ، شاعر إسلامي وهو رأس الطبقة الأولى من طبقات شعراء الإسلام عند ابن سلام، وكان من أشدِّ الناس هجاء. ينظر طبقات فحول الشعراء: ٢٩٧/٢، والشعر والشعراء: ٤٥٦/١، وخزانة الأدب: ٧٥/١.

٤. هو همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عِقال بن محمد بن سفيان ، والفرزدق لقبه سُمي به تشبيهاً لوجهه بالفرزدقة وهو العجين الذي يُسوى منهُ رغيف الخبز ، وهو شاعر إسلامي ذكره ابن سلام في الطبقة الأولى من طبقات شعراء الإسلام بعد جرير، توفي . رحمه الله . سنة ١١٠هـ. ينظر طبقات فحول الشعراء: ٢٩٨/٢، والشعر والشعراء: ٤٦٢/١، وخزانة الأدب: ٢١٧/١.

٥. هو بشار بن برد، كنيته أبو معاذ، ولقبه المرعث، يُنسب بالولاء إلى قبيلة عُقيل بن كعب، كان شاعراً هجَّاء، توفي . رحمه الله . سنة ١٦٨هـ. ينظر الشعر والشعراء: ٧٤٥/٢، وخزانة الأدب: ٢٣٠/٣، ٢٣١، والأعلام: ٥٢/٢.

٦. هو الحسن بن هانئ بن عبد الأول بن الصباح الحكمي، وكنيته أبو علي، وإنَّما قيل له أبو نواس لذُؤابتين صغيرتين من الشعر المظفور كانتا له مُتدليتين على عاتقه وهو شاعر مُحدث، وعدَّه أبو عبيدة للمحدثين بمثابة امرئ القيس للمتقدمين، وهو من شعراء الطبقة الأولى من المولدين. ينظر الشعر والشعراء: ٧٨٤/٢، والأغاني: ٩٥/٢، وخزانة الأدب: ٣٤٧/١.

٧. ينظر خزانة الأدب: ٥/١، ٦، وأسباب اختلاف النحاة: ١٣٥.

والطبقتان الأولى والثانية لا خلاف بين النحويين في صحة الاحتجاج بشعر شعرائها، أمّا الطبقة الثالثة فمُخْتَلَفٌ فيها، فقد نُقِل عن أبي عمرو بن العلاء وآخرين أنّهم لا يرون الاحتجاج بشعر الإسلاميين، وقد أَرْجَعَ ابن رشيق القيرواني[1] سبب هذا إلى المعاصرة، فقد كان هؤلاء الشعراء في عصر أبي عمرو بن العلاء وأصحابه، حيث قال: "كُلُّ قديم من الشعراء فهو محدث في زمانه بالإضافة إلى من كان قبله، وكان أبو عمرو يقول: لقد أحسن هذا المولد حتى لقد هممتُ أن آمر صبياننا برواية شعره ـ يعني بذلك شعر جرير والفرزدق ـ فجعله مُولداً بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين، وكان لا يعد الشعر إلاّ ما كان للمتقدمين، قال الأصمعي: جلست إليه عشر حِجج، فما سمعته يحتجُّ ببيت إسلامي"[2]. أمّا الطبقة الرابعة فالمشهور الصحيح أنّه لا يُستشهد بكلام شعرائها أبداً، إلا أنّ بعضَ العلماء يرى أنّه قد يُستشهد بكلام الموثوق به منهم[3]، وقد ناصَر الزّمخشريُّ[4] هذا الرأي، ولكن بشرط أن يكون شعراءُ هذه الطبقةِ علماء بالعربيّة،حيثُ قال بعدما أورد بيتاً لأبي تمام[5] عند تفسيره لقوله ـ تعالى ـ: ﴿**وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا**﴾[6]: "وهو وإن كان

---

١. هو الحسن بن رشيق القيرواني، أديب ولغوي حاذق وعروضي شاعر، قال عنه ياقوت الحموي إنّه كثير التصنيف، حسن التأليف، من مؤلفاته: العمدة في صناعة الشعر، والأنموذج في شعراء القيروان، والشذوذ في اللغة، توفي ـ رحمه الله ـ سنة ٤٥٠هـ.
ينظر إنباه الرواة: ٣٣٣/١، وبغية الوعاة: ٥٠٤/١، والأعلام: ١٩١/٢.

٢. العمدة لابن رشيق: ٩٠/١.

٣. ينظر خزانة الأدب: ٦/١.

٤. هو محمود بن عُمر بن محمد بن أحمد أبو القاسم جار الله الزمخشري، عالم معتزلي، له تصانيف كثيرة منها: الكشاف في التفسير، والمفصّل في النحو، والمستقصى في الأمثال، تُوفي ـ رحمه الله ـ سنة ٥٣٨هـ.
ينظر إنباه الرواة: ٢٦٥/٣، وبغية الوعاة: ٢٧٩/٢، ٢٨٠، وشذرات الذهب: ٢٨٠/٤، ٢٨١.

٥. هو حبيب بن أوس بن الحرث بن قيس أبو تمام الطائي، شاعر مطبوع، من قبيلة طيء، أحد أمراء البيان، من مؤلفاته: فحول الشعراء، وديوان الحماسة، ومختار أشعار القبائل، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٢٣١هـ). ينظر الأغاني: ٤١٤/١٦، والأعلام: ١٦٥/٢.

٦. سورة البقرة من الآية: ١٩.

مُحدثاً لا يُستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه"[1].

وأول الشعراء المحدَثين هو بشّار بن بُرد، وقد ذكر أكثر من باحث أنّ سيبويه قد احتجّ ببعض شعره تقرباً إليه؛ لأنّه كان قد هجاه لتركه الاحتجاج بشعره.

* * *

المبحثُ الثَّالثُ: أحوالُ الرُّواة وشرُوطُ الرَّاوي:

---

١. الكشاف: ١/٨٧.

النحويّون في أخذهم عن العرب وروايتهم عنهم لم يجعلوا ذلك مطلقاً من دون قيد، بل وضعوا له قواعد صارمة لبيان أحوال الرواة، ومعرفة من يَصلحُ للأخذ منه والرواية عنه، والغرضُ من ذلك إدراكُ الفصيح من الكلام والصحيح من المرويّات التي يصلح الاحتجاج بها دون غيرها، فاشترطوا على أنفسهم لسلامة اللغة أن لا يحتجوا إلاّ بنقل الثقة[1].

فيرى ابن فارس[2] أنَّ اللغة "تؤخذ سماعاً من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة، ويُنفَى المظنُّون"[3].

وقال ابن الأنباري: "يُشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً، رجلاً كان أو امرأة، حراً كان أو عبداً"[4].

فالصّدق شرط لقبول الرواية، ومن ثبت كذبه أو كان مُتهماً به لا تُقبل روايته مثل: حماد الرّاوية[5] بالكوفة، وخلف الأحمر[6] بالبصرة[7].

---

١. ينظر أسباب اختلاف النحاة: ١٢٩.

٢. هو أحمد بن فارس بن زكرياء بن محمد بن حبيب أبو الحسين القزويني المعروف بالرازي، كان واسع الأدب، ومذهبه النحوي كوفي، من مؤلفاته: المجمل في اللغة، وحلية الفقهاء، وفقه اللغة، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٣٩٠، ٣٩٥هـ). ينظر إنباه الرواة: ١/١٢٧، وبغية الوعاة: ١/٣٥٢، وشذرات الذهب: ٣/٢٦٣.

٣. الصاحبي في فقه اللغة: ٥٣.

٤. لمع الأدلة: ٨٥.

٥. هو حماد بن ميسرة أو ابن سابور بن المبارك المعروف بالراوية، كان من أعلم الناس بأيام العرب وأخبارها وأشعارها وأنسابها، ولغاتها، إلاّ أنّه كان يلحن كثيراً، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (١٥٥هـ). ينظر سير أعلام النبلاء: ١٣/١٨١، وشذرات الذهب: ١/٣٩٠، والأعلام: ٢/٢٧١.

٦. هو خلف البصري أبو محرز بن حيّان مولى بلال بن أبي بُردة، كان عالماً بالشعر وراوية له، ورُوي عنه أنّه كان يصنع الشعر وينسبه إلى العرب فلا يُعرف، له ديوان شعر وكتاب عن الجبال، تُوفي سنة ١٨٠هـ. ينظر إنباه الرواة: ١/٣٨٣، وبغية الوعاة: ١/٥٥٤، والأعلام: ٢/٣١٠.

٧. ينظر أسباب اختلاف النحاة: ١٣٦.

وهذا الذي اشترطوه في راوي اللغة لم يشترطوه في المحتجِّ بشعره، فالعربي المحتج بشعره لا يشترطُ فيه العدالة، كما لم يشترطوا فيه البلوغ، فأخذوا عن الصبيان أيضاً، وقد نقل السيوطي عن ابن دُريد[1] أنّه قال: "أخبرنا عبد الرحمن[2] عن عمه الأصمعي قال: سمعت صبيةً بِحِمَى ضَرِيّةٍ يتراجزون، فوقفتُ وصدُّوني عن حاجتي، وأقبلتُ أكتبُ ما أسمعُ إذ أقبل شيخٌ فقال : أتكتبُ كلامَ هؤلاء الأقزام الأدناع"[3].

* * *

١. هو محمد بن الحسن أبو بكر بن دريد، ينتهي نسبه إلى الأزد بن الغوث، ومنه إلى قحطان وهو أبو قبائل اليمن، كان واسع الرواية، وقيل عنه إنّه أعلم الشعراء وأشعر العلماء، ومن مؤلفاته: الجمهرة في اللغة، والاشتقاق، وغريب القرآن، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٣٢١هـ).

ينظر إنباه الرواة: ٩٢/٣، وبغية الوعاة: ٧٦/١، وشذرات الذهب: ٤٩١/٢.

٢. هو عبد الرحمن بن عبد الله، ويكنى أبا محمد أو أبا الحسن، كان ثقة عمّا يرويه عن عمّه وعن غيره من العلماء، صنف كتاب (معاني الشعر).

ينظر إنباه الرواة: ١٦١/٢، وبغية الوعاة: ٨٢/٢.

٣. المزهر: ١٠٩/١.

الفصلُ الثَّاني

الجملةُ الاسميّةُ ونواسخُها مع دراسَة بعضِ المُفرداتِ

المبحث الأول: دراسة بعض المفردات

المبحث الثاني: الابتداء والخبر

المبحث الثالث: الأفعال الناسخة والمشبهات بـ(ليس)

المبحث الرابع: الحروف الناسخة

المبحثُ الأولُ: دراسَةُ بعضِ المُفرَدَاتِ

توكيدُ النّكرة توكيداً مَعنويّاً

قال عبد الله بن مسلم بن جُندب الهُذلي (من البسيط):

لكنّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَولٍ كُلُّهِ رَجَبُ[1]

التوكيد نوعان: لفظي ومعنوي.

فاللفظي يكون بتكرار اللفظ سواء كان اسماً أم فعلاً أم حرفاً أم جملة، والمعنوي يكون باستعمال ألفاظ خاصة هي: (نفس، عين، كلا، كلتا، كل، جميع، عامة)، ولـ(أجمع) توابع هي: أكتع، وأبصع، وأبتع)، وألفاظ التوكيد المعنوي لابد من اتصالها بضمير يعود على المؤكّد ويطابقه في النوع والعدد؛ ولذلك فألفاظ التوكيد المعنوي معارف؛ لأنّها مُعرّفة بإضافة الضمير إليها، فلا توكّد إلا المعرفة[2]، نحو قوله . تعالى .: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[3].

وقد اختلف النحويون في جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً، فمنعه البصريون مطلقاً، أي: سواء أفاد توكيدها أم لم يُفِد[4].

---

١. البيت له في شرح أشعار الهُذليين: ٣١٨/٢.

وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٥١/٢، وأسرار العربية: ١٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٤/٣، ٤٥، وأوضح المسالك: ١٦/٣، وشرح شذور الذهب: ٥٥٦، وشرح قطر الندى: ٢٩٦، وتذكرة النحاة: ٦٤٠، وشرح التصريح: ١٣٨/٢، وشرح الأشموني: ٨٣/٢، وخزانة الأدب: ١٧٠/٥.

٢. تنظر المسألة في شرح المفصل لابن يعيش: ٣٩/٣، وشرح الرضي على الكافية: ٣٥٧/٢، وارتشاف الضّرب: ١٩٤٧/٤، وشرح قطر الندى: ٢٨٩، وشرح التصريح: ١٣٢/٢.

٣. سورة الحجر الآية: ٣٠، وسورة ص الآية: ٧٢.

٤. ينظر رأي البصريين في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٥١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٩٦/٣، وشرح الرضي على الكافية: ٣٧٣/٢، وشرح التصريح: ١٣٨/٢.

بينما أجاز الكوفيون والأخفش الأوسط[1] جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً إن كان المنكَّر معلوم المقدار أو مؤقتاً، وذلك نحو: درهم، دينار، يوم، ليلة، شهر[2].

واستدلوا على مذهبهم بقول عبد الله بن مسلم:

لكنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَولٍ كُلِّهِ رَجَبُ (بيت الشاهد)

بتنوين (حول) وجر (كله)، حيث أكد (حول) . وهو نكرة . توكيداً معنوياً بـ(كل)؛ لأنَّ كلمة (حول) نكرة محدودة ذات أوّل وآخر معروفين.

وممن ذهب مذهب الكوفيين والأخفش ابن مالك[3] بقوله: "وإن أفاد توكيد النكرة جاز، وفاقاً للأخفش والكوفيين"[4].

كما اختار ابن الناظم[5] مذهب الكوفيين "لصحة السماع بذلك، ولأنَّ في توكيد النكرة المحدودة فائدة كالتي في توكيد المعرفة، فإن من قال: (صُمْتُ شهراً)

---

١. هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن ، المعروف بالأخفش الأوسط أخذ عن الخليل ولزم سيبويه، وهو واضع بحر المتدارك، توفي . رحمه الله . سنة (٢١١هـ)، وقيل: سنة (٢١٥هـ).
ينظر إنباه الرواة: ٣٦/٢، وبغية الوعاة: ٥٩٠/١، وشذرات الذهب: ١٢٦/٢.

٢. ينظر رأي الكوفيين والأخفش في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٥١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٩٦/٣، وشرح الرضي على الكافية: ٣٧٣/٢، وشرح التصريح: ١٣٨/٢، والدرر اللوامع: ٣٨٧/٢.

٣. هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائي النحوي، إمام النحاة وحافظ اللغة، من مؤلفاته: الألفية، والكافية الشافية وشرحها، والتسهيل وشرحه، توفي . رحمه الله . سنة (٦٧٢هـ).
ينظر بغية الوعاة: ١٣٠/١، وشذرات الذهب: ٤٨٢/٥، والأعلام: ٢٣٣/٦.

٤. التسهيل: ١٦٥.

٥. هو محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الإمام بدر الدين المعروف بابن الناظم، من مؤلفاته: شرح ألفية والده، وشرح كافيته، وتكملة شرح التسهيل، توفي . رحمه الله . سنة (٦٨٦هـ).
ينظر بغية الوعاة: ٢٢٥/١، وشذرات الذهب: ٦١/٦، والأعلام: ٣١/٧.

قد يريد جميع الشهر، وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمال، فإذا قال: (صُمْتُ شهراً كلَّه) ارتفع الاحتمالُ وصار كلامه نصّاً على مقصوده"[1].

وكذلك عبّر الرضي[2] عن تجويز مذهب الكوفيين والأخفش بقوله: "وقد أجاز الكوفيون تأكيدَ المنكّر إذا كان معلومَ المقدار أو مؤقتاً، كدرهم ودينار، ويوم، وليلة، وشهر بـ(كل) وأخواته، لا بـ(النفس والعين)، وليس ما ذهبوا إليه ببعيد لاحتمال تعلُّق الفعل ببعض ذلك المؤقَّت"[3].

كما اختار ابن هشام[4] توكيد النكرة بشرط حصول الفائدة في كتابه أوضح المسالك، واستدل ببيت الشاهد على أنّه ممّا حصلت فيه الفائدة لكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الإحاطة[5].

بينما حكم بالشذوذ على الشاهد نفسه الذي استدل به في أوضح المسالك، وذلك في كتابيه (شرح شذور الذهب، وشرح قطر الندى).

حيث قال في شرح شذور الذهب: "ويجب في المؤكد كونه معرفة، وشذ قول عائشة ـ رضي الله عنها ـ : (ما صام رسول الله ـ ﷺ ـ شهراً كلَّهُ إلا رمضان)[6]، وقول الشاعر:

---

١. شرح ابن الناظم: ٥٠٦.

٢. هو رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، يلقب بـ(نجم الأئمة) من مؤلفاته: شرح كافية ابن الحاجب، وشرح شافية ابن الحاجب، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٦٨٨هـ).
ينظر بغية الوعاة: ٥٦٧/١، وهدية العارفين: ١٣٤/٦، الأعلام: ٨٦/٦.

٣. شرح الرضي على الكافية: ٣٧٣/٢.

٤. هو عبد الله بن يوسف بن أحمد عبد الله بن هشام الأنصاري الشيخ جمال الدين الحنبلي، النحوي الفاضل المشهور، من مؤلفاته: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وشرح الشواهد الكبرى والصغرى، وشذور الذهب وشرحه، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٧٦١هـ).
ينظر بغية الوعاة: ٦٨/٢، وشذرات الذهب: ٣٨٣/٦، والأعلام: ١٤٧/٤.

٥. ينظر أوضح المسالك: ١٥/٣، ١٦.

٦. الحديث في صحيح البخاري: باب (ما يُذكر من صوم النبي ـ ﷺ ـ وإفطاره) ص: ٣٥٦ رقم الحديث (١٩٧١) ونصه: "ما صام النبي ـ ﷺ ـ شهراً كاملاً قط غير رمضان" .

لكنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَولٍ كُلِّهِ رَجَبُ"[1].

وقال في شرح قطر الندى: "وكذلك لا يجوز في ألفاظ التوكيد أن تتبع نكرة، لا يقال: جاء رجل نفسه؛ لأنَّ ألفاظ التوكيد معارف، فلا تجري على النكرات، وشذ قول الشاعر:

لكنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَولٍ كُلِّهِ رَجَبُ"[2]

وكذلك يرى العينيُ[3] أنَّ قول الكوفيين "أولى بالصواب لصحة السماع بذلك"[4].

إلا أنَّ بيت الشاهد قد رُوي:

لكنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَولي كُلِّهِ رَجَبُ[5]

قال ابن الأنباري في الرد على حجج الكوفيين: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أمّا ما استشهدوا به من الأبيات فلا حُجة فيه، أما قول الشاعر:

..... يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَولٍ كُلِّهِ رَجَبُ

فنقول الرواية الصحيحة:

..... يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَولي كُلِّهِ رَجَبُ

---

١. ص: ٥٥٥، ٥٥٦.

٢. ص: ٢٩٦.

٣. هو محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد العنتابي قاضي القضاة بدر الدين العيني، كان عالماً بالعربية والتصريف حافظاً للغة، من مؤلفاته: شرح البخاري، وشرح الشواهد الكبير والصغير، وطبقات الحنفية، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٨٥٥هـ).

ينظر بغية الوعاة: ٢٧٥/٢، وشذرات الذهب: ٤٢٢/٧، والأعلام: ١٦٣/٧.

٤. المقاصد النحوية: ١٤١/٣.

٥. البيت بهذه الرواية في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٥٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٥/٣ (الهامش رقم: ١)، وخزانة الأدب: ١٧٠/٥.

بالإضافة، وهو معرفة لا نكرة"[1].

وذكر ابن يعيش[2] أنّ روايته:

..... يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَولٍ كُلُّهِ رَجَبُ

بالإضافة أيضاً، ولكن دون (ياء) في (حولي) [3].

ومعنى البيت:

ممّا هيّج شوقَهُ حلولُ شهرِ رجب، فتمنّى أن تكون أيام السنة كلُّها شهرَ رجب.

ومعنى: (شاقه): أعجبه وهيج شوقه، والشوق: نزاع النفس إلى الشيء[4].

وروي: (شهر) مكان (حول) [5]، ونسب ابن هشام هذه الرواية إلى ابن مالك[6]، ونسبها الشيخ خالد الأزهريّ[7] إلى ابن مالك وابنه بدر الدين[8]، وذكر أنّه تحريف "لأنّ المعنى يفسد عليه؛ لأنّ الشاعر تمنى أن يكون عدة الحول من أوله إلى آخره رجباً؛ لما رأى فيه من الخيرات، ولا يصح أن يتمنى أن عدة شهر كله رجباً؛

---

١. الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٥٥/٢.

٢. هو يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا موفق الدين أبو البقاء المشهور بابن يعيش، كان يُعرف بابن الصّانع، من مؤلفاته: شرح المفصل، وشرح تصريف ابن جني، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٦٤٣هـ).

ينظر بغية الوعاة: ٣٥١/٢، وشذرات الذهب: ٣٥١/٥، والأعلام: ٢٠٦/٨.

٣. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٤٥/٣.

٤. ينظر لسان العرب (شوق) ١٦٣/٨.

٥. الرواية في شرح شذور الذهب: ٥٥٧، وشرح التصريح: ١٣٨/٢.

٦. ينظر شرح شذور الذهب: ٥٥٧.

٧. هو زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر المصري الأزهري، اشتغل بالعلم على كبر، من مؤلفاته: شرح التصريح على التوضيح، وإعراب ألفية ابن مالك، وشرح على الجزرية في التجويد، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٩٠٥هـ).

ينظر شذرات الذهب: ٥٩/٨، وهدية العارفين: ٣٤٤/٥، ٣٤٣، والأعلام: ٢٩٧/٢.

٨. ينظر شرح التصريح: ١٣٨/٢.

لأنّ الشهر الواحد لا يكون بعضه رجباً وبعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجباً"[1].

ولم أجد البيت في كتابَي ابن مالك: (شرح التسهيل . شرح الكافية الشافية).

والرواية في شرح ابن الناظم: (حول) وليس (شهراً)[2].

كما روي البيت عند الأدباء بقافية منصوبة: (رجباً).

قال المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد[3] في تحقيقه للإنصاف: "وكلُّهم يروونه مثل رواية المؤلف (رجب)، والصواب في روايته أنه بنصب (رجب) في آخر البيت لأنه من كلمة أولها:

يا للرجالِ ليوم الأربعاء أما ... ينفكُّ يحدث لي النُّهي طَرَبَا

إذ لا يزالُ غزال فيه يفتنني ... يأتي إلى مسجد الأحزابِ مُنتقِبَا

وذلك على أن يكون الشاعر قد أتى باسم (ليت) وخبرها منصوبين كما هو لغة قوم من العرب"[4].

وقال في تحقيق شرح قطر النَّدى: "ولكنّ النُّحاةَ غيّروه حين لم يعثروا على بقية الكلمة"[5]. وكذلك رواه السُّكّري[6] بقافية منصوبة مع مجموعة أبيات أوّلُها

---

١. شرح التصريح: ١٣٨/٢.

٢. ينظر شرح ابن الناظم: ٥٠٧.

٣. هو محمد محيي الدين عبد الحميد، مدرس مصري، من أعضاء المجمع اللغوي بالقاهرة، ورئيس لجنة الفتوى والأزهر، اشتهر بتحقيق وتصحيح المطبوعات، من مؤلفاته: الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، وأحكام المواريث على المذاهب الأربعة، والتحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية، توفي . رحمه الله . سنة (١٩٧٣م). ينظر الأعلام: ٩٢/٧.

٤. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٥١/٢، ٤٥٢ (هامش الشاهد رقم: ٢٨٤).

٥. شرح قطر الندى: ٢٩٦ (هامش الشاهد رقم: ١٣٨).

٦. هو الحسن بن الحسين بن عبيد الله بن عبد الرحمن بن العلاء أبو سعيد النحوي المعروف بالسكري، من مؤلفاته: النقائض، وشرح أشعار الهذليين، والأبيات السائرة، توفي . رحمه الله . سنة (٢٧٥هـ). ينظر إنباه الرواة: ٣٢٦/١، وبغية الوعاة: ٥٠٢/١، والأعلام: ١٨٨/٢.

البيتين السابقين، وبعدهما بيت الشاهد ونسبّ الأبيات إلى عبد الله بن مسلم بن جندَب الهُذلي [1].

ويقال له: عبيد الله، وهو عبد الله بن مسلم بن جُندَب بن حُذيفة بن عمرو ابن زهير بن خِداش بن عتير بن خُزيمة بن صاهلة بن كاهل بن الحارث بن تميم ابن سعد بن هُذيل، شاعر إسلامي من قبيلة هُذيل، عُرف عنه الإباء الشديد والوفاء، وهو أحد عشرة إخوة كانوا جميعاً شعراء رُعاة سراعاً لا يُدرَكون[2].

* * *

١. ينظر شرح أشعار الهذليين: ٣١٨/٢.

٢. ينظر شرح أشعار الهذليين: ٣١٧/٢، ومعجم الشعراء لعفيف عبد الرحمن: ٥٨.

(مَنْ) النكرة الموصوفة

قال سويد بن أبي كاهل (من الرَّمَل):

رُبَّ مَنْ أَنْضَجتُ غَيظاً قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوتاً لَم يُطَعْ[1]

(مَنْ) تكون على عدة أوجه، فتكون موصولة، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ﴾[2]، واستفهامية، نحو: ﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾[3]، وشرطية، نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾[4]، ونكرة موصوفة، ووصفها يكون إمّا بالمفرد وإمّا بالجملة[5].

واستدل النحويون على وقوع (مَنْ) نكرة بدخول (رُبَّ) عليها، قال ابن هشام في بيانه لأوجه (مَنْ): "ونكرة موصوفة، ولهذا دخلت عليها رُبَّ في قوله:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجتُ غَيظاً قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوتاً لَم يُطَعْ"[6].

فـ(مَنْ) نكرة موصوفة، فأمّا كونها نكرة فإنّه يدل عليه إدخال (رُبَّ) عليها من قبيل أنّ (رُبَّ) لا تعمل إلاّ في النكرات، وأمّا وصفُها فإنّ الجملة (أنضجتُ) في

---

١. البيت له في المفضليات: ١١٥، والأغاني: ١١٢/١٣، والأمالي الشجرية: ١٦٩/٢، وشرح شواهد المغني: ٧٤٠/٢، وخزانة الأدب: ١٢٣/٦، ١٢٤، ١٢٥، ٤٦٧، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٣٤/٥، والدرر اللوامع: ١٧٦/١.

وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: ١١/٤، وشرح الرضي على الكافية: ٥٤/٣، ١٥٠، ومغني اللبيب: ٣٤٠/١، وشرح شذور الذهب: ١٧٨، وهمع الهوامع: ٣١٦/١، ١٧٧/٤، وشرح الأشموني: ١١٤/١

٢. سورة الحج من الآية: ١٨.

٣. سورة يس من الآية: ٥١.

٤. سورة النساء من الآية: ١٢٢.

٥. سيأتي الكلام عن وصفها بالمفرد تفصيلاً في الشاهد الآتي، أما وصفها بالجملة فهو في هذا الشاهد.

٦. مغني اللبيب: ٣٤٠/١.

موضع جرّ صفة لها[1]، وقد نُقِل عن الكسائي[2] أنّه يرى أنّ (مَنْ) لا تكون إلاّ في موضع يخص النكرات[3].

وقد استدل الرضيُّ ببيت الشاهد على وصف (مَنْ) بالجملة[4].

إلاّ أنّ بيت الشاهد قد رُوِيَ:

رُبَّما أَنْضَجتُ غَيظاً قَلْبَ مَنْ قد تَمَنَّى لِيَ مَوتاً لَم يُطَع[5]

حيث قال البغدادي[6]: "قال ابن الأنباري في شرح القصيدة: رُوِي أيضاً:

رُبَّما أَنْضَجتُ غَيظاً قَلْبَ من ....."[7].

فـ(ما) هنا كافة مهيئة لدخول (رُبَّ) على الجملة.

وقد زاد أبو علي الفارسي[8] على أوجه (مَنْ) مجيئها تامة، أي غير محتاجة إلى الصّفة والصّلة، حيث قال: "ووجهُ القياس في الحكم على (مَنْ) أنّها نكرة غير

---

١. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١١/٤ (الهامش رقم: ١).

٢. هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان أبو الحسن الكسائي، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة، وإليه انتهت رئاسة الإقراء بالكوفة، توفي - رحمه الله - سنة (١٨٩هـ). ينظر العقد الثمين للذهبي: ١٧٣، وغاية النهاية: ٥٣٥/١، وبغية الوعاة: ١٦٢/٢.

٣. ينظر رأيه في مغني اللبيب: ٣٤٠/١، وخزانة الأدب: ١٢٣/٦، والدرر اللوامع: ١٧٧/١. وسيأتي تفصيل كلام الكسائي في الشاهد الآتي.

٤. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٥٤/٣.

٥. البيت بهذه الرواية في شرح شذور الذهب: ١٧٨ (الهامش رقم: ٢)، وخزانة الأدب: ١٢٣/٦، ١٢٥، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٣٤/٥، والدرر اللوامع: ١١٧/١.

٦. هو عبد القادر بن عمر البغدادي، علاّمة بالأدب والتاريخ والأخبار، ولد وتأدب ببغداد، من مؤلفاته: خزانة الأدب، وشرح أبيات مغني اللبيب، وشرح شواهد الشافية، توفي - رحمه الله - في القاهرة سنة (١٠٩٣هـ).

ينظر هدية العارفين: ٦٠٢/٥، والأعلام: ٤١/٤.

٧. خزانة الأدب: ١٢٥/٦.

٨. هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان، أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان، وتخرّج على يديه ابن جني وعلي بن عيسى الربعي، من مؤلفاته: الإيضاح ، والتكلمة، والمسائل-

موصوفة أنّهم جعلوا (ما) بمنزلة (شيء)، وهو أشد إشاعة وإبهاماً من (مَنْ)، فإذا جاز أن لا توصف مع أنّها أشد إبهاماً من (مَنْ)، كان أن لا توصف (مَنْ) أجوز لأنّها أخصّ منها"[1].

وزاد الكوفيون مجيئها زائدة[2].

ومعنى بيت الشاهد:

رُبَّ حاسد امتلأ قلبه غيظاً وحقداً عليّ، قد تمنى لي الموت، ليرتاح من وجودي، غير أنّ الله لم يستجب له، ولم يحقق له رجاءه ومطلبه، أو تمنّى أن يميتني عن طريق غيره، ولم يطعه أحد في هذا الأمر.

و(أنضجت) من (الإنضاج)، وهو الطبخ بالنار، وفيه كناية عن نهاية الكمد الحاصل لقلبه[3].

و(الغيظ): الغضب، وقيل: هو أشد من الغضب[4].

ويُروى (صدره) مكان (قلبه)[5].

كما يُروى: (كبده)[6].

وبيت الشاهد من قصيدة طويلة لسويد بن أبي كاهل اليشكُريّ، كانت تسمّى بـ(اليتيمة)، وعدد أبياتها ثمانية ومائة بيت ، يقول في مطلعها:

بَسَطَتْ رابِعَةُ الحَبلَ لَنا فَوَصَلْنا الحَبلَ مِنها ما إتَّسَع

=العسكريات، والمسائل البصريات، والحلبيات، والشيرازيات، والبغداديات، توفي . رحمه الله . سنة (٣٧٧هـ).

ينظر إنباه الرواة: ٣٠٨/١، وبغية الوعاة: ٤٩٦/١، وشذرات الذهب: ٢٠٧/٣.

١. إيضاح الشعر: ٤١٨.

٢. سيأتي الكلام عن زيادتها في مسألة (زيادة من). ينظر ص ١٠٣ من هذا البحث.

٣. ينظر لسان العرب (نضج) ٢٧٨/١٤، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٣٤/٥.

٤. ينظر لسان العرب (غيظ) ١٠٩/١١.

٥. الرواية في الأمالي الشجرية: ١٦٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١/٤، وخزانة الأدب: ١٢٣/٦.

٦. الرواية في خزانة الأدب: ١٢٤/٦.

وهي من اختيارات المفضل الضبّي[1] في (المفضليات)، وقد ذكر ابن قُتيبة[2] أنَّ الحجّاج[3] كان قد تمثل يوم (رُستقباذ)[4] على المنبر بأبيات من هذه القصيدة، وهي قوله بعد بيت الشاهد:

وَيَراني كالشَّجا في حَلقِهِ ... عَسِراً مَخرَجُهُ ما يَنتَزِع
مُزبِدٌ يَخطِرُ ما لَم يَرَني ... فَإِذا أَسمَعتُهُ صَوتي إِنقَمَع
قَد كَفاني النَهَ ما في نَفسِهِ ... وَمَتى ما يَكفِ شَيئاً لا يُضَع
لَم يَضِرني غَيرَ أَن يَحسُدَني ... فَهوَ يَرقُو مِثلَ ما يَرقَو الضُلُوع
وَيُحَيِّيني إِذا لاقَيتُهُ ... وَإِذا يَخلو لَهُ لَحمي رَتَع
كَيفَ يَرجونَ سِقاطي بَعدَما ... جَلَّلَ الرَأسَ مَشيبٌ وَصَلَع[5]

و(الشَّجا): الغصَص، وهو كل ما اعترض في حلق الإنسان والدابّة من عظم أو عود أو غيرهما[6].

---

١. هو المفضل بن محمد بن معلّى أبو العباس الضبي النحوي، كان عالماً بالنحو والشعر والغريب وأيام الناس، من مؤلفاته: المفضليات، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (١٦٨هـ).
ينظر إنباه الرواة: ٢٩٨/٣، وبغية الوعاة: ٢٩٧/٢، والأعلام: ٢٨٠/٧.

٢. هو عبد الله بن مسلم بن قُتَيبَة، أبو محمد الكوفي الدينوري، من مؤلفاته: تأويل مشكل القرآن، وأدب الكاتب، وعيون الأخبار، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٢٧٦هـ).
ينظر إنباه الرواة: ١٤٣/٢، وبغية الوعاة: ٦٣/٢، وشذرات الذهب: ٣٣٣/٢.

٣. هو الحجاج بن يوسف أبو محمد الثقفي، بنى مدينة واسط وبها مات ودفن سنة (٩٥هـ).
ينظر سير أعلام النبلاء: ٣٧٩/٧، وشذرات الذهب: ١٩٦/١، والأعلام: ١٦٨/٢.

٤. ورد هكذا (بالذال المعجمة) في الشعر والشعراء: ٤١١/١، ومعجم البلدان: ٤٣/٣، وفي خزانة الأدب: ١٢٤/٦ (رُسْتقاباذ) هكذا بالمهملة، وذكر المحقق أن الدال والذال متعاقبتان، ينظر خزانة الأدب: ١٢٤/٦، (الهامش رقم: ٢)، وهو يوم وارد في أخبار الأزارقة من أنه لمّا خرج مسلم بن عُبيس من حبس أهل البصرة لقتالهم انتقل نافع إلى رستقباذ من أرض دَسْتوا (بلدة بفارس) فقتل نافع وابن عُبيس هناك. ينظر معجم البلدان: ٤٥٥/٢، ٤٣/٣ .

٥. ينظر الشعر والشعراء: ٤١١/١ .

٦. ينظر لسان العرب (شجا) ٢٩/٨.

و(يخطر) من (الخطْر) بتسكين الطّاء، وهو تحريك اليديدن في المشي والاختيال بهما[1].

و(انقمع)، أي: ردَّ بصره ورجع[2].

و(يزقو): أي: يصرخ ويصيح، وأصل الزقو للديك والطائر والمكاء والهامة ونحوها[3].

و(الضَّوْعُ): طائر من طير الليل كالهامة إذا أحس بالصباح صدح، ونُقل عن ثعلب[4] أنَّ طائر أصغر من العصفور، وقيل: هو ذكر البوم[5].

و(لحمي رتع) أي: أكل[6]، وهو من (الرتع) وهو الأكل بشره وهو كناية عن الغيبة.

و(سِقَاطي)، بمعنى: عثراتي وزلاّتي، من (السُّقاط)، وهو الخطأ في القول والحساب والكتاب[7].

و(جَلَّل) الشيء تجليلاً إذا عمّ[8]، أي: عمّ الشيب والصلع رأسي، وهو كناية عن التقدم في السن.

وسويد بن أبي كاهل اسمه غُطَيف بن حارثة بن جِنّل بن مالك بن عبد سعد بن عديّ بن جُشَم بن دُبيان بن كنانة بن يَشْكُر بن بكر بن وائل، ويكنى أبا سعد، وفي ذلك يقول:

---

١. ينظر لسان العرب (خطر) ٩٩/٥.

٢. ينظر المصدر نفسه (قمع) ١٩١/١٢.

٣. ينظر نفسه (زقا) ٤٣/٧.

٤. هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني، إمام أهل الكوفة في النحو و اللغة، ولازم ابن الأعرابي، وروى عنه اليزيدي، والأخفش الأصغر، ونفطويه، من مصنفاته: معاني القرآن، وما ينصرف وما لا ينصرف، والوقف والابتداء، توفي . رحمه الله . سنة (٢٩١هـ).

ينظر إنباه الرواة: ١٧٣/١، وبغية الوعاة: ٣٩٦/١، وشذرات الذهب: ٣٨٠/٢.

٥. ينظر لسان العرب (ضوع) ٧٣/٩، وخزانة الأدب: ١٢٥/٦.

٦. ينظر لسان العرب (رتع) ٩٥/٦.

٧. ينظر المصدر نفسه (سقط) ٢٠٨/٧.

٨. ينظر نفسه (جلل) ١٨٣/٣.

أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيلُ دَجَا

دَخَلْتُ فِي سِرْبَالِهِ ثُمَّ النَّجَا

وهو شاعر مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، وعده ابن سلام[1] في الطبقة السادسة من فحول الجاهلية وقرنه بعنترة العبسي[2]، عاش في الجاهلية دهراً، وعُمِّر في الإسلام ستين سنة بعد الهجرة إلى زمن الحجاج[3].

وهو متقدّم في قول الشعر، غريب الألفاظ أحياناً، ولكنه سهل التراكيب، وشعره وجدانيٌّ عذب، وفنون شعره التي أبدع فيها هي الفخر والغزل والهجاء، ومع أنَّ هجاءه كثير، إلاَّ أنَّه كان مُقِلّاً، أي: يغلبه الآخرون في الهجاء، ولا يغلب هو أحداً فيه، وكانت وفاته بعدما أسن كثيراً، وكان ذلك حوالي سنة (٦٠ هـ= ٦٧٩م)[4].

* * *

قال كعبُ بنُ مالك (من الكامل):

---

١. هو محمد بن سلام بن عبيد الله بن سالم الجمحي، من مؤلفاته: طبقات الشعراء، وغريب القرآن، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٢٣١هـ).

ينظر إنباه الرواة: ٣/١٤٣، وبغية الوعاة: ١/١١٥، وشذرات الذهب: ٢/١٨٤.

٢. هو عنترة بن شداد بن عمرو بن قراد العبسي، وقيل: شداد اسم عمه الذي تكفله بعد موت أبيه فنسب إليه، وقيل: اسم جده، وقيلك إن أباه ادّعاه بعد الكبر، كان عنترة أشجع أهل زمانه، وأجودهم بما ملكت يده، وقد شهد حرب داحس والغبراء وحمدت مشاهده فيها، كما شهد موقعة ذي قار فحارب الفرس، سقط قتيلا على يد الأسد الرهيص جبار بن عمرو الطائي، وكان ذلك حوالي سنة ٨ ق.هـ.

ينظر الشعر والشعراء: ١/ ٢٤٣، وتاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ١/ ٢٠٧، ٢٠٨.

٣. ينظر الإصابة في تمييز الصحابة: ٣/٢٧١.

٤. ينظر تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ١/٣٣٩.

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا[1]

قد مرّ في الشاهد السابق أنّ ابنَ هشام قد نقل عن الكسائي أنّه يرى أنّ (مَنْ) لا تكون نكرة إلاّ في موضع يخص النكرات، مثل قول سويد بن أبي كاهل (من الرمل):

رُبَّ مَنْ أَنْضَجتُ غَيظاً قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوتاً لَم يُطَعْ[2]

وجعل ابن هشام قول الشاعر:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

رداً على ما ذهب إليه الكسائي؛ لأنّ (مَنْ) قد وقعت في موقع معرفة بدليل أنّها قد وُصفت بالمعرفة (غيرنا)، فـ(غير) بالجر نعت لـ (مَنْ) الواقعة في محل جر بحرف الجرّ (على)[3].

وقد روى سيبويه هذا البيت واستدل به على أنّ (مَنْ) نكرة مبهمة موصوفة وصفاً لازماً يكون لها كالصلة، قال سيبويه: "وقال الخليل[1] . رحمه الله . : إن شئت

---

١. البيت له في ديوانه: ٢٢١، وشرح ابن السيرافي: ٤٣٩/١، والأمالي الشجرية: ١٦٩/٢، وخزانة الأدب: ١٢٠/٦، ١٢٣، ١٢٨، والدرر اللوامع: ٣٦٦/١.

ولبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك في لسان العرب (مذن) ١٣٦/١٤.

ولحسان بن ثابت في معاني القرآن للفراء: ٢١/١، ٢٢، والأزهية: ١٠١، والأمالي الشجرية: ٣١١/٢، ومغني اللبيب: ٣٤٠/١.

ولأحدهم في شرح شواهد المغني: ٣٣٧/١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٧٩/٢.

ولكعب أو لحسان أو لعبد الله بن رواحة في الدرر اللوامع: ١٧٨/١.

وللأنصاري في الكتاب: ١٠١/٢، ولسان العرب (كفى) ٩٣/١٣.

وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٢٤٥/١، وسر صناعة الإعراب: ١٤٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢/٤، والمقرب: ٢٧٧، ورصف المباني: ٢٢٦، وارتشاف الضَّرب: ١٧٠٣/٤، ومغني اللبيب: ١٣٠/١، وهمع الهوامع: ٣١٧/١، ١٦/٣.

٢. ينظر الشاهد السابق.

٣. ينظر مغني اللبيب: ٣٤٠/١.

جعلت (مَنْ) بمنزلة (إنسان)، وجعلت (ما)[2] بمنزلة شيء نكرتين، ....، وزعم أنّ هذا البيت عنده مثل ذلك، وهو قول الأنصاري (من الكامل):

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا"[3].

قال الأعلم[4]: "فغيرنا نعت لـ (مَنْ)، وهو نعت لازم كالصلة"[5].

وقد جعل سيبويه وصفها لازماً؛ لأنّها ليس لها بغير وصف معنىً، حيث قال: "وكذلك من وما، إنما يُذْكَرَانِ لحشوهما ولوصفهما، ولم يُرَد بهما خِلوَين شيء، فلزمه الوصف كما لزمه الحشو، وليس لهما بغير حشو ولا وصف معنىً"[6].

وقد استدل الرضي بالبيت نفسه على نعت (مَنْ) بالاسم المفرد، قال في أوجه استعمال (مَنْ): "والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا"[7].

وقد رُوي البيت برفع (غير):

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرُنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا[1]

---

١. هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم أبو عبد الرحمن، الفراهيدي، أو الفرهودي البصري، أول من استخرج علم العروض، وحصر أشعار العرب بها، وهو مؤلف أول معجم في العربية (كتاب العين)، ومن مؤلفاته: الجُمل، والنقط والشكل، وكتاب فائت العين، توفي . رحمه الله . سنة (١٧٥هـ).

ينظر إنباه الرواة: ٣٧٦/١، وبغية الوعاة: ٥٥٧/١، وشذرات الذهب: ٣١٤/٢.

٢. في خزانة الأدب: "وجعلت (ما) بمنزلة شيء " : ١٢٠/٦. (وهو تحريف).

٣. الكتاب: ١٠١/٢.

٤. هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلم، كان عالماً بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، من مؤلفاته: شرح لِلجُمَل، ونكت على كتاب سيبويه، توفي . رحمه الله . سنة (٤٧٥هـ).

ينظر إنباه الرواة: ٦٥/٤، والعقد الثمين للذهبي: ١١٥، وبغية الوعاة: ٣٥٦/٢.

٥. النكت: ٢٥٠/١.

٦. الكتاب: ١٠٣/٢.

٧. شرح الرضي على الكافية: ٥٤/٣.

قال سيبويه: "واعلم أنّ (كفى بنا فضلاً على من غيرنا) أجْودُ، وفيه ضعف، إلا أن يكون فيه (هو)؛ لأنّ (هو) من بعض الصّلة"[1].

وقد استدل الفراء[2] ببيت الشاهد في تفسيره لأول سورة البقرة عند قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[3]، قال عند إعرابه لكلمة (بعوضة): "وأمّا نصبهم (بعوضة) فيكون من ثلاثة أوجه: ...، والوجه الآخر: أن تجعل (ما) اسماً و(البعوضة) صلة، فتُعرِبها بتعريب (ما)، وذلك جائز في (من، ما)؛ لأنّهما يكونان معرفة في حال ونكرة في حال كما قال حسان بن ثابت:

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

ويروى:

..... عَلَى مَنْ غَيْرِنَا ....."[4].

وقد رواه ابن جني بالرفع واستدل به على شذوذ زيادة الباء في المفعول، قال: "إنّما تدخل الباء على الفاعل، وهذا شاذ، يريد أنّ معناه: كفانا"[5].

وقال ابن الشجري[1] عن رواية الرفع: "ويروى (غيرُنا) بالرفع، فـ(من) في هذه الرواية معرفة لأنّها موصولة، والتقدير: على الذين هم غيرُنا"[2].

---

١. البيت بهذه الرواية في الكتاب: ١٠٣/٢، وسر صناعة الإعراب: ١٤٦/١، ومغني اللبيب: ١٣٠/١، ولسان العرب (كفى) ٩٣/١٣، وشرح شواهد المغني: ٣٣٧/١، وخزانة الأدب: ١٢٠/٦، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٧٧/٢، ٣٧٨.

٢. الكتاب: ١٠٣/٢.

٣. هو يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي، أبو زكريا الفرّاء، أخذ عن الكسائي ويونس وأبي ثروان، من مصنفاته: معاني القرآن، والمذكر والمؤنث، والحدود، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٢٠٧هـ).
ينظر إنباه الرواة: ٧/٤، وبغية الوعاة: ٣٣٣/٢، وشذرات الذهب: ٩٨/٢.

٤. سورة البقرة من الآية: ٢٥.

٥. معاني القرآن للفراء: ٢١/١، ٢٢.

٦. سر صناعة الإعراب: ١٤٦/١.

كما استدل به ابن هشام على زيادة الباء أيضاً، ورواه بالرفع، وذكر قول بعضهم إنها هنا "زائدة في الفاعل، و(حبٌّ) بدل اشتمال على المحل"[3].

قال محقق مغني اللبيب: "الرواية برفع (غير) وهو خبر مبتدإ محذوف، والجملة صلة (مَنْ) والتقدير: الذي هو غيرنا"[4].

وقال ابن هشام في موضع آخر بعدما ذكر بيت الشاهد: "ويروى برفع (غير) فيحتمل أنّ (مَنْ) على حالها، ويحتمل الموصولية، وعليهما فالتقدير: على من هو غيرُنا، والجملة صفة أو صلة"[5].

أي: تكون الجملة صفة لها إن جعلت نكرة، وصلة إن قُدِّرتْ موصولة.

وقد نُقِل عن الكسائي أنّ (مَنْ) في بيت الشاهد زائدة، وتقديره للكلام: فكفى بنا فضلاً على غيرنا[6]، وعلى هذا فـ(غير) عنده لا تحتمل إلاّ (الجر)؛ لأنّ (مَنْ) زائدة، و(غير) مجرورة بـ(على)، وهو في هذا جارٍ على مذهب الكوفيين من جواز زيادة الأسماء.

ومعنى بيت الشاهد:

يكفينا أنّ محمداً - ﷺ - يحبنا لنفخر ونستعلي بهذا الفضل على سوانا من الناس.

---

١. هو هبة الله بن علي بن محمد بن علي بن عبد الله أبو السعادات المعروف بابن الشجري، كان أوحد زمانه في علم العربية ومعرفة اللغة وأشعار العرب، من مؤلفاته: الأمالي، وكتاب الحماسة، وشرح اللمع لابن جني، توفي - رحمه الله - سنة (٥٤٢هـ).
ينظر إنباه الرواة: ٣٥٦/٣، وبغية الوعاة: ٣٢٤/٢، وشذرات الذهب: ٢٩٧/٤.

٢. الأمالي الشجرية: ٣١١/٢، ٣١٢.

٣. مغني اللبيب: ١٣٠/١.

٤. المصدر نفسه: ١٣٠/١ (الهامش رقم: ١).

٥. نفسه: ٣٤٠/١.

٦. ينظر رأيه في وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢/٤ (الهامش رقم: ٢)، ومغني اللبيب: ٣٤١/١، وشرح شواهد المغني: ٣٣٧/١.

ويُروى في أغلب مصادره بالفاء في أوله، ورواه ابن منظور[1] في أحد الموضعين اللذين أنشده فيهما بالواو في أوله:

وكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا[2]

وكعب هو كعب بن مالك بن عمرو بن القين الأنصاري السَّلَمي الخزرجي، صحابي من أكابر الشعراء، مُخضرم، عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام، من شعراء الرسول ﷺ. وشهد معه أكثر الوقائع، له مجموعة أحاديث وديوان شعر مطبوع[3].

* * *

عَودُ الضّميرِ على المُتأخِّر أو: الإضمَارُ قبل الذِّكرِ

قال السّفاح بن بُكير اليربُوعيُّ (من السريع):

---

١. هو محمد بن مكرم بن علي بن أحمد بن أبي القاسم بن حقة بن منظور الأنصاري الإفريقي، كان عارفاً بالنحو واللغة والتاريخ والكتابة، صاحب لسان العرب في اللغة، توفي. رحمه الله. سنة (٧١١هـ).

ينظر الدرر الكامنة: ١٦١/٤، وبغية الوعاة: ٢٤٨/١، والأعلام: ١٠٨/٧.

٢. ينظر لسان العرب (مدن) ١٣٦/١٤.

٣. ينظر الإصابة في تمييز الصحابة: ٦١١/٥، وخزانة الأدب: ٤١٧/١ ، والأعلام: ٢٢٨/٥.

لمّا عَصَى أصحَابُهُ مُصعَباً أدّى إليهِ الكَيْلَ صَاعاً بِصَاعْ[1]

الأصل في ضمير الغائب أن يكون له مرجعٌ أو مفسِّرٌ؛ لأن ضمير الغائب لا يكون معرفة بنفسه، وإنما بسبب ما يعود عليه، فلو ذكر ضمير الغائب وحده دون أن يتقدمه مفسره بقي مبهماً منكراً لا يعرف المراد منه حتى يذكر مفسره، ولا يشترط وجود المرجع مع ضمير المتكلم وضمير المخاطب؛ لأنهما يُفسّرانِ بالمشاهدة، والأصل في مفسِّرِ ضمير الغائب أن يكون مُقدّماً عليه، إمّا لفظاً ورتبة، نحو: ضرب زيدٌ غلامَه، أو لفظاً دون الرتبة نحو: ضرب زيداً غلامُه، أو رتبة دون اللفظ نحو: ضرب غلامَه زيدٌ.

أمّا تأخُّر المرجِع عن الضمير فهو غير جائز عند أغلب العلماء، وذلك نحو: ضرب غلامُه عمراً؛ لأنّ (غلامه) فاعل، وأصل الفاعل أن يلي الفعل، فهو مقدم على (عمرو) لفظاً وأصلاً، فيلتزم منه الإضمار قبل الذكر، وهذا ما لا يُجوِّزهُ أغلب العلماء[2]، بينما أجازه الأخفش وابن جني من أهل البصرة[3]، واختاره ابن مالك[4]، وقبله أبو عبد الله الطُّوال[5] من الكوفيين، وذلك لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل[6]، قال ابن جني: "وأجمعوا على أن ليس بجائز: ضرب غلامه زيداً، لتقدم المضمر على مظهره لفظاً ومعنى، ..... وأمّا أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:

---

١. البيت له في المفضليات: ١٨٢، وخزانة الأدب: ٢٨٩/١، ٢٩٠، ٩٦/٦. ولبكر بن معدان في ضرائر ابن عصفور: ١٦٤، وتذكرة النحاة: ٣٦٥. وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية: ١٨٩/١، ولسان العرب (نجا) ١٣٣/١١، وتذكرة النحاة: ٣٦٥، وخزانة الأدب: ٢٧٩/١.

٢. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٤٠١/٢، ٤٠٢، ٤٠٦، وارتشاف الضَّرب: ٩٤١/٢.

٣. ينظر رأيهما في الخصائص: ٣٠٠/١، وشرح الرضي على الكافية: ١٨٨/١، وارتشاف الضَّرب: ٩٤٣/٢، وخزانة الأدب: ٢٧٧/١.

٤. ينظر رأيه في ارتشاف الضَّرب: ٩٤٣/٢.

٥. هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي الكوفي، أحد أصحاب الكسائي، حدّث عن الأصمعي، كان حاذقاً بالقاء العربية، توفي . رحمه الله . سنة (٣٤٣هـ).

ينظر إنباه الرواة: ٩٢/٢، وبغية الوعاة: ٥٠/١.

٦. ينظر رأيه في ارتشاف الضَّرب: ٩٤٣/٢.

عائدةً على (عدي) خلافاً على الجماعة"[1].

وعده ابن عصفور[2] من ضرائر الشعر، وذكر أنه لا يجوز منه شيء في سعة الكلام[3].

وقد ذكر ابن مالك ارتضاءه لما ذهب إليه ابن جني، فهو يجيز تأخر المرجع ولكن بشرط أن يكون صاحب الضمير قد شارك في العامل، نحو: ضرب غلامُها هنداً، فالناصب لصاحب الضمير الذي هو (هند) هو الرافع لغلامها الذي هو الفاعل، "ولو لم يشارك صاحب الضمير المكمل به في عامله لم يجز التقديم، نحو: ضرب غلامُها جارَ هند؛ لأنَّ (هند) مؤخر الرتبة من وجهين، ولا تعلق لها بضرب بخلاف: ضرب غلامُها هنداً"[4].

ومما استدل به المجوّزون قولُ السفّاح اليربوعيّ:

لمّا عصَى أَصحَابُهُ مُصعباً ..... (بيت الشاهد)

حيث تقدّم الضمير الذي هو (الهاء في أصحابه) على مفسره أو مرجعه (مصعباً)، وكان حقُّ المرجعِ أن يتقدم على الضمير فيقال: (عصى مصعباً أصحابه)؛ لئلا يلزم عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة معاً[5].

وعلى الرغم من شذوذ ما أجازه الأخفش وابن جني ومن تبعهما وضعفه فإن الرضيّ يراه . رغم ضعفه . أقوى مما أجازه البصريون في باب التنازع من قولهم إن

---

١. الخصائص: ١/٣٠٠.

٢. هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن بن عصفور الإشبيلي، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، من مؤلفاته: الممتع في التصريف، والمقرب، وثلاثة شروح على الجمل، توفي . رحمه الله . سنة (٦٦٣هـ)، أو: (٣٦٩هـ).

ينظر بغية الوعاة: ٢/٢١٠، وشذرات الذهب: ٥/٤٧٢، والأعلام: ٥/٢٧.

٣. ينظر ضرائر ابن عصفور: ١٦٣، ١٦٤.

٤. ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٦٢.

٥. ينظر الخصائص: ١/٣٠٠.

إعمال الثاني في نحو: أكرمني وأكرمت زيداً أولى من إعمال الأول "لأنّ الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول إذا كانا لعامل واحد، أكبر من الاتصال بين الضمير ومفسره"[1].

إلاّ أنّ بيت الشاهد قد رُوي:

لمّا جَلاَ الخُلاّنُ عن مُصنعَبٍ أدّى إليهِ القرض صاعاً بِصَاعْ[2]

قال البغدادي: "وهي رواية المفضل في المفضليات"[3].

ونسبها في موضع آخر إلى أحمد بن عبيد[4].

كما رُوي البيت:

لمّا جَفَا المصعب خلاّنُهُ ..... [5]

ورواه ابن منظور هكذا:

لمّا انْفَجَى الخَيْلانِ عَنْ مُصنعَبٍ أدّى إليهِ قَرضَ صَاعٍ بِصَاعْ[6]

وقوله: (أدّى إليه)؛ الهاءُ تعود على (مصعب)، وقيل: على كل فرد من أصحابه قصداً إلى كل واحد منهم، وقيل: لمشابهة لفظ (أفعال) للمفرد، ولهذا يجيء كثيراً وصف المفرد به، نحو: نطفة أمشاج، وقوله . تعالى .: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ

---

١. شرح الرضي على الكافية: ٤٠٧/٢.

٢. البيت بهذه الرواية في المفضليات: ١٨٢، وخزانة الأدب: ٢٩٠/١، ٩٧/٦.

٣. خزانة الأدب: ٢٩٠/١.

٤. ينظر خزانة الأدب: ٩٧/٦.

٥. البيت بهذه الرواية في خزانة الأدب: ٢٩٠/١ (الهامش رقم: ٢).

٦. ينظر لسان العرب (فجا) ١٣٣/١١ .

لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾[1]، فإن الضمير في (بطونه) راجع للأنعام؛ لأنَّ (الأنعام) هنا بمعنى (النَّعم)، و(النَّعم) يُذكَّر ويُؤنَّث[2].

وهو من قصيدة للسفاح بن بكير بن معدان اليربوعي رثى بها يحيى بن شداد بن ثعلبة بن بشر أحد بني ثعلبة بن يربوع، وذكر أبو عبيدة[3] أنها لرجل من بني قريع[4] رثى بها يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير، وقد اختلف الرواة في عدد أبياتها، فقد رواها المفضل الضبيّ ثلاثة عشر بيتاً، ورواها أحمد ابن عبيد اثني عشر بيتاً مع اختلاف في ترتيب الأبيات[5]، وقد نسب ابن عصفور البيت إلى بكر بن معدان[6].

ومن أبيات هذه القصيدة:

صَلَّى عَلَى يَحيى وَأَشياعِهِ ... رَبٌّ غَفورٌ وَشَفِيعٌ مُطاعْ
لَمَّا عصى أصحابُهُ مُصعَباً ... أَدَّى إِلَيهِ الكَيلَ صاعاً بِصاعْ
يا سَيِّداً ما أَنتَ مِن سَيِّدٍ ... مُوَطَّأَ البَيتِ رَحيبَ الذِّراعْ
قَوَّالِ مَعروفٍ وَفَعَّالِـهِ ... وَهّابِ مِئَتَى أُمَّهاتِ الرِّياعْ
يَجمَعُ حِلْماً وَأَناةً مَعاً ... ثُمَّتَ يَتْبَاعُ إِتبِياعَ الشُّجاعْ[7]

و(الرِّباع): جمع (ربع)، بضم ففتح، وهو الفصيل الذي ينتج في الربيع وهو أول النتاج[1].

---

١. سورة النحل من الآية: ٦٦.

٢. ينظر تفسير البحر المحيط: ٥٠٩/٥، وخزانة الأدب: ٢٨٩/١.

٣. هو معمر بن المثنى التيمي البصري، من أئمة اللغة والأدب، أخذ عن يونس بن حبيب وأبي عمرو، من مؤلفاته: مجاز القرآن، وإعراب القرآن، والأمثال، توفي . رحمه الله . سنة (٢٠٩هـ).
ينظر إنباه الرواة: ٢٧٦/٣، وبغية الوعاة: ٢٩٤/٢، وشذرات الذهب: ١٠٧/٢.

٤. أبو بطن من تميم.
ينظر أسماء القبائل وأنسابها: ٢٣٢.

٥. ينظر المفضليات: ١٨١، ١٨٢، وخزانة الأدب: ٢٩٠/١، ٩٧/٦.

٦. ينظر ضرائر ابن عصفور: ١٦٤.

٧. ينظر المفضليات: ١٨١، ١٨٢.

ويُروى:

..... وهَاب مئتَى أُمّهات الرباع

ويُروى:

..... عقّار أُمّاتِ الرِباع الرِتاع[1]

ومعنى الأول: يهب أُمهات الرباع واحدة بعد الأخرى، ومعنى الثاني: يكرم أضيافه من الذوق السمينة الممتلئة[2].

و(الأمهات): جمع (أم) للآدميين، و(الأُمّات) لغير الآدميين، وقد تأتي بالعكس[3].

والسفاح هو السفاح بن بُكير بن معدان اليربوعي، شاعر روى له المفضّل قصيدة في رثاء يحيى بن شداد بن ثعلبة، من بني يربوع، وكان يحيى مع مصعب ابن الزبير في اليوم الذي قُتل فيه، وأدرك مصعب أنه مقتول، فقال له: انصرف فما لقتلك معنى، فقال: والله لا تحدث الناس أني رغبت عن مصرعك، وما زال يدافع عنه حتى قتل معه، وكان ذلك بعد سنة ٧١هـ[4].

* * *

وعلى المسألة نفسها استدلوا بقول أبي جُندب الهُذليّ (من الطويل):

أَلاَ لَيْتَ شِعْري هَلْ يَلُومَنّ قَومُهُ زُهَيراً عَلى ما جَرّ مِن كُلّ جانِبِ[5]

---

١. ينظر لسان العرب (ربع) ٨٥/٦.

٢. ينظر شرح شواهد الإيضاح: ١٩٦.

٣. ينظر خزانة الأدب: ٩٨/٦.

٤. ينظر شرح شواهد الإيضاح: ١٩٦(الهامش رقم: ١)، ولسان العرب (أمم) ١٥٩/١.

٦. ينظر معجم الشعراء لخفيف عبد الرحمن: ١١٤، والأعلام: ١٠٤/٣.

٥. البيت له في شرح أشعار الهذليين: ٢٣٩/١، وخزانة الأدب: ٢٩١/١، ٢٩٢.
والهذلي في تذكرة النحاة: ٣٦٤.

برفع (قومه)، ونصب (زهيراً) على أن (قومه) فاعل، و(زهيراً) مفعول به.

وقد ذكر البغدادي أنَّ أبا سعيد السُكَّرِي قد روى البيت بنصب (قومه)، ورفع (زهير) فيكون (قومه) مفعولاً به، و(زهير) فاعلاً، فهو اللائم، وقومه الملومون، وعلى هذه الرواية ليس في البيت شاهد على الإضمار قبل الذكر[1].

إلاَّ أنَّ رواية السُكري برفع (قومه)، ونصب (زهيراً)[2].

والبيت من شعر لأبي جُندَب الهذليّ، وسببه ما رواه السُكَّرِيُّ من أن أبا جُندَب قد مرض ذات يوم، وكان له جار من خزاعة[3] اسمه (خاطم) فقتله زهير اللحياني وقتل امرأته، فلما برأ أبو جندب من مرضه خرج من أهله حتى قدم مكة[4]، فاستلم الركن وكشف عن استه وطاف، فعرف الناس أنّه يريد شراً؛ وأخذ يقول:

إنِّي امْرؤٌ أَبْكِي عَلَى جَارِيَهْ
أَبْكِي عَلَى الكعبيْ وَالكعبِيَّهْ
وَلَو هَلَكتْ بكياً عليْـهْ
كانا مكانَ الثَّوب من حَقويَّهْ

ومعنى الشطر الأخير: كانا منّي بمكانِ من أجزتْ.

فلمّا فرغ من طوافه وقضى من مكة حاجته، خرج في الخلعاء من بكر[5] وخزاعة فاستجاشهم على بني لحيان، فخرجوا معه حتى صبَّح بهم لحيان بني العرج،

وبلا نسبة في ضرائر ابن عصفور: ١٦٤، وخزانة الأدب: ٢٨٠/١.

١. ينظر خزانة الأدب: ٢٩٢/١.

٢. ينظر شرح أشعار الهذليين: ٢٣٩/١.

٣. هم حيٌّ من الأزد، سموا بذلك لأنهم تخزعوا عن قومهم وأقاموا بمكة، وقيل لأنهم تخزعوا من اليمن إلى الحجاز وقيل غير ذلك.
ينظر أسماء القبائل وأنسابها: ٩٦.

٤. بيت الله الحرام، وقيل سميت كذلك لأنها تمك الجبارين أي: تذهب نخوتهم، وقيل لازدحام الناس بها.
ينظر معجم البلدان: ١٨١/٥.

٥. أبو قبيلة، وهو بكر بن وائل بن قاسط بن هنب بن أفصى بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة.

فقتل فيهم وسبي نساءهم وذراريهم فاشترتهم هاتان القبيلتان (بكر وخزاعة)، فقال أبو جندب في ذلك:

أَلاَ لَيْتَ شِعْري هَلْ يَلُومَنّ قَومُهُ زُهَيراً عَلى ما جَرَّ مِن كُلّ جانِبِ[1]

* * *

ينظر أسماء القبائل وأنسابها: ٤٧ (الهامش رقم: ٨).

١. ينظر شرح أشعار الهذليين: ٢٣٩/١، وخزانة الأدب: ٢٩٢/١ . ٢٩٣.

دُخُولُ (أل التَّعرِيفِ) على العَلَم

قال أبُو النَّجمِ العَجْليّ (من الرجز):

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِن أَسِيرِهَا
حُرَّاسُ أَبوابٍ عَلى قُصُورِهَا[1]

العَلَمُ لا يجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف فيه لاستغنائه بتعريف العلمية عن أي تعريف آخر؛ ولأنَّ الاسم لا يجوز أن يُعرَّف من جهتين، ولكن بعض الأعلام قد يدخله (أل التعريف) وذلك على نوعين: لازم وغير لازم، فاللازم، نحو: النجم للثريا؛ لغلبة النجم على نجم الثريا، وغير اللازم، نحو: الحارث والعباس، و(أل) هذه تُسمى لِمَنحِ الأصل[2].

وقد أجاز المبرّدُ[3] تعريفَ العلم بأل والإضافة، وذلك إذا شُورك في اسمه، بمعنى إذا وقع فيه اشتراك اتفاقي لفظي، قال المبرد: "كما تقول: هذا زيدٌ من الزيدين، أي: هذا واحد ممن له هذا الاسم، فأنت، . وإن كنتَ لم تذكر قبله شيئاً، تقول بعده آخر . فإنما أردت ضرباً مما يقع له هذا الاسم، كما قال (من الرجز):

---

١. الرجز له في ديوانه: ١١٩، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ١٩٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٤/١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٠٢/١.
وبلا نسبة في المقتضب: ٣٧٠/٤، وسر صناعة الإعراب: ٤٥/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٣١٧/١، والمقنع في شرح اللمع: ٤٧٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٣٢/٢، ٦٠/٦، ورصف المباني: ١٦٤، ولسان العرب (وبر) ١٤٢/١٥، وارتشاف الضَّرب: ٩٨٨/٢، ٢٣٩٢/٥، ومغني اللبيب: ٧٤/١، والأشباه والنظائر في النحو: ٨٨/٢، وشرح شواهد المغني: ١٧/١، وهمع الهوامع: ٢٧٧/١، والدرر اللوامع: ٧٤/١.

٢. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٤١/١، وما بعدها.

٣. هو محمد بن يزيد الأزدي النحوي الملقب بالمبرّد، أخذ عن المازني، والسجستاني، من مصنفاته: الكامل في اللغة والأدب، والمقتضب، وكتاب البلاغة، توفي . رحمه الله . سنة (٢٨٥هـ)
ينظر إنباه الرواة: ٢٤١/٣، وبغية الوعاة: ٢٦٩/١، وشذرات الذهب: ٣٦١/٢.

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِن أَسِيرِهَا"[1].

فـ(العمرو) علم، وقد عُرِّف بأل. وإلى قول المبرّد ذهب الزمخشري ولكنه جعله من القليل النادر[2]، وعزا ابن يعيش ما ورد منه في الشعر إلى الضرورة، وفسّر قولَ الزمخشري بإدخال (أل التعريف) على العلم مع كونه معرفة في الأصل بأنّه إذا وقع اشتراك لفظي في العلم، فإنه إذا عُرّف بالألف واللام يزول عنه تعريف العلمية بأن يُنكّر أولاً، ثم تُضاف له الألف واللام، ويجري مجرى الأسماء الشائعة، نحو: رجل، وفرس[3].

فالمبرّد يرى أنّ (أل) في (العمرو) للتعريف بعد أن زال عنه تعريف العلمية، بينما يرى العكبريُّ[4] أنها ليست للتعريف، حيث قال: "فدخول الألف واللام على (العمرو) لا للتعريف؛ لأنه علم"[5]. وذكر ابن يعيش رأياً يستبعد أصحابه دخول (أل التعريف) على العلم، ويحملون ما جاء منه على الزيادة على حد زيادتها في (اللات، والعزى، والتي، والآن)[6].

وذهب أبو حيّان[7] إلى القول بزيادة (أل) في العلم، حيث قال: "وقد يَعْرِضُ زيادة (أل) في العلم"[8]، ومثّل بالرجز السابق.

---

١. المقتضب: ٤/٣٦٠.

٢. ينظر المفصل: ٣١.

٣. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١/٤٥.

٤. هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان أبو القاسم الأسدي العكبري، من مؤلفاته: شرح اللمع، وأصول اللغة، والاختيار، توفي . رحمه الله . سنة (٤٥٦ هـ).
ينظر إنباه الرواة: ٢/٢١٣، وبغية الوعاة: ٢/١٢٠، وشذرات الذهب: ٣/٤٧٨.

٥. المتبع في شرح اللمع: ٢/٤٧٥.

٦. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١/٤٥.

٧. هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي، نحوي لغوي ومفسر ومحدث ومقرئ، من مصنفاته: البحر المحيط في التفسير، وارتشاف الضَّرب، وغاية الإحسان في النحو، توفي . رحمه الله . سنة (٧٤٥هـ). ينظر بغية الوعاة: ١/٢٨٠، وشذرات الذهب: ٦/٣٢٤، والأعلام: ٧/١٥٢.

٨. ارتشاف الضَّرب: ٢/٩٨٨.

وقد صنّف ابنُ هشام (أل) الزائدة إلى الزائدة زيادة لازمة، وأخرى غير لازمة، ومثّل للثانية بقول الراجز:

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو .....

ثم ذكر الرأي القائل بزيادتها هنا للتعريف، وهو رأي المبرد وتبعه فيه الزمخشري كما سبق[1].

وذكر الأزهري أنّ زيادتها في الرجز ضرورة[2]، وعلق البغدادي بعد أن ذكر الضرورة بأنّها قد فاتت ابن عصفور فلم يذكرها في ضرائره[3].

وقد ذكر محمد محيي الدين عبد الحميد أنّ ابن منظور قد "أنكر رواية (أمّ العمرو) وقال: صواب الإنشاد: (يا ليت أمّ الغمر)، أي: بالغين المعجمة"[4].

والذي قاله ابن منظور عند موضع الشاهد:

"وأمّا قول الشاعر:

..... ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

فإنه زاد الألف واللام للضرورة كقول الراجز:

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِن أَسِيرِهَا

وقول الآخر:

يا ليت أُمّ العمرو كانت صاحبي

يريد أنّه (عمرو) فيمن رواه هكذا، وإلاّ فالأعرف: يا ليت أُمّ الغَمْرِ"[5].

---

١. ينظر مغني اللبيب: ٧٤/١.

٢. ينظر شرح التصريح: ٩٥/١.

٣. ينظر شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٠٢/١.

٤. الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣١٧/١ (هامش الشاهد رقم: ١٩٨).

٥. لسان العرب (وبر) ١٤٢/١٥.

وقول ابن منظور في نهاية كلامه: (يا ليت أُمّ الغمر) يدلُّ على أنّه يتحدث عن الشاهد الثاني عنده، وهو قوله:

يا ليت أُمّ العمرو كانت صاحبي

مكانَ من أشتى على الركائب

والتعليق الذي ذكره (محمد محيي الدين عبد الحميد) كان في شرحه للشاهد الأول ـ قيد الدراسة ـ وذَكَرَ اختلافَ الرّواية عنده، والأصحُّ أن تكون عند الشاهد الثاني؛ لقوله: (يا ليت)، فهي بداية الشاهد الثاني لا الأول.

ومعنى الرجز:

أَبْعَدَ هذه الحبيبةَ المكنّاة بـ(أُم عمرو) رُقباؤها وحَرَسةُ أبوابها الذين على قُصورها عن أسيرها ومُحبِّها الذي أَسَرَتْهُ محبّتُها.

ويروى (أُمّ العَمر) بفتح العين وبدون واو زائدة[1]، وهي رواية أبي حيان في أحد الموضعين اللّذين روى فيهما الرجز الشاهد، ورواه في الموضع الثاني: أُمّ العَمْرَيْنِ[2].

وأبو النّجم العجليّ اسمُه الفضل بن قدامة، وينتهي نسبه إلى عجل بن لُجيم ابن صعب بن بكر بن وائل، ولد سنة ٤٠ هـ، كان يسكن ضواحي الكوفة، ويأوي إلى المساجد، وهو أحد رُجّاز الإسلام المتقدمين في الطبقة الأولى منهم، وكان مُكثراً، يقول رجزاً وقصيداً فيجيد، غير أنّ شعره متفاوت؛ فيه الجيد، وفيه الرديء، وكان يقول بديهةً أيضاً، ومن فنون شعره التي برع فيها؛ فن المديح والهجاء والطّرد ـ في وصف الفرس والإبل خاصة ـ، وكان مُظفّراً في الهجاء[3]، وممّا عُرِف عنه أنّه كان يُهاجي العجّاجَ[4] الراجز المعروف.

---

١. الرواية في الديوان: ١١٩، وارتشاف الضّرب: ٩٨٨/٢.

٢. الرواية في ارتشاف الضّرب: ٢٣٩٢/٥.

٣. ينظر الشعر والشعراء: ٥٨٨/٢، وتاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ٦٨٢/١، ٦٨٣.

٤. هو عبد الله الطويل بن رؤبة بن لبيد بن صخر بن كليف بن عمرو بن حُنَيّ بن ربيعة سعد بن مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم، يُكنّى أبا الشعثاء، والشعثاءُ هي ابنته، وله سواها ولدان ذكران، هما: رؤبة الراجز المشهور، والقطاميّ، عدّه ابن سلام في الطبقة التاسعة من فُحول= =الإسلام، وهي

وذكر ابنُ قتيبة أنَّ أرجوزة أبي النجم التي منها الأبيات الآتية هي أجود أراجيز العرب، قال فيها:

الحَمدُ لِلَّهِ الوَهُوبِ المُجزِلِ
أعطَى فَلَم يَبخَل وَلَم يُبَخِّلِ
كومَ الذُرى مِن خَوَلِ المُخوِلِ
تَبَقَّلَت مِن أَوَّلِ التَبَقُّلِ
بَينَ رِماحَي مالِكٍ وَنَهشَلِ
يَدفَعُ عَنها العِزُّ جَهلَ الجُهَّلِ
حَتّى إِذا الشَمعَلُ بَنَت لِلقَيِّلِ
بِالنِصفِ مِن حَيثُ خَنَت وَالمَنزِلِ
جاءَت تَسامي في الرَعيلِ الأَوَّلِ
وَالظِلُّ عَن أَخفافِها لَم يَفضُلِ

وهذه الأبيات في وصف الإبل[1].

ومعنى: (لم يُبخِّل): لم ينسبه أحد إلى البخل.

و(كُوم): جمع (كوماء) بمعنى: عظيمة، و(الكوم): القطعة من الأبل[2].

و(الذرى): السنام، وذروة السنام والرأس: أشرفها[3].

و(من خول): من عطايا، و(المُخوِّل) المعطي، وهو الله ـ سبحانه وتعالى ـ[4].

* * *

طبقة الرُجّاز. وكانت وفاته نحو سنة ٩٧هـ. يُنظر طبقات فحول الشعراء: ٧٣٨/٢ ٧٥٣، والشعر والشعراء: ٥٧٥/٢، وتاريخ الأدب العربي لعمر فرُوخ: ٥٧٠/١.

١. ينظر الشعر والشعراء: ٥٨٩/٢.

٢. ينظر لسان العرب (كوم) ١٣٥/١٣.

٣. ينظر المصدر نفسه (ذرا) ٣٠/٦.

٤. ينظر نفسه (حول) ١٨٢/٥.

العَلَمُ المنقُولُ

قال أبو ذُؤيب الهُذليُّ (من المتقارب):

عَلَى أَطْرِقَا بالِيَاتُ الخِيَا ... مِ إلاَّ الثُّمَامَ وَإلاَّ العِصِيّ[1]

ينقسم العلم باعتبار وضعه إلى مرتجل ومنقول.

فالمرتجل هو ما لم يسبق له استعمال قبل العلمية، وأصله من (الارتجال)، بمعنى الابتكار، ومثّل له ابن مالك في الألفية بـ(سعاد) وهو علم لامرأة، و(أُدد)، وهو علم لرجل.

والمراد بعدم استعماله: ليس عدم استعمال مادته، بل عدم استعمال الصيغة في غير العلمية، وإنّه إنّما استعمل من أول مرة علماً، وإلا فقد استعملت العرب مادة (س ع د) في السّعد، والسّاعد، والسّعدان، وغير ذلك، كما استعملت مادة (أ د د) في الود والودود وغيرهما؛ لأنّ أصل همزته (الواو)[2].

أمّا العلم المنقول . وهو الغالب في الأعلام .[3] فهو ما سبق له استعمال قبل العلمية. قال ابن يعيش: "ومعنى النقل أن يكون الاسم بإزاء حقيقة شاملة فتنقله إلى حقيقة أخرى خاصة وليس لها أن يتسمّى بها في الأصل"[4].

---

١. البيت له في شرح أشعار الهذليين: ٧٥/١، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ١٨٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٩/١، ولسان العرب (طرق) ١١٤/٩، والمقاصد النحوية: ٢٢٤/١، وخزانة الأدب: ٣١٧/٢، ٣٢٦/٧، ٣٤٢.

وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٩٤/١

٢. ينظر شرح التصريح: ١٢٦/١، وشرح الأشموني: ٩٤/١.

٣. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٢٩/١، وأوضح المسالك: ٥٨/١، وشرح التصريح: ١٢٧/١.

٤. شرح المفصل لابن يعيش: ٢٩/١.

ونُقِل عن سيبويه أنّ الأعلام كلها منقولة؛ لأنّ الأصل في الأسماء التنكير[1]. بينما نُقِل عن الزجاج[2] أنّ الأعلام كلها مرتجلة؛ لأنّ الأصل عدم النقل، وما وافق وصفاً أو غيره، فهو اتفاقي لا مقصود[3].

والعلم المنقول إمّا أن يكون منقولاً عن اسم سواء كان اسم ذات، نحو: أسد، وثور، أو اسم معنى، نحو: فضل، وإياس.

أو منقولاً عن صوت، نحو ما ورد عن العرب من تسمية (عبد الله بن الحارث)[4] بـ(ببّة)، وهو صوت كانت أمه ترقصه به وهو صبي، فسُمّي به لقولها:

لأُنكِحَنَّ بَبَّـهْ
جَارِيةً خِدَبَّـهْ
مُكْرَمةً مُحَبَّـهْ
تَجُبُّ أَهْلَ الكَعْبَـهْ[5]

(الخدبّة): الضخمة العظيمة[6]. و(تجبُّ): تغلب النساء من حسنها[1].

---

١. ينظر رأيه في أوضح المسالك: ٥٨/١، وشرح التصريح: ١٢٨/١، وشرح الأشموني: ٩٤/١.

٢. هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق النحوي، كان يخرط الزُّجاج ثم اشتهى النحو فلزم المبرّد لتعلمه، من مصنفاته: معاني القرآن، وكتاب الاشتقاق، وما ينصرف وما لا ينصرف، توفي . رحمه الله . سنة (٣١١هـ)

ينظر إنباه الرواة: ١٩٤/١، وبغية الوعاة: ٤١١/١، وشذرات الذهب: ٤٤٩/٢.

٣. ينظر رأيه في أوضح المسالك: ٥٨/١، وشرح التصريح: ١٢٨/١، وشرح الأشموني: ٩٤/١.

٤. هو عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي القرشي، والٍ من أشراف قريش من أهل المدينة، كان ورعاً ظاهر الصلاح، ولاّه ابن الزبير على البصرة، ولمّا قامت فتنة ابن الأشعث خرج إلى عمان هارباً من الحجاج فتوفي سنة ٨٨هـ.

ينظر الإصابة في تمييز الصحابة: ٩/٥، والأعلام: ٧٧/٤.

٥. الرجز لهند بنت أبي سفيان بن حرب بن أمية في شرح المفصل لابن يعيش: ٣٢/١، ولسان العرب (ببب) ١١/٢، والمقاصد النحوية: ٢٢٨/١، والدرر اللوامع: ١٢١/١.

وبلا نسبة في الخصائص: ٢٠/٢، ولسان العرب (خدب) ٢٤/٥، والأشباه والنظائر في النحو: ٣٢٨/١.

٦. ينظر لسان العرب (خدب) ٢٤/٥.

أو منقولاً عن الفعل، سواء كان ماضياً، نحو: (شمّر) بمعنى: رفع إزاره، أو مضارعاً، نحو: يشكر، ويزيد، وتغلب.

أو أمراً، نحو: (إصمت)[2]، علماً على فلاة بعينها، قطعت همزته لأنّه صار علماً.

ومن استعمال العرب له قول الراعي النّميريّ[3] (من البسيط):

أَشْنَى سَنُوقِيَّةٌ باتَتْ وَباتَ بِها بِوَحْشِ إِصمِتَ في أَصلابِها أَوَدُ[4]

فـ(إصمت) علم على بلدة أو فلاة بعينها، وهي المكان القفر الذي ليس به أحد؛ وإنّما سُميت بذلك لأنّ من حقّ سالكيها لِفَرطِ مَهابَتِها أن يقولَ الرجلُ منهم لصاحبه: اسكت لئلا يلحقنا الهلاك[5].

ومثله (أطرقا)[6]، وهو أيضاً علم على فلاة أو بلدة بعينها، ومن استعمالهم له قول أبي ذؤيب الهذلي:

عَلَى أَطْرِقًا بالِيَاتُ الخِيَامِ ..... (بيت الشاهد)

---

١. ينظر لسان العرب (جبب) ٦٥/٣.

٢ بكسر الهمزة والميم علم لبرية بعينها.

ينظر معجم البلدان: ٢١٢/١.

٣. هو عُبيد بن حُصين بن معاوية بن جندل من بني نُمير، وإنما قيل له الراعي لأنه كان يصف راعي الإبل في شعره، شاعر فحل عده ابن سلام في الطبقة الأولى من شعراء الإسلام بعد جرير والفرزدق والأخطل.

ينظر طبقات فحول الشعراء: ٢٩٨/٢، والشعر والشعراء: ٤٠٤/١، والمؤتلف والمختلف للآمدي: ١٥٥.

٤. البيت له في ديوانه: ٩٣، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ١٧٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٩/١، ولسان العرب (صمت) ٢٧٨/٨، وخزانة الأدب: ٣٢٤/٧، ٣٢٧.

وبلا نسبة في شرح الأشموني: ١٨٠/١.

٥. ينظر شرح أبيات المفصل للخوارزمي: ١٨٠/١.

٦. بكسر الراء: اسم لبلد بعينه، من فعل الأمر للاثنين.

ينظر معجم البلدان: ٢١٨/١

فـ(أطرقا) اسم علم على بلدة أو فلاة منقول من فعل الأمر (أطرق) بمعنى اسكت، والخطاب للمثنى (أطرقا) فيما رواه الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء من أنّ أصل تسميته أنّ ثلاثة نفر كانوا في هذا المكان، فتكلم أحدهم مع صاحبه، فقال الثالث لهما: (أطرقا)، أي: اسكتا، فسمي به البلد وقيل: سُمّي به المكان[1].

إلاّ أنّ بيت الشاهد قد روي:

عَلاَ أَطْرُقًا بالِيَاتُ الخِيَا ... مِ ..... [2]

فـ(علا) فعل ماض من (العلو).

و(الأطرق) بضم الراء، جمع طريق، والمعنى: علا السيل أطرقا[3].

قال السُّكّريُّ: "وقال آخرون: أطرُقا جمع الطريق بلغة هذيل"[4].

وفصّل ابن منظور بقوله: "وأفعُلا مقصورٌ بناءٌ قد نفاه سيبويه حتى قال بعضهم إنّ أطرقا في البيت أصله (أطرقاء) جمع طريق بلغة هذيل ثم قُصِرَ الممدود"[5].

وعلى القول الأول (أطرُق) يكون قد أُنّث (طريق)، لأنّ (فعيلاً) إنّما يجمع على (أفعل) إذا كان مؤنثاً، نحو: (يمين وأيمن)، فمن أنّثه جمعه على (أطرُق: أفعل)، ومن ذكّره جمعه على (أطرقاء: أفعلاء) مثل: صديق وأصدقاء، ويكون قد قصره ضرورة[6].

---

١. ينظر شرح أشعار الهذليين: ٧٥/١، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ١٨٤/١، وشرح المفصل يعيش: ٣١/١.

٢. البيت بهذه الرواية في شرح أشعار الهذليين: ٧٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٢/١، ولسان العرب (طرق) ١١٤/٩، وخزانة الأدب: ٣٣٣/٧، ٣٣٤.

٣. ينظر شرح أشعار الهذليين: ٧٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٢/١.

٤. شرح أشعار الهذليين: ٧٥/١.

٥. لسان العرب (طرق) ١١٤/٩.

٦. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣٢/١، وخزانة الأدب: ٣٣٤/٧.

ويرى البغداديُّ أنّ الصحيح أنّ (أطرِقا) علم على أرض، بدليل قول عبد الله بن أبي أمية بن المغيرة المخزومي (من الطويل):

إنّي زَعيمٌ أن تسيرُوا وتَهزُوا وأن تتركُوا الظهران تَغوي ثَعالِيُه
وأن تتزكُوا ماءَ بجزعةِ أَطرِقا وأن تسلُكُوا أيّ الأَراكِ أَطَايِبُه
وإنّا أُنَاسٌ لا تُطَلّ دِمَاؤُنَا وَلاَ يَتَعالَى صَاعِداً مَن نُحَارِبُه

فـ(أطرقا) وقع مضافاً إليه، وهو علم على موضع، سُمّي بفعل الأمر[1]، ثم قال: "ولا يتأتى هنا ما تَمَحلُوهُ في ذلك البيت"[2].

وفي (أطرقا) ضمير التثنية (ألف الاثنين)، فهو جملة، فكان ينبغي أن يذكر مع الجمل المحكية في المُركّبات، مثل: تأبط شراً، وشاب قرناها، ولكن الزمخشري قد ذكره في المنقول من فعل الأمر مع (إصمت)، فكأنه جعله من باب التسمية بالفعل دون ملاحظة الضمير ولو لاحظه لذكره في العلم المركب من جملة أو غيرها[3]، وقد نُقل عن ابن الحاجب[4] قوله عن الزمخشري إنّ: "تمثيله بقوله (أطرقا) في غير قسم المركب ليس بمستقيم"[5].

وأجاب ابنُ يعيش بأنّ (أطرقا) له جهتان: جهة كونه أمراً، وجهة كونه جملة، وإيراده هنا من حيث أنّه أمر، ولو أورده في المركبات من حيث هو جملة لجاز[6].

---

١. ينظر خزانة الأدب: ٣٣٤/٧.

٢. المصدر نفسه: ٣٣٤/٧.

٣. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣٢/١.

٤. هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو بن الحاجب، برع في الأصول والعربية، كان من أذكياء العالم، من مؤلفاته: الكافية في النحو، والشافية في الصرف، والأمالي في النحو، توفي رحمه الله. سنة (٦٤٦هـ).

ينظر العقد الثمين للذهبي: ٤٥، وبغية الوعاة: ١٣٤/٢، وشذرات الذهب: ٣٥٩/٥.

٥. قوله في خزانة الأدب: ٣٣١/٧.

٦. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣٢/١.

وذكر البغداديُّ أنَّه لو كان كما قال ابن يعيش لصار التقسيم فاسداً "لأنّ كل تقسيم صحيح ذكرت فيه أنواع باعتبار صفات مصححة للتقسيم يجب أن يكون صفة كل قسم منتفية عن بقية الأقسام، وإلاّ لم يصح التقسيم باعتبارها، وههنا التقسيم قد ذُكر فيه المركب فيجب أن يكون التركيب منتفياً عن بقية الأقسام"[1].

وقد استدل الأشمونيُّ[2] بهذا البيت على العلم المنقول عن جملة فعلية فاعلها ضمير بارز كأول نوع من أنواع العلم المركب وهو "المركب تركيب إسناد" كما هو أصل التقسيم[3].

ونقل الخوارزميّ[4] عن صاحب المقتبس[5] أنّه يصح أن يكون (أطرقا) أمراً للواحد، وتثنيته للفعل لا للفاعل، كأنه قال: أطرق أطرق، على نحو ما قيل في قوله . تعالى :- ﴿ألقيا في جهنّم﴾[6] أنه بمعنى: ألقِ ألقِ تأكيداً ومبالغة[7].

---

١. خزانة الأدب: ٣٣١/٧.

٢. هو علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن نور الدين الأشموني، نحوي من فقهاء الشافعية، أصله من (أشمون) بمصر، من مؤلفاته: شرح ألفية ابن مالك، ونظم في الفقه وشرحه، ونظم جمع الجوامع، توفي . رحمه الله . سنة (٩٠٠هـ)، وقيل: (٩١٨هـ).

ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٦/١، وهدية العارفين: ٧٣٩/٥، والأعلام: ١٠/٥.

٣. ينظر شرح الأشموني: ٩٤/١.

٤. هو القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمي، أبو محمد، الملقب بصدر الأفاضل، كان عالماً في العربية، وبارعاً في الأدب، وشاعراً، وخطيباً، من مصنفاته: التخمير في شرح المفصل، وشرح سقط الزند، والسبيكة، توفي . رحمه الله . سنة (٦١٧هـ).

ينظر بغية الوعاة: ٢٥٢/٢، وشذرات الذهب: ١٥٣/٥، والأعلام: ١٧٥/٥.

٥. هو ابن حيان، حيان بن خلف بن حيّان، أبو مروان الأموي، القرطبي الأخباري، كان بارعاً في الآداب، وصاحب لواء التاريخ بالأندلس، من مصنفاته: المقتبس في تاريخ الأندلس، والمبين في تاريخ الأندلس، توفي . رحمه الله . سنة (٤٦٩هـ).

ينظر العقد الثمين للذهبي: ٨٢، وشذرات الذهب: ٢٣/٤، والأعلام: ٢٨٩/٢.

٦. سورة ق من الآية: ٢٤.

٧. ينظر شرح أبيات المفصل للخوارزمي: ١٨٤/١، ١٨٥.

والذي قال بهذا التقدير في الآية الكريمة هو أبو العباس المبرد، قال أبو حيان في تفسيره للآية الكريمة: "وقال المبرد معناه ألق ألق فتثنّى"[1].

وأجاز بعضهم أن تكون الألف في (أطرقا) بدلاً من نون التوكيد الخفيفة، والأصل (أطرقنْ)، فأبدلت النون للوقف ألفاً، أو بدلاً من تاء التأنيث، على أن أصله (أطرقة)[2]؛ ولكنَّ هذين القولين مردودان بما حكوه في وجه التسمية من أنَّ رجلاً قال لصاحبَيهِ في موضع: (أطرقا) كما مرّ[3].

ومعنى البيت:

عرفت ديار المحبوبة على هذه المفازة، وقد بَلِيَتْ خيامُها إلا ثُماماً كانت جوانب الخيمة تُستر بها وعِصِيّاً كانت قوائمها، فإنهما لم يَبْقَيا فيها أصلاً، لا أنها فيها غير باليتين كما يشعر به ظاهر كلامه.

و(باليات): جمع (بالية)، من (البِلى) بكسر الباء، يقال: بَلِيَ يَبْلَى إذا خَلَقَ[4].

ويروى بالرفع على الابتداء، وخبره (على أطرقا) أو: خبرُه محذوف، أي: هي، وبالنصب على الحال من (الديار)[5].

و(الثُّمَام): بضم الثاء المثلثة وتخفيف الميم: واحدته: ثُمامة، وهو نبات ضعيف تُحْشَى به أو تسدُّ به فُرَجُ البيوت، وأراد: ما يُستَتَرُ به جوانب الخيمة[6].

و(العِصِيُّ) جمع (عصا)، وأراد بها قوائم الخيمة[7].

ويروى قوله: (إلاَّ الثمامُ وإلاَّ العِصِيُّ) بالرفع والنصب، فالرفع على الابتداء، والخبر محذوف والتقدير: إلاَّ الثمام وإلاَّ العصيُّ لم تبق، أو: لم تُبلَ، على ما قاله

---

١. تفسير البحر المحيط: ١٢٦/٨.

٢. ينظر خزانة الأدب: ٣٣٢/٧، ٣٣٣.

٣. ينظر ص ٦١ من هذا البحث.

٤. ينظر لسان العرب (بلا) ١٥٢/٢.

٥. ينظر المقاصد النحوية: ٢٢٧/١.

٦. ينظر الصحاح (ثمم) ١٨٨١/٥، ولسان العرب (ثمم) ٤٢/٣.

٧. ينظر المقاصد النحوية: ٢٢٦/١.

العيني في تفسيره لمعنى بيت الشاهد، "عرفتُ ديارها على هذه المفازة قد بليت خيامها إلا ثمامها وعصيُّها، فإنها بقيت وما بليت"[1].

ومن نصب (الثُّمام) فعلى الاستثناء، ورفعُ (العِصِيّ) حَمْلٌ على المعنى؛ لأنه لما قال: بليت إلاَّ الثُّمام، كان معناه: بقي الثُّمام، أو: لم يبق الثُّمام فعطف على هذا المعنى[2].

والبيت من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي، عِدَّتها أربعةَ عشرَ بيتاً، ذَكَرَ في أولها دُروسَ الديار وطموسَها، إلى أن رثى ابنَ عمِّهِ نُشيبة بخمسة أبيات من آخرها، وممَّا قاله في رثائه:

فَـأنسى نُشَيبَةَ وَالجاهِلُ الـ ... ـمُغَمَّرُ يَحسَبُ أَنّي نَسِيُ
عَلى حينِ أَن تَمَّ فيهِ الشَّلا ... ثُ بأسٌ وَجُودٌ وَلُبٌّ رَخِيُ
وَمِن خَيرِ ما جمعَ النّاشِئُ الـ ... ـمُعَمَّمُ خيرٌ وَزَندٌ وَرِيُ
وَصَبرٌ عَلى نائِباتِ الأمورِ ... وَحِلمٌ رَزينٌ وَقَلبٌ ذَكِيُ[3]

و(المُغَمَّر): الذي لم تُحْكِمْهُ الأمور، ولم يُجَرِّبها[4].

و(اللب الرخيّ): الصدر الواسع[5].

و(المعمّم): المُسَوَّدُ الَّذِي يقلده القوم أمورهم[6].

و(الخِوِير): بكسر الخاء مصدر (الخير)، بمعنى: الفضل والكرم[7].

و(زَنْد وَرِيّ): كناية عن الكرم، لأنّه بمعنى: أسرع إخراج النار[8].

---

١. المقاصد النحوية: ٢٢٦/١.

٢. ينظر المقاصد النحوية: ٢٢٧/١، ٢٢٨، وخزانة الأدب: ٣٤٣/٧.

٣. ينظر شرح أشعار الهذليين: ٧٦/١، ٧٧، وخزانة الأدب: ٣٤٢/٧.

٤. ينظر لسان العرب (غمر) ٨٢/١١.

٥. ينظر شرح أشعار الهذليين: ٧٦/١.

٦. ينظر لسان العرب (عمم) ٢٨٧/١٠.

٧. ينظر المصدر نفسه (خير) ١٨٧/٥.

٨. ينظر شرح أشعار الهذليين: ٧٧/١.

والقصيدة من بحر المتقارب، وأصله في الدائرة العروضية: فعولن ثمان مرات، وفيه الخرم وهو أن يسقط أول الوتد المجموع في أول البيت، فصار (عُولُنْ) ثُمّ رُدّ إلى (فَعُلُنْ)[1].

وهذه القصيدة تروى مطلقة مرفوعة، وتروى مقيدة ساكنة، فمن أطلقها كانت من الضرب الأول ووزنه (فعولن)، ومن قيدها كانت من المحذوف (عولن) وهو الضرب الثالث[2].

وأبو ذؤيب الهذلي هو خويلد بن خالد بن محرث من بني سعد بن هذيل وقد تأخر دخول بني هُذيل في الإسلام، وكان أبو ذؤيب ممن حسُن إسلامهم[3]، قال عنه ابن سلام: "وكان أبو ذؤيب شاعراً فحلاً لا غميزة فيه ولا وهْن"[4].

وأكثر شعر أبي ذؤيب كان مراثٍ، وله شيء من الخمريات، ومن وصف الخيل وبراعة في الطرد، وفي وصف النحل والعسل خاصة، وله بعض قصائد قَسَرَها على الغزل.

ومن أشهر مراثيه ما قاله وهو يرثي أبناءه الخمسة الذين هلكوا في الطاعون، ومما قاله في هذه المرثية:

أَمِنَ المَنونِ وَريبِها تَتَوَجَّعُ ... وَالدَهرُ لَيسَ بِمُعتِبٍ مَن يَجزَعُ

قالَت أُمَيمَةُ: ما لِجِسمِكَ شاحِباً ... مُنذُ اِبتَذَلتَ وَمِثلُ مالِكَ يَنفَعُ

أَم ما لِجِسمِكَ لا يُلائِمُ مَضجَعاً ... إِلاّ أَقَضَّ عَلَيكَ ذاكَ المَضجَعُ

فَأَجَبتُها: أَن ما لِجِسمِيَ أَنَّهُ ... أَودى بَنِيَّ مِنَ البِلادِ وَوَدَّعوا

أَودى بَنِيَّ وَأَعقَبوني حَسرَةً ... بَعدَ الرُقادِ وَعَبرَةً ما تُقلِعُ

وَلَقَد أَرى أَنَّ البُكاءَ سَفاهَةٌ ... وَلَسَوفَ يُولَعُ بِالبُكى مَن يُفجَعُ

سَبَقوا هَوَيَّ وَأَعنَقوا لِهَواهُمُ ... فَتُخُرِّموا وَلِكُلِّ جَنبٍ مَصرَعُ

---

١. ينظر جامع الدروس العروضية: ٣٩.

٢. ينظر المقاصد النحوية: ٢٢٥/١.

٣. ينظر طبقات فحول الشعراء: ١٢٣/١، وتاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ٢٩٠/١.

٤. طبقات فحول الشعراء: ١٣١/١.

إلى آخر ما قال[1].

وكانت وفاة أبي ذؤيب بسبب حية لذغته، وذلك في عهد عثمان بن عفان ﷺ. ومما جاء في هذا الخبر أنّه لما ندب عثمان بن عفان ﷺ المسلمين إلى الفتح في إفريقية خرج أبو ذؤيب في جيش الفتح عام (٢٦ هـ = ٦٤٦ م) مع خمسة من أبنائه، ومات أبناؤه الخمسة بمرض الطاعون في مصر، وتابع أبو ذؤيب طريقه إلى إفريقية، وشَهِدَ فتحَ قرطاجة التي كانت عاصمة للروم، وعَهِدَ عبدُ الله بنُ أبي السرح إلى عبد الله بن الزبير[2] وأبي ذؤيب الهذلي بحمل خُمُسِ الغنائم إلى المدينة، فلما وصلا إلى مصر لذغت حية أبا ذؤيب فمات، وكان ذلك عام (٢٨ هـ = ٦٤٨م)[3].

* * *

١. ينظر شرح أشعار الهذليين: ١١/١، وما بعدها.

٢. هو عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن قصي أبو بكر القرشي الأسدي، فارس قريش في زمانه، شاعر شهد فتح أفريقية زمن عثمان، بويع له بالخلافة سنة ٦٤هـ فحكم مصر والحجاز واليمن والعراق وخراسان، كانت له وقائع هائلة مع الأمويين حتى حاصره الحجاج وقتله في مكة وكان ذلك حوالي سنة ٦٩٢هـ وله ديوان شعر.

ينظر وفيات الاعيان: ٧٤/٣، وفوات الوفيات: ١٧١/٢، والأعلام: ٨٧/٤.

٣. ينظر تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ٢٩١/١

تَرخيمُ العَلَم فِي غيرِ النِّداءِ

قال جرير (من الوافر):

أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُم رِمَامَا وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أَمَامَا [1]

التَّرخيمُ في اصطلاح النحويين هو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص، وهو نوعان:

- ترخيم التصغير: نحو: أسْوَد: سُوَيْدٌ.

- وترخيم النداء: وهو حذف آخر المنادى وله شروط مفصَّلة مذكورة في مواضعها[2].

وقد أجاز النحويون ترخيم الاسم غير المنادى، ولكن بشروط ثلاثة:

أولها: أن يكون ترخيم غير المنادى خاصاً بالضرورة الشعرية، ولا يجوز شيء منه في سعة الكلام.

والثاني: أن يكون الاسم المراد ترخيمه صالحاً لمباشرة حرف النداء، ولذلك منعوا ترخيم نحو: (الغلام)؛ لوجود (أل) التي تمنعه من مباشرة حرف النداء.

والثالث: أن يكون الاسم إما زائداً على ثلاثة أحرف، نحو: أحمد، أو مختوماً بتاء التأنيث، نحو: حنظلة، وفاطمة[3].

وقد جمع ابنُ مالك هذه الشروط الثلاثة في قوله في الألفية:

---

١. البيت لـه فـي ديوانـه: ٢٢١/١، والكتـاب: ٢٨١/٢، ونـوادر أبـي زيـد: ٢٠٧، والنكـت: ٣٠٢/١، والأمـالي الشـجرية: ١٢٦/١، و٨٩/٢، ٩١، وضـرائر ابـن عصـفور: ١٠٧، والمقاصـد النحويـة: ٢٦٧/٣، ٢٨٢، وشرح التصريح: ٢٦٧/٢، وخزانة الأدب: ٣٦٣/٢، ٣٦٤.
بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٥٣/١، وأسرر العربية: ١٣٣، وشرح الكافية الشافية: ٢٩/٢، ٣٤، وشرح ابن الناظم: ٦٠٣، وشرح الرضـي علـى الكافيـة: ٣٩٥/١، وأوضـح المسـالك: ٧٠/٣، وشرح الأشموني: ١٨٨/٢

٢. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٣٩٣/١، وشرح قطر الندى: ٢١٣، وشرح التصريح: ٢٥١/٢.

٣. ينظر أوضح المسالك: ٦٩/٣، وشرح التصريح: ٢٦٥/٢، ٢٦٦.

وَلاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا
مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

فقوله: (ولاضطرار) أَفْهَمَ الشرطَ الأول، وهو كونه خاصاً بالضرورة الشعرية، وتمثيله بـ(أحمد) أفهم الشرط الثاني، وهو كونه صالحاً لمباشرة حرف النداء، كما أفهم الشرط الثالث وهو كونه زائداً على ثلاثة أحرف.

أمّا كون الاسم مختوماً بتاء التأنيث فهو ما أفاده قول ابن هشام: "الثالث: أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو بتاء التأنيث"[1].

وكما يكون ترخيم المنادى على لغتين، لغة من ينتظر أو كما يسمونها لغة (نية المحذوف)، ولغة من لا ينتظر، أو لغة تقدير الاستقلال، فكذلك الحال في ترخيم غير المنادى للضرورة، فقد أجازه سيبويه وجمهور البصريين على اللغتين، واستدل سيبويه على ترخيم غير المنادى للضرورة على لغة من ينتظر المحذوف بالقياس على المنادى، وبالسّماع بقول جرير:

أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُم رِمَامَا وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا[2] (الشاهد)

أراد (أُمامة) بضم الهمزة، وهو علم على امرأة[3]، فرخّمه بحذف التاء منه وأبقى حركة الميم على حالها على لغة من ينتظر المحذوف، ولو كان على لغة من لا ينتظر بجعل ما قبل الآخر في حكم الآخر لضمّ الميم؛ لأنّ (أُمامة) اسم (أضحى) مرفوع[4]. ويرى أبو زيد [5] أنّ مثل هذا الحذف من أقبح الضرورات؛ لأنّ

---

١. أوضح المسالك: ٦٩/٣.

٢. ينظر الكتاب: ٢٨٠/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣٩٥/١، وشرح التصريح: ٢٦٦/٢، وشرح الأشموني: ١٨٨/٢.

٣. ينظر لسان العرب (أمم) ١٦٢/١.

٤. ينظر شرح التصريح: ٢٦٧/٢، وخزانة الأدب: ٣٦٤/٢.

٥. هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير بن قيس بن زيد بن النعمان، من مؤلفاته: النوادر، والأمثال، وغريب الأسماء، توفي . رحمه الله . سنة (٢١٥هـ).
ينظر إنباه الرواة: ٣٠/٢، وبغية الوعاة: ٥٨٢/١، وشذرات الذهب: ١٢٤/٢.

النداء بابُ حذف، فقد حُذِف فيه التنوين من المنادى المفرد المعرفة (العلم)، لذلك حذف في الترخيم أواخر المناديات كما حذف التنوين؛ أمّا في غير النداء فهو قبيح[1].

والمبرد يمنع ترخيم غير المنادى على لغة من ينتظر، ويُقْصِرُ ترخيم الضرورة على لغة من لا ينتظر[2]، ولذلك فقد ردَّ روايةَ سيبويه وجمهور البصريين لبيت جرير، وذكر أنَّ عُمارة بن عقيل بن بلال ابن جرير[3] قد أنشد البيت هكذا:

أَلاَ أَضْحَتْ حِبَالُكُم رِمَامَا وَمَا عَهْدِي كَعَهْدِكِ يَا أُمَامَا[4]

ورواية البيت في الديوان:

أَأَصبحَ وصل حبلكم رِمَامَا وَمَا عَهْدٌ كَعَهْدِكِ يَا أُمَامَا[5]

فـ(أُماما) منادى مُرخَّم على القياس، ولا ضرورة في البيت على هذه الرواية.
وللعلماء في الرَّدِّ والتعليق على اختلاف الروايتين ثلاثة مذاهب:

---

١. ينظر نوادر أبي زيد: ٢٠٧.

٢. ينظر رأيه في شرح ابن الناظم: ٦٠٣، وشرح الرضي على الكافية: ٣٩٥/١، وشرح التصريح: ٢٦٦/٢، وشرح الأشموني: ١٨٨/٢.

٣. هو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير بن عطية بن الخطفى اليربوعي (الشاعر المشهور)، ويكنى أبا عقيل، شاعر فصيح، مدح المأمون وخالد بن يزيد، وبقي إلى أيام الواثق ومدحه، وأصيب بالعمى قبل موته.
ينظر الأغاني: ٢٠٣/٢٤، والأعلام: ٣٧/٥.

٤. البيت بهذه الرواية في نوادر أبي زيد: ٢٠٧، والنكت: ٣٠٢/١، والأمالي الشجرية: ١٢٨/١، ٨٩/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف: ٧٧٣/٢، ٧٧٥، وضرائر ابن عصفور: ١٠٨، وشرح الكافية الشافية: ٣٨/٢، والمقاصد النحوية: ٢٦٨/٣، ٢٨٢، وشرح الأشموني: ١٨٩/٢، وخزانة الأدب: ٣٦٤/٢.

٥. ينظر الديوان: ٢٢١/١.

الأول: استحسن رواية المبرد ورأى أنها أليق بنظم البيت، لأنّ فيها نوعاً من البديع، وهو ردّ العجز على الصدر، حيث ذكر الشاعر (العهد) في صدر البيت، ثم ثنّى به في العجُز[1].

وذِكْرُ العهد في صدر البيت لم يكن صراحة، وإنّما كان بالمعنى، وهو ما عبّر عنه بقوله: (حبالكم)، قال العيني: "قوله (حبالكم) جمع (حبل)، وهو العهد قال تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا﴾[2] أي: بعهده"[3].

والثاني من المذاهب: لم يقبل رواية المبرد، ويرى أنّ سيبويه أوثق من أن يتهم فيما رواه، قاله الأعلم[4]، وكذا وافقه ابنُ مالك بقوله: "للمبرد إقدام في ردّ ما لم يرو"[5].

والثالث: وقف موقف الحياد، ورأى أنّ كلتا الروايتين لا تقدح إحداهما في صحة الأخرى، وأنّ الإنصاف يقتضي تقرير الروايتين، ولا ترفع إحداهما الأخرى، وهو قول ابن مالك، وتبعه فيه ابنه في شرحه للألفية[6].

ومعنى بيت الشاهد:

أنّ أواصر المحبة والألفة قد رمت، وأصبحت أُمامة بعيدة عنك بعداً شاسعاً، لا سبيل إلى عودتها.

و(الرِّمَامُ) جمع(الرِّمَّة) و(الرُّمَّة)، بكسر الراء وضمّها، وهي قطعة الحبل البالية[7].

والبيت مطلع قصيدة لجرير بن عطية الخطفي، وبعده:

يَشُقُّ بِهَا الصَّائِقَ مُوجَدَاتٌ وَكُلُّ عَرَنْدَسٍ يَنْفِي اللُّغَامَا

---

١. ينظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف: ٢/٧٧٥، والمقاصد النحوية: ٣/٢٦٨.

٢. سورة آل عمران من الآية: ١٠٣.

٣. المقاصد النحوية: ٣/٢٦٨.

٤. ينظر رأيه في خزانة الأدب: ٢/٣٦٤.

٥. شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٤٣٠.

٦. ينظر شرح الكافية الشافية: ٢/٣٨، وشرح ابن الناظم: ٦٠٣.

٧. لسان العرب (رمم) ٦/٢٣٠.

و(العساقل): قِطعُ السراب[1].

و(العرندس): الأسد الشديد، وكذلك يطلق على الجمل والناقة[2].

و(اللغام): زَبَدُ أفواه الإبل[3].

وترجمة جرير قد تقدمت[4].

ولم يشترطوا العلمية في المرخم ضرورة في غير النداء، بل يجوز أن يكون المرخم غير علم، وغير مؤنث بالتاء، قال ابن مالك: "ويُرخّم في الضرورة ما ليس منادى من صالح للنداء، وإن خلا من علمية وهاء تأنيث"[5].

وقال أبو حيان: "ولا يشترط في ترخيم غير المنادى ضرورة علمية، ولا هاء تأنيث"[6].

وصرح الشيخ خالد الأزهري بأنّ عدم اشتراط التعريف في ترخيم الضرورة يفهم أنه يجيء في النكرات[7]، واستدلّ على قوله هذا بقول عبيد بن الأبرص (من الخفيف):

لَيْسَ حَيٌّ عَلَى المَنُونِ بِخَالِ ... فَلَوَى نِزْوَةٍ فَجَنبِي ذَيَالِ[8]

على أنّه أراد: بخالد، بمعنى: بباقٍ، من الخلود وهو البقاء، فرخّمهُ مع أنّه ليس منادى ولا علماً، وإنما هو نكرة[9].

---

١. ينظر الصحاح (عسقل) ٥/ ١٧٦٥، ولسان العرب (عسقل) ١٥٠/١٠.

٢. ينظر المصدر نفسه (عرندس) ٣/ ٩٤٨، والمصدر نفسه (عرندس) ٨٩/١٠، ٩٠.

٣. ينظر لسان العرب (لغم) ٢١٢/١٣.

٤. ينظر ص ٢٢ من هذا البحث.

٥. التسهيل: ١٨٩.

٦. ارتشاف الضّرب: ٢٢٤٥/٥.

٧. ينظر شرح التصريح: ٢٦٧/٢.

٨. البيت له في ديوانه: ١١٢. وبلا نسبة في ارتشاف الضّرب: ٢٢٤٥/٥، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي: ١١٤٩/٣، والصاحبي في فقه اللغة: ٢٣٠، وشرح التصريح: ٢٦٧/٢.

٩. ينظر ارتشاف الضّرب: ٢٢٤٥/٥، وشرح التصريح: ٢٦٧/٢.

إلا أنّ البيت في شعر عَبيد قد رُوِيَ هكذا:

لَيسَ رَسمٌ عَلى الدَّفينِ بِبالِي فَلِوى ذَروَةٍ فَجَنبَي أُثالِ[1]

والبيت من قصيدة لعُبيد بن الأبرص يصف فيها الديار الخالية[2].

و(الرسم): ما بقي من آثار الديار[3].

و(الدفين): المدفون، وهو اسم موضع[4].

و(اللِّوى): اسم موضع بعينه، وقد أكثر الشعراء من ذكره، وهو في الأصل منقطع الرملة[5].

و(الذروة): أعلى كل شيء، وهو هنا اسم موضع[6].

و(الأثال): قال ابن منظور: "من بلاد بني أسد"[7].

وعَبيد هو عَبيد بي الأبرص بن عوف بن جشم بن عامر بن مالك، ينتهي نسبه إلى إلياس بن مدركة، شاعر جاهلي، عدّه ابنُ سلام في الطبقة الرابعة من فحول الجاهلية، وقال عنه الأصفهاني:"قديم الذّكر، عظيم الشُّهرة، وشعره مضطرب ذاهب"، عاش أكثر من ثلاثمائة سنة، ومات مقتولا على يد المنذر بن ماء السماء، وكان عبيد أول من أشْرَفَ عليه في يوم بؤسه[8].

* * *

---

١. البيت بهذه الرواية في الديوان: ١١٢، وارتشاف الضَّرب: ٥/٢٢٤٥ (الهامش رقم: ٣)، والدرر اللوامع: ١/٣٩٧.

٢. ينظر الديوان: ١١٢ (الهامش رقم: ١).

٣. ينظر الصحاح (رسم) ٥/ ١٩٣٢.

٤. ينظر لسان العرب (دفن) ٥/ ٢٧٨.

٥. ينظر معجم البلدان: ٥/٢٣.

٦. ينظر الصحاح (ذرا) ٦/ ٢٣٤٥.

٧. ينظر لسان العرب (أثل) ١/٥٦.

٨. ينظر طبقات فحول الشعراء: ١/ ١٣٨والأغاني: ٢٢/ ٨٥، ، وخزانة الأدب: ٢/ ٢١٥.

استِعمالُ (أولاء) لِغيرِ العُقلاَءِ

قال جرير (من الكامل):

دُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوى وَالعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ[1]

(أولاء) اسم إشارة، يكون ممدوداً عند الحجازيين، وبه نزل القرآن الكريم قال تعالى: ﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[2]،ومقصوراً (أولى) عند أهل نجد من بني تميم[3] وقيس[4] وربيعة[5] وأسد[6]، يشار به إلى الجمع، وأكثر استعماله في جمع العقلاء[7].

---

١. البيت في ديوانه: ٩٩٠/٢، وديوان النقائض: ٢٣٤/١، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٦٢١/١، ١٢٢٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢٦/٣، ١٣٣- ١٢٩/٩، وشرح شافية ابن الحاجب: ١٦٧/٤، ولسان العرب(أولى) ١٩٨/١، وشرح ابن عقيل: ١٣٢/١، والمقاصد النحوية: ٢٣٣/١، وشرح التصريح: ١٤٣/١،وشرح شواهد المغني: ٦٥٧/٢، وخزانة الأدب: ٤٣٠/٥.
وبلا نسبة في المقتضب: ٢١٧/١، وشرح ابن الناظم: ٧٧، وشرح الرضي على الكافية: ٤٧٦/٢، وتفسير البحر المحيط: ٣٦/٦، وأوضح المسالك: ٦٣/١، وشرح الأشموني: ١٠٠/١.

٢. سورة البقرة من الآية: ٤.

٣. أبو قبيلة، وهو تميم بن مرّ بن أد بن طابخة بن الياس بن مضر بن نزار بن عدنان.
ينظر أسماء القبائل وأنسابها: ٥٤.

٤. أبو قبيلة من (مضر)، وهو قيس عيلان، واسمه: إلياس بن مضر بن نزار و(قيس) لقبه.
ينظر أسماء القبائل وأنسابها: ٢٢٣.

٥. في (عُقيل) ربيعتان: ربيعة بن عقيل، وربيعة بن عامر بن عقيل، وفي (تميم) ربيعتان: الكبرى وهو ربيعة بن مالك (ربيعة الجوع)، وربيعة الصغرى، وهو ربيعة بن حنضلة.
ينظر أسماء القبائل وأنسابها: ١٣٠.

٦. أبو قبيلة من (مضر)، وهو أسد بن خزيمة بن مدركة، و(أسد) أيضاً أبو قبيلة من ربيعة، وهو أسد بن ربيعة بن نزار وقد نزلوا العراق من الكوفة والبصرة. ينظر أسماء القبائل وأنسابها: ٣٧.

٧. ينظر شرح ابن الناظم:٧٨، وارتشاف الضَّرب: ٩٧٥/٢، وشرح التصريح: ١٤٣/١.

ونقل عن أبي إسحاق الزجّاج أنّه ذكر أنّ (أولاء) يستعمل في لغة من لغات العرب للعقلاء وغير العقلاء، قال أبو حيان: "وحكى الزّجاج أنّ العرب تعبر عمن يعقل وعما لا يعقل بـ(أولئك)"[1]، وهو رأي الزمخشري أيضاً، حيثُ قال: "ولجمعهما (أولاء)؛ بالقصر والمدّ مستوياً في ذلك أولو العقل وغيرهم"[2].

كما فسّر الرضي قول ابن الحاجب: "ولجمعهما أولاء" بأنّ المقصود جمع العقلاء وغير العقلاء[3].

وحُمِل قول ابن مالك في الألفيّة: **(وبأولى أشر لجمعٍ مطلقا)** على المعنى ذاته، قال ابن عقيل[4]: "يُشار إلى الجمع، مُذكّراً كان أو مُؤنّثاً بـ(أولى)، ولهذا قال المصنف (أشر لجمع مطلقا)، ومقتضى هذا أنّه يُشار بها إلى العقلاء وغيرهم، وهو كذلك، ولكن الأكثر استعمالها في العاقل"[5].

وأكثر العلماء على أنّ استعمال (أولاء) لغير العاقل قليل[6].

وقد استدلوا على استعمال (أولاء) لجمع غير العقلاء بقول جرير (من الكامل):

ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيّامِ(الشاهد)

حيث أشار الشاعر بـ(أولئك) لـ(الأيام) وهي مما لا يعقل.

---

١. تفسير البحر المحيط: ٣٦/٦.

٢. المفصّل: ١٨٠.

٣. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٤٧٦/٢.

٤. هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل، القرشي الهاشمي العقيلي، كان إماماً في العربية والبيان، من مؤلفاته: المساعد في شرح التسهيل، وشرح على الألفية، والجامع النفيس في الفقه، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٧٦٩هـ).

ينظر بغية الوعاة: ٤٧/٢، وشذرات الذهب: ٤١٢/٦، والأعلام: ٩٦/٤.

٥. شرح ابن عقيل: ١٣٢/١.

٦. ينظر شرح ابن الناظم: ٧٧، وأوضح المسالك: ٦٣/١، وشرح التصريح: ١٤٣/١، وشرح الأشموني: ١٠٠/١.

وجعلوا منه قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾[1].

وقد فسر ابنُ عطية[2] الإشارة بـ(أولئك) إلى (السمع والبصر والفؤاد) بأنها حواس لها إدراك، وكونها في الآية (مسؤولة)، فهي حالة من يعقل[3]، وهو في قوله هذا يقرب من قول سيبويه عند قوله ـ تعالى ـ: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[4]، بأنّه قد عبّر بـ(رأيتهم) عن النجوم لأنّه وصفها بالسجود، وهو من فعلِ من يعقل، فلذلك عبّر عنها بكناية من يعقل[5].

إلا أنّ بيت جرير قد رُوي:

ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى وَالعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَقْوَامِ[6]

وقد ذكر ابنُ عطية أنّ رواية (الأقوام) هي الرواية الصحيحة، وأنّ الطبريّ[7] قد غلط حين أنشده (الأيام)، وأنّ الزجّاج قد تبعه في هذا الغلط[8].

---

١. سورة الإسراء من الآية: ٣٦.

٢. هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحيم بن غالب بن عطية أبو محمد الغرناطي، كان فقيهاً جليلاً عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير، وله تفسير القرآن العظيم المعروف بـ(المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٥٤٢هـ).

ينظر بغية الوعاة: ٧٣/٢، وفوات الوفيات: ٢٥٦/٢، والأعلام: ٢٨٢/٣.

٣. ينظر المحرر الوجيز: ٤٥٦/٣.

٤. سورة يوسف من الآية: ٤.

٥. ينظر الكتاب: ٤٣/٢، ٤٤.

٦. البيت بهذه الرواية في الديوان: ٩٩٠/٢، وديوان النقائض: ٢٣٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٣٣/٣(الهامش رقم: ١)- ١٢٩/٩(الهامش رقم: ١)، وشرح شافية ابن الحاجب: ١٦٧/٤، وتفسير البحر المحيط: ٣٧/٦، وشرح التصريح: ١٤٣/١(هامش الشاهد رقم: ٨٨)، وشرح شواهد المغني: ٦٥٨/٢، وخزانة الأدب: ٤٣٠/٥.

٧. هو محمد بن جرير بن يزيد الطبري، مؤرخ مفسر، من مؤلفاته: تاريخ الطبري، وجامع البيان في تفسير القرآن، ويُعرف بـ(تفسير الطبري)، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٣١٠هـ).

ينظر غاية النهاية: ١٠٦/٢، ١٠٧، ووفيات الأعيان: ١٩١/٤، والأعلام: ٦٩/٦.

٨. ينظر المحرر الوجيز: ٤٥٦/٣

واستدلَّ المبرّدُ بالبيت على جواز كسرِ الميم وضمها وفتحها في:(ثُمّ) [1].

ورجّحَ ابنُ هشام كسرَ الميم، وهو الواجب إذا فُكَّ الإدغام على لغة الحجاز[2]، ودونه الفتح للتخفيف، وهو لغة بني أسد، والضمُّ ضعيف، ووجهُهُ إرادة الإتباع[3].

ومعنى بيت الشاهد:

يتأسّف جرير على منزله باللّوى، وأيام مضت فيه، ويذكر أنّه لم يتهنّ بعيش بعد تلك الأيام، ولا راق له منزل بعد منزله هناك.

والبيت من قصيدة لجرير بن عطية يجيب بها الفرزدق هاجياً، عِدّتُها ستة وعشرون بيتاً، ومطلعها:

مَنَزِلٌ الهُمومُ فَبِتنَ غَيرَ نِيامِ وَأَخو الهُمومِ يَرومُ كُلَّ مَرامِ

ثُمَّ المَنازِلَ بَعدَ مَنزِلَةِ اللِّوى وَالعَيشَ بَعدَ أُولئِكَ الأَيّامِ

ثم بعد أن تغزّل بأبيات شرع في هجو الفرزدق قائلاً:

إِنَّ اِبنَ آكِلَةِ النُّخالَةِ قَد جَنى حَرباً عَلَيكَ ثَقيلَةَ الأَجرامِ

خُلِقَ الفَرَزدَقُ سَوأَةً في مالِكٍ وَلِخَلفِ ضَبَّةَ كانَ شَرَّ غُلامِ

مَهلاً فَرَزدَقُ إِنَّ قَومَكَ فيهِمُ خَوَرُ القُلوبِ وَخِفَّةُ الأَحلامِ [4]

وترجمةُ جرير قد تقدّمت[5]

* * *

---

١. ينظر المقتضب: ٢١٦/١ ، ٢١٧.

٢. جبل ممتد حائل بين غور تهامة ونجد فكأنه منع كل واحد منهما أن يختلط بالآخر فهو حاجز بينهما.

ينظر معجم البلدان: ٢١٨/٢.

٣. ينظر رأيه في خزانة الأدب: ٤٣٢/٥.

٤. ينظر خزانة الأدب: ٤٣١/٥ وما بعدها.

٥. ينظر ص ٢٢ من هذا البحث

إجراء (الّذين) مُجرى جمعِ المُذكّرِ السّالمِ

قال الراجز:

نَحنُ اللّذُونَ صبّحُوا الصّباحَا
يَومَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا[1]

الأسماء الموصولة كلها مبنية تلزم صورة واحدة رفعاً ونصباً وجراً ماعدا (اللذان، اللتان) فإنهما يعربان إعراب المثنى بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً، وهذه هي اللغة العليا، التي نزل بها القرآن الكريم[2]، قال ـ تعالى ـ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ لَولا يُكَلِّمُنَا اللهُ﴾[3]، وقال ـ جلّ شأنه ـ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا اللهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾[4]، وقال ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامِ مِسْكِينٍ﴾[5] إلاّ أنّ بعض العرب يُجْرُون (الّذين) مُجرى جمع المذكر السالم، فيعربونه بالواو رفعاً، وبالياء نصباً وجراً، قال ابن مالك: "ولم تُجْمِعِ العربُ على ترك إعراب (الّذين)، بل إعرابه في لغة هذيل مشهور"[6].

---

١. الرجز لرؤبة بن العجاج في مُلحق ديوانه: ١٧٢، ولليلى الأخيلية في ديوانها: ٩٥.
ولأبي حرب بن الأعلم في نوادر أبي زيد: ٢٣٩، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٥٣/٦.
ولأبي حرب أو لليلى الأخيلية في خزانة الأدب: ٢٣/٦، والدرر اللوامع: ٩٢/١.
ولأحد هؤلاء الثلاثة في المقاصد النحوية: ٢٤٩/١، وشرح شواهد المغني: ٨٣٢/٢، والدرر اللوامع: ١٤٦/١.
وللعقيلي في مغني اللبيب: ٧١/٢.
وبلا نسبة في الأزهية: ٢٩٨، وأوضح المسالك: ٦٧/١، وشرح ابن عقيل: ١٤٤/١، وشرح التصريح: ١٥٣/١، وهمع الهوامع: ٢٠٨/١، ٢٨٥، وشرح الأشموني: ١٠٩/١.
٢. ينظر ارتشاف الضَّرب: ١٠٠٤/٢، وشرح ابن عقيل: ١٤٤/١، وشرح الأشموني: ١٠٨/١.
٣. سورة البقرة من الآية: ١١٧.
٤. سورة فصلت من الآية: ٢٩، وسورة الأحقاف من الآية: ١٢.
٥. سورة البقرة من الآية: ١٨٣.
٦. شرح التسهيل لابن مالك: ١٩١/١.

وقال ابن هشام: "و(الَّذين) بالياء مطلقاً، وقد يقال بالواو رفعاً وهو لغة هُذَيل أو عُقَيل[1]"[2].

وقد نسب أغلبُ النحويين هذه اللغة إلى بني هُذيل وبني عُقيل[3].

واستدلوا عليها بقول الرّاجز:

نَحْنُ اللَّذُونَ صبَّحُوا الصَّبَاحَا (بيت الشاهد)

فـ(نحن) ضمير في محل رفع مبتدأ، و(اللَّذون) خبره مرفوع وعلامة رفعه الواو، وهو على هذا معرب كما لو كان جمع مذكر سالماً.

ثم اختُلِفَ بعد ذلك في حقيقة إعرابه، هل هو معرب حقيقة، أم أنّه مبني جيء به على صورة المعرب؟

قال الصّبّان[4]: "قولان، الصحيحُ الثاني؛ إذ هذا الجمع ليس حقيقياً حتى يعارض شبه الحرف لاختصاص (الَّذين) بالعقلاء، وعموم (الَّذي) للعاقل وغيره، ولأنّ (الَّذي) ليس عَلَماً ولا صفة، ولهذا لم تتفق العرب على إجرائه مجرى المعرب بخلاف التثنية، ولعل وجه الأول أنه على صورة الجمع الذي هو من خصائص الأسماء فيعارض"[5].

فالصبّان يرى أنّ (اللَّذُونَ) مبني جيء به على صورة المعرب، وإلى قوله هذا ذهب المحقق محمد مُحيي الدين عبد الحميد، ورأى أن القول بإعراب (اللذون)

---

١. (بالتصغير)، قبيلة من عامر بن صعصعة من العدنانية، كانت مساكنهم بالبحرين.
ينظر أسماء القبائل وأنسابها: ٢٠٥ (هامش رقم: ٩٧).

٢. أوضح المسالك: ٦٧/١.

٣. ينظر الأزهية: ٢٩٨، الأمالي الشجرية: ٣٠٧/٢، وشرح ابن عقيل: ١٤٤/١، والمقاصد النحوية: ٢٥١/١.

٤. هو محمد بن علي أبو العرفان الصبان، عالم بالعربية والأدب، مصري الأصل والمنشأ، ولد في القاهرة، من مؤلفاته: حاشية على شرح الأشموني على الألفية، والكافية الشافية في علمي العروض والقافية، وإسعاف الراغبين في السيرة النبوية، توفي . رحمه الله . سنة (١٢٠٦هـ).
ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٥/١، وهدية العارفين: ٣٤٩/٦، والأعلام: ٢٩٧/٦.

٥. حاشية الصبّان: ٢٣٢/١.

إعراب جمع المذكر السالم هو قول بمعزل عن الصواب، بل (اللذون) مبني جيء به على صورة المعرب، وبناؤه على الواو في الرفع، وعلى الياء في النصب والجر[1].

إلا أنّ أبا زيد الأنصاري قد روى الرجز الشاهد هكذا:

نَحْنُ الَّذِينَ صبَّحُوا صَباحا
يَوْمَ النُّخَيْلِ غارَةً مِلْحَاحَا[2]

وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه على إجراء (الَّذين) مجرى جمع المذكر السالم؛ لأنّ (الَّذين) اسم موصول مبني جار على القياس، كما نقل العيني عن الصّاغاني[3] رواية الرجز هكذا:

نَحْنُ قَتَلْنَا المَلِكَ الجَحْجاحا
ذَهْراً فَهَيَّجْنا بِهِ أَتْواحـا
لا كَذِبَ اليَوْمِ وَلا مُزاحَـا
قومي الذين صبَّحُوا الصَباحا
يَوْمَ النُّخَيْلِ غارَةً مِلْحَاحَـا
مَذْحِجَ فَاجْتَحْناهُمُ اجْتِياحا
فَلَمْ نَدَعْ لِسارِحٍ مُراحـا[4]

فرواه بـ(الَّذين) على القياس.

---

١. ينظر شرح ابن عقيل: ١٣٨/١(هامش للشاهد رقم: ٢٧).

٢. الرجز بهذه الرواية في ديوان ليلى الأخيلية: ٩٥، ونوادر أبي زيد: ٢٣٩، وإيضاح الشعر: ٤٣٤، وشرح ابن عقيل: ١٣٨/١(هامش الشاهد رقم: ٢٧)، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٥٣/٦.

٣. هو الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي العدوي العُمري الإمام رضي الدين، حامل لواء اللغة في زمانه، من مؤلفاته: مجمع البحرين في اللغة، والعباب، والتكملة على الصحاح، توفي رحمه الله. سنة (٦٥٠هـ).

ينظر العقد الثمين للذهبي: ١٥٨، وبغية الوعاة: ٥١٩/١، وشذرات الذهب: ٦٥٠/٥.

٤. ينظر المقاصد النحوية: ٢٤٩/١.

قال البغداديُّ: "وقد فتَّشتُ هذا الرَّجزَ بجميع مواد ألفاظه في (العُباب) فلم أرَ له فيه أثراً، ولم أدرِ من أيِّ مادة نقله. والله أعلم"[1].

والرجز منسوب إلى رؤبة بن العجاج[2]، وليلى الأخيلية[3]، وأبي حرب بن الأعلم[4]، قال العينيُّ: "أقول: قائله هو رؤبة بن العجاج"[5].

ونقل عن الصَّاغانيّ أنَّ قائلته هي ليلى الأخيلية في قتل دهر الجعفيّ[6]، بينما جاءت نسبته إلى أبي حرب بن الأعلم عن أبي زيد الأنصاري، قال أبو زيد: قال أبو حرب بن الأعلم من بني عُقيل وهو جاهليّ:

نَحْنُ الَّذِينَ صبَّحُوا صَباحا
يَوْمَ النُّخَيْلِ غارَةً مِلْحاحا[7]

وأنشد معه أبياتاً أخرى.

حذفُ النُّونِ من الاسمِ المَوصُول

---

١. خزانة الأدب: ٦/٢٥.

٢. هو رؤبة بن عبد الله بن العجاج بن رؤبة لبيد بن صخر من بني مالك، ويكنى: أبا الجحاف، وأبا محمد، راجز من الفصحاء المشهورين، عدَّه ابن سلام في الطبقة التاسعة من فحول الشعراء، وهي طبقة الرِّجاز، وهو ابن العجاج الراجز المشهور، له ديوان مطبوع، توفي . رحمه الله . سنة (١٤٥هـ).

ينظر طبقات فحول الشعراء: ٢/٧٦١، والشعر والشعراء: ٢/٥٧٨، والأعلام: ٣/٣٤.

٣. هي ليلى بنت الأخيل (وهو جدها الأعلى)، من عُقيل بن كعب، من أشعر النساء، ولا يقدم عليها منهن غير الخنساء، كان بينها وبين النابغة الجعدي هجاء، وقد رثت الخليفة عثمان بن عفان - ﷺ - ولها ديوان شعر مطبوع.

ينظر الشعر والشعراء: ١/٤٣٩، والأغاني: ١١/٢٢٨، والأعلام: ٥/٢٤٩.

٤. هو توبة بن الحِمِّير بن حزم بن كعب بن خفاجة بن عمرو بن عُقيل، أبو حرب، شاعر من عُشّاق العرب المشهورين، كان يهوى ليلى الأخيلية وخطبها، فردَّهُ أبوها وزوّجها غيرَه، فانطلق يقول الشعر مُشبّبًا بها، مات مقتولا سنة ٨٥هـ.

ينظر الأغاني: ١١/ ٢١٠، وفوات الوفيات: ١/ ٢٥٩، والأعلام: ٢/ ٨٩.

٥. المقاصد النحوية: ١/٢٤٩.

٦. ينظر المقاصد النحوية: ١/٢٤٩.

٧. نوادر أبي زيد: ٢٣٩.

قال الأَشْهَبُ بن رُمَيْلَة (من الطويل):

وإنّ الذي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القَومُ كُلُّ القَومِ يَا أُمَّ خَالِدِ[1]

(الّذين) اسم موصول خاص لجماعة الذكور، يخص العقلاء ومن يُشبِّه بهم كالأصنام التي عبدت، وهو مبني إلا في بعض اللغات فيكون معرباً إعراب جمع المذكر السالم، والمشهور أنّ إعرابه لغة طيّ[2]، ونسبها ابن مالك وابن عقيل إلى هُذيل[3]، قال ابن مالك في الكافية الشافية:

ولِلمذكور العُقَلا (الّذينا)
في كُلّ حَالٍ وَأَتَى (الّذُونا)
فِي الرفع عن هُذَيْلَ و(اللاءُونا)
وَجَا (الأُلى) و(اللاءُ) كَـ(الّذِينا)

---

١. البيت له في الكتاب: ٢٤٦/١، والمقتضب: ٤٢٠/٤، والمؤتلف والمختلف للآمدي: ٣٨، والمحتسب: ١٨٥/١، والحماسة البصرية: ١٩٢/٢، ومعجم البلدان: ٢٧٢/٤، ولسان العرب (فلج)٢١٦/١١، وشرح شواهد المغني: ٥١٧/٢، وخزانة الأدب: ٧/٦، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ومسالك النحاة: ١٣٩.
وله أو لحريث بن مُحفِّض في الدرر اللوامع: ٦٢/١، ٢٢١/٢.
وبلا نسبة في المحتسب: ٨٠/٢، وسر صناعة الإعراب: ١٩٠/٢، والأزهية: ٢٩٩، والأمالي الشجرية: ٣٠٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٥٥/٣، وشرح الرضي على الكافية: ٢٠/٣، ٤٢٤، ورصف المباني: ٤٠٦، ومغني اللبيب: ٢١٢/١، ٢٠٨/٢، وشرح التصريح: ١٤٩/١، وهمع الهوامع: ١٦٨/١، ٣٨٠/٤، وخزانة الأدب: ٣١٥/٢، ١٣٣/٦، ٢١٠/٨، والدرر اللوامع: ٣٨٣/٢.

٢. ينظر ارتشاف الضّرب: ١٠٠٤/٢. وطيء أبو قبيلة من اليمن، وهو طيء بن أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير. ينظر أسماء القبائل وأنسابها: ١٦٩.

٣. ينظر شرح شافية ابن الحاجب: ١٠٧/١، وشرح ابن عقيل: ١٤٤/١.

ثم قال في شرحه للمتن: "وأمّا هذيل فيشبهونه بصفات الذكور العقلاء فيعربونه ويقولون: نُصِرَ الّذُونَ هُدوا على الّذِين ضلُّوا"[1].

وللاسم الموصول أحكام خارجة عن القياس، والمشهور منها إعرابُه كما رُوي عن هذيل، ووقوع (الّذي) موقع (الّذين) لتضمّنه معناه، واستعمال المثنّى منه بدون نون، والجمعُ بين موصولين على سبيل التكرار اللّفظي.

ومما ورد عن العرب من هذه الأحكام حذفُ النون من الاسم الموصول (الّذين)، مستدلين بقول الشاعر:

وإنّ الذي حَانَتْ .... (بيت الشاهد)

وقد اختلفت آراء العلماء في تعليل سبب حذفها، فسيبويه يرى أنّ حذفها لأجل التخفيف، قال عند قول الشاعر (من الطويل):

الحافظو عورة العشيرة لا ....

"لم يحذف النون للإضافة، ولا ليعاقب الاسم النون، ولكن حذفوها كما حذفوها من (الّلذين، والّذين) حيث طال الكلام، وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر"[2]، واستدل على حذفها بقول الأشهب بن رميلة:

وإنّ الذي حَانَتْ .... (بيت الشاهد)

حيث حُذفت النون من الاسم الموصول (الّذين)، ولا يُمكن أن يُقال إنّ الكلام من المُحتمَل أن يكون للمفرد المُذكّر (الذي)؛ لأن ضمير الجمع في قوله (دماؤهم) يدلّ على أنّ الكلام للجمع.

---

١. شرح الكافية الشافية: ١/١٠٧.

٢. الكتاب: ١/٢٤٥، ٢٤٦.

بينما يرى ابنُ كيسان[1] أنَّ حذفَ النون من الاسم الموصول هو لغة ربيعة، فهم يحذفون النون فيكون الجمعُ كالواحد[2]، كما نسبت هذه اللغة إلى بني الحارث بن كعب[3].وإلى قول سيبويه ذهب ابن جني عند تفسيره لقوله . تعالى .: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةَ﴾[4]، بنصب (الصلاة) على قراءة ابن أبي إسحاق[5]، والحسن[6]، وأبي عمرو بن العلاء[7].

قال ابن جني: "أراد (المقيمين) فحذف النون تخفيفاً، لا لتُعاقِبَهَا الإضافةُ، وشبَّه ذلك بـ(اللَّذين، والَّذين) في قوله:

وإنّ الذي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ ..... (بيت الشاهد)

حذف النون من (الَّذين) تخفيفاً لطول الاسم، فأمّا الإضافة فساقطة هنا"[8].

---

١. هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن ، أخذ عن المبرد وثعلب، من مصنفاته: المهذب في النحو، وغلط أدب الكاتب، وعلل النحو، توفي . رحمه الله . سنة ٢٩٩هـ.

ينظر إنباه الرواة: ٥٧/٣، وبغية الوعاة: ١٨/١، وشذرات الذهب: ٤١٠/٢.

٢. ينظر رأي ابن كيسان في شرح شواهد المغني: ٥١٨/٢(الهامش رقم: ١).

٣. ينظر المقتضب: ٤٢٠/٤ (هامش الشاهد رقم: ٤٤٠)، وضرائر الألوسي: ٤٧. وبنو الحارث بن كعب قبيلة من باهلة إحدى قبيلتين تُنسبان إليها، الأولى الحرث ابن قُتيبة، وهذه ويقال عنها أيضاً: الحارث بن سهم.

ينظر أسماء القبائل وأنسابها: ٧٦.

٤. سورة الحج من الآية: ٣٣.

٥.هو عبد الله بن أبي إسحاق الزيادي الحضرمي، نحوي من الموالي من أهل البصرة، فرّع النحو وقاسه، وأخذ عنه كبار من النحاة كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، والأخفش، توفي . رحمه الله . سنة (١١٧هـ).

ينظر وخزانة الأدب: ٢٣٧/١، ٢٣٩، والأعلام: ٧١/٤.

٦. هو الحسن بن محمد بن عُبيد الله بن أبي يزيد أبو محمد المكّي، مقرئ متصدر، قرأ على شبل بن عباد عن ابن كثير وابن محيصن، أمّ بالمسجد الحرام، وروى عن الشافعي.

ينظر غاية النهاية: ٢٣٢/١.

٧. ينظر المحتسب: ٨٠/٢، وتفسير البحر المحيط: ٣٦٩/٦.

٨. المحتسب: ٨٠/٢.

ونُقِلَ عن الأخفش أنّ (الّذي) اسم موصول مشترك بين المفرد والجمع مثل (مَنْ) في دلالتها على الواحد والجمع[1].

بينما أرجع الأعلم حذف النون في هذا الشاهد إلى عدة أسباب ذكر منها طلب الخفة، وإرادة الجمع بلفظ الواحد، وزاد حمل الضمير في (دماؤهم) على المعنى، ومثّل له بقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَالَّذِي جَآءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾[2].

ومعنى (حمل الضمير على المعنى)، أنّ الضمير في قوله: (دماؤهم) عائد على معنى (الّذي) دون لفظه، وهو ماعبّر عنه ابنُ جني بـ(مذهب الجنسية) عند تفسيره لقراءة ابن هرمز[3]: ﴿الَّتِي أَرْضَعَتْكُم﴾[4] بلفظ الواحد (الّتي)[5]، فلا يجوز اعتقاد حذف النون من قوله: (الّتي)؛ لأنّه لا يقال: (اللّتين)، كما يُقال: (الّذين)، قال ابن جني: "والقول الآخر وجه، إلا أنّ هذا أقوى لهذه القراءة"[6]، ويقصد بالقول الآخر: حذف النون.

وعلى هذا جعل بيت الشاهد محتملاً للمذهبين؛ حذف النون من (الّذين) واعتقاد مذهب الجنسية[7].

بينما ذهب ابن مالك إلى أنّ حذف نون الموصول خاص بضرورة الشعر ما لم يتضمن (الّذي) معنى (الّذين)، ودون أن يقصد به الجنس.

قال في الكافية الشافية:

---

١. ينظر رأي الأخفش في ارتشاف الضّرب: ١٠٠٤/٢، وشرح التصريح: ١٤٩/١.

٢. سورة الزمر من الآية: ٣٣، وينظر رأي الأعلم في خزانة الأدب: ٢٥/٦.

٣. هو عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز أبو معبد المكي، إمام أهل مكة في القراءة، روى عن عبد الله بن الزبير وأبي أيوب الأنصاري، وقيل: أخذ القراءة عرضاً عن عبد الله بن السائب، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (١٢٠هـ).

ينظر غاية النهاية: ٤٤٣/١، ٤٤٥ .

٤. سورة النساء من الآية: ٢٣.

٥. ينظر المحتسب: ١٨٥/١، وتفسير البحر المحيط: ٢١١/٣.

٦. المحتسب: ١٨٥/١.

٧. ينظر المحتسب: ١٨٥/١.

وَمَوضِعُ (الَّذِين) يكثُرُ (الَّذي)
إن كَانَ مفهُومُ الجَزَا بِهِ اهْتُدِي
أو كَانَ مقصوداً بِهِ الجنس وَمَا
خَالفَ هَذَيْنِ فَنَزراً عُلِمَا
نَحْوُ: (الذي حَانَت بِفَلْجٍ) وَكَذَا
مَا كَانَ مُشْبِهاً لِـ(عِيْ اللَّذَا)

وحَكَم على البيت بالندرة[1].

وقال في التسهيل: "وإن عُنِي بـ(الذي) من يعلم وشبهه فجمعه (الَّذين) مطلقاً، ويغني عنه (الَّذي) في غير تخصيص كثيراً، وفيه للضرورة قليلاً"[2].

وقال في شرحه له: "فإن قُصِد بـ(الذي) مخصص فلا محيص عن (اللَّذين) في التثنية، و(الَّذين) في الجمع ما لم يُضطرّ شاعر، كقوله:

أَبَنِي كُلَيبٍ إنَّ عَمَّيَّ اللَّذَا قَتَلا المُلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلاَلاَ

وكقول الآخر:

وإنَّ الذي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ .....(بيت الشاهد)[3]

فردَّ بيت الشاهد إلى الضرورة، بينما ذكر بيت الشاهد في موضع آخر في المؤلَّف نفسه، وجعل سقوط النون من الاسم الموصول لأجل تقصير الصلة، قال: "وسقوطها لتقصير الصلة كقوله: ...، وكقول الآخر:

وإنَّ الذي حَانَتْ ....[4]"

---

١. ينظر شرح الكافية الشافية: ١/١٠٨.

٢. ص: ٣٣.

٣. شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٩٢.

٤. المصدر نفسه: ١/٧٢، ٧٣

ولا يرى أبو حيان سبباً لحذف النون "إلاَّ في ضرورة الشعر"[1].

إلا أنَّ البيت قد رُوِي على خلاف ما استُدِلَّ به، فقد نقل البغداديُّ عن أحمد ابن أبي سهل بن عاصم الخُلوانيّ أنّهُ رواهُ:

إنَّ التي مارَتْ بِفَلْجٍ دِماؤُهُمْ ..... [2]

وذكر أنَّه قد نقل هذه الروايةَ من خط الخُلوانيّ، وأن التقدير: إن الجماعة التي مارت، أي: ساحت وجرت[3].

كما رواه أبو تمام هكذا:

فإنَّ الأُلى حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ ..... [4]

و(الأُلى) بمعنى (الّذين).

وقد استدل ابنُ هشام بالبيت على جواز إضافة (كل) في التوكيد المعنوي إلى الاسم الظاهر وهو قول ابن مالك[5]، والنحويون على أنَّ (كل) يجب إضافتها إلى اسم مضمر راجع إلى المؤكد إذا كان تأكيداً لمعرفة، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَسَجَدَ الملائِكةُ كُلُّهُم أجمعون﴾[6]، وذكر أبو حيان أنَّ (كلّ) في البيت نعتٌ وليست

---

١. ارتشاف الضَّرب: ١٠٠٤/٢

٢. البيت بهذه الرواية في شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٥/٣، ١٥٦ (هامش رقم: ٢)، وخزانة الأدب: ٢٨/٦، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٨١/٤.

٣. ينظر خزانة الأدب: ٢٨/٦.

٤. البيت بهذه الرواية في شرح شواهد المغني: ٥١٨/٢، وخزانة الأدب: ٢٩/٦، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٨٢/٤، ومسالك الدحاة: ١٤٠.

٥. ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢٩٢/٣.

٦. سورة الحجر الآية: ٣٠.

توكيداً[1]، وأجابه ابن هشام بأنّ (كل) التي ينعت بها دالة على الكمال، وليس على عموم الأفراد[2].

ومعنى البيت:

إنّ الذين ذهبتْ دماؤهم هدراً في (فلج) ليسوا قلة، بل هم القوم جميعاً.

و(فلج): موضع في بلاد بني مازن في طريق البصرة إلى الكوفة ما بين الحفير[3] وذات العشيرة[4] وفيه منازل للحاج[5].

وبيت الشاهد رواه أبو تمام آخر أبيات خمسة لـ(حُريث بن مُحفِّض)[6] وهي:

أَلَم تَرَ أنّي بعد عمرٍو وَمَالِكٍ ... وعُروَةَ وابنِ الهَوْلِ لستُ بخالدِ

وكانُوا بني ساداتنا فكأنّما ... تسَاقَوا على نُوحٍ بِماءِ الأساوِدِ

وما نحنُ إلاّ مِثلُهُم غير أنّنا ... كمُنتظرٍ ظِمْئاً وآخرَ وارِدِ

هُمُ سَاعِدُ الدهر الذي يتّقَى بهم ... وما خيرُ كَفٍّ لا تَنُوءُ بساعِدِ

فإن الأُلى حَانَت بفلجٍ دِمَاؤُهُم ... هُمُ القومِ كُلُّ القومِ يَا أُمَّ خَالِدِ[7]

وروايته بـ(الفاء) في أوله.

---

١. ينظر رأيه في مغني اللبيب: ٢١٣/١، والمقاصد النحوية: ١٣٦/٣.

٢. ينظر مغني اللبيب: ٢١٣/١.

٣. موضع بين مكة والمدينة، وقيل بين مكة والبصرة، ويطلق أيضاً على ماء بالدهناء لبني سعد بن زيد مناة.

ينظر معجم البلدان: ٢٧٧/٢.

٤. من منازل أهل البصرة إلى الثباج بعد مسقط الرّمل.

ينظر معجم البلدان: ١٢٧/٤.

٥. ينظر معجم البلدان: ٢٧٢/٤.

٦. هو حُريث بن سلمة بن مرارة بن مُحفِّض الخزاعي، شاعر مخضرم عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام، عدّه ابن سلام في الطبقة العاشرة من فحول الجاهلية، وضبط ابن سلام اسم أبيه (مُحفِّظ) بالظاء المشالة، ونقل البغدادي عن أبي أحمد العسكري أنه تصحّف على بعض العلماء وأن صوابه بالضاد المعجمة.

ينظر طبقات فحول الشعراء: ١٩٢/١، والشعر والشعراء: ٦٢٧/٢، وخزانة الأدب: ٣٢/٦، ٣٣.

٧. ينظر خزانة الأدب: ٢٩/٦.

وحُرَيث بن مُحَفِّض بـ(حاء مهملة مفتوحة، وفاء مشددة مكسورة، وضاد منقوطة)، وقد اختُلف في ضبط اسمه اختلافاً كبيراً حتى انتهى الأمر إلى ابن دريد فأثبت اسمه بهذا الضبط[1].

وقد روى الجاحظ[2] بيت الشاهد بدون (فاء) في أوله ولا (واو) مع بيتين بعده، ونسبه إلى الأشهب بن رُميلة، وهما:

هم ساعد الدهر الذي يتقي به وما خير كف لا يتوء بساعد
أسُود شرى لاقت أسود خفيّة تساقوا على حرد ماء الأساود

بينما أنشده الآمديّ[3] مع البيت الثاني من هذين البيتين ونسبه إلى الأشهب بن رُميلة أيضاً، إلا أنّه أنشده بالفاء في أوله.[4]

والأشهب هو الأشهب بن ثور بن أبي حارثة بن عبد المدان ابن جندل بن نهشل بن دارم بن عمرو بن تميم، شاعر مخضرم، وُلِد في الجاهلية وأدرك الإسلام،وعاش إلى العصر الأموي، أسلم ولكن لم تُعرف له صحبة واجتماع بالنبي ﷺ ، عدّهُ ابن سلام في الطبقة الرابعة من فحول الإسلام، و(رُميلة) بضم الراء، وفتح الميم، اسم أُمّه، وهي أَمَةٌ لخالد بن مالك بن ربعي بن سلمى بن جندل من بني

---

١. ينظر خزانة الأدب: ٣٣/٦.

٢. هو عمرو بن بحر بن محبوب أبو عثمان الجاحِظ، من أهل البصرة، وأحد شيوخ المعتزلة، من مؤلفاته: البيان والتبيين، وكتاب الحيوان، وكتاب العُرجان والبرصان والقرعان، توفي . رحمه الله . سنة (٢٥٥هـ).

ينظر سير أعلام النبلاء: ١٣٥/٢٢، ومعجم الأدباء: ٤٧٢/٤، وبغية الوعاة: ٢٢٨/٢، والأعلام: ٧٤/٥.

٣. هو الحسن بن بِشْر بن يحيى أبو القاسم الآمِدِيّ النحوي الكاتب، جيد الرواية والدراية، من مؤلفاته: الموازنة بين الطائيين، والمؤتلف والمختلف للآمدي، ومعاني شعر البحتري، توفي . رحمه الله . سنة (٣٧٠هـ)، أو (٣٧١هـ).

ينظر إنباه الرواة: ٣٢٠/١، وبغية الوعاة: ٥٠٠/١، والأعلام: ١٨٥/٢.

٤. ينظر المؤتلف والمختلف للآمدي: ٣٨.

عمرو بن تميم، وقال الأعلم: "يقال: ابن زُميلة(بالزاي) أيضاً"[1]، وقيل هي سبيّة من سبايا العرب اشتراها أبوه في الجاهلية، فولدته وإخوة له، وكان الأشهب مع إخوته من أشد الأخوة في العرب لسانا ويداً، وأمنعهم جانبا، وكثُرت أموالهم في الإسلام. وكان للأشهب هجاء مع الفرزدق، ولكنه ضعُف عن مجاراته[2].

* * *

١. للكت: ١/١٣٢.

٢. ينظر طبقات فحول الشعراء: ٢/ ٥٨٥، والأغاني: ٩/ ٣٠٨، وخزانة الأدب: ٦/٣٠.

الجمعُ بين موصُولَينِ عَلى سبِيلِ التّكرارِ اللّفظِيّ

قال أبو الرُّبيس الثعلبي (من الطويل):

مِنَ النَّفَرِ الّلاتي الذينَ إذا اغتَزَوا وهابَ الرِّجالُ حَلْقَةَ البابِ قَنقَعُوا[1]

العرب لا تجمع في غير التوكيد اللفظي بين الشيئين من الأسماء والأدوات إذا تطابقا في اللفظ والمعنى، نحو: الذي الذي، أمّا إذا اختلفا لفظاً ومعنى جاز الجمع بينهما، نحو: الذين واللائي[2]، فقد استجازوا الجمع بينهما لاختلاف لفظهما، واستدلوا على ذلك ببعض ما جاء على ألسنتهم[3]، منه قول الشاعر:

مِنَ النَّفَرِ الّلاتي الذينَ .... (بيت الشاهد)

فجمع بين (الّلاتي والّذين) لاختلاف لفظهما، ولو اتفقا لم يجز، فلا يجوز: ما ما قام زيد، بينما يجوز: ما ما قُلتَ بحسن، على جعل (ما) الأولى جحداً، والثانية موصولة، أي: ما الذي قلت بحسن، و(ما) هنا بمعنى (ليس)[4]، وعدم تجويز دخول الموصول على الموصول إذا اتفقا لفظاً هو مذهب الكوفيين، ووافقهم جماعة من البغداديين، فهم يأبون أن يكون هذا من كلام العرب، ويرون أنّ ما ورد منه في أشعارهم إنما هو شيء قاسه النحويون رياضةً للمتعلمين وتدريباً لهم[5].

---

١. البيت له في خزانة الأدب: ٦/٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٨٩.
وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١/١٧٦، ٣/٨٤، والكامل في اللغة والأدب: ١/٢٤٣، والأصول في النحو: ٢/٣٥٤، وأمالي القالي: ٣/١٦٤، وشرح الرضي على الكافية: ٣/٣٢، والأشباه والنظائر في النحو: ٣/٥٢، وخزانة الأدب: ٦/١٥٦.

٢. (اللائي) تستعمل لجماعة الذكور والإناث، قال الأخفش: تقول: هم اللائي قالوا ذلك، وهن اللائي قلن ذلك. ينظر رأي الأخفش في ارتشاف الضَّرب: ٢/١٠٠٦.

٣. ينظر معاني القرآن للفراء: ٣/٨٤، والأصول في النحو: ٢/٣٥٤.

٤. ينظر معاني القرآن للفراء: ١/١٧٦، ١٧٧.

٥. ينظر رأيهم في الأصول في النحو: ٢/٣٥٤، وشرح الرضي على الكافية: ٣/٣٢.

وقد استدل الفراء ببيت الشاهد في الرد على من قد يسأل عن علّة اجتماع ما يُكتفى بأحدهما عن الآخر عند قوله . تعالى .: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَآءِ وَالأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُم تَنطِقُونَ﴾[1].

قال الفراء: "وقد يقول القائل: كيف اجتمعت (ما) و(أنّ) المصدريتان، وقد يُكتفى بأحدهما عن الأخرى؟ وفيه وجهان: أحدهما: أن العرب تجمع بين الشيئين من الأسماء والأدوات إذا اختلف لفظهما، فمن الأسماء قول الشاعر:

مِنَ النَّفَرِ اللّاتي الذينَ إذا اغتَزَوا .....(بيت الشاهد)

فجمع بين (اللاتي) و (الّذين) وأحدهما مجزئ عن الآخر"[2].

وقد روى الجاحظ بيت الشاهد في كتابه البيان والتبيين هكذا:

مِنَ النَّفَرِ الّذين الذينَ إذا انتَمَوا وهابَ اللئامُ حَلْقَةَ البابِ قَعْقَعُوا

وروى قبله بيتاً ذكر فيه (أسيلم بن الأحنف الأسدي)، وأنّه كان ذا بيان وأدب وعقل وجاه، وأنّه هو الذي يقول فيه الشاعر هذا الشعر الذي منه بيت الشاهد[3].

وكذلك رواه السّكريُّ، ولكنه ذكر في قصة الشعر أنّ أبا الرّبيس الثعلبي سرق ناقة كان عبد الله بن جعفر بن أبي طالب صنعها وعلفها، فسرقها أبو الرّبيس وقال:

هَلْ تُبْلِغَنّيها إذَا مَا طَلَبْتُها غَداً وَانجلى عَنّي الغِطَاءُ المُقَنَّعُ
قَصِيرَةُ قَضْلِ النِّسعَتَيْنِ إذَا رَمَى بِهَا الرِّعْلَةَ الأُولى الزَّمِيلُ المزعزعُ

إلى أن قال:

مِنَ النَّفَرِ البيضِ الذينَ إذا انْتَمَوا وهابَ الرِّجالُ حَلْقَةَ البابِ قَعْقَعُوا[4]

---

١. سورة الذاريات الآية: ٢٣.
٢. معاني القرآن للفراء: ٨٣/٣.
٣. ينظر خزانة الأدب: ٨٦/٦.
٤. ينظر خزانة الأدب: ٨٤/٦.

كما رواه المبرد في (الكامل) عندما سأل عبدُ الملك بن مروان[1] أُسيلمَ بن الأحنف الأسدي عن أحسن ما مُدح به، فاستعفاه أُسيلم، ولكنَّ عبد الملك أبى أن يعفيه، فلما أبى إلاّ أن يخبره، قال أسيلم: هو القائل:

أَلاَ أَيُّهَا الرَّكبُ المُخِبُّونَ هَل لَكُم ... بِسيْد أهلِ الشّامِ ثُحبوا وتَرْجِعُوا
مِنَ النَّفرِ البيض الَّذينَ إذا اغتَرّوا ... وهابَ الرِّجالُ حَلْقَةَ البابِ قَعْقَعُوا[2]

وروى الزبير بن بكّار[3] وتبعه الدارقطني[4] أنَّ هذا الشعر لأبي الرُّبيس الثعلبي أيضاً، ولكنه قاله لعبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان، وروايته هكذا:

مِنَ النَّفرِ الشُّمِّ الذينَ إذا انْتَدَوا ... وهابَ اللِّئَامُ حَلْقَةَ البابِ قَعْقَعُوا[5]

وذكر الرضيُّ أنَّ الأولَى عنده تجويزُ الرواية الأُولى:

مِنَ النَّفرِ الَّلاتي الذينَ ....

---

١. هو عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي أبو الوليد القرشي من عظماء الخلفاء ودهاتهم، انتقلت إليه الخلافة بعد موت أبيه سنة ٦٥هـ فضبط أمورها وظهر بمظهر القوة، كان فقيهاً واسع العلم متعبداً، ناسكاً وهو أول من صك الدنانير في الإسلام، وأول من نقش بالعربية على الدراهم توفي . رحمه الله . سنة (٨٦هـ).

ينظر فوات الوفيات: ٤٠٢/٢، والأعلام: ١٦٥/٤.

٢. ينظر الكامل في اللغة والأدب: ٢٤٣/١.

٣. هو الزبير بن بكار بن عبد الله القرشي المكي، من أحفاد الزبير بن العوام، راوية وعالم بالأنساب وأخبار العرب، ولي قضاء مكة وتوفي فيها، من مصنفاته: أخبار العرب وأيامها، ونسب قريش وأخبارها، ووفود النعمان على كسرى، توفي . رحمه الله . سنة (٢٥٦هـ).

ينظر وفيات الأعيان: ٣١١/٢، والأعلام: ٤٢/٣.

٤. هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن الدارقطني الشافعي نسبة إلى (دار القطن) من أحياء بغداد، إمام عصره في الحديث، وأول من صنف القراءات وعمد لها أبواباً، من مؤلفاته: المؤتلف والمختلف، وكتاب السُّنن، والعلل الواردة في الأحاديث النبوية، توفي . رحمه الله . سنة (٣٨٥هـ).

ينظر وفيات الأعيان: ٢٩٧/٣، والأعلام: ٣١٤/٤.

٥. ينظر خزانة الأدب: ٨٩/٦.

لأنّها من باب التكرير اللفظي، فكأنّهُ قال: اللائي اللائي، وأن الأسهل من هذا إذا تغايرا في اللفظ، نحو: الذي مَنْ فَعَلَ[1].

وقال البغدادي: "وجميعُ مَن روى هذا البيتَ رواه:

من النَّفر البيض الذين ....

أو

من النَّفر الشُّمِّ الذين ....

ولم أرَ من رواه:

من النَّفر اللاّئي الذين ....

إلا النحويين"[2].

و(النَّفر): اسم جمع يقع على جماعة من الرجال خاصّة، ما بين الثلاثة إلى العشرة، ولا واحدَ له من لفظه[3].

و(الحلْقة) . بسكون اللام . كل شيءٍ استدار؛ كحلقة الحديد، والفضة، والذهب، وكذلك هو في الناس، قال ابن السكّيت[4]:"وتقول هي حلقة الباب، وحلقة القوم"[5].

و(قعقعوا) بمعنى: ضربوا الحلقة على الباب لتُصوّت، و(القعقعة): حكاية صوت الحلقة على الباب ونحوها، كالسلاح، والجلود اليابسة، والحجارة، والحلي[6].

---

١. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٣/٣٢.

٢. خزانة الأدب: ٦/٨٣.

٣. ينظر لسان العرب (نفر) ١٤/٣١٨.

٤. هو يعقوب بن إسحاق أبو يوسف بن السكيت، كان عالماً بنحو الكوفيين وعلم القرآن واللغة والشعر، من مؤلفاته: إصلاح المنطق، وتفسير دواوين الشعراء، توفي . رحمه الله . سنة (٢٤٤هـ).
ينظر إنباه الرواة: ٤/٥٦، وبغية الوعاة: ٢/٣٤٩، وشذرات الذهب: ٢/٢٣٩.

٥. إصلاح المنطق: ١/ ١٨٣.

٦. ينظر لسان العرب (قعع) ١٢/١٥٤.

والبيت من قصيدة لأبي الرُّبيس الثعلبي، واسمه عبَّاد بن عبَّاس بن عوف ابن عبد الله بن أسد بن ناشب بن سُبَد بن رِزَام بن مازن بن ثعلبة بن سعد بن ذُبيان، شاعر إسلامي من اللُّصوص[1].

* * *

أيّ الموصُولة): مُعرَبةٌ دائماً أم مَبنِيّةٌ أحياناً؟

قال الشاعر (من المتقارب):

إذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُم أَفْضَلُ[2]

---

١. ينظر خزانة الأدب: ٦/٩٠.

٢. البيت لغسان بن وعلة في والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٧١٥، والمقاصد النحوية: ١/٢٥٧، وشرح التصريح: ١/١٥٧، والدرر اللوامع: ١/١٥٥.

وله أو لرجل من غسان في شرح شواهد المغني: ١/٢٣٦، وخزانة الأدب: ٦/٦١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢/١٥٢.

وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: ٣/١٤٧، ٤/٢١، ٧/٨٧، وشرح الكافية الشافية: ١/١٢٠، وشرح ابن الناظم: ٩٤، ولسان العرب (أبا) ١/٢٠٥، ومغني اللبيب: ١/٩٩، ٢/٧١، ٢٠٨، وشرح الأشموني: ١/١٢٦.

(أيّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء اسم يأتي على عدة أوجهٍ، فتكون شرطاً، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾[1]، واستفهاماً نحو: قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِ إِيمَانًا﴾[2].

ويرى ثعلب أنّها لا تخرج عن هذين المعنيين[3]، وتكون دالة على معنى الكمال فتقع صفة للنكرة، نحو: أنت رجلٌ أيُّ رجلٍ، أي: كامل في صفات الرجال، وتكون وُصلةً إلى نداء ما فيه أل، نحو: يا أيُّها المعلمُ.

قال الرضي: "ولا أعرف كونها معرفة موصوفة إلا في النداء"[4]، والأخفش لا يرى أنّ (أيّاً) تكون وُصلة، بل يرى أنّها هنا هي الموصولة قد حُذِفَ صدرُ صلتها وهو العائد، والمعنى: يا مَن هو المُعلِّم[5].

وتكون (أيّ) موصولة، وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[6]. أي: الذي هم أشد[7].

و (أيّ) الموصولة تكون صلتها إما جملة اسمية أو فعلية، نحو: اضرب أيُّهم هو قائم، وأيُّهم قام أبوه، والجملة الاسمية قد يحذف صدرها وهو المبتدأ، فيقال: إضرب أيُّهم قائم، وهنا اختلف النحويون في (أيّ): هل هي معربة أم مبنية؟[8].

فالبصريون يرون أنّها تكون مبنية على الضم، قال ابن هشام: "وقال سيبويه: تبنى على الضم إذا أضيفت لفظاً، وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً"[9]، وقد جاء في هامش

---

١. سورة الإسراء من الآية: ١٠٩.

٢. سورة التوبة من الآية: ١٢٥.

٣. ينظر رأيه في مغني اللبيب: ١/١٠٠، والمقاصد النحوية: ١/٢٥٧، وشرح التصريح: ١/١٥٧، وشرح شواهد المغني: ١/٢٣٦، وشرح الأشموني: ١/١٢٥، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢/١٥٢.

٤. شرح الرضي على الكافية: ٣/٥٩.

٥. ينظر رأيه في مغني اللبيب: ١/١٠٠.

٦. سورة مريم من الآية: ٦٨.

٧. ينظر وشرح الكافية الشافية: ١/١٢٠، وشرح الرضي على الكافية: ٣/٥٩، ومغني اللبيب: ١/٩٩، وشرح التصريح: ١/١٥٧، وشرح الأشموني: ١/١٢٥.

٨. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٧٠٩.

٩. أوضح المسالك: ١/٧١.

تحقيق شرح التصريح أنّ "هذا القول مستنتج من رأي سيبويه عند قوله: وأرى قولهم: اضربْ أيُّهم أفضلُ على أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في (خمسةَ عشرَ)، وبمنزلة الفتحة في (الآنَ) ..... وجاز إسقاط (هو) في (أيهم) كما قال: (لا عليك)، تخفيفاً، ولم يجزْ في أخواته إلا قليلاً ضعيفاً"[1].

بينما يرى الكوفيون أنّ (أيّاً) إذا أضيفت وحذف صدر صلتها تكون معربةً[2].

وممن ذَهَبَ مذهب الكوفيين: الخليل، ويونس[3] والأخفش، والزجّاج[4].

قال سيبويه: "وسألتُ الخليل . رحمه الله . عن قولهم: اضربْ أيُّهم أفضل؟ فقال: القياس النصب، كما تقول: اضرب الذي أفضلُ، لأن أياً في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي)، كما أن (مَن) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي)"[5].

وقد تأول الخليل ويونس الضمة في (أيّ) في نحو قولهم: اضرب أيُّهم أفضلُ، فيرى الخليل أنّه مرفوع على الحكاية وكأنه قال: اضرب الذي يُقال له أيُّهم أفضلُ، بينما زعم يونس أنّه بمنزلة قولك: أشهد إنّك لرسول الله، في تعليق الفعل عن العمل[6].

---

١. شرح التصريح على التوضيح: ١/١٥٩ (الهامش رقم: ٢)، وموضع كلام سيبويه من الكتاب: ٢/٤٢٠.

٢. ينظر رأيهم في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٧٠٩، ٧١٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/١٤٥، ١٤٦، ومغني اللبيب: ١/٩٩، وشرح التصريح: ١/١٥٩.

٣. هو يونس بن حبيب بن عبد الرحمن، أبو عبد الرحمن الضَّبّي، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وحماد ابن سلمة، من مصنفاته: معاني القرآن، والنوادر، واللغات، توفي . رحمه الله . سنة ١٨٢هـ. ينظر إنباه الرواة: ٤/٧٤، وبغية الوعاة: ٢/٣٦٥، وشذرات الذهب: ١/٤٨٢.

٤. ينظر رأيهم في شرح التصريح: ١/ ١٥٩.

٥. الكتاب: ٢/٤١٩.

٦. ينظر الكتاب: ٢/٤٢٠، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٧١٦، وشرح الرضي على الكافية: ٣/٦١، ٦٢.

قال سيبويه: "وتفسير الخليل ـ رحمه الله ـ ذلك الأول بعيد، إنما يجوز في شعر أو في اضطرار. ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول: اضربِ الفاسقُ الخبيثُ تريد: الذي يقال له الفاسقُ الخبيثُ. وأمّا قول يونس، فلا يشبهه أشهد إنّك لزيدٌ"[1].

وذلك لأنّ تعليق (اضرب) ونحوه من الأفعال لا يجوز لأنّه فعل مؤثر، فلا يجوز إلغاؤه؛ لأنّه لا يجوز أن يُعلّق من الأفعال عن العمل إلا ما يجوز إلغاؤه، والأفعال التي يجوز إلغاؤها هي أفعال القلوب، نحو: ظنّ، وعلم، وهذا الفعل ليس من أفعال القلوب[2].

فالكوفيون ومن تبعهم من البصريين لا يَرَوْنَ نحو: اضرب أيُّهم أفضلُ، بالضم ولا يقولونه إلاّ منصوباً، بينما يجيزه باقي البصريين، ومن شواهدهم على مجيئه قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[3].

ومن كلام العرب قول الشاعر (من المتقارب):

إذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُم أَفْضَلُ (بيت الشاهد)

بضم (أيّ) بناءً على الضّم.

قال ابن الأنباري: "والذي يدلُّ على صحة هذه اللغة ما حكاه أبو عمرو الشيباني[4] عن غسّان ـ وهو أحدٌ من تُؤخذُ عنه اللغة من العرب، أنّه أنشد:

إذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهم أَفْضَلُ

برفع (أيّهم)، فدلّ على أنّها لغة منقولة صحيحة لا وجه لإنكارها"[1].

---

١. الكتاب: ٤٢١/٢. ومثال يونس الذي ذكره سيبويه كما تقدم: أشهد إنّك لرسول الله.

٢. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧١٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٤٦/٣.

٣. سورة مريم من الآية: ٦٨.

٤. هو إسحاق بن مرار أبو عمرو الشَّيْبَانِيّ الكوفي، من أئمة اللغة، من مؤلفاته: النوادر الكبير، وكتاب الجيم، وأشعار القبائل، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٢١٣هـ). ينظر إنباه الرواة: ٢٥٦/١، وبغية الوعاة: ٤٣٩/١، وشذرات الذهب: ١٢٠/٢.

كما استدلوا بالبيت في الرَّدِّ على من زعم أنَّ شرط بناء (أيّ) أن لا تكون مجرورة، بل مرفوعة أو منصوبة، وقد ذكر الأشموني أنَّ الذي ذكر هذا الشرط هو ابن إياز[2] نقلاً على ما نص عليه النقيب[3] في الأمالي[4].

وقد خُولِف سيبويه ومن تبعه من البصريين في هذه اللغة، فقد نقل ابن الأنباري وابن يعيش عن أبي عُمر الجرميّ[5] أنّه قال: "خرجتُ من الخندق . يعني خندق البصرة . حتى صرتُ إلى مكة، لم أسمع أحداً يقول: (اضرب أيُّهم أفضلُ)"[6].

قال ابن الأنباري: "هذا يدلُّ على أنّه ما سمِعَ (أيُّهم) بالضم، وقد سمعه غيره"[7].

وعن ابن النحاس[8]: "ما علمتُ أحداً من النحويين إلا قد خطّأ سيبويه [يعني في هذه المسألة] وسمعت أبا إسحاق، يعني الزجاج، يقول: ما تبين لي أنَّ سيبويه

---

١. الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧١٥/٢.

٢. هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين كان أوحد زمانه في النحو والتصريف، من مؤلفاته: قواعد المطارحة، والإسعاف في الخلاف، توفي . رحمه الله . سنة (٦٨١هـ). ينظر بغية الوعاة: ٥٣٢/١، وهدية العارفين: ٣١٣/٥، والأعلام: ٢٣٤/٢.

٣. هو طراد بن محمد بن علي أبو الفوارس، النقيب الكامل الهاشمي العباسي الزينبي الجاسي، نقيب النقباء، ومسند العراق، أملى مجالس كثيرة، توفي . رحمه الله . سنة (٤٩١هـ). ينظر سير أعلام النبلاء: ٣٣/٣٧، وشذرات الذهب: ١٠٥/٤، والأعلام: ٢٢٥/٣.

٤. ينظر شرح الأشموني: ١٢٦/١.

٥. هو صالح بن إسحاق أبو عمر البصري النحوي، أخذ اللغة عن يونس بن حبيب وأبي عبيدة، والنحو عن سعيد بن مسعدة الأخفش، من مصنفاته: تفسير كتاب سيبويه، وشرح كتاب العين، ومقدمة في النحو، توفي . رحمه الله . سنة (٢٢٥هـ). ينظر إنباه الرواة: ٨٠/٢، وبغية الوعاة: ٨/٢، وشذرات الذهب: ١٦١/٢.

٦. ينظر قوله في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧١٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٤٦/٣، وتفسير البحر المحيط: ٦٠٩/٦، ومغني اللبيب: ٩٩/١.

٧. الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧١٥/٢.

٨. هو أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يوسف المرادي، المعروف بابن النحاس، أبو جعفر النحوي، من مؤلفاته: إعراب القرآن، وشرح المعلقات، وشرح المفضليات، توفي . رحمه الله . سنة (٣٣٨هـ). ينظر إنباه الرواة: ١٣٦/١، والعقد الثمين للذهبي: ٦٦، وبغية الوعاة: ٣٦٢/١.

غلط في كتابه إلا في موضعين هذا أحدهما، فإنه يُسلِّم أنّها تُعرب إذا أُفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت"[1].

وقد وصفوا القول ببناء (أيهم) في هذه الحالة بأنه نقض للأصول؛ لأنّ المفرد من المبنيات إذا أضيف أُعرب، نحو: قبل، وبعد، فصارت الإضافة توجب إعراب الاسم، و(أيّ) إذا أُفردت أُعربت، فيكون القول ببنائها إذا أضيفت نقض للأصول، وقد رد ابن الأنباري على قولهم هذا بأنّ الإضافة إنما ترد الاسم إلى حال الإعراب إذا استحق البناء في حال الإفراد، فأما إذا كان الموجب للبناء في حال الإضافة لم ترد الإضافة ذلك الاسم إلى الإعراب[2].

ولكنّ سيبويه لم يُنكر لغةَ الأعراب ولم يُحَتِّم البناء، بل إنّهُ قال عن لُغَةِ إعراب (أيّ) في حال إضافتها وحذف صدر صلتها بأنّها "لغة جيدة"[3].

ويدل عليها أنّه قد قرأ طلحة بن مصرف[4]، ومعاذ بن مسلم، وزائدة[5] عن الأعمش[6] ﴿أَيَّهُمْ﴾ بالنصب مفعولاً به[7].

كما روي بيت الشاهد:

---

١. ينظر قوله في تفسير البحر المحيط: ٢٠٩/٦، ومغني اللبيب: ٩٩/١.

٢. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧١٢/٢، ٧١٦.

٣. الكتاب: ٤٢٠/٢.

٤. هو طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب أبو محمد ويقال: أبو عبد الله، الهمذاني اليامي الكوفي، تابعي كبير له اختيار في القراءة يُنسب إليه، كانوا يسمونه سيّد القراء، توفي . رحمه الله . سنة (١١٢هـ).
ينظر غاية النهاية: ٣٤٣/١، والأعلام: ٢٣٠/٣.

٥. هو زائدة بن قدامة أبو الصلت الثقفي، عرض القراءة على الأعمش، وعرض عليه الكسائي، كان ثقة صاحب مسند، توفي بالروم غازياً . رحمه الله . سنة (١٦١هـ).
ينظر غاية النهاية: ٢٨٨/١ ، وهدية العارفين:٣٧٢/٥.

٦. هو سليمان بن مهران الأسدي بالولاء، تابعي مشهور كان رأساً في العلم النافع والعمل الصالح، نشأ في الكوفة ومات بها سنة ١٤٨هـ
ينظر غاية النهاية: ٣١٥/١، ووفيات الأعيان: ٤٠٠/٢، والأعلام: ١٣٥/٣.

٧. ينظر تفسير البحر المحيط: ٢٠٩/٦.

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ[1]

بجر (أيّ) بـ(على) وظهور الكسرة.

وقد استدل ابن هشام بهذه الرواية على ظهور الإعراب في الموصول نفسه وعدم ظهوره في صلته ردّاً على من زعم أنّهما كلمة واحدة[2].

ومعنى البيت واضح.

وغسّان الذي نُسب إليه البيت إما قائل البيت أو صاحب الرواية، ويتضح هذا من قول ابن الأنباري: "والذي يدلُّ على صحة هذه اللغة ما حكاه أبو عمرو الشيباني عن غسان، وهو أحد من تؤخذ اللغة عنهم من العرب"[3].

* * *

زيادةُ (مَنْ)

قال عنترة بن شدّاد (من الكامل):

يا شَاةَ مَنْ قَنَصٍ لَمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمَتْ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمِ[4]

(مَنْ) بفتح الميم وسكون النون اسم مبني، ولها معانٍ مختلفة وأوجه في اللغة، فتكون شرطية، واستفهامية، وموصولة، ونكرة موصوفة[5].

---

١. البيت بهذه الرواية في مغني اللبيب: ٧١/٢، والمقاصد النحوية: ٢٥٧/١.

٢. ينظر مغني اللبيب: ٧١/٢.

٣. الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧١٥/٢.

٤. البيت له في ديوانه: ١٠٠، والأزهية: ٧٩، وشرح القصائد العشر للتبريزي: ١٧٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢/٤، ومغني اللبيب: ٤٣٢/١، وشرح شواهد المغني: ٤٨١/١، ٧٤٢/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٤١/٥، ٣٤٢، وخزانة الأدب: ١٣٠/٦، ١٣٢. وبلا نسبة في ضرائر ابن عصفور: ٦٣، وشرح الرضي على الكافية: ٥٥/٣، وارتشاف الضَّرب: ١٠٣٣/٢، ٢٤٠٢/٥.

٥. ينظر الأزهية: ١٠٠، وشرح الرضي على الكافية: ٥٤/٣، ومغني اللبيب: ٣٣٩/١.

وذكر الفارسي أنّه "يجوز في القياس أن تجعل (مَنْ) نكرة، ولا تجعل لها صفة، كما فُعِل ذلك بـ(ما)"[1].

وزعم الكوفيون أنّ (مَنْ) تأتي زائدة، ونُقل هذا التصريح عن الكسائي[2]،

قال الهروي[3]: "وقد قال الكسائي في معاني (مَنْ) وجهاً آخر فزعم أنّها تكون صلة"[4].

وذلك لأنهم لا يرون بأساً في زيادة الأسماء، بينما يمنع البصريون والفراء من الكوفيين زيادة الأسماء، فردُّوا القول بزيادة (مَنْ)، وأجمعوا على جواز زيادة (مَا) لأنّها تأتي حرفاً، والحروف لا بأس بزيادتها لتوكيد وتقوية المعنى[5].

واستدل الكوفيون على زيادة (مَنْ) بقول عنترة (من الكامل):

يا شَاةَ مَنْ قَنَصِ .... (بيت الشاهد)

فـ (مَنْ) عندهم زائدة، والتقدير: يا شاة قنصٍ، وذكر ابن عصفور أنه لا حجة لهم في هذا البيت لاحتمال أن تكون (مَنْ) هنا نكرة موصوفة، وإليه ذهب ابن هشام الأنصاري، فجعل التقدير: يا شاة إنسان قنصٍ أو قانص، على أنّه من الوصف بالمصدر للمبالغة، وذلك على حد قولهم: مررت برجل فِطْرٍ، أي: مُفطر، أو على جعله نفس القنص مبالغة، أو على حذف المضاف، أي: ذي قنص[6].

---

١. إيضاح الشعر: ٣٨/٢

٢. ينظر رأيهم في الأزهية: ١٠٢، والأمالي الشجرية: ٣١٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢/٤، وضرائر ابن عصفور: ٦٣، والتسهيل: ٣٦، وشرح الرضي على الكافية: ٥٥/٣، وارتشاف الضَّرب: ١٠٣٣/٢، ٢٤٠٢/٥، ومغني اللبيب: ٣٤١/١، وخزانة الأدب: ١٣٠/٦، والدرر اللوامع: ١٧٩/١.

٣. هو علي بن محمد أبو الحسن الهروي، كان عالماً بالنحو إماماً في الأدب، جيد القياس، من مؤلفاته: الأزهية في الحروف، والذخائر في النحو، والمرشد في النحو، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٤١٥هـ).
ينظر إنباه الرواة: ٣١١/٢، وبغية الوعاة: ٢٠٥/٢، والأعلام: ٣٢٧/٤.

٤. الأزهية: ١٠٢.

٥. ينظر رأيهم في ارتشاف الضَّرب: ١٠٣٤/٢، وشرح شواهد المغني: ٧٤٢/٢، والدرر اللوامع: ١٧٩/١.

٦. ينظر ضرائر ابن عصفور: ٦٣، ومغني اللبيب: ٣٤٢/١، وشرح شواهد المغني: ٧٤٢/٢.

ومع هذه التخريجات فقد روى البصريون بيت الشاهد:

يا شَاةَ مَا قَنَصٍ ....[1]

فروايتهم بـ(ما) مكان (مَنْ)؛ لأنّهم يجيزون زيادة (ما) كما تقدم.

وقد رواه الزمخشريُّ بـ(ما) عند تفسيره لقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةٌ﴾[2].

وقال السيوطيُّ: "ورواه البصريون:

يا شَاةَ مَا قَنَصٍ ....

فتعارضت الرّوايتان وبقي الأصلُ مع البصريين"[3].

ومعنى البيت:

اشْهَدُوا هذه المرأة الجميلة، فهي قد حازت أتمّ الجمال، فهي مَقنَعٌ لمن حظِي بها، ولكنّها حرُمت عليَّ وليتها لم تُحرم عليَّ.

و(الشاة): كناية عن المرأة[4].

قال ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةٌ﴾[5].

قال أبو حيان: "قيل: وكنّي بالنعجة عن الزوجة"[6].

---

١. البيت بهذه الرواية في الديوان: ١٠٠، وشرح القصائد السبع الطوال للأنباري: ٣٥٣، والأزهية: ٧٩، وشرح المعلقات السبع للزوزني: ٩١، وشرح القصائد العشر للتبريزي: ١٧٤، والكشاف: ٨٤/٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢/٤، وشرح الرضي على الكافية: ٥٥/٣، وشرح شواهد المغني: ٤٨١/١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٤٣/٥، وخزانة الأدب: ١٣٢/٦.

٢. سورة ص من الآية: ٢٢، وينظر الكشّاف: ٨٤/٤.

٣. شرح شواهد المغني: ٧٤٢/٢.

٤. ينظر شرح القصائد السبع الطوال للأنباري: ٣٥٣.

٥. سورة ص من الآية: ٢٢.

٦. تفسير البحر المحيط: ٣٩٢/٧.

ثم قال: "والظاهر إبقاء لفظ النعجة على حقيقتها من كونها أنثى الضأن، ولا يكنى بها عن المرأة ولا ضرورة تدعو إلى ذلك لأنَّ ذلك الإخبار كان صادراً من الملائكة على سبيل التصوير للمسألة"[1].

و(قنص): صيد، والقانص: الصياد[2].

ومعنى (شاة قنص) المدح، أي: من اقتنصها فقد غنم[3].

وقوله:(حَرُمتْ عليّ)، قيل: لأنَّها كانت جارته ونُسب هذا القول إلى الأخفش[4]، ورُدَّ بأنَّ العرب لا تُشبِّب بجارتها[5].

وقال الزوزني[6]: هي امرأة أبيه، فيقول: حُرم عليَّ تزوُّجها لتزوُّجِ أبي إيّاها، وليته لم يتزوجها حتى كانت تحل لي. ولكن التزوج بامرأة الأب كان جائزاً في الجاهلية، ويشهد له القرآن في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ﴾[7]، وقيل: لأنَّها كانت من قوم أعداءٍ له فحرمت عليه وامتنعت منه؛ لأنَّ أصل الحرام: الممنوع[8]، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَالْحُرُمَاتُ قِصَاصٌ﴾[9]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿لِلسَّآئِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾[10]، أي: الممنوع.

قال أبو حيان: "والمحروم لغة الممنوع من الشيء"[11].

---

١. المصدر نفسه: ٣٩٢/٧.

٢. ينظر لسان العرب (قنص) ٢٠٠/١٢.

٣. ينظر شرح القصائد السبع الطوال للأنباري: ٣٥٣.

٤. ينظر شرح القصائد العشر للتبريزي: ١٧٤.

٥. ينظر شرح القصائد السبع الطوال للأنباري: ٣٥٣.

٦. هو الحسين بن أحمد بن الحسين أبو عبد الله الزوزني، إمام عصره في النحو واللغة والعربية، من مؤلفاته: شرح المعلقات السبع، وكتاب المصادر، والقانون، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٤٨٦هـ).
ينظر إنباه الرواة: ٣٥٥/١، وبغية الوعاة: ٥٣١/١، والأعلام: ٢٣١/٢.

٧. سورة النساء من الآية: ٢٢، ينظر شرح المعلقات السبع للزوزني: ٩١، وخزانة الأدب: ١٣٢/٦.

٨. ينظر شرح القصائد العشر للتبريزي: ١٧٤.

٩. سورة البقرة من الآية: ١٩٣.

١٠. سورة المعارج الآية: ٢٥.

١١. تفسير البحر المحيط: ١٣٦/٨.

والبيت من معلقة عنترة بن شداد العبسي التي نظمها في أعقاب حرب داحس والغبراء ليعاتب عبلة ويفتخر أمامها بشجاعته وكرمه، وليعاتب أباه وعمّه اللّذين ضنّا بعبلة زوجاً له، وأول القصيدة:

هَل غادَرَ الشُعَراءُ مِن مُتَرَدَّمِ أَم هَل عَرَفتَ الدارَ بَعدَ تَوَهُّمِ

وترجمة عنترة قد تقدّمت[1].

* * *

ومن شواهد الكوفيين على زيادة (مَنْ) قول الشاعر (من البسيط):

آلُ الزُّبَيْرِ سَنَامُ المَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ القَبَائِلُ والأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدَا[2]

وقد تأول البصريون هذا الشاهد بما يُخْرِجُ (مَنْ) عن موضع الزيادة، مثل تأويلاتهم التي ذُكرت في الشاهد السابق، فقد أعطى ابن هشام احتمال أن يكون "(عدداً) إمّا صفة لـ(مَنْ) على أنّه اسم وُضع موضع المصدر، وهو (العدّ)، أي: الأثرون قوماً ذوي عدٍ، أي: قوماً معدودين، وإمّا معمولاً لـ(يعد) محذوفاً صلة أو صفة لـ(مَنْ)، و(مَنْ) بدل من (الأثرون)"[3].

---

١. ينظر ص ٤٠ من هذا البحث.

٢. البيت بلا نسبة في شرح القصائد السبع الطوال للأنباري: ٣٥٣، والأزهية: ١٠٣، والأمالي الشجرية: ٣١٢/٢، وضرائر ابن عصفور: ٦٣، وشرح الرضي على الكافية: ٥٥/٣، وارتشاف الضّرب: ١٠٣٣/٢، ومغني اللبيب: ٣٤٢/١، وشرح شواهد المغني: ٧٤٢/٢، وخزانة الأدب: ١٢٨/٦، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٤٤/٥.

٣. مغني اللبيب: ٣٤٢/١.

كما تُؤوّل على حذف الفعل والاكتفاء بالمصدر منه، على نحو ما يقال: ما أنت إلاّ أسيراً، وعلى هذا تكون (مَنْ) نكرة موصوفة بالجملة المحذوفة، ويكون التقدير: والأثرون إنساناً يعدُّ[1].

وإلى جانب تأويلات البصريين فقد رووا بيت الشاهد بـ(ما) وأنكروا على الكوفيين رواية (مَنْ).

.... والأثرون ما عددا[2]

وقد نقل البغداديُّ عن الأندلسيُّ في شرحه للمفصل قوله: "الرواية عند البصريين:

.... والأثرون ما عددا

وزيادة (ما) جائزة لا اختلاف فيها"[3].

ويروى: (إنَّ الزبير) مكان (آل الزبير)[4].

كما يروى: (العشيرة) مكان (القبائل)[5].

و(سنام المجد): أعلى المجد، استعير من (سنام الإبل)، وقد جاء في شعر حسّان قوله:

وإنَّ سنامَ المجدِ من آل هَاشمٍ بَنُو بنت مَخزُوم ووالدُكَ العبدُ[6]

---

١. ينظر الأمالي الشجرية: ٣١٢/٢.

٢. البيت بهذه الرواية في الأزهية: ١٠٣ (الهامش رقم: ١)، وشرح شواهد المغني: ٧٤٢/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٤٤/٥، وخزانة الأدب: ١٢٩/٦.

٣. خزانة الأدب: ١٢٩/٦.

٤. الرواية في الأزهية: ١٠٣، والأمالي الشجرية: ٣١٢/٢.

٥. الرواية في الأزهية: ١٠٣، والأمالي الشجرية: ٣١٢/٢، وخزانة الأدب: ١٢٨/٦.

٦. ينظر لسان العرب (سنم) ٢٧٦/٧.

و(الأثرون): جمع (أثري)، وهو أفعل تفضيل من (ثريتُ بك)، أي: كثُرتُ بكَ[1].

والبيت لم يرد منسوباً إلى قائل في المصادر التي رُوي فيها ممّا وقع منها بين يديّ.

قال البغدادي: "وهذا البيت مع كثرة دورانه في كتب النحو لا يُعرف له قائل ولا تتمة، والله أعلم به"[2].

* * *

(ذو): إعرابُها وبناؤها

قال منظور بن سُحَيم الفقعسيّ (من الطويل):

فَإمّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُم فَحَسْبِيَ مِن ذُو عِنْدَهُم مَا كَفَانِيَا[3]

(ذو) اسم يكون على وجهين:

---

١. ينظر المصدر نفسه (ثرا) ٣/١٦، ١٧.

٢. خزانة الأدب: ٦/١٣٠.

٣. البيت لـه في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٣/١١٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/١٤٨، والمقاصد النحوية: ١/٧٦، وشرح التصريح: ١/٦٠، ١٦١، وشرح شواهد المغني: ٢/٨٣٠، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٦/٢٥٠، ٢٥١، والدرر اللوامع: ١/١٥٢.

والطائي في مغني اللبيب: ٢/٧١.

وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ١/١١٥، وشرح ابن الناظم: ٣٦، ٨٩، وأوضح المسالك: ١/٣٣، وشرح ابن عقيل: ١/٤٥، ١٥٠، والمقاصد النحوية: ١/٢٥٧، وشرح الأشموني: ١/١١٨.

الوجـــه الأوّل: يكـون اسـماً مـن الأسـماء السـتة، بمعنـى (صـاحب) معربـاً بالحروف، بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً، وذلك نحو: قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾[1]، وقوله ـ جل شأنه ـ: ﴿وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾[2]، وقوله ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[3].

وهو من الأسماء اللازمة للإضافة، وتقاس إضافته إلى اسم جنس، نحو: ذو علم، وذو مال، وقد يضاف إلى العلم وجوباً وذلك إذا اقترنا وضعاً، نحو: ذو جَدَن، وذو يَزَن، وذو رعين، وفي إضافته إلى المضمر خلاف[4].

وقد فصّل ابن الناظم سبب إعرابه بالحروف بقوله: "(ذو) أصله (ذَوَى)، بدليل قولهم في التثنية: ذويان، فحذفت الياء، وبقيت الواو حرف الإعراب، ثم أُلزم الإضافة إلى اسم الجنس والإتباع، تقول في الرفع: هذا ذو مال، بواو مضمومة للرفع، وذال مضمومة للإتباع، ثم استثقلت الضمة على الواو المضموم ما قبلها فسُكّنت كما في نحو: يغزو، فصار: ذو مال"[5].

وذكر أنه في النصب والجر مثله في الرفع، فيقال: رأيت ذا مال، أصله (ذو مال)، ومررت بذي مال، أصله: بِذَوِ مال، إلاّ أنّ علة مجيء الألف في النصب هي تحرك الواو وانفتاح ما قبلها فقلبت ألفاً، وفي الجر استثقلت الكسرة على الواو المكسور ما قبلها كما تُستثقل على الياء المكسور ما قبلها، فحذفت الكسرة من (ذو)، وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصارت (ذي)[6].

فهذه (ذو) التي بمعنى (صاحب) المعربة بالحروف.

أمّا الوجهُ الثاني من وجهَي (ذو) فهو كونُها اسماً موصولاً بمعنى (الذي)، وهي لغة الطائيين حيث نقلوها إلى معنى (الذي) ووصلوها بالجملة من الفعل

---

١. سورة البقرة من الآية: ١٠٤.

٢. سورة الإسراء من الآية: ٢٦.

٣. سورة يوسف من الآية: ٧٦.

٤. ينظر تفسير البحر المحيط: ١/٢٨٠، وارتشاف الضّرب: ٤/١٨١٥.

٥. شرح ابن الناظم: ٣٦، ٣٧.

٦. ينظر المصدر نفسه: ٣٧.

والفاعل والمبتدأ والخبر التي توصل بها (الذي) وبنوها لاحتياجها إلى ما بعدها كما كانت (الذي) مبنية، فقالوا: هذا ذو قام، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام أبوه، فيكون في حال الرفع والنصب والجر بالواو، وهذه الواو عين الكلمة وليست علامة الرفع"[1].

ومن شواهدهم على مجيء (ذو) الموصولة بلغة طيء قول منظور بن سُحَيم الفقعسي (من الطويل):

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُم فَحَسْبِيَ مِن ذُو عِنْدَهُم مَا كَفَانِيَا (بيت الشاهد)

فـ(ذو) هنا بمعنى (الذي)، أي: من الذي عندهم، وقد جاءت مبنية على الواو مع سبقها بحرف الجر (من)، ومنهم من جعل بناءها لازماً، وأنّها تلازم الإفراد والتذكير وفروعهما بلفظ واحد وهو (ذو)، فيقال: رأيت ذو قام أبوه، وذو قام أبوها، وذو قام أبوهما، وذو قام أبوهم، وذو قام أبوهن، ويظهر المعنى بالعائد، و(ذو) مبنية ملازمة للإفراد والتذكير[2].

ونُقِل عن ابن دُرُستويه[3] وابن جني[4] أنهما حكيا أنّه يجوز إعرابها.

قال ابن مالك: "وذكر ابن جني في (المحتسب) أنّ بعضهم يعربها، ومنه قول بعضهم (من الطويل):

وَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ أَتَيْتَهُمْ فَحَسْبِيَ مِن ذِيْ عِنْدَهُم مَا كَفَانِيَا"[5].

---

١. شرح المفصل لابن يعيش: ١٤٧/٣.

٢. ينظر شرح ابن الناظم: ٨٨.

٣. ينظر رأيه في شرح الكافية الشافية: ١١٥/١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٥٠/٦. وابن درستويه هو عبد الله بن جعفر بن درستويه ابن المرزبان النحوي، كان عالماً في اللغة والنحو، من مؤلفاته: الإرشاد في النحو، وشرح الفصيح، وأخبار النحاة، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٣٤٧هـ).
ينظر إنباه الرواة: ١١٣/٢، والعقد الثمين للذهبي: ٨٥، وبغية الوعاة: ٣٦/٢.

٤. ينظر رأيه في شرح الكافية الشافية: ١١٥/١، وشرح ابن الناظم: ٨٨، وشرح التصريح: ٦٠، ١٦١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٥٠/٦.

٥. شرح الكافية الشافية: ١١٥/١.

وقد ذكر المرزوقيُّ[1] أنَّ (ذي) هنا بمعنى (صاحب)[2].

وقد رُدَّ قوله هذا بأنَّه يستلزم معها جرُّ (عند) بالإضافة، قال السيوطي: "وذكر المرزوقيُّ أنَّ (ذي) هنا بمعنى (صاحب)، ورده المصنف باستلزامه خفض (عندهم) بالإضافة"[3].

فعزا الردَّ لابن هشام، ولعلَّ كلامَ ابن هشام هذا موجود في مصدر آخر وليس في مغني اللبيب الذي شرح السيوطي وغيره شواهده، وقد ذكر البغداديُّ كلامَ ابن هشام عن (ذو)، ثم علَّق على قول المرزوقيِّ بقوله: "ولم يطَّلع المرزوقي على هذه اللغة الثانية، فزعم أنَّ (ذي) في البيت بمعنى: صاحب، كقولك: هذا ذو زيدٍ، أي: صاحب هذا الاسم، وليس بشيء؛ لأنَّ المشهور في البيت (ذو) بالواو، وذلك لا يجوز في التي بمعنى صاحب، واستلزامه جر (عند) بالإضافة"[4].

ونُقل عن ابن الضائع أنَّ (ذو) إنما تُعرب في حالة الجر فقط مثل هذا البيت[5]، قال السيوطي: "وذكر بعضهم إنها زائدة، أي: من عندهم بقول: هذا ذو زيد، أي: هذا زيد، من إضافة المسمى إلى الاسم"[6].

ويتضح أنَّ (ذو) الطائية مبنية، ويجوز إعرابها عند بعض الطائيين ولكن "الأعرف فيها عندهم بناؤها"[7].

والبيت بهذه الرواية في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١١٥٨/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٤٨/٣ (الهامش رقم: ١)، وشرح ابن الناظم: ٨٩، ومغني اللبيب: ٨٣٠/٢، ٨٣١، وشرح ابن عقيل: ١٥٠/١، وشرح الأشموني: ١١٨/١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٥٠/٦، ٣٥١.

١. هو أحمد بن محمد بن الحسن الإمام أبو علي المرزوقي، من مؤلفاته: شرح الحماسة، وشرح الفصيح، وشرح المفضليات، توفي . رحمه الله . سنة (٤٢١هـ).
ينظر إنباه الرواة: ١٤١/١، وبغية الوعاة: ٣٦٥/١، والأعلام: ٢١٢/١.

٢. ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١١٥٩/٣.

٣. شرح شواهد المغني: ٨٣١/٢.

٤. شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٥٠/٦.

٥. ينظر رأيه في شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٥٠/٦.

٦. شرح شواهد المغني: ٨٣١/٢، ٨٣٢.

٧. شرح ابن الناظم: ٨٨.

وقد بيّن ابنُ يعيش الفرق بين (ذو) التي بمعنى (صاحب) وذو الطائية من وجوه عدة، منها ـ أنّ (ذو) في لغة طيء توصل بالفعل ولا يجوز ذلك في ذو التي بمعنى صاحب، ومن ذلك قول الشاعر (من الوافر):

فَإنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ[1]

بمعنى: التي حفرت، والتي طويت، ففيه دليل على أنّها الطائية لإيلائها الفعل لأنّه لا يجوز أن يقال: (وبئري صاحب حفرت) مثلاً، ولأنّ (ذو) التي بمعنى (صاحب) تستلزم الإضافة إلى الأسماء، وفي البيت أيضاً دليل على استعمال (ذو) الطائية بلفظ واحد حتى مع التأنيث، لأنّ البئر مؤنثة في المعنى، و(ذو) مذكر.

كما أنّ (ذو) الطائية لا يوصف بها إلا المعرفة لأنّها معرفة بالصلة، أمّا (ذو) التي بمعنى صاحب إن أضيفت إلى النكرة وصفت النكرة، وإن أضيفت إلى المعرفة وصفت المعرفة، نحو: هذا ذو عِلْم، وهذا ذو العِلْم[2].

ومعنى بيت الشاهد:

فإمّا أن أجد القوم كراماً موسرين، وعند ذلك أقتنع منهم بما يكفيني، ويسد حاجتي.

ويروى (وإمّا)، بالواو مكان الفاء في أوله[3].

ويروى: (أتيتهم)[4] مكان (لقيتهم).

كما يروى: (رأيتهم)[1].

---

١. البيت لسنان بن الفحل الطائي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٥٩١/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٨٤/١، والمقاصد النحوية: ٢٥٧/١، وخزانة الأدب: ٣٤/٦، وبلا نسبة في الأزهية: ٢٩٥،٤٥، وشرح ابن الناظم: ٨٨، العرب (ذو) ١١/٦، وأوضح المسالك: ٧٢/١، وشرح قطر الندى: ١٠٢، وشرح الأشموني: ١١٨/١.

٢. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٤٩/٣.

٣. الرواية في شرح الكافية الشافية: ١١٥/١.

٤. البيت بهذه الرواية في شرح الكافية الشافية: ١١٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٤٨/٣، والمقاصد النحوية: ٧٦/١، ٧٧.

و: (أثبتهم) [2].

وهو من قصيدة لمنظور بن سُحَيم الفقعسي يهجو فيها امرأته ويقول فيها:

ذَهَبْتُ إلى الشيطانِ أخطُبُ بِنْتَهُ ... فَأَوقَعَهَا مِن شَقْوَتي في حِبَالِيَا

فَأَنقَذَني منها حِمَارِي وجُبَّتِي ... جَزَى اللهُ خَيْراً جُبَّتي وَحِمَارِيَا

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِي القِرى أَهْلَ مَنزِلٍ ... عَلَى زَادِهم أَبْكِي وأُبْكِي البَوَاكِيَا

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُم ... فَحَسْبِيَ مِن ذُو عِندَهُم مَا كَفَانِيَا

وَإِمَّا كِرَامٌ مُعْسِرُونَ عَذَرْتُهُم ... وَإِمَّا لِئَامٌ فادَّخَرْتُ حَيَائِيَا

وَعِرْضِي أَبْقَى مَا ادَّخَرْتُ ذَخِيرَةً ... وَبَطْنِي أَطْوِيه كَطَيِّ رِدَائِيَا [3]

وقوله: (فأنقذني منها حماري وجبتي) قصتُه أنّه كان قد حلق شعر رأس امرأته، فرفعته إلى الوالي فجلده واعتقله، وكان له حمار وجبة فدفعهما للوالي فسرحه [4].

ومنظور بن سُحيم، هو منظور بن سُحيم بن نوفل بن حنظلة الأسدي الفقعسي، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام من شعراء الحماسة، سكن الكوفة، هذا كلُّ ما وجدتُهُ في ترجمته، وقد ورد في الإصابة بلفظ: منصور، وهو تحريف [5].

* * *

١. البيت بهذه الرواية في شرح التصريح: ١/٦٠، وقال العيني عند إعرابه لبيت الشاهد: قوله: "(رأيتهم)، ويروى: (لقيتهم) كما ذكرنا، ويروى (لقيتهم)" والمقاصد النحوية: ١/٧٦، ٧٧، ولكنه روي البيت: أتيتهم، ولم يروه بـ(رأيتهم).

٢. البيت بهذه الرواية في شرح شواهد المغني: ٢/٨٣١.

٣. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣/١٤٨ (الهامش رقم: ١)، والمقاصد النحوية: ١/٧٦.

٤. ينظر الخبر في المقاصد النحوية: ١/٧٦، ولسان العرب (حبر) ٤/١٢، وقد نسب ابن منظور هذا البيت مع بيتين قبله لمصبّح بن منظور الأسدي، وروايته: (فأنقذني) مكان (فأنقذني). ينظر لسان العرب (حبر) ٤/١٢.

٥. ينظر الإصابة في تمييز الصحابة: ٦/ ٣١٥، والأعلام: ٧/٣٠٨.

تركُ صَرفِ مَا ينصَرِفُ

قال بِشر بن أبي خازم (من الكامل):

فَإلى ابنِ أُمِّ أُنَاسَ أَرحَلُ نَاقَتي عَمرٍو فَتُبْلِغُ حاجَتي أو تُزْحِفُ[1]

الأصل في الاسم المعرب بالحركات الصَّرفُ، وهو قبول الكسرة والتنوين، وإنَّما يخرجه عن أصله شبهه بالفعل أو بالحرف، فإن أشبه الحرف بُنِي، وإن أشبه الفعل مُنِعَ من الصرف؛ وذلك إذا اجتمعت فيه علتان من علل تسع أو وجدت فيه علة واحدة تقوم مقامهما، وهذه العلل التسع قد جمعها بهاء الدين بن النحاس النحوي[2] في قوله:

---

١. البيت له في ديوانه: ١٧١، وشرح ابن السيرافي: ٢٧/٢، ولسان العرب (زحف) ١٩/٧.
وبلا نسبة في الكتاب: ٦/٢، والأصول في النحو: ٩٩/٢، والنكت: ٢١٧/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٩٦/٢، وشرح التصريح: ٦٨٨/١، وخزانة الأدب: ١٤٩/١، والدرر اللوامع: ١٤٥/٢، ٤٠٥، ومسالك النحاة: ٢٠١.

٢. هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس الحلبي، شيخ الديار المصرية في علم اللسان، قيل إنَّه لم يُصنف شيئاً إلاَّ ما أملاه شرحاً لكتاب (المقرب)، توفي . رحمه الله . سنة (٦٩٨هـ).
ينظر بغية الوعاة: ١٣/١، وشذرات الذهب: ١١٤/٦، والأعلام: ٢٩٧/٥.

موانعُ الصَّرفِ تسعٌ إن أردتَ بِهَا عوناً لتبلُغَ في إعرابِك الأمَـلاَ
إجْمَعْ وَزِنْ عَادِلا أنّثْ بِمعرِفَـة رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوصفُ قد كَمَلا[1]

والعِلَلُ التي تقوم مقام علتين هما علتان: الجمع على صيغة منتهى الجموع (مفاعل، ومفاعيل) وألف التأنيث (المقصورة والممدودة)[2].

والقياس يقتضي أن لا يُمنع الاسم من الصرف إلا إذا وُجدت فيه علتان أو علة واحدة تقوم مقامهما.

فالأصل هو الصرف، والمنع فرع عنه، وقد أجمع النحويون على جواز ترك الفرع والرجوع إلى الأصل بصرف ما لا ينصرف وذلك في ضرورة الشعر، قال سيبويه: "اعلم أنّه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنّها أسماء كما أنّها أسماء"[3].

واختلفوا في عكسه، وهو جواز منع الاسم المصروف من الصرف في ضرورة الشعر، فمنعه سيبويه وأكثر البصريين وعُدّوه إخراجاً للاسم عن أصله؛ لأنَّ الأصل في الأسماء المعربة أن تكون مصروفة، وإنما يجوز في الضرورة ردُّ الكلمة إلى أصلها لا إخراجها عن ذلك الأصل[4].

قال المبرّد: "واعلم أنَّ الشاعر إذا اضطر صَرَف ما لا ينصرف، جاز له ذلك؛ لأنّه إنّما يرد الأسماء إلى أصولها، وإن اضطُرَّ إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك؛ وذلك لأنَّ الضّرورة لا تُجَوِّز اللحن، وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة"[5].

---

١. ينظر شرح شذور الذهب: ٥٨٨.

٢. تنظر المسألة في شرح المفصل لابن يعيش: ٥٨/١، وشرح الرضي على الكافية: ١٠٠/١، وشرح قطر الندى: ٣١١، وشرح الأشموني: ٢٢٩/٢.

٣. الكتاب: ٥٣/١.

٤. ينظر رأيهم في شرح المفصل لابن يعيش: ٦٨/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٩٣/٢، ٤٩٤ (هامش الشاهد رقم: ٣١٠)، وضرائر ابن عصفور: ٧٨، وشرح الرضي على الكافية: ١٠٦/١، ١٠٧، وخزانة الأدب: ١٤٧/١.

٥. المقتضب: ٢٩٢/٣.

وهو رأي ابن جني أيضاً حيث قال إنَّ "الشاعر له مع الضرورة أن يصرف ما لا ينصرف، وليس له ترك صرف ما ينصرف للضرورة، هذا مذهبنا، وذلك أنَّ الصرف هو الأصل، فإن اضطر الشاعر رجع إليه، وليس له أن يترك الأصل إلى الفرع"[1]. وذكر الأشموني أنَّ قوماً أجازوا منعَ صرف المنصرف في اختيار الكلام منهم: ثعلب[2].

بينما أجاز الكوفيون، وبعض البصريين كالأخفش، وأبي علي الفارسي، وجماعة من المتأخرين منهم أبو القاسم بن بَرهان[3]، حيث أجازوا منعَ المصروف من الصّرف في ضرورة الشعر[4]، ولكنّ إجازتهم هذه ليست مطلقة على ما ذكره الرضيُّ من أنّهم اشترطوا العلمية؛ لأنّها شرط لكثير من الأسباب كالتأنيث، والتركيب، والعجمة، فهذه الأسباب الثلاثة لا تمنع الاسم من الصرف إلا إذا وُجدت معها العلمية، وقد نُسب هذه التخصيص إلى بعض المتأخرين من الكوفيين[5].

ولم يذكر ابن الأنباري هذا التخصيص بالعلمية لدى الكوفيين، بل جعل ترك صرف ما ينصرف للضرورة عاماً، وذكر أنّه تابع لمذهب الكوفيين "لكثرة النقل الذي خرج عن حُكم الشذوذ لا لقوته في القياس"[6].

واستأنس الأشموني لما ذكره الرضي قائلاً: "ويؤيده أنَّ ذلك لم يُسْمَعْ إلا في العلم"[7].

---

١. سر صناعة الإعراب: ١٩٨/٢.

٢. ينظر شرح الأشموني: ٢٧٤/٢.

٣. هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن بَرهان أبو القاسم الأسدي العكبري النحوي، صاحب العربية والتواريخ وأيام العرب، توفي . رحمه الله . سنة (٤٥٦ هـ).
ينظر العقد الثمين للذهبي: ٧١، وبغية الوعاة: ١٢٠/٢، وشذرات الذهب: ٤٧٨/٣.

٤. ينظر رأيهم في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٩٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٨/١، وضرائر ابن عصفور: ٧٨، وشرح ابن الناظم: ٦٦١، وشرح الرضي على الكافية: ١٠٧/١، وخزانة الأدب: ١٤٧/١.

٥. ينظر شرح الرضي على الكافية: ١٠٧/١، وشرح الأشموني: ٢٧٤/٢، وخزانة الأدب: ١٤٧/١.

٦. الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥١٤/٢.

٧. شرح الأشموني: ٢٧٤/٢.

وعزا البغداديُّ القول باشتراط العلمية إلى السُّهيليّ[1]، وذكر أن الكوفيين يجيزون ترك الصرف مطلقاً في الأعلام وغيرها، وقد ذكر السهيلي هذا حيث قال: "فإن رأيت علماً مندوباً فَلِعِلَّةٍ، على أنَّ الشعراء كثيراً ما يتركون صرف العلم كانت فيه تلك العلّة أو لم تكن"[2].

كما أنَّ الكوفيين استشهدوا على مذهبهم بأبيات شعرية لم يكن موضع الشاهد فيها علماً، وذلك نحو استشهادهم بقول الفرزدق، وقيل: ابن أحمر[3] (من الطويل):

إذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوخَ قَصِيدَةً بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّا بِزُوبَرَا[4]

فترك صرف (زوبر) وهو مُنْصرِف، وهو ليس علماً؛ ومعناه: نُسبت إلى بكمالها، من قولهم: أخذ الشيء بزوبره، إذا أخذه كله، وقيل: إن المعنى كذباً وزوراً[5].

---

١. هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حُبيش أبو زيد السهيلي الخثعمي المالقي، كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات، من مؤلفاته: الروض الأنف في شرح السيرة، ومسألة السر في عور الدجال، وشرح الجُمل توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٥٨١هـ).

ينظر إنباه الرواة: ١٦٢/٢، وبغية الوعاة: ٨١/٢، وشذرات الذهب: ٤٥٧/٤.

٢. أمالي السهيلي: ٢٦.

٣. هو عمرو بن أحمر بن العمرد بن عامر أبو الخطاب الباهلي، وقد اختلف كثيراً في اسمه، قال ابن قتيبة: هو عمرو بن أحمر بن فرّاص بن معن أعصر، وهو شاعر مخضرم، عده ابن سلام في الطبقة الثالثة من فحول الإسلام، وقال عنه: "صحيح الكلام كثير الغريب".

ينظر طبقات فحول الشعراء: ٥٧٠/٢، ٥٨٠، والشعر والشعراء: ٣٤٤/١، والأعلام: ٧٢/٥.

٤. البيت للفرزدق في ديوانه: ٢٠٦/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٩٥/٢، ولسان العرب(حقق) ١٧٧/٤.

ولابن الأحمر في لسان العرب(زبر) ١٠/٧.

ولأحدهما في خزانة الأدب: ١٤٨/١.

وللطرماح في شرح المفصل لابن يعيش: ٣٨/١.

وبلا نسبة في الخصائص: ٣/٢، ٢٧٤.

٥. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٩٥/٢، ٤٩٦ (هامش الشاهد رقم: ٣١٥).

وقد نقل ابن جني عن أبي علي الفارسي ما يفيد أنَّ منع صرف (زوبر) في هذا البيت جارٍ على القياس، قال ابن جني: "سألت أبا علي عن ترك صرف (زوبر)، فقال: علَّقه علماً على القصيدة فاجتمع فيه التعريف والتأنيث كما اجتمع في (سبحان) التعريف والألف والنون"[1].

كما كان من شواهدهم قول الشاعر (من الطويل):

فَأَوْفَضَ عَنْهَا وَهْيَ تَزْغُو حُشَاشَةٍ بِذِي نَفْسِهَا وَالسَّيْفُ عُرْيَانُ أَخْمَرُ[2]

حيث ترك صرف (عُريان) وهو منصرف، وليس علماً، وكونه وصفاً مزيداً بالألف والنون لا يوجب منعه؛ لأنَّ مؤنثه (فعلانة) وليس (فعلى) كما أنَّ أوله ليس مفتوحاً كما هو الشرط في المنع من الصرف[3].

فهاذان شاهدان للكوفيين وليس موضع الشاهد فيهما علماً.

ومما استشهدوا به على منع المصروف من الصرف قول بشر بن أبي خازم:

فَإِلَى ابْنِ أُمِّ أُنَاسَ .... (بيت الشاهد)

حيث ترك صرف (أناس) وهو مصروف، فجره بالفتحة من غير تنوين مع أنَّه ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية (أم أناس)، وهي لوحدها لا تقتضي المنع من الصرف إلا إذا انضمت إليها علة أخرى كالتأنيث، أو العدل، أو زيادة الألف والنون، أو وزن الفعل[4].

إلا أنَّ بيت الشاهد قد رُوِي:

فَإِلَى ابْنِ أُمِّ أُنَاسٍ ....[5]

---

١. الخصائص: ٤/٢.

٢. البيت بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٩٧/٢، وخزانة الأدب: ١٤٨/١.

٣. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٩٨/٢ (هامش الشاهد رقم: ٣١٥).

٤. ينظر المصدر نفسه: ٤٩٧/٢ (هامش الشاهد رقم: ٣١٣).

٥. البيت بهذه الرواية في الكتاب: ٦/٢، والنكت: ٢١٧/١، والدرر اللوامع: ٤٠٥/٢.

بصرف (أناس) وجره بالكسرة مع التنوين، وهي رواية سيبويه في كتابه، حيث أنشد البيت مع بيت بعده:

مَلِكٍ إذا نزَلَ الوفُود بِبَابِهِ عَرَفُوا مَوارِدَ مُزْبِدٍ لا يُنْزَفُ

واستدل به على إبدال (ملك)، وهو نكرة من المعرفة (عمرو)[1].

كما رُوِيَ:

قَالَ ابِنُ أُمِّ إياسٍ ....[2]

ونُسبت هذه الرواية إلى ابن منظور[3]؛ إلا أنّ روايته في اللّسان:

فَإِلى ابنِ أُمِّ أُنَاسَ ....[4]

و(أُم أُناس): بعض جدّات الشاعر، وهي من بنت ذُهل بن شيبان[5]، و(ابن أُم أُناس) هو عمرو بن حجر الكندي[6].

ويُروى أوله بالواو:

وَإِلى ابن أُمِّ أُناس..... .....[1]

---

١. ينظر الكتاب: ٦/٢.

٢. الرواية في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٩٦/٢ (هامش الشاهد رقم: ٣١٣)، ومسالك النحاة: ٢٠١.

٣. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٩٦/٢ (هامش الشاهد رقم: ٣١٣).

٤. لسان العرب (زحف) ١٩/٧ .

٥. هو ذُهل بن شيبان بن ثعلبة بن عكابة: جد جاهلي بنوه بطن من بكر بن وائل، منهم الأمير أبو الهيثم خالد بن أحمد.

ينظر الأعلام: ٨/٣.

٦. ينظر خزانة الأدب: ١٤٩/١، ومسالك النحاة: ٢٠١. وعمرو هو عمرو بن المنذر بن ماء السماء، والدته أم أناس بنت عوف بن محلم بن ذهل بن شيبان.

ينظر خزانة الأدب: ١٤/١.

وبالفاء:

فإلى ابن أمّ أناس ....[1]

وبدونهما:

إلى ابن أمّ أناس ....[2]

وقوله (أرحل) من: (رَحَلَ فلان ناقته يرحلها) من باب (فتح يفتح) بمعنى: علاها ووضع عليها الرحل وهيأها للسفر[3].

وقوله (فتبلغ حاجتي) أصله: فتبلغني حاجتي، فحذف المفعول الأول، وقد اعتاد الشعراء أن يطلبوا إلى الناقة أن تبلغهم حاجتهم[4].

و(تزحف) بمعنى: تعيا وتسقط[5].

ومعنى البيت:

إني أسير بناقتي إلى عمرو بن أم أناس، فإمّا أن تبلغني مقصدي . وهو مَلِكٌ كثيرُ الكرم . وإمّا أن تعيا فلا تستطيع السير، فهو لا يرأف بها، ولا يشفق عليها، ولا يعطيها شيئاً من الراحة.

وبيت الشاهد من قصيدة لبشر بن أبي خازم يمدح بها عمرو بن حجر الكندي، وقيل: عمرو بن هند الملك[6]، وقيل: عمرو بن أياس[7].

---

١. رواية الأصول في النحو: ٩٩/٢، وخزانة الأدب: ١٤٩/١.

٢. رواية الكتاب: ٦/٢، والنكت: ٢١٧/١، ولسان العرب (زحف) ١٩/٧، وشرح التصريح: ٦٨٨/١، والدرر اللوامع: ١٤٥/٢، ٤٠٥، ومسالك النحاة: ٢٠١ .

٣. رواية الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٩٦/٢.

٤. ينظر لسان العرب (رحل) ١٢٢/٦، ١٢٣ .

٥. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٩٦/٢ (هامش الشاهد رقم: ٣١٣).

٦. ينظر لسان العرب (زحف) ١٩/٧.

٧. هو عمرو بن المنذر بن امرئ القيس بن عمرو بن عدي بن نصر (المنذر بن ماء السماء) وهند أمه، وهي هند بنت الحارث بن عمرو بن حجر آكل المرار الكندي، وهي عمة الشاعر المشهور امرئ

ويُروى:

وَإلى إبنِ أُمِّ أُنَاسَ تعمدُ نَاقَتي عَمرٍو لتنجحَ نَاقتي أو تتلفُ[2]

ويُروى عجُزه:

..... عَمرٍو سَتُنْجِحُ حاجَتي أَو تُزْحِفُ[3]

والشاعر هو بشر بن أبي خازم عمرو بن عوف بن حميري بن ناشرة بن والبة بن الحارث بن ثعلب بن دودان بن أسد، كان من كبار شعراء بني أسد ومشاهيرهم، ولكنَّ شعره الذي وصل إلينا غير كثير، وشعره متين السبك بدويُّ المنحى[4].

وقد اختار أبو زيد القرشي[5] لبشر بن أبي خازم قصيدة عدَّها في المجمهرات، واختار المفضل الضبي هذه القصيدة نفسها مع ثلاث أُخر في (المفضليات).

القيس، وقد غلبت على اسم أبيه فنسب عمرو إليها، وهو الملقب بـ(مضرط الحجارة) لشدة ملكه وخشونته وقتله عمرو بن كلثوم التغلبي.

ينظر الأعلام: ٨٦/٥.

١. ينظر الكتاب: ٦/٢ (هامش الشاهد رقم: ٣٢٠)، والأصول في النحو: ٩٩/٢ (الهامش رقم: ٢)، والنكت: ٢١٧/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٩٦/٢ (هامش الشاهد رقم: ٣١٣)، والدرر اللوامع: ٤٠٥/٢، ومسالك النحاة: ٢٠١.

٢. الرواية في: الأصول في النحو: ٩٩/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٩٦/٢ (هامش الشاهد رقم: ٣١٣)، وخزانة الأدب: ١٤٩/١.

٣. رواية الديوان: ١٧١، وشرح التصريح: ٦٨٨/١ (هامش الشاهد رقم: ٥٢٠).

٤. ينظر الشعر والشعراء: ٢٦٢/١، وتاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ١٦٣/١.

٥. هو محمد بن أبي الخطاب، أبو زيد القرشي، عالم بالشعر، من مؤلفاته: جمهرة أشعار العرب، توفي رحمه الله. سنة (١٧٠هـ)، قال الزركلي: "لم أظفر بترجمته في كتب المتقدّمين".

ينظر الأعلام: ١١٤/٦.

ومن هذه المجموعة:

لِمَنِ الدِّيارُ غَشيتُها بِالأَنْعُمِ تَبدو مَعالِمُها كَلَونِ الأَرْقَمِ
لَعِبَت بِها رِيحُ الصَّبا فَتَنَكَّرَتْ إِلاَّ بَقِيَّةُ ثُوِيِها المُتَهَدِّمِ
دارٌ لِبَيضاءِ العَوارِضِ طَفلَةٍ مَهضومَةِ الكَشحَينِ رَيّا المِعصَمِ[٥]

ولبشر مدحٌ، وهجاءٌ، ورثاءٌ، وقد رثى نفسه يوم جُرِحَ وأيقن أنه ميّت، وله أيضاً حماسة وشيء من الحكمة والوصف، منه وصف للسفينة ووصف للخيل، وقيل إنَّ شعره يشبه شعر عنترة العبسي.

وقد مات بِشر مقتولاً في غارة علي بن صعصعة بن معاوية عام ٣٢ ق.هـ (٥٩٠م)[١].

* * *

٥. ينظر الديوان: ١٨٩، ١٩٥، وجمهرة أشعار العرب: ١٨٢، ١٨٣، والمفضليات: ١٩٤، وتاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ١/١٦٣، ١٦٤.

١. ينظر تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ١/١٦٣.

ومن شواهد الكوفيين أيضاً قول دوسر بن ذُهيل القُريعي (من الطويل):

وَقَائِلَةٍ مَا بالُ دَوْسَرَ بَعدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَن آلِ لَيلَى وَعَن هِندِ[1]

حيث منع (دوسر) من الصرف، وليس فيه علة إلا العلمية.

إلاّ أنّ بيت الاستشهاد رُوي:

وَقَائِلَةٍ مَا لِلقُرَيعِيِّ بَعْدَنَا .....[2]

وهي رواية البصريين ويرى ابن عصفور أنّها هي الرواية الجيدة والصحيحة[3].

ومعنى البيت:

ورُبَّ قائلة تقول: ما شأنُ دوسر بعدنا؟ فقد أفاق من هواه، وصار فارغ القلب من ليلى ومن هند.

---

١. البيت له في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٥٠٠، وضرائر ابن عصفور: ٧٩، والمقاصد النحوية: ٣/٣٣٢.

وبلا نسبة في شرح ابن الناظم: ٦٦٢، وشرح الأشموني: ٢/٢٧٣، وخزانة الأدب: ١/١٤٩، ١٥٠.

٢. البيت بهذه الرواية في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٥٠، وضرائر ابن عصفور: ٧٩، والمقاصد النحوية: ٣/٣٣٢، وخزانة الأدب: ١/١٥٠.

٣. ينظر ضرائر ابن عصفور: ٧٩.

والبيت من قصيدة لدوسر بن ذُهيل القريعي ، ولم تذكر المصادر ترجمة له، ولم تورد له إلاّ قصيدة واحدة مطلعها:

وقائلةٍ مَا بَالُ دَوسَرَ بَغْنَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَن آلِ لَيلَى وعَن هِنْدِ[1].

* * *

وعلى المسألة نفسها استدلوا بقول العبّاس بن مِرداس (من المتقارب):

وَمَا كَانَ حِصنٌ ولا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ[2]

حيث ترك صرف (مرداس) وليس فيه إلاّ علة واحدة وهي العلمية وقد نُقِلَ عن المبرِّد أنّه ردّ هذه الرواية، وروى البيت:

فَما كَانَ حِصنٌ ولا حَابِسٌ يَفُوقَانِ شَيخِي فِي مَجْمَعِ[3]

قال ابن جني: "فأمّا ما رووه من قول الشاعر:

فما كَانَ حِصنٌ ولا حَابِسٌ يفوقان مرداس في مجتمع

---

١. ينظر معجم الشعراء لخفيف عبد الرحمن: ٥٣٨.

٢. البيت له في الأصول في النحو: ٤٣٧/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٩٩/٢، وأمالي السهيلي: ٧٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٨/١، وضرائر ابن عصفور: ٧٨، والمقاصد النحوية: ٣٣١/٣، وشرح التصريح: ١٣٠/٢، وشرح شواهد المغني: ٩٢٥/٢، والدرر اللوامع: ٣٠/١، وخزانة الأدب: ١٤٧/١، ١٤٨، ٢٥٣.

وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب: ١٩٨/٢، وشرح ابن الناظم: ٦٦٢، وشرح الرضي على الكافية: ١٠٧/١، ولسان العرب (فوق) ٢٤٠/١١، وهمع الهوامع: ١٢١/١، وشرح الأشموني: ٢٧٣/٢.

٣. البيت بهذه الرواية في الأصول في النحو: ٤٣٨/٣، وسر صناعة الإعراب: ١٩٨/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٠٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٨/١، وضرائر ابن عصفور: ٧٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٣٠/٣، وشرح الرضي على الكافية: ١٠٨/١، وخزانة الأدب: ١٤٨/١.

فإنّ أبا العباس رواه غير هذه الرواية، وهي قوله:

..... يفوقانِ شيخي في مَجْمَعٍ"[1].

ويرى ابن عصفور أنّه لا دليل للكوفيين في هذا البيت؛ "لأنّ حذف التنوين لا يكون دليلاً على منع الصرف إلاّ بشرط أن يستعمل الاسم، مع ذلك في موضع الجرّ مفتوحاً"[2]، مع أنّه قد اختار مذهب الكوفيين من جواز منع صرف المصروف للضّرورة، حيث قال: "والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون"[3].

ولذلك فهو يرى أن بيت دوسر السابق لهذا الشاهد:

وقائلة ما بال دوسر ....

هو الدليل على صحة مذهبهم؛ لأنّ الاسم جاء في موضع خفض، ومع ذلك ورد مفتوحاً غير منون، فدل هذا على صحة مذهبهم[4].

واعتبر ابن مالك أنّ ردّ المبرد لرواية الكوفيين جُرأةً منه، وقد ندّد بهذه الجُرأة قائلاً: "وللمبرد إقدام في ردّ ما لم يروِ ... مع أنّ البيت بذكر (مرداس) ثابت بنقل العدل عن العدل في صحيح البخاري[5] غيره، وذِكْرُ (شيخي) لا يُعْرَف له سند صحيح، ولا سند يدنيه من التسوية، فكيف من الترجيح !!"[6].

---

١. سر صناعة الإعراب: ١٩٨/٢.

٢. ضرائر ابن عصفور: ٧٩.

٣. المصدر نفسه: ٨٠.

٤. ينظر ضرائر ابن عصفور: ٨٠، ٨١.

٥. هو محمد بن أبي الحسن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن الأحنف أبو عبد الله البخاري، حافظ أحاديث رسول الله ﷺ. من كتبه: الجامع الصحيح المعروف بصحيح البخاري، والتاريخ، وخلق أفعال العباد، توفي. رحمه الله. سنة (٢٥٦هـ).

ينظر وفيات الأعيان: ١٨٨/٤، وتهذيب التهذيب: ٤١/٩، والأعلام: ٣٤/٦.

٦. شرح التسهيل لابن مالك: ٤٣٠/٣، ٤٣١.

إلا أنّ الرواية التي أنكرها ابنُ مالك وذكر أنّها لم ترِد ولا يُعرفُ لها سند صحيح قد جاءت في كتاب السيرة النّبويّة لابن هشام[1]، حيث قال: "قال ابن إسحاق[2]: "وأعطي عبّاس بن مرداس أباعر فسخطها، فعاتب فيها رسول الله ﷺ. فقال عباس بن مرداس يعاتب رسول الله ﷺ:

كَانَتْ نهاباً تلافيتُـها بِكْرِي عَلَى المهرِ في الأَجْرعِ
وإيقاظِي القوم أن يرقُدُوا إذَا هَجَعَ النَّاسَ لَمْ أَهْجَـعِ

إلى أن قال:

وَمَا كَانَ حِصنٌ ولا حَابِسٌ يَفُوقَانِ شيخي في المَجْمَـعِ

وقال ابن هشام:
أنشدني يونس النحوي:

وَمَا كَانَ حِصنٌ ولا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ في المَجْمَعِ"[3]

ومعنى البيت:
ما كان والد عيينة بن حصن، ولا والد الأقرع بن حابس يفوقان أبي (مرادس) في المجمع أي: في نادي القوم.

---

١. هو عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري أبو محمد البصري، مُهذِّب السيرة النبوية، من مؤلفاته: السيرة، وأنساب حِمْيَر وملوكها، وشرح ما وقع في أشعار السيرة من الغريب، توفي . رحمه الله . سنة (٢١٣هـ).
ينظر إنباه الرواة: ٢١١/٢، وبغية الوعاة: ١١٥/٢، وشذرات الذهب: ١٣٩/٢.

٢. هو محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار أبو بكر وقيل أبو عبد الله المطلبي بالولاء المدني صاحب المغازي والسير، ومن كتبه أخذ عبد الملك بن هشام سيرة رسول الله ﷺ. ، توفي . رحمه الله . سنة (١٥١هـ).
ينظر وفيات الأعيان: ٤٢٧٦ ، والأعلام:٢٨/٦.

٣. السيرة النبوية لابن هشام: ٩٢/٤.

وهو من قصيدة للعباس بن مرداس الصحابي . ﷺ . قالها بعد أن وزّع الرسول . ﷺ . غنائم يوم حُنين[1] وكان العباس من المؤلفة قلوبهم، ولمّا فرغ الرسول . ﷺ . من ردّ سبايا حنين إلى أهلها أعطى المؤلفة قلوبهم، وكانوا أشرافاً يتألف بهم قومهم، فأعطى أبا سفيان وابنه معاوية، وحكيم بن خزام والحارث بن الحارث بن كلدة، والحارث بن هشام، وسهيل بن عمرو، وصفوان ابن أمية، والأقرع بن حابس بن عُقال وعيينة بن حصن الفزاري، ومالك بن عوف النصري، أعطى كل واحد من هؤلاء مائة بعير، وأعطى دون المائة رجالاً من قريش، وأعطى عباس بن مرداس أباعر فسخطها، وقال يعاتب النبي . ﷺ . :

أتجعلُ نَهْبِي وَنَهْبَ العُبَيـ ... ـدِ بين عُيينةَ والأقْرعِ
وَمَا كَانَ حِصْنٌ حَابِسٌ ... يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ في مَجْمَعِ
وَمَا كُنتُ دُون امرئٍ مِنْهُما ... وَمَنْ تَضَعِ اليومَ لا تُرْفَعِ
وَقَد كُنتُ في الحَربِ ذا تُدرَإٍ ... فَلَم أُعطَ شَيئاً وَلَم أُمنَعِ
إلاّ أَفَائِلَ أُعطيتُـها ... عَدِيدَ قَوائِمِه الأَربَـعِ
وَكانَت نِهابا تَلافَيتُـها ... بِكَرِّي عَلى المُهرِ في الأَجرَعِ
وَإيقَاظِيَ القَومَ أَن يَرقُدوا ... إذا هَجَعَ النَاسُ لَم أَهجَعِ

فلما أنشد هذه الأبيات بين يدي الرسول . ﷺ . قال: "اقطعوا عنّي لسانه"[2]، فأُعطي حتى رضي، وقيل: أتمّها له مائة[3].

ومعنى (النهب): الغنيمة[1].

---

١. (حُنين) وادٍ إلى جنب ذي المجاز بينه وبين مكة ثلاث ليالٍ، وعنده التقى المسلمون وجيش هوازن في السنة الثامنة من الهجرة، وفيه انتصر المسلمون بعدما كادوا يُهزمون.
ينظر أيام العرب في الإسلام: ١٠٤.

٢. سنن البيهقي، باب (ما جاء في إعطاء الشعراء)، ٢٤١/١٠، رقم الحديث (٢١٦٦٠)، ونصه: "يا بلال، اقطع عنّي لسانه".

٣. ينظر السيرة النبوية لابن هشام: ٩١/٤، ٩٢، وخزانة الأدب: ١٥٢/١، ١٥٣.

و(تدرأ): من (الدرء) وهو الرفع، اسم موضوع للدّفع، بمعنى: ذُو عدة وقوة على دفع أعدائه عن نفسه[1].

و(أفائل): جمع (أفيل)، مثل (الفصيل)، وزناً ومعنى، وقيل: هو ابن سبعة أشهر أو ثمانية[2].

و(الأعرج): الأرض القاسية، والمكان الواسع الذي فيه حُزُونة وخشونة[3].

والعباس بن مرداس اسمه أبو الهيثم العباس بن مرداس بن أبي عامر بن حارثة بن عبد عبس بن رفاعة بن الحرث بن بهثة بن سليم بن منصور، أسلم قبل فتح مكة[4] بوقت قصير، بقي مدة في إعداد المؤلفة قلوبهم، ثم حسن إسلامه، كان فارساً شجاعاً سيداً في قومه، وشاعراً مشهوراً، وهو شاعر مخضرم عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام، أشتهر بالهجاء، وقد هاجى في الجاهلية ابن عمه خُفاف بن ندبة، ثم تصادى الهجاء بينهما حتى احتربا وكثر القتلى من أنصارهما، وإلى جانب هجائه كان له شيء من الحماسة والفخر والحكمة وأشعاره في يوم حُنين خاصة كثيرة، وهو في سلوكه وشعره بدوي جاف، وكانت وفاة العباس بن مرداس في نحو سنة (١٨ هـ. ٦٣٩م)[5].

---

١. ينظر لسان العرب (دهب) ٣٦٤/١٤.

٢. ينظر المصدر نفسه (درأ) ٢٣٣/٥.

٣. ينظر خزانة الأدب: ١٥٣/١.

٤. ينظر لسان العرب (جرع) ١٢٦/٣.

٥. تم فتح مكة في شهر رمضان من السنة الثامنة من الهجرة، وانضم إلى جيش المسلمين فرق من قبيلة أسلم ومُزينة وغطفان وغيرها، وتم للفتح من غير أن تُراق قطرة دم واحدة.

ينظر أيام العرب في الإسلام: ٩٢.

٦. ينظر الشعر والشعراء: ٧٣٤/٢، وخزانة الأدب: ١٥٢/١، وتاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ٢٧١/١.

* * *

كما استدلوا على المسألة نفسها بقول الشاعر (من الوافر):

أُؤَمِّلُ أَن أَعِيشَ وأَنَّ يومي ... بِأَوَّلَ أَو بِأَهْوَنَ أَو جُبَارِ
أَوِ التالي دُبارَ، فَإِنْ أَفُتْهُ ... فَمُؤْنِسَ أَو عَرُوبةُ أَو شِيَارِ[1]

حيث منع صرف (دُبار)، و(مُؤنِس)، وهما مصروفان، وليس فيهما علة مانعة للصرف غير العلمية، فهما علمان على يومين من أيام الأسبوع في الجاهلية[2].

إلاَّ أنَّ ابنَ منظور قد روى الشاهد بصرف (دُبار) و(مُؤنس) حيث جرهما بالكسرة مع التنوين، فقد جاء في كل من مادة: (أنس)، و(جبر) و(دبر)و (شير) بجر (دُبار) منوناً بالكسر ولم تضبط نهاية (مؤنس) فيها[3]، بينما ورد (مؤنس) مجروراً بالكسرة مع التنوين في مادة (هون)[4].

وفي البيتين أسماء الأيام في الجاهلية فـ(أوّل): يوم الأحد، و(أهون): يوم الاثنين، و(جُبار): يوم الثلاثاء، و(دُبار): يوم الأربعاء، و(مُؤنس): يوم الخميس، و(عَرُوبة): يوم الجمعة، و(شِيَار): يوم السبت [5].

---

١. البيتان لشاعر جاهلي في لسان العرب (هون) ١١٣/١٥، الدرر اللوامع: ٢٩/١ .
وبلا نسبة في جمهرة اللغة: ١٣١١/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٩٧/٢، ولسان العرب (أنس) ١٧٢/١، (جبر) ٦٩/٣، و(دبر) ٢١٣/٥، و(شير) ١٧٤/٨.
٢. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٩٧/٢ (هامش الشاهد رقم: ٣١٤).
٣. ينظر لسان العرب: ١٧٢/١، ٦٩/٣، ٢١٣/٥، ١٧٤/٨.
٤. ينظر المصدر نفسه: ١١٣/١٥.
٥. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٩٧/٢ (هامش الشاهد رقم: ٣١٤).

ويُروى:

أُرَجِّي أن أعيشَ ....[1]

والبيتان غير منسوبين إلى قائل في المصادر التي وردا فيها.

* * *

المبحث الثاني: الابتداء والخبر

حذف الضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر

قال أبو النّجم العِجْليّ (من الرجز):

قَد أَصبَحَت أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي
عَلَيَّ ذَنباً كُلُّهُ لَم أَصنَعِ[2]

الجملة الواقعة خبراً عن مبتدأ إمّا أن تكون هي نفس المبتدأ في المعنى أو لا، فإذا كانت نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ، فيكون حكمها

---

١. الرواية في لسان العرب (جبر) ٦٩/٣، و(دبر) ٢١٣/٥.

٢. الرجز في ديوانه: ١٥٠، والكتاب: ١٣٨/١، وشرح ابن السيرافي: ١٥٥/١، والمحتسب: ٢١١/١، والنكت: ٨٦/١، وشرح الكافية الشافية: ١٤٨/١، ومغني اللبيب: ٢١٩/١، ١٥٧/٢، وشرح شواهد المغني: ٥٤٤/٢، وخزانة الأدب: ٣٥٩/١، والدرر اللوامع: ١٨٧/١، ومسالك النحاة: ٨٩.
وبلا نسبة في الكتاب: ١٨٣/١، ١٩١، ومعاني القرآن للفراء: ٤٠/١، ٢٤٢، ٩٥/٢، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٤٣٤/٢، والخصائص: ٢٩٩/١، ٢٩٧/٢، ٤٩٦، والأمالي الشجرية: ٨/١، ٩٣، ٣٢٦، وأمالي السهيلي: ٩٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٠/٢، ٩٠/٦، وضرائر ابن عصفور: ١٣٩، وشرح الرضي على الكافية: ٢٣٩/١، وارتشاف الضّرب: ١٩٥٦/٤، ومغني اللبيب: ٢٦٦/٢، ٢٩٠، والأشباه والنظائر في النحو: ١١٧/٤، وهمع الهوامع: ١٦/١، وخزانة الأدب: ٢٠/٣، ٢٧٢/٦، ٢٧٣.

في الاستغناء عن ذكر ضمير يرجع إلى المبتدأ كحكم المفرد الجامد في الاستغناء عنه، وذلك نحو: دعوى المهتدِي زيدٍ هدًى[1].

فإن لم تكن الجملة المخبر بها نفس المبتدأ في المعنى وجب اشتمالها على رابط يربطها بالمبتدأ أو يعود عليه، وإنما احتاجت إلى رابط لأنها في الأصل كلام مستقل، فإذا قُصد جعلُها جزءَ الكلام فلابدّ لها من رابط يربطها بالجزء الآخر، ويعد الضمير أحد الروابط التي تربط الجملة الخبرية بالمبتدأ، ومنها: الإشارة، وإعادة المبتدأ بلفظه أو بمعناه، والعطف، و(أل) النائبة عن الضمير، وغيرها، إلا أنَّ الضمير هو الأصل من بين هذه الروابط، ويُسمَّى (العائد)[2].

وهذا العائد يجوز حذفه قياساً وسماعاً بخلافٍ، فيحذف قياساً إذا كان مجروراً بـ(من)، والجملة الخبرية ابتدائية، وكان المبتدأ فيها جزءاً من المبتدأ الأول، قال ابن مالك: "وقد يحذف العائد إذا كان عند حذفه لا يجهل، كقولك: البُرُّ: القفيز بدرهمين"[3]. أي: القفيز منه بدرهمين.

أمّا الضمير المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة[4].

وقد اختلفوا في جواز حذفه إذا كان منصوباً، فأجازه الكوفيون في سَعةِ الكلام، وذلك إذا كان العائد مفعولاً به، والمبتدأ لفظ (كُلّ)[5]، واستدلوا على ذلك بقول أبي النجم العجلي:

قَد أَصبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي
عَلَيَّ ذَنباً كُلَّهُ لَم أَصنَعِ

برفع (كل) على الابتداء، وحذف العائد من جملة الخبر (لم أصنع)، وهو الضمير الواقع في محل نصب مفعول به، والتقدير: لم أصنعه[1]، بينما منع

---

١. ينظر شرح الكافية الشافية: ١٤٧/١.

٢. ينظر شرح الكافية الشافية: ١٤٧/١، وشرح الرضي على الكافية: ٢٣٨/١، ومغني اللبيب: ١٥٧/٢.

٣. شرح الكافية الشافية: ١٤٧/١.

٤. ينظر المصدر نفسه: ٢٤٠/١.

٥. ينظر رأيهم في ضرائر ابن عصفور: ١٤٠، والتسهيل: ٤٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢٤٠/١.

البصريون مثل هذا الحذف في سعة الكلام، وجعلوه مما يجوز في الشعر على قُبحٍ وضعف[2].

قال سيبويه: "ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام، قال الشاعر، وهو أبو النجم العجلي (من الرجز):

قَد أَصبَحَت أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي
عَلَيَّ ذَنباً كُلُّهُ لَم أَصنَعِ

فهذا ضعيف، وهو بمنزلته في غير الشعر"[3].

بينما نقل الرَّضيُّ عن الفرّاء أنَّ هذا الحذفَ قياسيٌّ، حيث قال: "قال الفراء: ويحذف أيضاً قياساً إذا كان الضمير منصوباً مفعولاً به والمبتدأ (كل)، قال:

قَد أَصبَحَت أُمُّ الخَيارِ تَدَّعي
عَلَيَّ ذَنباً كُلُّهُ لَم أَصنَعِ"[4].

وقيل إنَّ الكسائي قد سبقه إلى هذا القول[5].

ويرى ابن جني أنَّ لحذف هذا الضمير "وجهاً من القياس، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة، وهو إلى الحال أقرب؛ لأنها ضرب من الخبر"[6].

كما يرى أنَّ قوله: "(كُلُّه لم أصنع) وإن كان قد حُذِفَ منه الضَّمير فإنه قد خلفه وأعيض منه ما يقوم مقامه في اللفظ؛ لأنَّه يعاقبه ولا يجتمع معه، وهو حرف

---

١. ينظر الأمالي الشجرية: ٢٣٦/١، وخزانة الأدب: ٣٥٩/١.

٢. ينظر رأيهم في شرح المفصل لابن يعيش: ٣٠/٢، وضرائر ابن عصفور: ١٤٠.

٣. الكتاب: ١٣٨/١.

٤. شرح الرضي على الكافية: ٢٣٩/١.

٥. ينظر خزانة الأدب: ٣٥٩/١، والدرر اللوامع: ١٨٧/١، ومسالك النحاة: ٨٩.

٦. المحتسب: ٢١١/١.

الإطلاق، أعني في (أَسْنَمِي)، فلما حضَر ما يعاقب الهاء فلا يجتمع معها صارت لذلك كأنَّها حاضرة غير محذوفة"[1].

وقد نقل ابنُ مالك الإجماعَ على جواز هذا الحذف، وزاد على (كُل) ما أشبهها في العموم والافتقار من موصول وغيره، قال في التسهيل: "وقد يحذف بإجماع إذا كان مفعولاً به، والمبتدأ (كُل) أو شبهه في العموم والافتقار، ويضعف إن كان المبتدأ غير ذلك، ولا يُخصُّ جوازه بالشعر خلافاً للكوفيين"[2].

فنقل إجماع النحويين على جواز حذف العائد بالشرطين اللذين ذكرهما، أمّا قوله: (خلافاً للكوفيين) فهو راجع إلى قوله: "ويضعف إن كان المبتدأ غير ذلك".

وقال في الكافية الشافية:

وَحَيْثُ كَانَ الذِّكرُ مفعولاً و(كُلّ)
أو شِبْهُه مُبتدأ فاحذِفْ وَكُلّ

بـ (قَد أَصبَحَت أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي
عَلَيَّ ذَنباً كُلُّهُ لَم أَصنَعِ).

وقال في شرح هذا المتن: "فإذا كان العائد مفعولاً وكان المبتدأ (كُلاً) أو شبهه جاز الحذف وبقاء المبتدأ مبتدأ بلا خلاف"[3].

وفي قوله هذا أيضاً نصٌّ على الإجماع.

قال البغدادي: "وقال شُراح كلامه: لم نر هذا الإجماع، بل منعه البصريون. وأمّا نقله في شبه (كل) فقد قال أبوحيان: لا أعلم له سلفاً في ذلك"[4].

ويرى البغدادي أنَّ هذا الحذف جائز بقلة لوروده في المتواتر بدليل قراءة ابن عامر[1] في سورة الحديد:

---

١. المصدر نفسه: ٢١١/١.

٢. ص ٤٨.

٣. شرح الكافية الشافية: ١٤٦/١، ١٤٧.

٤. خزانة الأدب: ٣٥٩/١.

﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسنَى﴾[2].

فهو قد أجاز ما أجازه الفرّاء وباقي الكوفيين من حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر إذا كان منصوباً مفعولاً به، ولكن جعله من القليل، كما أجاز ما منعه الفراء والكوفيون من وجوب كون المبتدأ لفظ (كل)، حيث قال: "ومفهوم قول الفراء أنّ المبتدأ إذا لم يكن (كلاً) يمتنع حذف العائد والصحيح فيه أيضاً الجواز بقلة في الكلام والشعر، أمّا الأول فقد قرأ يحيى[3]، والسّلميّ[4] في الشّواذ: ﴿أَفَحُكْمَ الجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾[5]، بالمثناة التحتية، وأمّا الثاني فكثير، منه قول الشاعر:

فَخَالِدُ يَحْمَدُ سَادَاتُنَا ..... [6]

أي: يحمدُهُ ساداتُنا"[1].

---

١. هو عبد الله بن عامر بن يزيد أبو عمران اليحصبي الشامي، أحد القراء السبعة، ولد في البلقاء، وانتقل إلى دمشق بعد فتحها، وتوفي بها كان صدوقاً في رواية الحديث توفي . رحمه الله . سنة (١١٨هـ).

ينظر غاية النهاية: ٤٢٣/١، وتهذيب التهذيب: ٢٤٠/٥، والأعلام: ٩٥/٤.

٢. سورة الحديد من الآية: ١٠، ومن الآية: ٩٤، من سورة النساء. وقراءته في النساء (وكلاً) كقراءة الجمهور، وقد أشار أبو حيان إلى قراءة الرفع في سورة النساء ولكنه لم يُعين من قرأ بها، وذكر في سورة الحديد أنّ ابن عامر وعبد الوارث قد قرآها بالرفع (وكلٌ). ينظر تفسير البحر المحيط: ٣٣٣/٣، ٢١٩/٨.

٣. هو يحيى بن يعمر أبو سليمان العدواني البصري، تابعي جليل، عرض على ابن عمرو ابن عباس، وقيل: إنّه أول من نقط المصاحف، توفي . رحمه الله . سنة (٩٠هـ).

ينظر غاية النهاية: ٣٨١/٢، ووفيات الأعيان: ١٧٣/٦، والأعلام: ١٧٧/٨.

٤. هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة أبو عبد الرحمن السلمي الضرير، مُقرئ الكوفة، ولد في حياة الرسول . ﷺ . ولأبيه صحبة، توفي . رحمه الله . سنة (٧٤هـ).

ينظر غاية النهاية: ٤١٣/١، ٤١٤.

٥. سورة المائدة من الآية: ٥٢.

٦. هذا صدر بيت وعجزه:

..... بالحقّ لا تَحْمَدُ بالباطِلِ

وهو بلا نسبة في تفسير البحر المحيط: ٢١٩/٨، ومغني اللبيب: ٢٦٦/٢، وخزانة الأدب: ٣٦٠/١.

وفي مغني اللبيب: (ساداتنا) بالجرّ، ولعلّه تصحيف؛ لأنّ موضع الشاهد فيه، فهو فاعل للفعل (يحمد)، والجملة في محل رفع خبر، وقد حذف منها العائد والتقدير: يحمده ساداتنا[2]، أو: تحمد ساداتنا (بالتاء المثناه)[3]، ورجز أبي النجم الشاهد يُروى بالنصب:

قَد أَصبَحَتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي
عَليَّ ذَنباً كُلَّهُ لَم أَصنَعِ[4]

وقد استشهد الرضي بهذه الرواية في باب الاشتغال على أنّه يجوز في (لم، ولن، ولا) أن يتخطاها العامل بخلاف غيرها من الحروف كـ(لام الابتداء)، و(ألا) التي للتمني و(ما، وإن) النافيتَين[5]، ثم قال عن بيت الشاهد: "يُروى برفع كله ونصبه"[6].

فالرفع على الابتداء، والجملة بعده (لم أصنع) خبر.

أمّا النصب فعلى الاشتغال، ولا يجوز أن يكون النصب على التوكيد لـ(ذنباً) كما ذكر الدكتور إميل بديع يعقوب: "ولو نصبها توكيداً لكان أفضل"[7]، وذلك لأنّ (ذنباً) نكرة، كما لا يصحُّ أن يكون منصوباً على المفعولية؛ لأنّه يؤدي إلى فساد المعنى؛ لأنّ الشاعر يريد أن ينزه نفسه عن كل جزء من الذنب، ولو انتصب (كل) على المفعولية لكان إيذاناً منه بأنّه فعل بعضه وهو خلاف المقصود[8].

---

١. خزانة الأدب: ١/٣٦٠.

٢. ينظر: ٢/٢٦٦.

٣. ينظر تفسير البحر المحيط: ٨/٢١٩.

٤. الرجز بهذه الرواية في الديوان: ١٥٠، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٢/٤٣٤، وشرح الرضي على الكافية: ١/٤٤٢، وخزانة الأدب: ١/٣٦٠، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٤/٢٤٢، والدرر اللوامع: ١/١٨٨.

٥. ينظر شرح الرضي على الكافية: ١/٤٤١.

٦. المصدر نفسه: ١/٤٤٢.

٧. الكتاب: ١/١٣٨ (هامش للشاهد رقم: ٦٩).

٨. ينظر مغني اللبيب: ٢/١٥٧، وخزانة الأدب: ١/٣٦٢.

وقد نُقِلَ عن المبرِّد أنَّه قد أنكر على سيبويه رواية الرفع، واحتج بأنَّ الجرمي قد رواه بالنصب فقط، ومنع هذه المسألة نظماً ونثراً[1]، وقد أجابه ابن ولاَّد[2] بأنَّ سيبويه قد روى النصب أيضاً، وذلك في قوله إنَّ الرفع "ضعيف وهو بمنزلته في غير الشعر لأنَّ النصب لا يكسر البيت، ولا يُخلُّ به ترك إضمار الهاء، ... إلى أن قال: والوجه الأكثر الأعرف النَّصب"[3]، فأغنى هذا عن الاحتجاج عليه بقول الجرمي[4].

وقد نقل ابن هشام عن الشلوبين[5] وابن مالك أنَّه لا فرق في المعنى بين رفع (كل) ونصبه[6]، وهذا التساوي في المعنى قد استقاه السُّبكي[7] بتحليل كلام سيبويه عن بيت الشاهد، وقد نقل عنه البغدادي كلامه هذا، حيث قال: "لا فرق بين الرفع والنصب في قول سيبويه: إن المعنى كله غير مصنوع وهذا يقتضي أن النصب أيضاً يفيد العموم، وأنه لم يصنع شيئاً منه لما تقرر من دلالة العموم، وقد تأمّلتُ ذلك فوجدتُ قولَ سيبويه أصحّ من قول البيانيين، وأنَّ المعنى حَضَرَهُ وغَابَ عنهم؛ لأنَّه ابتدأ في اللفظ بـ(كل)، ومعناها (كل فرد)، فكان عاملها المتأخر في معنى الخبر

---

١. ينظر خزانة الأدب: ١/٣٦٠.

٢. هو أحمد بن محمد بن الوليد ولاَّد أبو العباس النحوي المصري، من مؤلفاته: الانتصار لسيبويه من المبرد، والمقصور والممدود، وأملى كتاباً في معاني القرآن ولكنه تُوفي قبل أن يخرجه كاملاً، توفي - رحمه الله - سنة (٣٣٢هـ).

ينظر إنباه الرواة: ١/١٣٤، وبغية الوعاة: ١/٣٨، وشذرات الذهب: ٣/٣٥.

٣. الكتاب: ١/١٣٨، ١٣٩.

٤. ينظر الانتصار لسيبويه: ٥٨، ٥٩.

٥. هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله أبو علي الإشبيلي الأسدي المعروف بالشلوبين، ومعناه بلغة الأندلس (الأبيض الأشقر)، كان إمام عصره في العربية، من مؤلفاته: تعليق على كتاب سيبويه، وشرحين على الجزولية، وله كتاب في النحو سمّاه التوطئة، توفي - رحمه الله - سنة (٦٤٥هـ).

ينظر إنباه الرواة: ٢/٣٣٢، وبغية الوعاة: ٢/٢٢٤، وشذرات الذهب: ٥/٣٥٦.

٦. ينظر مغني اللبيب: ١/٢١٩.

٧. هو تقي الدين بن علي بن عبد الكافي بن علي بن سليم السبكي، الحافظ الأصولي النحوي اللغوي المقرئ البياني، من مؤلفاته: شرح المنهاج في الفقه، وتفسير القرآن، والاقتناص في الفرق بين الحصر والاختصاص، توفي - رحمه الله - سنة (٧٥٥هـ)، وقيل: (٧٦٣هـ).

ينظر بغية الوعاة: ٢/١٧٦، وشذرات الذهب: ٦/٣٦٤، والأعلام: ١/١٧٦.

عنها؛ لأنَّ السامع إذا سمع المفعولَ يتشوف إلى عامله، كما يتشوف سامعُ المبتدأ إلى الخبر، وبه يتم الكلام؛ فكان: (كله لم أصنع) مرفوعاً ومنصوباً سواءً في المعنى، وإن اختلفا في الإعراب"[1].

وقد نقل البغدادي عن الدماميني[2] قوله: "وكأنَّ ابنَ هشام لم يقف على كلام سيبويه فنقل تساوي المعنى في الرفع والنصب عن الشلوبين وابن مالك، ولو وقف على كلام سيبويه لم ينقل عنهما"[3].

وقد ردَّ الشلوبين برأيه هذا على أبي عبد الله بن أبي العافية[4]؛ لأنَّه يقول بالفرق بينهما[5]، فقد نُقل عن أبي عبد الله قوله: "الرفع هنا مضطر إليه؛ لأنَّه يريد أن ينفي الذنب جملة فلهذا رفع؛ لأنَّ (كل) لا يعم بها إلاَّ تابعة أو مبتدأة؛ لأنَّها في المعنى تابعة، ولو قال: كلُّه لم أصنع، بالنصب لكان المعنى: لم أصنع كله، فهذا ممكن أن يقال إنَّه صنع البعض، وهو لم يُرِدْ ذلك"[6].

وهذا قول البيانيين؛ لأنَّهم يرون أنَّ (كل) إذا وقعت في حيز النفي كان النفي مُوجِّهاً إلى الشُّمول خاصةً، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد، نحو: ما جاء كل القوم، أمَّا إذا وقع النفي في حيزها اقتضى السلب عن كل فرد، فرواية الرفع

---

١. خزانة الأدب: ٣٦١/١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٤١/٤.

٢. هو بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر الدماميني النحوي، من مؤلفاته: شرح الخزرجية، وشرح التسهيل، وشرح البخاري، توفي . رحمه الله . سنة (٨٢٧هـ).

ينظر بغية الوعاة: ٦٦/١، وشذرات الذهب: ٣١١/٧، والأعلام: ٥٧/٦.

٣. خزانة الأدب: ٣٦١/١.

٤. هو محمد بن أبي العافية النحوي المقرئ الإشبيلي أبو عبد الله، كان من أهل المعرفة والآداب، أخذ عن أبي الحجاج الأعلم وغيره، توفي . رحمه الله . سنة (٥٠٩هـ).

ينظر إنباه الرواة: ٧٣/٣، ١٩٥/٤.

٥. ينظر مغني اللبيب: ٢١٩/١.

٦. مسالك النحاة: ٩٠.

عندهم هي الجيدة لأنّها تفيد عموم السلب، ورواية النصب ساقطة من الاعتبار بل لا تصح عندهم لأنّها تفيد سلب العموم وهو خلاف المقصود[1].

وقد ردّ السبكي على كلام البيانيين بقول ابن عباس[2]: "كُلّ ذلك لا أقول"[3]، لمّا قال له أبو سعيد الخدري[4] في حديث الرّبا: سمعته من النبي . ﷺ . أو وجدتَهُ في كتاب الله . تعالى .؟ فقال: كلّ ذلك لا أقول، وأنتم أعلم برسول الله . ﷺ . منّي، ولكنّي أخبرني أسامة، وذكر الحديث.

قال: "فإن كان (كل) بالنصب كما أحفظه، فهو نص في ردّ ما قاله البيانيون من عدم إفادة العموم عند تقدمّها منصوبة[5]، يعني [كُلّ].

ومعنى الرجز واضح.

و(أم الخيار) كنية امرأة، وقيل: هي امرأته[6].

و(الذنب) الذي ادّعته عليه: هو الشيب، والصلع، والعجْز، ولم يقل (ذنوباً) بالجمع لأنّ المرادَ كبرُ السّن المُشتمِل على كل عيب[7].

---

١. ينظر دلائل الإعجاز: ٢٨٠، ومغني اللبيب: ٢١٨/١، ٢١٩، وخزانة الأدب: ٣٦١/١، ومسالك النحاة: ٩١.

٢. هو عبد الله بن العباس بن عبد المطلب بن هاشم أبو العباس الهاشمي ابن عم رسول الله . ﷺ . بحر التفسير وحبر الأمة، الصحابي الجليل، لازم الرسول . ﷺ . وروى عنه الأحاديث، عرض القرآن كله على أبي بن كعب وزيد بن ثابت، وقيل إنّه قرأ على علي بن أبي طالب، توفي- رحمه الله- بالطائف وقد كف بصره سنة (٦٨هـ). ينظر غاية النهاية: ٤٢٦/١، والإصابة في تمييز الصحابة: ١٤١/٤، والأعلام: ٩٥/٤.

٣. صحيح البخاري، باب (بيع الدينار بالدينار نساءاً) ص: ٣٩٠، رقم الحديث (٢١٧٩).

٤. هو سعد بن مالك بن سنان بن عبيد بن ثعلبة بن الأبجر أبو سعيد الخدري الخزرجي، مشهور بكنيته، روى عن النبي . ﷺ . الكثير، حوالي ١١٧٠ حديثاً، وروى عن أبي بكر وعمر عثمان وعلي وزيد بن ثابت وغيرهم، توفي . رحمه الله . سنة (٧٤هـ) على خلاف. ينظر الإصابة في تمييز الصحابة: ٧٨/٣، وتهذيب التهذيب: ٤١٦/٣ والأعلام: ٨٧/٣.

٥. ينظر شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٤١/٤.

٦. ينظر شرح شواهد المغني: ٥٤٥/٢، وخزانة الأدب: ٣٦٤/١، ومسالك النحاة: ٩١.

٧. ينظر الدرر اللوامع: ١٨٨/١، ومسالك النحاة: ٩١.

والبيتان مطلع أرجوزة لأبي النَّجم العَجليّ، وبعده قولهُ:

مِن أنْ رَأَتْ رأسي كَرَأسِ الأصلَعِ
مَيْزَ عَنهُ قُنَزُعاً عَن قُنَزُعِ
جَذْبُ اللَّيالي: أبْطِئِي أو أسْرِعِي
قَرَناً أشيبِيهِ وَقَرناً فَانْزِعِي
أفناهُ قيلُ اللهِ لِلشَمسِ: اطلعي!
حَتّى إذا واراكِ أُفقٌ فَارجِعي
حَتّى بَدا بَعدَ السُخَامِ الأفْرَعِ
يَمشي كَمَشيِ الأهدَلِ المُكَنَّعِ
يا إبنَةَ عَمّا لا تَلُومي وَاهجَعي
لا يَخْرِقُ اللَّومُ حِجَابَ مَسْمَعِي[1]

و(القُنَزُع): شعر حوالي الرأس جمعه (قنازع)[2].

و(قيل الله) بمعنى: قول الله[3].

و(السُخام): اللّين، يقال: ثوب سخام إذا كان لين الملمس[4].

و(الأفرع): بالفاء الموحدة: التام الشعر[5].

و(الأهدأ): الأحدب، يقال: (رجل أهدأ) إذا كان فيه انحناء[6].

و(المكنّع): الذي قطعت يداه[7].

---

١. ينظر شرح شواهد المغني: ٥٤٥/٢، وخزانة الأدب: ٣٦٣/١، ٢٦٤.

٢. ينظر لسان العرب (قنزع) ١٩٩/١٢.

٣. ينظر شرح شواهد المغني: ٥٤٥/٢.

٤. ينظر لسان العرب (سخم) ١٤٦/٧.

٥. ينظر المصدر نفسه (فرع) ١٦٦/١١.

٦. ينظر نفسه (هدأ) ٣٢/١٥.

٧. ينظر نفسه (كنع) ١١٩/١٣.

وقوله: (ابنة عمّا)، وقع شاهداً على إبدال الألف من ياء المتكلم في النداء والأصل: ابنة (عمّي)[1].

و(اهجعي): من الهجوع، وهو النوم في الليل خاصة[2].

وترجمةُ أبي النَّجم العجْليّ قد تقدّمت[3].

* * *

١. ينظر الكتاب: ٢١٨/٢، ونوادر أبي زيد: ١٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢/٢، وشرح قطر الندى: ٢٠٨، وشرح التصريح: ٢٣٨/٢.

٢. ينظر لسان العرب (هجع) ٢٧/١٥.

٣. ينظر ص ٥٦، ٥٨ من هذا البحث.

الإخبارُ عن النَّكِرةِ بِمعرِفةٍ

قال حسّان بنُ ثابت (من الوافر):

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِن بَيتِ رَأسٍ يَكونُ مِزَاجَها عَسَلٌ وَمَاءُ[1]

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والخبر نكرة؛ لأنَّ حد الكلام أن يخبر عمّن يُعْرَف بما لا يُعْرف، والذي فيه الفائدة هو الخبر، والكلام نفسه ينطبق على المبتدأ والخبر بعد دخول الأفعال الناقصة والحروف الناسخة عليهما، فيكون اسم الفعل الناقص والحرف الناسخ المبتدأ الذي هو المعرفة، وخبرهما الخبر الذي هو النكرة[2].

والنحْويون في خلاف حول جواز الإخبار عن النكرة بمعرفة إذا اجتمع نكرة ومعرفة ودخل عليهما فعل ناقص أو حرف ناسخ، فأغلبهم يرون أنّه ممنوع في اختيار الكلام جائز في ضرورة الشّعر، قال سيبويه: "واعلم أنّه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تَشغل به (كان) المعرفة؛ لأنّه حد الكلام، لأنّهما شيء واحد، ... إلى أن قال: ولاتَبتَدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة، ... فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه

---

١. البيت له في ديوانه: ٧١، والكتاب: ٨٨/١، والمقتضب: ٣٨٢/٤، والكامل في اللغة والأدب: ١٨٤/١، والأصول في النحو: ٨٣/١، والمحتسب: ١٧٩/١، والمتبع في شرح اللمع: ٢٦٢/١، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٩٦٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٣/٧، وضرائر ابن عصفور: ٢٣٠، وشرح الرضي على الكافية: ١٩٣/٤، والأشباه والنظائر في النحو: ٢٨٥/١، وشرح شواهد المغني: ٨٤٩/٢، وخزانة الأدب: ٢٢٤/٩، ٢٣١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٤٩/٦، والدرر اللوامع: ٢٢٣/١.

وبلا نسبة في الأصول في النحو: ٦٧/١، وشرح القصائد العشر للتبريزي: ٨٩، وشرح الرضي على الكافية: ٢٠٧/٤، وارتشاف الضّرب: ١١٧٨/٣، ومغني اللبيب: ١١٥/٢، ٣٥٠، وهمع الهوامع: ٩٦/٢.

٢. ينظر الكتاب: ٨٧/١.

اللَّبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس، وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام"[1].

وكذلك ذكره ابن عصفور وعزاه إلى ضرورة الشعر، حيث قال: "ومنه الإخبار بالمعرفة عن النكرة، ولا يجوز في الكلام إلاّ عكسه، لكنّ الشاعر لما اضطرّ حكم للنكرة بدلاً من حكمها بحكم المعرفة، فأخبر عنها بالمعرفة"[2].

بينما يرى ابن هشام أنّ الإخبار عن النكرة بالمعرفة ضرب من فنون الكلام الذي هو القلب؛ لأنّ الأصل هو تعريف المبتدأ وتنكير الخبر، ولمّا عُكِسَ الأمر كان من الضرورة[3].

إلا أنّ ابن مالك والرضي يُجوّزانِ الإخبار عن النكرة بالمعرفة في اختيار الكلام، قال ابن مالك في باب (الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر): "وقد يُخبر هنا وفي باب (إنّ) بمعرفة عن نكرة اختياراً"[4].

وقال في شرحه له: "ولما كان المرفوع هنا مشبهاً بالمفعول به، جاز أن يُغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك في باب الفاعل، لكن بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة "[5].

وإلى هذا ذهب الرضي، وجعل الإخبار بمعرفة عن نكرة جائزاً في باب (كان) و(إنّ) دون باب (المبتدأ والخبر) لأجل الالتباس؛ لأنّ إعراب الجزءين مختلف في بابي (إن)، و(كان)، ومتفق في باب المبتدأ[6].

واستدل المجوّزون بعدد من الأبيات الشعرية، منها قول حسان بن ثابت:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِن بَيتِ رَأسٍ يَكونُ مِزَاجَها عَسَلٌ وَمَاءُ (بيت الشاهد)

---

١. الكتاب: ٨٧/١، ٨٨.

٢. ضرائر ابن عصفور: ٢٣٠.

٣. ينظر مغني اللبيب: ١١٥/٢، ٣٥٠.

٤. التسهيل: ٥٤.

٥. شرح التسهيل لابن مالك: ٣٥٦/١.

٦. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٢٠٤/٤.

على أنَّ (مزاجها) خبر (يكون) مُقدَّم، وهو معرفة بإضافته إلى الضمير، و(عسل) اسم (يكون) مُؤخَّر، وهو نكرة، فوقعت المعرفة خبراً عن النكرة[1]، ويرى أبو علي الفارسي أنَّ (مزاجها) ليس خبراً لـ(يكون)، وإنما هو منصوب على الظرفية بالخبر المحذوف، وكأنَّه قال: (يكون في مزاجها عسل وماء)، أو: (يكون مكان مزاجها عسل وماء)، أو: (يكون عسل وماء مستقرين في مزاجها)، وعلى هذا الرأي فالفعل (يكون) هو مضارع (كان) التامة وليست الناقصة على ما ذكره ابن الملاَّ[2].

ويرى الأعلم أنَّ الذي سهَّل جعل النكرة اسماً من جهة المعنى هو أن الذي يستفيده المخاطب من (عسل، وماء) منكورين هو الذي يستفيده بهما معروفين، كما سهَّلهُ أيضاً أنَّ الضمير في (مزاجها) يعود إلى نكرة، وهو (سبيئة) فيكون نكرة[3].

وردَّ هذا القول بأنَّ الضمير الراجع إلى نكرة هو معرفة بدليل وقوعه مبتدأ، نحو: ضربتُ رجلاً وهو راكب، ولو كان نكرة لصحَّ وصفه[4].

بينما يرى الزمخشريُّ أنَّ ما جاء في البيت ضربٌ من القلب الذي شجَّع عليه أمنُ الالتباس[5]، وإلى هذا القول ذهب ابن هشام في أحد قوليه عن بيت الشاهد، فقد ذكر في الباب الثامن من مغني اللبيب أنَّه من القلب الذي هو فن من فنون كلام العرب، وأكثر وقوعه في الشعر، بينما ذكر في الباب الرابع من المصدر نفسه أنه ضرورة شعرية ولم يذكر القلب[6].

إلاَّ أنَّ بيت الشاهد قد رُوِي:

---

١. ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/٣٥٦.

٢. ينظر رأي الفارسي في مغني اللبيب: ٢/٣٥٠، ٣٥١، وخزانة الأدب: ٩/٢٨٤، ومسالك النحاة: ٥٨. وابن المُلاَّ هو إبراهيم بن أحمد بن محمد بن علي بن المُلاَّ الحصفكي، ويُعرف بـ(ابن المنلا)، أديب له شعر وكتب، من مؤلفاته: حلبة المفاصلة في المصارحة والمراسلة، وأبكار المعاني المخدرة، واقتطاف شقائق النعمان، توفي بحلب ـ رحمه الله ـ سنة (١٠٣٢هـ) وقيل سنة ١٠٣٠هـ.
ينظر هدية العارفين: ٥/٣٠، والأعلام: ١/٣٠.

٣. ينظر رأيه في خزانة الأدب: ٩/٢٨٤.

٤. ينظر النكت: ١/٦٥، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٩٠٢.

٥. ينظر رأيه في شرح المفصل لابن يعيش: ٧/٩١.

٦. ينظر: ٢/١١٥، ٣٥٠.

..... يكونُ مِزَاجُها عَسَلاً وَمَاءُ[1]

على أنَّ (مزاجها) اسم (يكون)، و(عسلاً) خبرها على القياس، و(ماء) مرفوع إما بفعل محذوف تقديره: ومازجها ماء؛ لأنَّ الشيء إذا خالط شيئاً فقد خالطه ذلك الشيء أيضاً، وإمّا مرفوع على أنّه مبتدأ خبره محذوف تقديره: (فيه ماء)[2]، وقد اختار ابن هشام هذا الرأي بقوله: "والأولى رفع المزاج ونصب العسل، وقد رُوِي كذلك أيضاً"[3].

وقد نُسِبتْ هذه الرواية إلى أبي عثمان المازني[4].

كما رُوِي:

..... يكونُ مِزَاجُها عَسَلٌ وَمَاءُ[5]

برفع (مزاجها) و(عسل) على أنّهما مبتدأ وخبر، والفعل (يكون) فعل زائد.

وقد نُسِبَ القول بزيادته إلى الحسن بن أسد الفارقي[6]، وابن السِّيد[1]، وقد ردَّ ابن هشام هذا القول بأنَّ (كان) لا تزاد بلفظ المضارع بقياس، وأنّه لا ضرورة تدعو

---

١. البيت بهذه الرواية في النكت: ٦٥/١، ومسالك النحاة: ٥٨، وأشار إليها البغدادي في خزانة الأدب: ٢٢٧/٩.

٢. ينظر المقتضب: ٣٨٢/٤، والمتبع في شرح اللمع: ٢٦٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٤/٧، وخزانة الأدب: ٢٢٧/٩، ومسالك النحاة: ٥٨.

٣. مغني اللبيب: ٣٥١/٢.

٤. ينظر المقتضب: ٣٨٢/٤، وخزانة الأدب: ٢٢٧/٩. والمازني هو بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أبو عثمان المازني، روى عن أبي عبيدة، والأصمعي، وأبي زيد الأنصاري، وروى عنه المبرد والبزيدي، من مصنفاته: كتاب علل النحو، والتصريف، وتفاسير كتاب سيبويه، توفي . رحمه الله . سنة (٢٤٩هـ).

ينظر إنباه الرواة: ٢٨١/١، وبغية الوعاة: ٤٦٣/١، والأعلام: ٦٩/٢.

٥. البيت بهذه الرواية في شرح الرضي على الكافية: ١٩٣/٤، وخزانة الأدب: ٢٢٤/٩.

٦. هو الحسن بن أسد بن الحسن الفارقي أبو نصر، كان نحوياً إماماً لُغوياً وشاعراً كثير النظم من مؤلفاته: شرح اللمع، والإفصاح في شرح أبيات مشكلة، توفي . رحمه الله . سنة (٤٨٧هـ). ينظر إنباه الرواة: ٣٢٩/١، وشذرات الذهب: ٤٨٢/٥، والأعلام: ٢٣٣/٦.

إلى زيادتها في هذا البيت[2]، وذكر البغدادي أنّ ابن هشام قد ارتضى القول بزيادتها في شرح شواهده، ولم يُنكره كما أنكره في المغني[3].

ومعنى البيت:

كأنّ على أسنان الحبيبة خمراً مختلطة بالعسل والماء، فشبه طعم ريقها بطعم خمرٍ هذه صفتها.

ومعنى: (سبيئة): الخمر[4]، ويروى مكانه: (سلافة)[5]، و(خبيئة)[6].

و(السلافة): أول كل شيء عُصِر، وهي من الخمر: أخلصها وأفضلها[7].

و(الخبيئة) بالهمزة، هي الخمر المصونة المضنون بها[8].

و(بيت رأس) بالهمز في (رأس) والتخفيف على لغة بني تميم: هو اسم لقرية بالشام من ناحية الأردن يباع فيها الخمر[9].

والبيت من قصيدة لحسان بن ثابت قالها قبل فتح مكة، مدح بها النبي ﷺ، وهجا أبا سفيان الذي هجا الرسول ﷺ قبل إسلامه، وأول القصيدة:

عَفَتْ ذاتُ الأَصابِعِ فَالجِواءُ ... إِلى عَذراءَ مَنزِلُها خَلاءُ

دِيارٌ مِن بَني الحَسحاسِ قَفرٌ ... تُعَفِّيها الرَوامِسُ وَالسَماءُ

---

١. هو عبد الله بن محمد بن السيد أبو محمد البطليوسي، كان عالماً باللغات والآداب، وله يدٌ في العلوم القديمة، من مؤلفاته: شرح أدب الكاتب، والحلل في شرح أبيات الجمل، وكتاب سبب اختلاف الفقهاء، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٥٢١هـ).

ينظر إنباه الرواة: ١٤١/٢، والعقد الثمين للذهبي: ١١٩، وبغية الوعاة: ٥٥/٢.

٢. ينظر مغني اللبيب: ٣٥١/٢.

٣. ينظر خزانة الأدب: ٢٢٥/٩.

٤. ينظر لسان العرب (سبأ) ٩٨/٧.

٥. الرواية في المقتضب: ٣٨٢/٤، والأصول في النحو: ٨٣/١، والنكت: ٦٥/١، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٩٦٢/٢.

٦. رواية الديوان: ٧١، وشرح شواهد المغني: ٨٤٩/٢، وخزانة الأدب: ٢٣١/٩.

٧. ينظر لسان العرب (سلف) ٢٣٤/٧.

٨. ينظر خزانة الأدب: ٢٢٩/٩.

٩. ينظر معجم البلدان: ٥٢٠/١.

وَكانَت لا يَزالُ بِها أَنيسٌ خِلالَ مُروجِها نَعَمٌ وَشاءُ
فَدَع هَذا وَلَكِن مَن لِطَيفٍ يُؤَرِّقُني إِذا ذَهَبَ العِشاءُ

إلى أن قال:

وَقالَ اللَهُ قَد أَرسَلتُ عَبداً يَقولُ الحَقَّ إِن نَفَعَ البَلاءُ
شَهِدتُ بِهِ وَقَومي صَدَّقوهُ فَقُلتُم ما نُجيبُ وَما نَشاءُ
وَجِبريلٌ أَمينُ اللَهِ فينا وَروحُ القُدسِ لَيسَ لَهُ كِفاءُ
أَلا أَبلِغ أَبا سُفيانَ عَنّي مُغَلغَلَةً فَقَد بَرِحَ الخَفاءُ
بِأَنَّ سُيوفَنا تَرَكَتكَ عَبداً وَعَبدُ الدارِ سادَتُها الإِماءُ
هَجَوتَ مُحَمَّداً فَأَجَبتُ عَنهُ وَعِندَ اللَهِ في ذاكَ الجَزاءُ
أَتَهجُوهُ وَلَستَ لَهُ بِكُفءٍ فَشَرُّكُما لِخَيرِكُما الفِداءُ

إلى آخر القصيدة[1].

وترجمةُ حسّان قد تقدّمت[2].

* * *

وعلى المسألة نفسها (الإخبار عن النكرة بمعرفة) استدلوا بقول الفرزدق (من الطويل):

أَسَكْرانُ كانَ ابنَ المراغَةِ إِذْ هَجَا تميماً بِجَوفِ الشَّـ ـامِ أَم مُتَسامِرُ[1]

---

١. ينظر الديوان: ٧١ وما بعدها، وخزانة الأدب: ٩/٢٣١، ٢٣٢.

٢. ينظر ص ٢٢ من هذا البحث.

على أنّ (سكران) بالرفع اسم (كان) مقدم وهو نكرة، و(ابن المراغة) بالنصب خبرها وهو معرفة؛ لأنهُ مُعرَّف بالإضافة [2].

قال المبرد: "واعلم أنّ الشعراء يضطرون، فيجعلون الاسم نكرة، والخبر معرفة، وإنما حَمَلَهمُ على ذلك معرفتهم أنّ الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد"[3]، ثم أنشد بيت حسان السابق، وبيت الفرزدق هذا، وشواهد أخرى[4] سيأتي بعضُها لاحقاً.

ويرى أبو حيان أنّ اسم (كان) ضمير مستتر فيها يعود على (سكران)، وقد أُخبِرَ عنه بالمعرفة (ابن المراغة)؛ لأنّ ضميرَ النكرة حتى وإن كان معرفة إلا أنّه يعامل مُعاملةَ النكرة إذا اجتمع مع معرفة في باب الإخبار، وذكر أنّ الفصيح في الكلام هو: (أسكران كان ابن المراغة) بنصب (سكران) على أنّه خبر (كان) مُقدّم، ورفع (ابنَ المراغة) على أنّه اسمُها مؤخّر[5].

وهذا هو قول سيبويه، حيث قال بعدما أنشد بيت الفرزدق: "فهذا إنشاد بعضهم، وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخر على قطْعٍ وابتداء"[6].

وقوله: وأكثرهم ينصب السكران: أي: ويرفع (ابن المراغة) على أنّه اسم (كان) ويكون الخبر مقدماً وهو (سكران)، وقوله: (ويرفع الآخر) يقصد (مُتساكر)، يرفعه على القطع بجعله خبراً لمبتدأ محذوف، أي: أم هو متساكر[1].

---

١. البيت له في الكتاب: ١/٩٠، والمقتضب: ٤/٣٨٢، ولسان العرب(سكر) ٧/٢١٦، وخزانة الأدب: ٩/٢٨٨، و٢٨٩، و٢٩٠، و٢٩١.

وبلا نسبة في الخصائص: ٢/١٥٣، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٢/٩٨٦، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٢٠٨، وارتشاف الضَّرب: ٢/٩٤٧، ٣/١١٧٧، ومغني اللبيب: ٢/١٤٩، وشرح شواهد المغني: ٢/٨٧٤، وهمع الهوامع: ١/٢٣٣، والدرر اللوامع: ١/١١٧.

٢. ينظر الكتاب: ١/٩٠ (هامش الشاهد رقم: ٣٢)، والمقتضب: ٤/٣٨٢ ، ٣٨٣ (هامش الشاهد رقم: ٤١٦).

٣. المقتضب: ٤/٣٨٢.

٤. ينظر المقتضب: ٤/٣٨٢، ٣٨٣.

٥. ينظر ارتشاف الضَّرب: ٣/١١٧٧.

٦. الكتاب: ١/٩٠.

بينما نُقل عن ابنِ السِّيرافي[2] أنّه رواهُ برفع (سكران) و(ابن المراغة) وذهب إلى أنّهما مبتدأ وخبر جملة تفسر ضمير الشأن خبر(كان)[3].

وقد غلّطه ابن هشام في هذا بقوله: "وقد غلط يوسف بن السيرافي إذ قال في قوله:

أ سكرانُ ....

فيمن رفع (سكران وابن المراغة): إن (كان) شأنية و(ابن المراغة سكران) مبتدأ وخبر، والجملة (خبر كان)ن والصواب أنّ (كان) زائدة، والأشهر في إنشاده نصب (سكران) ورفع (ابن المراغة)، فارتفاع (متساكر) على أنّه خبر لـ(هو) محذوفاً، ويُروى بالعكس، فاسم (كان) مستتر فيها"[4].

ومعنى البيت:

هل كان الهاجي . وهو جرير . ثملاً عندما هجا تميماً في ديار الشام، أم كان يدّعي السُّكر، فلينظر إلى أُمّه الممرّغة في الوحل الحطيطة القدر إذاً.

ومعنى المراغة: الممرغة بالوحل، وقيل هي الأتان[5] التي لا تمتنع من الفحول[6]، وأراد بـ(ابن المراغة) جريراً، الشاعر الإسلامي المشهور.

وذكر ابن منظور أنّ الأخطل[1] قد لقّب أُمّ جرير بهذا الاسم لغرض الهجاء، وقيل لأنّ كُليباً . قبيلة جرير . كانت أصحاب حُمُرٍ[2].

---

١. ينظر خزانة الأدب: ٢٨٩/٩.

٢. هو يوسف بن الحسن بن عبد الله الإمام أبو محمد ابن السيرافي، من مؤلفاته: شرح أبيات الكتاب، وشرح أبيات الإصلاح، وشرح أبيات الغريب المصنف، توفي . رحمه الله . سنة (٣٨٥هـ).
ينظر إنباه الرواة: ٦٧/٤، وبغية الوعاة: ٣٥٥/٢، والأعلام: ٢٢٤/٨.

٣. ينظر رأي ابن السيرافي في ارتشاف الضّرب: ٩٤٧/٢، ومغني اللبيب: ١٤٩/٢، ومسالك النحاة: ٦١، ولم أجد البيت في شرح ابن السّيرافي.

٤. مغني اللبيب: ١٤٩/٢.

٥. الأتان جمع مفرده: الأتن، بتسكين التاء وضمها، وهي الحمارة. ينظر الصحاح (أتن) ٢٠٦٧/٥.

٦. ينظر لسان العرب (مرغ) ٥٩/١٤.

وبجوف الشام، أي: وسط الشام، ورُوي مكانه: (ببطن الشام)[3]، و(بِجَوّ الشام)[4].

قال البغدادي: "وأراد بجوف الشام: داخلها، ورَوى أبو علي، وابن جني وغيرهما، (ببطن الشام)، وهو بمعناه، وروى: بجو الشام، وهو تحريف"[5].

والبيت من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريراً، وسبب تهاجي جرير والفرزدق يرجع إلى أنَّ رجلاً من بني سليط اسمه تميم، تزوج فتاة من بني كُليب[6] اسمها بكرة بنت مُليص، فضربها يوماً حتى شجّها، فلقيه أخوها فضربه حتى شجّه، فهجا عطية بن الخطفي (والد جرير) تموماً؛ لأنَّ بكرة كانت من بني كليب، وتصادف يوماً أن تجاور بعض بني سليط وبنو الخطفى في غدير بالقاع فتنازعوا، فأخذ بنو الخطفي يهجونهم، وكان بنو سليط لا يقولون الشّعر فاستعانوا بغسان بن ذُهيل فهجا بني الخطفي، ولمّا علم جرير بهذا هجا غسّان ولَجِمَ الهجاء بينهما، ثم إن (البعيث)[7]

---

١. هو غياث بن غوث بن الصلت بن الطارقة ويكنى أبا مالك، وعُرف بألقاب عدة، منها: الأخطل، وذو الصليب، وذو العباءة، وذَوَيْل، شاعر إسلامي عده ابن سلام في الطبقة الأولى من فحول الإسلام بعد جرير والفرزدق، وكان يُشبَّه بالنابغة الذبياني من شعراء الجاهلية، توفي سنة (٩٠هـ).
ينظر طبقات فحول الشعراء: ٢٩٨/٢، والشعر والشعراء: ٤٧٣/١، سمط اللآلي: ٧٤٤/١.

٢. ينظر لسان العرب (مرغ) ٥٩/١٤.

٣. رواية الخصائص: ١٥٣/٢.

٤. الرواية في مغني اللبيب: ١٤٩/٢، وشرح شواهد المغني: ٨٧٤/٢.

٥. خزانة الأدب: ٢٩٢/٩.

٦. حيٌّ من قضاعة، ومنهم كليب وائل، وهو كليب بن ربيعة من بني تغلب بن وائل، أما كليب وهط جرير فهو كليب بن يربوع بن حنظلة.
ينظر أسماء القبائل وأنسابها: ٢٣٨، ٢٣٩.

٧. هو خِداش بن بشر بن خالد بن بيبة بن قرط بن سفيان بن مجاشع بن دارم، ويكنى: أبا مالك، شاعر إسلامي، عده ابن سلام أول الطبقة الثانية من فحول الشعراء، قال الشعر بعدما أسنَّ وكبر.
ينظر طبقات فحول الشعراء: ٥٣٣/٢، والشعر والشعراء: ٤٨٨/١، والأعلام: ٣٠٢/٢.

جعل يعين غسان على جرير، فأخذ جرير يهجو البعيث، ولمّا أعان الفرزدق البعيث انقلب جرير إلى الفرزدق يهجوه[1].

وترجمة الفرزدق قد تقدمت[2].

* * *

وعلى المسألة نفسها استدلوا بقول القطاميّ (من الوافر):

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُبَاعَا ... وَلا يَكُ مَوقِفٌ مِنك الوَدَاعا[3]

---

١. ينظر تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ١/٦٥٠.

٢. ينظر ص ٢٢ من هذا البحث.

٣. البيت له في الكتاب: ٢/٢٥٠، والمقتضب: ٤/٣٨٣، والمتبع في شرح اللمع/ ١/٢٦١، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٢/٩٥٩، ولسان العرب(ضبع) ٩/١٤، (ودع) ١٥/١٨٠، وشرح شواهد المغني:

فـ(موقف) اسم (يك) مرفوع، و(الوداعا) خبرها منصوب، ويرى العلماء أنّ الذي حسّن الإخبار عن المعرفة بنكرة هنا هو وصف (موقف) بالجار والمجرور (منك)، كما أنّ (الوداع) مصدر، والمصدر جنس، ومفاد معرفته قريب من مفاد نكرته[1].

وخصه بعضهم بضرورة الشعر ولأجل إقامة الوزن على نحو ما ذكره ابن عصفور وما نقله البغدادي عن ابن هشام اللخمي[2] [3].

إلاّ أنّه قد رُوِي عن الأخفش أنّه رَوى بيت القطامي في كتاب (المعاياة) هكذا:

قِفي قَبلَ التَّفَرُّقِ يا ضُبَاعَا ... وَلا يَكُ مَوقِفاً مِنك الوَدَاعا[4]

بنصب (موقف) و(الوداع)، وكأنّهُ أراد: قفي موقفاً، ولا يكن الوداعا، وعلى هذا يكون اسم (يك) ضمير المصدر المفهوم من (قفي)، وكأنّه قال: ولا يكن الموقف موقف الوداع[5].

كما رُوِي بيت الشاهد:

.... وَلا يَكُ مَوقِفي مِنك الوَدَاعا[1]

٨٤٩/٢، وخزانة الأدب: ٣٦٧/٢، ٢٨٥/٩، ٢٨٨، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٤٥/٦، ٣٤٦، والدرر اللوامع: ٢٢٣/١.

وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: ٩١/٧، وضرائر ابن عصفور: ٢٣٠، وارتشاف الضَّرب: ٩٥٢/٢، ١١٧٩/٣، ومغني اللبيب: ١١٥/٢، وخزانة الأدب: ٢٨٤/٩، ٢٨٦.

١. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٩٢/٧، والمتبع في شرح اللمع: ٢٦٢/١، وخزانة الأدب: ٢٨٦/٩.

٢. هو محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي النحوي، من مؤلفاته: كتاب الفصول، والمجمل في شرح أبيات الجمل، وشرح مقصورة ابن دريد، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٥٧٧هـ).

ينظر بغية الوعاة: ٤٨/١، وهدية العارفين: ٩٧/٦، والأعلام: ٣١٨/٥.

٣. ينظر ضرائر ابن عصفور: ٢٣٠، وخزانة الأدب: ٢٨٦/٩.

٤. البيت بهذه الرواية في خزانة الأدب: ٣٦٧/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٤٦/٦، ٣٤٧.

٥. ينظر خزانة الأدب: ٣٦٧/٢.

بإضافة (موقف) إلى ياء المتكلم، فيكون قد أخبر عن المعرفة بمعرفة مثلها.

وفي البيت شاهد آخر لسيبويه على ترخيم (ضُباعة) وهو اسم لفتاة حيث رخّمهُ بحذف التاء، وأبقى الفتحة دليلاً عليها، ثم جعل الفتحة مدة[2].

قال سيبويه: "واعلم أنّ الشعراء إذا اضطرُّوا حذفوا هذه الهاء في الوقف، وذلك لأنّهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلاً منها"[3]، وذكر بيت الشاهد مع أبيات أخرى.

ولابدَّ من التفريق بين الاستشهاد والتمثيل هنا، فسيبويه أورد بيت القطامي تمثيلاً لما هو قبيح خاص بضرورة الشعر؛ لأنه لم يذهب إلى أنّ الإخبار عن النكرة بمعرفة جائز حتى يستشهد له، وإنما هو عنده قبيح خاص بالشعر ولم يرتضه في الكلام، فأورد بيت القطامي والأبيات التي قبله أمثلة لما استقبحه في الشعر[4].

ومعنى البيت:

تمهلي يا ضُباعة لأملأ نظري منك، ولا تجعلي فراقنا هذا آخر عهدي بك.

والقطاميُّ اسمُهُ عُمير أو عمرو بن شُرَيْم بن عمرو بن بني بكر بن حُبيب ابن عمرو بن غنم بن تغلب، شاعر إسلامي فحل، وهو ابن أخت الأخطل الشاعر المشهور، عدَّه ابن سلاّم في الطبقة الثانية من فحول الإسلام، وقال عنه: "رقيق الحواشي، حلو الشعر"[5]، كان نصرانياً ثم أسلم، والبيت مطلعُ قصيدة لهُ مدحَ بها زُفَر بن الحارث الكلابي، وكان بنو أسد أحاطوا به في نواحي الجزيرة وأسرُوه وأرادوا قتله، فحال زفر بينه وبينهم، وحماه ومنعه، وحمله وكساه وأعطاه مائة ناقة، فمدحه القطامي بهذه القصيدة وغيرها، وحض قيساً وثغلب على السلم، واستفتح قصيدته بالغزل على عادة الشعراء، فذكر توديعه لصاحبته (ضُباعة) وهي بنت (زُفر) ، وقال بعده:

---

١. البيت بهذه الرواية في شرح المفصل لابن يعيش: ٩٢/٧.

٢. ينظر الكتاب: ٢٥١/٢ (هامش الشاهد رقم: ٤٧٥).

٣. الكتاب: ٢٥٠/٢.

٤. طبقات فحول الشعراء: ٥٣٤/٢، ٥٣٥.

٥. ينظر الشعر والشعراء: ٧١٣/٢، وخزانة الأدب: ٢٩٠/٩.

فَقِي فَادِي أسيرَكِ، إنْ قَومي وَقَومَك لا أرَى لهُمُ اجتِماعَا
وكيفَ تَجَامُعٌ مَعَ مَا استَحَلاَّ مِنَ الحُرَمِ الكِبارِ وَمَا أضَاعَا
ألم يَحزُنْكِ أنَّ حِبَالَ قَيسٍ وَتَغلِبَ قد تبايَنَتِ انقِطَاعا
يُطيعونَ الغُواةَ وكان شَرّاً لمُؤتَمِرِ الغَوايةِ أن يُطَاعَا
أَلَم يَحزُنْكِ أنَّ ابنَيْ نِزارٍ أسَالاَ مِن دِمائِهِمَا التِّلاعا

إلى أن قال:

أمُورٌ لو تَلافاها حليمٌ إذاً لَنَهَى وهيَّبَ مَا استطَاعَا
ولكنَّ الأديمَ إذا تفَـرَّى بِلًى وتَعيُّناً غَلَبَ الصِّنَاعَا
ومَعصيةُ الشفيقِ عليك مِمَّا يَزِيدُك مَرَّةً منهُ استِمَاعَا
وَخيرُ الأمرِ ما استقبلتَ منهُ وليس بأن تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعَا
كذاكَ، وما رأيتُ النَّاسَ إلاَّ إلى مَا ضَرَّ غَاوِيَهِم سِرَاعَا[1]

* * *

الإخبارُ بنكرةٍ عَن نكِرةٍ

قال امرؤ القيسِ (من الطويل):

وَإنَّ شِفَاءَ عَبرَةٍ مُهَرَاقَةٌ فَهَل عِندَ رَسمٍ دارِسٍ مِن مُعَوَّلِ[2]

---

١. ينظر خزانة الأدب: ٣٦٨/٢.

٢. البيت له في ديوانه: ٩، والكتاب: ١٤٣/٢، والأصول في النحو: ٢٢٩/٣، وسر صناعة الإعراب: ٢٦٨/١، ٢٧٠، وجمهرة أشعار العرب: ٩٦، وخزانة الأدب: ٤٤٨/٣، ٢٧٧/٩، ٢٨٠، ٢٩٢/١١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٦٦/٦، والدرر اللوامع: ٢٢٧/٢، ٢٢٨، ٢٣٠.

مثلما جوّز النحويون الإخبار عن النكرة بمعرفة على نحو ما ذكرتُ من شواهد في المسألة السابقة "الإخبار عن النكرة بمعرفة"، فكذلك جوّزوا الإخبار عن النكرة بنكرة في باب (إنّ وأخواتها)، قال سيبويه في باب (ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة) : "ونقول: إن قريباً منك زيداً، إذا جعلت قريباً منك موضعه، وإذا جعلت الأول هو الآخر، قلت: إنّ قريباً منك زيد، وتقول: إنّ بعيداً منك زيدٌ، والوجه إذا أردت هذا أن تقول: إن زيداً قريب منك أو بعيد؛ لأنّه اجتمع معرفة ونكرة، وقال امرؤ القيس (من الطويل):

وَإِنَّ شِفَاءَ عَبرَةٌ مُهَرَاقَةٌ ..... (بيت الشاهد)

فهذا أحسن لأنها نكرة"[1].

واستحسن الرضيُّ الإخبارَ عن النكرة بنكرة في باب (إنّ وأخواتها) بشرط الإفادة، ولم يرَ فيه مانعاً لعدم التباس الاسم بالخبر لاختلاف إعرابهما بعكس ذلك في باب المبتدأ والخبر فالإعراب متفق فيهما، واستدل ببيت امرئ القيس[2]، وقد ذكر هذا الرأي استحساناً لقول ابن الدّهان[3]، حيث قال الرضيُّ: "وقال ابن الدّهان، وما أحسن ما قال، إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا"[4].

وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية: ٢٠٦/٤، ٣٧٩، وارتشاف الضّرب: ١٢٥٢/٣، ومغني اللبيب: ١٤/٢، ١٤٢، وشرح شواهد المغني: ٧٧٢/٢، وشرح الأشموني: ١٢٤/٢، وخزانة الأدب: ٢٧٤/٩.

١. الكتاب: ١٤٣/٢.

٢. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٣٧٩/٤.

٣. هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله الإمام ناصح الدين بن الدهان النحوي، من أعيان النحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربية، من مؤلفاته: شرح الإيضاح، وشرح اللمع، تفسير القرآن، توفي . رحمه الله . سنة (٥٦٩هـ).

ينظر إنباه الرواة: ٤٧/٢، وبغية الوعاة: ٥٨٧/١، وشذرات الذهب: ٤١٥/٤.

٤. شرح الرضي على الكافية: ٢٣١/١.

واستدلوا ببيت امرئ القيس:

وَإِنَّ شِفَاءَ عَبرَةٌ مَهرَاقَةٌ ..... (بيت الشاهد)

على أنّ (شفاء) اسم إنّ وهو نكرة، و(عبرة) خبرها وهو نكرة أيضاً، إلا أنّ بيت الشاهد قد رُوِيَ:

وَإِنَّ شِفَائي عَبرَةٌ مَهرَاقَةٌ .....[1]

بإضافة (شفاء) إلى ياء المتكلم، فيكون اسم (إنّ) معرفة (شفائي)، وخبرها نكرة موصوفة (عبرة مهراقة).

قال البغدادي: "والرواية المشهورة في البيت:

وَإِنَّ شِفَائي عَبرَةٌ مَهرَاقَةٌ .....

بالإضافة إلى ياء المتكلم، وهذا هو المشهور المعروف"[2].

ووقع بيت امرئ القيس شاهداً على ثلاث مسائل:

الأولى: الشاهد هنا وهو الإخبار عن النكرة بنكرة.

والثانية: عطف الإنشاء على الخبر، وذلك في قوله: فهل عند رسم (إنشاء) عُطِف على: إنّ شفائي (وهو خبر)، وقيل إنّ الاستفهام إنكاري فهو خبر في المعنى[3].

والثالثة: صرفية وهي إبدال الهاء من الهمزة في قوله: (مهراقة) قال ابن السرّاج[1]: "فأكثر العرب يقول: أرَقْتُ أُرِيقُ إراقة، وهو القياس، ويقول قوم من العرب:

---

١. البيت بهذه الرواية في الأصول في النحو: ٢٢٩/٣، وشرح القصائد السبع الطوال للأنباري: ٢٥، وسر صناعة الإعراب: ٣٦٨/١، وشرح الرضي على الكافية: ٢٠٦/٤ (الهامش)، ومغني اللبيب: ١٤/٢، ١٤٢، وشرح الأشموني: ١٢٤/٢، وخزانة الأدب: ٤٤٨/٣، ٢٧٧/٩، ٢٨٠، ٢٩٢/١١، والدرر اللوامع: ٢٢٨/٢، ومسالك النحاة: ٢٢٠.

٢. خزانة الأدب: ٢٧٧/٩.

٣. ينظر مغني اللبيب: ١٤٢/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ١١٢٨/٣.

هَرَاق الماءَ يُهَرِيقُ هَرَاقَةً، فيجيء به على الأصل ويبدل الهاء من الهمزة، ودمع مهراق"[2]، ثم استدل بقول امرئ القيس:

وَإِنَّ شِفائي عَبرَةٌ مَهَرَاقَةٌ ..... (بيت الشاهد)

إلاّ أنّ بيت امرئ القيس قد رُوِي:

وَإِنَّ شِفائي عَبرَةٌ إن سفحتها .....[3]

وَإِنْ شِفائي عَبرَةٌ لو صببتها .....[4]

وَإِنَّ شِفائي عَبرَةٌ لو سفحتها .....[5]

كما استشهد به ابن هشام على أنّ الاستفهام بـ(هل) يراد به النفي، ولذلك صحّ عطفُ الإنشاء على الخبر[6].

ومعنى البيت:

إنّ دمعي هو ملجئ الوحيد عندما أرى آثار الديار، وأتذكر الأهل والأحبة، وأتذكر أنّه لا فائدة من البكاء؛ لأنّه لا يرد حبيباً، ولا يشفي قلب المحب.

والبيت من أول معلقة امرئ القيس المشهورة، ويقال لها أيضاً (المذهّبة).

---

١. هو محمد بن السري بن سهل أبو بكر بن السراج البغدادي النحوي، أخذ عن المبرّد، وأخذ عنه الزجاجي والفارسي والرماني، من مصنفاته: الأصول في النحو، وشرح كتاب سيبويه، واحتجاج القراء في القراءات، توفي . رحمه الله . سنة (٣١٦هـ).

ينظر إنباه الرواة: ١٤٥/٣، وبغية الوعاة: ١٠٩/١، وشذرات الذهب: ٤٧٠/٢.

٢. الأصول في النحو: ٢٢٨/٣.

٣. الرواية في الديوان: ٩.

٤. الرواية في خزانة الأدب: ٢٩٢/١١.

٥. الرواية في شرح القصائد السبع الطوال للأنباري: ٢٥، وخزانة الأدب: ٤٤٨/٣، ٢٧٧/٩، والدرر اللوامع: ٢٢٨/٢.

٦. ينظر مغني اللبيب: ١٤/٢.

قال ابن رشيق: "وكانت المعلّقات تُسمّى المذهّبات، وذلك لأنّها أُختيرتْ من سائر الشعر فكتبت في القباطيّ بماء الذهب، وعُلّقت على الكعبة، فلذلك يُقالُ لها مذهّبة فلان إذا كانت أجود شعره، ذكر ذلك غيرُ واحد من العلماء"[1].

وذكر بعضهم أنّ امرأ القيس هو أول من علّق شعره في الكعبة، وبعده علّق الشعراء[2].

وقد قُدمتْ تعليلاتٌ عديدة لتسمية هذه الأشعار بالمعلقات، إلا أنّ الجمهور الأعظم من شُرّاح هذه القصائد لم يعترفوا بتسمية (المعلقات)، ولم يذكروا أنّها معلقات كأبي بكر الأنباري[3]، وأبي جعفر النحاس وأبي عبد الله الزوزني وأبي زكرياء التّبريزيّ[4]. والكلام على صحّة هذه التسمية (المُعلّقات) أو على صحة وجوه تعليلها لا يقدّم ولا يؤخّر، ولا يمكن القطع فيه، وما المجال فيه إلا مجال ترجيح كفة على أخرى[5].

وترجمةُ امرئ القيس قد تقدّمت[6].

* * *

---

١. العمدة: ٩٦/١.

٢. ينظر شرح القصائد السبع الطوال للأنباري: ١٢.

٣. هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين أبو بكر بن الأنباري النحوي اللغوي، من مؤلفاته: شرح شعر الأعشى، وشرح القصائد السبع الجاهليات، والواضح في النحو، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٣٢٨هـ).

ينظر العقد الثمين للذهبي: ٤٠، وبغية الوعاة: ٢١٢/١، وشذرات الذهب: ١٥/٣.

٤. هو يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن محمد بن موسى أبو زكرياء ابن الخطيب التبريزي، أحد الأئمة في النحو واللغة والأدب، من مؤلفاته: شرح القصائد العشر، وشرح شعر المتنبي، وشرح المفضليات، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٥٠٢هـ).

ينظر إنباه الرواة: ٢٨/٤، والعقد الثمين للذهبي: ١٢٠، وبغية الوعاة: ٣٣٨/٢.

٥. ينظر: شرح القصائد السبع الطوال للأنباري ١٣.

٦. ينظر ص ٢١ من هذا البحث.

الإخبارُ باسمِ المَعنى عن اسمِ العَيْنَ

قالت الخنساءُ (من البسيط):

تَرتَّعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ فَإِنَّما هِيَ إِقبالٌ وَإِدبَارُ[1]

---

١. البيت لها في ديوانها: ٤٦، والكتاب: ١/٤٠٠، والشعر والشعراء: ١/٣٣٥، والمسائل البغداديات: ٢٠٥، ٢٠٧، وشرح ابن السيرافي: ١/٢٩٤، والخصائص: ٢/٨، ٤٠٥، والنكت: ١/١٧٩، الأمالي الشجرية: ١/٧١، وشرح الرضي على الكافية: ١/٢٥٤، لسان العرب(رهط) ٦/٢٤٤، (سوا)

الخبرُ، وهو الجزء المتمم للفائدة، إمّا أنْ يتحد مع المبتدأ في اللفظ أو بغايره، فمثال اتحادهما لفظاً: أنا أنا، أي: ما تغيرت عمّا كنت، والمتغايران لفظاً، فهما إمّا أن يتحدا معنى، نحو: زيد أخوك، وزيد قائم، وإمّا أن يتغايرا في المعنى أيضاً، ومن ذلك أن يكون أحدهما معنى، والآخر عيناً، نحو: زيدٌ سيرٌ[1]، وجعلوا منه قوله . تعالى .: ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾[2]، وقد رُدّ هذا إلى قصد المبالغة.

قال ابن الشجري: "من مذاهب العرب للمبالغة إعطاء الأعيان حكم المصادر، وإعطاء المصادر حكم الأعيان"[3].

واستدلوا على هذا بقول الخنساء:

تَرتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ادَّكَرَتْ فَإِنَّما هِيَ إِقبَالٌ وَإِدبَارُ (بيت الشاهد)

قال سيبويه: "فجعَلَها الإقبال والإدبار، فجاز على سعة الكلام، كقولك: نهارُك صائم، وليلُك قائم"[4].

وقد استدل ابن جني بالبيت في تفسيره لقراءة أبي نهيك[5]، وأبي مِجْلَز[6] لقوله . تعالى .: ﴿وَبَرًّا بِوَالِدَتِي﴾[1]، بكسر الباء، أي: (إحساناً)، قال ابن جني: "هو

٣١٠/٧، (قبل) ١٤/١٢، والأشباه والنظائر في النحو: ٩٠/١، وخزانة الأدب: ٤٣١/١، ٣٤/٢، ومسالك النحاة: ١٨٣.

وبلا نسبة في المقتضب: ١٨٩/٣، والمحتسب: ٤٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٢٤/١، وشرح التصريح: ٥٠٥/١، وشرح الأشموني: ٣٧١/١

١. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٢٥٤/١، ٢٥٥، وشرح التصريح: ٥٠٤/١.

٢. سورة هود من الآية: ٤٦.

٣. الأمالي الشجرية: ٦٩/١.

٤. الكتاب: ٤٠/١.

٥. هو طباء بن أحمر أبو نُهيك اليشكري الخراساني، له حروف من الشواذ تنسب إليه، روى عنه حروفه أبو مهلب العتكي، وقد خرّج مسلم أحاديثه . ينظر غاية النهاية: ٥١٥/١.

٦. هو لاحق بن حميد أبو مجلز السدوسي، نزيل خرّاسان، سمع من الصحابة؛ ابن عمرو وابن عباس وأنس وغيرهم رضي الله عنهم ـ وردت عنه رواية في حروف القرآن، توفي . رحمه الله . سنة ١٠٠، أو ١٠١هـ.

معطوف على موضع الجار والمجرور من قوله: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلاةِ﴾[2]، كأنه قال: وألزمني برّاً، وأشعرني برّاً بوالدتي .... إلى أن قال: وإن شئت حملته على حذف المضاف، أي: وجعلني ذا برٍ، وإن شئت جعلته إياه على المبالغة، كقولها:

..... فَإِنَّما هِيَ إِقْبالٌ وَإِدْبَارُ

على غير حذف المضاف"[3].

وضعّف في الخصائص القول بحذف المضاف، وجعل أقوى التأويلين في قولها:

..... فَإِنَّما هِيَ إِقْبالٌ وَإِدْبَارُ

أن يكون على معنى أنّها مخلوقة من الإقبال والإدبار، وليس على أن يكون من باب حذف المضاف، وذكر أنه يكفي في التدليل على ترجيح هذا المعنى قوله . تعالى .: ﴿خُلِقَ الإِنْسَانُ من عَجَلٍ﴾[4]، وذلك لكثرة فعله إياه[5].

وإلى هذا المعنى ذهب ابن مالك حيث ذكر أنّ "المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازاً"[6]، واستدل بقول الخنساء.

وجعله الرضي من قبيل لزوم المعنى للعين حتى يصير كأنّه هي، كما جوز أن يحمل على حذف المضاف، ويكون التقدير: (ذات إقبال)، إلا أنّ حمله على حذف المضاف يجعله خالياً من معنى المبالغة[7].

ينظر غاية النهاية: ٢/

١. سورة مريم من الآية: ٣١.

٢. سورة مريم من الآية: ٣٠.

٣. المحتسب: ٢/٤٣.

٤. سورة الأنبياء من الآية: ٣٧.

٥. ينظر الخصائص: ٢/٨، ٩.

٦. شرح الكافية الشافية: ١/٢٩٩.

٧. ينظر شرح الرضي على الكافية: ١/٢٥٤، ٢٥٥.

وكلام الرضي مبنيٌ على كلام الجرجاني[1] الذي سبقه إلى القول بعدم استقامة حمل الكلام على حذف المضاف؛ لأنّه يؤدي إلى فساد الشّعر، والخروج به إلى كلام عاميّ لا مَساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة، وأنّ الصواب أن يحمل المعنى على المجاز في جعلها كأنّها تجسّمت من الإقبال والإدبار لكثرة ما تقبل وتدبر[2].

إلاّ أنّ البغدادي قد نقل عن الأخفش أنّه قد روى بيت الخنساء:

..... فإنّما هُو إقبالٌ وإدبَارُ[3]

أراد: فإنّما فعلها[4].

ومعنى البيت:

تصف ناقة فقدتْ ولدها، فهي ترتع ما غفلت عن ذكره، حتى إذا ذكرته ألهاها ذلك عن الرعي فأخذت تُقبِلُ وتُدبِرُ.

ومعنى (ترتع): تأكل وتشرب من (الرتع) وهو الرعي في الخِصْب[5].

ويُروى: (ما غفلت)[6] بدل(ما رتعت).

و(اذْكرت) أصله: اتْذَكَرَتْ، أي: تذكرت ولدها، على وزن (افْتَعَلَ) ورواه ابن قُتيبة: (ذَكَرَتْ)[1].

---

١. هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي، أول من دوّن علم المعاني، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي فقط، من مصنفاته: المقتصد في شرح إيضاح الفارسي، والمغني في شرحه أيضا، والجُمل، وأسرار البلاغة، توفي . رحمه الله . سنة (٤٧٤هـ).

ينظر إنباه الرواة: ١٨٨/٢، وبغية الوعاة: ١٠٦/٢، والأعلام: ٤٨/٤.

٢. ينظر دلائل الإعجاز: ٣٠٠، ٣٠١، وخزانة الأدب: ٤٣١/١، ٤٣٢.

٣. البيت بهذه الرواية في خزانة الأدب: ٤٣٢/١، ومسالك النحاة: ١٨٤.

٤. ينظر خزانة الأدب: ٤٣٢/١.

٥. ينظر لسان العرب (رتع) ٩٥/٦.

٦. الرواية في والشعر والشعراء: ٣٣٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١٥/١، ولسان العرب(سوا) ٣١٠/٧، (قبل) ١٤/١٢، وخزانة الأدب: ٤٣٢/١.

والبيت من قصيدة للخنساء ترثي أخاها صخراً، ومن أبيات هذه القصيدة:

وَإنَّ صَخراً لَمولانا وَسَيِّدُنَا ... وَإنَّ صَخراً إذا نَشتُو لَنَحّارُ
وَإنَّ صَخراً لَتَأتَمُّ الهُداةُ بِهِ ... كَأنَّهُ عَلَمٌ في رَأسِهِ نارُ

وممّا جاء قبل بيت الشاهد قولها:

فَما عَجُولٌ عَلى بَوٍّ تُطيفُ بِهِ ... قد ساعدتها على التَّحنانِ أظآرُ[2]

ومعنى (بَوّ): الحُوار، وقيل: جلده يحشى تبناً أو حشيشاً لتعطف عليه الناقة إذا مات ولدها، ثم يُقَرَّبُ إلى أُمّ الفصيل لترأمه فتدرّ عليه، وقيل: هو ولد الناقة[3].

و(أظآر): جمع (ظئر) وهي العاطفة على غير ولدها المرضعة له[4].

والخنساءُ هي تُماضر بنت عمرو بن الشريد بن رياح بن يقظة بن عُصيّة ابن خفاف بن امرئ القيس بن بُهثة بن سليم، ولقبت بالخنساء لتأخر أنفها عن وجهها مع ارتفاع قليل في الأرنبة[5].

واتفق أهل العلم بالشعر أنه لم تكن امرأة قبلها ولا بعدها أشعر منها، وشعرها كله مقطعات، وهو فصيح رقيق متين السبك، وغلب عليه الفخر قليلاً، والرثاء كثيراً، بسبب فجيعتها بأخويها خاصة، وقد أجابت هي نفسها الخليفة عمر ابن الخطاب . ﷺ . حين سألها عن سبب حُزنها عليهما وهما في النار، قالت له: ذلك أدعى لحزني عليهما، لقد كنت من قبل أبكي لهما من الثأر، وأنا اليوم أبكي لهما من النار!

كما كان لها أربعة بنين، وحضّتهم على القتال ونصرة الإسلام عند فتح العراق فخاضوا معركة القادسية واستشهدوا جميعهم، فلما جاءها النعي بمصرعهم لم

---

١. ينظر الشعر والشعراء: ١/٣٣٥.
٢. ينظر خزانة الأدب: ١/٤٣٢، ٤٣٣.
٣. ينظر لسان العرب (بوا) ٢/١٨٥.
٤. المصدر نفسه (ظئر) ٩/١٧٨.
٥. ينظر لسان العرب (خنس) ٥/١٦٧، ١٦٨.

تزد على أن قالت: الحمد لله الذي شرفني بقتلهم وأرجو أن يجمعني بهم في مستقر رحمته.

وقيل إنّ وفاة الخنساء كانت في سنة (٢٤هـ) في أول خلافة عثمان بن عفان ﷺ، وقيل: بل في سنة (٤٢هـ) في أيام معاوية[1].

* * *

زيادةُ الفَاءِ فِي خبرِ المُبتدَأ

قال الزّاجز:

يَا رَبِّ مُوسَى أَظْلَمَنِي وَأَظْلَمَهْ
فَاصْبُبْ عَلَيهِ مَلَكاً لا يَرْحَمُهْ[2]

الخبر مرتبط بالمبتدأ ارتباطَ المحكوم به بالمحكوم عليه، فلا يحتاج إلى حرف يربط بينهما، إلاّ أنّه إذا كان في بعض الجمل معنى ما تدخل الفاء فيه كالشرط والجزاء، فيكون دخول الفاء في خبر المبتدأ كرابط أمراً واجباً، وذلك نحو إذا ما كان

---

١. ينظر تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ٣١٧/١، ٣١٨.

٢. الرجز بلا نسبة في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١٩٠/١، وإيضاح الشعر: ٣٢٦، وشرح الرضي على الكافية: ٢٥٣/٢، وتفسير البحر المحيط: ٣١٣/١، وارتشاف الضّرب: ١١٤٤/٣، وشرح التصريح: ٤٤٦/١، وخزانة الأدب: ٣٦٩/٤، ٣٧٠، والدرر اللوامع: ٢٠٢/١.

الخبر واقعاً بعد (أمّا)[1]، قال سيبويه: "وتقول: أمّا زيدٌ فسلام عليه، وأمّا الكافر فلعنة الله عليه؛ لأنّ هذا ارتفع بالابتداء"[2].

وكذلك من الجمل التي تحمل معنى الشرط والجزاء قولك: الذي يأتيني فله درهم، وقد أجاز سيبويه زيادة الفاء في أخبار هذه الجمل، حيث قال: "وتقول: اللّذين يأتيانكَ فاضربهما، تنصب كما تنصب (زيداً)، وإن شئت رفعته على أن يكون مبنياً على مظهر أو مضمر، وإن شئت كان مبتدأ؛ لأنّه يستقيم أن تجعل خبره من غير الأفعال بالفاء ألا ترى أنّك لو قلت: الذي يأتيني فله درهم، والذي يأتيني فمكرمٌ محمول، كان حسناً، ولو قلت: زيدٌ فله درهم، لم يجز، وإنّما جاز ذلك لأنّ قوله: (الذي يأتيني فله درهم) في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء"[3].

ومن الكلام الذي يَحْمِلُ معنى الشرط: كلُّ رجلٍ يأتيك فهو صالح؛ وإنّما جعلت هذه الفاء زائدة بالرغم من أنّها تفيد هذا المعنى . معنى الشرط والجزاء . وذلك لشدة ارتباط الخبر بالمبتدأ واستغنائه عن رابط يربطه به، ولمّا أشبه المبتدأ اسم الشرط دخلت الفاء في الخبر تشبيهاً له بالجواب[4].

وقد قيّد الفرّاءُ دخولَ الفاء في خبر المبتدأ بأن يكون الخبر أمراً أو نهياً[5]، وذلك نحو: زيدٌ فاضربه، و: زيدٌ فلا تضربه، وحمل عليه قوله . تعالى .: ﴿هَـٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾[6]، حيث قال: "رفعت الحميم والغساق بهذا مقدماً ومؤخراً،

---

١. ينظر ارتشاف الضّرب: ٣/١١٤٠.

٢. الكتاب: ١/١٩٦.

٣. المصدر نفسه: ١/١٩٤.

٤. ينظر الجنى الداني: ٧٠، ٧١.

٥. ينظر رأيه في ارتشاف الضّرب: ٣/١١٤٣، والجنى الداني: ٧٢، ومغني اللبيب: ١/١٨٥، وشرح التصريح: ١/٤٤٦، ومسالك النحاة: ١١١.

٦. سورة ص من الآية: ٥٦.

والمعنى هذا حميم وغساق فليذوقوه، وإن شئت جعلته مستأنفاً، وجعلت الكلام قبله مكتفياً، كأنك قلت: هذا فليذوقوه، ثم قلت: منه حميم ومنه غساق"[1].

وتبعه الأعلم، وجماعة من النحويين[2]، قال الأعلم: "ويجوز أن تقول: زيدٌ فاضربه، على تقدير: هذا زيد فاضربه، أو: هو زيدٌ فاضربه، فهذا تقدير سيبويه وغيره من شُرّاح الكتاب، واضطرهم إلى تقدير هذا الإضمار أنّ الفاء مع ما بعدها لا تكون خبراً عن زيد، فكما لا يقال: زيد فمنطلق؛ لا يقال: زيد فاضربه على ابتداء والخبر[3]. والقول عندي أنّه كلام لا إضمار فيه، وذلك في باب الأمر دون الخبر، لأنّه لفظ ابتداء وخبر لا معنى ابتداء وخبر"[4].

بينما أجاز الأخفش زيادة الفاء في خبر المبتدأ مطلقاً دون تقييد بشيء، وذكر أنّ زيادتها قد وردت في كلام العرب كثيراً، وحكى منها: أخوك فوجد، أي: أخوك وجد، على زيادة الفاء[5].

وقد أطلق ابن برهان حكم جواز زيادة الفاء على جميع البصريين ولم يستثن سيبويه، حيث قال: تزاد الفاء عند أصحابنا جميعاً[6].

وقد منع سيبويه ما أجازه الفراء والأعلم ومن تبعهما من دخول الفاء على الخبر الأمر أو النهي حيث قال: "وإنّما كان الوجه في الأمر والنهي النصب؛ لأنّ حدّ الكلام تقديم الفعل وهو فيه أوجب، إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام؛ لأنّهما لا يكونان إلاّ بفعل"[7].

---

١. معاني القرآن للفراء: ٢/٤١٠.

٢. ينظر رأيهم في ارتشاف الضَّرب: ٣/١١٤٣، والجنى الداني: ٧٢، ومغني اللبيب: ١/١٨٥، وشرح التصريح: ١/٤٤٦، ومسالك النحاة: ١١١.

٣. هكذا ورد في النكت، ولعله: على الابتداء والخبر.

٤. النكت: ١/١١٤، ١١٥.

٥. ينظر رأيه في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١/١٩٠، وسر صناعة الإعراب: ١/٢٧٠، والأمالي الشجرية: ١/٩٠، وارتشاف الضَّرب: ٣/١١٤٣، ومغني اللبيب: ١/١٨٥، وخزانة الأدب: ١/٣١٥، ٤/٣٦٩، والدرر اللوامع: ١/٢٠٢، ومسالك النحاة: ١١١.

٦. ينظر قوله في الجنى الداني: ٧٢، ومغني اللبيب: ١/١٨٥، ومسالك النحاة: ١١٣.

٧. الكتاب: ١/١٩٧.

واستدل المجوِّزون بقول الراجز:

يَا رَبِّ مُوسَى أَظْلَمِنِي وَأَظْلَمُهْ
فَاصْبُبْ عَلَيهِ مَلَكاً لا يَرْحَمُهْ (الشاهد)

حيث زيدت الفاء في خبر المبتدأ الأمر وهو الجملة الفعلية (اصبب).

وقد نقل البغدادي عن ابن عقيل أنه قد روى هذا الرجز في شرحه للتسهيل هكذا:

سَلِّطْ عَلَيهِ مَلَكاً لا يَرْحَمُهْ[1]

بدون (فاء) في الفعل (سلط).

واستدل النحويون بالرجز نفسه على أنَّ قوله: أظلمني وأظلمه، ضرورة، وأنَّ القياس: أظلمنا، على نحو قولهم: أخزى الله الكاذب مني ومنه، أي: منَّا[2].

والرجز لم يُنسبْ إلى قائل في المصادر التي ورد فيها ممَّا وقع منها بين يديَّ.

* * *

١. الرجز بهذه الرواية في شرح الرضي على الكافية: ٢٥٣/٢ (الهامش رقم: ٢)، وخزانة الأدب: ٣٧٠/٤، والدرر اللوامع: ٢٠٣/١.

٢. ينظر إيضاح الشعر: ٣٢٦، وشرح الرضي على الكافية: ٢٥٢/٢، ٢٥٣، وخزانة الأدب: ٣٦٩/٤.

وعلى المسألة نفسها استدل من أجاز زيادة الفاء على خبر المبتدأ الأمر والنهي بقول عديّ بن زيد العباديّ (من الخفيف):

أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ[1]

على اعتبار أنّ (أنْتَ) مبتدأ، وجملةَ (فانظر) خبر عنه.

قال أبو علي الفارسي: "قوله: (أنت) يجوز أن يكون ابتداء. ويجوز أن يكون مرتفعاً بمضمر يفسره الظاهر ....، ويجوز إذا جعلت (أنت) المظهرة مبتدأ أن تجعل خبره (انظر) وتكون الفاء زائدة كما حكاه أبو الحسن[2] من قوله: أخوك فوجد"[3].

ونقل الشنقيطي[4] أن أبا حيان قال بعدما أوّل البيت التأويل السّابق: "على أنّ زيادة الفاء في مثل هذا قد سهّلها كون الخبر أمراً كما يُسهّلُها كون العامل أمراً"[5].

وسيبويه يأبى هذا، وقد وجه هذا البيت توجيهات ثلاثة ذكرها ضمناً في ثنايا كلامه عن بيت الشاهد، حيثُ قال: "وأمّا قول عدي بن زيد (من الخفيف):

---

١. البيت له في الكتاب: ١٩٤/١، والشعر والشعراء: ٢١٩/١، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٢٠٩/١، وإيضاح الشعر: ٣٥٩، وشرح ابن السيرافي: ٣٦٣/١، والأمالي الشجرية: ٨٩/١، ولسان العرب (مدن) ١٣٧/١٤، والجنى الداني: ٧١، وشرح شواهد المغني: ٤٦٩/١، والمزهر: ٤١٢/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٩/٤، والدرر اللوامع: ٢٠٢/١-٣٥٦/٢، ومسالك النحاة: ١١٢.
وبلا نسبة في الخصائص: ١٦٧/١، وتذكرة النحاة: ٣٦٢، ومغني اللبيب: ١٨٥/١، وهمع الهوامع: ٥٩/٢-١٤٦/٥، وخزانة الأدب: ٣١٥/١.

٢. هو علي بن سليمان بن الفضل أبو الحسن النحوي، المعروف بالأخفش الأصغر، قرأ على ثعلب والمبرد، من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، والمهذب، والقافية، توفي . رحمه الله . سنة (٣١٥هـ). وقيل: (٣١٦هـ).
ينظر إنباه الرواة: ٢٧٦/٢، والعقد الثمين للذهبي: ١١٣، وبغية الوعاة: ١٦٧/٢.

٣. إيضاح الشعر: ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١.

٤. هو أحمد بن الأمين الشنقيطي، من أهل شنقيط، عالم بالأدب، من مؤلفاته: الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، والوسيط في تراجم أدباء شنقيط، والمعلقات العشر وأخبار قائليها، توفي . رحمه الله . سنة (١٣٣١هـ).
ينظر الأعلام: ١٠١/١.

٥. الدرر اللوامع: ٢٠٢/١.

أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ أَنتَ فَانظُرْ لأَيِّ ذَاكَ تَصِيرُ

فإنّه على أن يكون في الذي يرفع على حال المنصوب في النصب. يعني أنّ الذي من سببه مرفوع فترفعه فعل هذا يفسره، كما كان المنصوب ما هو من سببه ينتصب، فيكون ما سقط على سببه تفسيره في الذي ينصب على أنّه على شيء هذا تفسيره، يقول ترفع (أنت) على فعل مُضمر؛ لأنّ الذي من سببه مرفوع، وهو الاسم المُضمر الذي في (انظر)"[1].

هذا التوجيه الأول وهو أن يرفع (أنت) بفعل مضمر يفسره العامل المظهر (فانظر) وكأنّه قال: انظر أنت فانظر[2].

ثم قال: "وقد يجوز أن يكون أنت على قوله: (أنت الهالك)، كما يقال: إذا ذُكر الناس لشيء، قال الناس: زيدٌ، وقال الناس: أنت، ولا يكون على أن تُضمر (هذا)؛ لأنّك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك، وإنّما تشير له إلى غيره. ألا ترى أنّك لو أشرت له إلى شخصه فقلت: هذا أنت، لم يستقم"[3].

وهذا التوجيه الثاني، وهو أن تجعل (أنت) مبتدأ وتضمر له خبراً، وتجعل الفاء جواباً للجملة، كأنّه قال: أنت الراحل، كما تقول: أنت الهالك، ثم تحذف فتقول: (أنت)؛ لدلالة الحال عليه[4].

ثم قال: "ويجوز هذا أيضاً على قولك: (شاهداك)، أي: شاهداك ما يثبت لك، أو ما يثبت لك شاهداك، قال الله ـ تعالى ـ: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾[5]، فهو مثله، فإمّا أن يكون أضمر الاسم وجعل هذا خبره كأنّه قال: أمري طاعة وقول معروف، أو يكون أضمر الخبر فقال: طاعة وقول معروف أمثل"[6].

---

١. الكتاب: ١/١٩٤، ١٩٥.

٢. ينظر النكت: ١/١١٥، ١١٦.

٣. الكتاب: ١/١٩٥.

٤. ينظر النكت: ١/١١٦.

٥. سورة محمد من الآية: ٢١.

٦. الكتاب: ١/١٩٥.

وهذا التوجيه الثالث: وهو أن تجعل (أنت) في نيتك خبراً لمبتدأ كأنّك نويت: الراحل أنت، وجعلت في نيتك المبتدأ[1].

وقد زاد السيرافيُّ[2] ثلاثة أوجه أخرى، حيث قال: "والوجه الرّابع الذي عندي: أن ترفع (أنت) ببكور؛ لأنّ المصادر تعمل عمل الأفعال، فكأنّك قلت: أن تروح أنت أم تبكر أنت، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا﴾[3]، على تقدير أو أن يُطعم يتيماً فكذلك هذا (أم أن تبكر أنت)، وفيه وجه خامس: وهو أن تجعل البكور في معنى باكر، كما تقول: زيد إقبال وإدبار، أي مقبل ومدبر، ويجوز فيه وجه سادس: وهو أن تحذف المضاف، وتُقيم المضاف إليه مقامه، كأنّك قلت: أم صاحب بكور حذفت الصاحب كما قال – تعالى –:﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾[4]"[5].

وقد روى السيوطي بيت الشاهد:

أَرَوَاحٌ مُوَدِّعٌ أَمْ بُكُورُ لك فَاغْمِدْ لأَيِّ حالٍ تَصِيرُ[6]

وعلى هذه الرواية قوله (فاعمد) ليس خبراً، وإنّما الفاء للاستئناف.

وقوله: (أرواح مودّع)، قال الأعلمُ: الرواح لا يُودّع، ونقل ما أجاب به الأصمعي وهو قوله: يودع فيه، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾[7]، أي: يُبصر فيه[1].

---

١. ينظر النكت: ١١٦/١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٩/٤.

٢. هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان، القاضي أبو سعيد السيرافي النحوي، قرأ النحو على ابن السرّاج ومبرمان، وأقرأهما القرآن والحساب، من مصنفاته: ألفاظ القطع والوصل، وأخبار النحويين البصريين، وشرح كتاب سيبويه، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٣٦٨هـ). ينظر إنباه الرواة: ٣٤٨/١، وبغية الوعاة: ٥٠٧/١، وشذرات الذهب: ١٧٦/٣

٣. سورة البلد من الآيتين: ١٤، ١٥.

٤. سورة يوسف من الآية: ٨٢.

٥. شرح السيرافي: ١٧/٤.

٦. البيت بهذه الرواية في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٢٠٩/١ (الهامش)، والأغاني: ١٤٥/٢، وشرح شواهد المغني: ٤٦٩/١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٤٠/٤، ومسالك الدحاة: ١١٣.

٧. سورة يونس من الآية: ٦٧.

قال أبو حيان: "وأضاف الأبصار إلى النهار مجازاً؛ لأنَّ الأبصار تقع فيه"[2].

ورواه أبو حيان:

أَرَوَاحَ مُوَدِّع أَمْ بُكُورُ .....

بإضافة (رواح) إلى (مودع)[3].

ويروى: لأي حال تصير[4]، و: لأي ذلك تصير[5]، مكان: لأي ذاك تصير.

وبيت الشاهد مطلع قصيدة لعدي بن زيد العبادي وَعَظَ فيها النعمانَ بنَ المنذر[6] الذي كان حبسه ثم قتله[7].

ومن أبيات هذه القصيدة قوله:

أَيُّها الشَّامِتُ المُعَيِّرُ بِالدَهـ ـرِ أَ أَنْتَ المُبَرَّأُ المَوفُورُ
أَمْ لَدَيكَ العَهدُ الوَثيقُ مِنَ الـ أَيّامِ أَمْ أَنتَ جَاهِلٌ مَغرُورُ
مَن رَأَيتَ المَنونَ خَلَّدنَ أَم مَن ذا عَلَيهِ مِن أَن يُضامَ خَفِيرُ

وهذه الأبيات الثلاثة هي التي نُقِل عن يونس بن حبيب قوله فيها: "لو تمنيت أن أقول الشعر لما تمنيت أن أقول إلاَّ مثل قول عدي بن زيد[1].

---

١. ينظر النكت: ١١٦/١.

٢. تفسير البحر المحيط: ١٧٧/٥.

٣. تذكرة النحاة: ٣٦٢.

٤. الرواية في طبقات فحول الشعراء: ١٤٠/١، والخصائص: ١٦٧/١، والأمالي الشجرية: ٨٩/١، ولسان العرب (منن) ١٣٧/١٤، وشرح شواهد المغني: ٤٦٩/١.

٥. الرواية في تذكرة النحاة: ٣٦٢.

٦. هو النعمان (الثالث) ابن المنذر (الرابع) ابن المنذر بن امرئ القيس اللخمي، أبو بُوس، من أشهر ملوك الحيرة في الجاهلية، كان داهية مقداماً، مدحه النابغة الذبياني، وحسان بن ثابت، وحاتم الطائي، وهو قاتل الشاعرين: عُبيد الأبرص، وعدي بن يزيد، وقتله كسرى سنة ١٥ ق. هـ.
ينظر الأعلام: ٤٣/٨.

٧. ينظر الشعر والشعراء: ٢١٩/١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٤٢/٤.

وعديٌ اسمُهُ عديّ بن زيد بن حمّاد بن أيوب، من العباد[2]، وهم نصارى الحيرة[3]، ولد في الحيرة، وفيها نشأ وتعلم العربية والفارسية، شاعر جاهلي ولكنه لم يكُن من فحول الشعراء، عدّه ابن سلام في الطبقة الرابعة من فحول الجاهلية؛ لأنّه كان قروياً (من أهل المدن) والتقدم في الشعر كان دائماً لأهل البادية، وشعره قريب المعاني غير متين التركيب، وأكثره يدور حول الزهد في أمور الدنيا وحَول التزهيد فيها. وله شيء في الخمر، وقيل عنه إن شعره في الخمر أحسن أسلوباً وأرق ديباجة من شعره في الزهد ثم إن عدياً قد سكن الحيرة والمدائن وبلاد فارس[4] نفسها، فثقل لسانه وغلبت عليه اللكنة[5].

وكانت وفاة عدي سنة ٦٠٤هـ، وذلك بسبب أنّ النعمان الثالث، أبو قابوس قد أدرك يوماً أنّ أعمال عدي بن زيد كانت في مصلحة الفرس أكثر مما كانت في مصلحة العرب، بل أكثر مما كانت في مصلحة المناذرة أنفسهم، فحبسه ثم قتله في السجن قبل ظهور الإسلام بست سنوات، وكان مقتله سبباً من أسباب النفور بين الفرس والمناذرة، بل في سقوط دولة المناذرة على يد الفرس[6].

* * *

---

١. ينظر طبقات فحول الشعراء: ١٤١/١، وشرح شواهد المغني: ٤٧٢/١.

٢. بفتح العين، قبائل شتى من بطون العرب اجتمعوا على النصرانية بالحيرة.
ينظر أسماء القبائل وأنسابها: ١٨٣.

٣. (بكسر الحاء وسكون الياء)؛ اسم بلدة وراء مدينة على ثلاثة أميال من الكوفة.
ينظر معجم البلدان: ٣٢٨/٢.

٤. ولاية واسعة وإقليم فسيح، قيل إنه اسم ليس عربياً وإنما فارسي معرب، وأصله (پارس).
ينظر معجم البلدان: ٢٢٦/٤.

٥. ينظر طبقات فحول الشعراء: ١٣٧/١، ١٤٠، والشعر والشعراء: ٢١٩/١، وتاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ١٨٤/١، ١٨٥.

٦. ينظر تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ١٨٥/١.

زيادةُ البَاءِ فِي خَبرِ المُبتَدأ

قال الفرزدق (من الطويل):

يَقولُ إذَا اقْتَوَلَى عَلَيهَا وَأَقْرَبَتْ أَلا هَلْ أَخُو عَيشٍ لَذِيذٍ بِدائِمِ[1]

معنى زيادة الحرف دُخُولُه لمجرد التأكيد من غير إحداث معنى، وتسمى الحروف التي تزاد حروف الصلة أو حروف الزيادة[2]، ومن هذه حروف (الباء) وتكون زيادتها في ستة مواضع:

الأول: الفاعل، وزيادتها معه ثلاثة أضرب: لازمة، وجائزة في الاختيار، وواردة في الاضطرار، نحو: أَكْرِمْ بزيدٍ، وقوله . تعالى .: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[3]، وقول قيس بن زهير (من الوافر):

أَلَم يأتيكَ وَالأَنباءُ تَنمي بِما لاقَت لَبونُ بَني زِيادِ[4]

الثاني: في المفعول، نحو قوله . تعالى .: ﴿وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[5].

الثالث: المبتدأ: نحو: بحسبك زيد، قال ابن يعيش: "فأمّا زيادتها مع المبتدأ ففي موضع واحد وهو قولهم بحسبك أن تفعل الخير، معناه: حسبك فعل الخير، ...، ولا يُعلم مبتدأ دخل عليه حرف الجر في الإيجاب غير هذا الحرف"[6]، وأجابه

---

١. البيت له في جمهرة اللغة: ٦٣٦/٢، والأزهية: ٢١٠، ولسان العرب (قلا) ١٨٥/١٢، والمقاصد النحوية: ٤٧٣/١، ٤٧٤، وشرح التصريح: ٢٧٤/١، وشرح شواهد المغني: ٧٧٢/٢، وخزانة الأدب: ١٤٢/٤، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٦٥/٦، والدرر اللوامع: ٢٥٧/١، ٢٥٨.
وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ١٩٣/١، وشرح ابن الناظم: ١٤٩، ولسان العرب (قرد) ٦١/١٢، (هلل) ٨٦/١٥، وارتشاف الضَّرب: ١٢١٧/٣، ١٢١٨، والجنى الداني: ٥٥، وأوضح المسالك: ١٢٦/١، ومغني اللبيب: ١٤/٢، وشرح الأشموني: ٢٠٧/١، ٢٠٨، وخزانة الأدب: ١٤/٥.

٢. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٣٨/٨.

٣. سورة النساء من الآية: ٧٨، ١٦٥.

٤. سيأتي تفصيل البيت وتخريجه في مسألة (جزم الفعل المعتل مع بقاء حرف العلة). ينظر ص ٣٥٤ من هذا البحث.

٥. سورة البقرة من الآية: ١٩٤.

٦. شرح المفصل لابن يعيش: ٢٣/٨.

المرادي[1] بعد ما نقل قوله: "قلت: جعل بعض المتأخرين الباء في قولهم: كيف بك، وكيف بنا، زائدة مع المبتدأ، والأصل، كيف أنت، وكيف نحن"[2].

الرابع: مع النفس والعين في باب التوكيد، نحو: جاء زيد بنفسه، ورأيتُ عمراً بعينه[3].

الخامس: الحال المنفي عاملها، وذلك لشبهها بالخبر[4]، وقد ذكر هذا ابن مالك، حيث قال: "وحق الحال . لشبهه بالظرف . النصب، وقد يُجَرُّ بباء زائدة إذا كان عامله منفياً"[5]، ويبدو أنّ أبا حيان لا يجيز هذا، حيث قال بعدما نقل قول ابن مالك: "ولا يتعين ما قاله، ولا يطَّرد زيادة الباء على قول الجمهور إلاّ في خبر (ليس) و(ما) على ما سبق ممّا أجمعوا عليه إذا كان منفياً"[6].

السادس: الخبر، وزيادتها فيه تكون قياسية وغير قياسية، أمّا القياسية فتكون في غير الموجب، في (ليس) و(ما) الحجازية، نحو قوله . تعالى .: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[7]، وقوله . جلّ شأنه .: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾[8]، وفي زيادتها بعد (ما) التميمية خلاف، فمنعه ابن السراج[9] وأبو علي الفارسي في أحد قوليه، حيث قال أبو عليّ من كلامه عن (ما): "ولو أُدخلت الباء في هذه المسألة لم يجز؛ لأنّ الباء مع الخبر في موضع نصب، فكما لا يجوز أن تُقدّم الخبر منصوباً على

---

١. هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، المعروف بـ(ابن أم قاسم)، نحوي لغوي فقيه، من مؤلفاته: شرح الألفية، وشرح التسهيل، والجنى الداني في حروف المعاني، توفي . رحمه الله . سنة (٧٤٩هـ).

ينظر بغية الوعاة: ٥١٧/١، وهدية العارفين: ٢٨٦/٥، والأعلام: ٢١١/٢.

٢. الجنى الداني: ٥٣.

٣. ينظر الجنى الداني: ٥٥، ومغني اللبيب: ١٣١/١.

٤. ينظر المصدر نفسه: ٥٥، والمصدر نفسه: ١٣١/١.

٥. شرح الكافية الشافية: ٣٢٧/١.

٦. ارتشاف الضَّرب: ١٢٢٠/٣.

٧. سورة الزمر من الآية: ٣٥.

٨. سورة فصلت من الآية: ٤٥.

٩. ينظر رأيه في ارتشاف الضَّرب: ١٢٢٠/٣.

المخبَرِ عنه في (ما) فتقول: ما قائماً زيد، كذلك لا يجوز أن تقدم الخبر إذا دخله الباء، إذ كانت الباء إنّما تدخل الخبر في لغة مَنْ ينصبه دون من يرفعه"[1]، ونُقل عنه أنّه قال في قوله الثاني: "وقد دخلت على خبرها الباء كما دخلت على خبر ليس"[2]، وتبعهما الزمخشري[3]، وقال المرادي: "والصحيح الجواز لسماعه في أشعار بني تميم"[4].

أمّا زيادةُ الباء غير القياسية فتكون في الموجب، وهي متوقفة على السماع، قال ابن هشام: "وهو قول الأخفش ومن تابعه، وجعلوا منه قوله .تعالى .: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[5]، ....، والأولى تعليق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر"[6].

وجعلوا من مواضع زيادتها على غير قياس زيادتها في خبر المبتدأ بعد (هل)، وممّا استدلوا به قول الفرزدق (من الطويل):

يَقولُ إذَا اقْلَوْلَى عَلَيهَا وَأَقْرَدَتْ أَلا هَلْ أَخُو عَيشٍ لَذِيذٍ بِدائِمِ (بيت الشاهد)

قال الفراء: "فأدخل الباء في (هل) وهي استفهام، وإنّما تدخل الباء في (ما) الجحد كقولك: ما أنت بقائل، فلما كانت النية في (هل) يُراد بها الجحد، أدخلت لها الباء"[7].

كما ذكر الهروي أنّ من معاني (هل) أن تكون بمعنى (ما)، واستدل ببيت الفرزدق، ثم قال: "ومعناه: ما أخو عيش"[8].

---

١. المسائل البغداديات: ٢٨٤.

٢. ينظر رأيه في ارتشاف الضَّرب: ٣/١٢٢٠ (الهامش رقم: ٣).

٣. ينظر رأيه في ارتشاف الضَّرب: ٣/١٢٢٠، والجنى الداني: ٥٤، وشرح الأشموني: ١/٢٠٨.

٤. الجنى الداني: ٥٤.

٥. سورة يونس من الآية: ٢٧.

٦. مغني اللبيب: ١/١٣١.

٧. معاني القرآن للفراء: ١/١٦٤.

٨. الأزهية: ٢١٠.

واستدل ابن مالك ببيت الفرزدق على دخول الباء على الخبر المرفوع بعد (هل) ثم قال: "وإذا دخلت على الخبر بعد (هل) لكون (هل) تشبه النافي فلأن تدخل على الخبر بعد النافي نفسه أحق وأولى"[1].

كما ذكر ابن هشام أنّ (هل) قد يُراد بالاستفهام بها النفي، حيث قال في معانيها: "التاسع: أن يراد بالاستفهام بها النفي، ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلا في نحو: ﴿هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحْسَانُ﴾[2]، والباء في قوله:

يَقولُ إِذَا الفُلَّى عَلَيها وَأَقْرَبَتْ ... أَلا هَلْ أَخُو عَيشٍ لَذيذٍ بِدائِمِ"[3].

وروى أبو حيان بيت الفرزدق في أحد الموضعين اللذين أنشده فيها هكذا:

..... أَلاَ لَيْتَ ذا العَيْشِ اللَّذيذَ بِدائِمِ[4]

واستشهد به على زيادة الباء في خبر (ليت)[5].

كما استدلّ به ابنُ هشام بقوله: "وتزاد الباء في خبر (ليس) و(ما) نحو: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[6]، ...، ويندر في غير ذلك كخبر (إنّ) و(لكن) و(ليت) في قوله: ...، وقوله:

..... أَلاَ لَيْتَ ذا العَيْشِ اللَّذيذَ بِدائِمِ"[7]

---

١. شرح الكافية الشافية: ١٩٣/١.

٢. سورة الرحمن من الآية: ٥٩.

٣. مغني اللبيب: ١٤/٢.

٤. البيت بهذه الرواية في الأزهية: ٢١٠ (الهامش رقم: ٢)، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٣٩/٨ (الهامش رقم: ٣)، وارتشاف الضّرب: ١٢١٨/٣، وأوضح المسالك: ١٢٦/١، وشرح التصريح: ٢٧٤/١، وشرح شواهد المغني: ٧٧٢/٢، وشرح الأشموني: ٢٠٨/١، والدرر اللوامع: ٢٥٨/١.

٥. ينظر ارتشاف الضّرب: ١٢١٨/٣.

٦. سورة الزمر من الآية: ٣٥.

٧. أوضح المسالك: ١٢٤/١.

كما استدل الأشموني ببيت الفرزدق على الروايتين، فاستدلّ بالرواية الأولى على زيادة الباء في خبر المبتدأ بعد (هل)، حيث قال: "وربّما أجرَوا الاستفهام مُجرى النفي لشبهه إياه كقوله:

يَقولُ إذَا اقْلَوْلَى عَلَيها وَأَقْرَبَتْ ألا هَلْ أَخُو عَيشٍ لَذيذٍ بِدائِمِ"[1].

واستدلّ بالرواية الثانية على ندور زيادة الباء في غير المنفي وشبهه، حيث قال: "وندر في غير ذلك كخبر إن ولكن وليت في قوله: ....، وقوله:

..... أَلاَ لَيْتَ ذا العَيْشِ اللَّذيذَ بِدائِمِ"[2].

ومن هذا يتضح أنّ اختلاف رواية الشاهد الشعري قد تتخذ دليلاً على حكم نحوي آخر قائم بنفسه.

ومعنى بيت الشاهد:

يهجو الفرزدق جريراً ورهطه بإتيان الأُتُن، فيقول: إذا ارتفع المذموم على الأتان وسكنت: هل يدومُ العيش اللذيذ؟

و(اقلولي): ارتفع، قال الجوهريّ[3]: "والقَلْولي الطّائر الذي يرتفع في طيرانه، وقد اقلولي، أي ارتفع"[4].

---

١. شرح الأشموني: ٢٠٧/١.

٢. المصدر نفسه: ٢٠٧/١، ٢٠٨.

٣. هو إسماعيل بن حمّاد الجوهري الأمام أبو نصر الفارابي، صاحب الصحاح، وله كتاب في العروض، ومقدمة في النحو، توفي . رحمه الله . سنة (٣٩٣هـ).

ينظر إنباه الرواة: ٢٢٩/١، وبغية الوعاة: ٤٤٦/١، وشذرات الذهب: ٢٧٦/٣.

٤. الصحاح (قلا) ٢٤٦٧/٦.

و(أقردت): سكنت، قال الجوهري: "قَرِدَ الرجل: سكت من عِيٍّ، وأقرد، أي سكن"[1].

وقوله: (عيش لذيذ) في الرواية الثانية: ألا ليت ذا العيش اللذيذ، يروى بنصب (العيش اللذيذ) وجره، فالنصب على البدلية من (ذا) على اعتبارها اسم إشارة، والتقدير: ألا ليت هذا العيش اللذيذ بدائم؛ لأنَّ (ذا) هنا في محل نصب اسم ليت، وأمّا الجر فعلى اعتبار (ذا) اسم بمعنى صاحب اسم ليت منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة لأنّه من الأسماء الستة، ويكون (العيش) مضافاً إليه مجروراً، و(اللذيذ) نعت له مجرور مثله، والتقدير: ألا ليت صاحب العيش اللذيذ بدائم، ولكنّ المعنى أقوى وأنسب على الأول (اسم الإشارة).

والبيت من قصيدة للفرزدق يهجو بها جريراً وكليباً رهطه ويرميهم بإتيان الأتان، قال الفرزدق في هذه القصيدة:

فَإِنَّكَ كَلْبٌ مِن كُلَيبٍ لِكَلبَـةٍ ... غَذَتْكَ كُلَيبٌ في خَبِيثِ المَطَاعِمِ
وليس كليبي إذا جن ليلـه ... إذا لم يجد ريح الأتان بنائمِ
يَقولُ إِذَا اقْشَعَرَّ عَلَيهَا وَأَقْرَدَتْ ... أَلا هَلْ أَخُو عَيشٍ لَذِيذٍ بِدائِمِ[2]

وقد ذكر العينيّ أنَّ بعض شُرّاح الديوان قد صرف معنى البيت الثالث (بيت الشاهد) إلى معنى حَسَنٍ، حيث قال: "وهو أنَّ الجنازة تقول بلسان الحال؛ إذا ارتفع عليها الميت، والحال أنّها أقردت أي سكنت: ألا هل صاحب عيش لذيذ يدوم في عيشه، فكأنَّ هذا لم يطلع على القصيدة المذكورة، وإنّما اطلع على هذا البيت وحده، فصرفه إلى هذا المعنى"[3].

وترجمة الفرزدق قد تقدمت[4].

---

١. المصدر نفسه (قرد) ٢/٥٢٣.
٢. ينظر المقاصد النحوية: ١/٤٧٣.
٣. المقاصد النحوية: ١/٤٧٤.
٤. ينظر ص ٢٢ من هذا البحث.

* * *

زِيادةُ اللاّم

قال أبو حزام العُكْلِيّ (من الوافر):

وَأَعْلَمْ أَنَّ تسليماً وتَرْكاً للا مُتشابِهانِ وَلاَ سَوآءُ[1]

اللام المفردة ثلاثة أقسام: عاملة للجر، وعاملة للجزم، وغير عاملة.

قال ابن هشام: "وليس في القسمة أن تكون عاملة للنصب خلافاً للكوفيين"[2]، وفي كل قسم منها كلام مفصّل في مواضعه من كتب النحو[3].

ومن أقسام اللام غير العاملة لام التوكيد، وهي من أصناف لام الابتداء، وهي الواقعة بعد (إنَّ) المكسورة، وقد علّل ابنُ جني اختصاصَ اللام بالدخول على خبر (إن) المكسورة دون سائر أخواتها بأنَّ كلاً من (إن) واللام يجاب بها القسم، فلما اشتركا في هذا الوجه وكانت كل واحدة منهما حرف توكيد أدخلت اللام على خبر (إنَّ) للمبالغة في التوكيد، وكان حقُّ هذه اللام أن تدخل على أول الكلام لأنَّ لها الصدر، ولكن لمّا كانت للتوكيد، و(إنَّ) للتوكيد أيضاً فرّقوا بينهما كراهة الجمع بين حرفين لمعنى واحد، فزحلقوا اللام إلى الخبر؛ ولهذا يُسميها بعضهم اللام المزحلقة[4].

وعلى هذا فهذه اللام لا تصحب غير خبر (إنَّ) المكسورة على القياس، وما جاء من ذلك مع غيرها فيحكم فيه بزيادتها، ومن ذلك زيادتها في خبر (أنَّ) المفتوحة قياساً عند المبرِّد، وفي خبر المبتدأ، وخبر (لكنَّ) عند الكوفيين وفي خبر أمسى، وزال، و(ما) النافية وفي المفعول الثاني لـ(أرى)[5]، وفي بعض هذه المواضع بيان يأتي تفصيله تباعاً[6].

---

١. البيت له في سر صناعة الإعراب: ٥٥/٢، والمقاصد النحوية: ٥٢/٢، وشرح التصريح: ٣١٢/١، وخزانة الأدب: ٣٣٠/١٠، ٣٣١، والدرر اللوامع: ٢٩٤/١.

وبلا نسبة في المحتسب: ٤٢/١، وضرائر ابن عصفور: ٤٥، وشرح الرضي على الكافية: ٣٦٠/٤، وارتشاف الضَّرب: ٢٣٩٧/٥، وشرح ابن عقيل: ٣٦٨/١.

٢. مغني اللبيب: ٢٢٥/١.

٣. ينظر الجنى الداني: ٩٥، ومغني اللبيب: ٢٢٥/١.

٤. ينظر سر صناعة الإعراب: ٥٣/٢.

٥. ينظر شرح الأشموني: ٢٣٨/١.

٦. إنّما قلتُ: بعض هذه المواضع؛ لأنني سأتناول منها ما اختلفت فيه رواية شواهدها أما ما لم تختلف فيه رواية شواهدها فسأكتفي بالتعريض له دون تفصيل.

فمن زيادتها في خبر (أنّ) المفتوحة قول أبي حزام العُكلي (من الوافر):

وَأَعْلَمُ أَنَّ تسليما وتَرْكاً للا متشابهان وَلاَ سَوآءُ(الشاهد)

وقد حكم عليه ابن جني بالشذوذ، وذكر أنّ الوجه الصحيح في مثل هذا أنْ تكسر همزة (إنّ) لتزول الضرورة[1].

وقد عدّه ابن عصفور من ضرائر الشعر، حيث قال: "ومنها إدخال لام التأكيد في موضع لا تدخل فيه في سعة الكلام، ... ،وقول الآخر أنشده الفراء:

وَأَعْلَمُ أَنَّ تسليما وتَرْكاً للا متشابهان وَلاَ سَوآءُ "[2].

ووصفه الرضيُّ بالشذوذ، حيث قال: "ومثله:

وَأَعْلَمُ أَنَّ تسليما وتَرْكاً للا متشابهان وَلاَ سَوآءُ

شاذ، لدخولها على حرف النفي"[3].

وقد ذكر البغدادي أنّ ظاهر كلام الرضي يدل على أنّ روايته للبيت بـ(إنّ) المكسورة لوجود اللام، واستنتجَ هذا من أنّ الرضيّ قد وصف البيت بالشذوذ بقوله: شاذ لدخولها على حرف النفي، ولو كانت داخلة في خبر (أنّ) المفتوحة وعلى حرف النفي لقال: أشذ؛ لأنّه يكون في البيت شذوذان[4].

ونقل البغدادي عن ابن هشام أنّه قد صرّح بأنّ: (إن) في البيت بالكسر لدخول اللام في الخبر ومثله قوله . تعالى .: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾[5]، وعلى هذا يكون البيت شاذاً من جهة واحدة، وهي دخول اللام على حرف النفي، وذلك لما في الجمع بين التوكيد والنفي من التناقض، فاللام لتأكيد الإثبات، وحرف النفي لنفي

---

١. ينظر سر صناعة الإعراب: ٢/٥٥، ٥٧.

٢. ضرائر ابن عصفور: ٤٤، ٤٥.

٣. شرح الرضي على الكافية: ٤/٣٦٠.

٤. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٤/٣٦٠، وخزانة الأدب: ١٠/٣٣٠.

٥. سورة المنافقون من الآية: ١.

الإثبات، وفيه أيضاً تعليق الفعل عن العمل حيث كسرت همزة (إنَّ)، وكان القياس أن لا يُعلق؛ لأنَّ الخبر المنفي غير صالح للام[1]، قال ابن مالك في الألفية:

وَلاَ يَلِي ذِي اللاَّمَ مَا قَدْ نُفِيَا

وذكر ابن جني أنَّ الذي سوَّغ هذا شبهُ (لا) بـ(غير) في اللفظ، حيث قال: "فإنَّما أدخل اللام وهي للإيجاب على (لا) وهي للنفي من قبل أنَّه شبهها بـ(غير)، فكأنَّه قال: لَغَيرُ متشابهين، كما شبه الآخر (ما) التي للنفي بـ(ما) التي في معنى (الذي)، فقال (من الوافر):

لَمَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فاصطنعني وَكَيفَ وَمِن عَطائِكَ جُلُّ مَالِي[2]

ولم يكن سبيل اللام المفتوحة أن تدخل على ما النافية لولا ما ذكرت لك من الشبه اللفظي"[3].

وقد نسب ابنُ عقيل القول بجواز دخول اللام في خبر (أن) المفتوحة إلى المبرد، حيث قال: "وأجاز المبرد دخولها في خبر (أنْ) المفتوحة"[4].

ومن كلام المبرد في باب (إنَّ) إذا دخلت اللام في خبرها قوله: "وذلك قولك: أشهد أنَّ زيداً منطلق، وأعلم أنَّ زيداً خيرٌ منك، فإذا أدخلت اللام قلت: أشهد إنَّ زيداً لخيرٌ منك، وأعلم إنَّ زيداً لمنطلق، قال الله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[5]، فلولا اللام لم يكن إلاَّ (أنَّ)"[6].

---

١. ينظر خزانة الأدب: ١٠/٣٣٠.

٢. البيت بلا نسبة في الأصول في النحو: ١/٤٣٥، ومغني اللبيب: ٢/٣٣٦، وشرح شواهد المغني: ٢/٩٥٦، وخزانة الأدب: ١٠/٣٣٠، والدرر اللوامع: ١/٢٩٤.

٣. سر صناعة الإعراب: ٢/٥٥.

٤. شرح ابن عقيل: ١/٣٦٧.

٥. سورة المنافقون من الآية: ١.

٦. المقتضب: ٢/٦٠٧.

وقال ابن عطية في تفسيره لهذه الآية: "وكُسِرَتِ الألفُ من (إنَّ) في الثلاثة[1]، لدخول اللام المؤكدة في الخبر، وذلك لا يكون مع المفتوحة"[2].

وقد نُقِلَ عن ابن هشام أنَّ تكرار (لا) في بيت الشاهد واجب، لكون الخبر الأول مفرداً، وإفراد (سواء) واجب وإن كان خبراً عن متعدد؛ لأنَّه في الأصل مصدر بمعنى الاستواء، فحذفت زوائده ونقل إلى معنى الوصف[3].

وذكر الأزهري أنَّ الشاعر كان من حقه أن يقول: لـلا سواء ولا متشابهان، ولكنه قدم وأخَّر لإقامة الوزن[4].

ومعنى بيت الشاهد:

التسليم على الناس وعدمه ليسا متساويين، ولا قريبين من السواء.

وقيل في معنى التسليم غيرُ هذا، وهو: تسليم الأمر وتركه، وهذا القول ذكره العيني، حيث قال: "وقد قيل معناه: أعلم أنَّ تسليم الأمر لكم وتركه ليسا متساويين ولا متشابهين"[5].

والبيت نسبه ابن جني إلى أبي حزام العُكلي، وكل ما وجدتُهُ في ترجمته أنَّ اسمه: غالب بن الحارث، وأنَّهُ شاعر من قبيلة عكل[6].

* * *

١. يقصد همزة (إنَّ) في مواضعها الثلاثة في الآية الأولى من سورة المنافقون: وهي قوله ـ تعالى ـ: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ .

٢. المحرر الوجيز: ٣١١/٥.

٣. ينظر خزانة الأدب: ٣٣١/١٠.

٤. ينظر شرح التصريح: ٣١٢/١.

٥. المقاصد النحوية: ٥٢/٢.

٦. ينظر خزانة الأدب: ٣٣١/١٠.

وممّا جاء في كلام العرب من دخول اللام على خبر المبتدأ، قول الراجز:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ
تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ[1]

على أنَّ اللام في قوله (لعجوز) قد دخلت في خبر المبتدأ (أم الحُليس)، وقد عدّه ابن جني ضرورة، حيث قال: "وأمّا الضرورة التي تدخل لها اللام في خبر غير (إنَّ) فمن ضرورات الشعر، ولا يقاس عليها، قرأت على أبي علي بإسناده إلى يعقوب:

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ
تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

والوجهُ عندي أن يقال: لأمُّ الحليس عجوز شهربه. كما تقول: لزيد قائم ولا تقول: زيد لقائم"[2].

وقد تأوله بعضهم على إضمار مبتدأ محذوف تقديره: لَهي عجوزٌ، فتكون (اللام) في التقدير داخلة على المبتدأ[3].

ولم يرتضِ ابن جني هذا التأويل لما فيه من الجمع بين حذف المؤكد وتوكيده، فذكر أنَّ أبا إسحاق ذهب في قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[4]، إلى أنَّ (إن) بمعنى (نعم)، و(هذان) مرفوع بالابتداء، واللام في (لساحران) داخلة في

---

١. الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه: ١٧٠.
ولـه أو لعنترة بن عروس في المقاصد النحوية: ٣٤٥/١، وشرح شواهد المغني: ٦٠٤/٢، وخزانة الأدب: ٣٢٣/١٠، والدرر اللوامع: ٢٩٥/١.
وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب: ٥٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٧/٧، ومغني اللبيب: ٢٤٧/١، ٢٤٩، والمقاصد النحوية: ٥٧/٢.
٢. سر صناعة الإعراب: ٥٥/٢، ٥٦.
٣. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٣٥٩/٤.
٤. سورة طه من الآية: ٦٢.

غير موضعها على غير ضرورة، وأنّ تقديره: نعم هذان لهما ساحران، وأنّه عرضه على المبرد وعلى إسماعيل بن إسحاق فقبلاه وذكرا أنّه أجود ما سمِعاه[1].

واعترض ابنُ جني على هذا بكلام طويل، مفاده أنّ (هما) المقدرة مبتدأ لم تحذف إلاّ بعد العلم بها، ولولا ذلك لكان في حذفه مع الجهل بمكانه ضرب من تكليف علم الغيب للمخاطب، وإذا كان معروفاً فقد استُغْنِيَ بمعرفته عن تأكيده باللام؛ لأنّه يَقْبُحُ أن تأتي بالمؤكّد وتترك المؤكّد، وأنّ النّحويين قد حمَلوا قول الراجز:

أمُّ الحُلَيْس لعجُوزٌ شَهْرَبَه

على الضرورة، ولو كان ما قاله أبو إسحاق وجهاً جائزاً لما عدل عنه النحويين، ولا حملوا البيت على الاضطرار إن وجدوا له وجهاً قوياً ظاهراً، كما ذكر أنّ حذف المبتدأ وإن كان شائعاً في مواضع كثيرة من كلام العرب فإنّه إذا ثَقِل عن أول الكلام قَبُحَ حذفه[2].

وممّا قيل في تأويل دخول اللام في خبر المبتدأ في موضع الشاهد من الرجز أنّ الراجز توهّم وجودَ (إنّ) المكسورة لكثرة دخولها على المبتدأ، وكأنّه قال: إنّ أمّ الحليس لعجوز شهربه. ذكر هذا التأويل ابن يعيش[3].

وقد نقل البغدادي عن الصّاغاني أنّ الآمدي قد روى الرجز الشاهد في ترجمة عنترة بن عَرُوس هكذا:

رُبَّ عجُوزٍ مِن سُلَيْمٍ شَهْرَبَهْ[4]

قال البغداديّ: "وقد رجعت إلى المؤتلف والمختلف من أسماء الشعراء للآمدي ولم أر فيه البيت الذي نقله عنه"[1].

---

١. ينظر سر صناعة الإعراب: ٢/٥٨.

٢. ينظر المصدر نفسه: ٢/٥٨، ٥٩.

٣. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣/١٣٠.

٤. ينظر خزانة الأدب: ١٠/٣٢٦.

وقد رجعتُ أنا بِدَوْرِي أيضاً إلى المصدرِ المذكورِ ولم أجد البيتَ فيه، وكل ما جاء فيه من ترجمة عنترة هذا نصه: "ومنهم عنترة بن عَرُوس مولى ثقيف، وكان ابن عروس مُولَداً، ولد في بلاد أزد شنُوءة. شاعر، وكان يزيد بن ضبة الثقفي[2] هجاه، فقال يهجو عمارة امرأة يزيد:

تَقُولُ عمارة لي يا عنتـره
شق حري هذا العظيم الحوثرة
قلت لها ويك هيهم عشـرة
كُلٌّ فتىً يَحمِلُ أَلْفَي كمـره
مضمُومةً ملمُومةً مهـدره
أَلْيَمَ في حربك لهُم والدعره
مُضطلع لكلهم يا قـذره
قَالَتْ لَحَاكَ اللّهُ يَا ابن المهتره
القِحرة الجمحوش الشهيره

القحرة: المسنة، والجمحوش الأفعى الخشناء الغليظة، والمهترة: من الهتر وهو الهذيان من الكبر"[3].

وذكر محقق شرح الرضي أنَّ الرجز الذي في ديوان عنترة لفظه:

رُبَّ عجُوزٍ مِن سَلَيمٍ شَهْزَبَهْ
تَرْضَى مِنَ اللَّحمِ بِعَظمِ الرَّقَبَهْ[4]

---

١. خزانة الأدب: ٣٢٦/١٠.

٢. هو يزيد بن مقسم الثقفي، من موالي بني ثقيف، و(ضبة) أمه، نسب إليها لأن أباه مات صغيراً فحضنته، شاعر كبير من أهل الطائف، انقطع إلى الوليد بن يزيد في الشام، فكان لا يفارقه. ينظر الأغاني: ١٠٩/٧، والأعلام: ١٨٩/٨.

٣. المؤتلف والمختلف للآمدي: ١٩٧، ١٩٨.

٤. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٣٥٩/٤ (الهامش رقم: ٤).

وقد روى ابن منظور هذا الرجز هكذا:

رُبَّ عجُوزٍ مِن نُمَيرٍ شَهْرَبَهْ
عَلَّمتُها الإنقاضَ بعد القَرْقَرَه [1]

ومعنى الرجز الشاهد:

إنَّ هذه العجوز قد كبرت وخَرفت فلم تعد تُفرِّق بين الجيّد من اللّحم والمرذول.

وقد ذكر العينيُّ أنَّ (مِن) هنا بمعنى (البدل)، أي: ترضى بدل اللحم بعظم الرقبة، والمعنى: بلحم عظم الرقبة، والمضاف محذوف[2].

وإلى هذا ذهب السيوطي أيضاً، حيث قال: "و(من) للبدل مثلها في قوله . تعالى .: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾[3]، ولو لم يُحمل على ذلك لفسد المعنى؛ لأنَّ العظم ليس من اللحم"[4].

و(أُمُّ الحُلَيس): اسم امرأة، والحليس تصغير (حِلْس)، وهو كساء رقيق يوضع تحت البرذعة[5].

و(الشهبرة)، و(الشهربة): العجوز الكبيرة[6].

و(الإنقاض): صوت الصغير من الإبل[7].

و(القرقرة): صوت الكبير منها[8].

---

١. ينظر لسان العرب (شهبر) ١٥١/٨، (قرر) ٦٥/١٢، والرجز بهذه الرواية في جمهرة اللغة: ١٩٨/١، ١١٢١/٢، (برواية أناس)، ولسان العرب (نقض) ٣٤٠/١٤.

٢. ينظر المقاصد النحوية: ٣٤٥/١.

٣. سورة التوبة من الآية: ٣٨.

٤. شرح شواهد المغني: ٦٠٥/٢.

٥. ينظر الصحاح (حلس) ٩١٩/٣، ولسان العرب (حلس) ١٩٤/٤.

٦. ينظر الصحاح (شهبر) ٧٠٥/٢.

٧. ينظر الصحاح (نقض) ١١١٠/٣، ولسان العرب (نقض) ٣٤٠/١٤.

٨. ينظر لسان العرب (شهبر) ١٥١/٨، و(قرر) ٦٦/١٢.

وكان من خبر هذا الرّجز ما رواه ابنُ منظور من أنّ شِظَاظ الضَبّي[1] وهو أحد اللصوص الفُتّاك، كان رأى عجوزاً معها جملٌ حسن، وكان هو راكباً على بكر له فنزل عنه وقال لها: امسكي لي هذا البكر لأقضي حاجة وأعود، فلم تستطع العجوز حفظ الجملين فانفلت منها جملُها، فجاء شِظاظ وقال لها أنا آتيك به، فمضى وركبه، وقال هذا الرجز برواية ابن منظور، وأراد أنّها كانت ذات إبل، فأغرت عليها ولم أُبقِ لها غير هذا الصغير من الإبل[2].

وقد نسب الصّاغانيُّ الرجز على الرواية الأولى إلى عنترة بن عرُوس، ونسبه العينيُّ إلى رؤبة بن العجاج، حيث قال: "أقول: قائله هو رؤبة بن العجاج، ونسبه الصغاني في العباب إلى عنترة بن عروس، وهو الصحيح"[3].

وعلى الرواية الثانية نسبه ابن منظور إلى شظاظ الضبي كما مرّ في خبر الرجز[4].

وترجمة كلٌّ من رؤبة[5] وشظاظ الضبّيّ[6] قد تقدّمت.

* * *

١. شاعر لص وهو مولى لبني تميم، كان يقطع الطريق مع مالك بن الريب.
ينظر الأغاني: ٢٢ /٢٨٩ ، ومعجم الشعراء لخفيف عبد الرحمن: ١٢٤.

٢. ينظر لسان العرب (شهبر) ١٥١/٨.

٣. المقاصد النحوية: ٣٤٥/١.

٤. ينظر لسان العرب (شهبر) ١٥١/٨.

٥. ينظر ص ٨١ من هذا البحث.

٦. ينظر (هامش رقم: ٢) من هذه الصفحة.

ومِمَّا جاء من كلام العرب من دخول اللام على خبر (زال) قول كُثَيِّر عزّة (من الطويل):

وَمازِلتُ مِن لَيلى لَدُن أَنْ عَرَفتُها لَكالَهائِمِ المُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلِ[1]

حيث دخلت اللام على خبر (زال)، وهو قوله: لكالهائم، وعدّه ابنُ جني من الشاذ الذي لا يقاس عليه كالذي قبله[2]، وصنّفه ابنُ عصفور من الضرائر[3]، ووصفه الرضيّ بالشذوذ[4]، وذكره أبو حيّان في باب الضرائر[5]، بينما ذكر ابنُ هشام مواضع زيادة اللام، وأنشد بيت الشاهد، ولكنه لم يعزه إلى الضرورة، ولم ينسبه إلى الشذوذ، وإنّما اكتفى بقوله: "ومِمَّا زيدت فيه أيضاً خبر (زال) في قوله:

وَمازِلتُ مِن لَيلى لَدُن أَنْ عَرَفتُها لَكالَهائِمِ المُقْصَى بِكُلِّ مُرَادِ"[6].

وقد روى أبو علي القالي[7] بيت الشاهد هكذا:

وَمازِلتُ مِن لَيلى لَدُن طَرَّ شَارِبِي إلى اليومِ كالمُقْصَى بِكُلِّ سَبِيلِ[8]

---

١. البيت له في ديوانه: ٢٥٨، وأمالي القالي: ٦٥/٢، وسر صناعة الإعراب: ٥٧/٢، وتذكرة النحاة: ٤٢٩، وشرح شواهد المغني: ٦٠٥/٢، وخزانة الأدب: ٣٢٨/١٠، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٥٨/٤، والدرر اللوامع: ٢٩٧/١. وبلا نسبة في ضرائر ابن عصفور: ٤٥، ومغني اللبيب: ٢٥٠/١، وشرح الأشموني: ٢٣٩/١

٢. ينظر سر صناعة الإعراب: ٥٧/٢.

٣. ينظر ضرائر ابن عصفور: ٤٤، ٤٥.

٤. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٣٦٠/٤.

٥. ينظر ارتشاف الضَّرب: ٢٣٩٨/٥.

٦. مغني اللبيب: ٢٥٠/١.

٧. هو إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون أبو علي البغدادي المعروف بالقالي، من مؤلفاته: الأمالي، والنوادر، وشرح المعلقات، توفي . رحمه الله . سنة (٣٥٦هـ).

ينظر إنباه الرواة: ٢٣٩/١، وبغية الوعاة: ٤٥٣/١، وشذرات الذهب: ١١٨/٣.

٨. البيت بهذه الرواية في الديوان: ٢٥٨، وأمالي القالي: ٦٥/٢، وشرح شواهد المغني: ٦٠٥/٢، وخزانة الأدب: ٣٢٩/١٠، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٦٠/٤.

بدون لام في خبر (زال).

وفي هذه الرواية والرواية التي قبلها شاهد على استعمال (لدن) بغير (من)، وهي لم تأتِ في القرآن الكريم إلاّ مقرونة بها[1].

وقد رُوي البيت بقوافٍ مختلفة، فقد رواه ابن جني: سبيل[2]، ورواه ابن عصفور: بلاد[3]، ورواه ابن الناظم: مُراد[4]، ورواه الرضي: مكان[5]، ونقله البغدادي: مذاد[6]، ثم قال: "والبيت قافيته مُغيَّرة، وصوابه: بكل سبيل، وأول القصيدة:

أَلا حَبِّيا لَيلى أَجَدَّ رَحيلي وَآذَنَ أَصحابي غُداً بِقُفولِ"[7].

ومعنى بيت الشاهد:

مازال أمري من ليلى منذ عرفتها كالمستهام المبعد الذّاهب في كل ناحية.

و(الهائم): من الهُيام وهو داء يصيب الإبل فتهيم في الأرض لا تُرْعَى[8].

وعلى هذا يكون الشاعر قد شبّه نفسه في طرد ليلى له كالبعير الذي يصيبه داء الهيام فيُطرد عن الإبل خشية أن يُصيبها ما أصابه[9].

---

١. ينظر خزانة الأدب: ٣٢٩/١٠، وقد وردت (لدن) في القرآن الكريم في موضعين فقط، وجاءت فيهما مقرونة بـ(من):

الموضع الأول: في أول آية من سورة هود، قال ـ تعالى ـ: ﴿الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾. والموضع الثاني: في الآية السادسة من سورة النمل، قال ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ .

٢. ينظر سر صناعة الإعراب: ٥٧/٢.

٣. ينظر ضرائر ابن عصفور: ٤٥.

٤. ينظر شرح ابن الناظم: ١٧٢.

٥. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٣٦٠/٤.

٦. ينظر خزانة الأدب: ٣٢٨/١٠.

٧. المصدر نفسه: ٣٢٩/١٠.

٨. ينظر الصحاح (هيم) ٢٠٦٣/٥، ولسان العرب (هيم) ١٢٥/١٥.

٩. ينظر خزانة الأدب: ٣٢٩/١٠.

و(الهائم) أيضاً اسم فاعل من (هام) على وجهه في الأرض لا يدري أين يتوجه، أي: ذهب بسبب عشقٍ أو غيرِه[1].

و(المُقْصَى): من (القصا) وهو البعد، وهو اسم مفعول بمعنى المبعد من (أقصاه) بمعنى (أبعده)[2].

و(المَراد) بفتح الميم: محل الرّود، وهو المكان الذي يُذهب فيه ويجاء، من التردد في الذهاب والمجيء، كما أنّه بمعنى المكان الذي يطلب فيه الكلأ[3].

و(المذاد): مصدر ميمي بمعنى (الذود)[4]، وهو في اللغة الطرد والدفع[5].

وقوله في الرواية الثانية: طرَّ شاربي: بمعنى نبت، قال الجوهريُّ: " وطَرَّ النبتُ يطُرُّ طُروراً: نبتَ. ومنه طَرَّ شاربُ الغلام فهو طارٌّ "[6].

والبيت لكُثيِّر عزّة، وقد رواه له أبو عليّ القالي ضمن قصيدة له مطلعُها:

أَلا حَيِّيا لَيلى أَجَدَّ رَحيلي وَآذَنَ أَصحابي غَداً بِقُفولِ[7]

وقد نقل السيوطيُّ والبغداديُّ عن ابن هشام أنّه ظنَّ أنَّ بيت الشاهد بالرواية التي قافيتها داليّة ليس من شعر كُثير عزة، فذكر أنَّ لكُثيِّر بيتاً يشبه هذا البيت في معناه وغالب لفظه، وأنّه لا يدري من الآخذ من صاحبه، وأنّه يظن أنّها قد توارداً عليه[8].

وكُثير عزّة اسمُهُ كُثيِّر بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر من بني خزاعة ابن ربيعة من الأزد من قحطان، ويكنى أبا صخر شاعر مُكثر من فحول الشعراء

---

١. ينظر خزانة الأدب: ٣٢٩/١٠.

٢. ينظر الصحاح (قصا) ٢٤٦٢/٦.

٣. ينظر المصدر نفسه (رود) ٤٧٨/٢.

٤. ينظر خزانة الأدب: ٣٢٨/١٠.

٥. ينظر الصحاح (ذود) ٤٧١/٢، ولسان العرب (ذود) ٥١/٦.

٦. الصحاح (طرر) ٧٢٥/٢.

٧. ينظر أمالي القالي: ٦٢/٢، وقوله بقفول: بمعنى: برجوع القافلة الآتية من السفر. ينظر أمالي القالي: ٦٥/٢.

٨. ينظر شرح شواهد المغني: ٦٠٥/٢، وخزانة الأدب: ٣٢٩/١٠.

من الطبقة الثانية من الإسلاميين بعد جرير والفرزدق، وهو عند أهل الحجاز أشعر من البعيث والقطامي، ومن الفرزدق وجرير والأخطل وراعي الإبل، (الراعي النميري)، وهو شاعر رقيق بدوي الأسلوب يجيد الغزل والوصف والمديح، وله رثاء قليل، قيل إنّه قاله في عزّة محبوبته لأنّها ماتت قبله[1].

ومع أنّ كُثيراً كان شيعياً غالياً فإنّه نال حظوة عند بني أُمية فمدح عبد الملك بن مروان وأخاه عبد العزيز والي مصر، ومع أنّ عمرَ بنَ عبد العزيز لم يكن يجيزُ الشعراء، فقد أجاز كُثيّراً بثلاثمائة درهم، ومن قوله يمدح عمر بن عبد العزيز:

وَليتَ فَلَم تَشتم عَلِيّاً وَلَم تُخِف ... بَرِيّاً ولم تَقبَل إشارَةَ مُجرِمِ
وَصَدَّقتَ بِالفِعلِ المَقالَ مَعَ الَّذي ... أَتَيتَ فَأَمسى راضِياً كُلُّ مُسلِمِ
وَقَد لَبِسَتْ لُبسَ الهَلوكِ ثِيابَها ... تَراءى لَكَ الدُنيا بِكَفٍّ وَمِعصَمِ
وَتُومِضُ أَحياناً بِعَينٍ مَريضَةٍ ... وَتَبسِمُ عَن مِثلِ الجُمانِ المُنَظَّمِ
فَأَعرَضتَ عَنها مُشمَئِزّاً كَأَنَّما ... سَقَتكَ مَدوفاً مِن سِمامٍ وَعَلقَمِ
فَلَمّا أَتاكَ المُلكُ عَفواً وَلَم يَكُن ... لِطالِبِ دُنيا بَعدَهُ مِن تَكَلُّمِ
تَرَكتَ الَّذي يَفنى وَإِن كانَ مونِقاً ... وَآثَرتَ الذي يَبقى بِرَأيٍ مُصَمِّمِ[2]

و(الهَلوك): الحسنةُ التبعّل لزوجها[3].

و(المُدوف): المخلوط الممزوج[4].

و(المؤنق): الحسن الذي يُعجِبُ العين[5].

وكانت وفاة كُثيِّر بعد مرض أصابه في المدينة حوالي عام (١٠٥ هـ)[6].

---

١. ينظر طبقات فحول الشعراء: ٥٤٠/٢، وتاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ٦١٧/١.

٢. ينظر تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ٦١٨/١، ٦٢١.

٣. ينظر لسان العرب (هلك) ٨٢/١٥.

٤. ينظر المصدر نفسه (دوف) ٣٢٧/٥.

٥. ينظر نفسه (أنق) ١٧٥/١.

٦. ينظر الشعر والشعراء: ٤٩٦/١، ٤٩٧، وتاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ٦١٨/١.

وممّا جاءت فيه اللاّم في غير مواضعها، دخولُها على (إذ) لشبهها بـ(إن) الشرطيّة في مثل قول الشاعر (من الكامل):

غَضِبَتْ عَلَيَّ وَقَدِ شَرِيتُ بِجزَّةٍ فَلإِذْ غَضِبْتِ لأَشْرَيَنْ بِخَرُوفِ[1]

قال ابنُ جني: "وقد شبه بعضهم (إذ) بـ(إن) فأولاها اللام، فقال:

غَضِبَتْ عَلَيَّ وَقَدِ شَرِيتُ بِجزَّةٍ فَلإِذْ غَضِبْتِ لأَشْرَيَنْ بِخَرُوفِ"[2].

حيث دخلت اللام في جواب (إذ) في قوله (لأشرين) تشبيهاً لها بـ(إن) الشرطية، وقد نقل البغدادي عن الدماميني أنّه يرى أنّ وجه الشبه بينهما هو أنّ (إذ) للتعليل، و(إن) للشرط، وأنّ المعنيين متقربان[3].

وعن هذه اللام ذكر ابن هشام أنّها تسمى (اللام المُؤذِنة)؛ لأنّها داخلة على أداة الشرط للإيذان بأنّ الجواب بعدها مبني على قسم قبلها، كما تسمى (اللام المُوَطِّئَة)؛ لأنّها وطّأت أي: مهّدت الجواب للقسم، وذلك نحو ما في قوله . تعالى .: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لاَ يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الأَدْبَارَ ثُمَّ لاَ يُنْصَرُونَ﴾[4]، كما ذكر أنّ هذه اللام يكثر دخولها على (إن)، وقد تدخل على غيرها، وإنّ أغرب ما دخلت عليه اللام هو (إذ)، وأنشد بيت الشاهد:

..... فَلإِذْ غَضِبْتِ لأَشْرَيَنْ بِخَرُوفِ[5]

---

١. البيت لذي الرمة في شرح شواهد المغني: ٦٠٧/٢، وليس في ديوانه ولا في ملحق ديوانه.
ولأعرابي في أمالي القالي: ١٥٠/١.
وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب: ٧٤/٢، ورصف المباني: ٣١٦، وارتشاف الضّرب: ١٧٨٨/٤، والجنى الداني: ١٣٨، ومغني اللبيب: ٢٥٢/١، وهمع الهوامع: ٢٥٥/٤، وخزانة الأدب: ٣٣٨/١١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٦٤/٤، ٣٦٥، ٣٦٦، والدرر اللوامع: ١٢٥/٢

٢. سر صناعة الإعراب: ٧٤/٢.

٣. ينظر شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٦٥/٤.

٤. سورة الحشر من الآية: ١٢.

٥. ينظر مغني اللبيب: ٢٥٢/١.

على أنّ اللام قد دخلت على (إذ) لشبهها بـ(إن) كما دخلت الفاء في جواب (إذ) تشبيهاً لها بـ(إن) في قوله . تعالى .: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾[1].

ورواه أبو علي القالي ضمن مجموعة أبيات نسبها إلى أعرابيٍّ:

غَضِبَتْ عَلَيَّ لأَنْ شَرِيتُ بِصُوفَةٍ ولئن غَضِبْتِ لأَشْرَيَنْ بِخُرُوفِ[2]

ورواية السيوطي نقلاً عن أبي نصر عن الأصمعي:

عَتَبَتْ عَلَيَّ ..... فَلَئن عتبت ..... [3]

وروى القالي قصة هذا الشعر فذكر أنّ أعرابياً اشترى خمراً بجزّةٍ من صوف، فغضبت عليه امرأته، فأنشأ يقول:

غَضِبَتْ عَلَيَّ لأَنْ شَرِيتُ بِصُوفَةٍ وَلَئِنْ غَضِبْتِ لأَشْرَيَنْ بِخُرُوفِ
وَلَئِنْ غَضِبْتِ لأَشْرَيَنَّ بِنَعْجَةٍ دَهْسَاءَ مَالئَةِ الإِنَاءِ سَحُوفِ
وَلَئِنْ غَضِبْتِ لأَشْرِيَنَّ بِنَاقَةٍ كَوْمَاءَ نَاوِيَةِ العِظَامِ صَفُوفُ
وَلَئِنْ غَضِبْتِ لأَشْرِيَنَّ بِعِنَابِجٍ نَهْدٍ أَشَمَّ المَنْكِبَيْنِ مُنِيفُ

إلى آخر ما قال[4].

و(الدهساء): قال الجوهري: "وعنز دهساء، وهي مثل الصّنداء، إلاّ أنّها أقل حُمرة منها"[5].

و(سحوف): التي لها سحفتان من الشحم، أي: طبقتان، والسحف: القشر[6].

---

١. سورة النور من الآية: ١٣.
٢. أمالي القالي: ١/١٥٠.
٣. ينظر شرح شواهد المغني: ٢/٦٠٨.
٤. ينظر أمالي القالي: ١/١٥٠.
٥. الصحاح (دهس) ٣/٩٣١.
٦. أمالي القالي: ١/١٥٠.

قال الجوهريُّ: "وما قَشَزَتْهُ منه فهو السحيفة، وإذا بلغ سمن الشاة هذا الحد قيل شاة سحوف"[1].

و(الكوماء): الناقة العظيمة السنام[2].

و(الصفوف): قال الجوهريُّ: "التي تَصُفُّ أقداحاً من لبنها إذا حُلِبتْ، وذلك لكثرة لبَنها"[3].

و(سابح)، من سَبْحِ الفرس، وهو جريه، من صفات الفرس[4].

و(نهد) أيضاً من صفات الفرس، وهو الجسيم المشرف[5].

و(المنكب): مجمع عظم العضد والكتف[6].

و(المُنِيف): الطويل من الخيل في ارتفاع[7].

وروى السيوطيُّ عن أبي بكر بن الأنباري أنَّه قال: "وجدتُ بغير هذا الإسناد أنَّ امرأته أجابته فقالت:

مَا إنْ عَتَبْتُ لَئِنْ شَرِبْتَ بِصُوفَةٍ أَو أَن تَلَذَّ بِلَقْحَةٍ وَخَرُوفِ
فَاشْرَبْ بِكُلِّ نَفِيسةٍ أُوتِيتَهَا وَمَلَكْتَهَا مِن تَالِدٍ وَطَرِيفِ
وارْفَعْ بِطَرْفِكَ عن بنِيَّ فَإِنَّـهُ مِن دُونِهِ شَغْبٌ وَجَدْعُ أُنُوفِ"[8]

و(التالد): "المال القديم الأصلي الذي ولد عندك ومثله: التليد"[9].

---

١. الصحاح (سحف) ٤/١٣٧٢.
٢. المصدر نفسه (كوم) ٥/٢٠٢٥.
٣. نفسه (صفف) ٤/١٣٨٧.
٤. ينظر نفسه (سبح) ١/٣٧٢.
٥. ينظر نفسه (نهد) ٢/٥٤٥.
٦. نفسه (نكب) ١/٢٢٨.
٧. ينظر لسان العرب (نوف) ١٤/٣٨٧.
٨. شرح شواهد المغني: ٢/٦٠٩.
٩. الصحاح (تلد) ٢/٤٥٠.

ونسبَ أبو علي القالي بيت الشّاهد إلى أعرابي[1]، ونسبه السيوطي إلى ذي الرّمّة[2]، ولقد بحثتُ في ديوان ذي الرّمّة ولم أجد فيه هذا البيت.

* * *

١. ينظر أمالي القالي: ١/١٥٠.

٢. ينظر شرح شواهد المغني: ٢/ ٦٠٧. وذو الرّمّة اسمُهُ غيلان بن عقبة بن بُهيش بن مسعود بن عمرو بن ربيعة من بني عدي بن عبد مناة بن أُد، يكنى أبا الحارث، وسُمّي ذا الرّمّة بضم الراء . بمعنى الحبل الصغير؛ لأنه وصف وتدا قديم العهد لا تزال عليه قطعة من الحبل، قال عنه ابن قتيبة: "أحسن الناس تشبيهاً وأجودهم تشبيبا، واوصفهم لرمل وهاجرة وفلاة وماء وقُراد وحيّة، فإذا صار إلى المديح والهجاء خانه الطبع". توفي . رحمه الله سنة (١١٧هـ) بعد أن مرض أياما، وله من العمر نحو أربعين سنة.

ينظر الشعر والشعراء: ١/ ٥١٦، وتاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ١/ ٦٧٨.

المَبحثُ الثَّالثُ: الأَفعالُ النَّاسِخةُ والمُشبّهاتُ بِـ(ليس)

استِكانُ ضَميرِ الشَّأنِ في بَابِ (كَانَ وأَخَواتُها)

قال العُجَيرُ السَّلُوليُّ (من الطويل):

إذا مِتُّ كانَ النَّاسُ صنفانِ: شامِتٌ وآخرُ مُثنٍ بالذي كنتُ أَصنَعُ[1]

اختلف النحويون في جواز استكان ضمير الشأن في باب (كان وأخواتها)، فأجازه جمهور العلماء، ومنعه الفراء[2].

قال سيبويه في باب (الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إنَّ): "ومثل ذلك في الإضمار قول العُجَير، سمعناه ممّن يوثق بعربيته (من الطويل):

إذا مِتُّ كانَ النَّاسُ صنفانِ: شامِتٌ وآخرُ مُثنٍ بالذي كنتُ أَصنَعُ

أضمر فيها"[3].

حيث أضمرَ في (كان) ضمير الشأن، وأخبر عنه بالجملة الاسمية بعده وهي قوله: (الناس صنفان). وممّا يدل على أنَّ مثل هذا الإضمار جائز عندهم أنَّ المفسرين قد حملوا قراءة أبي سعيد الخدري، ونسبها أبو حيان إلى الجُحدري[4]

---

١. البيت له في الكتاب: ١١٨/١، ونوادر أبي زيد: ٤٤٢، والأزهية: ١٩٠، والمقاصد النحوية: ٤٤٤/١، وخزانة الأدب: ٧٢/٩، ٧٣، والدرر اللوامع: ١١٨/١، ٢٠٤.

وبلا نسبة في الأمالي الشجرية: ٣٣٩/٢، وأسرار العربية: ٩١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٧/١، ١١٦/٣، ١٠٠/٧، وشرح ابن الناظم: ١٣٩، وشرح الأشموني: ١٩٣/١

٢. ينظر رأيه في ارتشاف الضَّرب: ٩٥١/٢.

٣. الكتاب: ١١٨/١.

٤. هو عاصم بن أبي الصباح العجاج، وقيل: ميمون أبو المُجشّر الجحدري البصري، أخذ القراءة عرضاً عن سُليمان بن قتة عن ابن عباس، وقرأ أيضاً على نصر بن عاصم والحسن ويحيى بن يعمر، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (١٢٨هـ). ينظر غاية النهاية: ٣٤٩/١.

أيضاً[1]، لقوله . تعالى .: ﴿فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَانِ﴾[2]، على أنّ في (كان) ضمير الشأن، والجملة بعده (أبواه مؤمنان) خبر لـ(كان)، قال الزمخشري: "وقرأ الجُحدري: ﴿فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَانِ﴾ على أنّ كان فيه ضمير الشأن"[3].

وقال ابن عطية: "وقرأ أبو سعيد الخدري: ﴿فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَانِ﴾ فجعلها كان التي فيها الأمر والشأن"[4].

وقوله: كان التي فيها الأمر والشأن راجع إلى أنّ (كان) فيها خمسة أوجه ذكرها ابن الأنباري، وهي: كان الناقصة، والتامة المكتفية بمرفوعها، والتي فيها ضمير الشأن، وهي موضع الدراسة، والزائدة غير العاملة، والتي بمعنى صار[5]، نحو قوله . تعالى .: ﴿فَكَانَ مِنَ الْمُغْرَقِينَ﴾[6].

وقد استدل السيوطي ببيت الشاهد على جواز رفع الاسمين بعد (كان)[7] وقيل فيه إنّه يحتمل أن يكون على لغة من يلزم المثنى الألف في جميع الحالات الإعرابية، وهم بني الحارث بن كعب[8]، وقد ردّ الصبان هذا بقوله: "لا يقال: يحتمل أنّه جاء على لغة من يُلْزِمُ المثنّى الألفَ لأنّا نقول: يمنعه قوله: شامت ومثن بالرفع، وتقدير مبتدأ خلاف الظاهر"[9].

وقد رُوي بيت الشاهد على القياس في كان الناقصة، هكذا:

إذا مِتُّ كانَ الناسُ صنفينِ: شامِتٌ وآخرُ مُثنٍ بالذي كنتُ أَصنَعُ[10]

---

١. تفسير البحر المحيط: ٦/١٥٥.

٢. سورة الكهف من الآية: ٧٩.

٣. للكشاف: ٢/٧٤١.

٤. المحرر الوجيز: ٣/٥٣٦.

٥. ينظر أسرار العربية: ٩٠، ٩٢.

٦. سورة هود من الآية: ٤٣.

٧. ينظر الدرر اللوامع: ١/٢٠٤

٨. ينظر شرح الأشموني: ١/٤٥.

٩. حاشية الصبان: ١/٣٧١.

١٠. البيت بهذه الرواية في نوادر أبي زيد: ٤٤٢، والأغاني: ١٣/٧٧، برواية:-

وهي رواية الفرّاء حسبما نُقل عنه.

حيثُ قال الهرويّ: "وأنشده الفراء: كان الناس صنفين، بالنصب على خبر كان"[1]، لأنّ المنقول عن الفراء أنّه منع مثل هذا الإضمار في (كان)، قال أبو حيان: "ويستكن في باب كان، نحو: كان زيد قائم، واختلفوا في هذا التركيب، فأجازه الجمهور، وأنكر الفراء سماعه، وهو محجوج بوجوده في كلامهم"[2]، كما لا يجوز حمل الكلام في البيت على إلغاء (كان)، قال الهروي: "لأنّها إذا تقدمت لم يجز إلغاؤها، فإذا توسطت جاز إلغاؤها على قياس ظننت وأخواتها"[3].

ومعنى بيت الشاهد:

عند موتي ينقسم الناس في أمري قسمين: قسم شامت، فرِحٌ بموتي، وقسم يثني عليّ بأفعالي الطيبة.

ويروى (نصفان) مكان (صنفان)[4].

ونسب العكبريُّ بيتَ الشاهد إلى عبد الله بن همام السَّلوليّ[5]، وقد أجمعت أغلب المصادر على أنّه للعُجير السلولي.

-إذا متُّ كان النّاس نصفين شامت ومُثنٍ بما قد كُنتُ أسدِي وأصنعُ

والمقاصد النحوية: ١/٤٤٥، وخزانة الأدب: ٩/٧٣، وعجزه فيها:

..... ومُثنٍ بِلِيزٍ بَعضِ مَا كُنتُ أَصنَعُ

قال البغدادي: "و(اللِّيزان): الظلمان في الثوب. وإنّما يريد أنّه يُثنى عليه بحُسن فعله، الذي هو في أفعال الناس كالعلم في الثوب". خزانة الأدب: ٩/٧٣.

١. الأزهية: ١٩٠، ١٩١.

٢. ارتشاف الضَّرب: ٢/٩٥١.

٣. الأزهية: ١٩٢.

٤. الرواية في الأزهية: ١٩٠، وأسرار العربية: ٩١، والمتبع في شرح اللمع: ١/٢٦٧.

٥. ينظر المتبع في شرح اللمع: ١/٢٦٧. وعبد الله اسمه عبد الله بن همام بن لُبيشة بن رياح بن مالك ابن الهُجيم بن حَوزة بن عمرو بن مرة بن صعصعة، كان يُقال له: العطار، من حُسن شعره، شاعر إسلامي، عدّه ابن سلام في الطبقة الخامسة من فحول الإسلام، توفي نحو (١٠٠هـ). ينظر طبقات فحول الشعراء: ٢/٦٢٥، والشعر والشعراء: ٢/٦٣٧، والأعلام: ٤/١٤٣.

والعُجَير السَّلُوليُّ اسمه العُجَير بن عبد الله بن عبيدة بن كعب، وقيل: ابن عبيدة بضم العين، واسمه عُمير من بني سلول بن مرة بن صعصعة أخي عامر بن صعصعة، عدّه ابن سلام في الطبقة الخامسة من شعراء الإسلام. وكنيته أبو الفرزدق، وأبو الفيل[1]، وقيل في معنى العُجَير أنّه من المُحْتَمَل أن يكون مصغر (عَجْر) من قولهم: عجر عنقه إذا لواها، ويحتمل أن يكون مصغراً مرخماً، من (أعجر)، وهو الناتئ السُّرَّة[2].

وبيت الشاهد من قصيدة له قالها بعدما رفضته ابنة عمه التي كان يهواها وتهواه واختارت رجلاً غيره ليُمْنِ حاله بعد ما خيّرها أبوها بينه وبين العُجير، فقال العجير في ذلك:

أَلَمَّا على دَارٍ لِزَينبَ قد أَتَى ... لَهَا باللِّوى ذي المَرْجِ صَيفٌ وَمَربَعُ
وقُولا لها: قد طال مالَم تكلِّمِي ... وَرَاعَكِ بالغيبِ الفُؤَادُ المُرَوَّعُ
وَقُولا لها: قَالَ العُجَيرُ وَخَصَّني ... إليكِ، وإرسَالُ الخَلِيلَينِ يَنفَعُ

إلى آخر ما قال.

وهي قصيدة طويلة[3].

وقوله: (ألمّا) من (الإلمام) وهو النزول، قال ابن منظور: "والإلمام: النزول، وقد ألمّ به، أي: نزل به"[4]. وقد ذكر البغدادي أنّه هنا قد ضمنه معنى الإشراف[5].

و(اللِّوى): ما التوى من الرمل، وقيل هو مُسترقُّهُ، مثناه: لِوَيان، وجمعه: ألواء[6].

و(المَرْج): بفتح الميم بتسكين الراء: "الموضع الذي تُرعَى فيه الدواب"[1].

---

١. ينظر طبقات فحول الشعراء: ٥٩٣/٢، والأغاني: ٦٤/١٣.
٢. ينظر خزانة الأدب: ٣٥/٥.
٣. ينظر الأغاني: ٧٧/١٣، وخزانة الأدب: ٧٢/٩، ٧٣.
٤. لسان العرب (لمم) ٢٣٦/١٣.
٥. ينظر خزانة الأدب: ٧٣/٩.
٦. ينظر لسان العرب (لوى) ٢٦٠/١٣.

و(المَرْبَع): بزنة (مَفْعَل): الموضع الذي يقام فيه فترة الربيع خاصة[2]، وهنا استعمله الشاعر بمعنى فصل الربيع لأنّه قابله بفصل الصيف[3].

* * *

مَجيءُ خبرِ (كَادَ) اسماً

---

١. لسان العرب (مرج) ٤٦/١٤.

٢. ينظر المصدر نفسه (ربع) ٨٥/٦.

٣. ينظر خزانة الأدب: ٧٣/٩.

قال تأبّط شرّاً (من الطويل):

فَأَبْتُ إلى فَهمٍ وَما كِدتُ آيِباً وَكَم مِثلِهُ فارَقتُها وَهيَ تَصفِرُ[1]

أفعال المقاربة ثلاثة أقسام: الأول: أفعال تدل على قرب حدوث الخبر، وتسمى أفعال المقاربة، وهي: أوشك، وكاد، وكرب، وزاد بعضهم: أولى، وهلهل[2]، والثّاني: أفعال تدل على رجاء وقوع الخبر، وتُسمّى أفعال الرجاء، وهي: اخلولق، وحرى، وعسى، والثّالث: أفعال تدلُّ على الشّروع في الخبر، وتسمى أفعال الشروع، وهي: أخَذَ، وجَعَلَ، طَفِقَ[3]، وعَلِقَ، وهَبَّ، ونَشَأَ، وسُمّي الباب ببعض ما وقع فيه، وهو من باب تسمية الكلّ بِاسْمِ الجزء على سبيل المجاز[4].

وباب أفعال المقاربة كباب الأفعال الناسخة (كان وأخواتها) في العمل، حيث إنّها تدخل على الجملة الاسمية، ولكنّ خبرها لا يكون إلاّ فعلاً مضارعاً على

---

١. البيت له في ديوانه: ٣١، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٩٣٣/٣، والأغاني: ١٥٢/١٠، والخصائص: ٣٨٦/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٨٣/١، وشرح شواهد الإيضاح: ٦٢٩، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف: ٨٣٧/٢، والمقنع في شرح اللمع: ٥٠٤/٢، وضرائر ابن عصفور: ٢٠٧، ولسان العرب (كيد) ١٤١/١٣، والمقاصد النحوية: ٥/٢، وشرح التصريح: ٢٧٨/١، وخزانة الأدب: ٥٠٣/٧، ٣٧٤/٨، ٣٧٥، ٣٧٦، والدرر اللوامع: ٢٧٢/١.
وبلا نسبة في الإنصاف: ٥٥٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٣/٧، وشرح الرضي على الكافية: ٢٧/٤، ورصف المباني: ٢٦٧، وارتشاف الضّرب: ١٢٢٦/٣، وهمع الهوامع: ١٤١/٢، وشرح الأشموني: ٢١٥/١

٢. ينظر ارتشاف الضّرب: ١٢٢٢/٣.

٣. بكسر الفاء وفتحها، والكسر لغة القرآن، قال ـ تعالى ـ: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ [سورة الأعراف من الآية:٢١]، ومنهم من يقول: طَبِقَ بالباء المكسورة. ينظر ارتشاف الضّرب: ١٢٢٢/٣.

٤. ينظر ارتشاف الضّرب: ١٢٢٢/٣، وشرح ابن الناظم: ١٥٣، وشرح الأشموني: ٢١٥/١.

الأغلب، قال . تعالى . على لسان سيدنا يعقوب . عليه السلام .: ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا﴾[1]، ولهذا افترقا في بابين، الأفعال الناسخة، وأفعال المقاربة[2].

ولأفعال المقاربة أحكام خاصة بها، منها مجيء الفعل المضارع وصياغة اسم الفاعل من بعضها دون الآخر، واقتران خبرها بـ(أن) وجوباً وجوازاً، وترك (أن) في بعضها وجوبا، ومجيء بعض هذه الأفعال تامة[3].

وقد سبق القول بأنّ خبر هذه الأفعال غالباً ما يكون فعلاً مضارعاً، وقد اختلف النحويون في جواز مجيئه اسماً مفرداً منصوباً، فمنع ذلك الكوفيون[4]، وأجازهُ البصريون؛ لأنّ الأصل في خبر (كاد وأخواتها) أن يكون اسماً، ولكن منع من ذلك إرادة دلالة الفعل على القرب من الحال، وهذا لا يحصل من اسم الفاعل؛ لأنّ أصله أن يكون للحال، قال عبد القاهر الجرجاني: "وإنّما تُرك استعمال اسم الفاعل هنا، فلم يقل: كاد زيدٌ قائماً، لأجل أنّ (كاد) موضوع للتقريب من الحال، واسم الفاعل لا تختصُّ صيغته بالحال دون الماضي، ألا تراك تقول: مررت برجلٍ قائمٍ أمس، وزيد ضاربٌ الآن أو غداً، فلما كان اسم الفاعل غير موضوع للحال كما وُضع (يفعل)، وكان (كاد) للتقريب من الحال التزموا بعده مثال (يفعل) ليكون أدلّ على مقتضى (كاد)"[5].

وممّا جاء من استعمال الاسم الذي هو الأصل المرفوض مكان الفعل الذي هو فرع قول تأبط شراً (من الطويل):

فَأُبْتُ إلى فَهمٍ وَما كِدتُ آيِباً وَكَم مِثلِها فارَقتُها وَهيَ تَصفِرُ

---

١. سورة يوسف من الآية: ٨٣.

٢. ينظر شرح الأشموني: ١/٢١٥.

٣. ينظر شرح الكافية الشافية: ١/١٩٩، وشرح ابن الناظم: ١٥٣.

٤. ينظر رأيهم في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٥٥٤.

٥. المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/١٠٤٧.

حيثُ وقع (آيباً) خبراً لـ(كاد) وهو اسم مفرد منصوب، والأصل في أفعال المقاربة أن يكون خبرها جملة فعلية، فكان الوجه أن يقول: وما كدت أؤوب[1].

وقد عدّه ابنُ عصفور من ضرائر الشعر حيث قال: "ومنه وضع الاسم موضع الفعل الواقع في موضع خبر كاد، ...، نحو قول تأبط شراً:

فَأُبْتُ إلى فَهمٍ وَما كِدتُ آيِباً وَكَم مِثلِها فارَقتُها وَهيَ تَصفِرُ

كان الوجه أن يقال: وما كدت أؤوب، ...، إلا أنّ الضرورة منعت من ذلك"[2].

وعبّر عنه ابن مالك بالشذوذ حيث قال في باب أفعال المقاربة من شرح الكافية الشافية: "إلاّ أنّ الخبر هنا شذّ وروده اسماً منصوباً، ...، ومنه ...، وقول تأبط شراً (من الطول):

فَأُبْتُ إلى فَهمٍ وَما كِدتُ آيِباً وَكَم مِثلِها فارَقتُها وَهيَ تَصفِرُ"[3].

وقد رُوِي بيت الشاهد هكذا:

فَأُبْتُ إلى فَهمٍ وَما كُنْتُ آنِباً ..... [4]

وقد ردّ ابن جني هذه الرواية، واتّهم من روى بها بالبعد عن الضبط، حيث قال: "قال تأبط شراً:

فَأُبْتُ إلى فَهمٍ وَما كِدتُ آيِباً وَكَم مِثلِها فارَقتُها وَهيَ تَصفِرُ

---

١. ينظر المقاصد النحوية: ٧/٢.

٢. ضرائر ابن عصفور: ٢٠٧.

٣. ١٩٩/١، ٢٠٠.

٤. البيت بهذه الرواية في الأغاني: ١٥٢/١٠، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٥٤/٢ (هامش الشاهد رقم: ٣٦٧)، وشرح شواهد الإيضاح: ٦٢٩ (هامشرقم: ١) وشرح المفصل لابن يعيش: ١٣/٧، ١٤(الهامش رقم: ١)، والمقاصد النحوية: ٧/٢، وشرح التصريح: ٢٧٨/١، وخزانة الأدب: ٣٧٥/٨.

هكذا صحة رواية هذا البيت، وكذلك هو في شعره، فأمّا رواية من لا يضبطه: وما كنت آئباً، ولم أكُ آئباً، فلبعده عن ضبطه، ويؤكّد ما رويناه نحن مع وجوده في الديوان أن المعنى عليه، ألا ترى أن معناه: فأبت وما كدت أعوب، فأما (كنت) فلا وجه لها في هذا الموضع"[1].

وقد ردَّ المرزوقيُّ على قول ابن جني بإنكار رواية (ما كنت، ولم أك) لمُخالفتهما للمعنى بأنّه يجوز أن يكون الشاعر قد أراد: ولم أكُ آئباً في تقدير قومه وظنهم[2].

ورواية الدّيوان:

..... ولم أكُ آئباً ..... [3]

ويروى أيضاً:

..... ولم آلُ آئباً .....

بمدّ الهمزة واللام، أي: لم أدع جَهْدِي في الإياب[4].

ومعنى بيت الشاهد:

رجعت إلى قبيلتي (فهم) بعد أن عزَّ الرجوع إليها، وكثير من الخطط نجوت بها، وتركت أعدائي يتحسرون على نجاتي وإفلاتي.

و(أبت) من الأوب والإياب، وهو الرجوع وخصه الجوهري بالإتيانِ ليلاً، حيث قال: "وأبْتُ إلى بني فلان وتأوبتُهُم، إذا أتيتَهُم ليلاً"[5].

---

١. الخصائص: ٣٨٦/١.

٢. ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٨٣/١.

٣. البيت بهذه الرواية في الديوان:٣١ (آيبا)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٨٣/١، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٩٣٣/٣، والمقنّع في شرح اللمع: ٥٠٥/٢ (هامش رقم: ١)، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٩١٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٤/٧.

٤. ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٨٤/١، وخزانة الأدب: ٣٧٦/٨.

٥. الصحاح (أوب) ٨٩/١.

و(فَهْم) بفتح فسكون: اسم قبيلة الشاعر، وهم بنو فهم بن عمرو بن قيس عيلان[1].

و(آبياً): يروى بالياء، كما هي رواية الديوان[2]، وبالهمزة، ورواية الهمزة على الأصل، أمّا رواية الياء فعلى غير قياس؛ لأنّ القياس أن يقال: آنِباً بإبدال عين اسم الفاعل همزة، ولكنه استُعمل هكذا بالياء تخفيفاً لاجتماع الهمزتين وبينهما ألف.

و(مثلها): يُروى بالرفع، والنصب، والجر، أما الرفع فعلى معنى (كم مرة وقع مثلها فارقتها)، والنصب على أن تكون (كم) استفهامية، وتكون (مثلها) صفة لنكرة محذوفة والتقدير: كم مرة مثلها فارقتها، والجر على أن تكون (كم) خبرية[3].

وقد نقل البغداديُّ عن ابن جني أنه قال إنّه إنّما أنّثَ (مثلها) هنا حملاً على المعنى؛ لأنّ المراد بها الحال والصورة التي ذكرها، وقد جاء في التنزيل: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[4]، لما كان المراد: عشر حسنات أمثالها[5].

و(تصفر) قيل: من الصفير وهو النفخ عند الندم، وقيل إنّه من عادة العرب إذا فاتهم فارس أو نحو ذلك أن يقولوا هو هو! ثم يصفروا وراءه، يريدون به البعد[6]. وقيل: بل هو من صفير الطائر ومعناه هنا: تتأسف وتحزن على أنّها لم تستطع أن تنال منّي[7].

وبيت الشاهد من قصيدة لتأبط شراً يروي فيها حادثة مرت به في أحد الأيام، وملخصها أنّ تأبط شراً كان يشتار[8] عسلاً في جبل ليس له غير طريق، فأخذ عليه

---

١. ينظر أسماء القبائل وأنسابها: ٢٢١.

٢. ص: ٣١.

٣. ينظر خزانة الأدب: ٣٧٧/٨.

٤. سورة الأنعام من الآية: ١٦١.

٥. ينظر خزانة الأدب: ٣٧٧/٨.

٦. ينظر المصدر نفسه: ٣٧٨/٨.

٧. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٥٤/٢ (هامش الشاهد رقم: ٣٦٧).

٨. يشتار بمعنى يجني العسل، قال ابن منظور: ويقال للعسل إذا اشتير جني. لسان العرب (جنى) ٢٢٣/٣.

بنو لحيان[1] ذلك الموضع، وخيروه النزول على حكمهم أو إلقاء نفسه من الموضع الذي ظنوا أنّه لا يسلم منه، فصبَّ العسل الذي معه على الصَّفا[2] ووضع صدره عليه وأسلم قدميه للريح حتى انتهى إلى الأرض فسلم منهم، وكان بينهم وبين الموضع الذي استقر به على الطريق مسيرة ثلاثة أيام، فحكى هذه الحكاية في مجموعة أبيات أولها قوله:

إذا المَرءُ لَم يَحتَل وَقَد جَدَّ جَدُّهُ ... أَضاعَ وَقاسى أَمرُهُ وَهوَ مُدبِرُ
وَلَكِن أَخو الحَزمِ الَّذي لَيسَ نازِلاً ... بِهِ الخَطبُ إلاَّ وَهوَ لِلقصدِ مُبصِرُ
فَذاكَ قَريعُ الدَهرِ ماعاشَ حُوَّلاً ... إذا سُدَّ مِنهُ مِنفَرٌ جاشَ مِنفَرُ[3]

و(قريع الدهر): يحتمل وجهين، أن يكون معناه مختار الدهر، ويكون من قرعته، أي: اخترته بقرعتي، ويجوز أن يكون من قرعه الدهر بنوائبه حتى جرَّب وبصُر، وهو في الحالتين (فعيل) بمعنى (مفعول)[4].

و(حُوَّلاً): المحتال شديد الاحتيال ذو التصرف في الأمور[5].

ويروى بالرفع[6] والنصب[7].

وقوله: (سُدَّ منه منفَر): مَثَلٌ للمكروب المُضَيَّقِ عليه[8].

و(جاش) من (الجيش) وهو الحركة والاضطراب، والمعنى: لافتتانه في الحيل لا يؤخذ عليه طريق إلا نَفَذَ في آخر[1].

---

١. لَحيان يُروى بكسر اللام وفتحها، وهم بطن من هُذيل.
ينظر خزانة الأدب: ٥٠٤/٧.

٢. الصَّفا: الأملس من الحجارة. ينظر الصحاح (صفا) ٢٤٠١/٦.

٣. ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٧٤/١، وما بعدها، والمقاصد النحوية: ٦/٢، وخزانة الأدب: ٣٧٨/٨، ٣٧٩.

٤. المقاصد النحوية: ٦/٢.

٥. ينظر الصحاح (قلب) ٢٠٥/١، و(حول) ١٦٧٩/٤.

٦. الرواية في خزانة الأدب: ٥٠٣/٧، ٣٧٩/٨.

٧. الرواية في المقاصد النحوية: ٦/٢.

٨. ينظر المقاصد النحوية: ٦/٢، وخزانة الأدب: ٥٠٤/٧.

وممّا يحسُن ذكرُه أنّ عجُز بيت الشاهد بتمامه رسماً وضبطاً قد ورد عجُزاً لبيت آخر نُسب إلى شرف الدين الحِلّيّ[1] قاله مجيباً مُحيي الدين بن قُرناس الذي أنشد بحضرته بيتين مُلغزاً في (الشّبّابة) وهي قصبة الزّمر، والشطر الثاني من البيت الثاني منهما هو نفسه قول تأبط شراً السابق:

..... إذا سُدّ مِنهُ مِنخَرٌ جاشَ مِنخَرُ

إلاّ أنّهما يفترقان في العائد إليه، فقول تأبط شراً عائد إلى أخي الحزم قريع الدهر كما وصفه، وقول محيي الدين بن قرناس عائد إلى الشّبّابة لذلك قال: إذا سُدّ منها بـ(هاء التأنيث).

والبيتانِ الملغز بهما هما قوله:

وَنَاطِقَةٍ خَرساءَ بَادٍ شُجُونُها تَكَنَّفُها عَشْرٌ ومِنهُنّ تُخْبِرُ
يَلَذُّ إلى الأَسماعِ رَجْعُ حَدِيثِها إذَا سُدّ منها مَنْخِرٌ جَاشَ مَنْخِرُ

والبيت المُجاب به قوله:

نَهَاني النُّهَى والشّيبُ عَن وَصْلِ مثلِها وكَم مثلِها فارقْتُها وهي تَصْفِرُ[2]

وتأبط شرّاً اسمُه ثابت بن جابر بن سفيان بن عُمينل بن عدي بن كعب بن حرب بن تيم بن سعد بن فهم بن عمرو بن قيس بن غيلان، وكنيته أبو زهير[3]، وفي تلقيبه بـ(تأبط شراً) أربعة أقوال:

---

١. ينظر المقاصد النحوية: ٦/٢.

٢. هو راجح بن إسماعيل بن أبي القاسم أبو الوفاء الأسدي الطي من مشاهير شعراء عصره مدح الملوك بمصر والشام والجزيرة، توفي في شعبان ـ رحمه الله ـ سنة (٦٢٧هـ).

ينظر شذرات الذهب: ٢٢٤/٥، ووفيات الأعيان: ٧/٤، وفوات الوفيات: ٧/٢.

٣. ينظر خزانة الأدب: ٣٧٩/٨، وفوات الوفيات: ١٤٥/١، وفيه أنّ صاحب البيتين هو ابن الحلاوي الشاعر.

٤. ينظر الشعر والشعراء: ٣٠١/١، والأغاني: ١٣٨/١٠.

أحدها: وهو المشهور، أنّه تأبّط سيفاً وخرج فقيل لأمه: أين هو؟ فقالت: لا أدري، تأبّط شراً وخرج.

والثاني: أنّ أمّه قالت له في زمن الكمأة[1]: ألا ترى غلمان الحي يجتنون لأهلهم الكمأة فيروحون بها! فقال لها: أعطني جرابك حتى أجتني لك فيه.

فأعطته فملأه لها أفاعي من أكبر ما قدر عليه، وأتى به متأبّطاً له، فألقاه بين يديها، ففتحته، فوثبت وخرجت من البيت، فقال لها نساء الحي: ماذا كان الذي تأبطه ثابت اليوم؟ فقالت: تأبّط شراً.

والثالث: أنّه رأى كبشاً في الصحراء فاحتمله تحت إبطه، فجعل يبول طول الطريق عليه، فلما قرب من الحي ثقل عليه حتى لم يقله، فرمى به فإذا هو الغول! فقال له قومه: بِمَ تأبطت يا ثابت؟ فأخبرهم، فقالوا: لقد تأبط شراً.

والرابع: أنّه أتى بالغول فألقاه بين يدي أمه، فسئلت أمه عمّا كان متأبطاً، فقالت ذلك فلزمه[2].

كان تأبط شراً شاعراً من الصّعاليك حادّ البصر والسّمع، عدّاءً يلحق بالخيل والظباء، وكان أحد لصوص العرب، يغزو على رجليه وحده، وهو ابن أخت الشاعر الشنفرى الأزديّ[3]، وكان شعره وشعر خاله يتداخلان لتقارب خصائصهما وأغراضهما، وله رثاء في الشنفرى، والمُجمع عليه أنّ تأبط شراً مات قتلاً، فقيل قُتل في معركة مع بني رُجيلة في جبل ثُمار[4] من أرضهم، وقيل، أخرج حية من جُحرها

---

١. هو نبات يُنْفُض الأرض فيخرج كما يخرج الفطر. ينظر لسان العرب (كمأ) ١٠٨/١٣.

٢. ينظر الأغاني: ١٤٠/١٠، وخزانة الأدب: ١٣٧/١، ١٣٨.

٣. هو الشنفرى من بني الحارث بن ربيعة بن الأوس بن الحجر بن الهنء بن الأزد، شاعر جاهلي قحطاني، والشنفرى اسمه وقيل بل هو لقبه، واسمه: ثابت بن جابر، قال البغدادي: " وهذا غلط- وهو أحد الحدائن الثلاثة: هو وتأبط شراً (ثابت بن جابر)، وعمرو بن براق، وقد ضُرب به المثل في العدو فقيل: أعدى من الشنفرى، وهو صاحب لامية العرب المشهورة، وقيل عن موته إنّ بني سلامان قد قتلوه.

ينظر خزانة الأدب: ٣٤٤/٣، وهدية العارفين: ٢٤٦/٥ ، والأعلام: ٨٥/٥.

٤. بضم الثون، هو جبل في بلاد هذيل.

ينظر معجم البلدان: ٣٠٣/٥.

فلدغته، وكذلك كانت هُذيل تدّعي قتله، وكان مقتله نحو عام ٩٢ ق. هـ (٥٣٠ م)[1].

* * *

إعمالُ (لا) المُشبَّهة بـ(ليس) في المَعرِفةِ

قال النّابغة الجَعديُّ (من الطويل):

---

١. ينظر تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ١/١٠٨.

وحلَّتْ سَوادَ القَلْبِ لا أنا بَاغِياً سِوَاهَا ولا عن حبِّها مُتراخِيا[1]

(ليس) فعل ماض ناقص ناسخ من أخوات (كان) تفيد النفي، وهي عند الإطلاق لنفي الحال، وعند التقييد بحسب الزمن[2]، ومنها في التنزيل قوله . تعالى .: ﴿لَّيْسَ عَلَى الأَعْمَى حَرَجٌ﴾[3].

وقد شُبِّهَتْ بعض الحروف بـ(ليس) في العمل، وذلك لمشابهتها لها في المعنى، وهذه الحروف أربعة، وهي: (ما، ولا، ولات، وإن)، فإنَّ معنى هذه الحروف النفي كما أنَّ معنى (ليس) النفي[4].

وإعمال هذه الحروف هو لغة أهل الحجاز، أمَّا بنو تميم فلا يعملونها[5]. و(لا) وهي أحد هذه الحروف عُدَّ إعمالها قليل جداً حتى إنَّ بعضهم يمنعه[6]، وهو الأخفش[7]، وقد نُسِبَ المنعُ إلى الفرّاء أيضاً، قال الأشموني: "عملها عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه"[8]، كما نُسب إلى المبرد أيضا، قال المُراديّ: "ومنعَ المبرِّد والأخفشُ إعمال (لا) عمل (ليس)"[9]، وقال أبو حيّان: "وزعم الأخفشُ والمبرِّدُ أنَّ (لا) لا تعمل عمل (ليس)[10]، وقال الشيخ خالد الأزهري: "وأمَّا (لا) فإعمالها

---

١. البيت له في الأمالي الشجرية: ٢٨٢/١، وشرح الكافية الشافية: ١٩٥/١، وارتشاف الضَّرب: ١٢٠٩/٣، وتفسير البحر المحيط: ١٦٩/١، ٨٨/٢، والجنى الداني: ٢٩٣، ومغني اللبيب: ٢٥٦/١، والمقاصد النحوية: ٤٧٧/١، وشرح التصريح: ٢٦٧/١، والأشباه والنظائر في النحو: ٢٠٨/٤، وشرح شواهد المغني: ٦١٣/٢، وشرح الأشموني: ٢٠٩/١، وخزانة الأدب: ٣٣٧/٣، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٧٨/٤، والدرر اللوامع: ٢٤٩/١.

٢. ينظر شرح الكافية الشافية: ١٦٣/١، وشرح ابن الناظم: ١٢٩، وشرح الأشموني: ١٧٩/١.

٣. سورة النور من الآية: ٥٩.

٤. ينظر شرح الكافية الشافية: ١٨٦/١، وشرح ابن الناظم: ١٤٥، وشرح الأشموني: ٢٠١/١.

٥. ينظر شرح الكافية الشافية: ١٨٦/١، وشرح ابن الناظم: ١٤٥.

٦. ينظر ارتشاف الضَّرب: ١٢٠٨/٣، وشرح الأشموني: ٢١٠/١.

٧. ينظر رأيه في الجنى الداني: ٢٩٣، وارتشاف الضَّرب: ١٢٠٨/٣، وشرح التصريح: ٢٦٧/١.

٨. شرح الأشموني: ٢١٠/١.

٩. الجنى الداني: ٢٩٣، (ورد هكذا بتقديم المبرد على الأخفش).

١٠. ارتشاف الضَّرب: ١٢٠٨/٣.

عمل ليس قليل جداً عند الحجازيين وإليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين، وذهب الأخفش والمبرد إلى منعه"[1]، ويتضح من كلام المبرد في المقتضب أنّها تعمل، حيث قال: "وقد تجعل (لا) بمنزلة (ليس) لاجتماعهما في المعنى، ولا تعمل إلاّ في النكرة، فتقول: لا رجل أفضل منك"[2]، ولعل ما نقل عنه كان في ثنايا مصدر آخر.

ويرى الزجاج أنّ (لا) إنّما أُجريت مجرى (ليس) في رفع الاسم خاصة لا في نصب الخبر، وأنّها مع اسمها في موضع رفع على الابتداء[3].

وإعمال (لا) عند من أجازه لا يكون إلاّ بشروط؛ وذلك لأنّها فرع عن (ليس) ولابد من تمييز الأصل عن الفرع، ومن هذه الشروط: عدم انتقاض نفيها، فلا يقال: لا رجل إلا أنت، وأن لا يتقدم خبرها أو معموله على اسمها إذا لم يكن المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فلا يقال: لا أفضل منك رجل[4].

وأن تعمل في نكرة وفيه تفصيل؛ فمنهم من اشترط تنكير معمُولَيها معاً، قال ابن مالك: "إلحاق (لا) بـ(ليس) في العمل عند من قال به مخصوص بالنكرات كقولك: لا رجل خيراً من زيد، ولا حمل أنفع من طاعة الله"[5]، وقال ابن هشام: "ولإعمالها أربعة شروط، ... ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين"[6]، ومنهم من اشترط تنكير الاسم فقط قال ابنُ الناظم: "يجُوز في (لا) النافية أن تعمل عمل ليس إن كان الاسم نكرةً، نحو: لا رجل أفضل منك"[7].

وقد علّل ابن الشجري اختصاص (لا) بالنكرات بقوله: "فلما كانت (لا) أضعف العاملين، والنكرة أضعف المعمولين خصُّوا الأضعف بالأضعف"[8]، ثم نقل

---

١. شرح التصريح: ٢٦٧/١.

٢. المقتضب: ٥٩١/٤.

٣. ينظر رأيه في ارتشاف الضَّرب: ١٢٠٨/٣، والجنى الداني: ٢٩٣.

٤. ينظر شرح ابن الناظم: ١٤٦، وشرح الأشموني: ٢٠١/١.

٥. شرح الكافية الشافية: ١٩٤/١.

٦. شرح قطر الندى: ١٤٥.

٧. شرح ابن الناظم: ١٥٠.

٨. الأمالي الشجرية: ٢٨٢/١.

عن ابن جني أنّه يجيز إعمال (لا) في المعرفة، ونصه يفيد أنّه هو نفسه لا يمانع من إعمالها في المعرفة، حيث قال: "وجاء في شعر أبي الطيب أحمد بن الحسين[1] إعمال (لا) في المعرفة في قوله:

إذَا الجُودُ لَم يُرَزَقْ خَلاصاً مِنَ الأذَى فَلا الحَمدُ مَكسوباً وَلا المالُ باقِيا[2]

ووجدت أبا الفتح عثمان بن جني غير منكر لذلك في تفسيره لشعر المتنبي، ولكنّه قال بعد إيراد البيت: شبه (لا) بليس فنصب بها الخبر، وأقول: إن مجيء مرفوع لا منكوراً في الشعر القديم هو الأعرف، ...، ومرّ بي بيت للنّابغة الجعديّ فيه مرفوعُ لا معرفةٌ، وهو:

وَحَلَّت سَوادَ القَلبِ لا أنا مُبْتَغٍ سِواها وَلا عَن حُبِّها مُتَراخِيا"[3].

ومعنى بيت المتنبي:

إذا لم يكن الجود خالصاً من كل شائبة . كالمنية وغيرها . فلا يُرجى منه؛ لأنّه لا دوام له من ناحية ولا يجلب لصاحبه الحمد والثناء من ناحية أخرى.

وقد ذكر المُراديُّ أن ابن مالك يوافق ابن جني في هذا الرأي، حيث قال: "أجاز ابن جني إعمال (لا) عمل ليس في المعرفة، ووافقه ابن مالك"[4]، والذي وجدته من تتبع آراء ابن مالك في بعض مصادره أنّ له رأيين؛ الأول منهما قاله في

---

١. هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي أبو الطيب، لُقّب بالمتنبي لأنه ادّعى النبوة حيناً ثم تاب، كان مادحاً لسيف الدولة الحمداني، له ديوان شعر مطبوع ومشروح شروح عدة، توفي . رحمه الله . سنة (٣٥٤هـ).

ينظر وفيات الأعيان: ١/١٢٠، وشذرات الذهب: ٣/١١١، والأعلام: ١/١١٥.

٢. البيت له في ديوانه: ٤٣٩، والأمالي الشجرية: ١/٢٨٢، والجنى الداني: ٢٩٤، وشرح شذور الذهب: ٢٦١، ومغني اللبيب: ١/٢٥٦، وشرح قطر الندى: ١٤٥، وشرح التصريح: ١/٢٦٧، والدرر اللوامع: ١/٢٥٠.

٣. الأمالي الشجرية: ١/٢٨٢.

٤. الجنى الداني: ٢٩٣.

شرح التسهيل، ومفادُهُ أنّه يُجيزُ القياسَ على بيت النابغة الجعديِّ، حيث قال: "وشذَّ إعمالها في المعرفة في قول النابغة الجعدي: ...، والقياس على هذا شائع عندي"[1].

والثاني في شرح الكافية الشافية، حيث لم يُصرِّح بجواز القياس، وإنما تأول بيت الشاهد بقوله: "ويمكن عندي أن يجعل (أنا) مرفوعَ فعلٍ مضمرٍ ناصبٍ (باغيا) على الحال، تقديره: لا أرى باغيا، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل، ويجوز أن يجعل (أنا) مبتدأ والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً (باغياً) على الحال، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه"[2].

وقد استدل ببيت الجعدي في شرح التسهيل على هذا التأويل وهو الاستغناء عن خبر المبتدأ بحال مغايرة، حيث ذكر البيت وقدَّر أن يكون هناك فعل محذوف، تقديره: لا أرى باغياً، فحُذِف الفعل وجُعِل قوله (باغيا) دليلاً عليه، ثم قال: "وهو أولى من جَعْلِ (لا) رافعةً لـ(أنا) اسماً، ناصبة لـ(باغياً) خبراً؛ فإن إعمال (لا) في معرفة غير جائز بإجماع"[3].

وقد روى ابنُ الشجريِّ بيتَ النابغة هكذا:

..... لا أنا مبتغٍ ..... [4]

وكتابة (مبتغٍ) بهذه الطريقة تُخرِّجُ على أنّ (أنا) مبتدأ، و(مبتغ) خبر مرفوع، وتكون (لا) لمجرد النفي غير عاملة عمل ليس.

إلا أن ابن الشجري قد رام تخريجاً آخر لـ(مبتغ) يؤكد به إعمال (لا) في المعرفة، حيثُ قال إنَّ "حقه أن يُنْصَبَ، ولكنه أسكن الياء في موضع النصب كما أسكنها الآخر في قوله (من الوافر):

كَفى بِالنَّأيِ مِن أَسماءَ كافي ..... [1]

---

١. شرح التسهيل لابن مالك: ١/٣٧٧.

٢. ١/١٩٥.

٣. شرح التسهيل لابن مالك: ١/٣٢٥، ٣٢٦.

٤. البيت بهذه الرواية في الأمالي الشجرية: ١/٢٨٢، وخزانة الأدب: ٣/٣٣٧.

وكان حقه كافياً، لأنّه حال بمنزلة المنصوب في قوله . تعالى .: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾[2]، وإذا كان كذلك فالنصب في قوله (متراخيا) بالعطف على (مبتغ) لأنّه منصوب الموضع فكأنه قال: لا أنا مبتغياً سواها ولا متراخيا عن حبها، فإن جعلت (لا) الأولى ملغاة كان قوله: (أنا مبتغ) مبتدأ وخبر، ولزمك أن تُعْمِلَ الثانية ويكون اسمها محذوفاً تقديره: ولا أنا عن حبها متراخيا، وحسُنَ حذفُه لِتقدُّمِ ذكره"[3]، ثم قال: "ووجدت بعد انقضاء هذه الأمالي في كتاب عتيق يتضمن المختار من شعر الجعديّ (لا أنا باغياً سواها)، فهذه الرواية تكفيك تكلف الكلام على مبتغ"[4].

ومعنى البيت واضح.

و(سواد القلب): حَبَّتُه، قال ابنُ منظور: "وسوادُ القلب وسوادِيُّه، وأَسْوَده، وسوداؤه: حبّته، وقيل: دَمُه"[5].

والبيت للنابغة الجعدي الصحابي الجليل . رضي الله عنه . وهو من قصيدة يائية طويلة من بحر الطويل مطلعها قوله:

بَنَتْ فِعْلَ ذِي وُدٍّ فَلَمّا تَبِعتُها ... تَوَلَّت وَبِتّ حاجَتِي في فُؤادِيا

وَخَلَّت سَوادَ القَلبِ لا أَنا باغِياً ... سِواها وَلا عَن حُبِّها مُتَراخِيا

أَتِيحَت لَهُ وَالغَمُّ يَحتَضِرُ الفَتَى ... وَمِن حاجَةِ الإِنسانِ ما لَيسَ لاقِيا[1]

---

١. هذا صدر بيت لبشر بن أبي خازم وعجزه:

..... وَلَيسَ لِحُبِّها إِذ طالَ شافي.

وهو له في ديوانه: ١٦٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٢٩٤/١، ٩٧٠، ١٠٣٢، وفي جميعها برواية: (كاف)، وخزانة الأدب: ٤٣٩/٤، ٤٤٠، ٤٧٧/١٠. وبلا نسبة في الأمالي الشجرية: ٢٨٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥١/٦، ١٠٣/١٠، والمقاصد النحوية: ١٠٧/١، ٤٧٩، وخزانة الأدب: ٤٤٣/٣، ٣٩٧/٦، ٤٨٢/١٠

٢. سورة النساء من الآية: ٤٤.

٣. الأمالي الشجرية: ٢٨٣/١.

٤. المصدر نفسه: ٣٨٤/١.

٥. لسان العرب (سود) ٢٩٥/٧.

والنابغة الجعدي اسمه: قيس بن عبد الله، أو: عبد الله بن قيس، وقيل: اسمه حيان بن قيس بن عبد الله بن عمرو بن عدس بن ربيعة بن جعدة بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، وكنيته: أبو ليلى، شاعر مخضرم عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام، وقيل: إن سبب تلقيبه بالنابغة؛ لأنّه قال الشعر في الجاهلية ثم أقام مدة نحو ثلاثين سنة لا يقول الشعر، ثم نبغ فيه فقاله؛ فسُمّي النابغة[2]،وقد عدّه ابن سلاّم رأس الطبقة الثالثة من فحول الجاهلية، وقال عنه: "وكان النابغة قديماً شاعراً مُفلقاً طويل البقاء في الجاهلية والإسلام، وكان أكبر من النابغة الذبياني، ويدل على ذلك قوله:

فَمَن يَكُ سائِلاً عَنّي فَإِنّـي ... مِنَ الفِتيانِ فِي أَيّامَ الخُنـانِ
أَتَـتْ مِئَةٌ لِعامٍ وُلِدتُ فِيـهِ ... وَعَشرٌ بَعدَ ذاكَ وَحِجَّتـانِ
وَقَد أَبقَت خُطُوبُ الدَّهرِ مِنّي ... كَما تُبقي مِنَ السيفِ اليَمانـي
تَفَلَّلَ وَهوَ مَأثُورٌ جُـرازٌ ... إِذا اجتَمَعَت بِقائِمِهِ اليَدانِ"[3]

الخُنان: زُكام للإبل، وكانت هذه الأيام على عهد المنذر بن ماء السماء، ومانت منه الإبل[4].

والحِجّة: بكسر الحاء السنة، أمّا بضمها فهي الدليل والبرهان[5]، وعلى هذا يكون النابغة قد عاش مائة واثنتي عشرة سنة.

والمأثور: الباقي فيه أثره، وهو رونقه وتسلسله[6].

والجُراز: الماضي النافذ في الضريبة[7].

---

١. ينظر المقاصد النحوية: ٤٧٧/١.

٢. ينظر الشعر والشعراء: ٢٨٠/١، ٢٨١، وخزانة الأدب: ١٦٧/٣.

٣. طبقات فحول الشعراء: ١٢٣/١، ١٢٤.

٤. طبقات فحول الشعراء: ١٢٤/١ (الهامش رقم: ١).

٥. ينظر لسان العرب (حجج) ٣٨/٤.

٦. ينظر طبقات فحول الشعراء: ١٢٤/١ (الهامش رقم: ٣).

٧. ينظر المصدر نفسه: ١٢٤/١ (الهامش رقم: ٣).

* * *

إعمالُ (ما) الحِجازيّة مَع تقدُّمِ خَبرِها على اسمِها

قال الفرزدقُ (من البسيط):

فَأَصبَحوا قَد أَعادَ اللَهُ نِعمَتَهُم إِذ هُم قُرَيشٌ وَإِذ ما مِثلَهُم بَشَرُ[1]

---

١. البيت لـه في ديوانـه: ١/١٨٥، والمقتضب: ٤/٤٥٢، وشرح ابن السيرافي: ١/٢٣٤، وشرح الكافية الشـافية: ١/١٧٠، ١٩١، والجنـى الـداني: ١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦، ومغنـي اللبيـب: ٢/٢٦، ١٧٤، والمقاصد النحوية: ١/٤٥١، وشرح التصريح: ١/٢٦٤، وشرح شواهد المغني: ١/٢٣٧، ٢/٧٨٢، وشرح الأشموني: ١/٢٠٣، وخزانة الأدب: ٤/١٣٣، ١٣٨، والدرر اللوامع: ١/٢٤٢، ٤٧٧.
وبلا نسبة في مغني اللبيب: ١/١٠٤.

(ما) من الحروف العاملة عمل (ليس) لشبهها بها في معنى النفي، وإعمالها لغة أهل الحجاز، وبلغتهم جاء التنزيل قال . تعالى .: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾[1]، وقال جلّ شأنه: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[2]، أمّا بنو تميم فلا يعملونها وإنّما يرفعون ما بعدها على الابتداء والخبر، قال سيبويه: "وهو القياس؛ لأنّه ليس بفعل وليس (ما) كـ(ليس)، ولا يكون فيها إضمار"[3].

وقال ابن مالك بعدما أشار إلى رأي سيبويه: "وهو كما قال؛ لأنّ العامل حقه أن يمتاز من غير العامل بأن يكون مختصاً بالأسماء إن كان من عواملها كحروف الجر ومختصاً بالأفعال إن كان من عواملها كحروف الجزم، وحق ما لا يختص كـ(ما) النافية ألاّ يكون عاملاً"[4].

ولإعمالها على لغة أهل الحجاز شروط سبق تفصيلها في موضع سابق[5].

ومن هذه الشروط؛ ألاّ يتقدّم خبَرُها على اسمها، وهو الشرط الذي أشار إليه بقول ابن مالك في الألفية بقوله:

..... وترتيب زكن[6]

وقد منع أغلب العلماء إعمال (ما) مع تقدم خبرها على اسمها، قال سيبويه: "فإذا قلت: ما منطلق عبد الله، أو: (ما ممسيء من أعتب)[7] رفعتَ، ولا يجوز أن يكون مقدّماً مثله مؤخّراً، ...وتقول: ما زيد إلا منطلق، تستوي فيه اللغتان، ومثله قوله .

---

١. سورة يوسف من الآية: ٣١.

٢. سورة المجادلة من الآية: ٢.

٣. الكتاب: ١/١٠١.

٤. شرح الرضي على الكافية: ١/١٩١.

٥. ينظر ص ٢١٣ من هذا البحث ، مسألة إعمال (لا) عمل ليس في المعرفة.

٦. زكن بمعنى عُلِم وعُرِف. ينظر الصحاح (زمن) ٥/ ٢١٣١، ولسان العرب (زكن) ٧/ ٤٥.

٧. ينظر مجمع الأمثال: ٢/٣٤١، ولفظه فيه: ما أساء من أعتب، والمعتب: الذي عاد إلى مسرتك بعد ما ساءك.

عزَّ وجلَّ : ﴿مَا أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾[1]، لم تقو (ما) حيث تضمنت معنى (ليس) كما لم تقو حين قدمت الخبر"[2].

ومن العلماء من أجاز إعمال (ما) مع تقديم خبرها على اسمها وهو الفراء[3]، ومنهم من جوزه فيما إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً وهو ابن عصفور[4]، وقد نبهوا على أنّ ما جاء من كلام العرب من إعمال (ما) مع تقديم خبرها على اسمها يُعدّ شاذّاً، أو نادراً[5]، ومما جاء منه قول الفرزدق (من البسيط):

فَأَصبَحوا قَد أَعادَ اللَهُ نِعمَتَهُم إِذ هُم قُرَيشٌ وَإِذ ما مِثلَهُم بَشَرُ

فقد قال سيبويه: "وزعموا أنّ بعضهم قال، وهو الفرزدق (من البسيط):

فأصبحوا ....

وهذا لا يكاد يُعرف"[6].

وقد فسّر السيرافي قول سيبويه (لا يكاد يُعرف) بالقلة، حيث قال: "يعني أنّ نصب مثلهم في قول الفرزدق: إذ ما مثلهم بشر، على تقديم الخبر قليل، كما أنّ: لات حين مناص بالرفع قليل لا يكاد يُعرف"[7].

وقد خُرِّجَ نصب (مثلهم) في بيت الفرزدق تخريجات عدة، كلها ترمي إلى إبعاد إعمال (ما) مع تقديم خبرها على اسمها، فقال المبرد: "نصبه يجوز على أن تجعله نعتاً مقدماً، وتضمر الخبر، فتنصبه على الحال"[8].

---

١. سورة يس من الآية: ١٤.

٢. الكتاب: ١/١٠٣.

٣. ينظر رأيه في شرح التصريح: ١/٢٦٤.

٤. ينظر رأيه في المصدر نفسه: ١/٢٦٤.

٥. ينظر المقاصد النحوية: ١/٤٥٢، وشرح التصريح: ١/٢٦٥، وشرح الأشموني: ١/٢٠٣.

٦. الكتاب: ١/١٠٣، ١٠٤.

٧. شرح السيرافي: ٣/٢٧.

٨. المقتضب: ٤/٤٥٢.

وقد أشار البغدادي إلى أنّ هذا القول للمازني وقد تبعه المبرد فيه[1].

ومعنى قول المبرد أنّ (مثلهم) منصوب على أنّه حال، وأنّهُ في الأصل نعت فلما قدم على منعوته أُعرب حالاً، وذلك نحو قول كثير عزة (من مجزوء الكامل):

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ .....[2]

وقد ردّ ابن السّيد هذا الرأي بقوله: "وفيه نظر؛ لأنّ الحال فضلة يتم الكلام بدونها، وههنا لا يتم الكلام بدون (مثلهم) فلا يكون حالاً"[3].

وردّه ابن هشام أيضاً بقوله إنّ معاني الأفعال لا تعمل مضمرة[4].

وقد ذكر الأعلم وجهين يتخرج عليهما نصب (مثلهم) في بيت الشاهد:

الأول: الذي ذكره المبرد من نصبه على الحال.

الثاني: أن يكون منصوباً على الظرف، وكأنّه قال: وإذ ما في مثل حالهم وفي مكانهم من رفعة بشر[5].

---

١. ينظر خزانة الأدب: ١٣٦/٤، ومسالك النحاة: ٦٨.

٢. هذا صدر البيت وعجزه:

..... يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

وهو لـه فـي الكتـاب: ١٢٠/٢، وشـرح التصـريح: ٥٨٤/١، ولسـان العـرب (وحـش) ١٦٨/١٥، والمقاصـد النحويـة: ٣٧٥/٢، وشرح شواهد المغنـي: ٢٤٩/١، وخزانـة الأدب: ٢١١/٣، وليس فـي ديوانه. وبلا نسبة في الخصـائص: ٢٤٧/٢، وشرح شذور الذهب: ٤٣، وشرح قطر الندى: ٢٣٦، ومغني اللبيب: ١٠٧/١، ٩٨/٢، ٣١٦، وشرح الأشموني: ٤١٧/١، وخزانة الأدب: ٤٣/٦.

ويروى: لِعَزَّةَ، كما في الكتاب: ١٢٠/٢، و(لسلمى) كما في لسان العرب (وحش) ١٦٨/١٥، وروي (من الوافر):

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قَدِيم عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ

وقيل هو لذي الرّمة. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٦٢/٢، ٥٦٤، وشرح التصريح: ٥٨٤/١، وخزانة الأدب: ٢٠٩/٣، وليس في ديوانه ولا في ملحق ديوانه.

٣. ينظر خزانة الأدب: ١٣٦/٤.

٤. ينظر المصدر نفسه: ١٣٦/٤.

٥. ينظر النكت: ٧١/١، ٧٢.

وقد نُسب هذا الرأي إلى الكوفيين[1].

وقد نُقل عن الصَّفَّار[2] أنَّه ردَّ هذا التخريج وقال بفساده؛ لأنَّ (ما) ليس بزمان ولا مكان ولا يجعل ظرفاً بقياس[3].

كما خُرِّجَ النصب على جعل (مثلهم) صفة للظرف، وأصله: وإذ ما منزلة مثل منزلتهم، فـ(منزلة) ظرف تقدم ثم حُذف وأُقيم (منزلتهم) مقامه، فصار: وإذ ما مثل منزلتهم، ثم حُذف المضاف الثاني فصار: وإذ ما مثلهم[4]، وقد ردَّ الصَّفَّار هذا الوجه أيضاً لكثرة الحذف فيه دون دليل[5].

وذكر البغدادي أنَّ هناك تخريجاً آخر للنصب، وهو أنَّ (مثلهم) خبر (ما) التميمية؛ ولكنه بُنِي (مثلَ) على الفتح لإضافته إلى مبني، لأنَّ المضاف إذا كان مبهما مثل (غير، ومثل، ودون، ...) وأضيف إلى مبنى اكتسب البناء من المضاف إليه، وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾[6]، فيمن قرأها بفتح ﴿مِثْلَ﴾[7]، وقد ذكر الصَّفَّار أنَّ هذا التخريج هو "أحسن ما يتخرج عليه هذا البيت"[8]، إلاَّ أنَّ ابن مالك ذكر أنَّ اكتسابَ المضاف البناء من المضاف إليه لا

---

١. ينظر خزانة الأدب: ٤/١٣٣.

٢. هو القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي الشهير بالصَّفَّار، صحب الشلوبين وابن عصفور، وشرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٦٣٠هـ).

ينظر بغية الوعاة: ٢/٢٥٦، والأعلام: ٥/١٧٨.

٣. ينظر مسالك النحاة: ٦٨.

٤. ينظر المصدر نفسه: ٧٠.

٥. ينظر نفسه: ٧٠.

٦. سورة الذاريات من الآية: ٢٣.

٧. قال أبو زرعة: "قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر برفع اللام، وقرأ الباقون بالنصب فمن رفع (مثل) فهي من صفة الحق، والمعنى: أنَّه مثل نُطقكم، ومن نصب فعلى ضربين أن يكون في موضع رفع إلاَّ أنَّه لمَّا أضاف إلى (أن) فتح، ويجوز أن يكون منصوباً على التوكيد على معنى: إنَّه لحق حقاً مثل نُطقكم".

حُجة القراءات لأبي زرعة: ٦٧٩.

٨. ينظر قوله في مسالك النحاة: ٦٩، ٧٠.

يكون في (مثل)؛ وذلك لأنّها تخالف المبهمات بأن تُثنى وتجمع[1]، وممّا جاءت فيه مُثنّاة قول الشاعر (من البسيط):

..... والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان[2]

ومن مجيئها مجموعة قوله ـ تعالى ـ: ﴿ثُمَّ لا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾[3].

وقد روى المبرد بيت الفرزدق بالرفع: وقال: "فالرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويين، وذهب إلى أنّه خبر مقدم، وهذا خطأ فاحش، وغلط بيّن"[4].

ونُقِلَ عنه أنّه ردّ على سيبويه استشهاده بهذا البيت، وقال إنّ هذا ليس موضع ضرورة، والفرزدق لغته الرفع في التأخير، ومن رفع الخبر مؤخراً رفعه مقدماً[5].

كما نُقِلَ عن النحّاس أنّه قال: سألت أبا إسحاق عمّا قاله المبرد فقال: إنّه لعمري من بني تميم، ولكنه مسلم، قد قرأ القرآن وقرأ فيه: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾، وقرأ: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾، فرجع إلى لغة من ينصب فلا معنى للتشنيع بأنّه من بني تميم"[6].

وقد اعترض البغدادي على هذا بقوله: "أقول: من ينصب مع تقدم الخبر، فلا يصح هذا جواباً. وقيل: أراد الفرزدق أنّ يتكلم بلغة الحجاز فغلط، وهذا باطل، فإنّ العربي لا يمكن أن يغلط لسانه، وإنّما الجائز غلطه في المعاني"[7].

وتجدر الإشارة إلى أنّ سيبويه لم يستشهد بالبيت على شيء، وإنّما الذي قاله: "وزعموا أنّ بعضهم قال، وهو الفرزدق (من البسيط):

---

١. ينظر رأيه في خزانة الأدب: ١٣٧/٤، ومسالك النحاة: ٧٠.

٢. هذا عجز بيت وصدره:

من يفعل الحسنات الله يشكرها .....

وسوف يأتي الحديث عنه مفصلاً في مسألة حذف فاء الجزاء. ينظر ص ٣٧٣ من هذا البحث.

٣. سورة محمد من الآية: ٣٨.

٤. المقتضب: ٤٥٢/٤.

٥. ينظر مسالك النحاة: ٦٨.

٦. ينظر خزانة الأدب: ١٣٤/٤.

٧. خزانة الأدب: ١٣٤/٤.

وهذا لا يكاد يُعرف"[1].

ومع هذا فقد ردَّ ابن ولاَّد على ما قاله المبرد عن استدلال سيبويه بالبيت بأنَّ "الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تُغيِّر البيت على لغتها، وترويه على مذاهبها ممّا يوافق لغة الشاعر ويخالفها، ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد"[2].

وقد رجَّح السيرافي رأي سيبويه على رأي المبرد فقال: "الجملة أنَّ سيبويه ذكر أنَّ الضرورة في تقديم الخبر مع الإعمال، وأبو العباس يقول: الضرورة حذف الخبر، فوجدنا قول سيبويه أولى لأنَّه ليس يحتاج في قوله إلى تقدير شيء محذوف من الكلام"[3].

وكذلك اختار الأعلم مذهب سيبويه، حيث ذكر أنَّ الذي حمله عليه سيبويه أصح عنده وإن كان الفرزدق تميمياً؛ لأنَّه أراد أن يُخلِّصَ المعنى من الاشتراك؛ لأنَّه لو رفع (مثلهم) لكان الكلام محتملاً للمدح والذم، فإذا قال: ما مثلهم بشر بالرفع، لجاز أن يُتَوَهَّمَ أنَّه من باب: ما مثلُك أحداً إذا نفيت عنه الإنسانية والمروءة، أمّا إذا نَصَبَ فقال: ما مثلَهم بشراً لم يُتَوَهَّم ذلك وخلص المعنى للمدح دون توهم الذم[4]، وقد ردَّ الصَّفَّار هذا الرأي أيضاً فقال: "وهذا ليس بشيء، فإنَّ المحتمل للمدح والذَّم وهو رفع الخبر له ما يَنُصُّ عليه، ويقطع بأنَّه مدح وهو ما قبله وما بعده فلم يضطر قط إلى النصب فهذا توجيه فاسد"[5]، وهذا الكلامُ ذكره ابن هشام بالمعنى ردّاً على الكلام نفسه في الموضع نفسه، حيث قال ابن هشام على رأي الأعلم السابق: "وفيه نظر، فإنَّ السياق يُعيِّنُ الكلام للمدح"[6].

---

١. الكتاب: ١/١٠٣، ١٠٤.

٢. الانتصار لسيبويه: ٥٥.

٣. ينظر قوله في مسالك النحاة: ٧٠.

٤. ينظر رأيه في خزانة الأدب: ٤/١٣٤.

٥. ينظر رأيه في مسالك النحاة: ٧٠.

٦. ينظر قوله في خزانة الأدب: ٤/١٣٤.

وإذا كان السياق يُعيِّنُ الكلام للمدح، فإنّ النصب فيه زيادة تأكيد لإرادة المدح لا غير، وإبعاد أكثر لإرادة الذم، ولعل هذا سبب ترجيح النصب، لا لأنّه ينفي إرادة الذم، ولكن لأنّ فيه زيادة توكيد إرادة المدح ويكون الأمر على هذا متعلقاً بالنَّسَبِ، فالسياق والنصب يؤكدان المدح بنسبة أكثر ممّا إذا ما كان النصب وحده هو الدال على المدح.

وفي بيت الفرزدق شاهدان نحويان آخران، أحدهما: مجيء (أصبح) بمعنى (صار) قال ابن مالك: "ومن ورود (أصبح، وأمسى) بمعنى (صار) قول الفرزدق من البسيط:

فأصبحوا قد أعاد ...."[1].

والثاني: مجيء (إذ) للتعليل، قال المرادي في معاني إذ: "أنْ تكونَ للتعليل، نحو قوله . تعالى .: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾[2]، وقوله . تعالى .: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِ فَسَيَقُولُونَ﴾[3]، ومنه قول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد ...."[4].

وقال ابن هشام في معاني (إذ): "أن تكون للتعليل، ....، وممّا حملوه على التعليل: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِ فَسَيَقُولُونَ﴾ ، ...، وقوله:

فأصبحوا قد أعاد ...."[5].

ومعنى بيت الشاهد:

إنّهم قد أُعيدوا إلى كرمهم المعهود، وهم من قريش أشرف بني البشر.

---

١. شرح الكافية الشافية: ١/١٧٠.

٢. سورة الزخرف من الآية: ٣٨.

٣. سورة الأحقاف من الآية: ١٠.

٤. الجنى الداني: ١٨٨، ١٨٩.

٥. مغني اللبيب: ١/١٠٤.

وجملة (قد أعاد الله نعمتهم) في محل نصب خبر (أصبح)، وقد أعربها العيني في محل نصب حال، مع أنّه ذكر أنّ (أصبح) من الأفعال الناقصة، ثم قال: "ولكنّها ههنا بمعنى صاروا، وهي جملة الفعل والفاعل، وقوله: قد أعاد الله نعمتهم، جملة وقعت حالاً"[1].

قال البغدادي: "والعجب من العيني في قوله صار[2] من الأفعال الناقصة، وجعله هذه الجملة حالاً مع أنّه لم يعين الخبر"[3].

ويبدو أنّ العيني يرى أنّ الفعل ههنا تام وليس ناقصاً؛ لأنّه قال: "قوله: أصبحوا من الأفعال الناقصة ولكنها ههنا بمعنى صاروا وهي جملة الفعل والفاعل"[4]، ومادام الفعل تاماً فلا يحتاج إلى خبر، بل يكتفي برفعه للفاعل.

وبيت الشاهد من قصيدة رائيّة للفرزدق يمدح بها عمر بن عبد العزيز ﷺ.[5]، ومنها قوله:

إِذَا رَجَعَا الرَكبُ تَعريساً ذَكَرتُ لَهُم ... عَيشاً يَكُونُ عَلَى الأَيدِي لَهُ دِثَرُ

وَكَيفَ تَرجونَ تَغميضاً وَأَهلُكُمُ ... بِحَيثُ تَلحَسُ عَن أَولادِها البَقَرُ

سيروا فَإِنَّ اِبنَ لَيلى مِن أَمامِكُمُ ... وَبادِروهُ فَإِنَّ العُرفَ يَبتَدِرُ

فَأَصبَحوا قَد أَعادَ اللَهُ نِعمَتَهُم ... إِذ هُم قُرَيشٌ وَإِذ ما مِثلَهُم بَشَرُ

وَلَن يَزالَ إِمامٌ مِنهُمُ مَلِكٌ ... إِلَيهِ يَشخُصُ فَوقَ المِنبَرِ البَصَرُ

إِن عاقَبُوا فَالمَنايا مِن عُقُوبَتِهِم ... وَإِن عَفَوا فَذَوُوا الأَحلامِ إِن قَدِروا

كَم فَرَّقَ اللَهُ مِن كَبدٍ وَجَمَّعَهُ ... بِهِم وَأَطفَأَ مِن نارٍ لَهَا شَرَرُ[6]

و(التعريس): النزول في آخر الليل للاستراحة والنوم[1].

---

١. المقاصد النحوية: ٤٥٢/١.

٢. في المقاصد النحوية: (أصبحوا) ينظر ٤٥٢/١.

٣. خزانة الأدب: ١٤٠/٤.

٤. المقاصد النحوية: ٤٥٢/١.

٥. ينظر ديوان الفرزدق: ١٨٢/١، والمقاصد النحوية: ٤٥١/١، وخزانة الأدب: ١٣٧/٤.

٦. ينظر المصدر نفسه: ١٨٤/١، والمصدر نفسه: ٤٥١/١، والمصدر نفسه: ١٣٧/٤، ١٣٨.

و(عيشاً) ويروى مكانه: (غيثاً)[1].

و(دُرر) يروى بكسر الدال، وضمُّها، ومعناه بالكسر جمع (دِرّة) أي: صَبٌّ، يقال: للسحاب دِرّة، أي: صبٌّ واندفاق[2]، وهذه يناسبها رواية (غيثاً)، أمّا (دُرر) بضم الدال فهو جمع (دُرّة) وهي اللؤلؤة العظيمة[3]، وهذه يُناسبها رواية (عيشاً).

وقوله: تلحس عن أولادها البقر: كناية عن الموضع القفر الذي لا نبات به ولا ماء[4].

و(ابن ليلى) هو عُمر بن عبد العزيز، وليلى أمّه، وهي بنت عاصم بن عمر ابن الخطاب . ﷺ .[5].

و(العُرف) بضم العين: المعروف[6].

وترجمةُ الفرزدق قد تقدّمت[7].

* * *

---

١. ينظر الصحاح (عرس) ٩٤٨/٣.

٢. ينظر ديوان الفرزدق: ١٨٤/١.

٣. ينظر الصحاح (درر) ٦٥٦/٢، ولسان العرب (درر) ٢٤٢/٥.

٤. ينظر المصدر نفسه (درر) ٦٥٦/٢، والمصدر نفسه (درر) ٢٤٣/٥.

٥. ينظر خزانة الأدب: ١٣٩/٤.

٦. ينظر المصدر نفسه: ١٣٩/٤.

٧. ينظر لسان العرب (عرف) ١١٢/١٠.

٨. ينظر ص ٢٢ من هذا البحث.

إعمَالُ (مَا) مع انتِقَاضِ نفيِها بِـ(إلاَّ)

قال الشاعر (من الطويل):

وَمَا الدَّهرُ إلاَّ مَنجنُوناً بِأهلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبَا[1]

لإعمال (ما) عمل (ليس) شروط قد تقدّم الكلام عنها مفصّلاً[2].

ومن هذه الشروط: بقاء النفي، قال ابن مالك في الألفية:

إعمَالَ لَيسَ أُعمِلَتْ مَا دُونَ إنْ
مع بقَا النَّفي وتر تيبٍ زُكِنْ

أي: عدم انتقاض نفيها بـ(إلاَّ)، فإن انتقض نفيها بـ(إلاَّ) بطل عملها ووجب رفع ما بعد إلاَّ على الخبر، نحو قوله . تعالى .: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ

---

١. البيت لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني: ٢١٩/١، ٢٢٠.

وبلا نسبة في المحتسب: ٣٢٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٥/٨، وضرائر ابن عصفور: ٥٨، والمقرب: ١٥٩، وشرح الرضي على الكافية: ١٨٧/٢، وأوضح المسالك: ١١٧/١، ومغني اللبيب: ٩٥/١، وشرح الأشموني: ٢٠٢/١، وخزانة الأدب: ١٣٠/٤، ١٣٢، ٢٤٩/٩، ٢٥٠، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١١٦/٢.

٢. ينظر ص٢١٣ من هذا البحث (مسألة إعمال (لا) المشبهة بـ(ليس) في المعرفة).

بِالْبَصَرِ﴾[1]، برفع (واحدة) على أنّها خبر للمبتدأ (أمرنا) وما ملغاة[2]، وإنّما لم تعمل (ما) مع انتقاض نفيها؛ لأنّ عملها إنّما كان لأجل معنى النفي الذي به شابهت (ليس) فلما زال وجه الشبه زال العمل[3].

وقد نُقل عن يونس بن حبيب أنّه أجاز إعمال (ما) مع انتقاض النفي[4]، قال الرضي: "ونُقل عن يونس أنّه يُجوّز إعمالها مع انتقاض نفيها بـ(إلاّ) وأنشد في ذلك:

وَمَا الدّهرُ إلاّ مَنجِنُوناً بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاّ مُعَذَّبَا"[5].

على أنّ (ما) عاملة و(الدهر) اسمها، ومنجنُوناً خبرها، وكذلك في الشطر الثاني، (صاحب الحاجات) اسم (ما)، ومُعذّبا خبرها[6].

ونسب السيوطي إعمال (ما) مع انتقاض نفيها بـ(إلاّ) إلى الشلوبين أيضاً[7].

وقد خُرّج بيت الشاهد تخريجات عدّة، فقد خرجّه ابن بابشاذ[8] على أن يكون الأصل: إلاّ كمنجنون، ثم حُذف الجار فانتصب المجرور[9].

وخرّجه الأسفرائيني[1]على تقدير: وما الدهر إلاّ يشبه منجنوناً، وصاحب الحاجات إلاّ يشبه معذباً، وعلى هذا يكون كل من (منجنوناً، ومعذباً)، منصوبين بالفعل الواقع خبراً، وهو (يشبه) وليسا هما الخبرين[2].

---

١. سورة القمر من الآية: ٥٠.

٢. ينظر التحرير والتنوير: ١٣/٢٢٠.

٣. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٢/١٨٦، ١٨٧.

٤. ينظر رأيه في شرح التسهيل لابن مالك: ١/٣٧٣.

٥. شرح الرضي على الكافية: ٢/١٨٧.

٦. ينظر المقاصد النحوية: ١/٤٤٩.

٧. ينظر رأيه في شرح التصريح: ١/٢٦٣ (الهامش رقم: ٤).

٨. هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سليمان بن إبراهيم، أبو الحسن، إمام في النحو، من مؤلفاته: شرح جمل الزجاجي، والمقدمة في النحو، والتعليق في النحو، توفي .رحمه الله. سنة (٤٦٩ هـ).

ينظر إنباه الرواة: ٢/٩٥، وبغية الوعاة: ٢/١٧، وشذرات الذهب: ٤/٢٤.

٩. ينظر خزانة الأدب: ٤/١٣١.

وذكر غيرُه أنّه يجوز أن يكون (منجوناً) منصوباً على الحال، والخبر محذوف، والتقدير، وما الدهر موجوداً إلاّ مثل المنجون لا يستقر في حالة، وعلى هذا تكون (ما) قد عملت قبل انتقاض نفيها، ويكون التقدير في الشطر الثاني: وما صاحب الحاجات موجوداً إلاّ معذباً، مع عدم تقدير (مثل) في الثاني؛ لأنّ الثاني هو الأول[3].

بينما جعله الشيخ خالد الأزهريّ من باب المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبراً عن اسم مبتدأ، وذلك على حد قولهم: ما زيدٌ إلاّ سيراً، أي: ما زيدٌ إلاّ يسير سيراً، وقدَّرهُ: وما الدهرُ إلاّ يدور دوران منجنون، فـ(الدهر) مبتدأ، و(يدور) جملة الخبر، و(دوران) مفعول مطلق عامله (يدور)، فحُذِف الخبر وهو جملة (يدور) وأقيم المضاف إليه مُقامه وهو (دوران)[4].

ثم ذكر أنّ الباعث على نصب (منجنون) أمران: الأوّل كونه لا يصح أن يكون خبراً عن (الدهر)، والثّاني كونه واقعاً بعد الإيجاب، وأنّ السبب في تقدير (دوران) أن (منجوناً) لا يصح كونه مفعولاً مطلقاً؛ لأنّه اسم للدولاب الذي يُسقَى عليها الماء، وأسماء الذوات لا تُنصَب على المفعولية المطلقة إلا أن يكون آلة، نحو: ضربت سوطاً، وهو ذاتُ السبب في تقديره في الشطر الثاني: إلاّ يُعذَّب معذباً، أي: تعذيباً؛ لأنّ اسم المفعول لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة[5].

---

١. هو محمد بن محمد بن أحمد تاج الدين الأسفرائيني، عالم بالنحو، من مؤلفاته: ضوء المصباح، ولباب الإعراب، ولب اللباب، توفي . رحمه الله . سنة (٦٨٤هـ).

ينظر بغية الوعاة: ٢١٩/١ الأعلام: ٣١/٧.

٢. ينظر خزانة الأدب: ١٣١/٤.

٣. ينظر خزانة الأدب: ١٣١/٤.

٤. ينظر شرح التصريح: ٢٦٣/١.

٥. ينظر المصدر نفسه: ٢٦٣/١.

وقال البغدادي بعدما ذكر جميع التخريجات السابقة: "وعندي أن يكون من قبيل تأويل من قرأ: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[1]، بالنصب، أي: نُرى عصبة، والظاهر أنّ هذا أسهل"[2].

ولم يؤول بعض العلماء بيت الشاهد، فابن الناظم اكتفى بقوله إنّه من النادر، وسكت عن تأويله[3]، وكذلك اكتفى الأشموني بعزو البيت إلى الشذوذ، حيث قال: "فأمّا قوله:

وَمَا الدّهرُ إلاّ مَنجِنُوناً بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاّ مُعَذَّبَا

فشاذ أو مؤول"[4]، ولم يعقب.

وقد نُقل عن المازني أنّه روى بيت الشاهد هكذا:

أرى الدّهرَ إلاّ مَنجِنُوناً بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاّ مُعَذَّبَا[5]

واستدل به على زيادة (إلاّ)[6].

وقد تبعه ابن جني في هذا، حيث ذكر عند تفسيره لقراءة عبد الله بن مسعود[7] والأعمش لقوله - تعالى -: ﴿وَإِنَّ كُلٌّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[1]، أنّ المعنى: ما كُلٌّ

---

١. سورة يوسف من الآية: ٨، ١٤.

٢. خزانة الأدب: ١٣١/٤.

٣. ينظر شرح ابن الناظم: ١٤٦.

٤. شرح الأشموني: ٢٠٢/١.

٥. البيت بهذه الرواية في المحتسب: ٣٢٨/١، وضرائر ابن عصفور: ٥٨، ومغني اللبيب: ٩٥/١، والمقاصد النحوية: ٤٥٠/١، وشرح شواهد المغني: ١١٩/١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١١٦/٢، وخزانة الأدب: ١٣٢/٤.

٦. ينظر ضرائر ابن عصفور: ٥٩، وشرح شواهد المغني: ١١٩/١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١١٧/١، ١١٨.

٧. هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب أبو عبد الرحمن الهذلي، من أكابر الصحابة عقلاً، وفضلاً، وقُرباً من رسول الله - ﷺ - من أهل مكة، ولي بعد وفاة النبي - ﷺ - بيت مال الكوفة، ثم مات في المدينة - رحمه الله - سنة (٣٢هـ)، وله ٨٤٨ حديثاً.

إلاّ والله لَيُوَفِّيَنَّهم، نحو: ما زيدٌ إلاّ لأضربنَّه، بمعنى: ما زيد إلاّ مستحق لأنْ يقال فيه هذا، ثم ذكر أنّه يجوز فيه وجه ثانٍ، وهو أن تكون (إن) مخففة من الثقيلة، وتجعل (إلاّ) زائدة، وذكر أنّ هذا قد جاء عن العرب، وأنّ منه قول الشاعر:

أرى الدَّهرَ إلاّ مَنجنُوناً بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاّ مُعَذَّبَا

على أن يكون المعنى: أرى الدهر منجنوناً بأهله يتقلب بهم، فتارة يرفعهم وتارة يخفضهم[2]. وكذلك المنجنون تارةً يجعل السافل عالياً، وتارةً يعكس[3]. وكذلك استدل به ابن عصفور على زيادة (إلاّ) ضرورة وذكر أنّ هذا البيت لا يحتمل إلا أن تكون (إلاّ) فيه زائدة[4].

ويبدو أن لابن مالك الرأيَ نفسَه بالحُكم بزيادة (إلاّ) فيما نقله عنه ابن هشام، ثم اعترض الأخير على مذهب ابن مالك ومن سبقه بالقول به بقوله إنّ "المحفوظ وما الدهر، ثم إن ثبتت روايته فتخرج على أنّ (أرى) جواب لقسم مُقدر، وحذفت (لا) كحذفها في: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا﴾[5]، ودل على ذلك الاستثناء المفرغ"[6].

ومعنى بيت الشاهد واضح.

و(المنجنون): الدولاب التي يُستَقَى عليها[7].

ونقل البغدادي عن ابن جني أنّ كلمة (منجنون) لا يمكن أن تكون من الخماسي لأنّ النون مكررة، كما لا يجوز أن تكون الميم فيها زائدة لأنّه ليس في الكلام (مفعلول)، ولا يجوز الحكم بزيادة الميم والنون معاً على اعتبار أن الكلمة ثلاثية من لفظ (الجن)؛ لأنّه لا يجتمع في أول الكلمة زيادتان، والكلمة ليست جارية

ينظر الإصابة في تمييز الصحابة: ٢٣٣/٤، وغاية النهاية: ٤٥٨/١، والأعلام: ١٣٧/٤.

١. سورة هود من الآية: ١١١.

٢. ينظر المحتسب: ٣٢٨/١، ٣٩.

٣. ينظر شرح التصريح: ٢٦٣/١.

٤. ينظر ضرائر ابن عصفور: ٥٨.

٥. سورة يوسف من الآية: ٨٥.

٦. مغني اللبيب: ٩٥/١.

٧. ينظر الصحاح (عجل) ١٧٥٩/٥، (مدن) ٢٢٠١/٦.

على فِعْل، مثل: منطلق، ومستخرج، كما أنّه لا يوجد في الكلام (منفعول) حتى يحمل هذا عليه، ولا يجوز اعتبار النون وحدها زائدة؛ لأنّه قد ثبت أن الكلمة تجمع على (مناجين)، ولو كانت زائدة لقيل (مجاجين)، فالنون والميم كلتاهما أصليتان، والنون الثانية لام مكررة، وتكون الكلمة مثل (حندقوق) ملحقة بـ(عضرفوط)[1].

وقد اختلفت روايات قافية البيت فقد روي: (معذّبا) .كما سبق .ورواهُ ابنُ جني: (مُعلّلا)[2].

وبيت الشاهد لم ينسب إلى قائل معيّن، وكلُّ ما جاء في نسبته ما ذكره السيوطيُّ من أنَّ ابنَ جني نسبه إلى بعض بني سعد[3].

* * *

١. ينظر قوله في خزانة الأدب: ١٣٢/٤، ١٣٣.

والحندقوق: قال الجوهري: نَبْتٌ، وهو الأَرق، نبطي مُعرَّب. الصحاح (حدق) ١٤٥٦/٤.

والعضرفوط: دويبة بيضاء ناعمة. ينظر لسان العرب (عضرفط) ١٨٤/١٠.

٢. ينظر المحتسب: ٣٢٨/١.

٣. ينظر شرح شواهد المغني: ٢١٩/١.

المبحثُ الرّابع: الحُروفُ النّاسِخةُ

العطفُ عَلى اسم (إنّ) بالرّفعِ قبل استِكمال الخَبرِ

قال ضَابِئُ بنُ الحَارِث البُرجُمِيُّ (من الطّويل):

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ[1]

اختلف النحويون في جواز العطف على اسم (إنّ) بالرفع قبل استكمال الخبر، فذهب البصريون إلى منعه؛ لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد، وذلك لأنّ مذهبهم قائم على أنّ الحرف الناسخ عامل في الخبر، والمعطوف مبتدأ وهو أيضاً عامل في الخبر، فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملاً واحداً، وهذا ممتنع، بينما مذهب الكوفيين قائم على أنّ الحرف الناسخ لا يعمل في الخبر، بل العامل في خبر (إنّ) هو اسمها؛ لأنّ المبتدأ والخبر يترافعان على مذهبهم، فلا يلزم منه صدور عمل واحد من عاملين[2].

---

١. البيت له في الكتاب: ١/١٢٤، والأصمعيات: ١٥٥، وديوان النقائض: ١/١٩٣، والكامل في اللغة والأدب: ١/٣٣٧، وشرح ابن السيرافي: ١/٣٣٩، والنكت: ١/٨٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/٦٨، ولسان العرب (قير) ١٢/٢٣٤، وشرح التصريح: ١/٣٢٢، وشرح شواهد المغني: ٢/٨٦٧، وخزانة الأدب: ٩/٣٢٦، ١٠/٣١٢، ٣١٣، ٣٢٠، والدرر اللوامع: ٢/٤٨٢، ٤٨٣، ومسالك النحاة: ٨٣.

وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب: ٢/٥٠، وأسرار البلاغة: ١٧٩، والمنبع في شرح اللمع: ١/٢٨٧، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٢/٩٦٤، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٣٥٥، ورصف المباني: ٣٣٨، ومغني اللبيب: ٢/١٣٥، ٢٧٧، وأوضح المسالك: ١/١٥٠، والأشباه والنظائر في النحو: ١/٥٢، وشرح الأشموني: ١/٢٤٤.

٢. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٧٦، ١٨٥، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٣٥٤، وشرح التصريح: ١/٣٢٣.

ولأجل هذا فقد جوّز الكوفيون العطف على اسم إنَّ بالرفع قبل استكمال الخبر، فأجازه الكسائي على كل حال، سواء كان اسم (إنَّ) مما يظهر فيه عمل (إنَّ) أو مما لا يظهر فيه عملها كالمبنيات[1]، بينما لم يجيزه تلميذه الفراء إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إنَّ) [2]، وذكر ابن يعيش أنَّ أبا الحسن الأخفش من البصريين قد تبع مذهب الكسائي "فأجازه مطلقاً على كل حال سواء يظهر فيه عمل العامل أو لم يظهر"[3].

وقد تمسّك الكسائي والفراء ومن تبعهما في التدليل على صحة مذهبهم بقوله . تعالى .: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابُونَ﴾[4]، حيث عطف (الصابون) بالرفع على محل (الذين) قبل مجيء الخبر، وقد وجهه الخليل وسيبويه على التقديم والتأخير[5]، قال سيبويه في باب ما ينصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا صار ما قبله مبنياً على الابتداء: "وأما قوله . عزّ وجل . ﴿والصَّابِئُون﴾، فعلى التقديم والتأخير كأنّه ابتدأ على قوله: ﴿والصَّابِئُون﴾ بعدما مضى الخبر"[6].

كما تمسّك الكوفيون ما عدا الفراء بقراءة ابن عباس، وعبد الوارث[7] عن أبي عمرو لقوله . تعالى .: ﴿إِنَّ اللهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾[8]، برفع (ملائكته) عطفاً على موضع اسم (إنَّ)، والفرّاءُ يشترط خفاءَ إعراب اسم (إنَّ)؛ لذلك فهو لا

---

١. ينظر رأيه في الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٨٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٩/٨، وشرح الرضي على الكافية: ٣٥٥/٤، وتفسير البحر المحيط: ٥٣١/٣، وخزانة الأدب: ٣١٣/١٠.

٢. ينظر رأي الفراء في الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٨٦/١، وشرح الرضي على الكافية: ٣٥٥/٤، وتفسير البحر المحيط: ٥٣١/٣، وخزانة الأدب: ٣١٣/١٠.

٣. شرح المفصل لابن يعيش: ٦٩/٨.

٤. سورة المائدة من الآية: ٧١.

٥. ينظر الكتاب: ١٥٨/٢، وتفسير البحر المحيط: ٥٣١/٣.

٦. الكتاب: ١٥٨/٢.

٧. هو عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان أبو عبيدة التنوري العنبري، إمام حافظ ثقة، موصوف بالعبادة والدين والفصاحة والبلاغة، عرض القرآن على أبي عمرو ، توفي . رحمه الله . سنة (١٨٠هـ). ينظر غاية النهاية: ٤٧٨/١، وتهذيب التهذيب: ٣١٩/٦، والأعلام: ١٧٨/٤.

٨. سورة الأحزاب من الآية: ٥٦.

يستدلُّ بهذه القراءة، وقد وجّه البصريون هذه القراءة على حذف الخبر، على تقدير: إنَّ الله يُصلي على النبي وملائكته يُصلُّون[1].

ومن كلام العرب استشهد الكوفيون بقول ضابيء البُرجُميّ:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

حيث عطف قوله (قيار) على محل ياء المتكلم في (فإني) قبل أن يُستكمل الخبر وهو قوله (لغريب)، ولا يصلح أن يُقال إنَّ (لغريب) خبر لـ(قيار) وذلك لوجود لام الابتداء في الخبر، ومعروف أنَّ لام الابتداء تدخل في خبر (إنَّ) ولا تدخل في خبر المبتدأ إلا شذوذاً[2].

وقد اعترض البصريون على كون (قيار) معطوفاً على اسم (إنَّ) وذلك من ثلاثة أوجه:

الأول: إنَّ اسم (إنَّ) منصوب، وهذا مرفوع (قيار)، وشرطه صحة العطف اتفاق المتعاطفين في الإعراب.

الثاني: إنَّ ذلك يجوز إذا وُضع الاسم المرفوع بعد استكمال (إنَّ) لمعموليها الاسم والخبر.

الثالث: إنَّ هذا البيت ليس مما يستشهد به على هذه المسألة حتى وإن صح ما ذهب إليه الكوفيون؛ لأنَّه لو عطف على اسم (إنَّ) لوجب أن يقال:

فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبانِ؛ لأنَّه خبر عن اثنين[3].

قال أبو زيد الأنصاري: "ولو قال لغريبان لكان أجود"[4].

وقد ذكر العيني أنَّ (فعيلاً) يخبر به عن الواحد فما فوقه، ثم ذكر اعتراض شيخه الخلخالي[1] على هذا بأنَّ (فعيلاً) لا يكون للاثنين وإن كان يجوز أن يكون للجمع[2].

---

١. ينظر تفسير البحر المحيط: ٢٤٨/٧.

٢. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٩٤/١ (هامش الشاهد رقم: ٤٦)، وخزانة الأدب: ٣١٢/١٠.

٣. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٩٤/١ (هامش الشاهد رقم: ٤٦).

٤. نوادر أبي زيد: ١٨٣.

إلاّ أنّ ما استدل به الكوفيون وعلى رأسهم الكسائي قد رُوي:

..... فَإِنِّي وَقَيَّاراً بِهَا لَغَرِيبُ[3]

وقد استدل سيبويه بهذه الرواية على ما جاء في الشعر من الاستغناء عن خبر الأول لدلالة الثاني عليه[4].

وعلى رأي سيبويه: فـ(غريب) خبر (إنّ) مرفوع، و(قياراً) معطوف على اسم (إنّ) وهو ياء المتكلم، والتقدير: إني بها لغريب، وإنّ قياراً بها لغريب، حيث استغنى عن خبر (إنّ) الأولى لدلالة الثانية عليه، أي: حُذف الخبر من الأول اجتزاءً بالآخر؛ لأنّ الخبر واحد، وإنما كان الأول هو المحذوف ولا يجوز أن يكون قوله (لغريب) خبراً لقوله (قيار)؛ لوجود لام الابتداء في الخبر؛ لأنّها تدخل في خبر (إنّ) ولا تدخل في خبر المبتدأ[5].

ومعنى البيت:

من كان بيته بالمدينة ومنزله بها، فلستُ من أهلها ولا لي بها منزل لا أنا ولا قيّار.

و(قيّار) اسم جَمَله، وقيل: اسم فرسه، وقيل: اسم صاحبه.

قال أبو زيد: "(قيار): جَمَلُه"[6].

---

١. هو محمد بن مظفر الخطيبي الخلخالي شمس الدين، كان إماماً في العلوم العقلية، من مؤلفاته: شرح المصابيح، وشرح المفتاح، وشرح التلخيص، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٧٤٥هـ).

ينظر الدرر الكامنة: ٤/١٦٠، وبغية الوعاة: ١/٢٤٧، وهدية العارفين: ٦/١٥٣، والأعلام: ٧/١٠٥.

٢. ينظر المقاصد النحوية: ٢/٩٤.

٣. البيت بهذه الرواية في الكتاب: ١/١٢٤، ونوادر أبي زيد: ١٨٢، والشعر والشعراء: ١/٣٣٩، وشرح ابن السيرافي: ١/٣٣٩، والنكت: ١/٨٢، ولسان العرب (قير) ١٢/٢٣٤، وخزانة الأدب: ١٠/٣١٣.

٤. ينظر الكتاب: ١/١٢٣، ١٢٤.

٥. ينظر ارتشاف الضَّرب: ٣/١٢٦٢، ومسالك النحاة: ٨٣.

٦. نوادر أبي زيد: ١٨٣.

وقال الأعلم: "وقيّار فرس له"[1].

وقال العيني: "اسم رجل"[2].

وزُوِي البيت بالخرم:

مَنْ بَكَ ....[3]

والبيت من قصيدة لضابئ بن الحارث البُرجمي، قالها وهو محبوس بالمدينة في زمن عثمان بن عفان . ﷺ . وسبب حبس عثمان له ما بلغه عنه من أنّه رمى أُمّ بني جرول بن نهشل بالكلب، وكان ضابئ قد استعار منهم كلباً اسمه (قرحان)، وكان يصيد به البقر والظباء والضباع، فطال مكثه عنده، فطلبوه فامتنع، فجاؤه يطلبون كلبهم، فقال لامرأته: اخلطي لهم في قدرك من لحوم البقر والظباء والضباع، فإن عافوا بعضاً وأكلوا بعضاً تركوا كلبكِ لك، وإن هم لم يفرقوا فلا كلب لكِ، فلما أطعمهم أكلوه ثم أخذوا كلبهم، فغضب ضابئ ورمى أُمّهم بالكلب، وعندما اشتكوه لعثمان بن عفان . وكان يحبس على الهجاء . حبسه في السجن، فقال ضابئ في الحبس أبياتاً كان بيت الشاهد أولها، وبعده:

وَما عاجِلاتُ الطَيرِ تُدني مِنَ الفَتى نجاحاً وَلا عَن رَيثِهِنَّ يَخيبُ

وَرُبَّ أُمورٍ لا تَضيرُكَ ضَيرَةً وَلِلقَلبِ مِن مَخشاتِهِنَّ وَجيبُ

فَلا خَيرَ فيمَن لا يُوَطِّنُ نَفسَهُ عَلى نائِباتِ الدَهرِ حينَ تَنوبُ

فلما سمِعها عثمان . ﷺ . أخرجه من السجن، ولكنه نوى قتل عثمان بسكين جعلها في أسفل نعله، فأُعْلِمَ عُثمان بذلك فضربه وردّه إلى السجن وفي ذلك قال عدداً من الأبيات منها قوله:

هَمَمتُ ولَم أَفعَل وكِدتُ وليتَني تركتُ على عُثمانَ تَبكي حَلائِلُهْ

---

١. النكت: ١/٨٢.

٢. المقاصد النحوية: ٢/٩٣.

٣. الرواية في نوادر أبي زيد: ١٨٢، وشرح ابن السيرافي: ١/٣٣٩.

فبقي في السجن إلى أن مات فيه إثر إصابته بِدُبيلة، وهو خُراج ودُمل كبير يجتمع في الجوف ويقتل صاحبه غالباً[1].

وضابئ اسمُهُ ضابئ بنُ الحارث بن أرطاة، من بني غالب بن حنظلة التميمي البُرجمي، نسبة إلى البراجم، وهي عقد الأصابع، وفي كل أصبع ثلاث براجم، سُمُّوا بذلك؛ لأنَّ رجلاً منهم اسمه (حارثة بن عامر)، قال لهم تعالوا فلنجتمع مثل براجم يدي هذه وكانوا ستَّ بُطون من أولاد حنظلة، هم: قيس، وعمرو، وغالب، وكُلفة، والظليم، ومكاشر وهو شاعر خبيث اللسان، كثير الشر، حاول اغتيال عثمان بن عفان، عده ابن سلام في الطبقة التاسعة من فحول الجاهلية وبقي في السِّجن إلى أن مات. [2].

* * *

حذفُ اسمِ إنَّ وهُو ضَميرُ الشَّانِ

قال الأعشى (من الخفيف):

---

١. ينظر الشعر والشعراء: ١/٣٣٩، ٣٤٠، وخزانة الأدب: ٩/٣٢٥، ٣٢٦.

٢. ينظر طبقات فحول الشعراء: ١/ ١٧١ والشعر والشعراء: ١/٣٣٨، وخزانة الأدب: ٩/٣٢٤.

إنَّ مَن لامَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسّا نَ أَلْمَهُ وأعصِهِ فِي الخُطُوبِ[1]

ضمير الشأن والقصة، هو ضمير مفرد غائب يتقدّم على الجملة المفسرة له؛ لأنّ المراد به التفخيم والتعظيم، وذلك كأن يقال: هو الأمير مقبل، وكأنّه قد سُمعت ضوضاء وجلبة، فسئل: ما الشأن؟ فقيل: هو الأمير مقبل، أي: الشأن هذا[2]، والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير هو تعظيم الأمر وتفخيم شأنه، وعلى هذا لابد أن يكون مضمون الجملة المفسِّرة شيئاً عظيماً يُعتنى به، وهذه تسمية البصريين، ويسميه الكوفيون (ضمير المجهول)؛ وذلك لأنّ الشأن مجهول لكونه مقدراً إلى أن يُفسَّر، ولا يعود إليه ضمير من الجملة التي هي خبره، ولا يُقدّم عليه الخبر لئلا يزول الإبهام المقصود منه[3]، ويكون مذكّراً باعتبار الشأن، نحو قوله .تعالى .: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لا يموتُ فيها وَلا يَحْيى﴾[4]، ومؤنثاً باعتبار القصة، نحو قوله .تعالى .: ﴿فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾[5]، وقد ذكر الرضي أنّ تأنيثه هنا لرجوعه إلى مؤنث وهو القصة؛ لوجود مؤنث في الجملة المفسرة وهو (الأبصار) وذلك لقصد المطابقة لا لأنّ مفسره ذلك المؤنث، وإن لم تتضمن الجملة المفسرة مؤنثاً فتأنيث ضمير الشأن قياس لاعتبار القصة مع أنّه لم يُسمع[6].

---

١. البيت له في ديوانه: ٢٨، والكتاب: ٨٣/٣، وشرح ابن السيرافي: ٧٥/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١٨٠/١، وشرح شواهد الإيضاح: ١١٤، وضرائر ابن عصفور: ١٤١، وشرح شواهد المغني: ٩٢٤/٢، وخزانة الأدب: ٤٢٠/٥، ٤٢١، ٤٥٠/١٠، ومسالك النحاة: ٣٠٢.
وبلا نسبة في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٤٣٥/٢، والنكت: ٣٨٦/١، والأمالي الشجرية: ٢٩٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١٥/٣، وشرح الرضي على الكافية: ٤٦٨/٢، ١٠٥/٤، ٣٧٥، ومغني اللبيب: ٢٦١/٢، والأشباه والنظائر في النحو: ١٨٥/٤، وخزانة الأدب: ٧٥/٩، ١٣٩، ٤٣٠/١٠، ٤٤٨، ٢٣٠/١١.

٢. ينظر ارتشاف الضَّرب: ٩٤٦/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤٦٤/٢.

٣. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١١٤/١، وشرح الرضي على الكافية: ٤٦٦/٢، ٤٦٧.

٤. سورة طه من الآية: ٧٣.

٥. سورة الحج من الآية: ٤٤.

٦. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٤٦٧/٢.

ولا يكون ضمير الشأن إلاّ ضمير غائب منفصلاً أو متصلاً، بارزاً أو مستتراً؛ لأنّ المراد به الشأن والقصة، فيلزمه الإفراد والغيبة، ويأتي مع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر نحو: إنّ وأخواتها، وكان وأخواتها، وظن وأخواتها، وتعمل فيه هذه العوامل، نحو: إنّه زيد قائم، وكان زيدٌ قائمٌ، وظننتُهُ زيدٌ قائم، فهو في موضع نصب اسم إنّ وكان والمفعول الأول لـ(ظنّ)، والجملة بعده في موضع رفع خبر (إنّ)، ونصب خبر (كان)، ونصب المفعول الثاني لـ(ظنّ)[1].

ولا يجوز حذف هذا الضمير عند عدم وجود دليل عليه؛ لأنّ الخبر مستقل وليس فيه رابط، والحذف كي يكون مستساغاً لابد من وجود قرينة دالة عليه[2].

قال ابن الحاجب: "وحذفه منصوباً ضعيف"[3].

وفسره الرضي بقوله: "ومجوّز حذفه منصوباً، مع ضعفه، صيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه"[4].

فلم يُجِزِ النحويون حذفَ هذا الضمير في حال الاختيار، وخصُّوا حذفه بضرورة الشعر، قال سيبويه في باب (ما تكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي): "فمن ذلك قولك: إنّه من يأتنا نأته، وقال جلّ وعزّ: ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لا يَمُوتُ فِيهَا وَلاَ يَحيى﴾، وكنتُ من يأتني آته، وتقول: كان من يأته يعطه، وليس من يأته يحبه، إذا أضمرت الاسم في (كان) أو في (ليس)، لأنّه حينئذٍ بمنزلة (لست) و(كنت)...، وقد جاء في الشعر: إنّ مَنْ يأتني آته، قال الأعشى (من الخفيف):

إنّ مَن لامَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسّا ... نَ أَلُمْهُ وأعصِهِ فِي الخُطُوبِ

---

١. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣/١١٤.

٢. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٢/٤٦٨.

٣. المصدر نفسه: ٢/٤٦٤، ٤٦٨، واستثنى من ذلك (أن) المفتوحة المخففة، فقال: "إلاّ مع أنّ إذا خففت فإنّه لازم"، وسوف يأتي الكلام على هذه المسألة بالتفصيل في الفصل الرابع في مسألة: (عمل أن المخففة المفتوحة في الضمير).

٤. شرح الرضي على الكافية: ٢/٤٦٨.

...، فزعم الخليل أنّه إنما جازى حيث أضمر الهاء،... ولو لم يرد الهاء كان الكلام محالاً"[1].

على أنّ تقدير الكلام: إنّه من يأتيني آته، بتقدير اسم (إنّ) ضمير الشأن، و(من) شرطية جازمة بدليل جزم (ألمه وأعصه) ولو لم يُقدَّر ضمير الشأن هنا لكانت (من) في محل نصب اسم (إنّ)، وهذا غير جائز؛ لأنّها اسم شرط، وأسماء الشرط كأسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها إلاّ الابتداء والجار بشرط أن يكون الجار معمولاً لفعل الشرط، نحو: بمن تمرر أمرر، فيقال في الشرط: أيُّهم تكرم أكرم، كما يقال في الاستفهام: أيُّهم أكرمتَ ؟ ، فيكون العامل فيها متأخراً عنها، ومادامت (من) في بيت الشاهد شرطية، وجب أن تكون في محل رفع مبتدأ، وخبرها؛ إمّا جملة الشرط وحدها، أو جملة الجواب وحدها، أو الجملتان معاً، قال محمد محيي الدين عبد الحميد: "ونحن نُرجّح الثالث"[2]. وتكون الجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر (إنّ) واسمها ضمير الشأن المحذوف[3].

فعُلم من قول سيبويه: "ولو لم يرد الهاء كان الكلام محالاً"، أنّ حذفَ اسم (إنّ) وهو ضمير الشأن خاص بضرورة الشعر[4].

وقد نقل البغداديّ قول المبرّد عن من يُجيز نحوَ: إنّ من يأتنا نأته، من غير إضمار في (إنّ)، حيثُ قال البغدادي: "وقال أبو العبّاس في الشّرح: وأجاز الزّيادي[5]: إنّ من يأتينا نأته، على غير ضمير في إنّ، وهذا لا يجوز؛ لامتناع الجزاء من أن يعمل فيه ما قبله"[6].

---

١. الكتاب: ٨٣/٣، ٨٤، ٨٥ .

٢. الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٨١/١ (هامش الشاهد رقم: ١٠٧).

٣. ينظر الأمالي الشجرية: ٢٩٥/١، وشرح شواهد الإيضاح: ١١٤، وخزانة الأدب: ٤٥٠/١٠.

٤. ينظر خزانة الأدب: ٤٢١/٥.

٥. هو إبراهيم بن سفيان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه، أبو إسحاق الزيادي، من مؤلفاته: نكت على كتاب سيبويه، والنقط والمثال، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٢٤٩هـ).
ينظر إنباه الرواة: ٢٠١/١، ومعجم الأدباء:١٠٠/١ ،وبغية الوعاة: ٤١٤/١.

٦. خزانة الأدب: ٤٢١/٥.

كما نقل عن النحّاس قوله: "يقدره سيبويه على حذف الهاء وهو قبيح"[1]. وليس تقدير سيبويه هو القبيح، كما يبدو لقارئ نص النحّاس لأوّل وهلة، وإنما القبيحُ هو حذفُ هذه الهاءِ وهي اسم (إنّ)، فالقبح من حيث الاستعمال لا من حيث التقدير.

وقد عدّهُ ابنُ عصفور من الضرائر الشعرية، وجعله مما يحسن في الشعر ويقبح في الكلام[2].

وروى بيت الشاهد:

مَن يَلُمْنِي على بَنِي بِنْتِ حَسّا نَ أَلُمْهُ وأعصِهِ في الخُطُوبِ[3]

قال البغدادي: "والبيت في ديوان الأعشى كذا:

مَن يَلُمْنِي على بَنِي بِنْتِ حَسّا نَ أَلُمْهُ وأَعصِهِ في الخُطُوبِ

وعليه لا شاهد فيه"[4].

ومعنى البيت:

إنّ من يعب على مدحك، وأنت من نسب بنت حسان أحد أهم تبابعة اليمن، فلن أسمع له كلاماً.

قال ابن برّي[1]: "وقوله: بني بنت حسان، يعني: الأشعث بن قيس"[2].

---

١. المصدر نفسه: ٤٢١/٥.

٢. ينظر ضرائر ابن عصفور: ١٤٠، ١٤١.

٣. البيت بهذه الرواية في الديوان: ٢٨، (ابنة)، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١٨١/١ (هامش الشاهد رقم: ١٠٧)، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١٥/٣ (الهامش رقم: ١)، وشرح الرضي على الكافية: ٤٦٨/٢ (الهامش رقم: ٢)، وخزانة الأدب: ٤٢٢/٥.

٤. خزانة الأدب: ٤٢٢/٥.

ويروى: (بني ابنة حسان)، بالتاء القصيرة[3].

والرواية في شرح شواهد الإيضاح: بتسكين تاء (بنت)[4]، ولعله تحريف؛ لأنَّ وزن البيت سيختل بتسكين التاء، كما سيؤدي تسكينها إلى التقائها ساكنة مع النون الساكنة وهذا مما يتعسّر على العربي وبخاصة في الشعر؛ لأنَّه لغة سلسة.

و(الخُطوب): جمع خَطْب، وهو الأمر والشأن صغر أو عظم، وقيل: هو الأمر العظيم أو الشديد[5].

والبيت من قصيدة للأعشى يمدح بها قيساً أبا الأشعث بن قيس الكِندي[6]، وأول القصيدة:

مِن دِيارٍ هَضْبٌ كهَضْبِ القَلِيبِ ... فاضَ ماءُ الشُؤونِ فَيضَ الغُروبِ

أَخْلَفَتْني بِها قُتَيْلَةُ ميعا ... دي وَكانَت لِلوَعدِ غَيرَ كَذُوبِ

إلى أن قال:

مَن يَلُمني عَلى بَني بِنت حَسّا ... نَ أَلُمهُ وَأَعصِهِ في الخُطوبِ

إِنَّ قَيساً قَيسَ الفَعالِ أَبا الأَشْـ ... ـعَثِ أَمسَت أَعداؤُهُ لِشَغُوبِ

ذَاكَمُ الماجِدُ الجَوادُ أَبُو الأَشْـ ... ـعَثِ أَهْلُ النَدى وَأَهْلُ المَنُوبِ

كُلَّ عامٍ يَمُدُّني بِجَمـوعٍ ... عِندَ تَركِ العِنانِ أَو بِنَجيبِ

---

١. هو عبد الله بن بري بن عبد الجبار أبو محمد المقدسي، كان قيماً بالنحو واللغة والشواهد، من مؤلفاته: اللباب في الرد على ابن الخشاب، وحواش على الصحاح، وشرح شواهد الإيضاح، توفي - رحمه الله - سنة (٥٨٢هـ).

ينظر إنباه الرواة: ٢/١١٠، وبغية الوعاة: ٢/٣٤، والأعلام: ٤/٧٣.

٢. شرح شواهد الإيضاح: ١١٥.

٣. الرواية في الديوان: ٢٨، وشرح شواهد الإيضاح: ١١٤ (الهامش رقم: ٢)، وشرح شواهد المغني: ٢/٩٢٤.

٤. ينظر شرح شواهد الإيضاح: ١١٤.

٥. ينظر لسان العرب (خطب) ٥/٩٧.

٦. ينظر خزانة الأدب: ٥/٤٢٢.

تِلكَ خَيلي مِنهُ وَتِلكَ رِكابي هُنَّ صُفرٌ أولادُها كالزَّبيبِ[1]

و(الهِضَب): بكسر الهاء، وفتح الضاد، المطر، واحدته (هَضْبة) بفتح الهاء وتسكين الضاد[2].

وهضْب القَليب: ماء لبني قنفد من بني مُليم[3].

و(الفَعَال) بفتح الفاء والعين: الكرم والجود[4].

و(شَعُوب) بفتح الشين: علم للمنية (الموت)؛ لأنها (تُشعِّب) أي: تُفرق[5].

و(السُّيوب): جمع (سَيْب) بفتح السين وسكون الياء بمعنى: العطاء[6].

و(الجَمُوم) بفتح الجيم: البئر الكثيرة الماء، والفرس الجموم: الكثير الجري[7].

و(النَّجيب): الفاضل من كل حيوان، وهنا بمعنى: الجمل الكريم[8].

و(الرِّكاب): الإبل، ليس له واحد من لفظه، وإنما يُعبر عن واحده بالراحلة، وتجمع على (رُكُبٌ) مثل: كتاب وكتب[9].

و(صُفْر) جمع (أصفر)، وهو اللَّون المعروف.

وقد نقل أبو حيان عن الحسن البصري[10]، وأبي عُبيدة أنه عني به السواد، وأن الجمهور يرى بأنه اللون المعروف ولذلك أُكِّد بالفُقُوعِ[1].

---

١. ينظر الديوان: ٢٧، ٢٨، وخزانة الأدب: ٤٢٢/٥، ٤٢٣.

٢. ينظر لسان العرب (هضب) ٦٨/١٥.

٣. ينظر معجم البلدان: ٤٠٧/٥، ومعجم ما استعجم: ٩٩/٤، وخزانة الأدب: ٤٢٣/٥.

٤. ينظر لسان العرب (فعل) ٢٠١/١١.

٥. ينظر المصدر نفسه (شعب) ٨٦/٨.

٦. ينظر نفسه (سيب) ٣١٤/٧.

٧. ينظر نفسه (جمم) ٢٠٣/٣.

٨. ينظر نفسه (نجب) ١٩٠/١٤.

٩. ينظر نفسه (ركب) ٢١٠/٦، ٢١١.

١٠. هو الحسن بن أبي الحسن بن يسار أبو سعيد البصري، قارئ تابعي، كان إمام أهل البصرة، وحبر الأمة في زمانه، من الفقهاء الفصحاء، ولد بالمدينة وشب بكنف علي بن أبي طالب، توفي . رحمه الله . سنة (١١٠هـ).

ينظر غاية النهاية: ٢٣٥/١، ووفيات الأعيان: ٦٩/٢، والأعلام: ٢٢٦/٢.

وقوله (أولادها كالزيبب): قال البغدادي: "تشبيه الشيء بالزبيب صار علماً في الوصف بالسواد في لسان الفصحاء[2].

وترجمةُ الأعشى قد تقدّمت[3].

* * *

تقديمُ معمُولِ خبَرِ (إنَّ) على اسمِها

قال الشاعر (من الطويل):

فَلاَ تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلاَبِلُهْ[1]

---

١. ينظر تفسير البحر المحيط: ٢٥٢/١.

٢. خزانة الأدب: ٤٢٥/٥.

٣. ينظر ص ٢١ من هذا البحث.

(إنَّ) وأخواتها حروف ناسخة تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ ويسمي اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها، وتبعاً لهذا التغيير الحاصل بدخولها تتغير بعض أحكام الخبر، فيختلف عمّا كان عليه قبل دخولها، من ذلك أنّه لا يجوز تقديمه على اسمها، بينما يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، وهذا راجع إلى أنّ هذه الحروف فروع على الأفعال في العمل، فأريد أن يكون عملها فرعياً أيضاً؛ فلما أُعْمِلَتْ هذه الحروفُ هذا العمل لفرعيتها لم يُتَصَرَّفْ في معموليها بتقديم ثانيهما على الأول كما تُصُرُّفَ في معمولي الفعل؛ وذلك لنقصانها عن درجة الفعل بحكم أنّ الفروع تنحط أبدا عن درجات الأصول[2]. ولكن إذا كان خبر هذه الحروف ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز تقديمه على اسمها، وذلك لأنّ النحويين يتسعون في الظرف والجار والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما، والأصل في التوسع كان للظرف؛ لأنّ كل شيء من المحدثات لابدّ أن يكون في زمان أو مكان، فصارت الظروف مع كُلّ شيء قريبَةً وليست أجنبية منه، وأجري الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما، ذلك لأنّ كل ظرف في التقدير جار ومجرور، والجار محتاج إلى الفعل أو معناه، كاحتياج الظرف إليه، فعومل معاملته وخصّهُما التوسُّع دون غيرهما[3].

ومعلوم أنّه يجوز أن يتقدم المعمول حيث يجوز أن يتقدم العامل، لذلك أجاز البصريون تقديم معمول خبر (إنّ) وأخواتها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً على اسمها، قال سيبويه: "وتقول: إنّ بك زيداً مأخوذ، و: إنّ لك زيداً واقف، من قِبَلِ أنّك إذا أردت الوقوف والأخذ لم يكن (بك) ولا (لك) مستقرين لـ(زيد) ولا موضعين. ألا

---

١. البيت بلا نسبة في الكتاب: ١٣٢/٢، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٦٣٥/٢، والأصول في النحو: ٢٠٥/١، وإيضاح الشعر: ٤٦/٤، ٣٠١، والمقرب: ١٦٦، وشرح الرضي على الكافية: ٤٦/٤، ومغني اللبيب: ٣٤٩/٢، وشرح ابن عقيل: ٣٤٩/١، والمقاصد النحوية: ٨٧/٢، والأشباه والنظائر في النحو: ٢٥٣/١، وشرح شواهد المغني: ٩٦٩/٢، وهمع الهوامع: ١٦٠/٢، وشرح الأشموني: ٢٣١/١، وخزانة الأدب: ٤٥٢/٨، ٤٥٣، ٤٥٥، والدرر اللوامع: ٢٨٦/١.

٢. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٢٨٩/١.

٣. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٢٨٩/١، ٢٩٠.

ترى أنَّ السكوت لا يستغني على زيد إذا قلت: لك زيد، وأنت تريد الوقوف، ومثل ذلك: إنَّ فيك زيداً لراغب. قال الشاعر (من الطويل):

فَلاَ تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلاَبِلُهْ

...، ولو نصبت هذا لقلت: إنَّ اليوم زيداً منطلقاً، ولكن تقول: إنَّ اليوم زيداً منطلق، وتلغي (اليوم) كما ألغيته في الابتداء"[1].

ففي الشاهد تقدّم معمول خبر (إنَّ) وهو قوله: (بحبها) على اسمها (أخاك)، والأصل: إنَّ أخاك مصابُ القلب بحبها.

بينما منع الكوفيون هذا التقديم، ولم يجيزوا الفصل بين إنَّ واسمها، وأنشدوا بيت الشاهد بنصب (مصاب):

..... أَخَاكَ مُصَابَ القَلْبِ جَمّاً بَلاَبِلُهْ[2]

قال ابن المرّاج: "ونصب مصاب القلب يكون على التشبيه بقولك: إنَّ بالباب أخاك واقفاً"[3].

كما استدلَّ به أبو علي الفارسي على الفصل بين (إن) واسمها بالجار والمجرور، حيث قال: "الظرفُ قد استُجيز فيه من الاتساع في الفصل ما لم يستجز في غيره، ألا ترى أنَّه قد جاء:

فَلاَ تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلاَبِلُهْ

ففصل بقوله: بحبها بين إنَّ واسمها، ولو كان مكان الظرف غيره لم يجز ذلك، ولم يحمل النحويون الظرف في ذلك على (كانت زيداً الحمى تأخذ)"[4]

---

١. الكتاب: ١٣١/٢، ١٣٢، وفيه استعمل (عبد الله) مكان (زيد) عند شرح المثالين: إنَّ بك زيداً مأخوذ، وإنَّ لك زيداً واقف. ينظر: ١٣٢/٢

٢. البيت بهذه الرواية في الأصول في النحو: ٢٠٥/١، وخزانة الأدب: ٤٥٤/٨، ٤٥٥.

٣. الأصول في النحو: ٢٠٦/١.

٤. إيضاح الشعر: ٣٠١.

ونقل عنه البغدادي قوله: "ورواه الكوفيون: (مصاب القلب)، وأظنهم هربوا من الفصل فنصبوا، مخافةَ أن يجري مجرى: كانت زيداً الحمى تأخذ"[1].

وقد جاء عن أبي حيان أنّ بعض النحويين قد تأولوا البيت بأن جعلوا قوله (بحبها) متعلقاً بفعل محذوف تقديره: أعني بحبها، وليس متعلقاً بالخبر، وعلى هذا يكون قد فصل بين إنّ واسمها بالجملة الاعتراضية (أعني بحبها)[2].

ومعنى البيت:

لا تلمني في حبّ هذه المرأة التي ملكت قلبي واستولى عليّ حبُّها، فإنّي عاجزٌ عن الابتعاد عنها أو نسيانها، والعذلُ لا يصرفُني عنها.

وقوله: لا تلْحَني، نَهْيٌ، بمعنى: لا تلُمني، من (لحى يَلْحَى لحياً) إذا لام وعذَل[3].

و(جمّ) بمعنى: كثير[4]، وفي التنزيل: ﴿وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾[5]، أي: كثيراً.

وفي رواية البصريين (جمٌّ) بالرفع على أنّه مبتدأ وما بعده خبر، والجملة (جم بلابله) خبر ثانٍ لـ(إنّ)[6]، وقال العيني: "أو هي بدل من قوله: مصاب القلب"[7].

و(البلابل): الأحزان وشغل البال ووساوس الصدر، واحده: بَلْبال، بفتح الباء[8].

وبيت الشاهد غير منسوب إلى قائل مُعيَّن في جميع المصادر التي ورد فيها، وهو من مجموعة الأبيات التي لم يعزها سيبويه لقائل.

---

١. خزانة الأدب: ٤٥٤/٨.

٢. ينظر الدرر اللوامع: ٢٨٦/١.

٣. ينظر لسان العرب (لحا) ١٨٥/١٣.

٤. ينظر المصدر نفسه (جمم) ٢٠٣/٣.

٥. سورة الفجر الآية: ٢٢.

٦. ينظر خزانة الأدب: ٤٥٥/٨.

٧. المقاصد النحوية: ٨٨/٢.

٨. ينظر لسان العرب (بلل) ١٤٨/٢.

* * *

إعمالُ (كَأَنْ) المُخفَّفة من الثَّقيلةِ

قال الراجز:

كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءَا خَلْبِ[1]

---

١. الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه: ١٦٩، وشرح التصريح: ٣٣٣/١، وخزانة الأدب: ٣٩١/١٠، ٣٩٣، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠٠، ٤١٢.

وبلا نسبة في الكتاب: ١٨٧/٣، ١٨٨، والأصول في النحو: ٢٣٨/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١٩٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٣/٨، وضرائر ابن عصفور: ٢٤٠، والمقرب: ١٧٠، وشرح الرضي على الكافية: ٣٧٠/٤، ولسان العرب (أنن) ١٧٩/١، (خلب) ١٢٠/٥، والجنى الداني: ٥٧٦، وأوضح المسالك: ١٥٧/١، ومسالك النحاة: ٢١٧، ٣٢٥.

(كَأَنَّ) المشددة النون حرف ناسخ من أخوات (إنَّ) ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وإنما أُعْمِلَت لشبهها بالفعل الماضي في بناء آخرها على الفتح، وكونها على ثلاثة أحرف، ومعناها (أَشَبَّهُ).

ومذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء أنَّها مركبة من كاف التشبيه و(إنَّ)، والأصل في: كأنَّ زيداً أسدٌ: إنَّ زيداً كأسد، ثم قُدمت الكاف اهتماماً بالتشبيه مثلما أخروا اللام عن (إن) في قولهم: (إنَّ زيداً لقائم)؛ لأنَّ الأصل: (لأنَّ زيداً قائم)؛ لئلا يجمعوا بين حرفي تأكيد، ففتحت (إنَّ) لأنَّ المكسورة لا يدخل عليها حرف الجر، بينما ذهب بعض النحويين إلى أن (كأنَّ) غير مركبة، وإنما هي بسيطة واختاره المالقي[1]، ونسبه إلى أكثر النحويين بدعوى أنَّ الأصل هو البساطة، والتركيب طارئ[2]، قال المراديُّ: "وفي نسبة القول بالبساطة إلى أكثرهم نظر؛ فإنَّ الظاهر أنَّ الأكثر يقولون بالتركيب"[3].

ولـ(كأنَّ) أربعة معانٍ: التشبيه، وهو الغالب عليها والمتفق عليه، والشك والظنُّ، نحو ما ذكره ابن الأنباري من قولهم: كأنك بالشتاء مقبل، أي: أظنك مقبلاً.

والتحقيق وذكره الكوفيون والزَّجاجيّ[4]، والتقريب، وقاله الكوفيون، وحملوا عليه قولهم: كأنَّك بالفرج آتٍ[5]، قال المراديّ: "والصحيح أنَّ (كَأَنَّ) في هذا كله للتشبيه"[1].

---

١. هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد أبو جعفر المالقي النحوي، كان قيماً في العربية عالماً بالنحو وعُرف عنه أنه لم يكن يقرأ كتاب سيبويه، من مؤلفاته: شرح الجزولية، ورصف المباني في حروف المعاني، وله تقييد على الجُمل، توفي - رحمه الله - سنة (٧٠٢هـ).

ينظر غاية النهاية: ٧٧،٧٨/١، وبغية الوعاة: ٣٣١/١، وهدية العارفين: ١٠٣/٥.

٢. ينظر رصف المباني: ٢٨٤، والجنى الداني: ٥٦٩.

٣. الجنى الداني: ٥٧٠.

٤. هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي، منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجاج؛ لملازمته له، من مؤلفاته: الجمل في النحو، وشرح خطبة أدب الكاتب، والمختزع في القوافي، توفي - رحمه الله - سنة (٣٣٩هـ).

ينظر إنباه الرواة: ١٦٠/٢، وبغية الوعاة: ٧٧/٢، والأعلام: ٢٩٩/٣.

٥. ينظر الجنى الداني: ٥٧٠، ٥٧١، ومغني اللبيب: ٢١٠/١، ٢١١.

ومن أحكامها أنّها قد تُخَفَّفُ فيُقَالُ (كَأَنْ) بِتَسكِينِ النُّونِ، واختلف العلماء في بقاء عملها بعد التخفيف، فسيبويه يرى أنّها تعمل في ضمير الشأن، وأنّ إعمالها في الاسم الظاهر خاص بضرورة الشعر، حيث قال عند قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضَبُ اللهِ عَلَيْهَا﴾[2]، "فكأنّه قال: أنّه غَضَبُ اللهِ عليها، لا تُخففها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلاّ وأنت تريد الثقيلة مضمَراً فيها الاسم، فلو لم يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون في الشعر إذا اضطروا بـ(كأنْ) إذا خففوا، يريدون معنى (كَأَنَّ) ولم يريدوا الإضمار، وذلك قوله:

كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءَا خُلْبِ"[3].

فهو يرى أنّ تخفيف (كَأَنَّ) لا يكون إلاّ على إرادة معنى الثقيلة وإضمار الاسم فيها، وما جاء من إعمالها في الظاهر فهو خاص بضرورة الشعر نحو بيت الشاهد، وقد علل سيبويه جواز الإعمال مع التخفيف بأنّ الحرف بمنزلة الفعل، فلو حذف منه شيء للتخفيف يُغيره هذا الحذف أو لم يؤثر على عمله، فعمله باقٍ كما بقي عمل الفعل مع حذف شيء منه، وذلك نحو: لم يكن، ولم يكُ، فالفعل رافع للاسم ناصب للخبر قبل حذف النون وبعده، بينما يرى الزمخشري أنّ (كأنّ) إذا خففت بطل عملها[4]، ويفهم منه إلغاء عملها لفظاً وتقديراً في الظاهر والمضمر، إلاّ أنّ ابن يعيش قد فسره بأنّه إنما يبطل عملها في الاسم الظاهر حيث قال: "حكم كأن كحكم أن المفتوحة إذا خففت ففيها وجهان أجودهما إبطال عملها ظاهراً، وذلك

---

١. الجنى الداني: ٥٧٣.

٢. سورة النور من الآية: ٩. وقد ذكر إميل يعقوب أنّها قراءة نافع: ﴿أَن غَضَبُ﴾، وأن باقي القراء قرؤا: ﴿أَنَّ غَضَبَ﴾، الكتاب: ١٨٧/٣ (الهامش رقم: ٣)، إلاّ أنّ نافع قرأ: ﴿أَن غَضِبَ﴾ بتخفيف (أن) و(غضب) فعل ماضٍ ولفظ الجلالة بعده مرفوع على أنّه فاعل، فهي أن المخففة من الثقيلة لما خففت حذف اسمها وهو ضمير الشأن، وقرأ باقي السبعة: ﴿أَنْ غَضَبَ﴾ بتشديد أن ونصب ما بعدها، وقرأ أبو رجاء وقتادة وعيسى وسلام وعمرو بن ميمون والأعرج ويعقوب: ﴿أَنْ غَضَبُ﴾ بتخفيف (أن) و(غَضَبُ) مصدر مرفوع مبتدأ، خبره ما بعده. ينظر تفسير البحر المحيط: ٤٣٤/٦.

٣. الكتاب: ١٨٧/٣.

٤. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٨٢/٨.

لنقض لفظها بالتخفيف"[1]، ولم يقيد الزمخشري عملها بالضرورة لقوله: "ومنهم من يُعملها"[2].

كما أنَّ ابن يعيش حين فسَّر قوله هذا لم يتحدث عن ضرورة حيث قال: "ويجوز إعماله"[3]، ولم يُشر إلى ضرورة.

ويرى ابن الحاجب أنَّ (كَأَنْ) إذا "تُخفف فتلغى على الأصح"[4]، فإعمالها مخففة صحيح ولكن الأصح إلغاؤها بمعنى عدم إعمالها لفظاً في الظاهر.

وقد عزا ابنُ عصفور إعمالها مخففة إلى ضرورة الشعر مطلقاً، سواء أكان في الظاهر أم غيره، حيث قال: "ومنه جعلُ اسم كأنَّ المخففة من الثقيلة ظاهراً أو ضمير الشأن أو قصة محذوفاً، إلا أنهم لما اضطروا حكموا لها بدلاً من ذلك بحكمها إذا كانت مثقلة"[5].

أمّا ابنُ مالك فقال: "وتخفف (كأنَّ) فتعمل في اسم كاسم (أنَّ) والخبر جملة اسمية أو فعلية مبدوءة بـ(لم) أو (قد) أو (مفرد)، وقد يبرز اسمها في الشعر"[6]، وواضح من قوله: "قد يبرز اسمها في الشعر" أنَّ يرى أنَّ إعمالها في الظاهر خاص بضرورة الشعر، وهو في هذا تابع لمذهب سيبويه.

والرضيُّ يرى أنَّها إذا خففت فالأصح إلغاؤها[7]، ومعنى الإلغاء عدم إعمالها لفظاً بدليل قوله: "وإذا لم تعملها لفظاً ففيها ضمير شأن مقدر عندهم"[1].

---

١. المصدر نفسه: ٨٢/٨.

٢. المفصل: ٣٩٩.

٣. شرح المفصل لابن يعيش: ٨٢/٨.

٤. شرح الرضي على الكافية: ٣٦٩/٤.

٥. ضرائر ابن عصفور: ٢٤٠.

٦. التسهيل: ٦٦.

٧. نقله البغدادي: "فالأفصح إلغاؤها" حيث قال: "وقيد المصنف هذا الإلغاء بالأفصحية فقال: "وتخفف فتلغى على الأصح"، وبنى على قوله (الأفصح) عدم إمكانية تأويل كلام الرضي بما ذكره ابن يعيش من إعمالها في الظاهر، قال البغدادي: "ولا يمكن تأويل كلامه بما ذكره ابن يعيش، لأنَّ إعمالها في الاسم الظاهر ليس بفصيح، فكان ينبغي للشارح المحقق أن يُنبه عليه ولا يجاريه في كلامه". خزانة

بينما خالف المرادي سيبويه في اشتراطه كون اسم كأنّ المخففة ضمير شأن، فقد نقل عنه البغدادي مذهبه فقال: "قال المرادي: إذا خففت كأن لم تلغ بل تعمل في اسم كاسم أن المفتوحة إذا خففت، ويكون مقدراً، ولا يلزم كونه ضمير شأن"[2]، ومثّل لمجيئه اسماً مفرداً، وجملة اسمية، وفعلية مبدوءة بلم، وبقد[3].

وقد رُوي موضع الشاهد في الرجز بالرفع:

كَأَنْ وَرِيدَاهُ رِشَاءَا خُلْبِ[4]

قال سيبويه: "وإن شئت رفعت في قول الشاعر:

كَأَنْ وَرِيدَاهُ رِشَاءَا خُلْبِ

على مثل الإضمار الذي في قوله: إنّه من يأتها تعطه، أو يكون هذا المضمر هو الذي ذُكر بمنزلة (من الطويل):

..... كَأَنْ قَنَبِيَّةٌ تَغَطُّو إِلَىَّ وَارِقِ السَّلَمْ"[5].

فسيبويه أجاز الرفع بعد (كأن) المخففة على أن يكون اسمها ضمير شأن، والجملة الاسمية (وريداه رشاءا خلب) من المبتدأ والخبر خبرها[6].

وقد أنكر ابن الأنباري رواية الرفع حيث قال: "ولا يجوز أن يقال إنّ الإنشاد في البيتين (من الهزج):

الأدب: ٣٩٢/١٠. والذي في شرح الرضي على الكافية: "فالأصح إلغاؤها" وليس: "فالأفصح إلغاؤها". ينظر :٣٧٠/٤.

١. شرح الرضي على الكافية: ٣٧٠/٤.

٢. خزانة الأدب: ٣٩٤/١٠.

٣. ينظر المصدر نفسه: ٣٩٤/١٠.

٤. الرجز بهذه الرواية في الكتاب: ١٨٨/٣، والصحاح (خلب) ١٢٢/١، (أنن) ٢٠٧٣/٥، ولسان العرب (أنن) ١٧٩/١، و(خلب) ١٢٠/٥، وخزانة الأدب: ٣٩٥/١٠.

٥. الكتاب: ١٨٨/٣.

٦. ينظر خزانة الأدب: ٣٩٧/١٠.

..... كَأَنْ ثَدْيَاهُ ..... [1]

و:

..... كَأَنْ وَرِيدَاهُ .....

. بالرفع . لأنّا نقول: بل الرّواية المشهُورة:

..... كَأَنْ ثَدْيَيْهِ .....

و:

كَأَنْ وَرِيدَيْهِ ....." [2].

وهو بهذا لا يرى مانعاً من إعمال (كَأَنْ) المخففة في ضمير الشأن، وإنّما أنكر رواية الرفع إذا كانت تشير إلى إهمال (كأن) إذا ما خففت، ويفهم هذا من قوله: "وإن صحّ ما رويتموه فيكون الرفع على حذف الضمير مع التخفيف"[3] كما أنّ كلامه في سياق عرضٍ لمذهبِ البصريين في أنّ (إنْ) المخففة من الثقيلة تعمل النصب في الاسم، وهو هنا تابع لمذهبهم ومؤيد لهم كما هو حاله في أغلب آرائهم التي عرضها كمسائل خلافية مع الكوفيين في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)[4].

---

١. هذا جزء من بيت الهزج تكملته:

وَوَجْهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

سيأتي قريباً شاهداً على المسألة نفسها. ينظر ص ٢٦١ من هذا البحث.

٢. الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٩٩/١.

٣. المصدر نفسه: ١٩٩/١.

٤. عرض ابن الأنباري مائة وإحدى وعشرين مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين في كتابه الموسوم بالإنصاف في مسائل الخلاف، وقد وافق مذهبه مذهب الكوفيين في سبع مسائل فقط.

وهو القائل: "واعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف لا التعقيب والإسراف. الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥/١.

وقد تعجَّب البغدادي من إنكار ابن الأنباري لرواية الرفع، حيث قال: "وأعجب منه إنكار ابن الأنباري رواية الرفع فيه مع أنَّ سيبويه لم يروِ غيرها، وكذا الزمخشري لم يروِ في المفصل غيرها"[1].

وقد تبين قريباً أنَّ ابن الأنباري لا ينكر رواية الرفع لأجل أنَّه ينكر إعمال (كأنْ) المخففة، وإنما ينكر إهمالها على ما هو مذهب الكوفيين، وهو يجيز إعمالها في ضمير الشأن بدليل قوله: "وإن صحَّ ما رويتموه فيكون الرفع على حذف الضمير مع التخفيف"[2].

وقول البغداديِّ: (مع أنَّ سيبويه لم يروِ غيرَها)، يخالف ما جاء في الكتاب، فقد رواه سيبويه بالرفع والنصب، حيث قال:

وَوَجه مُشْرِقُ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ"[3].

ثم قال: "وحدثنا من نثق به أنَّه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلق، وأهل المدينة يقرؤون: ﴿وَإِن كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[4]، يخففون وينصبون، كما قالوا:

..... كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ"[5].

وقول البغدادي: "وأعجب منه .." سبقه عجب آخر "من العيني في قوله: الاستشهاد فيه على تخفيف (كَأَنْ) وإلغاء عملها وحذف اسمها، ووقوع خبرها جملة، وأصله: كأنَّه، والضمير للوجه أو للنحر أو للشأن"[6].

---

١. خزانة الأدب: ١٠/٤٠٠.

٢. الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٩٩.

٣. الكتاب: ٢/١٣٥.

٤. سورة هود من الآية: ١١١.

٥. الكتاب: ٢/١٤٠.

٦. خزانة الأدب: ١٠/٤٠٠.

وقول العيني هذا موجود في المقاصد النحوية المطبوعة في هامش شرح الأشموني[1]، ولكنّ قوله في طبعة منفردة للمقاصد النحوية فيه هذا الكلام ونقضه معاً، حيث قال: "وعلى رواية الرفع يكون الاستشهاد فيه من حيث إهمال (كَأَنْ) كما ذكرنا، وفي الحقيقة ليس فيه شيء يستشهد به، فافهم"[2].

وقبل بيت الشاهد:

وَمُعْتَدٍ فَظٍّ غَلِيظِ الكَلْبِ

وبعده:

غَادَرْتُهُ مُجَدَّلاً كَالكَلْبِ[3]

ومعنى الشاهد:

رُبَّ خصمٍ معتدٍ متجاوزٍ عن الحد في كلّ ما يفعله فظ غليظ الأخلاق قاسي القلب، كأنّ وريديه فُتلا من ليف النخل، لضخامة عنقه، غادرتُه وتركتُه ملقًى على الأرض كالكلب في الذِّلّة.

و(الوريدان): عرقان في العنق، مثنى، مفرده: وريد[4].

و(الرشاء): الحبل، وجمعه: أرشية[5].

و(رِشَاءَا) في الرجز مثنى، وجاء في بعض المصادر مفرداً (رِشاءً)[6].

قال البغدادي: "ولا يصح؛ لأنّه خبر عن مثنى"[7].

---

١. ينظر شرح الأشموني: ٢٥٢/١ (هامش الشاهد رقم: ٢١٠).

٢. المقاصد النحوية: ٨٢/٢.

٣. ينظر شرح أبيات المفصل للخوارزمي: ١٠٧٦/٢، وخزانة الأدب: ٣٩٦/١٠، ٣٩٧.

٤. ينظر لسان العرب (ورد) ١٩٢/١٥.

٥. ينظر المصدر نفسه (رشا) ١٦٠/٦.

٦. الرواية في ملحق ديوان رؤبة: ١٦٩، والأصول في النحو: ٢٣٨/١، وشرح الرضي على الكافية: ٣٧٠/٤، وشرح التصريح: ٣٣٣/١، ومسالك النحاة: ٣٩٧/١٠.

٧. خزانة الأدب: ٣٩٧/١٠.

و(الخُلْب): بضم الخاء وسكون اللام: الليف الصلب الفتل[1].

و(المُجدّل): الملقى بالجدالة، وهي الأرض، سميت (الجدالة) لشدتها؛ لأنّ (الجدل): شدة الفتل[2].

والرجز نسبه العيني إلى رُؤبة بن العجاج[3]، بينما لم ينسبه أغلب العلماء ممن أنشده.

وترجمةُ رؤبة قد تقدّمت[4].

وممّا جاء من الشواهد في هذا الباب قول الشاعر (من الهزج):

وَصدرٍ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ[5]

قال ابن الشجري: "وقد خفف الشاعر (كَأَنْ) وأعملها في الاسم الظاهر"[6].

ورواهُ سيبويه بالرفع:

..... كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ[7]

---

١. ينظر لسان العرب (خلب) ٥/١٢٠.

٢. ينظر المصدر نفسه (جدل) ٣/٩٧، ٩٨.

٣. ينظر المقاصد النحوية: ٢/٨١.

٤. ينظر ص ٨١ من هذا البحث.

٥. البيت بلا نسبة في الكتاب: ٢/١٣٥، ١٤٠، والأصول في النحو: ١/٢٤٦، والمحتسب: ١/٩، والأمالي الشجرية: ١/٢٣٧، ٢/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/٨٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٣٧٠، ولسان العرب (أنن) ١/١٧٨، ١٧٩، والجنى الداني: ٥٧٥، وشرح قطر الندى: ١٥٨، والمقاصد النحوية: ٢/٨٥، وشرح التصريح: ١/٣٣٤، وشرح الأشموني: ١/٢٥٢، وخزانة الأدب: ١٠/٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٧، ٣٩٨، ٤٠٠، والدرر اللوامع: ١/٣٠٣، ٣٠٥.

٦. الأمالي الشجرية: ٢/٣.

٧. البيت بهذه الرواية في الكتاب: ٢/١٣٥، والمفصل: ٣٩٨، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٩٧، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٣٧٠، والجنى الداني: ٥٧٥، والمقاصد النحوية: ٢/٨٥، وشرح التصريح: ١/٣٣٤، وشرح الأشموني: ١/٢٥٢، وخزانة الأدب: ١٠/٤٠٠، والدرر اللوامع: ١/٣٠٥.

ثم قال: "لأنّه لا يحسن ههنا إلاّ الإضمار"[1].

واستشهد به الزمخشري على تخفيف (كأن) وإبطال عملها، حيث قال: "وتخفف فيبطل عملها، قال:

وَنحرٍ مُشْرِقُ اللَّونِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ"[2].

وقال ابن يعيش: "فالشاهد فيه رفع (ثدياه)، وثدياه رفع بالابتداء، و(حقّان) الخبر، والجملة خبر كأن، والضمير في (ثدياه) يعودُ إلى النحر أو الوجه، والمراد به صاحبه"[3].

وبعد أن نقل البغدادي كلام ابن يعيش قال: "ومراده إرجاع كلام المفصّل إلى كلام سيبويه، فإن مذهب سيبويه أنّ (كأنّ) إذا خُفّفت لا يكون اسمها إلا ضميراً محذوفاً، وعملها في الاسم الظاهر خاص بالضرورة"[4].

وبعد نقله لكلام سيبويه: "لأنّه لا يحسن ههنا إلاّ الإضمار"[5]، نقلها بدون (إلاّ) هكذا: "لأنّه لا يحسن ههنا الإضمار"[6]، وهذا سهو؛ لأنّ مراد سيبويه أنّه لابد من الإضمار لأنّه يرى أنّ (كَأَنْ) إذا خففت عملت في ضمير شأن مقدر.

واستدل به ابن الناظم على مجيء خبر (كَأَنْ) المخففة من الثقيلة جملة حيث قال: "ومن مجيئه جملة قول الشاعر:

وَوَجه مُشْرِقُ اللَّونِ كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

تقديره: كأنّهُ، أي: كأن الأمر ثدياه حُقان"[7].

---

١. الكتاب: ١٣٥/٢.

٢. المفصل: ٣٩٨، وينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٨٢/٨.

٣. شرح المفصل لابن يعيش: ٨٢/٨.

٤. خزانة الأدب: ٣٩٢/١٠.

٥. الكتاب: ١٣٥/٢.

٦. خزانة الأدب: ٣٩٩/١٠.

٧. شرح ابن الناظم: ١٨٤.

وروي صدرُ الشاهد روايات عدّةً، فروي:

وَنَحْرٍ مُشْرِقُ النَّحْرِ ..... [1]

و: ..... مُشْرِقُ اللَّوْنِ ..... [2]

(ووجه): بالرّفع على أنّهُ معطوف على اسم مرفوع في بيت سابق وهي رواية سيبويه[3]، وبالجرّ على أنّه مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ، والواو واو (رُبَّ)، وهي رواية الزمخشري في المفصل، إلاّ أنّه رواه بـ(نحر) مكان (وجه)[4].

كما روي:

وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ ..... [5]

قال العينيّ: "قيل وهو الصواب؛ لأنّ الضمير في (ثدياه) يرجع إلى النحر لا إلى الوجه"[6]، ثم أردف بما يراه أولى فقال: "قلت: قد قدرنا المضاف في رواية (وجه) فلا محذور حينئذ ولكن الأولى رواية نحر أو صدر"[7]. وذلك لعدم احتياجهما إلى تقدير محذوف وتقدير المضاف في رواية (وجه) قال به الأعلم، حيث قال: "والمعنى كأن ثديي صاحب الوجه، أو صاحب النحر"[8].

ومعنى البيت:

رُبَّ صدر متلألئ نحرُه، يُزينه ثديان كأنّهما وعاءا عاجٍ شكْلاً وحجْماً.

---

١. الرواية في الكتاب: ١٣٥/٢، وخزانة الأدب: ٣٩٩/١٠، ومسالك النحاة: ٢١٧.

٢. الرواية في شرح ابن الناظم: ١٨٤، وشرح شذور الذهب: ٣٧٢، والمقاصد النحوية: ٨٥/٢، وشرح التصريح: ٣٣٤/١، والدرر اللوامع: ٣٠٥/١.

٣. ينظر الكتاب: ١٣٥/٢.

٤. ينظر المفصل: ٣٩٨.

٥. الرواية في المفصل: ٣٩٨، والجنى الداني: ٥٧٥، والمقاصد النحوية: ٨٥/٢، وخزانة الأدب: ٤٠٠/١٠، والدرر اللوامع: ٣٠٤/١.

٦. المقاصد النحوية: ٨٥/٢.

٧. المصدر نفسه: ٨٥/٢.

٨. النكت: ٢٥٩/١.

والنحر: الصدر، وقيل هو أعلى الصدر، وقيل: بل هو موضع القلادة منه[1]

و(الحقّان) مثنى، مفردُه: حُقّ، وحُقّة أيضاً، وهو قطعة من خشب أو عاج تُنحَتُ وتُسَوّىٰ، وقيل: هو وعاء صغير يوضع فيه الطِّيبُ خصوصاً[2].

وبيتُ الشاهد لم يُنسب إلى قائل في جميع المصادر التي ورد فيها.

* * *

وممّا جاء من الشواهد في هذا الباب قول الشاعر (من الطويل):

ويوماً تُوافِينا بوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ[3]

فموضع الشاهد في البيت (ظبية) يروى على ثلاثة أوجه: بالرفع والنصب والجر، فالرفع على أنّه خبر (كَأنْ) المخففة، واسمها ضمير الشأن المحذوف، والتقدير كأنّها ظبيةٌ، وفيه إعمال (كَأنْ) في ضمير الشأن مع التخفيف، وأجاز الرضي رفع (ظبية) على الابتداء، وتكون جملة (تعطو) خبراً لها فقال: "برفع ظبية

---

١. ينظر لسان العرب (نحر) ٢٠٨/١٤.

٢. ينظر المصدر نفسه (حقق) ١٧٩/٤.

٣. البيت لابن صريم اليشكري في الكتاب: ١٣٤/٢، والأصول في النحو: ٢٤٥/١.

ولطباء بن أرقم في الأصمعيات: ١٣٢، والمقاصد النحوية: ٣٤٩/٣، وشرح التصريح: ٣٣٣/١، والدرر اللوامع: ٣٠٤/١.

ولأرقم بن علباء في المقاصد النحوية: ٨٢/٢.

ولزيد بن أرقم في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٢/١.

ولكعب بن أرقم أو لباعث بن صريم اليشكري في لسان العرب (قسم) ١٠٤/١٢.

وبلا نسبة في الكتاب: ١٨٨/٣، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٣١٨/١، والمحتسب: ٣٠٨/١، وسر صناعة الإعراب: ٣٢٠/٢، وأمالي القالي: ٢١٠/٢، والأمالي الشجرية: ٣/٢، وأمالي السهيلي: ١١٦، ووصف المباني: ١٩٨، ٢٨٦، والجنى الداني: ٢٢٢، وأوضح المسالك: ١٥٧/١، ١٠٩/٣، وشرح قطر الندى: ١٥٧، وشرح شذور الذهب: ٣٧١، ومغني اللبيب: ٥٥/١، وشرح الأشموني: ٢٥٢/١، ٢٨٤/٢.

يجوز أن يكون (ظبية تعطو) جملة اسمية"[1]، ورده البغدادي بأنّه "لا يصح الابتداء بظبية"[2] لكونها نكرة.

أمّا النصبُ فعلى إعمالها في الظاهر، فـ(ظبية) اسم كأن المخففة وخبرها محذوف مَنْوِيٌّ، وكأنّه قال: كأنّ ظبية هذه المرأة، فـ(هذه المرأة) هو الخبر والتشبيه على وجه النصب من التشبيه المقلوب، أمّا على وجه الرفع فهو جارٍ على أصله.

والجرُّ على زيادة (أن) بين الكاف ومجرورها[3]، وقد استدل ابن جني برواية الجر على زيادة (أن) حيث قال عند قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[4]، وهي قراءة ابن محيصن[5]، وبلال بن أبي بردة، ويعقوب[6]: "لا يجوز أن تكون (أن) هنا زائدة كما زيدت في قوله:

فيوماً تُوافِينا بوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كأنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَم

أي: كظبية"[7].

---

١. شرح الرضي على الكافية: ٣٧١/٤.

٢. خزانة الأدب: ٤١٢/١٠.

٣. ينظر النكت: ٢٥٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٣/٨، ومسالك النحاة: ٢١٦.

٤. سورة يونس من الآية: ١٠.

٥. هو محمد أو: عمر بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي بالولاء، أبو حفص، مقرئ أهل مكة بعد ابن كثير، وأعلم قُرائها بالعربية انفرد بحروف خالف فيها المصحف فترك الناس قراءاته ولم يُلحقوها بالقراءات المشهورة توفي ـ رحمه الله ـ سنة (١٢٣هـ).

ينظر غاية النهاية: ١٦٧/٢، وتهذيب التهذيب: ٤١٧/٧، والأعلام: ١٨٩/٦.

٦. تُنظر القراءة في المحتسب: ٣٠٨/١. ويعقوب هو يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي البصري، أحد القراء العشرة، مولده ووفاته بالبصرة، وقد كان إمامها ومقرئها، من مؤلفاته: وجوه القراءات، والجامع، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٢٠٥هـ).

ينظر غاية النهاية: ٣٨٦/٢، ووفيات الأعيان: ٣٩٠/٦، والأعلام: ١٩٥/٨

٧. المحتسب: ٣٠٨/١.

وعدَّ ابن عصفور زيادة (أن) بين الكاف ومجرورها من الضرائر الشعرية حيثُ قال: "ومنها زيادة (أن) و(إن) على طريق التأكيد في موضع لا تزادان فيه في فصيح الكلام، فمن زيادة (أن) قول ابن صريم اليشكري:

فيوماً تُوافِينا بوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمِ"[1].

بينما يرى ابن مالك أنَّ زيادة (أن) بين الكاف ومجرورها من الشواذ، حيث قال عن (أن): "وأنَّ زيادتها قد شذَّت بين كاف الجر والمجرور بها في قول الشاعر:

..... كأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمِ"[2].

ووصفه ابن هشام بالنذور، حيث قال في مواضع زيادة (أن): "وهو نادر أن تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله:

فيوماً تُوافِينا بوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمِ

في رواية من جر الظبية"[3] يقصد (ظبيةٍ).

ومعنى البيت: يصف الشاعر جمال حبيبته وحسن طلعتها، إذ يقول: وتأتينا يوماً بوجه جميل مشرق، وكأنَّها الظبية التي تمد عنقها إلى شجرة السَّلَم المُورِقة.

قال الخوارزمي: "وإنما وصف الظبية بهذا لأنَّها في هذه الحال تزداد حسناً"[4].

وقوله: (يوماً) بالنصب على الظرفية متعلق بـ(توافينا). قال العيني: "وهو في الحقيقة عطف على شيء قبله في البيت"[5].

ورواه الأعلم:

---

١. ضرائر ابن عصفور: ٤٦.

٢. شرح الكافية الشافية: ١١٥/٢.

٣. مغني اللبيب: ٥٥/١.

٤. شرح أبيات المفصل للخوارزمي: ١٠٨٠/٢.

٥. المقاصد النحوية: ٨٤/٢.

وَيَوْمٍ ....[1]

بالجر. فتكون الواو واو (رُبَّ) ونسب العيني هذه الرواية إلى بعض شُرّاح المفصّل، حيث قال: "وأنشده بعض شُرّاح كتاب الزمخشريّ (ويوم) بالجر"[2]، وذكر البغدادي أنّه "لا يجوز أن يجر بجعل الواو واو (رُبَّ)؛ لأنّه لم يرد إنشاء التكثير، وإنّما أخبر عن أحوالها في الأيام، ولم ينتبه له العيني، وله العذر؛ لأنّه لم يقف على ما بعده"[3].

و(توافينا): تأتينا؛ من أوفيت المكان إذا أتيته، و(الموافاة) أن توافي إنساناً في الميعاد[4].

وروى ابن الأنباري مكانه:

وَيَوْماً تُلاقِينَا ....[5]

و(وجه مقسم): حسن جميل، وكأنّ كل موضع منه أُعْطِيَ قِسْمَةً من الحُسْنِ.

وقال الأعلم: "قال أبو عبيدة: القَسَمَاتُ: مجاري الدموع من الخدين، ومعنى مُقَسَّم: حَسَنُ القَسَمَاتِ"[6].

و(تعطو): من (العطو)، وهو التناول، يقال: (عطا يعطو)، وهو هنا بمعنى مد العنق إلى الشجر للتناول منه[7].

و(وارق) بمعنى كثير الأوراق، وشجرة وارقة: خضراء الورق أيضاً[8].

ويروى مكانه:

---

١. البيت بهذه الرواية في النكت: ٢٥٨/١.

٢. المقاصد النحوية: ٨٤/٢.

٣. خزانة الأدب: ٤١٤/١٠.

٤. ينظر لسان العرب (وَفِيَ) ٢٥٢/١٥.

٥. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٢/١.

٦. النكت: ٢٥٨/١.

٧. ينظر لسان العرب (عطا) ١٩٦/١٠.

٨. ينظر المصدر نفسه (ورق) ١٩٥/١٥.

....نَاضِرِ السَّلَمْ[1]

و(الناضر): بالضاد المعجمة: من النضارة: وهي حسن الوجه والبريق[2].

و(السَّلَم): بفتح السين واللام: نوع من الأشجار، قال ابن منظور: "وللسَّلَمِ بَرَمَةٌ صفراء فيها حبة خضراء، طيبة الريح، وفيها شيء من مرارة وتَجِدُ بها الظِّباءُ وَجْداً شديداً، واحدته سَلَمَةٌ بفتح اللام"[3].

و(السَّلم) في بيت الشاهد بتسكين آخره (السلم)؛ لأنَّ القافية مُقيَّدة[4]، وليس بكسر آخره كما جاء في شرح التصريح في كلا الموضعين اللذين روى فيهما الأزهري بيت الشاهد[5].

وبيت الشاهد قد نُسب إلى أكثر من شاعر كما هو واضح من التخريج[6].

* * *

١. الرواية في الأصمعيات: ١٣٢، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ١٠٧٧/٢، والمقاصد النحوية: ٨٤/٢، وخزانة الأدب: ٤١٦/١٠، والدرر اللوامع: ٣٠٥/١.

٢. ينظر لسان العرب (نضر) ٢٨١/١٤.

٣. المصدر نفسه (سلم) ٢٤٤/٧.

٤. القافية المقيدة هي التي تنتهي بحرف ساكن.
ينظر جامع الدروس العروضية: ١٤٧.

٥. ينظر شرح التصريح: ٣٣٣/١، ٣٦٤/٢.

٦. ينظر ص ٢٦٤ من هذا البحث.

وممّا جاء من الشواهد في هذا الباب قول الشاعر (من الطويل):

تُمَشّي بِهَا الدَّرمَاءُ تَسْحَبُ قُصْبَهَا كَأَنْ بَطْنُ حُبْلَى ذَاتِ أَوْنَيْنِ مُتْئِمِ[1]

وفيه من الوجوه في (بطن) ما في (ظبية) في الشاهد السابق، حيث يروى بالرفع على أنّ (كَأَنْ) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن و(بطن) خبرها، والتقدير: كأنها بطنُ حبلى، وبالنصب على إعمال كأن مع التخفيف، والجر على زيادة أن كما تقدم تفصيله في الشاهد السابق.

وقد استدل ابن الأنباري برواية الرفع على حذف الضمير وهو اسم كأن المخففة، حيث قال: "وإن صح ما رويتموه فيكون الرفع على حذف الضمير مع التخفيف كما قال:..... ، وقال الآخر: .....

تُمَشّي بِهَا الدَّرمَاءُ تَسْحَبُ قُصْبَهَا كَأَنْ بَطْنُ حُبْلَى ذَاتِ أَوْنَيْنِ مُتْئِمِ

---

١. البيت مع بيت قبله لذي الرمة في ملحق ديوانه: ٦٧٤، ولسان العرب (أون) ١/١٩٩.

ولرجل من بني سعد بن زيد مناة في الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٢٠٤، وخزانة الأدب: ١٠/٤٠٨، ٤٠٩.

وللمزرد في ضرائر ابن عصفور: ١٨٩.

وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية: ٤/٣٧١، ولسان العرب (درم) ٥/٢٥٠، و(مشي) ١٤/٨٢.

فيمن روى بالرفع"[1].

فاستدل بالبيت مع عدد من الأبيات الأخرى للتدليل على أنّ المحذوف هو الضمير بينما استدل به الرضي على أن (كَأَنْ) إذا وقع بعدها مفرد فاسمها لا يكون ضمير شأن، ويقدره: كأنْ بطنها بطن حبلى[2].

قال البغدادي: "وإنما عدل عن ضمير الشأن لأن خبره لا يكون إلا جملة"[3].

وفي بيت الشاهد قد ولي (كَأَنْ) المخففة المفرد وليس الجملة فقدر المحذوف غير ضمير الشأن.

وذكر المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد أنّ الشاهد في البيت تخفيف (كَأَنْ) ومجيء الاسم بعدها مرفوعاً على أنّه خبرها، واسمها محذوف وقدره: كأن بطنها بطن حبلى، وهو تقدير الرضي[4].

وبيت الشاهد جاء في معظم المصادر التي ورد فيها مع بيت قبله، وهو قوله:

وَخَيفاءَ أَلْقَى اللَّيْثُ فِيهَا ذِرَاعَهُ فَسَرَّتْ وَسَاءَتْ كُلَّ مَاشٍ وَمُصْرِمِ[5]

و(الخيفاء): الأرض المختلفة ألوان الحجارة[6].

ومعناه: قد مَطِرَت بِنَوءِ الأسدَ فَسَرَّتِ الماشي، وهو صاحب الماشية وساءت المصرم، وهو الذي لا إبل له ولا غنم؛ لأنّ الماشي يُرْعِيهَا ماشيته، والمُصْرِم يتلهف على ما يرى من حسنها وليس له ما يُرْعِيهَا.

و(تُمَشِّي) من (المشي) وهو معروف، واشتقاقه من (مَشَى يمشي)[7].

---

١. الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٩٩/١ وما بعدها.

٢. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٣٧١/٤.

٣. خزانة الأدب: ٤٠٩/١٠.

٤. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٤/١ (هامش الشاهد رقم: ١٢٥).

٥. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٤/١، ولسان العرب (أون) ١٩٩/١، وخزانة الأدب: ٤٠٩/١٠.

٦. ينظر لسان العرب (خيف) ١٩١/٥.

٧. ينظر المصدر نفسه (مشى) ٨١/١٤.

ويروى: (تَمَشّى)[1] بفتح التاء، والميم والشين المشددة.

و(الدِّرماء)، بفتح الدال: الأرنب، وقيل: سُمّيت (درماء) لثقلها وتقارب خَطْوها في عَجَلة[2].

و(القُصَبُ): بضم القاف وسكون الصاد: المِعَى (مقصوراً)، وقيل هي اسم للأمعاء كلّها[3]، ومنه الحديث: (الَّذِي يَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ يَومَ الْجُمُعَةِ، كَالجَارِّ قُصَبَهُ فِي النَّارِ)[4].

و(الأوْنَين): مثنى (الأون)؛ وهو أحد جانبي الوعاء[5].

و(المتئم): اسم فاعل من (أتأمت المرأة) إذا ولدت اثنين في بطن واحد، و(التوأم) من جميع الحيوان: المولود مع غيره في بطن من الاثنين إلى مازاد ذكراً كان أو أنثى أو ذكراً مع أنثى[6].

ومعنى البيت: إنّ الأرنب قد عظم بطنها من أكل الكلأ وسمنت فكأنّها حبلى بتوأم لخروج جنبيها وانتفاخهما.

وقد نقل البغدادي عن ابن دريد عن أبي عثمان سعيد بن هارون الأشناداني[7] أنّ البيتين منسوبين إلى رجل من بني سعد بن زيد مناة[8]، ونسب ابنُ عصفور البيت الأوّل منهما إلى المرار[1].

---

١. الرواية في لسان العرب (أون) ١٩٩/١، (درم) ٢٥٠/٥، و(مشي) ٨٢/١٤.

٢. ينظر لسان العرب (درم) ٢٥٠/٥.

٣. ينظر لسان العرب (قصب) ١١٢/١٢.

٤. مسند أحمد باب (حديث الأرقم) ١٨٢/٢٤، رقم الحديث (١٥٤٤٧)، ونصه: "إنّ الذي يتخطى رقاب الناس يوم الجمعة ويفرق بين الاثنين بعد خروج الإمام كالجار قصبه في النار".

٥. ينظر لسان العرب (أون) ١٩٩/١.

٦. ينظر المصدر نفسه (تأم) ٢٠٨/٢.

٧. هو سعيد أو سعيد بن هارون أبو عثمان الأشناداني نسبة إلى (أشناندان) الفارسية وتعني: موضع الأشنان، لغوي ورواية بصري، من مؤلفاته: معاني الشعر، والأبيات المفردة، توفي . رحمه الله . سنة (٢٨٨هـ).

ينظر إنباه الرواة: ٢٩٥/٣، ١٥١/٤، وبغية الوعاة: ١٣٧/٢، ووفيات الأعيان: ٣٢٥/٤.

٨. ينظر خزانة الأدب: ٤٠٩/١٠.

بينما نسب ابن منظور البيتين معاً إلى ذي الرمة[2].

وترجمةُ ذي الرُّمّة قد تقدّمت[3].

* * *

---

١. ينظر ضرائر ابن عصفور: ١٨٩. والمرار اسمه المرار بن سعيد بن حبيب بن خالد بن نضلة بن الأشتر بن جحوان بن فقعس بن طريف، من شعراء الدولة الأموية، وقد أدرك الدولة العباسية. وهوينسب تارة إلى (فقعس) وهو أحد آبائه الأقربين، وتارة إلى أسد خزيمة بن مدركة بن ألياس بن مضر، وهو جده الأعلى، ولذلك قد يتوهّم البعض أنهما رجلان.

ينظر الدرر اللوامع: ٣٧٩/٢، ومسالك النحاة: ١٣٥.

٢. ينظر لسان العرب (أون) ١٩٩/١.

٣. ينظر ص ١٩٨ من هذا البحث.

ومِمَّا رواه النحويون ثلاث روايات كالذي سبق قولُ مجمع بن هلال (من الطويل):

عَبَأْتُ لَهُ رُمحاً طَوِيلاً وَأَلَّهُ كَأَنْ قَبَسٌ يُعْلِي بِهَا حِينَ تُشْرَعُ[1]

ففي قوله (قبس) من الوجوه ما في (ظبية وبطن) في الشاهدين السابقين.

وقد استشهد الرضي برواية الرفع على أنْ (كَأَنْ) المهملة لفظاً يجيء خبرها جملة اسمية، واسمها يكون ضمير الشأن المقدر، حيث قال: "ويجيء بعد المهملة، اسمية، كقوله:

عَبَأْتُ لَهُ رُمحاً ..... كَأَنْ قَبَسٌ ....."[2].

وقد اعترض البغدادي على كلام الرضي فقال: "وهذا تقرير كلامه وفي كل منهما نظر: أمَّا أولاً فلأنَّه لا جملة اسمية بعد (كَأَنْ)، وإنَّما بعدها مفرد موصوف بجملة فعلية، فإن (قبساً) نكرة، وجملة (يُعْلَى) صفته، والرابط الضمير المستتر النائب عن الفاعل، والباء للإلصاق متعلقة بمحذوف حال من الضمير، والهاء ضمير الألَّة. ولا يجوز أن يكون مبتدأ خبره جملة (يعلى)، لئلا يلتبس المبتدأ حينئذٍ بالخبر، كما قاله الشارح في باب الابتداء"[3].

---

١. البيت لشَجْع بن هلال في شرح الحماسة للمرزوقي: ٧١٨/٢، وخزانة الأدب: ٤٠١/١٠، ٤٠٣، ٤١٢.

وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٣/١، وشرح الرضي على الكافية: ٣٧١/٤.

٢. شرح الرضي على الكافية: ٣٧٠/٤، ٣٧١.

٣. خزانة الأدب: ٤٠٢/١٠.

ثم قال: "وأما ثانياً فلمّا تقدم من أنّ ضمير الشأن لا يصار إليه مع إمكان المرجع، وقد أمكن هنا بجعله راجعاً إلى الألة، وهي الحَزبة"[1].

وهذا الوجه الثاني من الاعتراض هو نفسه الذي جعل المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد يحكم بضعف مذهب الرضي حيث قال: "لكن هذا الوجه الذي ذهب إليه الرضي ضعيف من جهة أنّ ضمير الشأن إنّما يقدر حين لا يكون من الممكن تقدير مرجع وهنا أمكن تقدير مرجع . وهو ضمير الغائب . وهو مع ذلك أيسر وأهون"[2].

ومعنى البيت: هممت لقتل الرجل فهيأتُ له رمحاً طويلاً وسناناً لماعاً براقاً، كأنّما يُعلى به نار إذا أشرع للطعن.

وهو من أبيات عشرة أوردها أبو تمام في الحماسة لمجمع بن هلال فذكر أنّ مجمعاً بن هلال بن خالد بن مالك بن هلال بن الحارث بن تيم الله قد غزا بني سعد بن زيد مناة فلم يصب شيئاً، فرجع من غزاته تلك فمر بماء لبني تميم عليه ناس من بني مجاشع فقتل فيهم وأسر، وقال في ذلك:

إنْ أكُ ما شَيخاً كَبِيراً فَطَالَمَا عَمِرْتُ ولكنْ لا أَرَى العُمْرَ يَنْفَعُ
مَضَتْ مَائةٌ مِن مولِدِي فَنَضَيتُهَا وَخمسٌ ثِيابٌ بعد ذَاك وَأَرْبَعُ

إلى أن قال:

عَبَأْتُ لَهُ رُمحاً طَوِيلاً وَأَلَّهُ كَأَنَّ قَنِيناً يُظِلِّي بِهَا حِينَ تُشْرَعُ[3]

و(أمس) من أخوات (كان)، و(ما) زائدة.

و(نضيتها): (ألقيتها ورائي)، من (نضا ينضو نضواً) إذا خلع ثوبه وألقاه عنه[1]، ويروى (نضوتها)، قال البغدادي: يقال نضى ثوبه ينضو وينضي، إذا نزعه، لغتان[2].

---

١. المصدر نفسه: ١٠/٤٠٢.

٢. الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٢٠٣ (هامش الشاهد رقم: ١٢٤).

٣. ينظر ديوان الحماسة لأبي تمام: ١٣٠، ١٣١.

و(عيات): هيات[3].

و(الألّة): بفتح الهمزة وتشديد اللام تستعمل في الحرب، وقيل: هي الحربة العظيمة النصل، سميت بذلك لبريقها ولمعانها؛ لأنّ الأصل (الأليل): البريق[4].

و(القبس): النار، والشعلة من النار[5].

وكلّ ما وجدته في ترجمة الشاعر أنّ اسمَهُ مجمع بن هلال، أنّه شاعر جاهلي، قيل إنّه عاش مائة وتسع عشرة سنة، ولذلك رُويَ بيتُه الثاني هكذا:

مَضَتْ مَائةٌ مِن مولِدِي فَقَضَيْتُهَا وَعشرٌ وخمسٌ بعد ذاك وَأَرْبَعُ[6]

* * *

١. ينظر لسان العرب (نضا) ٢٨٤/١٤.

٢. خزانة الأدب: ٤٠٤/١٠.

٣. ينظر لسان العرب (هيأ) ٥/١٠.

٤. ينظر لسان العرب (ألل) ١٣٦/١.

٥. ينظر نفسه (قبس) ٨/١٢.

٦. ينظر خزانة الأدب: ٤٠٧/١٠.

وممّا استدلّ به الرضيُّ أيضاً على مجيء خبر (كَأَنْ) المهملة جملة قول النابغة الذبياني (من الطويل):

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ[1]

على أنَّ التقدير: وكأن قد زالت.

وقد استدل النحويون ببيت الشاهد على جواز حذف الجملة الواقعة بعد (قد) إن دل عليها دليل، قال ابن جني: "قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلاّ عن دليل عليه، وإلاّ كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته، ...، ومنه قولهم: ...، وقول الآخر:

.... وكَأَنْ قَد

أي: كأنها قد زالت"[2].

وقال الهروي: "وربّما يُحذف الفعل بعد (قد) إذا كان ما قبله قد دل عليه كقول القائل: يريد زيد أن يخرج، وكأن قد، أي: وكأنّه قد خرج، كما قال النابغة:

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

---

١. البيت له في ديوانه: ٣٨، وسر صناعة الإعراب: ٣٩٩/٢، والأزهية: ٢١١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/٥، ١١٠، ١٤٨/٨، ١٨/٩، ولسان العرب (قدد) ٣٥/١٢، والجنى الداني: ١٤٦، ومغني اللبيب: ١٩٠/١، وشرح التصريح: ٢٧/١، وخزانة الأدب: ١٩٧/٧، ١٩٨، ٢٠٤، ٣٩٤/١٠، ٤٠٧.

وبلا نسبة في الخصائص: ١٤١/٢، وسر صناعة الإعراب: ١٧/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢٤١/٣، ووصف المباني: ١٥٩، ٢٠٤، ومغني اللبيب: ٦/٢، وشرح قطر الندى: ١٦٠، وشرح التصريح: ٣٩٧/٢، وهمع الهوامع: ١٨٨/٢، ٣١٥/٤، ٤٠٧، وشرح الأشموني: ١٥/١، ٥٢٥/٢.

٢. الخصائص: ١٤٠/٢، ١٤١.

أراد: وكأن قد زالت"[1].

وكذا قال ابن هشام: "وقد يحذف الفعل بعدها لدليل كقول النابغة:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ

أي: وكأن قد زالت"[2].

وقد ذكر البغدادي أنَّ ابن العلاَّ قد نقل عن ابن جني في الخصائص أنَّ رواية البيت:

.... وكأن قَدِي

بمعنى: حسبي، وعلى هذا تكون الياء ضميراً وليست حرف إطلاق، ويكون خبر (كَأَنْ) مفرداً وليس جملة، واسمها ضمير الترحل، ويكون التقدير: كأنه قدي، أي: كأن ذلك الترحل حسبي[3].

وقد أورد ابن جني بيت الشاهد في موضعين من الخصائص، وليس في أحدهما ما نُقل عنه، فقال في الموضع الأول: "أي: كأنها قد زالت"[4].

وقال في الموضع الثاني: "وعليه أُطْلِقَ المجزوم والموقوف في القوافي المطلقة إلى الكسر، نحو قوله: ... ، وقوله:

..... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ"[5].

ولم يذكر هذا التعليق عند بيت الشاهد، وذكره عند قول طرفة بن العبد[6]

---

١. الأزهية: ٢١١.

٢. مغني اللبيب: ١/١٩٠.

٣. ينظر خزانة الأدب: ١٠/٤٠٨، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٤/٩٤.

٤. الخصائص: ٢/١٤١.

٥. المصدر نفسه: ٢/٣٥٥، ٣٥٦.

٦. هو عمرو بن العبد بن سفيان من بني سعد بن مالك بن ضُبيعة من بكر بن وائل، شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات. عدَّه ابن سلام أول الطبقة الرابعة من فحول الجاهلية، قال الشعر شاباً، وتعرض به مدحاً وهجاء، اشترك في حرب البسوس وكان معاصراً للمنذر الثالث، ولابنه عمرو ابن هند، مات

(من الطويل):

أَخي ثِقَةٌ لا يَتَّقي عَن ضَريبَةٍ إذا قيلَ مَهلاً قالَ حاجِزُهُ قَدِ[1]

وقد أنشد عجزه فقط، ثم قال: "ليكون على هذا، أي قد قطع، وأغنى ويجوز أن يكون معناه: قدك! أي: حسبك، كأنّه قد فرغ ممّا قد أريد منه، فلا معنى لردعك وزجرك"[2].

فقد قدّره ابن جني بالكاف (قدك) ولم يقدّره بالياء (قدي)؛ ولعل ذلك لأنّ تقدير الياء يحتاج إلى اجتلاب نون الوقاية (قدني)، وحذف النون من (قدني) عدّه سيبويه ضرورة، قال سيبويه: "وقد جاء في الشعر: قطي، وقدي، فأمّا الكلام فلابد فيه من النون وقد اضطر الشاعر فقال: (قدي)؛ شبهه بـ(حسبي) لأنّ المعنى واحد"[3].

وقد روى ابن جني رواية (قدي) في سر صناعة الإعراب واستدل بالبيت بهذه الرواية على زيادة الياء "لإطلاق حرف الروي إذا كانت القوافي مجرورة"[4].

ومثّل بعدد من الشواهد منها بيت الشاهد، ثم عقّب بقوله: "يريد: وكأن قد زالت، وهو كثير"[5].

فالياء في رواية ابن جني هذه ليست ضميراً، وإنّما هي حرف إطلاق، وعليه فخبر (كَأَنْ) جملة وليس مفرداً كما في الرواية التي ذكرها ابن الملاّ.

كما روي موضع الشاهد:

.... وَكَأَنْ قَدِنْ[1]

نحو عام ٦٢ ق.هـ. ينظر طبقات فحول الشعراء: ١/١٣٧، ١٣٨، والشعر والشعراء: ١/١٨٢، وتاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ١/١٣٥- ١٣٦.

١. البيت له في ديوانه: ٧٠، والخصائص: ٢/١٤١.

٢. الخصائص: ٢/١٤١.

٣. الكتاب: ٢/٣٩٣.

٤. ٢/٣٩٩.

٥. سر صناعة الإعراب: ٢/٣٩٩.

وقد رواها ابنُ هشام واستدل بها على أنّ تنوين الترنم، وهو التنوين اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق، ليس خاصاً بالدخول على الأسماء، وإنّما يلحق الاسم، والفعل، والحرف، ويدخل من الأسماء المتمكن وغير المتمكن، والمقرون بأل، وغير المقرون بها، حيث قال: "ولا يختص هذا التنوين بالاسم، بدليل قوله: ... ، وقوله:

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غَيرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ"[1].

وقال ابن هشام عن هذا التنوين أنّ الذي: "صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنّه جيء به لقطع الترنم، وأنّ الترنم وهو التغني يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت فيها، فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤا بالنون في مكانها"[2].

وعلى هذا فهو تنوين المقصود منه ترك الترنم، حتى إن بعض العلماء قالوا إنّ هذه التسمية (تنوين الترنم) على تقدير مضاف، أي: تنوين قطع الترنم[3].

ومعنى البيت:

قد دنا وقت الرحيل ومفارقة الديار، ولكن الإبل التي سنرحل عليها لا تزال واقفة لم تفارق ديارنا، وهي كالتي قد فارقت، لأنّها مُهيّأة مُعدّة.

وقوله: أفد؛ بمعنى: دنا وحضر وأسرع[4]، ويروى مكانه: أزف[5] بمعنى: اقترب، ومنه: الآزفة، وهي القيامة؛ سميت بذلك لقربها وإن استبعد الناس مداها، قال تعالى: ﴿أَزِفَتِ الْآزِفَةُ﴾[6]، أي: دنت القيامة.

---

١. البيت بهذه الرواية في الجنى الداني: ١٤٦، وشرح الأشموني: ١/١٥، ٢/٥٢٥، والدرر اللوامع: ٢/٢٥٤.

٢. مغني اللبيب: ٢/٦.

٣. المصدر نفسه: ٢/٦.

٤. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٦٥٥ (هامش الشاهد رقم: ٤١٠).

٥. ينظر لسان العرب (أفد) ١/١٢٠.

٦. الرواية في الأزهية: ٢١١، والجنى الداني: ٢٦٠، وشرح قطر الندى: ١٦٠، وخزانة الأدب: ٧/١٩٧، ٢٠٤، والدرر اللوامع: ١/٣٠٥، ٢/١٧٩.

٧. سورة النجم من الآية: ٥٦.

و(التَّرحُّل): الرَّحيل، وقيل: هو الارتحال في مُهلة[1].

و(الرِّكاب) بكسر الراء المشددة: الإبل التي يُسار عليها، واحدتها من معناها (راحلة)، ولا واحد لها من لفظها[2].

و(الرِّحال): جمع (رَحْل) وهو ما يستصحبه الإنسان من الأثاث، وخصه ابن منظور بالطنافس الحِيرية[3]، و(الطنافس) مفردها (طُنْفِسُ) بكسر الطاء، وضمها، وكسر السين وضمها: النُّمْرُقة فوق الرحل، وقيل: هي البساط الذي له خمل رقيق[4].

وبيت الشاهد من قصيدة للنابغة الذبياني قالها في المتجرِّدة امرأة النعمان بن المنذر ملك الحيرة، وأولها:

أَمِن آلِ مَيَّةَ رائِحٌ أَو مُغتَدِي ... عَجلانَ ذا زادٍ وَغَيرَ مُزَوَّدِ
زَعَمَ البَوارِحُ أَنَّ رِحلَتَنا غَداً ... وَبِذاكَ خَبَّرَنا الغُرابُ الأَسوَدُ
لاَ مَرحَباً بِغَدٍ وَلا أَهلاً بِهِ ... إِن كَانَ تَفريقُ الأَحِبَّةِ في غَدِ[5]

و(مية): كناية عن المتجردة امرأة النعمان بن المنذر ملك الحيرة.

و(البوارح): جمع بارح، وهو ذو البَرْح والشدة، وهي عند العرب من الظباء والطير: هي التي تأتي من يمين الرجل إلى مياسره، فتوليه مياسيرها، وأهل نجد يتشاءمون بها، وهي خلاف السوانح، وهي التي تأتي من يسار الرجل إلى يمينه، وأهل نجد يتيمنون بها، وأمَّا أهل الحجاز فيتشاءمون بالسوانح ويتيمنون بالبوارح[6].

وفي هذا البيت إقواء، وهو عيب في القافية يكون بعضها مرفوعاً، وبعضها مجروراً.

وقيل إنَّه عَيَّرَهُ إلى قوله:

---

١. ينظر لسان العرب (رحل) ١٢٤/٦.
٢. ينظر المصدر نفسه (ركب) ٢١٠/٦.
٣. ينظر نفسه (رحل) ١٢٣/٦.
٤. ينظر نفسه (طنفس) ١٥٠/٩.
٥. ينظر الديوان: ٣٨، وخزانة الأدب: ٢٠٣/٧، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٩١/٤.
٦. ينظر شرح أبيات مغني اللبيب: ٩٢/٤، ٩٣.

..... وَبِذَاكَ تَنْعَابُ الغُرَابِ الأَسْوَدِ[1]

وترجمةُ النّابغة الذّبيانيّ قد تقدّمت[2].

* * *

نصبُ (كأنَّ) للجُزْءَينِ

قال الرّاجز:

كَأَنْ أُذُنَيهِ إذا تَشَوَّفَا

---

١. ينظر شرح أبيات مغني اللبيب: ٤/٩٣، وشرح شواهد المغني: ١/٤٩٠، ٤٩١.

٢. ينظر ص ١٦ من هذا البحث.

قَائِمةً أو قَمَاً مُحَرَّفًا[1]

كأنَّ حرف ناسخ من أخوات (إنَّ) يفيد التشبيه، ويدخل على الجملة الاسمية فينصب الاسم، ويرفع الخبر على رأي البصريين، بينما يرى الكوفيون والسهيلي أنَّ الخبر باقٍ على رفعه الذي كان عليه قبل دخول الحرف الناسخ[2].

وقد ذكر الكسائي أنَّ (ليت) مختصة من سائر أخواتها بأنَّها تنصب الاسم والخبر معاً، وتبعه الفراء في هذا[3]، واستدلوا على هذا بقول الراجز:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَوَاجِعَا[4]

على أنَّ (ليت) قد نصبت الاسم (أيام)، والخبر (رواجع).

بينما قدَّر البصريون خبر (ليت) محذوفاً وأعربوا (رواجع) حالاً من ضميره، والتقدير عندهم: يا ليت لنا أيام الصبا رواجع، ويا ليتها أقبلت رواجعا[5].

وعلَّل ابنُ يعيش جواز نصب (ليت) للخبر بأنَّه تشبيه لها بـ(وددت) وتمنيت؛ لأنَّها في معناهما[6].

---

١. الرجز لمحمد بن ذويب العُماني الفقيمي في خزانة الأدب: ٢٣٧/١٠، ٢٤٠، والدرر اللوامع: ٢٨٣/١.

ولأبي دُخيلة في ضرائر ابن عصفور: ٨٤.

وللعُماني في شرح شواهد المغني: ٥١٥/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٧٧/٤.

وبلا نسبة في الخصائص: ١٩٨/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣٣٥/٤، ومغني اللبيب: ٢١٢/١، وشرح الأشموني: ٢٣٠/١.

٢. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٧٦/١، وارتشاف الضَّرب: ١٢٣٧/٣.

٣. ينظر رأيهما في شرح الرضي على الكافية: ٣٣٤/٤، وارتشاف الضَّرب: ١٢٤٢/٣، وخزانة الأدب: ٢٣٥/١٠.

٤. الرجز للعجاج في طبقات فحول الشعراء: ٧٨/١، وشرح شواهد المغني: ٦٩٠/٢.

ولرؤبة بن العجاج في شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٤/١.

وبلا نسبة في الكتاب: ١٤٢/٢، والجنى الداني: ٤٩٢، وشرح الأشموني: ٢٣٠/١، وخزانة الأدب: ٢٣٥/١٠.

٥. ينظر الكتاب: ١٤٢/٢، وخزانة الأدب: ٢٣٥/١٠.

٦. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٤/١.

وذكر ابنُ سلاّم أنّ هذه لغة قوم العجّاج، حيث قال: "وقال العجاج:

يَا لَيْتَ أَيّامَ الصّبَا رَوَاجِعَا

وهي لغة لهم، سمعت أبا عون الحِرمازِيّ يقول: ليت أباك منطلقاً، وليت زيداً قاعداً"[1].

ونقل البغدادي عن أبي حنيفة الدينوري[2] أنّها لغة بني تميم[3].

وذكر الرضي أنّ بعض الكوفيين . وقد عبّر عنهم ببعض أصحاب الفراء . يُجَوِّزُونَ نصب الجزأين بالخمسة الأحرف الباقية أيضاً وهي: إنّ، أنّ، لكنّ، لعلّ، كأنّ[4]، وقد رووا عن رسول الله . ﷺ . : "إنّ قَعْرَ جهنّمَ لَمَنْبِرِينَ خَرِيفاً"[5].

وممّا استدلوا به أيضاً قول الراجز:

كَأَنّ أُذْنَيْهِ إذا تَشَوّفَا
قَادِمَةً أو قَلَماً مُحَرّفَا (الرجز الشاهد)

حيث نصبت (كأنّ) الاسم (أُذنيه)، والخبر (قادمة) معاً.

وقد ذكر المبرّدُ أنّ هذا الرجز قد رُدّ وقت إنشاده، حيثُ قال: "وحُدِّثْتُ أنّ العُمانِيّ الراجزَ أنشد الرشيد[6] في نعْتِ فرس:

---

١. طبقات فحول الشعراء: ٧٨/١، ٧٩.

٢. هو أحمد بن جعفر أبو علي الدينوري، أحد النحاة المبرزين، أخذ كتاب سيبويه عن المازني والمبرد، من مؤلفاته: ضمائر القرآن، والمهذب في النحو، توفي . رحمه الله . سنة (٢٨٩هـ).
ينظر إنباه الرواة: ٦٨/١، وبغية الوعاة: ٣٠١/١، والأعلام: ١٠٧/١.

٣. ينظر خزانة الأدب: ٢٣٥/١٠.

٤. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٣٣٤/٤.

٥. صحيح مسلم باب (أدنى أهل الجنة منزلة فيها)، ١٨٦/١، رقم الحديث: (١٩٥)، ونصه: "إنّ قعر جهنّم لسبعون خَرِيفاً".

٦. هو هارون الرشيد بن محمد المهدي بن عبد الله المنصور العباسي أبو جعفر، خامس خلفاء الدولة العباسية في العراق وأشهرهم بُويع بالخلافة بعد وفاة أخيه الهادي سنة ١٧٠هـ فقام بأعبائها وازدهرت الدولة في أيامه، كان عالماً بالأدب وأخبار العرب والحديث، توفي . رحمه الله . سنة (١٩٣هـ).

كَأَنَّ أُذُنَيهِ إذا تَشَوَّفَا
قَادِمَةٌ أو قَلَماً مُحَرَّفَا

فعلم القوم كلهم أنّه قد لحن، ولم يهتد أحد منهم لإصلاح البيت إلاّ الرشيد، فإنّه قال له: قل: "تَخَالُ أُذُنَيْهِ إذَا تَشَوَّفَا"[1].

فقد ردّه الرشيدُ وهو من يقال عنه إنّ فهمَه فهمُ العلماء[2]، وفي رواية أخرى للخبر أنّه قال عندما سمع إنشاد الرجز: الصواب: يحسب أذنيه إذا تشوفا[3]، وفي رواية أخرى أنّه قال: دع (كأنّ)، وقل (تخال) حتى يستوي الشعر[4].

وقد أبدى المبرد إعجابه بقول الراجز وحسّن تشبيهَهُ رغم لحنه حيث قال: "والراجزُ وإن كان قد لحن فقد أحسن التشبيه"[5].

واعترض ابن السيد على قول المبرد، وذكر أنّ هذا لا يُعدُّ لحناً؛ لأنّ من العرب من ينصب خبر (كأنّ) تشبيهاً لها بـ(ظنّ)، واستدل ببيتين من الشعر[6]، أولهما قول ذي الرمة (من الوافر):

كَأَنَّ جُلُودَهُنَّ مُمَوَّهاتٍ عَلى أَبشارِها ذَهَباً زُلالا[7]

والثاني قول النابغة الذبياني (من الوافر):

كَأَنَّ التاجَ مَعصوباً عَلَيهِ لأَتوادٍ أُصِبنَ بِذي أَبانِ[8]

ينظر الأعلام: ٦٢/٨.

١. الكامل في اللغة والأدب: ٤٣٣/٢، ٤٣٤.

٢. ينظر شرح شواهد المغني: ٥١٦/٢.

٣. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٣٣٥/٤.

٤. ينظر شرح شواهد المغني: ٥١٦/٢، وخزانة الأدب: ٢٣٨/١٠.

٥. الكامل في اللغة والأدب: ٤٣٤/٢.

٦. ينظر خزانة الأدب: ٢٣٩/١٠.

٧. البيت له في ديوانه: ٤٣٣، ولسان العرب (زلل) ٥١/٧، وخزانة الأدب: ٢٣٩/١٠.

٨. البيت له في خزانة الأدب: ٢٣٩/١٠.

وردَّ البغدادي الاستدلال بهذين البيتين على نصب (كأن) للجزأين بأنَّ البيت الأول يمنعه جعل (مموهات) حالاً من (جلود)، لأنَّه مفعول في المعنى، وخبر (كأنَّ) هو قوله: على أبشارها، كما أنَّ البيت رُوي برفع (مموهات) على أنَّها خبر (كأنَّ)[1].

و(ذهباً)، بالنصب على أنَّه مفعول ثان لـ(مُمَوَّهات)[2] ورواه ابن منظور بالرفع: ذهبٌ زُلالٌ[3].

ويمنع البيت الثاني أيضاً بجعل شبه الجملة (عليه) هي الخبر، و(معصوباً) حال من (التاج)[4].

وقد أجيب عن نصب الخبر (قادمة) في الراجز الشاهد أجوبة ذكرها ابن هشام، وهي:

الأول: إنَّ هذا لحن، وإنَّ قائله قد أخطأ، وخُطِّئ وقت إنشاده على ما رواه المبرد وغيرُه ـ كما سبق ـ.

الثاني: أنَّ خبر (كأنَّ) محذوف، و(قادمة) مفعول الخبر المحذوف، والتقدير: يحكيان قادمة.

والثالث: أنَّ الرواية: (قادمتا أو قلما محرَّفا)، بألفات من غير تنوين، على أنَّ الأصل: قادمتان وقلمان محرفان، فحذفت النون لضرورة الشعر، وقد ذكر ابن جني هذا الحذف عن الكوفيين[5]، وهذه رواية ابن عصفور أيضاً، واستدل بها على ضرورة حذف النون من المثنى من غير أن يكون موصولاً أو مضافاً[6]، حيث قال بعد إنشاده: "يُريد قادمتان أو قلمان مُحرفان، هكذا أنشده الكوفيون"[7].

---

١. ينظر خزانة الادب: ٢٣٩/١٠.

٢. ينظر المصدر نفسه: ٢٣٩/١٠.

٣. ينظر لسان العرب (زلل) ٥١/٧.

٤. ينظر خزانة الأدب: ٢٣٩/١٠.

٥. ينظر الخصائص: ١٩٧/٢، ١٩٨.

٦. ينظر ضرائر ابن عصفور: ٨٢، ٨٤.

٧. المصدر نفسه: ٨٤.

والرابع: أنّ الرواية: تخال أُذنيه، لا: (كأنّ أُذنيه)[1].

وفي البيت الشاهد إخبار عن المثنى بالمفرد، وهو قوله (قادمة) وهو مفرد وقع خبراً عن (أُذنيه) المثنى، وقد أجاب العلماء عن هذا من أوجه:

أولها: أنّ هذا جائز على رأي أبي عمرو ممّا نقله عنه أبو حيان، حيث قال الأخير: "قال أبو عمرو: وإذا كان الاثنان لا يكاد أحدهما ينفرد من الآخر مثل اليدين والرجلين والخُفَّين، فإنْ تقدم مُثنّاه جاز لك في الشعر والكلام أن توحد صفته فتقول: خُفّان جديد، وجديدان، وعينان ضخمة وضخمتان؛ لأنّ الواحد يدل على صاحبه إذا كان لا يفارقه"[2].

وذكر هذا ابن الشجري أيضاً حيث قال: "حكم العينين أو الأذنين أو القدمين حكم واحدة لاشتراكهما في الفعل، فتقول: أذناي سمعته وعيناي رأته، وقدماي سَعَت إليه"[3].

والأوجه الباقية التي أجابوا بها عن الأخبار عن المثنى بالمفرد هي نفسها التي أجابوا بها عن نصب خبر (كأنّ) ممّا ذكرتُهُ قريباً.

والرجز الشاهد في وصف فرس[4].

و(تشوّفا) بمعنى: ارتفعا وتطلّعا، والمراد هنا نصب الأذن للاستماع[5].

و(القادمة): إحدى قوادم الطير، وهي مقاديم ريشه، في كل جناح منها عشرة[6]، وروى ابن منظور مكانها (خافية)[7].

و(القلم): آلة الكتابة المعروفة[8].

---

١. ينظر مغني اللبيب: ٢١٢/١.

٢. خزانة الأدب: ٥٥١/٧.

٣. الأمالي الشجرية: ١٢١/١.

٤. ينظر شرح شواهد المغني: ٥١٦/٢.

٥. ينظر الصحاح (شوف) ١٣٨٣/٤، وخزانة الأدب: ٢٤٠/١٠.

٦. ينظر خزانة الأدب: ٢٤٠/١٠.

٧. ينظر لسان العرب (حرف) ٨٩/٤.

٨. ينظر خزانة الأدب: ٢٤٠/١٠.

و(المحرّف): من تحريف القلم، وهو قطُّه محرفاً لا على جهة الاستواء[1]، قال ابن منظور: "وقلم محرّف: عُدِلَ بأحد حرفيه عن الآخر"[2].

والرجز نُسب إلى العُمانيّ الراجز، واسمه محمد بن ذويب بن محجن بن قدامة بن بلهية الحنظلي، ويكنى أبا العباس، كان شاعرا راجزا، من شعراء الدولة العباسية، ولم يكن كنظرائه من الشعراء في عصره، وإنما كان لطيفا مقبولا، فأفاد بشعره أموالا جليلة، ولم يكن لا هو ولا أبوه من أهل عُمان، وإنّما هو بصريّ، ولكنه لُقّب بالعُماني لأنه كان شديد صُفرة اللون، وقيل إن دُكينا الراجز[3] هو الذي أطلق عليه هذا اللقب، وكان قد نظر إليه وهو يسقي الإبل ويرتجز، فقال: من هذا العماني؟ وذلك لأنّه كان مُصفرّاً مطحولا[4]، فلزمهُ الاسم.[5]، وهو أحد شُعراء الرشيد، من أهل الجزيرة، قيل إنه عاش مائة وثلاثين سنة[6].

وذكر البغداديُّ أنّ الرجز قد نُسب إلى أبي نُخَيلة ، وأنّ ابنَ الملاّ زعم أنّ العُمانيّ كنيتُه أبو نُخَيلة[7]، وردّ البغدادي هذا بقوله: "وهو خلاف الواقع، بل هما راجزان"[8].

وأبو نُخيلة اسم الشاعر لا كنيته، ويُكنّى أبا الجنيد، وأبا العرماس، وهو ابن حزن بن زائدة بن لقيط بن هرم بن يثربي، وقيل اسمه يعمر، وقيل نُخيلة كُنيته أُطلِقتْ عليه لأنّ أمه ولدته إلى جنب نخلة، وكان عاقّاً بأبيه، فنفاه أبوه عن نفسه،

---

١. ينظر الصحاح (حرف) ١٣٤٣/٤.

٢. لسان العرب (حرف) ٨٩/٤.

٣. هو دكين بن رجاء من بني فُقيم من دارم تميم، ويُسمى دُكين الفقيمي أيضاً، له أرجوزة في مدح مصعب بن الزبير، كما وصف سباق الخيل.

ينظر الشعر والشعراء: ٥٨٥/٢، ومعجم الشعراء لفيف عبد الرحمن: ٩٠، والأعلام: ٣٤٠/٢.

٤. الطحلة: لون بين الغُبرة والبياض. ينظر الصحاح (طحل) ١٧٥٠/٥.

٥. ينظر الشعر والشعراء: ٧٤٣/٢، وخزانة الأدب: ٢٤١/١٠.

٦. ينظر الشعر والشعراء: ٧٤٣/٢، والأغاني: ١٨/ ٣١٩، وخزانة الأدب: ٢٤١/١٠.

٧. ينظر خزانة الأدب:١٦٥/١، ٢٤١/١٠.

٨. المصدر نفسه: ٢٤١/١٠.

فخرج إلى الشام واقام هناك إلى ان مات أبوه، ثم عاد وبقي مشكوكاً في نسبه مطعوناً عليه، وكان أغلب شعره رجز، وله قصيد ليس بكثير، توفي سنة ١٤٥هـ[1].

* * *

حَذْفُ اسمِ (لكنَّ) النَّاسِخَةِ

قال الفرزدق (من الطويل):

فَلَو كُنْتَ ضَبِّياً عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيّ عَظِيمُ المَشَافِرِ[2]

(لكنَّ) مشددة النون، حرف ناسخ من أخوات (إنَّ)، يرى البصريون أنَّها بسيطة[1]، بينما ذهب الفراء إلى أنَّ أصلها (لكن أنَّ)، فطرحت همزة (أنَّ) للتخفيف،

---

١. ينظر الاغاني: ٢٠/ ٤٠٣، والأعلام: ٨/ ١٥.

٢. البيت له في الكتاب: ١٣٥/٢، والأصول في النحو: ٢٤٧/١، وجمهرة اللغة: ١٣١٢/٣، والنكت: ٢٥٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨١/٨، ٨٢، والمقرب: ١٦٧، ولسان العرب (شفر) ١٠١/٨، وشرح شواهد المغني: ٧٠١/٢، وخزانة الأدب: ٣٩٩/١٠، ٤٤٤، والدرر اللوامع: ٢٨٩/١.
بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٨٢/١، وأمالي السهيلي: ١١٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٢٠/١، ٢٣١، ٢٣٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣٧٥/٤، ورصف المباني: ٣٥٠، وتفسير البحر المحيط: ٢٦٥/١، وارتشاف الضّرب: ١٢٤٥/٣، والجنى الداني: ٥٩٠، ومغني اللبيب: ٣٠٥/١، وهمع الهوامع: ١٦٣/٢، وخزانة الأدب: ٢٣٠/١١، والدرر اللوامع: ٤٨٦/١

ونون (لكنْ) لالتقاء الساكنين[2]، بينما يرى باقي الكوفيين أنّها مركبة من (لا، وإنّ)، والكاف زائدة وليست للتشبيه، وحذفت منها الهمزة تخفيفاً[3].

وفي معناها ثلاثة أقوال: أحدها، وهو المشهور، هو الاستدراك، وفُسِّر بأنْ تَنْسِبُ لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها، ولذلك لابد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها، نحو: ليس هذا أبيضاً لكنه أسود.

والثاني: أنّها ترد تارة للاستدراك وتارة للتوكيد، وفُسر الاستدراك هنا برفع ما يُتَوَهَّم ثبوته، نحو: ما زيد شجاعاً لكنه كريم؛ لأنّ الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان، فنفي أحدهما يوهم انتفاء الآخر.

والثالث: أنّها للتوكيد دائماً مثل (إنّ، وأنّ)، ويصحب للتوكيد معنى الاستدراك[4]، وهو قول ابن عصفور، حيث قال: "إنّ وأنّ، ولكنّ ومعناها التوكيد"[5]، وقال في موضع آخر في حديثه عن الجملة: "ولم تقع أيضاً خبراً لإنّ، وأنّ، ولكنّ لأنّ هذه الأحرف للتأكيد"[6].

واسمها يكون ضمير شأن وغيره، كما يكون اسماً ظاهراً، وقد اختلف النحويون في جواز حذفه، وأغلبهم على أنّه لا يجوز حذفه إلا إذا كان ضمير شأن، وأنّ حذفه وهو غير ضمير شأن قليل ضعيف خاص بضرورة الشعر، ومثل ذلك ما جاء من قول الفرزدق (من الطويل):

فَلَو كُنْتَ ضَبِّياً عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيّ عَظِيمُ المَشَافِرِ (بيت الشاهد)

---

١. ينظر رأيهم في الجنى الداني: ٦١٧، ومغني اللبيب: ١/٣٠٥.

٢. ينظر رأيه في المصدر نفسه: ٦١٧، والمصدر نفسه: ١/٣٠٥.

٣. ينظر رأيهم في المصدر نفسه: ٦١٧، والمصدر نفسه: ١/٣٠٥.

٤. ينظر مغني اللبيب: ١/٣٠٤، ٣٠٥.

٥. المقرب: ١٦٤.

٦. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/٢٢٢.

قال سيبويه: "والنصب أكثر في كلام العرب، كأنّه قال: ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي، ولكنه أضمر هذا كما يضمر ما يُبنى على الابتداء،... ، فالنصب أجود؛ لأنّ لو أراد إضماراً لخفف ولجعل المضمر مبتدأ"[1].

وعلل الأعلم كون النصب أكثر وأولى بقوله: "لأنّ إظهار ما هو الأصل المبني عليه أولى إذا حذفت المحذوف"[2].

وحكم على بيت الفرزدق بالضرورة حيث قال: "الشاهد فيه رفع (زنجي) على الخبر وحذف اسم (لكن) ضرورة"[3].

وكذا قال الرضي في باب أحوال الاسم والخبر بعد الأحرف الخمسة: "ولا يجوز حذف أسمائها التي ليست بضمير شأنٍ إلا في الشعر على قلة وضعف، كقوله:

فَلَو كُنْتَ ضَبّيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنّ زَنْجِيّ عَظِيمُ المَشَافِرِ"[4].

ووجه الضرورة أنّ الضمير المقدّر ليس ضمير شأن وإنّما ضمير مخاطب والتقدير: ولكنك زنجي؛ لأنّ المقام مقام خطاب كما هو واضح من أول البيت في قوله:

فَلَو كُنتَ ... عَرَفْتَ ....

وقد قدره ابن يعيش ضمير شأن حيث قال: "والمراد: ولكنه زنجي لا يعرف قرابتي"[5].

بينما يرى ابن عصفور أن حذف اسم لكنّ في بيت الشاهد جائز لوجود ما يدل عليه حيث قال في باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر: "ويجوز

---

١. الكتاب: ١٣٥/٢، ١٣٦.

٢. النكت: ٢٥٩/١.

٣. ينظر قوله في خزانة الأدب: ٤٤٥/١٠.

٤. شرح الرضي على الكافية: ٣٧٥/٤.

٥. شرح المفصل لابن يعيش: ٨٢/٨.

حذف أسماء هذه الحروف في فصيح الكلام إذا كان في الكلام ما يدل عليها نحو قوله:

فَلَو كُنْتَ ضَبّيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيّ عَظِيمُ المَشَافِرِ

يريد: ولكنك زنجي، فحذف الاسم، ... ، إلاّ أن يكون الاسم ضمير أمر أو شأن فإنّه لا يجوز حذفه إلاّ في ضرورة الشعر"[1].

فبيت الشاهد عنده ليس من الضرورة، وكذلك قال أبو حيان: "ويجوز حذف أسماء هذه الحروف في فصيح الكلام، إذا دلّ على ذلك دليل، نحو قوله:

..... ولكنّ زنجيٌّ .....

...، أي: ولكنك زنجيٌّ، ...، ولا يُخصّ ذلك بالشّعر خلافاً لزاعم ذلك"[2]، فلم يقيد أبو حيان هذا الحذف بالضرورة، وممّن أطلق أيضاً ابنُ هشام، حيث قال: "وقد يحذف اسمها كقوله:

فَلَو كُنْتَ ضَبّيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيّ عَظِيمُ المَشَافِرِ

أي: ولكنّك زنجي"[3].

وذكر البغدادي أنّ "تقييد الشارح المحقق حذف الاسم بالضرورة أجود من إطلاق ابن هشام في قوله: وقد يحذف اسمها، وإن كانت (قد) تفيد القلة"[4].

وقد رُوي بيت الشاهد بنصب (زنجياً) على حذف الخبر:

فَلَو كُنْتَ ضَبّيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيًا عَظِيمُ المَشَافِرِ[1]

---

١. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٣١/١.

٢. ارتشاف الضّرب: ١٢٤٥/٣، ١٢٤٦.

٣. مغني اللبيب: ٣٠٥/١، ٣٠٦.

٤. خزانة الأدب: ٤٤٥/١٠.

وقد استدل به الأنباري بهذه الرواية على جواز حذف أخبار الحروف الناسخة إن كانت أسماؤها نكرات حيث قال: "معناه: ولكنَّ بك، فحذف الخبر"[2].

ووافق السُّهيليُّ الأنباري في هذا؛ لأنَّه يرى أنَّه لا يجوز حذف خبر الحروف الناسخة إلا إذا كان اسمها نكرة، أمَّا إذا كان معرفة فلا يجوز حذفه، حيث قال: "وإنَّما يجوز في إنَّ وأخواتها أن تحذف الخبر إذا أوقعتها على النكرات، فإن أوقعتها على المعارف لم يجز حذف الخبر"[3].

وقد استدل ابن عصفور ببيت الشاهد بالروايتين، فذكر رواية الرفع كشاهد على جواز حذف الاسم .كما مرَّ ، وذكر رواية النصب كشاهد على جواز حذف الخبر لفهم المعنى حيث قال: "وكذلك يجوز حذف الخبر إذا فهم المعنى، وعلى ذلك قوله:

فَلَو كُنْتَ ضَبِّياً عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زَنْجِيّاً عَظِيمُ المَشَافِرِ

في رواية من نصب الزّنجيّ، كأنَّه قال: ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي، فحذف لفهم المعنى"[4].

وقد روى الأصفهاني[5] بيت الشاهد بقافية أخرى من قصيدة للفرزدق يهجو بها أيوب بن عيسى الضبي، وسببها أنَّ الفرزدق قد هجا خالداً القسري، فكتب خالد إلى مالك بن المنذر: أن احبس الفرزدق، فأرسل مالك إلى أيوب بن عيسى الضبي: أن ائتني بالفرزدق، فأتاه به فحبسه، فقال يهجو أيوب:

---

١. البيت بهذه الرواية في شرح القصائد السبع الطوال للأنباري: ١٤٥، والمحتسب: ١٨٢/٢، وأسرار البلاغة: ٣٤، وأمالي السهيلي: ١١٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٢٠/١، ٢٣٢، ولسان العرب (شفر) ١٠١/٨، وهمع الهوامع: ٢٥٠/٣، وخزانة الأدب: ٢٢٨/٩، والدرر اللوامع: ٤٨٦/١.

٢. شرح القصائد السبع الطوال للأنباري: ١٤٥.

٣. أمالي السهيلي: ١١٥.

٤. شرح جمل الزجّاجي لابن عصفور: ٢٣٢/١.

٥. هو علي بن الحسين بن محمد بن الهيثم أبو الفرج الأصفهاني النسّابة الأخباري، من أشهر مؤلفاته: كتاب الأغاني، توفي . رحمه الله . سنة (٣٥٦هـ).

ينظر إنباه الرواة: ٢٥١/٢، وشذرات الذهب: ١١٩/٣، والأعلام: ٢٧٨/٤.

فَلَو كُنْتَ قيسيّاً إذاً مَا حَبَسْتَنِي وَلَكِنْ زَنْجِياً غَلِاظاً مَشَافِرِهْ
مَنَعْتَ لَهُ بِالرَّغْمِ بِيني وَبَيْنَهُ فَأَلْفَيْتَهُ مِنِّي بَعِيداً أَوَاصِرُهْ

مع أبيات أُخر[1].

وقد ذكر البغدادي أنَّ هذه القافية هي الصواب في إنشاد البيت وأن قافية (المشافر) السابقة هي ما اشتهر عند النحويين[2].

والمشافر: جمع مِشْفَر بفتح الميم وكسرها وهو من البعير كالشفة للإنسان، وقد يقال للإنسان على سبيل الاستعارة[3]، كما فعل الفرزدق حين استعاره هنا لمّا قصد من تشنيع الخلق وتشبيه المهجو بالإبل.

و(عظيم المشافر) بالرفع والنصب على النعت لما قبله، ويروى مكانه: (غليظ المشافر)[4]، ويروى: (طويلاً مشافره)[5].

وممّا تجدر الإشارة إليه أنَّ هذا البيت غير موجود في ديوان الفرزدق وقد يكون هذا ليس راجعاً إلى عدم صحة نسبته إليه؛ لأنَّ أغلب المحققين قد أكدوا نسبته إلى الفرزدق، وإنما لكونه من شعره الهجائي الفاحش، فقد ذكر محقق ديوانه الأستاذ كرم البستاني[6] أنَّه قد تم حذف بعض شعر الفرزدق الهجائي من الديوان لما رأوه من عدم استحسان قراءته من قبل الطلاب لما فيه من فحش ومخالفة للآداب الاجتماعية[7]، ولعل بيت الشاهد كان ضمن تلك الأبيات المحذوفة، وبخاصة أنَّ

---

١. ينظر الأغاني: ٣٣٤/١٠، وشرح شواهد المغني: ٧٠١/٢، ٧٠٢.

٢. ينظر خزانة الأدب: ٤٤٦/١٠.

٣. ينظر لسان العرب (شفر) ١٠١/٨.

٤. الرواية في أسرار البلاغة: ٣٤، وشرح الرضي على الكافية: ٣٧٥/٤.

٥. الرواية في خزانة الأدب: ٢٢٨/٩.

٦. هو كرم بن سليمان بن حسن البستاني، أديب لبناني، وضع كتباً مدرسية وكتباً عامة، ووقف على طبع عدة دواوين قديمة حلاَّها بشرح غريبها، توفي سنة (١٣٨٦هـ).
ينظر الأعلام: ٢٢٢/٥.

٧. ينظر ديوان الفرزدق: ٧/١.

الأبيات التي رواها الأصفهاني مع بيت الشاهد فيها من الفحش وسوء الأخلاق ما يجعلها تُستبعد لاستهجان دراستها.

وترجمة الفرزدق قد تقدمت[1].

* * *

إعمالُ (أنْ) المُخفّفة النّصبَ في الضّميرِ

قالت جُنوبُ أختُ عمرِو ذِي الكلْبِ (من المتقارب):

بأنّكَ رَبيعٌ وغَيْثٌ مَرِيعٌ وأنّكَ هُناكَ تكُونُ الثّمالا[2]

(أنْ) بفتح الهمزة وتشديد النون حرف ناسخ يفيد التوكيد من أخوات (إنّ)[3]، ولم يعدّها سيبويه حرفاً مُستقِلاً من أخوات إنّ، وإنّما عدها فرعاً من المكسورة الهمزة، فاستغنى بالمكسورة عن المفتوحة، حيث قال في باب الحروف الخمسة التي تعمل

---

١. ينظر ص ٢٢ من هذا البحث.

٢. البيت لعمرة بنت العجلان في شرح أشعار الهذليين: ٦٩/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٤٩/١، ١٥٠.

ولجنوب أخت عمرو ذي الكلب في الحماسة البصرية: ٨٧/٢، والمقاصد النحوية: ٧٢/٢، ٧٣، وشرح التصريح: ٣٣٠/١، وخزانة الأدب: ٣٨٢/١٠، ٣٨٣، ٣٨٤.

ولأحدهما في وشرح شواهد المغني: ١٠٦/١، وقيل: إنّ عمرة هي جنوب، وقيل: هما اثنتان.

ولكعب بن زهير في الأزهية: ٦٢، وليس في ديوانه.

وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٩٠/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٥/٨، وشرح الكافية الشافية: ٢٢٠/١، وشرح الرضي على الكافية: ٣٦٨/٤، ولسان العرب (أنن) ١٧٨/١، وارتشاف الضّرب: ١٢٧٥/٣، وأوضح المسالك: ١٥٥/١، وشرح قطر الندى: ١٥٦، ومغني اللبيب: ٥٣/١، وشرح الأشموني: ٢٤٩/١، وخزانة الأدب: ٤٢٧/٥.

٣. سيأتي تفصيل الكلام عنها في مسألة زيادة (أن) بعد القسم. ينظر ص ٦٧٣ من هذا البحث.

فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده: "وكذلك هذه الحروف منزلتها من الأفعال، وهي: إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وليت، ولعلَّ، وكأنَّ"[1]، وتبعه المبرد وابن السراج من البصريين، والفراءُ من الكوفيين[2]، قال المبرد في باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال: "وهي إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ، وليت، ولعلَّ، وإنَّ، وأنَّ مجازُهُما واحد، فلذلك عددناهما حرفاً واحداً"[3].

وقيل: إن المفتوحة أصل للمكسورة، وقيل: هما أصلان[4].

وعملُها النصب في الاسم والرفع في الخبر إنَّما يكون وهي مشددة باتفاق، أمَّا إذا خُفِّفتْ فقد اختلف النحويون في جواز بقاء عملها، فسيبويه يرى أنَّه يجوز إعمالها، حيث قال: "وحدّثنا من نثق به، أنَّه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لَمنطلقٌ، وأهل المدينة يقرؤون: ﴿وإنْ كُلاًّ لَما لَيوفِّيَنَّهم ربُّك أعمالَهُم﴾[5] يخففون وينصبون، ...، وذلك لأنَّ الحرف بمنزلة الفعل، فلما حُذف من نفسه شيء لم يغيِّر عملَه"[6].

ولكنه يشترط أن يكون اسمها ضمير شأن، حيث قال: "وأما قول الأعشى (من البسيط):

في فِتيَةٍ كَسُيوفِ الهِندِ قَد عَلِموا ... أنْ هَالِكٌ كُلُّ من يحفى وينتَعِلُ[7]

---

١. الكتاب: ١٣١/٢.

٢. ينظر رأيهم في الجنى الداني: ٤٠٣.

٣. المقتضب: ٣٩٢/٤.

٤. ينظر الجنى الداني: ٤٠٣.

٥. سورة هود من الآية: ١١١.

٦. الكتاب: ١٤٠/٢.

٧. البيت له في ديوانه: ١٥٢، برواية:

في فِتيَةٍ كَسُيوفِ الهِندِ قَد عَلِموا ... أنْ ليسَ يدفع عن ذي الحيلة الحيلُ

والكتاب: ١٣٧/٢، ٨٦/٣، ٥٠٣، والمحتسب: ٣٠٨/١، والأزهية: ٦٤، والمقاصد النحوية: ٧٦/٢، وخزانة الأدب: ٤٢٦/٥، ٣٩٠/٨، ٣٩٣/١٠، ٣٥٣/١١.

وبلا نسبة في المقتضب: ٧/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧١/٨، وخزانة الأدب: ٣٩١/١٠.

فإنّ هذا على إضمار الهاء"[1].

وقال في موضع آخر أنشد فيه بيت الأعشى: "فهذا يريد معنى الهاء، ولا تخفف أن إلاّ عليه"[2].

فسيبويه يرى إعمالَ أن المخففة، ولكن بشرط أن يكون اسمها ضمير شأن وقد تبعه ابن الحاجب حيث قال: "وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شأن مقدر"[3].

بينما نقل ابن هشام عن الكوفيين أنّ (أن) إذا خففت لا تعمل شيئاً حيث قال: "وأنْ هذه ثلاثية الوضع وهي مصدرية أيضاً، وتنصب الاسم وترفع الخبر، خلافاً للكوفيين، وزعموا أنّها لا تعمل شيئاً"[4]، وما نقله ابن هشام خلاف رأي الفراء، فهو يرى جواز إعمالها، حيث قال: "وقد خَفَّفَتِ العربُ النونَ من (أنّ) الناصبة ثم أنفذوا لها نصبها، وهي أشدُّ من ذا، قال الشاعر: .... ، وقال آخر:

بِأَنْكَ رَبِيعٌ وغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمالا"[5].

كما نُقل عنه أنّه قال إنّه: "لم يسمع من العرب تخفيف أنّ وإعمالها إلاّ مع المُكنّى؛ لأنّه لا يتبين فيه الإعراب، فأمّا مع الظاهر فلا، ولكن إذا خففوها رفعوا"[6].

وعلى هذا فقد ردّ البغدادي ما نقلهُ ابن هشام عن الكوفيين من أنّ أن المخففة لا تعمل شيئاً حيث قال بعدما نقل كلام الفراء وابن المستوفى[7]: "ومنه تَعْلَمُ أنّ نقل

---

١. الكتاب: ١٣٧/٢.

٢. المصدر نفسه: ٨٦/٣.

٣. شرح الرضي على الكافية: ٣٦٨/٤.

٤. مغني اللبيب: ٥٣/١.

٥. معاني القرآن للفراء: ٩٠/٢.

٦. ينظر قوله في ارتشاف الضَّرب: ١٢٧٥/٣، وخزانة الأدب: ٥٢٧/٥.

٧. هو المبارك بن أحمد بن أبي البركات المبارك المعروف بابن المستوفى، كان إماماً في الحديث، ماهراً في النحو واللغة والعروض والقوافي، وعلم البيان وأشعار العرب، من مؤلفاته: شرح ديوان المتنبي، وأبي تمام، وإثبات المحصل في نسبة المفصل، وتاريخ إربل، توفي . رحمه الله . سنة (٦٣٧هـ).

ينظر بغية الوعاة: ٢٧٢/٢، وشذرات الذهب: ٣٠٣/٥، والأعلام: ٢٦٩/٥.

ابنِ هشام في المغني عن الكوفيين أنّهم زعموا أنّها إذا خففت لا تعمل شيئاً غير صحيح. وتحريرُه أنّ اسمها إذا كان ظاهراً لا تعمل شيئاً"[1].

وتجدر الإشارة إلى أن ما نقله ابن هشام عن الكوفيين قد سبقه إليه أبو حيّان وذكره المراديُّ أيضاً، قال أبو حيان: "وتخفف (أنْ) فلا تعمل عند الكوفيين لا في ظاهر ولا مضمر، لا ضمير أمر محذوف ولا غيره"[2]، وقال المرادي: "مذهب الكوفيين في (أنْ) المخففة أنّها لا تعمل لا في ظاهر ولا مضمر"[3].

وقد يكون ابن هشام قد أخذ عنهما هذا الرأي.

ولعلّ ردّ البغدادي راجعٌ إلى كون الفراء أدرى بمذهب أصحابه، وقوله: إنّ اسمها إذا كان ظاهراً لا تعمل شيئاً يُفْهَمُ منه أنّه إذا كان مضمراً فإنّها تعمل، وهذا المضمر اشترط سيبويه ـ كما مرّ ـ أن يكون ضمير شأن لا غير وتبعه ابن الحاجب، بينما لا يشترط ابن مالك أن يكون اسم أن المخففة ضمير شأنٍ، بل يرى أنّه إذا أمكن جعل الضمير المحذوف ضمير حاضر أو غائب غير الشأن فهو أولى، حيث قال: "ولا يلزم كونه ضمير الشأن كما زعم بعضهم، بل إذا أمكن عوده على حاضر أو غائب معلوم فهو أولى"[4].

وتبعه أبو حيان في هذا حيث قال عن تخفيف (أنْ) المفتوحة: "وأمّا البصريون فزعم بعض أصحابنا أنّه يجوز أن تعمل في الاسم الظاهر من غير اضطرار، ولا ضعف، ونقله صاحب رؤوس المسائل عن البصريين[5]، وينبغي أن

---

١. خزانة الأدب: ٥/٥٢٧.

٢. ارتشاف الضَّرب: ٣/١٢٧٥.

٣. الجنى الداني: ٢١٩.

٤. شرح التسهيل لابن مالك: ٢/٤١.

٥. هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن إسحاق بن عيسى بن أصبغ بن خالد بن يزيد أبو إسحاق الباجي المعروف بابن أصبغ، كان حافظاً للغة والنحو، وكان شاعراً بليغاً، توفي في حدود سنة ٣٢٨هـ. ينظر بغية الوعاة: ١/٤٢٣.

يُخَصّ بمضمر محذوف، ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن كما زعم بعض أصحابنا، بل إذا أمكن تقديره بغيره قُدِّر"[1].

بينما يرى ابن هشام أنّ تخفيف (أنّ) أمر غالب مقارنة بـ(لكنّ، وكأنّ) وأنّها إذا خففت وجب حذف اسمها وكون خبرها جملة، حيث قال: "وإن كان المخفف أنّ المفتوحة وجب بقاء عملها، ووجب حذف اسمها، ووجب كون خبرها جملة"[2].

ولهذا فقد حكموا على قول الشاعر (من المتقارب):

بأنْكَ رَبيعٌ وغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأنْكَ هُنَاكَ تكُونُ الثّمالا (بيت الشاهد)

بالشذوذ، وشذوذه عند سيبويه وابن الحاجب من وجهين:

الأول: كون الضمير غير ضمير الشأن.

والثاني: كونه مذكوراً، والوجه عند الجميع أن يكون محذوفاً.

أمّا عند ابن مالك وأبي حيان وابن هشام، فالبيت شاذ من وجه واحد، وهو كون الضمير مذكوراً، والوجه عندهم أن يحذف سواء كان ضمير شأن أم غيره، قال ابن مالك في الألفية:

وَإنْ تُخَفَّف أَنْ فاسمُها امتَكَنْ
وَالخَبَرَ اجعَل جُملةً مِن بَعْد أَنْ

فـ(أن) المخففة تعمل حسب قول ابن مالك في الضمير المحذوف، و(استكن) هنا بمعنى (حُذف) ولا يجوز تفسيره على أنّه (استتر)؛ لأنه ضمير نصب وضمائر النصب لا تستتر.

وقال في الكافية الشافية:

وَإنْ تخفَّفْ أَنَّ أو كَأَنَّا
فَبَعْدَهَا انْوِ الاسمَ مُستَكِنًّا

---

١. ارتشاف الضَّرب: ٣/١٢٧٥.

٢. شرح شذور الذهب: ٣٦٨.

وَقَدْ يَبِينُ، وَإِذَا مَا أَضْمِرَا
مَعَ أَنْ فَجُمْلَةٌ تَجِئُ خَبَرَا

وفيما يتعلق بخبر (أنْ) المخففة فقد ذكر ابن مالك أنّه يجب أن يكون جملة، ولذلك فالشطر الأول من الشاهد شاذ لكون الخبر مفرداً ، أمّا عند الكوفيين . حسب ما نقله عنهم أبو حيان والمرادي وابن هشام . فالبيت شاذ من جميع الوجوه؛ لأنّ (أن) المخففة لا تعمل عندهم وحسب تفسير البغدادي لرأي الكوفيين بأنها إذا خففت لا تعمل في الظاهر فيخلو البيت من الشذوذ عندهم، كما يخلو منه عند الفراء أيضاً؛ لأنّه حصر إعمال (أن) المخففة في الضمير لأنّه لا تظهر عليه علامات الإعراب . كما مرّ . ولم يشترط أن يكون ضمير شأن أو غيره.

وقد روى أبو سعيد السكري بيت الشاهد هكذا:

بِأَنَّكَ كُنتَ الرَبيعَ المُغِيثَ لِمَن يَعْتَرِيكَ وَكُنتَ الثِّمالا[1]

فـ(أن) مشددة على أصلها، والكاف ضمير في محل نصب اسمها، وجملة (كنت الربيع المغيث) خبرها.

كما رواه السيوطي هكذا:

بِأَنَّكَ رَبيعٌ وَغَيثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُناكَ تَكُونُ الثِّمالا[2]

بتشديد (أنّ) في الشطرين.

والربيع ربيعان: ربيع الشهور، وربيع الأزمنة، فربيع الشهور بعد صفر، وربيع الأزمنة، ربيعان: أولهما ما يأتي فيه النور والكمأة. والثاني ما تدرك فيه الثمار، وربيع الأزمنة هو المراد في البيت[1].

---

١. البيت بهذه الرواية في معاني القرآن للفراء: ٩٠/٢، وشرح أشعار الهذليين: ٦٩/٢، والأزهية: ٦٢ (الهامش رقم: ٤)، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٥/٨ (الهامش رقم: ٢)، والحماسة البصرية: ٨٧/٢، وشرح شواهد المغني: ١٠٧/١، ١٠٨، وخزانة الأدب: ٣٨٣/١٠، ٣٨٤، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٥٠/١.

٢. البيت بهذه الرواية في شرح شواهد المغني: ١٠٦/١.

ويروى:

بِأَنَّكَ الربيع ....[1]

بالألف واللام.

و(الغيث): الكلأ والمطر، وقيلَ إنّ الأصل هو المطر، ثم سُمّي ما ينبت به غيثاً، كما أنّ الغيث هو الكلأ الذي ينبت من ماء السماء[2].

و(المُريع) بضم الميم وفتحها، فمن ضمّها جعل الغيث اسماً للمطر، ومن فتحها جعل الغيث اسماً للكلأ، أي: الخصيب[3].

وقوله: (وأنّك هناك تكونُ الثمالا) يروى مكانه: وقِدْماً هناك تكون الثمالا[4].

وفي رواية السكري:

..... لِمَن يعتريكَ وَكُنتَ الثُّمالاَ

و(يعتريك): من عراهُ عَرْواً واعتراه: بمعنى جاءه لطلب الحاجة والمعروف[5].

ويروى مكانه: (يعتفيك)[6]، وهو بمعنى يعتريك، أي: يأتي طالباً الفضل والمعروف[7].

و(الثُّمال) بكسر الثاء المثلثة: الغِياث، يقال: فلانٌ ثِمَالُ بني فلان، أي: عمادهم والقائم بأمرهم[8].

---

١. ينظر شرح التصريح: ٣٣٠/١، وخزانة الأدب: ٣٨٨/١٠.

٢. الرواية في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٧/١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٤٨/١.

٣. ينظر لسان العرب (غوث) ١٠٦/١١.

٤. ينظر شرح التصريح: ٣٣٠/١، ولسان العرب (مرع) ٥٨/١٤.

٥. الرواية في معاني القرآن للفراء: ٩٠/٢، والأزهية: ٦٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٧/١، ولسان العرب (أذن) ١٧٨/١.

٦. ينظر لسان العرب (عرا) ١٢٧/١٠

٧. الرواية في الحماسة البصرية: ٨٧/٢

٨. ينظر لسان العرب (عفا) ٢١١/١٠

٩. ينظر المصدر نفسه (ثمل) ٤١/٣.

والبيت من قصيدة رواها السكريُّ ونسبها إلى أخت عمرو ذي الكلب، حيث قال: "وقالت أخت عمرو ذي الكلب ترثيه. قال عمرو: قالتها عمرة بنت العجلان، أخت عمرو ذي الكلب بن العجلان الكاهلي، ترثي أخاها عمراً، لم يروها أبو نصر:

سَأَلْتُ بِعَمْرٍو أَخِي صَحبَهُ ... فَأَفْظَعَنِي حِينَ زَنّوا السُّؤالا
وَقالوا أُتِيحَ لَهُ نائِماً ... أَعَزُّ السِّباعَ عَلَيهِ أَحالا
أُتِيحَ لَهُ نِمِرًا أَجْبَلِي ... فَنالا لَعَمْرُكَ مِنهُ مَنالا

إلى أن قالت:

وَقَد عَلِمَ الضَيفُ وَالمُجْتَدُونَ ... إِذا اِغْبَرَّ أُفقٌ وَهَبَّت شَمالا
وَخَلَّت عَنِ أَولادِها المُرضِعاتِ ... فَلَم تَرَ عَينٌ لِمُزنٍ بِلالا
بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيثٌ مَرِيعٌ ... وَأَنَّكَ هُناكَ تَكُونُ الثُّمالا"[1]

وقولها: سألت بعمرو؛ بمعنى: سألت عن عمرو، فالباء بمعنى (عن)[2]، وقد جاء في القرآن الكريم: ﴿فَسْئَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾[3].

و(أفظعني) بمعنى (أهالني)، وأمر فظيع: شديد شنيع مجاوز المقدار[4].

و(المجتدون): الطالبون، من (الجدا) وهي العطية، قال ابن منظور: "ورجل جادٍ: سائل عافٍ طالب للجدوى، ... ، وكذلك مُجْتَدٍ"[5].

وقد اضطربت المصادر في نسبة القصيدة التي منها بيت الشاهد إلى جنوب أو إلى عَمْرَة، فقال بعضهم إنهما ثنتان، وقال بعضهم إنَّ جنوب هي عمرة، وهي أخت عمرو المعروف بذي الكلب[6]، وهو عمرو بن العجلان بن عامر بن برد بن

---

١. شرح أشعار الهذليين: ٦٧/٢ . ٦٩.
٢. ينظر شرح شواهد المغني: ١٠٧/١.
٣. سورة الفرقان من الآية: ٥٩.
٤. ينظر لسان العرب (فظع) ٢٠٠/١١.
٥. ينظر المصدر نفسه (جدا) ١٠٠/٣.
٦. ينظر شرح أشعار الهذليين: ٦٧/٢، والحماسة البصرية: ٨٧/٢، وشرح التصريح: ٣٣٠/١، وشرح شواهد المغني: ١٠٦/١، وخزانة الأدب: ٣٩٠/١٠.

منبه الهذلي، وأغلب الرواة على أنّه إنّما لُقب بذي الكلب؛ لأنّه كان معه كلب لا يفارقه وأرجع البغداديُّ أصلَ هذا القول لابن الأعرابيّ[1]. وذكر أنّ أبا عبيدة لا يرى أنّ هذا هو السبب وإنّما قال إنّه سُمّي بذي الكلب لأنّه خرج ذات يوم غازياً ومعه كلب يصطاد به، فقال له أصحابه: يا ذا الكلب، فثبتت عليه. ومن الناس من يقول له عمرو الكلب بغير (ذي)[2].

ونسب الهروي البيت إلى كعب بن زهير[3]، ولكنه غير موجود في ديوانه. وجاء في ضبط البيت في شرح التصريح توجيه الخطاب إلى مؤنث:

بِأَنَّكِ رَبِيعٌ وغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكِ هُنَاكَ تَكُونُ الثُّمالا

فحرك كاف الخطاب بالكسر في الشطرين، ولكنه لم يلحق الفعل (تكون) ياء المؤنثة المخاطبة، وقال في نسبة البيت: فأمّا قوله وهو الشخص المسمّى جنوب أخت عمرو ذي الكلب"[4].

وجنوب امرأة جاهلية شاعرة، أخت عمرو ذي الكلب، وعَنْزَة بفتح العين مؤنث (عمرو). وقال الرواة إنّ له أختاً أخرى اسمها (ريطة) وهي شاعرة أيضاً، والقصيدة في رثاء عمرو ذي الكلب، وسببها أنّه كان يغزو (فَهْماً) فيصيب منهم، فوضعوا له رصداً على الماء فأخذوه فقتلوه، ثم مرُّوا بأخته، فقالوا: طلبنا أخاكِ، فقالت: لئن طلبتموه لَتجدُنّه منيعاً، ولئن وصفتموه لتجدُنّه مَرِيعاً، ولئن دعوتموه لتجدُنّه سريعاً؛ فقالوا: قد أخذناه وقتلناه وهذا نبله. فقالت: والله لئن سلبتموه لا تجدوا ثُنّتهُ وافية، ولا

---

١. ينظر خزانة الأدب: ٣٩٠/١٠. وابن الأعرابي هو محمد بن زياد أبو عبد الله الأعرابي، نحوي كوفي، أخذ عن الكسائي، ومن تلاميذه: ثعلب، من مصنفاته: النوادر، ومعاني الشعر، وتفسير الأمثال والأنواء، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٢٣٠هـ)، أو: (٢٣١هـ).

ينظر إنباه الرواة: ١٢٨/٣، وبغية الوعاة: ١٠٥/١، وشذرات الذهب: ١٨٣/٢

٢. ينظر المصدر نفسه: ٣٩٠/١٠.

٣. ينظر الأزهية: ٦٢.

٤. شرح التصريح: ٣٣٠/١.

حجزتَهُ جافية، ولربَّ ثَدِيٍّ منكم قد افترشه، ونَهَبٍ قد احتوشَهُ، وضَبٌّ قد احترشه، ثم قالت الأبيات المذكورة[1].

(التُّتْنَة): بضم التاء وتشديد النون: شعر العانة[2].

و(الحُجْزَة): موضع شدِّ السروال والإزار[3].

و(الجافية): التي تجفو الثياب ولا تلتصق بها، وهي كناية عن دقة الخصر وضمر البطن[4].

وجاء في بعض المصادر أنَّ قصة قتله هي أنَّ عمراً قد خرج غازياً، فبينما هو في بعض غاراته نائم، وثب عليه نمران فأكلاه، ووجدتْ (فَهْمُ) سلاحه فادَّعت قتله، فقالت أخته هذه الأبيات[5].

* * *

وقُوعُ (أَنْ) المخفَّفةِ بعد الخَوفِ بمعنَى العِلم واليَقِينِ

---

١. ينظر شرح شواهد المغني: ١٠٩/١، وخزانة الأدب: ٣٨٥/١٠.

٢. ينظر لسان العرب (تتن) ٤٥/٣.

٣. ينظر الصحاح (حجز) ٨٧٢/٣ ، ولسان العرب (حجز) ٤٣/٣.

٤. خزانة الأدب: ٣٨٥/١٠، (الهامش رقم: ٢).

٥. ينظر الحماسة البصرية: ٨٧/٢ (الهامش).

قال أبو مِحْجن الثَّقفيُّ (من الطويل):

ولا تَدفِنَنّي في الفلاةِ فإنني أخافُ إذا ما مِتُّ أنْ لا أذوقُها[1]

(أنْ) المشددة تقع بعد الفعل الدال على العلم واليقين وما في معناهما كالتبيُّن والانكشاف والظهور دون خلاف، وهو ما عبر عنه النحويون بفعل التحقيق، نحو: عَلِم، ورأى (من الرؤية القلبية)، وأيقن، أمّا إذا خُففت فتتقاصر خُطاها، فلا تقع في مواضع كانت تقع فيها وهي مشددة، كمواضع الجر مثلاً، فلا يقال: عجبت من أن ستخرج[2].

وقد اختلف النحويون في وقوعها مخففة بعد فعل التحقيق، فسيبويه يرى أنّها تقع بعد فعل التحقيق، قال: "هذا باب آخر (أنْ) فيه مخففة، وذلك قولك: قد علمت أن لا يقول ذلك، وقد تيقّنتُ أن لا تفعل ذاك، كأنّه قال: أنّه لا يقول، وأنّك لا تفعل، ونظير ذلك قوله . عز وجل . :﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنكُم مرضَى﴾[3]، وقوله . تعالى .: ﴿أَفَلاَ يَرَوْنَ أَنْ لا يَرجِعُ إِلَيْهِم قَوْلاً﴾[4] ، والرؤية في (يَرَون) هنا قلبية، بمعنى: يعلمون، وقال أيضاً: ﴿لِئَلا يَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ أَنْ لا يَقْدِرونَ عَلَى شَيءٍ﴾[5]"[6].

---

١. البيت له في الشعر والشعراء: ٤١٤/١، والأزهية: ٦٧، والأمالي الشجرية: ٢٥٣/١، ولسان العرب (قنع) ٢٢٩/١١، والمقاصد النحوية: ٣٤٦/٣، وشرح شواهد المغني: ١٠١/١، وهمع الهوامع: ٨٩/٤، وخزانة الأدب: ٣٩٨/٨، ٤٠٢، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٣٨/١، ١٣٩، ١٤١، والدرر اللوامع: ٤/٢، وتاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ٢٩٥/١.

وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١٤٦/١، ٢٦٥، وشرح ابن الناظم: ٦٦٩، ومغني اللبيب: ٥٢/١، وشرح الأشموني: ٢٨٢/٢.

٢. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٣٢/٤.

٣. سورة المزمل من الآية: ٢٠.

٤. سورة طه من الآية: ٨٨.

٥. سورة الحديد من الآية: ٢٨.

٦. الكتاب: ١٨٩/٣.

فالأفعال الواقعة بعد (أنْ) قد جاءت مرفوعة وهذا يدل على أنّها (أنْ) المخففة وليست (أنْ) المصدرية الناصبة، واسمها في كل موضع ضمير الشأن، والتقدير . والله أعلم . : أنه سيكون، أنه لا يرجع، أنهم لا يقدرون.

وقد قُرِئت الآية الثانية: ﴿أَفَلاَ يَرَوْنَ أَنْ لا يَرجِعَ إِلَيْهِم قَوْلاً﴾، بنصب الفعل بعد (أنْ) فتكون (أنْ) مصدرية ناصبة، والرؤية بصرية[1].

كما ذكر أبو حيان أنّ قراءة الجمهور لقوله .تعالى .: ﴿أن لا يقدرون﴾ بالنون، فـ(أن) هي المخففة من الثقيلة، وقراءة عبد الله بحذفها: ﴿أن لا يقدروا﴾، فـ(أن) هي الناصبة للمضارع[2].

وورود الفعل بعد (أنْ) مرفوعاً في قراءة، ومنصوباً في قراءة أخرى يدل على جواز الأمرين، وهذا ما يراه الهروي، فهو يُجَوِّزُ في الفعل الواقع بعد (أنْ) المخففة النصب والرفع، "فالنصب على أن تجعلها غير مخففة من الثقيلة، والرفع على أنك تريد بها الثقيلة التي تعمل في الأسماء فخففتها"[3].

ويرى ابن الشجري أنّ (أنْ) المخففة "تقع بعد الأفعال الثابتة المستقرة، نحو: أيقنت، وعلمت، ورأيت في معنى علمت"[4].

وكذا يرى الرضي، فهو يجعل من وقوع (أنْ) بعد فعل التحقيق دليلاً على أنّها المخففة من الثقيلة وليست المصدرية، وذلك لأنهما متشابهان في اللفظ والمعنى "فألزم قبل المخففة فعل التحقيق أو ما يؤدي مؤداه أو ما يجري مجراه من الظنّ الغالب؛ ليكون مُؤْذناً من أول الأمر أنّها مخففة؛ لأنّ التحقيق بـ (أنْ) المخففة التي فائدتها التحقيق أنسب وأولى، فلهذا لم يجيء بعد فعل التحقيق الصرف (أنْ) المصدرية"[5].

---

١. هي قراءة أبي حيوة والزعفراني وأبان والشافعي.

ينظر الكشاف: ٨٣/٣، وتفسير البحر المحيط: ٢٦٩/٦.

٢. ينظر تفسير البحر المحيط: ٢٢٩/٨.

٣. الأزهية: ٦٤.

٤. الأمالي الشجرية: ٢٥١/١.

٥. شرح الرضي على الكافية: ٣٢/٤.

ولأنّ الأولويةَ لا تقتضي الوجوبَ، فقد فصّل الرضيُّ القولَ بدلالة نوع الجملة التي هي مدخول (أنْ) بأنه إذا دخلت (أنْ) المخففة على الجملة الاسمية أو الفعلية الشرطية فهي المخففة من الثقيلة؛ لأنّ المصدرية لا تدخل إلا على الفعلية المؤولة معها بالمصدر، ثم إذا كان الفعل غير متصرف فهي مخففة؛ لأنّ المصدرية لا تدخل على الأفعال غير المتصرفة؛ لأنّ الفعل غير المتصرف ليس له مصدر حتى يصحّ تأويلُ الفعلِ مع (أنْ) به[1].

وللصبّان قول يفيد أنّ (أنْ) المخففة بعد فعل التحقيق هي المخففة من الثقيلة ليس غير، قال: "ولك أن تستدل على كونها ليست المخففة بعدم وقوعها بعد دالٍّ علمٍ أو ظنٍّ فاحفظه"[2].

وأغلب العلماء على هذا الرأي، وهو جواز وقوع (أنْ) المخففة من الثقيلة بعد فعل التحقيق، وقليل منهم من منع ذلك، وهو الفراء، الذي يوجب نصب الفعل الواقع بعد (أنْ) المخففة الواقعة بعد فعل التحقيق[3]، وتبعه المبرد في هذا؛ لأنّه يرى أنّ العلم شيء قد استقر وثبت، فلا يناسبه إلاّ (أنّ) الثقيلة، أمّا (أن) الخفيفة . حسب رأيه . فتكون لما لم يثبت، فالعلم عنده لا يجري مجرى غيره بأن ينصب الفعل بـ(أن) الواقعة بعده، ولا يجري غيره مجراه[4]، لذلك أنكر قول سيبويه: علمت أن يقوم زيدٌ، كما استبعد قوله: ما أعلم إلا أن تقومَ، بنصب (تقوم)؛ لأن العِلْمَ هنا مؤول بمعنى آخر وهو الإشارة، وكأنّه قال: أشير عليك أن تقوم، فنصب الفعل (تقوم) مبني على تأويل العلم بالإشارة، ولو أراد غير هذا المعنى لقال: ما علمت إلاّ أن ستقوم[5]، قال المبرد: "وأجاز [يعني سيبويه] أن تقول: ما أعلم إلا أن تقوم، إذا لم يرد علماً واقعاً،

---

١. ينظر المصدر نفسه: ٣٢/٤، ٣٣.

٢. حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٣٦٢/٣.

٣. ينظر رأيه في شرح الأشموني: ٢٨٣/٢.

٤. ينظر المقتضب: ٥/٣، ٦، وارتشاف الضَّرب: ١٦٣٩/٤، وشرح التصريح: ٣٦٦/٢.

٥. ينظر الكتاب: ١٩١/٣.

وكان هذا في القول جارياً على باب الإشارة، أي: أرى من (الرأي)، وهذا في البعد كالذي ذكرناه قبله"[1].

فالمبرد يمنع نصب الفعل بعد العلم مطلقاً، سواءً أكان العلم صريحاً باقياً على حقيقته، أو مؤولاً بغيره كتأويله بالإشارة مثلاً.

وكما يؤول العلم بغيره، فقد يؤول غيره به، أي: قد يرد الفعل على غير لفظ العلم أو ما في معناه، ولكنه في المعنى ثابت مستقر كالعلم فيجري مجراه، نحو: أخشى أن لا تفعل، وذلك إذا كان المتكلم يخشى أمراً قد ثبت عنده أنّه كائن، فيعامل معاملة فعل اليقين، فتكون (أنْ) بعده مخففة من الثقيلة، ويرفع الفعل بعدها، وهذا أيضاً مما لم يجزه المبرد وأنكره على سيبويه، قال المبرد: "وزعم سيبويه أنّه يجوز: خفتُ أن لا تقوم يا فتى، إذا خاف شيئاً كالمستقر عنده، وهذا بعيد"[2].

إلاّ أنّ ما استبعده المبرد قد جاء به كلام العرب، وهذا ما جعل ابن الشجري يصف استبعاد المبرد بأنّه "استبعاد غير واقع موقعه"[3].

ومما جاء منه في كلام العرب قول أبي محجن الثقفي (من الطويل):

ولا تَدفِنَنّي في الفلاةِ فإنّني أخافُ إذا ما مِتُّ أنْ لا أذُوقُها (بيت الشاهد)

فـ (أنْ) مخففة من الثقيلة، وقد وقعت بعد الفعل (أخاف) ومعنى الخوف هنا . العلم واليقين؛ وقد تناول الزمخشري هذا المعنى للخوف عند تفسيره لقوله . تعالى .: ﴿فَمَنِ خَافَ مِن مُوصٍ جَنَفاً﴾[4]، حيث قال: "بمعنى: فمن توقع وعلم، وهذا في كلامهم شائع يقولون: أخاف أن ترسل السماء، يريدون التوقع والظن الغالب الجاري مجرى العلم"[5].

---

١. المقتضب: ٦/٣.

٢. المصدر نفسه: ٦/٣.

٣. الأمالي الشجرية: ٢٥٣/١.

٤. سورة البقرة من الآية: ١٨١.

٥. الكشاف: ٢٢٤/١.

كما ذكر الرضي أنّه "قد يشتد الخوف أو الرجاء ويقوى حتى يلحق باليقين فتقع بعدها أيضاً المخففة"[1]، وأنشد بيت أبي محجن كدليل على قوله.

وكذلك يرى ابن هشام أنّ الخوف في هذا البيت يقين، وأنّ (أنْ) فيه مخففة من الثقيلة؛ لأنه يرى أنّ من أوجه (أنْ) الحرفية "أن تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين أو ما نُزِّل منزلته"[2].

وذهب الدماميني إلى أنّ الشاعر قد يكون خاف خوفاً حقيقياً، وأنّه لم يكن متيقناً بأنّه سوف لن يذوق الخمر بعد الموت "لأنّ اشتهاره بشربها ومغالاته في محبتها أمر مشهور، وله في ذلك حكايات معروفة، فلعل ذلك حمله على أن يخاف ولم يقطع بما يتيقنه غيره، ولذلك أمر بدفنه إلى جانب الكرمة رجاء أن ينال منها بعد الموت، ومن ثم قيل إنّ هذا أحمق بيت قالته العرب"[3].

إلاّ أنّ كلامه هذا مردود من الناحية اللغوية، وذلك لأنّ وقوع (أنْ) المخففة بعد فعل الخوف الحقيقي والرجاء يستدعي كونها ناصبة وليست مخففة من الثقيلة؛ لأنّ الفعل غير محقق، فيحتمل أن يقع، وأن لا يقع، وهذا قول الحديثي[4] نقله عنه البغداديُّ[5]، كما أنّ الزمخشري ذكر أنّ "الفعل الذي يدخل على (أنّ) المفتوحة ثقيلة كانت أو مخففة يجب أن يشاكلها في التحقيق"[6].

وقد ضعّف سيبويه وقوعَ (أنْ) المشددة بعد فعل الخوف والرجاء حيث قال: "ولذلك ضَعُفَ: أرجو أنّك تفعل، وأطمع أنّك فاعل"[7].

---

١. شرح الرضي على الكافية: ٣٤/٤.

٢. مغني اللبيب: ٥٢/١.

٣. شرح الدماميني على مغني اللبيب: ١٢٥/١.

٤. هو ركن الدين علي بن الفضل، من شراح كافية ابن الحاجب . توفي سنة (٧١٥هـ)، وذكر المؤلف حاجّي خليفة أنّ اسمه: الحسن بن محمد العلوي .

ينظر كشف الظنون: ١٣٧٦/٢.

٥. ينظر خزانة الأدب: ٤٠١/٨.

٦. الكشاف: ٢٢٤/١.

٧. الكتاب: ١٩٠/٣.

فتفسير الدماميني لمعنى الخوف على معناه الحقيقي فيه نوع من السهو على طبيعة الشعراء والمعروف عنهم من أنّهم سحرة الكلام، ومخترعو الصور الخيالية، الغارقون في التمويهات، هذا إلى جانب أنّ الشاعر معروف عنه أنّه من ذوي العقول الراجحة، والأفكار الصائبة حتى وإن كان من المغرمين بالصهباء، ولكنه لا يُتَوَقَّع منه عدم تيقنه بأنّه لن يذوقها بعد الموت، فما نطق به الشاعر ضرب من تخييلات الشعراء، فقد أمر بدفنه بعد موته بجانب كرمة في الشطر الأول من البيت الذي قبل بيت الشاهد فقال:

إذا مِتُّ فادفِنّي إلى جَنبِ كَرمَةٍ .....

ثم أوضح عذره من هذا الأمر في الشطر الثاني من البيت نفسه، فقال:

..... تُرَوّي عظامي بعد موتي عُروقُها

وهو يشير إلى أنّ ما لا يُدرك كله لا يُترك كُلّه، فالكل غير المدرك هو التروية الحقيقة بالخمر بعد الموت، والمتحقق عنده أو التروية المجازية هي تروية عظامه بعد موته، وإنما كانت مجازية؛ لأنّ الرّوَى يكون لذوات الأكباد، والعظام ليست كذلك[1].

وهذا الكلام وإن كان لا يؤكد أنّ الشاعر كان يقصد من قوله (أخاف) العلم واليقين بل يرجحه، إلاّ أنّه يبعد ما أراده الدماميني من أنّه خوف حقيقي، وذلك لأنّ حمل الكلام على الخيال ـ الذي هو خلاف الواقع ـ معناه أنّ الأمر بعيد عن الواقع، وما دام بعيداً عن الواقع، فهو ليس خوفاً حقيقياً.

وقد ذكر البغدادي أنّ ابن السّكّيتِ قد روى بيتَ الشاهد هكذا:

ولا تَدفِنّي في الفلاةِ فإنّني يقيناً إذا ما مِتُّ أنْ لا أذُوقُها[2]

---

١. ينظر خزانة الأدب: ٤٠١/٨، ٤٠٢.

٢. البيت بهذه الرواية في خزانة الأدب: ٤٠٢/٨، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٤١/١.

فهذه الرواية تؤيد القول بيقين الشاعر بأنّه لن ينال الخير بعد موته، لأنّ قوله: يقيناً يؤكّد أنّ الخوفَ في البيت بمعنى العلم واليقين، وأنّ الشاعر لم يكن خائفاً خوفاً حقيقياً، كما أنّه لم يكن ظاناً كما يرى الفراء؛ لأنّه جعل من رفع الفعل بعد (أنْ) دليلاً على أنّ الخوف في البيت بمعنى الظن، حيث قال: "والخوف في هذا الموضع كالظن، لذلك رفع (أذوقها) كما رفعوا [أي: القراء]: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[1]"[2].

ورفع الفعل (تكون) هي قراءة حمزة[3].

إلا أنّ رفع الفعل بعد (أنْ) ليس دليلاً على أنّها واقعة بعد فعل الظن، لأنّها إن وقعت بعد فعل الظن تحتمل أن تكون المخففة والناصبة، ولا يتأكد أنّها المخففة فيرفع الفعل بعدها، وهذا ما نقله البغدادي عن الحديثي في شرح الكافية، قال البغدادي: "ففي شرح الكافية للحديثي أنّ الخفيفة بعد فعل الخوف والرجاء ناصبة، لأنّه يحتمل أن يقع وأن لا يقع، وبعد الظن تحتملها والمخففة، نظراً إلى الرجحان وعدمه"[4].

ووقوع (أنْ) المخففة بعد العلم والظن الجاري مجراه هو حكمها الغالب، ومن غير الغالب أن تكون (أنْ) مخففة من الثقيلة ولا تقع بعد علم ولا ظن[5]، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[6].

فـ(أنْ) مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد علم ولا ظنّ.

ومعنى البيت:

---

١. سورة المائدة من الآية: ٧٣.

٢. معاني القرآن: ١٤٦/١.

٣. ينظر تفسير البحر المحيط: ٥٣٣/٣. وحمزة هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي الزيات، أحد القراء السبعة، كان عالماً بالقراءات، توفي ـ رحمه الله ـ بحلوان سنة ١٥٦هـ.
ينظر غاية النهاية: ٢٦١/١، ووفيات الأعيان: ١٢٦/٢، والأعلام: ٢٧٧/٢.

٤. خزانة الأدب: ٤٠١/٨.

٥. ينظر شرح التصريح: ٣٦٦/٢.

٦. سورة يونس من الآية: ١٠.

يوصي أبو محجن . وذلك قبل توبته عن شرب الخمر . أن يُدفنَ إلى جوار شجرة عنب، لترتوي عظامه منها، وينهى أن يُدفن في فلاة مخافة ألاّ يذوق الخمر، أو ما تعصر منه.

ويروى (بالفلاة) مكان (في الفلاة)[1].

وهو مطلع قصيدة لأبي محجن الثقفي، وبعده:

أباكِرُها عند الشروقِ وتارةً ... يُعاجلني بعد المساءِ غَبُوقُها
ولِلكأسِ والصهباءِ حقّ معظّمٌ ... فَمِن حقِّها أن لا تُضاعَ حُقُوقُها
أقَوِّمُها زِقّاً بِحَقٍّ بِذَاكُم ... يُسَاقُ إلينا فَجْرُها وفُسُوقُها
وعندي على شُربِ المُدامِ حَفيظةٌ ... إذا ما نِساءُ الحيِّ ضاقت خُلُوقُها[2]

و(الغبوق) هو شرب آخر النهار[3].

و(الزقّ) بالكسر: ظرف الخمر، وهو السقاء[4].

و(الحفيظة): كل شيء يغضب لأجله[5].

وأبو محجن اختُلف في اسمه، فقيل: مالك بن حبيب، وقيل: عبد الله بن حبيب، وقيل: اسمه كنيته[6].

وهو أبو محجن بن حبيب بن عمرو بن عُمير بن عوف بن عقدة بن عميرة ابن عوف بن قسيّ، شاعر صحابي، أسلم حين أسلمت قبيلته ثقيف[7]، وسمع من النبي ﷺ. وروى عنه، كان من الشجعان الأبطال في الجاهلية والإسلام، من أُولي البأس والشدة، ومن الفرسان الشجعان، وكان شاعراً مطبوعاً كريماً إلاّ أنّه كان

---

١. الرواية في معاني القرآن للفراء: ٢٦٥/١، وتاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ٢٩٥/١.

٢. ينظر خزانة الأدب: ٤٠٢/٨.

٣. ينظر لسان العرب (غبق) ١١/١١.

٤. ينظر المصدر نفسه (زقق) ٤٢/٧.

٥. ينظر نفسه (حفظ) ١٦٧/٤.

٦. ينظر الإصابة في تمييز الصحابة: ٣٩٥/٣.

٧. أبو قبيلة من هوازن، واسمه قصي بن منبه بن بكر بن هوازن. ينظر أسماء القبائل وأنسابها: ٥٨.

منهمكاً بشرب الخمر لا يكاد يقلع عنه، وأغراض شعره تدور حول الخمر في الأغلب، وله أشياء تُستجاد في المدح والفخر والحماسة[1].

وكانت وفاته سنة ٢٨ هـ (٦٥٠ م) في أيام عثمان ـ ﷺ ـ وقيل إن قبره في آذربيجان[2] أو جرجان[3].

ومن رواية أهل الأخبار أنّ ابناً لأبي محجن دخل على معاوية، فقال له معاوية: أبوك الذي يقول:

إذا مِتُّ فادفِنّي إلى جَنبِ كَرمَةٍ .....؟

فقال له ابنه: لو شئتَ ذكرت أحسن من هذا من شعره، قال: وما ذاك؟ قال: قوله:

لا تسألِ الناسَ عن مالي وكثرتِه ومسائلَ الناسَ عن حزمي وَعن خُلُقي
قد يعلمُ الناسُ أنّني من سَراتِهِمُ إذا تَطِيشُ يد الرِّعدِيدةِ الفَرِقِ[4]

وفي لسان العرب: فقال: أبي الذي يقول:

وقد أجودُ، وما مالي بذي قَنَعٍ وأكتُمُ السرّ فيه ضربةُ العُنُقِ[5]

---

١. ينظر الإصابة في تمييز الصحابة: ٣٦٠/٧، وخزانة الأدب: ٤٠٥/٨، ٤٠٦.

٢. بلاد تقع في الإقليم الخامس، من أشهر مدنها: تبرير، وسلماس، وأرمية، لأهلها لغة خاصة تُسمى (الأذرية) لا يفهمها غيرهم، وقد فتحت هذه البلاد أيام عمر بن الخطاب ـ ﷺ ـ
ينظر معجم البلدان: ١٢٨/١، ١٢٩.

٣. ينظر تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ٢٩٤/١. وجرجان (بضم الجيم): مدينة مشهورة عظيمة بين طبرستان وخُراسان. ينظر معجم البلدان: ١١٩/٢ .

٤. ينظر لسان العرب (قنع) ٢٢٩/١١.

٥. ينظر المصدر نفسه (قنع) ٢٢٩/١١.

الفصْلُ الثَّالِثُ

الجُملةُ الفِعليَّةُ

المبحث الأول: الفعل وعوامله.

المبحث الثاني: الفاعل واسم الفاعل.

المبحث الثالث: متعلّقات الفعل : المفاعيل والحال والتمييز.

المبحث الرابع: نون التوكيد.

المبحث الأول: الفعل وعوامله

حذفُ (لا) النَّافية من الفِعلِ المُضَارعِ المنفِي بِها

قال امرؤ القيس (من الطويل):

فَقُلْتُ: يَمِينُ اللَّهِ أَبرَحُ قَاعِداً وَلَو قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي[1]

كان وأخواتها أفعال ناقصة ناسخة تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ ويُسمّى اسمها، وتنصب الخبر ويُسمّى خبرها، وهي تعمل هذا العمل مطلقاً من غير شروط ما عدا أربعة أفعال؛ هي: (زال، برح، فتئ، انفك)، فإنّها لا تعمل هذا العمل إلاّ إذا تقدمها نفي أو نهي أو دعاء، فإن لم تكن كذلك لم تكن ناقصة[2].

ويرى النحويون أنّ حرف النفي لا يحذف من هذه الأفعال، ولا من أيّ فعل مضارع منفي إلاّ إذا وقع الفعل جواباً للقسم؛ قال سيبويه: "وإذا حلفت على فعل منفي لم تُغيِّره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف، وذلك قولك: والله لا أفعل، وقد يجوز ذلك . وهو من كلام العرب . أن تحذف (لا) وأنت تريد معناها، وذلك قولك: والله أفعل ذلك أبداً، تريد: والله لا أفعل"[3].

ومنه قوله . تعالى .: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[4].

---

١. البيت له في الكتاب: ٥٦٠/٣، ومعاني القرآن: ٥٤/٢، ٤١٣، والخصائص: ٧١/٢، والأمالي الشجرية: ٣٦٩/١، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف: ٥١٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١٠/٧، ٣٧/٨، ١٠٤/٩، ولسان العرب (يمن) ٣٢٦/١٥، وشرح التصريح: ٢٣٥/١، وشرح شواهد المغني: ٣٤١/١، وخزانة الأدب: ٢٣٨/٩، ٢٣٩، ٤٣/١٠، ٤٤، ٤٥، والدرر اللوامع: ١٠٦/٢.
وبلا نسبة في المقتضب: ٥٩٣/٢، والأصول في النحو: ٤٣٤/١، والمتبع في شرح اللمع: ٦٣٠/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣١٥/٤، ومغني اللبيب: ٢٩٤/٢، وأوضح المسالك: ١٠١/١، وشرح الدماميني: ٥١٤/١، وشرح الأشموني: ١٨٠/١، وخزانة الأدب: ٩٣/١٠، ٩٤.

٢. ينظر شرح الرضي على الكافية: ١٨١/٤، وارتشاف الضّرب: ١١٦٠/٣، وشرح التصريح: ٢٣٤/١.

٣. الكتاب: ١٢١/٣.

٤. سورة يوسف من الآية: ٨٥.

قال أبو حيان: "وجواب القسم تفتؤ حذفت منه (لا) لأنّ حذفها جائز، والمعنى: لا تزال"[1].

وقد استفاد النحويون من الآية الكريمة في استخراج شروط حذف النافي التي ينقاس بها، وهي: كون الفعل مضارعاً (تفتأ)، وكونه جواباً للقسم (تالله)، وكون النافي (لا)، وقد ذكر الرضي أنّهم إنّما حكموا بأنّ النافي المحذوف من المضارع هو (لا) لأنّها أكثر استعمالاً في نفي المضارع من (ما)[2].

فحذف (لا) النافية من جواب القسم مطرد إذا كان الفعل المنفي مضارعاً، ومما استدل به النحويون على هذا الحذف قول امرئ القيس (من الطويل):

فَقُلْتُ: يَمِينَ اللَّهِ أَبرَحُ قَاعِداً ..... (بيت الشاهد)

حيث حذفت (لا) النافية من الفعل المضارع (أبرح)، الواقع جواباً للقسم (يمين الله)[3].

واسم الفعل الناقص (لا أبرح) ضمير مستتر تقديره (أنا)، و(قاعداً) خبره منصوب، ومما يدل على أنّ السّياق سياق نفي عدم اقتران الفعل (أبرح) بنون التوكيد؛ لأنّه لو كان إثباتاً اوجب اقتران الفعل باللام والنون (لأبرحنّ)، وذلك لأنّ إثبات النون يوجب إثبات (لا) فيقال مثلاً: والله لآتينّكَ، ولا يجوز أن يقال: والله آتيك، إلا أن تُراد (لا)، ومما جوز حذف علامة النفي دون علامة الإثبات، أنّ علامة الإثبات تكون غالباً علامتين (اللام والنون)، فحذفُ إحداهما يستلزم حذف الأخرى فيكثر الحذف وهذا غير مستساغ[4].

و(يمين) يروى بالرفع والنصب، وقد رواه سيبويه بالرفع على الابتداء مع إضمار الخبر، فقال: "وسمعنا فصحاء العرب يقولون في بيت امرئ القيس (من الطويل):

---

١. تفسير البحر المحيط: ٣٣٩/٥.

٢. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٣١٦/٤.

٣. ينظر مغني اللبيب: ٢٩٤/٢.

٤. ينظر معاني القرآن للفراء: ٥٤/٢، ١٥٤، وشرح الرضي على الكافية: ٣١٦/٤.

جعلوه بمنزلة (ايمن الله) و(ايم الله)، وفيه المعنى الذي فيه، وكذلك الذي في (وأمانة الله)، ومثل ذلك: يعلمُ اللهِ لأفعلنَّ، وعَلِم اللهُ لأفعلنَّ؛ فإعرابه كإعراب يذهب زيد، وذهب زيد"[1]، فالتقدير: يمين الله قسمي.

أمّا من رواه بالنصب فعلى أنَّ أصله: أقسم بيمين الله، فلمّا حُذِفَ حرفُ الجرّ من المُقسَم به وصل الفعل إلى معموله بنفسه فنصبه، ثم حُذف فعل القسم توسعاً لكثرة استعمال القسم، وبقي النصب بحاله، وهذا مذهب البصريين[2].

وقد جوّز النحّاس خفضَ (يمين) بالباء المحذوفة، ونُقِل عن الأعلم أنّه يرى أنَّ النّصب في مثل هذا على إضمار فعل هو أكثر وجودا في كلام العرب من الرفع على الابتداء[3]. ويرى ابنُ خروف[4] وابنُ عصفور تقديرَ فعل يتعدّى بنفسه، تقديره: أُلزِمُ نفسي يمينَ الله[5].

وجاء في هامش شرح المفصل: "وفيه شيء"[6]؛ لأنَّ الفعل (ألزم) ليس فعل قسم وتضمين الفعل معنى القسم ليس بقياس[7].

ولم يذكر ابن مالك في النحو هذا إلاّ النّصب، حيث قال: "وإن حُذفا معاً نُصِب المقسم به"[8].

---

١. الكتاب: ٣/٥٦٠، ٥٦١.

٢. ينظر شرح التصريح: ١/٢٣٥، وخزانة الأدب: ١٠/٤٣. وسيأتي الكلام عن هذا بالتفصيل في مسألة: (حذف حرف الجر وبقاء عمله). ينظر ص ٥٠٤ من هذا البحث.

٣. ينظر رأيهما في المصدر نفسه: ١٠/٤٤، والمصدر نفسه: ٢/١٠٧.

٤. هو علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن ابن خروف الأندلسي النحوي، كان إماماً في العربية، من مؤلفاته: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل، وكتاب في الفرائض، توفي - رحمه الله - سنة (٦٠٩هـ). ينظر إنباه الرواة: ٤/١٩٢، وبغية الوعاة: ٢/٢٠٣، والأعلام: ٤/٣٣٠.

٥. ينظر رأيهما في خزانة الأدب: ١٠/٤٤، والدرر اللوامع: ٢/١٠٧.

٦. لابن يعيش: ٩/١٠٤ (الهامش رقم: ١).

٧. ينظر خزانة الأدب: ١٠/٤٤.

٨. التسهيل: ١٥٠.

وقد رُوي بيت الشاهد:

فَقُلْتُ: يَمِينُ اللَّهِ مَا أَنَا بَارِحٌ وَلَو قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي[1]

فيخلو من الاستشهاد الأول: (حذف لا النافية من الفعل المضارع المنفي بها والواقع جواباً للقسم.

كما رُوي:

فَقُلْتُ: لَها تاللَّهِ أَبرَحُ قَاعِداً وَلَو قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي[2]

وفيه الشاهد الأول من جهة حذف (لا)، وليس فيه شاهد على وجهي رفع ونصب (يمين) على ما ذكره سيبويه.

والبيت من قصيدة طويلة لامرئ القيس، مطلعها:

أَلاَ عِم صَباحاً أَيُّها الطَّلَلُ البالي وَهَل يَعِمَن مَن كانَ في العُصُرِ الخَالي

وترجمةُ امرئ القيس قد تقدّمت[3].

وممّا جاء من حذف (لا) النافية من الفعل المضارع الواقع جواباً للقسم قول الشاعر (من البسيط):

لَهِ يبقى على الأَيّامَ ذو حِيَدٍ بِمُشمَخِرٍّ بِهِ الظَّيّانُ وَالآسُ[4]

---

١. البيت بهذه الرواية في شرح المفصل لابن يعيش: ٣٧/٨، ٣٨ (الهامش رقم: ١)، وخزانة الأدب: ٤٥/١٠.

٢. البيت بهذه الرواية في المصدر نفسه: ٣٧/٨، ٣٨ (الهامش رقم: ١)، والمصدر نفسه: ٤٥/١٠.

٣. ينظر ص ٢١ من هذا البحث.

٤. البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد الإيضاح: ٥٤٤، ولسان العرب (ظين) ٢٠٤/٩، وشرح شواهد المغني: ٥٧٤/٢.

ولمالك بن خالد الخناعي في الكتاب: ٦٢/٢، (خويلد)، وشرح أشعار الهذليين: ٢٩٥/١، شرح شواهد الإيضاح: ٣٠٤، ولسان العرب (حيد) ٢٨٤/٤، (ظيا) ٢٠٤/٩، (فرنس) ٩١/١٢.

ولأحدهما في شرح أشعار الهذليين: ١٥٥/١، ١٥٦.

إذ الأصل: لله لا يبقى، فحذفت اللام من جواب القسم مع إرادتها.

قال الرضي: "ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم"[1].

واستدل ببيت الشاهد هذا والشاهد الذي قبله.

وقد اختلف في نسبة البيت كما هو واضح من التخريج، وكذلك اختلف في روايته، فقد أنشده سيبويه في موضعين في كتابه، نسبه في الموضع الأول إلى مالك بن خويلد الخناعي[2]، وروايته مع بيت بعده:

يا مَيَّ لا يُعجِزُ الأيّامَ ذُو حِيدٍ ... في حَومَةِ المَوتِ زَلّامٌ وفَرّاسُ

يحمي الصَّريمَةَ أحدانُ الرِجالِ لَهُ ... صَيِّدٌ وَمُجْتَرِئٌ بِاللَّيلِ هَمّاسُ

واستدلّ بهما على جري الصفات على ما قبلها مع ما فيها من معنى التعظيم، وأنّ النصب جائز[3].

وقد نقل البغدادي أنّه قال: "وقع في البيت الأول من هذين غلط من كتاب سيبويه؛ لأنّ قوله: (ذُو حيد): وعْلٌ، و(رزام وفرّاس): أسد، والصواب الذي حملته الرواة:

يا مَيَّ لا يُعجِزُ الأيّامَ ذُو حَيدٍ ... بِمُشَمَخِرٍّ بِهِ الظَّيّانُ والآسُ[1]

ولعبد مناة الهذلي في شرح المفصل لابن يعيش: ٩٨/٩.

ولأمية بن أبي عائذ الهذلي في الكتاب: ٥٥٢/٣.

ولأحد الأربعة في الدرر اللوامع: ٧٢/٢، ٧٣.

وللهذلي في لسان العرب (شمخر) ١٢٨/٨.

ولأمية أو لأبي ذؤيب أو للفضل بن العباس اللبثي في شرح المفصل لابن يعيش: ٩٩/٩.

وبلا نسبة في المقتضب: ٥٩/٢، والجنى الداني: ٩٨.

١. شرح الرضي على الكافية: ٣١٥/٤.

٢. هو مالك بن خالد (خويلد) الخناعي، بطن من هذيل، وهو خناعة بن سعد بن هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر، شاعر جاهلي.

ينظر شرح أشعار الهذليين: ٢٩٥/١.

٣. ينظر الكتاب: ٦٢/٢.

وكذلك تنبّه ابن السيرافي إلى عدم صحة ترتيب الأبيات كما وقع في الكتاب، فقال: "كذا وقع في الإنشاد في كتاب سيبويه، وقد ألّفه صدر بيت إلى عجز بيت آخر، والبيت الأول الذي أنشده صدرُهُ في وصف وعل، وتمامه في وصف أسد، وصحته:

يا مَيَّ لن يُعجِزَ الأيّامَ ذُو حَيَدٍ بِمُشمَخِرٍّ بِهِ الظَّيّانُ والآسُ[1]

وكما فطن الأعلم إلى الغلط الواقع في ترتيب الأبيات ونبه عليه[2].

قال البغدادي: "هكذا وقع في جميع الروايات، ولكن سيبويه ثقة، والقول ما قالت حَذَام"[3].

والموضع الثاني الذي أنشد فيه سيبويه بيت الشاهد في باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها، ونسبه إلى أُمية بن أبي عائذ، وروايته:

فلهِ يبقى على الأيّامِ ذُو حِيَدٍ بِمُشمَخِرٍّ بِهِ الظَّيّانُ والآسُ

واستدل به على أنّ اللام في (لله) للقسم والتعجب معاً[5].

وقد ذكر السكّريُّ أنّ رواية أبي عمرو لصدر بيت الشاهد:

وَالخُنْسُ لن يُعجِزَ الأيّامَ ذُو حَيَدٍ ..... [1]

---

١. خزانة الأدب: ١٧٨/٥.

٢. شرح ابن السيرافي: ٤١٧/١، ٤١٨.

٣. ينظر النكت: ٢٣٦/١.

٤. خزانة الأدب: ٩٧/١٠. وقوله: (والقول ما قالت حذام) هو جزء من بيت من الوافر، وتكملته: =

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

وهو لنجيم بن صعب في لسان العرب (رقش) ٢٠٢/٦، وشرح شواهد المغني: ٥٩٦/٢، وله أو لوشيم أو (سَوْم) بن طارق في لسان العرب (حذم) ٦٨/٤، ولدمهس بن ظالم الأعصري في المستقصى: ٣٤٠/١. وبلا نسبة في الخصائص: ٥٢٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٦٤، ويوجد كمثل في جمهرة الأمثال: ١١٦/٢، والمستقصى: ٣٤٠/١.

٥. ينظر الكتاب: ٥٥٢/٣.

وقد روى ابن منظور صدر بيت الشاهد في أحد المواضع الخمسة التي أنشد فيها بيت الشاهد:

والجيشِ لن يُعجِزَ الأيّامَ ذُو حَيِدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ[2]

وقد وقع صدر بيت الشاهد في قصيدة ميمية من البسيط لساعدة بن جؤية الهذلي[3] وهو قوله:

تَاللّهِ يَبقى عَلى الأيّامِ ذو حِيَدٍ أَدفى صَلودٌ مِنَ الأَوعالِ ذو خَدَمِ[4]

ومعنى بيت الشاهد:

يقسم بالله متعجباً من أن الوعل لا ينجو من الهلاك مع أنّه في مكان عالٍ لا يمكن الصعود إليه.

و(ذو حِيَد): من صفات قرن الوعل، جمع مفرده: حَيْد، وهو كل نتوء في القرن والجبل وغيرهما[5].

ورواية ابنِ برّي في أحد الموضعين اللذين أنشد فيهما بيت الشاهد: (ذو حَيَدَ)، بفتح الحاء والياء على أنّه مصدر: الأحيد من: حاد يحيد حيداً، وكان القياس سكون الياء، ولكنه لما أُضْطُرَّ حركها، ومعناه: الرَّوَغَان، وقيل: القوة[6]، ويروى

---

١. ينظر شرح أشعار الهذليين: ٢٩٥/١.

٢. ينظر لسان العرب (ظيا) ٢٠٤/٩.

٣. هو ساعدة بن جُؤية الهذلي، من سعد هُذيل، شاعر مخضرم ، أسلم ولكن ليست له صحبة بالنبي ﷺ.

ينظر سمط اللآلئ: ١/ ١١٥، وخزانة الأدب: ٣/ ٨٦، ٨٧، والاعلام: ٣/ ٧٠.

٤. البيت له في شرح شواهد المغني: ١٥٦/١، وخزانة الأدب: ٩٨/١٠.

٥. ينظر لسان العرب (حيد) ٢٨٤/٤.

٦. ينظر شرح شواهد الإيضاح: ٥٤٤، وخزانة الأدب: ١٧٧/٥، ٩٥/١٠.

مكانه (ذو خدم)[1]، و(الخدمُ): بياض في سواد أو سواد في بياض، وقيل: بياض مستدير في قوائم الثور، وواحدته: خَدَمة[2].

كما يروى: (ذو جَيَد)[3]، بفتح الجيم والياء، وهو جناح مائل من الجبل. وقيل إن معناه: الظبي[4].

و(المُشْمخِر): الجبل العالي، وقيل: الطويل[5].

و(الظَّيَّان): نبت باليمن يُنْبَغُ بورقه، وقيل هو ياسمين البرّ[6].

و(الآس): الريحان، وقيل: أثر النحل إذا مرت فسقط منها بعض نقط من العسل[7].

وقال ابن منظور: "الظَّيَّان: العسل، والآس: بقية العسل في الخلية"[8].

وبيت الشاهد قد أُختُلِفَ في قائله اختلافاً كبيراً كما هو واضح من التخريج[9].

إعمال (أَنْ) المصدرية الناصبة* مُضمَرةً مِن غَير بدلٍ

قال طَرَفة بن العبد (من الطويل):

أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضُرَ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَل أَنتَ مُخْلِدِي؟[10]

---

١. الرواية في شرح أشعار الهذليين: ٢٩٥/١.

٢. ينظر شرح أشعار الهذليين: ٢٩٥/١، ولسان العرب (حدم) ٣١/٥.

٣. الرواية في خزانة الأدب: ١٧٧/٥، ٩٧/١٠.

٤. ينظر خزانة الأدب: ١٧٧/٥، ٩٧/١٠.

٥. ينظر لسان العرب (شمخر) ١٢٨/٨.

٦. ينظر المصدر نفسه (ظيا) و (ظين) ٢٠٤/٩.

٧. ينظر خزانة الأدب: ١٧٧/٥.

٨. لسان العرب (ظين) ٢٠٤/٩.

٩. ينظر ص ٣١٩ من هذا البحث.

* هذا التقييد للفرق بينها وبين (أن) المخففة من الثقيلة؛ لأنَّ لفظ (المصدرية) يصلح لهما، والفرق بينها أنَّ العامل إن كان فعل علم فهي المخففة، وإن كان فعل ظنٍّ جاز الأمران.

(أنْ) المفتوحة الهمزة المخففة النون حرف مصدري من نواصب الفعل المضارع، تختصُّ من بين سائر نواصب المضارع أنَّها تعمل ظاهرة ومضمرة، قال ابن مالك: "وأنْ هي أقواها، ولذلك تنصب ظاهرة ومقدرة، واختصت بذلك لأنَّها شبيهة لفظاً وتأوّلاً بأحد عوامل الأسماء وهي (أنْ)"[1].

فمثال إعمالها مظهرة قوله ـ تعالى ـ: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾"[2].

وإضمارها إمّا واجباً وإمّا جائزاً، فتضمر وجوباً عند وقوعها بعد اللام المسبوقة بكون ناقص منفي، وبعد (أو) العاطفة إذا صلح في موضعها (حتى) أو (إلاّ) وبعد (حتى) إذا كان الفعل مستقبلاً، وبعد فاء السببية وواو المعية حال كونهما مسبوقتين بنفي أو طلب محضين، وتضمر جوازاً بعد اللام الجارة إذا لم يسبقها كون ناقص ولم يقترن الفعل بـ(لا) أو بعد (أو، والواو، والفاء، وثم) إذا كان العطف بها على اسم صريح ليس في تأويل الفعل، وتفصيل كل هذا مذكور في كتب النحو باب إعراب الفعل[3].

---

١٠. البيت له في ديوانه: ٦٣، والكتاب: ١١٥/٣، والمقتضب: ٣٨٥/٢، وشرح القصائد السبع الطوال للأنباري: ١٩٢، وسر صناعة الإعراب: ٢٩٤/١، والمحتسب: ٣٣٨/٢، والأمالي الشجرية: ٨٣/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٦٠/٢، وضرائر ابن عصفور: ١١٩، ومغني اللبيب: ٢٩٧/٢، وشرح التصريح: ٣٩١/٢، وشرح شواهد المغني: ٨٠٠/٢، والمزهر: ٢٦٧/١، وخزانة الأدب: ٥٧٩/١١٩،٨/١.

وبلا نسبة في الكتاب: ١١٦/٣، ومعاني القرآن للفراء: ٣٦٥/٣، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٤٤٠/٢، ٦٣١، وأمالي السهيلي: ٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/٢، ٢٨/٤، ٥٢/٧، وشرح الرضي على الكافية: ٧٣/١، ٥٤/٤، ٨٠، ومغني اللبيب: ٤٦/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٤/٤، وخزانة الأدب: ٤٦٣/١، ٥٠٧/٨، ٥٨٥.

١. شرح الكافية الشافية: ١٠٧/٢.

٢. سورة الزمر الآية: ١٢.

٣. ينظر شرح ابن الناظم: ٦٧١، وارتشاف الضَّرب: ١٦٣٧/٤، وشرح ابن عقيل: ٨/٤، وشرح التصريح: ٣٧١/٢، وشرح الأشموني: ٢٨٥/٢.

فلا تعمل (أنْ) مضمرة فيما سوى هذه المواضع إلاّ وجه الشذوذ، قال ابن مالك في الألفية:

وَشَذَّ حَذْفُ (أنْ) وَنَصْبٌ في سِوَى
ما مرّ فاقْبِلْ منهُ مَا عَدَلَ رَوَى

هذا قول البصريين[1]؛ فهم يمنعون إعمال (أنْ) مضمرة من غير بدلٍ؛ لأنّها من عوامل الأفعال وعوامل الأفعال ضعيفة فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل، كما ذكروا أنّ (أنْ) الخفيفة إنّما عملت النصب لأنّها أشبهت (أنّ) الثقيلة التي لا تعمل مع الحذف، وإن كان الأصل لا يعمل محذوفاً، فالفرع أولى أن لا يعمل مع الحذف أيضاً؛ لأنّ الفروع تنحط أبداً عن درجات الأصول، والدليل على ضعفها أنّ من العرب من لا يعملها مظهرة، بل يرفع ما بعدها تشبيهاً لها بأختها (ما) المصدرية؛ لأنّها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر، كما أنّ (ما) كذلك[2]، ومن أمثلة ما جاء بعدها الفعل مرفوعاً قراءة ابن مُحَيصِن: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[3].

وقول الشاعر (من البسيط):

أن تقرآنِ عَلى أسماءَ وَيحكُما مِنّي السَّلاَمَ وَأَن لاَ تُشْعِرَا أَحداً[4]

فقيل (أنْ) في هذا البيت مخففة من الثقيلة، وقيل هي (أنْ) المصدرية.

---

١. ينظر رأيهم في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٦٠/٢، وشرح شذور الذهب: ٢٠٧، ٢٠٨ (هامش رقم: ١)، وخزانة الأدب: ١١٩/١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٨١/٦.

٢. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٦٢/٢، ٥٦٣، وخزانة الأدب: ١١٩/١.

٣. سورة البقرة من الآية: ٢٣١. والقراءة منسوبة إلى مجاهد في تفسير البحر المحيط: ٢١٣/٢، وإلى ابن محيصن في مغني اللبيب: ٥٢/١.

٤. البيت بلا نسبة في الخصائص: ٣٨٤/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٦٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٥/٧، ١٤٣/٨، ١٩/٩، وشرح الكافية الشافية: ١١٢/٢، ولسان العرب (أنن) ١٨٠/١، والجنى الداني: ٢٢٠، ومغني اللبيب: ٥٢/١، ٣٥٣/٢، وشرح شواهد المغني: ١٠٠/١، وخزانة الأدب: ٤٢٠/٨، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٣٥/١.

وقد جعل ابن هشام القول بأنها هي المخففة من الثقيلة قول الكوفيين، والقول بأنّها المصدرية أُهملت حملاً على (ما) قول البصريين، وهذا نصه: "وقد يُرفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾، وقول الشاعر:

أَن تَقْرآنِ عَلى أَسماءَ وَيحكُما مِنّي السَّلامَ وَأَن لاَ تُشْعِرا أَحداً

وزعم الكوفيون أنّ (أَنْ) هذه هي المخففة من الثقيلة شذَّ اتصالها بالفعل، والصواب قول البصريين: بأنّها أن الناصبة أُهملت حملاً على أختها (ما) المصدرية"[1].

قال البغدادي بعد أن نقل قول ابن هشام: "هكذا اشتهروا، والصواب العكس؛ فإنّ القول بأنّها هي المخففة من الثقيلة قول البصريين، والقول بأنّها الناصبة الخفيفة وقد أهملت قول الكوفيين"[2].

والدليل على ما قاله البغدادي قول ابن جني عن البيت السابق: "سألت عنه أبا علي . رحمه الله . فقال: هي مخففة من الثقيلة، كأنّه قال: أنكما تقرآن، إلا أنّه خفف من غير تعويض وحدثنا أبو بكر محمد بن الحسن[3] عن أحمد بن يحيى[4] قال: شبّه (أَنْ) بـ(ما) فلم يعملها كما لم يعمل (ما)"[5].

بينما أجاز الكوفيون إعمال (أَنْ) المصدرية الناصبة مضمرة من غير بدل[6]، واستدلوا على مذهبهم بقراءة عبد الله بن مسعود: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا

---

١. مغني اللبيب: ٥٢/١.

٢. شرح أبيات مغني اللبيب: ١٣٥/١.

٣. هو ابن السراج النحوي المعروف.

٤. هو أحمد بن يحيى ثعلب.

٥. الخصائص: ٣٨٤/١، ٣٨٥.

٦. ينظر رأيهم في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٥٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٢/٧، وشرح التصريح: ٣٩٢/٢، وشرح الأشموني: ٣١٠/٢، وخزانة الأدب: ١١٩/١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٨١/٦.

تَعْبُدُوا إِلاَّ اللَّه﴾[1]، على أنّ الفعل (تعبدوا) منصوب بـ(أن) مقدرة، والتقدير فيه: أن لا تعبدوا إلاّ الله، فحذف (أن) وأعملها مع الحذف من غير بدل[2].

قال ابن الأنباري: "وليس لهم فيها حُجة؛ لأنّ (تعبدوا) مجزوم بـ(لا)؛ لأنّ المراد بها النهي، وعلامة الجزم والنصب في الأمثلة الخمسة التي هذا أحدها واحدة"[3].

كما استدلوا بقول طرفة بن العبد (من الطويل):

أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَل أَنتَ مُخْلِدِي؟

على أنّ الفعل (أحضرَ) منصوب بـ(أن) مضمرة من غير بدل، وأنّ الدليل على صحة تقدير (أنّ) أنّه عطف عليه قوله: وأن أشهد اللذات[4].

قال الفراء: "ألا ترى أنّ ظهور (أنّ) في آخر الكلام يدل على أنّها معطوفة على أخرى مثلها في أول الكلام وقد حذفها"[5].

والذي نقله أبو حيان عن المبرد يفيد أنّه تابع لرأي الكوفيين، قال أبو حيّان: "وذهب أبو العباس إلى أنّه إذا حذفت (أنْ) بقي عملها"[6].

وقد ذكر المبرّدُ أنّ حذفَ (أنْ) ورفع الفعل قليل في الكلام حيث قال في توجيه رفع الفعل في قولهم: (مُرْهُ يَحْفُرُها): "ويكون على شيء هو قليل في الكلام، وذلك أن تريد: مُرْهُ أَنْ يَحْفُرَهَا، فتحذف (أنْ) وترفع الفعل؛ لأنّ عامله لا يضمر وبعض النحويين من غير البصريين يجيز النصب على إضمار (أنْ) والبصريون يأبون ذلك إلا أن يكون منها عوض، نحو: الفاء، والواو، وما ذكرناه معهما، ونظير هذا الوجه قول طرفة (من الطويل):

---

١. سورة البقرة من الآية: ٨٢.

٢. ينظر تفسير البحر المحيط: ١/٢٨٢، ٢٨٣.

٣. الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٥٦٥.

٤. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٥٦٠.

٥. معاني القرآن للفراء: ٣/٢٦٥.

٦. ارتشاف الضَّرب: ٤/١٦٩٠.

أَلاَ أَيُّهَذا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَل أَنتَ مُخْلِدِي؟

ومن رأى النصب هناك رأى نصب (أحضر)"[1].

وذكر في موضع آخر أنشد فيه بيت الشاهد وقد استقصى فيه علة الرفع والنصب في الفعل بقوله: " فأمّا الرفع، فلأنّ الأفعال لا تضمر عواملها، فإذا حذفت، رُفِعَ الفعلُ، ... ، وأمّا الذين نصبوا فلم يأبوا الرفع، ولكنهم أجازوا معه النصب، لأنّ المعنى إنما حقه بـ(أنْ) وقد أبان ذلك فيما بعده بقوله: وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي؟ فجعله بمنزلة الأسماء التي يجيء بعضها محذوفاً للدلالة عليه"[2].

ولعل أبا حيان قد نقل هذا الرأي للمبرد من مصدر آخر.

وعدّه ابنُ عصفور من قبيل الضرورة الشعرية، حيث قال في ضرائره: "ومنه إضمار (أنْ) الناصبة وإبقاء عملها من غير أن يعوض منها شيء، تشبيهاً لها بإضمارها بعد الحروف التي جُعلت عوضاً منها، وأعني بذلك الحروف التي ينتصب الفعل بعدها بإضمار (أنْ)"[3]، ثم أنشد مجموعة من الأبيات الشعرية، منها بيت الشاهد، وذكر أنّ مثل هذا لا يجز في سعة الكلام، وإن جاء شيء منه فإنّه يحفظ ولا يقاس عليه لشذوذه[4]، بينما قاس عليه الكوفيون ومن تبعهم من البصريين[5]، قال أبو حيان: "والصحيح قصر ما حذف من ذلك على السماع ولا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلاّ ما سمع"[6].

وقد نُقل عن الأخفش أنّه يجيز إضمار (أنْ) ولكنه يوجب رفع الفعل بعدها دون نصبه[7]، وأكد ابن مالك على هذا الرأي بقوله: "وأمّا بقاء النصب بعد حذف (أنْ) في غير ذلك فضعيف قليل، ولا يُقبل منه إلا ما نقله عدل، ولا يقاس عليه"[1].

---

١. المقتضب: ٢/٣٨٥، ٣٨٦.

٢. المصدر نفسه: ٢/٤٢٨.

٣. ضرائر ابن عصفور: ١١٨، ١١٩.

٤. ينظر المصدر نفسه: ١١٩.

٥. ينظر ارتشاف الضَّرب: ٤/١٦٩٠، وشرح الأشموني: ٢/٣١٠.

٦. ارتشاف الضَّرب: ٤/١٦٩٠.

٧. ينظر رأيه في ارتشاف الضَّرب: ٤/١٦٩٠، وشرح الأشموني: ٢/٣١٠-٣١١.

ولذلك فقد رُوي بيت الشاهد برفع الفعل (أحضرُ):

أَلاَ أَيُّهَذا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الوَغَى .....[1]

وهي رواية سيبويه، حيث روى البيت واستدل به قائلاً: "وقد جاء رفعه على شيءٍ هو قليل في الكلام، على (مُرْهُ أن يحفرها)، فإذا لم يذكروا (أنْ) جعلوا المعنى بمنزلته في (صيِّنا نفعلُ) وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به، فإذا تكلموا به فالفعل كأنّه في موضع اسم منصوب، كأنّه قال: عسى زيدٌ قائلاً، ثم وضع (يقول) في موضعه، وقد جاء في الشعر. قال طرفة ابن العبد (من الطويل):

أَلاَ أَيُّهَذا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَل أَنتَ مُخْلِدِي؟"[2]

فرواية الرفع على تقديرين:

الأول: أن يكون التقدير: أن أحضرَ، فلما حذف (أنْ) رفع الفعل.

والثاني: نُسب إلى المبرِّد، وهو كون الفعل في موضع حال من الياء، وقوله (أن أشهد) معطوف على المعنى؛ لأنّه لمّا قال: أحضر دل على الحضور[3]، ولم يُصرح المبرد بأن جملة (أحضر) حالية، ولكنه قال: "فلما ذكر (أحضرَ الوغى) دلّ على الحضور"[4].

---

١. شرح الكافية الشافية: ١٣٤/٢.

٢. البيت بهذه الرواية: في الكتاب: ١١٥/٣، والمقتضب: ٣٨٥/٢، شرح القصائد السبع الطوال للأنباري: ١٩٢-١٩٣، وسر صناعة الإعراب: ٢٩٤/١، والأمالي الشجرية: ٨٣/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٦٥/٢، وتفسير البحر المحيط: ٢٨٣/١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٨١/٦، ومسالك النحاة: ٣١٠.

٣. الكتاب: ١١٤/٣-١١٥.

٤. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٥٢/٧ (الهامش رقم: ١)، وخزانة الأدب: ١١٩/١، والدرر اللوامع: ٧/١، ومسالك النحاة: ٣١٠.

٥. المقتضب: ٤٢٨/٢.

وبعدما ذكر ابنُ الأنباري أنّ رواية الرفع هي الرواية الصحيحة، قال إنّه حتى وإن سُلّم برواية النصب فإنّ النصب محمول على أنّ الشاعر قد توهم أنّه أتى بـ(أن) فنصب على طريق الغلط على نحو ما جر الشاعر توهماً في قوله:

مشائيم ليسُوا مُصلحِينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلاّ ببين غُرابُها

حيث جر قوله: (ناعب) توهماً أنّه أدخل الباء على خبر ليس، وكأنّه قال: ليس بمصلحين، فعطف عليه بالجر[1].

وقد جاء بيت الشاهد أيضاً شاهداً على نعت (أي) باسم الإشارة[2].

ومعنى البيت:

ألا أيُّها الإنسان الذي يلومني على حضور الحرب، وحضور اللّذات هل تخلدني إن كففتُ عنها؟

و(الزّاجر): المانع، من الزجر، وهو المنع[3].

و(الوغى): الحرب، وقيل: أصوات الأبطال في حومة الحرب[4].

ورُوي: (اللاّئمي)[5] مكان (الزّاجري).

وكذلك رُوِيَ: (اللاّحِيَ)[6]، وهو اللاّئم.

ومُخلدي: أي: ضامن بقائي خالداً، من الخلود، وهو بالياء في آخره، ورُوِيَ بدونها في شرح أبيات مغني اللبيب (مُخلدِ)[7].

والبيتُ من معلقة طرفة بن العبد البكري التي أوّلُها:

---

١. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٦٥/٢.

٢. ينظر شرح شذور الذهب: ٢٠٦، ٢٠٧.

٣. ينظر لسان العرب (زجر) ١٦/٧.

٤. ينظر المصدر نفسه (وغى) ٢٤٩/١٥.

٥. الرواية في شرح القصائد السبع الطوال للأنباري: ١٩٢، وشرح المعلقات السبع للزوزني: ٦٢، وشرح شواهد المغني: ٨٠١/٢ (الهامش رقم: ١)، وخزانة الأدب: ١١٩/١، والدرر اللوامع: ٧/١.

٦. الرواية في شرح المفصل لابن يعيش: ٢٨/٤ (الهامش رقم ١)، وخزانة الأدب: ١٢٠/١، والدرر اللوامع: ٧/١.

٧. ١٨١/٦.

لِخَوْلَةَ أَطْلالٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ تَلوحُ كَبَاقي الوَشْمِ في ظاهِرِ اليَدِ
وُقُوفاً بِها صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُم يَقُولونَ: لا تَهلِك أَسىً وَتَجَلَّدِ

وترجمةُ طرفة قد تقدّمت[1].

* * *

عملُ (كي): النّصبُ أمِ الجرُّ؟

قال الشاعر (من الطويل):

وَأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ يُبْصَرَ ضَوؤُهَا وَأَخْرَجْتُ كَلْبِي وَهُو البيتِ دَاخِلُه[2]

---

١. ينظر ص ٢٧٧ من هذا البحث.

٢. البيت للنمري في شرح أبيات مغني اللبيب: ١٥٩/٤، ١٦٠، وقيل: لرجل من باهلة.
ولحاتم الطائي في مغني اللبيب: ٢٠٢/١، والمقاصد النحوية: ٣٦٩/٣، ٣٧٠.
ولأحدهما في شرح شواهد المغني: ٥٠٩/١.

(كي) حرف باتفاق، ومعناه العلة والغرض[1]، والخلاف بين النحويين في عمله، فالبصريون يذهبون إلى أنّه يكون حرف نصب وحرف جر بمعنى اللام[2]، بينما مذهب الكوفيين أنّه حرف نصب للفعل المضارع دائماً ولا يكون حرف جر[3]، بينما ذهب الأخفش إلى أنّ (كي) في جميع استعمالاته هو حرف جر، وانتصاب الفعل بعده يكون بتقدير (أن) مضمرة، وقد تظهر في ضرورة الشعر[4].

وحجة الكوفيين فيما ذهبوا إليه أنّ (كي) من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض؛ لأنّ الخفض من خصائص الأسماء، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء، كما احتجوا على أنّ (كي) لا يمكن أن تكون حرف خفض بدخول اللام عليها، نحو قولهم: جئتك لكي تكرمني، وأنّ حرف الخفض لا يدخل على مثله[5] . إلاّ في الشاذ ..

وقد ردّ ابن هشام على قولهم هذا بجواز نحو: كيمه؟[6]، وذكر سيبويه هذا التركيب، فقال: "وبعض العرب يجعل (كي) بمنزلة (حتى) وذلك أنّهم يقولون: كيمه في الاستفهام، فيُعملونها في الأسماء كما قالوا: حتّامه؟ وحتّى متى، ولِمَه"[7].

فـ (كي) قد دخلت على (ما) الاستفهامية مثلما دخلت اللام وغيرها من حروف الجر عليها، نحو: لمه؟ ، وبمه؟ وعلامه؟ ومعناها: لمه؟ والهاء للسكت[8]، وهذا السبب قد اتخذه البصريون حجة لإثبات صحة قولهم بمجيء (كي) حرف جر[9].

وبلا نسبة في شرح الأشموني: ٢/٢٧٩.

١. ينظر ارتشاف الضّرب: ٤/١٦٤٥.

٢. ينظر رأيهم في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٥٧٠، وارتشاف الضّرب: ٤/١٦٤٥.

٣. ينظر رأيهم في المصدر نفسه: ٢/٥٧٠، والمصدر نفسه: ٤/١٦٤٥.

٤. ينظر رأيه في شرح الرضي على الكافية: ٤/٤٨.

٥. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٥٧٠.

٦. ينظر مغني اللبيب: ١/٢٠٢.

٧. الكتاب: ٣/٤.

٨. ينظر الجنى الداني: ٢٦١، وشرح التصريح: ١/٦٣١.

٩. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٥٧٢.

وأجاب الكوفيون عن هذا بأنّ (مه) في (كيمه) في موضع نصب وليس لـ(كي) فيها عمل، حيث ذهبوا إلى أنّ أصل (كيمه): كي يفعل ما استئباتاً، لمن قال: فعلت كذا كي أفعل كذا، فلم يفهمه المخاطب فاستثبت فقال: كي تفعل ما، فحذف الفعل، و(ما) في موضع نصب[1].

وردّ ابن الأنباري على قولهم هذا بأنّ (ما) لو كانت في موضع نصب لكان ينبغي أن لا تحذف ألف ما الاستفهامية؛ لأنها لا تحذف منها الألف إلاّ إذا كانت في موضع جر، أمّا إذا كانت في موضع رفع أو نصب فلا يجوز أن تحذف ألفها، فكان حذف الألف في (كيمه؟) دليل على أنّها ليست في موضع نصب، وإنّما هي في موضع جر[2].

واستدل ابن هشام في الردّ على زعم الكوفيين بأن (كي) لا يمكن أن تكون حرف خفض لدخول اللام عليها بقول الشاعر (من الطويل):

وَأَوْقَدْتُ نَارِي كَيْ يُبْصَرَ ضَوؤُهَا وَأَخْرَجْتُ كَلْبِي وَهُو فِي البيتِ دَاخِلُه

حيث فُصِل بين (كي) والفعل (يُبصر) باللام، ولو كانت (كي) ناصبة للفعل هنا لما جاز الفصل بينهما[3]، فهي هنا بمعنى اللام، والفعل منصوب بعدها بـ(أن) مضمرة بعد لام التعليل على مذهب الكوفيين[4].

وقد نقل البغدادي عن ناظر الجيش[5] أنّه يرى أنّ (كي) في بيت الشاهد لا تخرج عن أحد أمرين: الأول: إمّا الحكم بأنّها مصدرية، ولام الجر مؤخرة عنها، والثاني: إمّا الحكم بأنّها جارة، واللام بعدها مؤكدة[1].

---

١. ينظر ارتشاف الضّرب: ١٦٤٦/٤.

٢. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٧٤/٢.

٣. ينظر مغني اللبيب: ٢٠٢/١.

٤. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٧٥/٢.

٥. هو محمد بن يوسف بن أحمد بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي محب الدين ناظر الجيش، عالم بالعربية، لازم أبا حيان والجلال القزويني، وسمع الحديث من الحجّار ووزيره، ودرس التفسير والحساب، وشرح التلخيص، وبعضاً من التسهيل، توفي . رحمه الله . سنة (٨٧٨هـ).

ويرى البغدادي أنّه يتعين الحكم بالأمر الثاني من هذين الأمرين؛ لأنّ توكيد حرف بمثله ثابت، بينما تأخير حرف الجر الذي هو اللام عن الحرف المصدري وهو (كي) ليس ثابتاً، وهذا يتعين كون (كي) في حال وقوعها قبل اللام أن تكون حرف جر[2].

بينما يرى العيني أنّ في هذا البيت جمعاً بين (كي) واللام، وهذا تركيب نادر للجمع بين المنوي والنائب، كالجمع بين العوض والمعوض عنه، وأنّه يتعين كون (كي) حرفاً جاراً بمعنى اللام لظهور اللام بعدها[3].

وقد روى أبو تمام بيت الشاهد في الحماسة هكذا:

فَأَبرزتُ نَارِي ثُمَّ أَثقَبْتُ ضَوءَهَا وَأَخْرَجْتُ كَلْبِي وَهْو في البيتِ دَاخِلُه[4]

ونسبه إلى النّمريّ، وأنشد القصيدة التي منها هذا البيت، ومنها قوله:

وَداعٍ دَعَا بَعدَ الهُدُوّ فَأَنَّمـا يُقَاتِلُ أَهوالَ السُّرى وَتُقَاتِلُـه
دَعا يائِساً شِبهَ الجُنونِ فَما بِهِ جُنونٌ، وَلَكِن كَيدُ أَمرٍ يُحاوِلُـه
فَلَمّا سَمِعتُ الصَّوتَ نادَيتُ نَحوَهُ بِصَوتٍ كَريمِ الجَدِّ حُلوٍ شَمائِلُـه
فَأَبرَزتُ نَارِي ثُمَّ أَثقَبتُ ضَوءَها وَأَخرَجتُ كَلبي وَهوَ في البَيتِ داخِلُه[5]

و(دعا بائساً) أي: دعا كلباً ذا بُؤس يشبه الجنون.

و(شبه الجنون) منصوب على أنّه صفة لمصدر محذوف، والتقدير: دعا دعاءً يشبه الجنون[6].

ينظر بغية الوعاة: ٢٧٥/١، وهدية العارفين: ١٦٩/٦، والأعلام: ١٥٣/٧.

١. ينظر شرح أبيات مغني اللبيب: ١٥٩/٤.

٢. ينظر المصدر نفسه: ١٥٩/٤.

٣. ينظر المقاصد النحوية: ٣٧٠/٣.

٤. البيت بهذه الرواية في شرح شواهد المغني: ٥٠٩/١، ٥١٠، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٦٠/٤.

٥. ينظر شرح شواهد المغني: ٥٠٩/١.

٦. ينظر المصدر نفسه: ٥١٠/١.

والنمريُّ هو منصور بن الزبرقان بن سلمة بن شريك النمري، شاعر من أهل الجزيرة الفُراتية، كان تلميذ كلثوم بن عمرو العتابي، وكان علويّاً ولكنّه يُظْهِرُ للرشيد أنّه منافر للشيعة العلويّة، ولكنّ الرشيد سرعان ما كشف أمره وذلك بعد أن رأى أبياتاً من نظْمِهِ فيها تحريضٌ عليه، وتشيُّعٌ للعلويّة، فأمر أحد عملائه بإحضاره إليه مُريدا قتله، ولكن ما إن وصل عامل الرشيد ألى مكان النمريّ حتى وجده قد مات ودُفِن، فقال الرشيد: هممتُ أن أنبشه ثم أحرقه![1].

* * *

نصبُ الفِعلِ بعدَ فَاء السَّببيّة دُونَ أنْ تُسبقَ بِنفيٍ أو شِبهِه

قال المُغيرةُ بنُ حَبْنَاء (من الوافر):

سَأَتْرُكُ مَنزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ ... وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحا[2]

---

١. ينظر الأغاني: ١٣/ ١٥٧، والأعلام ٧/ ٢٩٩.

٢. البيت لـه في شرح شواهد الإيضاح: ٢٥١، والمقاصد النحوية: ٣/٣٥٥، وشرح شواهد المغني: ٤٩٧/١، وخزانة الأدب: ٥٢٢/٨، والدرر اللوامع: ١٣١/١، (المغيرة بن حنين).
وبلا نسبة في الكتاب: ٣٩/٣، ١٠٦، والمقتضب: ٣٢١/٢، والمسائل البغداديات: ٣٤٢، والمحتسب: ١٩٧/١، والأمالي الشجرية: ٢٧٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٥/٧، وضرائر ابن عصفور: ٢٢١، وشرح الكافية الشافية: ١٢٩/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٦٦/٤، ورصف

يُنْصَبُ الفعل المضارع بعد فاء السببية عند جمهور النحويين دون خلاف، ولكنَّ الخلافَ بينُهم في عامل النصب، فالبصريون يرون أنَّ ناصبه هو (أن) المضمرة وجوباً بعد الفاء[1]، قال سيبويه: "اعلم أنَّ ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن"[2].

بينما ذهب الكسائي[3]، والجرمي[4] إلى أنَّ النصب بعد الفاء إنَّما هو بالفاء نفسها، وذهب الفراء[5] وبعض الكوفيين[6] إلى أنَّ النصب ثَمَّ بالخلاف أي أنَّ المعطوف بالفاء صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى، فخالفه في الإعراب.

وذكر ابنُ يعيش أنَّ المبرِّد قد أبطل قول الجرميّ، وهو رأي الكسائي أيضاً . كما تقدَّم ، وهو كون الفاء ناصبة بنفسها؛ وذكر أنَّها لو كانت ناصبة بنفسها لكانت مثل (أنْ) وكان يجوز أن تدخل عليها حروف العطف كما تدخل على (أن)، فلما امتنع ذلك دلَّ على أنَّ أصلها العطف كواو (رُبَّ)، فهي كذلك؛ لأنَّ أصلها العطف لم يجز دخول حروف العطف عليها[7].

ويرى الأشموني أنَّ الصحيح هو مذهب البصريين "لأنَّ الفاء عاطفة فلا عمل لها"[8].

المباني: ٤٤٢، وارتشاف الضَّرب: ١٦٨٧/٤، وتفسير البحر المحيط: ٣٣٧/٣، ومغني اللبيب: ١٩٣/١، وشرح شذور الذهب: ٣٩٦، وهمع الهوامع: ٢٦٥/١، ١١٩/٤، ٣٧٩، وشرح الأشموني: ٣٠٠/٢، والدرر اللوامع: ١٧/٢، ٢٥، ٢٢١، ومسالك النحاة: ٢٨٧.

١. ينظر رأيهم في الجنى الداني: ٧٤، وشرح الأشموني: ٣٠٠/٢.

٢. الكتاب: ٢٧/٣.

٣. ينظر رأيه في ارتشاف الضَّرب: ١٦٦٨/٤.

٤. ينظر رأيه في شرح المفصل لابن يعيش: ٢١/٧، وشرح الرضي على الكافية: ٥٤/٤، وارتشاف الضَّرب: ١٦٦٨/٤.

٥. ينظر رأيه في المصدر نفسه: ٢١/٧، والمصدر نفسه : ٥٤/٤، والمصدر نفسه: ١٦٦٨/٤.

٦. ينظر رأيهم في الجنى الداني: ٧٤، ومغني اللبيب: ١٨٠/١، وارتشاف الضَّرب: ١٦٦٨/٤، وشرح الأشموني: ٣٠٠/٢.

٧. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٢١/٧.

٨. شرح الأشموني: ٣٠٠/٢.

ولا ينتصب ما بعد الفاء إلاَّ إذا سُبق بنفي أو شبهه، وهذا مفهوم من قول ابن مالك في الألفية:

ويعد فا جواب نفي أو طلب
محضين أن وسترُها حتم وجب

ومعنى كون الطلب محضاً، أي: أن يكون خالصاً من معنى الإثبات، فلا يكون مدلولاً عليه باسم فعل ولا بلفظ الخبر[1].

والطلب يشمل: الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني، فإذا وقعت الفاء بعد أحد ما سبق وجب نصب الفعل بعدها، وعليه فلا يكون الفعل منصوباً بعد الفاء إلاَّ إذا سُبِقَ بنفي أو طلب، وقد جوزه سيبويه في ضرورة الشعر، حيث قال: "وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر"[2].

واستدل بثلاثة أبيات شعرية، أولها قول المغيرة بن حبناء (من الوافر):

مَتَأتَرْكْ مَنزِلي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالحِجازِ فَأَستَرِيحا (بيت الشاهد)

حيث نصب الفعل (استريحا) بـ(أن) مضمرة بعد فاء السببية من دون أن تسبق الفاء بنفي أو طلب، وقد ضعّفه سيبويه بقوله: "وهو ضعيف في الكلام"[3]، ونسبه أغلب العلماء إلى الضرورة، قال ابن الشجري: "والفاءُ لا يجاب بها الخبرُ الموجب إلاَّ في ضرورة الشعر"[4]، وقال ابن عصفور: "ومنه انتصاب الفعل المضارع بعد الفاء في غير الأجوبة الثمانية، وهي: الأمر، والنهي، والاستفهام، والتمني، والعرض، والتحضيض، والدعاء، ونحو ذلك قوله:

---

١. ينظر شرح ابن عقيل: ٤/١٤.
٢. الكتاب: ٣/٣٩.
٣. الكتاب: ٣/٤١.
٤. الأمالي الشجرية: ١/٢٧٩.

سَأَتْرُكُ مَنزِلي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحا[1]"

وقال ابنُ الناظم: "ولا ينتصب الفعل بعد الفاء مسبوقة بغير نفي، أو طلب إلاّ لضرورة، كقول الشاعر:

سَأَتْرُكُ مَنزِلي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحا[2]"

ويرى ابنُ السرّاج أنّه قبيح، حيث قال: "إلاّ أنّهُ قبيحٌ أن تنصبَ وتعطفَ على الواجبِ الذي على غير شيءٍ وألحق بالحجاز فإذا لحقتَ استرحتَ وإنْ ألحقْ أسترح"[3].

بينما لم يعزه ابن مالك للضرورة، ولم يصرح بقبحه، وإنّما عبّر عنه بـ(قد) التي تفيد التقليل والشك والتوقع قبل الفعل المضارع، حيث قال في الكافية الشافية:

وَقَد يَجِيءُ النَّصْبُ بَعْدَ الفَاءِ مِن
بَعْدَ كَلامٍ وَاجِبٍ بِهَا قُـرِنْ

وقال في شرح هذين البيتين: "وقد ينصب الفعل بعد (أن) لازمة الإضمار بعد الفاء وليس قبلها نفي، ولا طلب كقول الشاعر:

سَأَتْرُكُ مَنزِلي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحا"[4].

ومنهم من أجاز أن يكون الفعل (أستريحا) في بيت الشاهد مؤكداً بنون التوكيد الخفيفة (أسترحَن)، فأبدلت النون في الوقف ألفاً، وعلى هذا تكون الفتحة على الحاء فتحة بناء وليست فتحة إعراب، وقد نُسب هذا القول إلى ابن عصفور[5]، قال

---

١. ضرائر ابن عصفور: ٢٢١.

٢. شرح ابن الناظم: ٦٧٩.

٣. الأصول في النحو: ١٨٢/٢.

٤. شرح الكافية الشافية: ١٢٩/٢.

٥. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٥٥/٧ (الهامش رقم:٢)، وخزانة الأدب: ٥٢٣/٨، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١١٦/٤.

البغدادي في نقل كلام عن ابن عصفور: "وقال أيضاً: للقائل أن يقول: لا نُسلِّم أنّ أستريح منصوب، بل هو مرفوع مؤكد بالنون الخفيفة موقوفاً عليها بالألف"[1].

وقد ردّ ابن هشام على هذا الرأي بقوله إنّ "هذا التخريج هروب من ضرورة إلى ضرورة، فإنّ توكيد الفعل في غير الطلب والشرط والقسم ضرورة"[2].

ووصفه البغدادي بأنّه "من باب غسل الدم بالدم؛ لأنّه تفصّى من ضرورة ولجأ إلى ضرورة، وشرط كل من النصب والتأكيد مفقود"[3].

ومن جهة أخرى اعترض البغدادي على قول ابن عصفور: "بل هو مرفوع" بأنّ الفعل المؤكد يكون مبنياً[4].

وقد ذكر أبو حيّان في باب الضرائر من الارتشاف أنّ الكوفيين يجيزون مجيء نون التوكيد في غير أماكنها المقيسة، وأنشد بيت الشاهد دليلاً على هذا المذهب[5].

وفي توجيه آخر لسبب نصب الفعل (أستريحا)، ذكر ابن عصفور أنّه منصوب بإضمار (أن)، وأنّ الفعل الذي قبله قد تؤوّل تأويلاً يوجب النصب، فحكم لقوله: وألحق بالحجاز فأستريحا، بحكم: ويكون منّي لحاق بالحجاز؛ لأنّ المعنى واحد، فتكون (أن) مع الفعل معطوفة بالفاء على ذلك المصدر المتوهَّم[6].

وذكر البغدادي أنّ الدماميني نقل عن بعضهم تخريج نصب الفعل (أستريحا) على أنّه واقع في جواب النفي المعنوي المستفاد من قوله: سأترك منزلي، إذ معناه: لا أُقيم به، ثم ردّ على هذا الرأي فذكر أنّه غير متجه؛ لأنّ جواب النفي منفي وليس

---

١. خزانة الأدب: ٥٢٣/٨.

٢. شرح شذور الذهب: ٣٩٧

٣. خزانة الأدب: ٥٢٣/٨.

٤. ينظر شرح أبيات مغني اللبيب: ١١٦/٤.

٥. ينظر: ٢٤٠٠/٥.

٦. ينظر ضرائر ابن عصفور: ٢٢٢.

ثابتاً، وذلك نحو: ما جاء زيد فأُكْرِمَهُ، بنصب الفعل (أُكْرِمَه)، بينما الاستراحة المأخوذة من قوله: فأستريحا، ثابتة وليست منفية[1].

ومع هذه التخريجات والتأويلات فقد ذكر الأعلم أنّ بيت الشاهد قد رُوي:

سَأَتْرُكُهُ مَنْزِلي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ لأَسْتَرِيحا[2]

باللام مكان الفاء في الفعل (أستريحا)، وعلى هذه الرواية يكون الحكم جارياً على القياس؛ لأنّ الفعل منصوب بـ(أن) مضمرة بعد لام التعليل على مذهب البصريين، أو بلام التعليل نفسها على ما يراه الكوفيون، والألف للإطلاق[3].

ومعنى البيت:

سأغادر منزلي تخلصاً من مجاورة بني تميم الذين لا يرعون حق الجار، وأسكن الحجاز لعلي أجد هناك راحةً لنفسي.

و(ألحق) فعل مضارع مرفوع عطفاً على الفعل المرفوع (أترك)، وقد رواه أبو علي الفارسي منصوباً[4]، وكذلك الرضي[5]، ولم يُعلق البغدادي على سبب نصبه، بل رواه مرفوعاً[6]، ولعلّ الفتحة على آخره من أخطاء الطباعة.

وقوله (بالحجاز) هكذا رُوي في أغلب المصادر التي ورد فيها بيتُ الشاهد، ورواية المبرد:

.... بالعراقِ .....[1]

---

١. ينظر خزانة الأدب: ٥٢٣/٨.

٢. للبيت بهذه الرواية في النكت: ٣٧٣/١، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٥١، (الهامش رقم: ٤)، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٥/٧ (الهامش رقم: ٢)، وشرح شذور الذهب: ٣٩٦، ٣٩٧، (الهامش رقم ٣)، وشرح شواهد المغني: ٤٩٧/١، وخزانة الأدب: ٥٢٢/٨، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١١٦/٤، ومسالك النحاة: ٢٨٧.

٣. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٧٥/٢.

٤. ينظر المسائل البغداديات: ٣٤٢.

٥. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٦٦/٤.

٦. ينظر خزانة الأدب: ٥٢٢/٨.

وقد نسب العيني بيت الشاهد إلى المغيرة بن حبناء[1]، وتبعه السيوطي في هذه النسبة[2]، قال البغدادي: "وقد رجعت إلى ديوانه، وهو صغير، فلم أجده فيه"[3].

والمغيرة بن حبناء، هو المغيرة بن عمرو بن ربيعة بن أسيد بن عوف بن عامر بن ربيعة وهو ربيعة الوسطي بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، و(حبناء) أمه، واسمها (ليلى)، شاعر إسلامي وهو شاعر المهلب، جُلّ شعره في مدحه ومدح بنيه وذكر بطولاتهم وحربهم للأزارقة، وكان مع أخويه صخر ويزيد شعراء وفرساناً، كان أبرص واستشهد قرب بخارى نحو سنة (٩١هـ)[4]، وقد ذكر الأصفهاني أنّ (حبناء) لقب غلب على أبيه وأنّ اسمه جُبير بن عمرو، وأنّه إنّما لُقّبَ (ابن حبناء) لحَبَنٍ كان أصابه[5]، و(الحبن) بفتح الحاء والباء داء يصيب البطن فيعظم منه ويرِم[6].

* * *

---

١. ينظر المقتضب: ٣٢١/٢.

٢. ينظر المقاصد النحوية: ٣٥٥/٣.

٣. ينظر شرح شواهد المغني: ٤٩٧/١.

٤. خزانة الأدب: ٥٢٤/٨.

٥. ينظر الأغاني: ٩٣/١٣، وخزانة الأدب: ٦٨/٥، ٥٢٤/٨، والأعلام: ٢٧٨/٧.

٦. ينظر الأغاني: ٩٣/١٣.

٧. ينظر لسان العرب (حبن) ٢٤/٤.

ومِمَّا استدلَّ به سيبويه على المسألة نفسها قول طَرَفة بن العبد (من الطويل):

لَنَا هَضْبَةٌ لاَ يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسْطَهَا وَيَأْوِي إِلَيهَا المُسْتَجِيرُ فَيُفْصَمَا[1]

حيث نصب الفعل (يفصما) بعد فاء السببية من غير أن يتقدمَها نفي ولا طلب، وكان حقّ الفعل أن يكون مرفوعاً عطفاً على الفعل المرفوع (يأوي)[2].

وفيه ما في الشاهد الذي قبله من توجيهات وتخريجات ذكرها العلماء.

وقد رُوي:

.... لِيُفْصَمَا[1]

---

١. البيت لـه في مُلحق ديوانـه: ١٦٨، والكتـاب: ٤١/٣، وشـرح ابـن السـيرافي: ١١٧/٢، والنكـت: ٣٧٣/١، ومسالك النحاة: ٢٨٨.

وللأعشى في الخصائص: ٣٨٤/١، والمحتسب: ١٩٧/١، وتفسير البحر المحيط: ٣٣٧/٣، ولسان العرب (دلك) ٢٩٠/٥، وخزانة الأدب: ٣٣٩/٨.

وبلا نسبة في المقتضب: ٣٢٢/٢، والجنى الداني: ١٢٣

٢. ينظر الكتاب: ٤١/٣ (هامش الشاهد رقم: ٦١٣، والمقتضب: ٣٢٣/٢ (هامش الشاهد رقم: ١٠٥).

باللام مكان الفاء، قال المبرد: "وأكثرهم يُنشد (ليعصما)، وهو الوجه الجيد"[2].

وقد روى المرادي بيت الشاهد بهذه الرواية (ليعصما)، واستدل به على أنَّ قوماً من العرب يرون أنَّ اللام تكون بمعنى الفاء، وأنَّهم جعلوا منه قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[3]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿رَبَّنَا لِيَضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾[4] على أنَّ المعنى: فكان لهم عدواً، و: فيضلوا ثم ردَّ على قولهم هذا بأنَّ اللام في الآيتين لام الصيرورة، وفي البيت لام (كي)، وأنَّ رواية البيت بالفاء هي المشهورة، وأنَّ موضع الفاء في البيت ليس أصلاً حتى تحمل عليها اللام؛ لأنَّ نصب الفعل بعد الفاء دون سبقها بنفي أو طلب إنما يقع في ضرورة الشعر[5]، وهو يردُّ بقوله هذا على من أيَّد جعل اللام في البيت بمعنى الفاء.

ومعنى البيت:

إنَّ لنا قوماً منيعون لا يستطيع عدو أن يقترب منَّا أو يلحق الذل بنا، وقومنا يحمون من يلتجئ إليهم.

وهضبة: كناية عن عزة قومه ومنعتهم[6].

ويعصم؛ أي: يمنع ويحمي[7]، ورواه ابن منظور (فيعصبا)[8] بالباء الموحدة، ونسب سيبويه بيت الشاهد إلى طرفة بن العبد[9]، ونسبه ابن جني إلى الأعشى[10].

وترجمة كُلٍّ من طَرَفة[11] والأعشى[1] قد تقدَّمتْ.

---

١. البيت بهذه الرواية في المقتضب: ٣٢٣/٢، والنكت: ٣٧٤/١، ومسالك النحاة: ٢٨٨.

٢. المقتضب: ٣٢٣/٢.

٣. سورة القصص من الآية: ٧.

٤. سورة يونس من الآية: ٨٨.

٥. ينظر الجنى الداني: ١٢٣، ١٢٤.

٦. ينظر الكتاب: ٤١/٣ (هامش الشاهد رقم: ٦١٣).

٧. ينظر لسان العرب (عصم) ١٧٥/١٠.

٨. ينظر المصدر نفسه (دلك) ٢٩٠/٥.

٩. ينظر الكتاب: ٤١/٣.

١٠. ينظر الخصائص: ٣٨٤/١، والمحتسب: ١٩٧/١.

١١. ينظر ص ٢٧٧ من هذا البحث.

* * *

إعمالُ حرفِ الجَزمِ مَحذُوفاً

قال الشاعر (من الوافر):

فَقُلتُ: إدعي وَأَدعُ فَإنَّ أَندى لِصَوتٍ أَن يُنادِيَ دَاعِيانِ[2]

اختلف النحويون في جواز إعمال حرف الجزم مع الحذف، فمنعه البصريون؛ لأنَّ الجازم أضعف من الخافض، وحروف الجر لا تعمل مضمرة عندهم، وهي أقوى؛ لأنَّ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال[3].

بينما أجاز الكوفيون إعمال الجازم محذوفاً، بناء على أنَّه أضعف من الخافض وأن الخافض قد عمل محذوفاً عندهم، نحو الجر بـ(ربَّ) محذوفة، وكذلك

---

١. ينظر ص ٢١ من هذا البحث.

٢. البيت للأعشى في الكتاب: ٤٧/٣، والمقاصد النحوية: ٣٥٧/٣، وليس في ديوانه.
والفرزدق في أمالي القالي: ٩٠/٢، وليس في ديوانه.
ولدثار بن شيبان النمري في الأغاني: ١٨٣/٢، ولسان العرب (ندى) ٢٢٧/١٤.
ولربيعة بن جشم في المفصل: ٣٢٨.
وللأعشى أو للحطيئة أو لربيعة بن جشم في شرح المفصل لابن يعيش: ٣٥/٧.
ولأحد هؤلاء الثلاثة أو لدثار بن شيبان النمري في الدرر اللوامع: ٢٢/٢.
وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب: ٧٠/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٣١/٢، ولسان العرب (لوم) ٢٥٧/١٣، ومغني اللبيب: ٦٠/٢، وشرح الأشموني: ٣٠١/٢.

٣. ينظر الكتاب: ٨/٣، والمقتضب: ٤٢٤/٢، ٤٢٥، وضرائر ابن عصفور: ١١٧.

ما حكاه نقلة اللغة عن روية من أنّه كان إذا قيل له: كيف أصبحت يقول: خيرٍ عافاك الله، وأن (ربّ) قد حذفت من الكلام وبقي ما يدل عليها ويَبِينُ عنها، وهي الحروف (الواو، والفاء، وبل)[1]، فهي في حكم الثابت، أما حرف الجزم فليس في اللفظ حرف يدل عليه بعد حذفه وذكروا أنّ حذف الجازم وبقاء عمله قد ورد في كلام العرب، واستشهدوا ببعض الأبيات[2]، منها قول الشاعر(من الوافر):

فَقُلْتُ: إدعي وَأَدعُ فَإنّ أَندى لِصَوتٍ أَن يُنَادِيَ دَاعِيانِ (الشاهد)

على أنّ الفعل (ادع) مجزوم بلام محذوفة، وأنّ أصله (لأدعُ)، فحذفت اللام وبقي الفعل مجزوماً بعد حذفها[3].

وفي حذف لام الطلب وإبقاء عملها أقوال:

مذهب الجمهور أنّه لا يجوز إلاّ في ضرورة[4].

قال سيبويه: "واعلم أنّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة كأنّهم شبهوها بـ(أن) إذا عملت مضمرة"[5].

وممّا أنشده سيبويه قول الشاعر (من الوافر):

مُحَمَّد تَفْدِ نَفسَكَ كُلُّ نَفسٍ إذا ما خِفتَ مِن شَيءٍ تَبالا[6]

---

١. سيأتي تفصيل الكلام عن حذف (ربّ) ونيابة هذه الحروف عنها في مسألة (واو ربّ هل هي التي تعمل الجر). ينظر ص ٥٣٠ من هذا البحث.

٢. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٢٩/٢.

٣. ينظر ضرائر ابن عصفور: ١١٨.

٤. ينظر رأيهم في الجنى الداني: ١١٢.

٥. الكتاب: ٦/٣.

٦. البيت لأبي طالب . ﷺ في شرح شذور الذهب: ٢٨٠.

وله أو للأعشى في خزانة الأدب: ١١/٩.

وللأعشى أو لحسان بن ثابت أو لمجهول في الدرر اللوامع: ١٧٣/٢.

قال سيبويه: "وإنّما أراد: لِتفدِ"[1].

ومذهبُ المبرّد منعُ ذلك حتى في الشعر، وأنكر الاستشهاد بهذا البيت، وزعم أنّه باطل، حيث قال: "والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر، ويستشهدون على ذلك بقول ... ، وقول الآخر (من الوافر):

مُحمدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذَا مَا خِفْتَ مِن شَيْءٍ تَبَالاَ

فلا أرى ذلك على ما قالوا؛ لأنّ عوامل الأفعال لا تضمر، وأضعفها الجازمة لأنّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء، ... ، وأمّا هذا البيت الأخير، فليس بمعروف على أنّه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك"[2].

وهذا الذي ذكره المبرد قد قاله سيبويه، وهذا نصه: "والجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب، وليس للفعل في الجرّ نصيب، فمن ثمّ لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجارّ. وقد أضمره الشاعر، شبهه بإضمارهم (ربّ) وواو القسم في كلام بعضهم"[3].

ومذهب الكسائي أنّ حذف لام الطلب وإبقاء عملها يجوز بعد الأمر بالقول كقوله . تعالى .: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاَةَ﴾[4]، أي ليقيموا[1].

وبلا نسبة في الكتاب: ٦/٣، والمقتضب: ٤٢٥/٢، وسر صناعة الإعراب: ٦٩/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٣٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٥/٧، ٦٠، ٦٢، ٢٤/٩، والجنى الداني: ١١٣، ومغني اللبيب: ٢٤١/١، ٢٩٨/٢، وشرح شواهد المغني: ٥٩٧/١.

ومعنى البيت: يخاطب الشاعر النبي محمد .ﷺ. قائلاً: يا محمد إن كل النفوس مستعدة لتفدي نفسك الغالية إذا ما خفت أمراً من الأمور.

و(تبالاً)، سوء العاقبة، يقال: تبله الدهر رماه بمصائبه. ينظر الصحاح (تبل) وأصله: (وبال)، وعلى هذا فتاؤه مبدلة من الواو مثل: تُراث، وتِجاه ينظر وشرح شذور الذهب: ٢٨١، وخزانة الأدب: ١٣/٩.

١. الكتاب: ٧/٣.

٢. المقتضب: ٤٢٤/٢، ٤٢٥.

٣. الكتاب: ٨/٣.

٤. سورة إبراهيم من الآية: ٣٣.

بينما ذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى أنّ حذف لام الأمر وبقاء عملها محله الشعر لأنّه محل اختصار وتغيير، وأنّ إعمالها مضمرة يكون لاضطرار ودونه[2].

وقال في شرح الكافية الشافية: "ثم أشرت إلى حذف لام الأمر، وبقاء عمله، وهو على ثلاثة أضرب: كثير مطرد، وقليل جائز في الاختيار، وقليل مخصوص بالاضطرار، فالكثير المطرد: الحذف بعد أمر بقول، كقوله .تعالى .: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ﴾، أي: ليقيموا، فحذف اللام لأنّه بعد (قُلْ) ....، والقليل الجائز في الاختيار الحذفُ بعد قولٍ غيرِ أمرٍ، ....، والقليل المخصوص بالاضطرار: الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بغيرها"[3].

وممّا أنشده سيبويه على ما جاء من إضمار حرف الجزم مع بقاء عمله قول متمم بن نويرة (من الطويل):

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمِشِي لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أَو يَبْكِ مَن بَكَى[4]

قال سيبويه: "أراد: ليبك"[5].

ويرى المبرد أنّ هذا البيت من قبيل الحمل على المعنى، حيث قال: "ولكنّ بيت متمم حُمِلَ على المعنى؛ لأنه إذا قال: (فاخمشي)، فهو في موضع (فلتخمشي) فعطف الثاني على المعنى"[6].

---

١. ينظر رأيه في الجنى الداني: ١١٣.

٢. ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٥٩/٤.

٣. ١٣٩/٢، ١٤٠.

٤. البيت له في الكتاب: ٧/٣، والمقتضب: ٤٢٤/٢، وشرح ابن السيرافي: ٨٣/٢، ولسان العرب (بعض) ١١٤/٢، ٢٥٧/١٣، وشرح شواهد المغني: ٥٩٩/٢.
وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب: ٦٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٠/٧، ومغني اللبيب: ٢٤١/١.

٥. الكتاب: ٨/٣.

٦. المقتضب: ٤٢٥/٢.

وقد نقل البغدادي عن أبي إسحاق الزجاج أنّه ذكر أن سيبويه قد جمع بين البيتين . هذا والذي قبله . إلاّ أنّها ليسا مثل بعضهما؛ وذلك لأنّ المعطوف يعطف على اللفظ وعلى المعنى، وأنّ الشاعر في البيت الثاني قد عطف على المعنى في قوله: (أو يبك)، عطفه على معنى (فاخمشي)، وهو فعل أمر، والأصل فيه أن يكون باللام، إلاّ أنّها حُذفت تخفيفاً، والأصل: فلتخمشي، فلما اضطر الشاعر عطف على المعنى، فكأنه قال: فلتخمشي أو يبك[1]. ويرى ابن جني أنّ مثل هذا الحذف يُحسّنه قليلاً أن قبله أمراً، وإن لم يكن مجزوماً، فإنّه في معنى المجزوم، لأنّ معنى: اخمشي: لتخمشي، وعدم وجود مثل هذا العطف في قوله:

محمدُ تَفْدِ ....

يجعله أقبح من هذا، وأن هذا كُله من الشاذ الذي لا يقاس عليه[2].

وكذلك يرى الأعلم أنّه من الأحسن أن يكون هذا من قبيل العطف على المعنى، حيث قال: "ويجوز أن يكون محمولاً على معنى (فاخمشي) لأنّه في معنى (لتخمشي) وهذا أحسن من الأول"[3].

وذكر أنّ مثل هذا في الحمل على المعنى قول الشاعر (من الوافر):

فَقُلْتُ: إدعي وَأَدعُ فَإنَّ أَندى ..... (بيت الشاهد)

وكأنّه قال: لِتدعي، ولأَدعُ[4].

وبهذا البيت استدل الفراء على حذف الجازم وبقاء عمله عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾[5]، فذكر أنّ الكلام فيه معنى الجزاء، كما

---

١. ينظر خزانة الأدب: ١٢/٩، ١٣.

٢. ينظر سر صناعة الإعراب: ٦٩/٢.

٣. ينظر قوله في شرح شواهد المغني: ٥٩٩/٢.

٤. ينظر النكت: ٣٦١/١، ٣٦٢.

٥. سورة العنكبوت من الآية: ١١.

في قوله . تعالى .: ﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾[1]، هو نهي فيه تأويل الجزاء، فبيت الشاهد عنده على إرادة: ادعي ولأدعُ، وكأنّه قال: إن دعوتِ دعوتُ[2].

ويرى ابنُ جني أنّ حذف اللام الجازمة لا يكون إلاّ في ضرورة الشعر، كما أنّ حذف حرف الجر لا يكون إلاّ في الضرورة أيضاً، وأنّ كل هذا شاذ لا يقاس عليه[3]، بينما يرى ابنُ عصفور أنّ إضمار الجازم مع بقاء عمله أقبح من إضمار الخافض وإبقاء عمله؛ لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء[4].

وقد روى سيبويه بيت الشاهد بإثبات واو الفعل ونصبه:

فَقُلْتُ: إدعي وَأَدْعُوَ فَإِنَّ أَندى لِصَوتٍ أَن يُنَادِيَ دَاعِيانِ[5]

واستدل به على نصب الفعل المضارع في جواب الأمر بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد واو المعية[6]؛ لأنّ الفعل المضارع يُنصب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد اللام إن سُبقت بكون ناقص منفي، وبعد (أو) العاطفة إن صلح في موضعها (حتى) المرادفة لـ(إلى) وبعد (حتى) الجارة إذا كان الفعل مستقبلاً باعتبار زمن التكلم، وبعد فاء السببية إذا سُبقت بنفي أو طلب محض، وبعد واو المعية حال كونها مسبوقة بنفي أو طلب[7].

---

١. سورة النمل من الآية: ١٨.

٢. ينظر معاني القرآن للفراء: ١/١٦٠، ٢/٣١٤.

٣. ينظر سر صناعة الإعراب: ٢/٧٠.

٤. ينظر ضرائر ابن عصفور: ١١٧.

٥. البيت بهذه الرواية في الكتاب: ٣/٤٧، والمفصل: ٣٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/٣٥، ومغني اللبيب: ٢/٦٠، وشرح شذور الذهب: ٤٠٩، وأوضح المسالك: ٣/١١٦، وشرح الأشموني: ٢/٣٠١، والدرر اللوامع: ٢/٢١.

٦. ينظر الكتاب: ٣/٤٦، ٤٧.

٧. ينظر شرح التصريح: ٢/٣٧٧.

وقد استشهد به كلٌّ من الزمخشريّ[1]، وابن هشام[2]، والسيوطي[3]، والأشموني[4] على ما استشهد به سيبويه من نصب الفعل المضارع في جواب الأمر بـ(أن) المضمرة وجوباً بعد واو المعية.

وذكر العينيُّ أنّه يروى: (وادعَ) على الأمر بحذف اللام[5]، ولكن وزن البيت سيختل على هذه الرواية، ومن جهة أخرى فإنّه من الغريب أن يأمر الإنسان نفسه، وواضح من سياق الشاهد والبيت الذي قبله أنّ الشاعر يتكلم عن خليلته وعن نفسه معاً، حيث قال قبل بيت الشاهد:

تَقولُ خَليلَتي لَمّا إشتَكَينا سَيُدرِكُنا بَنو القَرمِ الهِجَانِ[6]

ومعنى بيت الشاهد:

قلت لها ينبغي أن يجتمع دعاؤك ودعائي، فإنّ أرفعَ صوتٍ وأبعدَه دعاءُ داعيين معاً.

و(أندى): أفعل تفضيل من (النَّدَى) بفتحتين، وهو بُعدُ الصوت، يقال: فلان أندى صوتاً من فلان، أي: أبعد صوتاً[7].

وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت اختلافاً كبيراً، فنسبهُ سيبويه إلى الأعشى[8]، ونسبه القالي إلى الفرزدق[9]، ونسبه الأصفهاني[10] إلى دثار بن شيبان

---

١. ينظر المفصل: ٣٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٣/٧، ٣٥.

٢. ينظر مغني اللبيب: ٦٠/٢، وشرح شذور الذهب: ٤٠٩، وأوضح المسالك: ١١٦/٣.

٣. ينظر الدرر اللوامع: ٢١/٢.

٤. ينظر شرح الأشموني: ٣٠١/٢.

٥. ينظر المقاصد النحوية: ٣٥٧/٣.

٦. ينظر لسان العرب (ندى) ٢٢٧/١٤، والمقاصد النحوية: ٣٥٧/٣، والدرر اللوامع: ٢٢/٢.

٧. ينظر لسان العرب (ندى) ٢٢٧/١٤.

٨. ينظر الكتاب: ٤٧/٣.

٩. ينظر أمالي القالي: ٩٠/٢.

١٠. ينظر الأغاني: ١٨٣/٢.

النمري[1]، وتبعه ابن منظور[2]، ونسبه الزمخشريّ[3] إلى ربيعة بن جشم[4]، ونقلَ بعضُهم عن الأعلم أنّه قال إنّه يُروى للحطيئة[5]، والله أعلم بقائله.

* * *

ومن شواهد الكوفيين على المسألة نفسها قول الراجز:

مَنْ كَانَ لاَ يَزْعُمُ أَنّي شَاعِرٌ
فَيَدَنْ منّي تَنْهَهُ المَزَاجِرُ[6]

على أن الفعل (يدن) مجزوم بلام محذوفة، وأصله: فليدن[7].

قال ابن جني: "قال أبو العباس: حدثني أبو عثمان قال: جلست في حلقة الفراء فسمعته يقول لأصحابه: لا يجوز حذف لام الأمر إلاّ في شعر، وأنشد:

مَنْ كَانَ لاَ يَزْعُمُ أَنّي شَاعِرٌ

---

١. هو دثار بن شيبان، شاعر إسلامي من بني النمر بن قاسط، حمله الزبرقان بن بدر على هجاء بني بغيض فهاجم مُفضّلاً الزبرقان.
ينظر الأغاني: ١٧٥/٢، وخزانة الأدب: ٢٩٢/٣.

٢. ينظر لسان العرب (ندى) ٢٢٧/١٤.

٣. ينظر المفصل: ٣٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٣/٧.

٤. هو ربيعة بن جشم شاعر من أولاد النمر بن قاسط ويقال: (جُشَم).
ينظر خزانة الأدب: ٣٧٤/١

٥. ينظر مسالك النحاة: ٢٨٩.

٦. الرجز بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١٦٠/١، والشعر والشعراء: ١٠١/١، والخصائص: ٤٩٧/٢، وسر صناعة الإعراب: ٧٠/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٣٣/٢، وضرائر ابن عصفور: ١١٧، ووصف المباني: ٣٢٨، ولسان العرب (زجر) ١٦/٧.

٧. ينظر ضرائر ابن عصفور: ١١٧.

فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ المَزَاجِرُ

قال: فقلت له: لِمَ جاز في الشعر ولم يجز في الكلام؟ قال: لأنّ الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف، قال: قلت: وما الذي اضطره هنا، وهو يمكنه أن يقول: فليدن مني؟ قال: فسأل عني، فقيل له: المازني. فأوسع لي"[1].

وقد أجاب أبو الفتح ابن جني عن سؤال المازني بقوله: وقد كان يمكن الفراء أن يقول له: إنّ العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة؛ أنساً بها واعتياداً لها، وإعداداً لها لذلك عند وقت الحاجة إليها"[2].

وحذف لام الطلب هنا كائن فيما إذا كان الشاعر يقصد الطلب، وهذا ما لا يراه ابن مالك، حيث ذكر أنّ لام الطلب قد تحذف في الضرورة ويبقى عملها[3]، ثم قال: وليس من هذا ما أنشده الفراء من قول الراجز:

مَنْ كَانَ لاَ يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ
فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ المَزَاجِرُ

لأنّه لو قصد الأمر لقال:

فليدن مني ....

وإنّما أراد عطف (يدنو) على (يزعم) وحذف الواو من (يدنو) لدلالة الضمة عليها كما قال:

فَيَا لَيْتَ الأَطِبَّا كَانَ حَوْلِي ..... [4]

---

١. الخصائص: ٤٩٦/٢.

٢. المصدر نفسه: ٤٩٦/٢.

٣. ينظر شرح الكافية الشافية: ١٤٠/٢.

٤. هذا صدر بيت من الوافر، وعجزه:

..... وَكَانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الأُسَاةُ

فحذف واو الضمير اكتفاء بالضمة، فواو ليست بضمير أحق أن يُفعل بها ذلك"[1].

ولعل قول ابن مالك هذا راجع إلى معنى الضرورة عنده، فهو يرى أنَّ الضرورة هي ما ليس للشاعر عنه مندوحة[2].

وقد أنشد ابن منظور الرجز الشاهد، وروى موضع الشاهد فيه على القياس:

مَنْ كَانَ لاَ يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ
فَلْيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ المَزَاجِرُ[3]

فالفعل (يدن) جارٍ على القياس، مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الواو، وأصله (يدنو).

ثم أشار إلى الرواية الأولى بقوله: "ويروى:

مَنْ كَانَ لاَ يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ
فَلْيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ المَزَاجِرُ

أراد: فليدن، فحذف اللام وذلك أنَّ الخبن وهو حذف الثاني الساكن من التفعيلة في مثل هذا أخفُّ على ألسنتهم، والإتمام عربيٌّ"[4].

ومعنى الرجز:

من كان يظن أنني لست بشاعر فليقترب مني وليرَ هل تنهاه المزاجر أم لا.

والغرض من هذا الإضمار التعظيم والفخر.

وهو بلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٣٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/٥، ٩/٨٠، وخزانة الأدب: ٥/٢٢٩، ٢٣١، والدرر اللوامع: ١/٨٦، ٢/٥٦٦.

١. شرح الكافية الشافية: ٢/١٤٠، ١٤١.

٢. ينظر ضرائر الألوسي: ٥.

٣. الرجز بهذه الرواية في لسان العرب (زجر) ٧/١٦.

٤. لسان العرب (زجر) ٧/١٦.

و(المزاجر) جمع (زاجر)، وهي الأسباب التي من شأنها أن تزجر، على نحو قولهم: نهته النواهي[1].

وقد روى ابن عصفور (الزواجر) مكان (المزاجر)[2]، ومعناهما واحد والرجز غير منسوب إلى قائل معين في المصادر التي ورد فيها ممّا وقع منها بين يديّ.

* * *

١. ينظر المصدر نفسه (زجر) ١٦/٧.

٢. ضرائر ابن عصفور: ١١٧.

جزمُ الفِعلِ المُعتلِّ معَ بقَاءِ حرفِ العِلَّةِ

قال قيس بن زهير (من الوافر):

أَلَم يَأتيكَ وَالأَنباءُ تَنمِي ... بِما لاقَت لَبُونُ بَني زِيادِ[1]

الأصل في جزم الفعل المضارع المعتل الآخر أن يكون بحذف حرف العلة، سواء كان ألفاً، نحو قوله . تعالى .:﴿فَلاَ تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾[2].

أو واواً، نحو قوله . تعالى .: ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾[3].

أو ياءً، نحو قوله . تعالى .: ﴿وَنَادَوْاْ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[4]. ويرى سيبويه أنَّ حرف العلة محذوف عند الجازم وليس به؛ لأنَّ إعراب الفعل مقدر عنده، فلما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها، ثم لمَّا صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة، قال سيبويه: "واعلم أنَّ الآخر إذا كان يسكُن في الرفع حذف في الجزم؛ لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع،

---

١. البيت له في ديوان النقائض: ٨٨/١، ونوادر أبي زيد: ٥٢٣، وشرح ابن السيرافي: ٣٢٢/١، ومجمع الأمثال: ١٣٥/٢، والأمالي الشجرية: ٨٤/١، ٨٥، ٢١٥، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ١٣٤٢/٢، وضرائر ابن عصفور: ٤٩، وشرح الكافية الشافية: ٢٥٧/١، وشرح شواهد المغني: ٣٢٨/١، ٨٠٨/٢، وخزانة الأدب: ٣٦١/٨، ٣٦٢

ولبعض بني عبس في معاني القرآن للفراء: ١٦١/١.

وبلا نسبة في الكتاب: ٣٥٠/٣، ومعاني القرآن للفراء: ١٨٨/٢، والخصائص: ٣٣٣/١، ٣٣٧، وسر صناعة الإعراب: ٩٢/١، ٢٧٥/٢، والمحتسب: ٦٧/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٤/٨، ١٠٤/١٠، والمقرب: ٧٣، ٢٧٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢٦/٤، ورصف المباني: ٢٢٧، ومغني اللبيب: ١٢٨/١، ٥٠/٢.

٢. سورة المائدة من الآية: ٧٠.

٣. سورة المؤمنون من الآية: ١١٨.

٤. سورة الزخرف من الآية: ٧٧.

فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع، وذلك قولك: لم يرم، ولم يغزُ، ولم يخشَ، وهو في الرفع ساكن الآخر، تقول: هو يرمي ويغزو ويخشى"[1].

بينما يرى ابن السراج أنّ الأفعال المعتلة لا يُقدّر فيها الإعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في حالة النصب؛ لأنّ الإعراب فرع، فالجازم عنده كالدواء المسهّل، إن وجد فضلة أزالها، وإلا أخذ من قوى البدن، وعلى رأيه فالجازم قد حذف حرف العلة نفسه لا الحركة، حيث قال: "وإنّما حُذفت الياء والواو في الجزم إذا لم تصادف الجازم حركة يحذفها، فحُذفت الياء والواو لأنّ الحركة منها وليكون للجزم دليل"[2].

وقد جاء في كلام العرب إثبات حرف العلة مع الجازم، من ذلك قول قيس ابن زهير (من الوافر):

أَلَم يَأتيكَ وَالأَنباءُ تَنْمِي بِما لاقَت لَبُونُ بَني زِيادِ (بيت الشاهد)

فالفعل (يأتي) مجزوم بـ(لم)، وكان القياس أن يقول: ألم يأتك.

وقد اختلفت آراء العلماء حول علة بقاء حرف العلة في مثل هذا الموضع، فمنهم من قال إنّه خاص بضرورة الشعر، وهو قول سيبويه وتبعه فيه أغلب العلماء، قال سيبويه بعدما أنشد البيت: "فجعله حين اضطر مجزوماً من الأصل"[3].

قال ابن السيرافي: "وكأنه بمنزلة من اضطر إلى تحريك الياء بالضم في حال الرفع فلما جزم حذف الحركة التي كانت على الياء"[4].

وكذلك عدّه ابنُ عصفور ضمن ضرائر الشعر حيث قال: "ومنها إثبات حرف العلة في الموضع الذي يجب حذفه فيه في سعة الكلام إجراء للمعتل مجرى الصحيح ...، ومثل ذلك في الفعل قوله:

---

١. الكتاب: ٤٧/١.

٢. الأصول في النحو: ١٦٤/٢.

٣. الكتاب: ٣٥١/٣.

٤. شرح ابن السيرافي: ٣٢٣/١.

أَلَم يَأتيكَ وَالأَنباءُ تَنْمِي بِما لاقَت لَبُونُ بَني زِيادِ

كان الوجه في جميع ذلك أن يقال: ألم يأتك، .... إلا أنه أجرى المعتل مجرى الصحيح لما اضطُر إلى ذلك"[1].

وكذا قال ابن هشام: "الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو: ما آخره ألف كـ(يخشى)، أو ياء كـ(يرمي)، أو واو كـ(يدعو)؛ فإنّ جزمهن بحذف الآخر، فأمّا قوله:

أَلَم يَأتيكَ وَالأَنباءُ تَنْمِي بِما لاقَت لَبُونُ بَني زِيادِ

فضرورة"[2].

وكذا قال ابن منظور: "وأمّا قول قيس بن زهير العبسي:

أَلَم يَأتيكَ وَالأَنباءُ تَنْمِي بِما لاقَت لَبُونُ بَني زِيادِ

فإنّما أثبت الياء ولم يحذفها للجزم ضرورة"[3].

بينما يرى الزجاجي أنّ جزم المعتل مع بقاء حرف العلة هو لغة من لغات العرب حيث قال: "ومن العرب من تُجري المعتل من هذا الجنس مجرى الصحيح فيرفعه في موضع الرفع ويفتحه في موضع النصب ويسكنه في موضع الجزم على هذه اللغة، قال الشاعر:

أَلَم يَأتيكَ وَالأَنباءُ تَنْمِي بِما لاقَت لَبُونُ بَني زِيادِ"[4].

وقد تبعه الأعلم بقوله: "وهي لغة ضعيفة فاستعملها عند الضرورة"[5].

وقد أشار ابن منظور إلى هذه اللغة بقوله: "ومنها الياء الساكنة تترك على حالها في موضع الجزم في بعض اللغات، وأنشد الفراء:

---

١. ضرائر ابن عصفور: ٣١، ٣٤.

٢. أوضح المسالك: ١/٤٢.

٣. ينظر لسان العرب (أتي) ١/٤٩.

٤. شرح جمل الزجاجي لابن هشام: ٤٤٣.

٥. ينظر قوله في شرح أبيات مغني اللبيب: ٢/٣٥٥، ومسالك النحاة: ٣٥٣.

أَلَم يَأتِيكَ وَالأَنباءُ تَنْمِي بِما لاقَت لَبُونُ بَني زِيادِ

فأثبت الياء في (يأتيك)، وهي في موضع جزم"[1].

وبه قال السيوطي: "وإذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجز حذف الآخر؛ لأنَّ حكمه حكم الصحيح"[2].

وهم يجوزون من حَمْلِ المعتل على الصحيح ما كان بالياء والواو فقط، ولا يرون ذلك في الألف أصلاً؛ لأنه لا يظهر فيه الإعراب، قال ابن عصفور: "وهو الصحيح، ولذلك قلَّ في الواو لأنَّ ظهور الضمة في الواو أثقل منه في الياء"[3].

ومنهم من أجاز ذلك حتى في الألف، وهو الفراء، حيث قال عند قوله تعالى: ﴿لاَ تَخَافُ دَرَكًا وَلاَ تَخْشَى﴾[4]، : "وإن شئت جعلت (تخشى) في موضع جزم وإن كانت فيها الياء[5]؛ لأنَّ من العرب من يفعل ذلك، قال بعض بني عبس:

أَلَم يَأتِيكَ وَالأَنباءُ تَنْمِي بِما لاقَت لَبُونُ بَني زِيادِ

فأثبت الياء في (يأتيك) وهي في موضع جزم؛ لأنَّه رآها ساكنة، فتركها على سكونها، كما تفعل بسائر الحروف"[6].

قال ابن عصفور: "وذلك لا حجة فيه؛ لأنَّ قوله: (ولا تخشى) منقطع كأنه قال: وأنت لا تخشى"[7]وعلى هذا فالكلام خبريٌّ وليس إنشائياً.

وقد نقل البغداديُّ عن كلٌّ من ابن السِّيد والصَّفَّار ردهما لقول الزجاجي إنَّ إثبات حرف العلة مع الجازم هو لغة من لغات العرب، حيث نقل عن الأول قوله:

---

١. لسان العرب (يا) ١٥/٣٠٤.

٢. ينظر قوله في الدرر اللوامع: ١/٧٣.

٣. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/١١٤.

٤. سورة طه من الآية: ٧٦.

٥. ولكنَّ حرفَ العلة الذي في (يخشى) هو الألفُ وليس الياءَ.

٦. معاني القرآن للفراء: ١/١٦١.

٧. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/١١٤.

"وقوله إنّه لغة خطأ"[1]، وعن الثاني قوله: "إثبات حرف العلة في المجزوم ضرورة، نحو: ألم يأتيك، وقيل إنّه لغة، يعرب بحركات مقدرة والصحيح أنّه ليس لغة، ولا أعلم من قاله غير الزجاجي، ولا سند له فيه"[2].

كما نقل البغدادي عن ابن خلف[3] رده للقول بأنّه من باب الضرورة، حيث قال: "وقال ابن خلف: هذا البيت أنشده سيبويه في باب الضرورات، وليس يجب أن يكون من باب الضرورات؛ لأنّه لو أنشد بحذف الياء لم ينكسر، وإنما موضع الضرورة ما لا يجد الشاعر منه بُداً في إثباته ولا يقدر على حذفه لئلا ينكسر الشعر"[4].

إلاّ أنّه قد فسّر الضرورة على المذهب المرجوح لمعناها كما يرى البغدادي؛ لأنّ الضرورة عند المحققين هي "ما وقع في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا"[5].

قال ابن عصفور: "اعلم أنّ الشعر لمّا كان كلاماً موزوناً يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه؛ لأنّه موضع ألفت فيه الضرائر"[6].

والذي فسّر الضرورة على معنى أنّها ما ليس للشاعر عنه مندوحة هو ابن مالك[7]، وقد صرّح به في شرح التسهيل حيث قال: "وعندي أنّ مثل هذا غير

---

١. خزانة الأدب: ٣٦١/٨، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٥٥/٢.

٢. المصدر نفسه: ٣٦١/٨، والمصدر نفسه: ٣٥٥/٢.

٣. هو أحمد بن علي بن عبد الله بن عمر بن خلف أبو بكر الشيرازي النيسابوري، كان عالماً باللغة والأدب ومعاني الحديث، توفي . رحمه الله . سنة (٤٨٧هـ).

ينظر العقد الثمين للذهبي: ٨٣، وشذرات الذهب: ٨٥/٤، وسير أعلام النبلاء: ٤٥٣/١٥.

٤. خزانة الأدب: ٣٦٢/٨، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٥٥/٢.

٥. ضرائر الألوسي: ٥.

٦. ضرائر ابن عصفور: ٧.

٧. ينظر قوله في ضرائر الألوسي: ٥، والاقتراح: ٩٠، وخزانة الأدب: ٣٣/١.

مخصوص بالضرورة لتمكّن قائل الأول من أن يقول ما أنت بالحكم المرضي حكومته، ولتمكّن قائل الثاني من أن يقول إلى ربنا صوت الحمار يجدع، ولتمكن الثالث من أن أن يقول: ما من يروح، ولتمكّن الرابع من أن يقول وما من يرى، فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعارٌ بالاختيار وعدمِ الاضطرار"[1].

وقد رُدّ قوله من وجوه عدّة فصّل البغدادي القول فيها[2].

ومنهم من يرى أنّ الياء المثبتة في (يأتيك) هي حرف إشباع، حيث نتجت الياء عن إشباع الكسرة، وأنّ الحرف الأصليّ محذوف للجازم، وهو قول المازنيّ[3]. وقد نقل ابن جني عن المبرد أنّه أنشد بيت الشاهد عن أبي عثمان عن الأصمعي هكذا:

أَلاَ هَلْ أَتَاكَ وَالأَنباءُ تَنْمِي .....[4]

ورُوِي بدون (لا):

أَهَلْ أَتَاكَ وَالأَنباءُ تَنْمِي .....[5]

قال السيوطي: "ففيه شاهد على الجمع بين الهمزة وهل"[6].

ورُوي بدون همزة هكذا:

وهَلْ أَتَاكَ وَالأَنباءُ تَنْمِي .....[7]

---

١. شرح التسهيل لابن مالك: ١/٢٠١، ٢٠٢.

٢. ينظر خزانة الأدب: ١/٣٣، وما بعدها.

٣. ينظر رأيه في الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٧، ٣٠.

٤. البيت بهذه الرواية في سر صناعة الإعراب: ١/٩٣، وخزانة الأدب: ٨/٣٦٢، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢/٣٥٦، مسالك النحاة: ٣٥٣.

٥. البيت بهذه الرواية في شرح شواهد المغني: ١/٣٣٠.

٦. شرح شواهد المغني: ١/٣٣٠.

٧. البيت بهذه الرواية في الكتاب: ٣/٣٥٠ (هامش الشاهد رقم: ٨١٣)، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/٢٤ (الهامش رقم: ٣)، والمقاصد النحوية: ١/١٣٨.

كما رُوي على القياس، قال ابن جني: "ورواه بعض أصحابنا: ألم يأتك، على ظاهر الجزم"[1].

وكذلك رُوي:

أَلَم يَبلغكَ وَالأَنباءُ تَنْمِي بِما لاقَت لَبُونُ بَني زِيادِ[2]

وفي هذا البيت شاهدان آخران للنحويين:

الأول: الاعتراض بجملة (والأنباء تنمي) بين الفعل والفاعل.

والثاني: زيادة الباء في الفاعل[3]، واختلفوا في سبب زيادتها، فجعلها الأعلم وابن الشجري[4] بمنزلتها في قوله . تعالى .: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[5].

والذي حسّن دخولها في (ما) أنّها مبهمة مبنية كالحرف، فأدخل عليهما حرف الجر إشعاراً بأنّها اسم، والتقدير: ألم يأتيك .... ما لاقت[6].

وعدَّ ابن عصفور زيادة الباء في هذا الموضع من قبيل ضرورة الشعر، حيث قال: "ومنها زيادة حرف الجر في المواضع التي لا تزاد فيها في سعة الكلام، نحو قول قيس بن زهير:

أَلَم يَأتيكَ وَالأَنباءُ تَنْمِي بِما لاقَت لَبُونُ بَني زِيادِ

---

١. سر صناعة الإعراب: ٩٢/١. كما أنّ البيت بهذه الرواية في الكتاب: ٣٥٠/٣ (هامش الشاهد رقم: ٨١٣)، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ١٣٤٢/٢ (الهامش رقم: ٥)، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٤/٨ (الهامش رقم: ٣)، وتذكرة النحاة: ٣٨٠، والمقاصد النحوية: ١٣٨/١، وخزانة الأدب: ٣٦٢/٨، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٥٦/٢، ومسالك النحاة: ٣٥٣.

٢. البيت بهذه الرواية في الكتاب: ٣٥٠/٣ (هامش الشاهد رقم: ٨١٣)، والأغاني: ٢٠١/١٧، والمحتسب: ٦٧/١ (الهامش رقم: ٥)، وشرح شواهد المغني: ٣٢٩/١، وخزانة الأدب: ٣٦٢/٨، ومسالك النحاة: ٣٥٤.

٣. ينظر مغني اللبيب: ٤٩/٢، ٥٠.

٤. ينظر الأمالي الشجرية: ٨٧/١، وخزانة الأدب: ٣٦٣/٨، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٥٤/٢.

٥. سورة النساء من الآيتين: ٧٨، ١٦٥، وسورة الإسراء من الآية: ٩٦، وسورة الرعد من الآية: ٤٤، وفيهما: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ .

٦. ينظر الأمالي الشجرية: ٨٧/١، وخزانة الأدب: ٣٦٣/٨.

فزاد الباء في فاعل (يأتي). ألا ترى أنّ المعنى: ألم يأتيك ما لاقت لبون بني زياد"[1].

ثم ذكر المواضع التي تتقاس فيها زيادة الباء في سعة الكلام، وهي: "خبر (ما) وخبر (ليس)، وفاعل (كفى) ومفعوله، وفاعل أفعل بمعنى ما أفعله"[2].

وقد ذكر أبو زيد الأنصاري أنّ الباء في بيت الشاهد قد دخلت توكيداً كقولهم: كفى بالله شهيداً، حيث قال: "والتأويل: كفى الله شهيداً، فإن قال قائل: فما تأويل هذا التوكيد؟ قيل إنّه لمّا قال: كفى دلّ على الكفاية، فكأنّه قال الكفاية بالله، فهذا تأويل البيت"[3].

وقد نقل ابن هشام عن ابن الضائع[4] قوله إنّ الباء متعلقة بـ(تنمي) وإنّ فاعل (يأتي) مضمر، والمسألة من باب التنازع[5].

قال البغدادي: "يريد أن يأتي وتنمي تنازعاً قوله (بما). والأول يطلبه للفاعلية والثاني يطلبه للمفعولية، فأعمل الثاني على المختار، وأضمر الفاعل في الأول وهو ضمير ما لاقت"[6].

ومعنى البيت:

ألم تسمع أو يصل إليك خبر لبون بني زياد وما جرى لهنّ.

و(الأنباء): جمع نبأ وهو الخبر[7].

---

١. ضرائر ابن عصفور: ٤٩، ٥٠.

٢. المصدر نفسه: ٥٠.

٣. ينظر نوادر أبي زيد: ٥٢٤، ٥٢٥.

٤. هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي أبو الحسن المعروف بابن الضائع، كان عالماً بالنحو والعربية والكلام، من مؤلفاته: شرح الجُمل، وشرح كتاب سيبويه، توفي . رحمه الله . سنة (٦٨٠هـ).

ينظر بغية الوعاة: ٢٠٤/٢، وهدية العارفين: ٧١٣/٥، والأعلام: ٣٣٣/٤

٥. ينظر مغني اللبيب: ١٢٩/١.

٦. خزانة الأدب: ٣٦٣/٨.

٧. ينظر لسان العرب (نبأ) ١٦٨/١٤.

و(تُمي): ترفع الخبر وتدفعه على وجه الإصلاح، أمّا إذا كان على وجه الإفساد والتهمة فيقال: تنمّي من (نمّيته) بالتشديد[1].

و(اللُّبون) من الشاء والإبل: ذات اللّبن[2].

ويروى: (قلوص)[3] مكان لبون، وهي الناقة الشابة بمنزلة الجارية الفتاة من النساء[4].

و(بنو زياد) هم الكَمَلَة: الربيع، وعمارة، وقيس، وأنس، بنو زياد بن سفيان ابن عبد الله العبسيّ، وأمّهم فاطمة بنت الخرشب الأنمارية، وهي التي قالت عندما سُئلت عن بنيها: أيهم أفضل؟ فقالت: الربيع، لا بل عمارة، لا بل قيس، لا بل أنس، ثكلتهم[5] إن كنت أدري أيّهم أفضل، هم كالحلقة المفزعة لا يُدرى أين طرفاها[6].

وبيت الشاهد من قصيدة لقيس بن زهير العبسي، وكان سيد قومه، وقد نشبت بينه وبين الربيع بن زياد العبسي شحناء بسبب درع ساومه فيها، ولمّا نظر إليها وهو على ظهر فرسه وضعها على القربوس[7]، ثم ركض بها فلم يردها عليه.

فاعترض قيس بن زهير أمّ الربيع فاطمة الأنمارية فاقتاد جملها، يريد أن يرتهنها بدرعه، فقالت له: ما رأيت كاليوم قطُّ فِعْلَ رجل! أين ضلّ جملك يا قيس؟ أترجو أن تصطلح أنت وبنو زياد أبداً وقد أخذت أمّهم فذهبتَ بها يميناً وشمالاً فقال الناس في ذلك ما شاؤا أن يقولوا ؟ و(حَسْبُكَ مِنْ شَرٍّ سَمَاعُهُ!)[8] فأرسلت قولها

---

١. ينظر لسان العرب (نمي) ٣٦٣/١٤.

٢. ينظر نفسه (لبن) ١٦٤/١٣.

٣. الرواية في المقاصد النحوية: ١٣٥/١، وشرح التصريح: ٨٨/١.

٤. ينظر لسان العرب (قلص) ١٧٦/١٢.

٥. من الثكل: وهو الموت والهلاك. والمرأة الثكول هي الأم التي فقدت ولدها.
ينظر لسان العرب (ثكل) ٣٠/٣.

٦. ينظر خزانة الأدب: ٣٦٤/٨، ٣٦٦.

٧. هو حِلْوُ السَّرج، ولكل سرج قربوسان.
ينظر لسان العرب (قربس) ٥٦/١٢.

٨. ينظر جمهرة الأمثال: ٣٤٤/١، ٢٦٥/٢، ومجمع الأمثال: ٢٥٤/١، والمستقصى: ٦٣/٢.

الأخير هذا مثلاً، فعرف قيس ما قالت فخلّى سبيلها، ثم قدم مكة بإبلٍ له وقيل إبل له ولأخوته فباعها معاوضة بأدرع وسيوف[1].

وكما يتضح من القصة أنّ المُشاحنة كانت مع الربيع فقط، فالمراد بلبون بني زياد لبون الربيع بن زياد، إلاّ أنّه قد أسند الفعل إلى الجميع لرضاهم بفعل البعض على حد قولهم: بنو فلان فعلوا كذا، إذا كان الفاعل بعضهم.

وقيس بن زهير اسمه قيس بن زهير بن جَذيمة بن رَوَاحة العَبْسي، شاعر جاهلي، كان سيّد قومه، وهو صاحب الحروب بين عبس وذبيان بسبب الفرسين: داحس والغبراء، فـ(داحس) فرس قيس بن زهير العبسي، والغبراء فرس حذيفة بن بدر الفزاري[2].

وكان زُهير شاعراً فارساً داهيةً، يضرب به المثل فيقال: **أدهى من قيس**[3].

* * *

١. خزانة الأدب: ٣٦٥/٨، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٥٦/٢، ٣٥٧.

٢. ينظر خزانة الأدب: ٣٦٤/٨، ٣٦٥.

٣. ينظر جمهرة الأمثال: ٤٤٣/١، ٤٥٧، ومجمع الأمثال: ٣٤٨/١، والمستقصى: ١٢١/١.

وعلى المسألة نفسها استدلوا بقول الراجز:

إِذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ
وَلا تَرَضَّاهَا وَلا تَمَلَّقِ [1]

حيث أثبت الألف في قوله: (ترضاها) مع الجازم وهو (لا) الناهية، وكان الوجه أن يقول: ولا ترضّها، بحذف الألف، قال ابن يعيش: "وقد شبه بعضهم الألف بالياء في موضع الجزم كما شبهوا الياء بالألف حين أُمكِنتْ في موضع النصب من ذلك ما أنشده أبو زيد:

إِذَا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ
وَلا تَرَضَّاهَا وَلا تَمَلَّقَ"[2].

وتشبيه الألف بالياء مبني على أنَّ الواو والياء قد نُزِّلا منزلة الحرف الصحيح، فَقُدِّرَتْ فيهما الحركة، فكأنَّ الجازم قد دخل وحرف العلة مضموم، نحو: يأتيك مثله مثل الصحيح نحو: يضربك، فأسقط الجازم الحركة المقدرة كما تسقط الحركة الملفوظ بها، والألف لا تظهر عليها الحركة، فلما أُثبت ألف الفعل مع الجازم في نحو: ولا ترضاها في الرجز الشاهد، قالوا إنَّ ذلك تشبيه للألف بالياء[3].

بينما ذهب ابن عصفور إلى أنَّ (لا) هذه ليست جازمة، وإنَّما هي نافية، والواو واو الحال، وعلى هذا يكون المعنى: إذ ذاك فطلقها غير مُترضٍ لها، ويكون قوله: (ولا تملّق) جملة نهي معطوفة على جملة الأمر (فطلق)، قال ابن عصفور:

---

١. الرجز لرؤبة بن العجاج في مُلحق ديوانه: ١٧٩، وخزانة الأدب: ٣٥٩/٨، ٣٦٠، والدرر اللوامع: ٧١/١.

وبلا نسبة في الخصائص: ٣١٢/١، وسر صناعة الإعراب: ٩٣/١، والأمالي الشجرية: ٨٦/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٦/١٠، وضرائر ابن عصفور: ٣٥، والتسهيل: ١١، وشرح الرضي على الكافية: ٢٥/٤، ولسان العرب (رضي) ١٦٩/٦، وشرح التصريح: ٨٧/١، والأشباه والنظائر في النحو: ٢٠٩/١، وهمع الهوامع: ١٧٩/١.

٢. شرح المفصل لابن يعيش: ١٠٦/١٠.

٣. ينظر الأمالي الشجرية: ٨٦/١.

"ولا ينبغي أن تجعل لا حرفاً؛ لأنها لو كانت للنهي لوجب حذف الألف من (ترضاها)" [1].

وقد نقل ابن منظور عن ابن سيده[2] قوله إنَّ الراجز "إنما فعل ذلك لئلا يقول: ترضّها فيلحق الجزء خبن"[3].

وقد خرّج الصفّار الرجز على هذا المعنى أيضاً، حيث نقل عنه البغدادي قوله: "أي: طلقها وأنت لا ترضاها، ثم قال: ولا تملق"[4].

إلاّ أنّ الرجز الشاهد قد رُوي على القياس بحذف حرف العلة هكذا:

وَلا تَرضّها وَلاَ تملّقِ[5]

قال ابن جني: "على أنَّ بعضهم قد رواه على الوجه الأعرف: ولا ترضّها ولا تملّقِ"[6].

ومعنى الرجز واضح.

ويروى: (كبرت) مكان (غضبت) [7].

و(التَّرضّي) بمعنى الاسترضاء: وهو طلب الرِّضى[1].

---

١. ضرائر ابن عصفور: ٣٥.

٢. هو علي بن أحمد بن سيده اللغوي الأندلسي أبو الحسن الضرير، كان عالماً بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب، من مؤلفاته: المحكم الأعظم في اللغة، وشرح إصلاح المنطق، وشرح الحماسة، توفي . رحمه الله . سنة (٤٥٨هـ).

ينظر إنباه الرواة: ٢٢٥/٢، والعقد الثمين للذهبي: ٨٨، وبغية الوعاة: ١٤٣/٢.

٣. لسان العرب (رضي) ١٦٩/٦.

٤. خزانة الأدب: ٣٦٢/٨.

٥. الرجز بهذه الرواية في إيضاح الشعر: ٢٣٣ (الهامش رقم: ١)، وسر صناعة الإعراب: ٩٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠٦/١٠، ١٠٧ (الهامش رقم: ٣)، ولسان العرب (رضي) ١٦٩/٦، وخزانة الأدب: ٣٦٠/٨.

٦. سر صناعة الإعراب: ٩٣/١.

٧. ينظر خزانة الأدب: ٣٦٠/٨.

و(التَّمَلُّق): التودد والتلطف الشديد[1].

وأصله: ولا ترضاها ولا تتملق، فَحُذِفَتْ إحدى التاءين.

والرجز لرؤبة بن العجاج، وروي بعده:

وَاغْمِدْ لأُخْرَى ذَاتِ دَلٍّ مَوْنِقِ
لَيِّنَةِ المَسِّ كَمَسِّ الخِرْنِقِ[2]

و(الدَّلّ) بفتح الدال المهملة: الدلال والغنج[3].

و(المونق): راع حسنه وأعجب، وأصله: مؤنق بالهمزة[4].

و(الخرنق): ولد الأرنب[5].

وترجمة رؤبة قد تقدّمت[6].

* * *

المُجَازَاة بـ(إذْ ما)

---

١. ينظر لسان العرب (رضي) ١٦٩/٦.

٢. ينظر المصدر نفسه (ملق) ١٢٤/١٤.

٣. ينظر خزانة الأدب: ٣٦٠/٨.

٤. ينظر لسان العرب (دلل) ٢٩١/٥.

٥. ينظر المصدر نفسه (أنق) ١٧٦/١.

٦. ينظر نفسه (خرنق) ٥٧/٥.

٧. ينظر ص ٨١ من هذا البحث.

قال العبّاس بن مِرداس (من الكامل):

إذْ ما أَتَيتَ عَلى الرسُولِ فَقُل لَهُ حَقّاً عَلَيكَ إذا اطمَأنَّ المَجلِسُ[1]

(إذْ ما) أداة شرطٍ تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه، قال: "فما يجازى به من الأسماء غير الظروف (من، وما، وأيهم)، ومما يجازى به من الظروف: أيُّ، وحين، ومتى، وأين، وأنّى، وحيثما، ومن غيرهما: إن، وإذ ما"[2].

فقوله: (ومن غيرهما)، أي: من غير الأسماء والظروف، وهي الحروف.

واختاره ابن مالك بقوله: "والمختار عندي الحكم بحرفيتها"[3].

بينما يرى ابن السّراج، وأبو علي الفارسي أنّها ظرف لما مضى من الزمان، ولا تخرج عن الظرفية[4]، وقد نَسَبَ الرضي إلى المبرد القول باسميتها[5]، ونسب إليه ابنُ هشام القولَ بظرفيتها[6]، والذي قاله المبرِّد في المقتضب في باب (المجازاة وحروفها): "ومن الحروف التي جاءت لمعنى: (إن)، و(إذ ما)"[7]، ثم قال في الباب نفسه: "ولا يكون الجزاء في (إذ) ولا في (حيث) بغير (ما) لأنّهما ظرفان يضافان إلى الأفعال"[8].

---

١. البيت له في الكتاب: ٦٤/٣، والسيرة النبوية لابن هشام: ٧٥/٤، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٧٠٤/١، ٧٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٧/٤، ٩٨، ولسان العرب (لذ) ٧٧/١، وخزانة الأدب: ٢٩/٩، ٣٠.

وبلا نسبة في المقتضب: ٣٤٧/٢، والخصائص: ١٦٧/١، وشرح الكافية الشافية: ١٤٥/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٨٩/٤، ورصف المباني: ١٤٩، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام: ٢٩٧.

٢. الكتاب: ٦٤/٣.

٣. شرح التسهيل لابن مالك: ٢١٠/٢.

٤. ينظر رأيهما في ارتشاف الضّرب: ٤٠٤/٣، ١٨٦٢/٤، ومغني اللبيب: ١٠٨/١.

٥. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٩٠/٤.

٦. ينظر مغني اللبيب: ١٠٨/١.

٧. المقتضب: ٣٤٦/٢.

٨. المصدر نفسه: ٣٤٧/٢.

وقد أجاز سيبويه الجزاء بـ (إذْ ما) مجتمعة، ولا يجوز المجازاة بـ(إذ) وحدها ولا تكون (ما) لغواً وإنما تكونان معاً بمنزلة حرف واحد مثل (إنّما) و(كأنما)[1]، وتبعه المبرد بقوله عن (إن، وإذ ما): "وإذا زِدت على كل واحد منهما (ما) مُنِعَتا الإضافة فعَمِلَتا"[2].

واستدل سيبويه على المجازاة بـ (إذْ ما) بقول العباس بن مرداس:

إذ ما أَتَيتَ عَلى الرسُولِ فَقُل لَهُ حَقّاً عَلَيكَ إذا اِطمَأنَّ المَجلِسُ(بيت الشاهد)

حيث جازى بـ (إذْ ما) بدليل إتيانه بالفاء جواباً؛ لأنّها صارت بدخول (ما) عليها وكفها لها عن الإضافة الموضحة الكاشفة عن معناها مُبْهَمةً بمنزلة (متى) إلاّ أنّ الفرق بينهما أنّ (متى) للزمان المطلق، و(إذ) للزمان المعين[3].

ونقل الأعلمُ عن بعض النحويين قولهم إن (إذْ ما) هي (إنْ ما)، وإنّه إنّما عدلوا عن (إمّا) إلى (إذْ ما)؛ لأنّ (إمّا) لا تكاد تأتي إلا بدخول النون على الفعل الذي بعدها، وذلك نحو ما جاء في التنزيل من قوله ـ تعالى ـ: ﴿**فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ**﴾[4]، و﴿**وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً**﴾[5]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿**فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً**﴾[6]، وإنّ الشاعر لمّا احتاج إلى (إمّا) وكانت النون تكسر البيت جعل مكانها (إذْ ما)، فجازى بها، والفعل بعدها في معنى المستقبل والفاء جوابها[7]، ولم يخص ابن هشام المجازاة بـ (إذْ ما) بضرورة الشعر، وإنما يرى أنّ "عملها الجزم قليل لا ضرورة"[8].

---

١. ينظر الكتاب: ٦٤/٣.

٢. المقتضب: ٣٤٧/٢.

٣. ينظر الكتاب: ٦٤/٣، والمقتضب: ٣٤٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٨/٤.

٤. سورة الأنفال من الآية: ٥٨.

٥. سورة الأنفال من الآية: ٥٩.

٦. سورة مريم من الآية: ٢٥.

٧. ينظر النكت: ٣٨٠/١، ٣٨١، وشرح الرضي على الكافية: ٩٠/٤.

٨. مغني اللبيب: ١٠٨/١.

إلاّ أنّ بيت الشاهد قد رُوِي:

إمّا أتَيتَ عَلى النَّبِيِّ فَقُل لَهُ ..... [1]

وهي رواية الديوان وأهل السِّيَر منهم ابن هشام، وأصله (إنْ ما) وهما (إن) الشرطية و(ما) الزائدة[2].

ومعنى البيت:

إذا دخلت على رسول الله . ﷺ . فقل له قولاً حقاً واجباً عليك إذا سكن أهل المجلس.

ويُروى بدل: (إذْ ما أتيت): (إذْ ما دخلت)[3].

كما يروى: (حقٌّ عليك)[4]، بالرفع، وأغلب المصادر ترويها بالنصب (حقاً) على أنّه مصدر مؤكد، أو نعت لمصدر محذوف لأنّ المقول ما بعد البيت وقيل منصوب بـ(قل)[5].

و(المجلس) قيل فيه: (أهل المجلس) على حذف المضاف، ونقل القالي عن الأصمعي أنّه ذكر أنّ المجلس هو (الناس)[6].

والبيت من قصيدة للعبّاس بن مِرداس، قالها في غزوة حُنين يخاطب بها النبي . ﷺ . ويذكر بلاءه وإقدامه مع قومه في تلك الغزوة وغيرها من الغزوات، وأولها:

يأيُّها الرَّجُلُ الَّذي تَهوي بِـهِ وَجناءُ مُجمَرَةُ المَناسِمِ عِرمِسُ

---

١. البيت بهذه الرواية في السيرة النبوية لابن هشام: ٧٥/٤، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٧٠٤/١ (الهامش رقم: ١٠) ، وخزانة الأدب: ٣٠/٩.

٢. ينظر خزانة الأدب: ٣٠/٩.

٣. الرواية في شرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٧٠٤/١، وشرح الرضي على الكافية: ٨٩/٤، وخزانة الأدب: ٢٩/٩.

٤. الرواية في شرح الكافية الشافية: ١٤٥/٢.

٥. ينظر خزانة الأدب: ٣١/٩.

٦. ينظر أمالي القالي: ٩٥/١.

إمّا أَتَيتَ عَلى النَّبِيِّ فَقُل لَـهُ حَقّاً عَلَيكَ إِذا اِطمَأَنَّ المَجلِسُ
يا خَيرَ مَن رَكِبَ المَطِيَّ وَمَن مَشى فَوقَ التُّرابِ إِذا تُعَدُّ الأَنفُسُ
إِنّا وَفَينا بِالَّذي عاهَدتَنا وَالخَيلُ تُقدَعُ بِالكُماةِ وَتُضرَسُ[1]

و(الوجناء): الناقة الغليظة الوجنات[2].

و(المُجمرة): المسرعة، من (أجمر البعير إذا أسرع)[3].

و(تقدع): تُكفُّ وتقنع[4].

و(الكماة) جمع (كمي) وهو الشجاع[5].

و(تضرس)، أي: تُضرب أضراسها باللجم، يقال: ضرسته أي: ضربت أضراسه، كما يقال: رأسته: أصبتُ رأسه، وقيل: بمعنى: تجرح[6].

وترجمةُ العبّاس قد تقدّمت[7].

* * *

وعلى المسألة نفسها استدل سيبويه ومن تبعه بقول عبد الله بن همام السلولي (من الطويل):

إِذْ مَا تَزَيَّنِي اليومَ مُزجَى ظَعينَتي أُصَعِّدُ سِيراً فِي البِلادِ وأُقْرِعُ
فَإِنِّي مِن قَومٍ سِوَاكُم وَإِنَّمَا رِجالِيَ فَهْمٌ بِالحِجَازِ وَأَشْجَعُ[1]

---

١. ينظر السيرة النبوية لابن هشام: ٧٥/٤، وخزانة الأدب: ٣٠/٩.
٢. ينظر لسان العرب (وجن) ١٦٠/١٥.
٣. ينظر المصدر نفسه (جمر) ١٩٤/٣.
٤. ينظر نفسه (قدع) ٤١/١٢.
٥. ينظر نفسه (كمى) ١١٥/١٣.
٦. ينظر لسان العرب (ضرس) ٣٦/٩، وخزانة الأدب: ٣٢/٩.
٧. ينظر ص ١٢٨ من هذا البحث.

حيث وقعت (إذْ ما) شرطية، والفاء في بداية البيت الثاني واقعة في جواب الشرط وهو جملة (إني من قوم سواكم)[2].

قال سيبويه: سمعناهما ممن يرويهما عن العرب، والمعنى: إمّا[3].

وفيهما من الأقوال ما في البيت الذي قبلهما.

وقد رُوي:

إمّا تريني ....[4]

وقد استدل الزمخشري بهذه الرواية على المجازاة بـ(إمّا) وحذف نون التوكيد من شرطها[5].

ومعنى البيتين:

إذا ما تريني اليوم جوّاباً في الأفاق، فإني من قوم غيركم، وهم بنو (فهم)، وبنو (أشجع)[6] المقيمون في الحجاز.

وقد انتمى الشاعر في النسب إلى (فهم وأشجع)، وهو من سلول بن عامر؛ لأنهم كلهم من قيس عيلان بن مضر[7].

---

١. البيتان في الكتاب: ٦٥/٣، والأزهية: ٩٨، والنكت: ٣٨١/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٦/٧، ٤٧، ولسان العرب (صعد) ٢٣٨/٨، وخزانة الأدب: ٢٩/٩، ٣٣.

ولعبد الرحمن السلولي في شرح المفصل لابن يعيش: ٦/٩.

وبلا نسبة في الأمالي الشجرية: ٢٤٥/٢.

٢. ينظر خزانة الأدب: ٣٣/٩.

٣. الكتاب: ٦٥/٣.

٤. البيت بهذه الرواية في المفصل: ٤٤١، (فإمّا)، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ١١٣٥/٢، ١١٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/٩، ولسان العرب (صعد) ٢٣٨/٨، وخزانة الأدب: ٣٤/٩.

٥. سوف يأتي تفصيل هذا في مسألة توكيد شرط (إمّا) بالنون. ينظر ص ٤٩٣ من هذا البحث.

٦. أبو قبيلة من غطفان، وهو أشجع بن ريث بن غطفان. ينظر أسماء القبائل وأنسابها: ١٥٤.

٧. ينظر خزانة الأدب: ٣٥/٩.

قال البغدادي: "و(فهم) بالميم لا بالراء"[1]، ورواها بالراء (فهر) الخوارزمي في شرحه لأبيات المفصل، و(فهر) بطن من كنانة، و(فهم) بطن من قيس عيلان من العدنانية[2].

و(مُزْجَى) اسم مفعول من (يزجي) أي: يسوق[3]، وهي رواية سيبويه، ورُوي مكانه: (أُزْجِي)[4]، ورواية ابن منظور: (مُزجي مطيتي) باسم الفاعل[5].

و(الظعينة): المرأة ما دامت في الهودج[6].

وقوله: (سواكم) بالجمع مع أنّه يخاطب امرأة هو من باب التعظيم لها والمبالغة في سترها على نحو قول عُمر بن أبي ربيعة[7] مخاطباً امرأةً (من الطويل):

كَم قَد ذَكَرتُكِ لَو أُجزى بِذِكرِكُمُ ... يا أَشبَهَ النّاسِ كُلّ النّاسِ بِالقَمَرِ[8]

والبيتان لعبد الله بن هُمام السلولي، ونسبهُما ابنُ يعيش في أحد الموضعين اللذين ذكرهما فيهما إلى عبد الرحمن بن همّام السَّلُولي[9]، ولعلّه تحريف (عبد الله)[10].

---

١. المصدر نفسه: ٣٥/٩.

٢. ينظر جمهرة أنساب العرب: ٢٤٣/١.

٣. ينظر لسان العرب (زجى) ١٧/٧.

٤. الرواية في الأزهية: ٩٨، والمفصل: ٤٤١، والأمالي الشجرية: ٢٤٥/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٩٠/٤، وخزانة الأدب: ٣٣/٩.

٥. ينظر لسان العرب (صعد) ٢٣٨/٨.

٦. ينظر المصدر نفسه (ظعن) ١٨٤/٩.

٧. هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي، من بني مخزوم، ويكنى أبا الخطاب، وقيل إن رسول الله ﷺ هو الذي سماه هذا الاسم وإن اسمه: حذيفة، وكان يُلقب بـ(ذي الرمحين)، شاعر كثير الغزل والمجون والنوادر، وقيل لم يكن في قريش أشعر منه.

ينظر الشعر والشعراء: ٥٣٩/٢، ووفيات الأعيان: ٤٣٦/٣، وخزانة الأدب: ٣٢/٢.

٨. ينظر خزانة الأدب: ٣٤/٩، ٣٥.

٩. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٦/٩.

١٠. ينظر شرح أبيات المفصل للخوارزمي: ١١٣٦/٢ (الهامش رقم: ٢).

وترجمةُ عبد الله بن همام السلوليّ قد تقدّمت[1].

* * *

حذفُ فاءِ الجَزاءِ

قال كعبُ بنُ مالكٍ (من البسيط):

مَن يَفعَلِ الحَسَناتِ اللّهُ يَشكُرُها وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِندَ اللهِ مِثلانِ[1]

---

١. ينظر ص ٢٠١ من هذا البحث.

الأصل في جملة جواب الشرط أن تكون صالحة لجعلها شرطاً، فإذا جاءت على هذا الأصل لم تحتج إلى رابط يربطها بجملة الشرط أمّا إذا لم تصلح لأن تكون شرطاً إمّا لذاتها أو لما اقترن بها من نفي أو إثبات، وجب اقترانها بالفاء والتي لا تصلح لذاتها هي الاسمية، نحو: قوله . تعالى .: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[2].

والطلبية، نحو: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾[3].

والتي فعلها جامد، وتسمى فعلية كالاسمية[4]، نحو: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا * فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ﴾[5].

والتي اقترن بها النفي تشمل المبدوءة بـ(ما)، نحو: إن عدلت فما ظلمت.

وبـ(لن)، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن تُكْفَرُوهُ﴾[6].

والمثبتة تشمل المبدوءة بـ(قد)، نحو: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾[1].

---

١. البيت له ديوانه: ٢٢٠، وشرح ابن السيرافي: ٨٩/٢.

ولحسان بن ثابت في الكتاب: ٧٣/٣، والأشباه والنظائر في النحو: ١٨١/٤، والدرر اللوامع: ١٨٧/٢، ومسالك النحاة: ٢٩٧ [وليس في ديوانه].

ولعبد الرحمن بن حسان في نوادر أبي زيد: ٢٠٧، ٢٠٨، والمقتضب: ٣٧٥/٢، والأمالي الشجرية: ٢٩٠/١، ٣٧١، ولسان العرب (بجل) ٢٢/٢، ومغني اللبيب: ٧٨/١، والمقاصد النحوية: ٣٩٥/٣، وشرح التصريح: ٤٠٦/٢، وخزانة الأدب: ٣٦٥/٢.

وبلا نسبة في الكتاب: ١٢٩/٣، والأصول في النحو: ١٩٥/٢، ٤٦٢/٣، والخصائص: ٦٨/٢، وسر صناعة الإعراب: ٢٧٥/١، والمحتسب: ١٩٣/١، والأمالي الشجرية: ٨٤/١، وضرائر ابن عصفور: ١٢٦، وشرح الرضي على الكافية: ٩٧/٤، ١١١، ٤٦٣، ومغني اللبيب: ١١٩/١، ١٥٩، ١٨٤، ٢٥٢ _ ٨٣/٢، ٨٤، ١٧٤، ٢٩٢، ٣٠٤، وهمع الهوامع: ٣٢٨/٤، وخزانة الأدب: ٤٠/٩، ٥٢، ٧٧ _ ٣٥٧/١١.

٢. سورة المائدة الآية: ١٢٠.

٣. سورة آل عمران من الآية: ٣١.

٤. ينظر مغني اللبيب: ١٨٣/١.

٥. سورة الكهف الآيتان: ٣٨، ومن الآية ٣٩.

٦. سورة آل عمران من الآية: ١١٥.

وبـ(السين)، نحو: إن صدقتَ فستنجو.

وبـ(سوف)، نحو: ﴿مَنْ يَرْتَدِ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾[2].

وقد اختلف النحويون في جواز حذف هذه الفاء، فالخليل وسيبويه يريان أنَّ حذفها خاص بالضرورة الشعرية، ولا يُجَوِّزاهُ في سعة الكلام، قال سيبويه: "وسألته [يعني الخليل] عن قوله: إن تأتني أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر من قبل أنَّ (أنا كريم) يكون كلاماً مبتدأ، والفاء و(إذا) لا يكونان إلا معلقين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يشبه الفاء، وقد قاله الشاعر مضطراً يُشبِّهه بما يتكلم به من الفعل، قال حسان بن ثابت (من البسيط):

مَن يَفعَلِ الحَسَناتِ اللَّهُ يَشكُرُها وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِندَ اللهِ مِثلانِ"[3].

حيث حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط من الجملة الاسمية (الله يشكرها)، وذلك للضرورة الشعرية، والتقدير: فالله يشكرها.

كما نُقل عن الأخفش أنَّه يرى جواز حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط بدليل وقوعه في النثر الفصيح[4]، وهو قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾[5]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾[6]، وأجيب عنه في الآية الأولى بأنَّ (الوصية) نائب فاعل (كُتِب) و(للوالدين) متعلق بها لا خبر، والجواب محذوف، أي: فليوصِ[7]، وعن الثانية قال أبو حيان: "وقرأ نافع[1] وابن

---

١. سورة النساء من الآية: ٩٩.

٢. سورة المائدة من الآية: ٥٦.

٣. الكتاب: ٧٣/٣.

٤. ينظر رأيه في تفسير البحر المحيط: ٥١٨/٧، ومغني اللبيب: ١٨٤/١.

٥. سورة البقرة من الآية: ١٧٩.

٦. سورة الشورى من الآية: ٢٨.

٧. ينظر مغني اللبيب: ١١٩/١.

عامر وأبو جعفر[2] في رواية وشيبة[3] (بما) بغير فاء، فـ(ما) موصولة، ولا يجوز أن تكون شرطية وحذفت الفاء لأنَّ ذلك مما يخصه سيبويه بالشعر، وأجاز ذلك الأخفش وبعض نحاة بغداد وذلك على إرادة الفاء. وترتب ما أصاب من المصائب على كسب الأيدي موجود مع الفاء ودونها هنا"[4].

وكذلك يرى أبو علي الفارسي ما يراه الخليل وتلميذه سيبويه من أنَّ هذا الحذف جائز في الشعر، غير جائز في سعة الكلام[5].

ولابن جني في هذا قولان؛ الأول تابع لرأي الخليل وسيبويه من أنَّ حذف الفاء يكون لضرورة الشعر، حيث قال عن قراءة طلحة بن سليمان[6]: ﴿أَيْنَ مَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾[7]، بضم الكافين، والتي ردَّها ابن مجاهد: "هو لَعَمري ضعيف في العربية وبابه الشعر والضرورة إلاَّ أنَّه ليس بمردود لأنَّه قد جاء عنهم"[8].

---

١. هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء، المدني، أحد القراء السبعة المشهورين، كان حسن الخلق، اشتهر في المدينة وإليه انتهت رياسة القراءة فيها، وتوفي بها . رحمه الله . سنة (١٦٩هـ). ينظر غاية النهاية: ٣٣٠/٢، ووفيات الأعيان: ٣٦٨/٥، والأعلام: ٥/٨.

٢. هو يزيد بن القعقاع المخزومي بالولاء، المدني، أبو جعفر، أحد القراء العشرة، من التابعين، كان إمام أهل المدينة في القراءة، وعُرف بالقارئ، وكان من المفتين المجهدين، توفي . رحمه الله . سنة (١٣٢هـ). ينظر غاية النهاية: ٣٨٢/٢، ووفيات الأعيان: ٢٧٤/٦، والأعلام:١٨٦/٨.

٣. هو شيبة بن نصاح بن سرجس بن يعقوب، إمام ثقة، مقرئ المدينة مع أبي جعفر، وهو من قرّاء التابعين الذين أدركوا أصحاب الرسول -ﷺ- وهو مولى أم سلمة_ رضي الله عنها _ زوج النبي -ﷺ- ، توفي _ رحمه الله _ سنة (١٣٠هـ).
ينظر غاية النهاية: ٣٢٩/١، والأعلام: ١٨١/٣.

٤. تفسير البحر المحيط: ٥١٨/٧.

٥. ينظر المسائل البغداديات: ٤٦٢.

٦. هو طلحة بن سليمان للسمّان، مقرئ مُصدَّر أخذ القراءة عرضاً عن فياض بن غزواه عن طلحة ابن مصرف، وله شواذ تُروى عنه، روى عنه القراءة إسحاق بن سليمان، أخوه، وعبد الصمد بن عبد العزيز الرازي. ينظر غاية النهاية: ٣٤١/١.

٧. سورة النساء من الآية: ٧٧.

٨. المحتسب: ١٩٣/١.

بينما ذكر في مؤلَّف آخر أنّ حذف الفاء يكون لأجل التخفيف والاختصار، حيث قال: "وكما زيدت الفاء فيما ذكرناه وفي غيره بما يطول ذكره، كذلك حُذفت أيضاً اختصاراً وهي مُرَادة، وذلك نحو ما أنشده سيبويه:

مَن يَفعَلِ الحَسَنَاتِ اللّهُ يَشكُرُها وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِندَ اللهِ مِثلاَنِ

أراد: فالله يشكرها، وحذف الفاء تخفيفاً"[1].

ووصف الزمخشري حذفها بالشذوذ ولم يذكر الضرورة، حيث قال: "وقد تجيء الفاء محذوفة في الشذوذ قوله:

مَن يَفعَلِ الحَسَنَاتِ اللّهُ يَشكُرُها ....."[2].

وأغلب العلماء على أنّ حذف الفاء في مثل هذا هو من قبيل ضرورة الشعر[3].

ويرى العكبريُّ أنّ حذفَها إنّما هو من باب الاتّساع فيها، حيث قال بعد أن ذكر بيت الشاهد وآية كريمة قبله وهي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[4]، : "قيل: إنّ (الفاء) محذوفة في الموضعين، لوضوح المعنى، وقد اتسعوا في الفاء فزادوها مرة، وحذفوها أخرى كلّ ذلك لعدم اللّبس"[5].

وقد نقل ابن هشام عن ابن مالك أنّه يرى جواز حذفها حتى في النثر مستدلاً بحديث اللُّقَطَة: "فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلاَّ استَمْتِعْ بِهَا"[6].

إلاّ أنّ المحذوف في الحديث ليست الفاء وحدها، وإنما جملة الجواب كاملة.

---

١. سر صناعة الإعراب: ٢٧٥/١.

٢. المفصل: ٤٤٠.

٣. ينظر الأمالي الشجرية: ٢٩٠/١، وضرائر ابن عصفور: ١٢٦، ومغني اللبيب: ١٨٤/١.

٤. سورة الأنعام من الآية: ١٢٢.

٥. المتبع في شرح اللمع: ٥٣٤/٢.

٦. ينظر مغني اللبيب: ١٨٤/١، والحديث في صحيح البخاري، باب (هل يأخذ اللقطة ولا يدعها تضيع حتى لا يأخذها من لا يستحقها) ص: ٤٤٠، رقم الحديث (٢٤٣٧).

ورُوِيَ عن المبرِّد في هذه الفاء قولان:

قول بجواز حذفها في الشعر، وقول بعدم جواز حذفها حتى في الشعر.

أمّا الأول؛ فقد رواه عنه النحاس حيث قال: "أبو العباس المبرد يجيز حذف الفاء في الشعر"[1]. وهو الذي في المقتضب كما سيأتي.

والثاني رواه عنه أبو حيان حيث قال: "وفي محفوظي قديماً أنّ المبرد منع من حذف الفاء في الضرورة"[2].

كما نقله عنه ابن هشام أيضا، حيثُ قال: "وأنّ الفاء قد تحذف في الضرورة، كقوله:

مَن يَفعَلِ الحَسَناتِ اللّهُ يَشكُرُها .....

وعن المبرد أنّه منع ذلك حتى في الشعر"[3].

وقال الأزهري: "وعن المبرد أنّه منع ذلك مطلقاً"[4].

والذي في المقتضب: "ولو اضطر شاعر فحذف الفاء وهو يريدها لجاز"[5].

وعن الذي لا يجوز إلا في الشعر قال: "وأمّا ما لا يجوز إلاّ في الشعر فهو: (إن تأتيني آتيك)، و(أنت ظالم إن تأتيني)؛ لأنّها قد جزمت، ولأنّ الجزاء في موضعه، فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلاّ أن توقع الجواب فعلاً مضارعاً مجزوماً أو فاء إلاّ في الشعر"[6].

وعن بيت الشاهد قال: "وأمّا قول عبد الرحمن بن حسان[7] (من البسيط):

---

١. ينظر قوله في خزانة الأدب: ٩/٥٠.

٢. ارتشاف الضَّرب: ٤/١٨٧٢، هكذا النص: (منع من).

٣. مغني اللبيب: ١/١٨٤.

٤. شرح التصريح: ٢/٤٠٦.

٥. المقتضب: ٢/٣٧٢.

٦. المقتضب: ٢/٣٧٣.

٧. هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري الخزرجي، أبو محمد، ويقال: أبو سعيد شاعر ابن شاعر، أقام بالمدينة، وتوفي فيها وله ديوان شعر، وفي تاريخ وفاته خلاف، وقيل سنة: (١٠٤هـ). ينظر تهذيب التهذيب: ٦/١٤٧، والإصابة في تمييز الصحابة: ٥/٣١، والأعلام: ٣/٣٠٣.

مَن يَفعَلِ الحَسَناتِ اللّهُ يَشكُرُها وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِندَ اللهِ مِثلانِ

فلا اختلاف بين النحويين في أنّه على إرادة الفاء؛ لأنّ التقديمَ لا يَصلُحُ"[1].

إلاّ أنّ بيت الشاهد قد روي:

مَن يَفعَلِ الخيرَ فالرَّحمانُ يَشكُرُه ..... [2]

قال أبو زيد الأنصاري: "وأخبرنا أبو العباس عن المازني عن الأصمعي أنّه أنشدهم:

مَن يَفعَلِ الخيرَ فالرَّحمانُ يَشكُرُه .....

قال: فسألته عن الرواية الأولى فذكر أنّ النحويين صنعوها"[3].

قال البغدادي: "وهذا مردود لأنّهُ طعن في الرواة العدول"[4].

ثم قال: "وأغرب منه ما نقل ابن المستوفى قال: وجدت في بعض نسخ الكتاب في أصله: قال أبو عثمان المازني: خبّر الأصمعي عن يونس قال: نحن عملنا هذا البيت"[5].

ومعنى البيت واضح.

---

١. المقتضب: ٢/٣٧٥.

٢. البيت بهذه الرواية في نوادر أبي زيد: ٢٠٨، والأصول في النحو: ٢/١٩٥ (الهامش رقم: ١)، وسر صناعة الإعراب: ١/٢٧٥، وإعراب الحديث النبوي: ١٢٢ (الهامش رقم: ٢)، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٢/١١٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/٣، وارتشاف الضّرب: ٤/١٨٧٢، ١٨٧٣، ومغني اللبيب: ١/١٨٤، والمقاصد النحوية: ٣/٣٩٥، وشرح شواهد المغني: ١/١٧٩، وخزانة الأدب: ٧/٣٦٥، ٩/٥٠، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١/٣٧٣، والدرر اللوامع: ٢/١٨٧، ومسالك الدعاة: ٢٩٧.

٣. نوادر أبي زيد: ٢٠٨.

٤. خزانة الأدب: ٩/٥٠.

٥. خزانة الأدب: ٩/٥٠، ٥١.

و(بشكرها): يقبلُها ويضاعفها، كأنّه قصد معنى قوله . تعالى .: ﴿مَنْ جَآءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَآءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلاَ يُجْزَى إِلاَّ مِثْلَهَا﴾[1].

وقوله:

..... وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنِ

فيه حذف معطوف، والتقدير: والشر والمكافأة بالشر مثلان، وبهذا التقدير صح الإخبار بالمثنى عن المفرد[2].

ويروى (سيّان)[3] مكان (مثلان)، وهو مشتق من (السّواء)؛ لأنّ مثل الشيءِ مساوٍ له[4].

وقد اختلف الرواة في قائل البيت كما هو واضح من التخريج ، فقال جماعةٌ هو لحسّان بن ثابت، وقال آخرون هو لابنه عبد الرحمن، وقال آخرون هو لكعب ابن مالك الأنصاري، ولقد بحثتُ عنه في ديوان حسّان فلم اجده، ووجدتُه في ديوان كعب بن مالك[5].

وترجمةُ كلٍّ من حسّان بن ثابت [6]وكعب بن مالك[7] قد تقدّمت.

الجَزْمُ بـ (إذًا)

قال قيسُ بنُ الخَطِيم (من الطويل):

إِذًا قَصَرَتْ أَسيافُنا كَانَ وَصْلُهَا خُطانا إِلى أَعدائِنَا فَنُضَارِبِ[1]

---

١. سورة الأنعام من الآية: ١٦١.

٢. ينظر شرح أبيات مغني اللبيب: ١/٣٧٦.

٣. الرواية في ديوان كعب: ٢٢٠، والأمالي الشجرية: ١/٢٩٠، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٢/١١٣٣، والدرر اللوامع: ٢/١٨٧ (الهامش رقم: ٢)، ومسالك النحاة: ٢٩٧.

٤. ينظر لسان العرب (سوا) ٧/٣١١.

٥. ينظر الديوان ص ٢٢٠.

٦. ينظر ص ٢٢ من هذا البحث.

٧. ينظر ص ٤٥ من هذا البحث.

(إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان متضمنة معنى الشرط، يختص بالدخول على الجملة الفعلية، ويكون الفعل بعدها ماضياً كثيراً، ومضارعاً دون ذلك[2]، والأصل فيه ألا يجازي بها، لأنّها مؤقتة بوقت معين، وحروف الجزاء مبهمة، فإذا قيل: إن تأتني آتك، لا يعلم أيقع منه إتيان أم لا، وكذلك: من أتاني آتيته، أي: إن يأتني واحد من الناس، فهو غير معروف، أمّا نحو: إذا أتيتني، وجب أن يكون الإتيان معلوماً، وذلك نحو قوله . تعالى .: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾[3]، و: ﴿إِذَا السَّمَآءُ انفَطَرَتْ﴾[4]، و: ﴿إِذَا السَّمَآءُ انشَقَّتْ﴾[5]، فإن هذا كله واقع لا محالة، ولذلك لا يقال: إن جاء الصيف سافرت، وإن انصرم الشتاء فعلت؛ لأنّ الصيف لابد من مجيئه، والشتاء لابد من انصرامه، ولذلك لمّا خالفت (إذا) (إن) فيما تقتضيه (إن) من الإبهام لم يجزموا بها في سعة الكلام[6].

وقد أجاز سيبويه الجزم بـ(إذا) في الضرورة قال: "وقد جازوا بها في الشعر مضطربين، شبهوها بـ(إن) حيث رأوها لما يستقبل وأنّه لابد لها من جواب"[7].

ويرى المبرد أنّه قد يجازى بها ضرورة وذلك "لمضارعتها حروف الجزاء؛ لأنها داخلة على الفعل وجوابه"[8].

وعدّه ابنُ عصفور ضمن ضرائر الشعر، وعلل للمجازاة بها لكونها تشبه (متى) من حيث "إنهما ظرفا زمان، وفي كل واحدة منهما معنى الشرط"[1].

---

١. البيت لـه في ديوانـه: ٨٨، والكتـاب: ٦٩/٣، والمقتضـب: ٣٥٧/٢، وشرح المفصـل لابن يعيش: ٤٧/٧، وضرائر ابن عصفور: ٢٣١، وخزانة الأدب: ٢٥/٧، ٢٦، ٣١، ومسالك النحاة: ٢٩٥.
وبلا نسبة في الأمالي الشجرية: ٣٣٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٧/٤، وشرح الرضي على الكافية: ١٨٧/٣، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام: ٢٩٨.

٢. ينظر شرح الرضي على الكافية: ١٨٤/٣، وارتشاف الضّرب: ١٤٠٨/٣، ومغني اللبيب: ١٠٩/١.

٣. سورة التكوير الآية: ١.

٤. سورة الانفطار الآية: ١.

٥. سورة الانشقاق الآية: ١.

٦. ينظر المقتضب: ٣٥٦/١، والأمالي الشجرية: ٣٣٣/١.

٧. الكتاب: ٦٩/٣.

٨. المقتضب: ٣٥٦/٢، ٣٥٧.

ويرى ابنُ مالك أنّه "إنما جاز أن يجزم بها في الشعر لأنّ فيها ما في (إن) من ربط جملة بجملة وإن لم يكن ذلك لها لازماً"[1].

واستدلوا على الجزم بـ(إذا) لضرورة الشعر بقول قيس بن الخطيم:

إذَا قَصُرَتْ أَسيافُنا كَانَ وَصلُهَا خُطانا إلى أَعدائِنَا فَنُضَارِبِ (بيت الشاهد)

حيث جزمت (إذا) فعلين، وعلامة الجزم لم تظهر على الفعلين لكونهما ماضيين ولكن استُدِلّ على جزم جواب الشرط بجزم الفعل التابع له (فنضارب)، فهو معطوف على الفعل (كان)، ولولا أنّ جملة الجواب في موضع جزم لما عُطف عليه الفعل (نضارب) مجزوماً، وكسرة (الباء) للرّوي[3].

إلاّ أنّ بيت الشاهد قد رُوِي بـ(إنْ) بدل (إذا):

وإنْ قَصُرَتْ أَسيافُنا كَانَ وَصلُهَا خُطانا إلى أَعدائِنَا فَنُضَارِبِ[4]

وهي رواية المفضل الضبي.

كما رواه المفضّل بـ(إنْ) بدل (إذا)، ولكنّه روى الشّطر الثّاني بالرفع على الإقواء[5]:

..... خُطانا إلى القوم الذينَ نُضَارِبُ[6]

كما رُوِي:

..... خُطانا إلى أَعدائِنَا لنقَارِبِ[1]

---

١. ضرائر ابن عصفور: ٢٣١.

٢. شرح التسهيل لابن مالك: ٢/٢١١.

٣. ينظر خزانة الأدب: ٧/٢٥.

٤. البيت بهذه الرواية في المفضليات: ١٢٠، وخزانة الأدب: ٧/٢٨.

٥. وهو اختلاف حركة الروي بالضم والكسر، من (أقوت الدار) إذا خلت من أهلها، على التشبيه؛ لخلو الرّويّ من حركته السابقة. جامع الدروس العروضية: ١٦٠.

٦. البيت بهذه الرواية في المفضليات: ١٢٠، وخزانة الأدب: ٧/٢٨.

كما رُويت القافية بالرفع على الإقواء أيضاً، ولكن بلفظ:

.... فَنُضَارِبُ[2]

ومعنى البيت:

إذا ضاقت الحرب عن مجال الخيل واستعمال الرماح نزلنا للمضاربة بالسيوف، فإن قصرت عن إدراك الأقران خطونا إليهم إقداماً عليهم فألحقناها بهم.

وقد ذكر البغدادي أنّ هذا البيت قد ورد في قصيدتين، الأولى بائية مجرورة لقيس بن الخطيم، والثانية بائية مرفوعة، وهذه التي رويها مرفوع وقع بيت الشاهد منها في شعرين، أحدهما في قصيدة للأخنس بن شهاب التغلبي، أولها:

لابنَةِ حِطّانَ بنِ عَوفٍ مَنازِلُ كَما رَقَّشَ العُنوانَ في الرَقِّ كاتِبُ

ثم ذكر بعض قبائل العرب ومدح قبيلته فقال:

فَوارِسُها مِن ثَعلَبَ ابنَةُ وائِلٍ حُماةٌ كُماةٌ لَيسَ فيها أَشائِبُ

وَإِن قَصُرَت أَسيافُنا كانَ وَصلُها خَطانا إِلى أَعدائِنا فَنُضارِبُ[3]

وهي التي رواها المفضّل الضبّيّ.

أمّا الشّعر الثاني فهو من قصيدة نسبها أبو عمرو الشيباني إلى رُقيم أخي بني الصادرة، وعِدّتُها أربعة وعشرون بيتاً، وذكر منها أبو محمد الأعرابي أربعة أبيات ولم يصرح باسم قائلها، وذكر البغدادي أنّ بيت الشاهد رُوي مع بيتين آخرين منسوبين إلى سهم بن مرة المحاربي[4]، وأن ابن الأنباري نسبه إلى الأخنس بن شهاب[1]، وقال عنه إنه أول العرب وصل قصر السيوف بالخطى في قوله:

---

١. البيت بهذه الرواية في شرح المفصل لابن يعيش: ٩٧/٤ (الهامش رقم: ٢)، وخزانة الأدب: ٢٧/٧.

٢. البيت بهذه الرواية في المصدر نفسه: ٩٧/٤ (الهامش رقم: ٢)، والمصدر نفسه: ٢٧/٧.

٣. ينظر المفضليات: ١١٨، ١٢٠، وخزانة الأدب: ٢٧/٧، ٢٨.

٤. هو سهم أو (شهم) بن مرة بن عبد الحرث، من بني محارب بن قيس، كان سيداً في الجاهلية وفارساً وشاعراً.

إذَا قَصُرَتْ أَسيافُنا ....[2]

وقد صحح البغدادي هذه النسبة، وقال: "وهذا هو الصحيح؛ لأنّه قاله قبل أن يخلق هؤلاء بدهر"[3].

ومُجمل القول أنّ بيت الشاهد قد وقع في ثلاث قصائد، الأولى مجرورة والأخريان مرفوعتا الرّوي، وموضع الشاهد مقصور على المجرورة (نضاربِ)، ولا خلاف في نسبتها إلى قيس بن الخطيم كما هو الخلاف في نسبة المرفوعة كما سبق.

وقيس بن الخَطيم اسمه قيس بن الخَطيم بن عديّ بن عمرو بن سواد بن ظفر بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن أوس بن حارثة بن ثعلبة العنقاء بن عمرو ابن عامر بن حارثة الغطريف، شاعر فارس أنصاري، وهو شاعر الأوس، وهو صاحب المنافسات مع حسّان بن ثابت؛ وذلك أن حسّاناً كان يذكر (ليلى بنت الخطيم) أخت قيس في شعره، وكان (قيس) يذكر في شعره امرأته عَمرة، كما ذكرها في مطلع قصيدة بيت الشاهد:

أَتَعرِفُ رَسماً كَاطِّرادِ المَذاهِبِ لِعَمرَةَ وَحشاً غَيرَ مَوقِفِ راكِبِ

وقد أدرك قيس الإسلام ولكنه مات كافراً، فقد ذكر أهل المغازي أنّه قدم مكة فدعاه النبي - ﷺ - وتلا عليه القرآن، فقال: إنّي لأسمع كلاماً عجيباً، فدعني أنظر أمري هذه السنة ثم أعود إليك فمات قبل الحول[4].

ينظر معجم الشعراء لخفيف عبد الرحمن: ١٢٠

١. هو الأخنس بن شهاب بن ثمامة بن أرقم التغلبي، شاعر جاهلي قبل الإسلام بدهر من أشراف تغلب وشجعانها.

ينظر خزانة الأدب: ٣٧/٧، والأعلام: ٢٧٧/١.

٢. ينظر خزانة الأدب: ٢٨/٧، ٣١.

٣. المصدر نفسه: ٣١/٧.

٤. ينظر الأغاني: ٣/٣ ، وخزانة الأدب: ٣٤/٧، ٣٥.

* * *

واستدلُّوا على المسألة نفسها بقول الفرزدق (من الطويل):

تَرفعُ لي خِندفٌ والله يرفع لي ناراً إذا خَمدتْ نِيرانُهُم تَقِدِ[1]

حيث وردت (إذا) شرطية جازمة للفعلين ضرورة كما يرى سيبويه بدليل جزم الفعل (تقد) على أنّه جواب الشرط، وجملة (خمدت) في محل جزم فعل الشرط[2].

وكان هذا الشاهد أولى بالتقديم على الشاهد السابق لأنّ أثر الجزم ظهر فيه على نفس الجواب (تقد) بينما ظهر في الشاهد السابق على تابعه المعطوف عليه (فنضارب) فكان الأصل أولى بالتقديم ولكنني قدمت وأخرت لترتُّب الشاهد القادم على هذا الشاهد.

وقد ذهب المبرد مذهب سيبويه، ورأى أنّ (إذا) لا تجزم إلا في الضرورة واستدل بما استدل به سيبويه، ولكن رواية الفرزدق للبيت هكذا:

..... ناراً إذَا مَا خَبَتْ نِيرانُهُم تَقِدِ[3]

رواه بـ(ما) بعد (إذا)، على اعتبار أنّ (ما) زائدة، وليست كافة؛ ويرى أبو علي الفارسي أنّ القياس يقتضي إذا اضطر شاعر فجازى بـ (إذا) أن يكفها عن الإضافة بـ(ما) الكافة، كما كفّ (حيث) و(إذ) لمّا جُوزِي بهما، ولكنه ردَّ عدمَ التزام

---

١. البيت له في الكتاب: ٧٠/٣، والنكت: ٣٨٢/١، والمتبع في شرح اللمع: ٥٣١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٧/٧، وضرائر ابن عصفور: ٢٣٢، وخزانة الأدب: ٢٢/٧.

وبلا نسبة في المقتضب: ٣٥٧/٢، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٨٨٥/٣، ٨٨٧، والمسائل البغداديات: ٤٥٤، وشرح القصائد العشر للتبريزي: ٣٦، والأمالي الشجرية: ٣٣٣/١، وشرح الرضي على الكافية: ١٨٧/٣، وشرح الأشموني: ٣٢٣/٢.

٢. ينظر الكتاب: ٦٩/٣، ٧٠، والمتبع في شرح اللمع: ٥٣١/٢، وخزانة الأدب: ٢٢/٧.

٣. البيت بهذه الرواية في المقتضب: ٣٥٧/٢، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٨٨٧/٣، وشرح القصائد العشر للتبريزي: ٣٦، والمتبع في شرح اللمع: ٥٣١/٢ (الهامش رقم: ٦)، وشرح الرضي على الكافية: ١٨٧/٣ (الهامش رقم: ١)، وخزانة الأدب: ٢٤/٧.

الشعراء بما ذكر؛ إلى أنَّ الشاعر إذا ارتكب الضرورة استجاز كثيراً مما لا يجوز في سعة الكلام[1].

فـ(ما) في بيت الشاهد زائدة عند المبرد ومن روى روايته، و(كافة) عند الفارسي.

فرواية المبرد تصلح شاهداً على الجزم بـ(إذا ما)؛ لأنَّ الجزم بها غير مستبعد استبعاد الجزم بها وحدها، كما أنَّه استجيز الجزم بـ(إذ ما)، فكان الجزم بـ(إذا ما) أولى لما في (إذا) من معنى الشرط[2].

وقد ذكر البغدادي رواية المبرد:

..... إذَا مَا خَبَتْ نِيرانُهُم تَقِدِ

وعلَّق بأنَّه لا ضرورة فيه؛ لأنَّ (إذا) بدون (ما) هو المبحث[3]، هذه هي الرواية التي ذكرها البغدادي، والفعل (تقد) مجزوم، وذكر محقق (المتبع في شرح اللمع) أنَّ البغدادي قال إنَّ الرواية (تَقِدُ) بالرفع وعليه فلا ضرورة[4]، ولكن الذي في الخزانة بجزم الفعل والدال مكسورة للروي[5].

ومعنى البيت:

وزَنَتني (خِندف) شرفاً باقياً مشهوراً كشهرة النار المرفوعة للطارق، فإذا ذهب شرف هؤلاء وخفي، ظهر شرفي وتبين.

و(خندف): اسم قبيلة[6].

---

١. ينظر المسائل البغداديات: ٢٩٥.

٢. ينظر الأزهية: ٩٨، وخزانة الأدب: ٢٤/٧.

٣. ينظر خزانة الأدب: ٢٤/٧.

٤. ينظر المتبع في شرح اللمع: ٥٣١/٢ (الهامش رقم: ٦).

٥. ينظر خزانة الأدب: ٢٤/٧.

٦. اسم قبيلة الياس بن مضر، وقد زعموا أنَّ خندفاً هي امرأة الياس بن مضر نُسب إليها ولد الياس وهي أمُّهم.

ينظر أسماء القبائل وأنسابها: ٩٨.

وهو من قصيدة للفرزدق يفتخر فيها بـ(خندف)، لأنّه تميمي، ونسب تميم ينتمي إليها، وقيل: (خندف) امرأة إلياس بن مضر بن نزار، واسمها (ليلى) بنت عمران ابن إلحاف بن قُضاعة[1]، نسب إليها ولد إلياس الثلاثة: (مُدرِكة، وطابخة، وقمعة) ومما جاء في سبب تسميتهم بهذه الأسماء أنّ إبل إلياس انتشرت ليلاً فخرج أحد أبنائه في بغائها فردها فسمي (مُدركة)، وخندفت ـ أي مشت مشية كالهرولة ـ الأُم في أثره فسميت (خندف)، وقعد الثاني يطبخ القدر فسمي (طابخة)، وانقمع الثالث في البيت فسمي (قمعة)[2].

وترجمةُ الفرزدق قد تقدّمت[3].

ولم يرتضِ الرّضيُّ الجزمَ بـ(إذا ما)، حيثُ قال: "وإذا جاءت (ما) بعد (إذا) فهي باقية على ما كانت عليه، لا تصير بها جازمة متعينة للشرط، بخلاف (إذ) فإنها تصير جازمة بـ(ما)"[4].

وقد جوز بعض العلماء الجزم بـ(إذا ما)، منهم الصيمريّ[5] حيث ذهب إلى أنّ (ما) تكف (إذا) مثل (إذ) فتجزم[6]، ونسب ابن يعيش الجزم بها ضرورة إلى أهل البصرة[7]، ومما استدل به المجوزون قول الفرزدق (من الطويل):

فَقامَ أَبُو لَيلى إِلَيهِ إِبِنُ ظالِمٍ وَكانَ إِذا ما يَسلُلِ السَيفَ يَضرِبِ[8]

---

١. أبو حيٌّ من اليمن، وهو قضاعة بن مالك بن حمير بن سبأ.
ينظر أسماء القبائل وأنسابها: ٢٣٢.

٢. ينظر لسان العرب (خندف) ١٦٤/٥، وخزانة الأدب: ٢٤/٧ .

٣. ينظر ص ٢٢ من هذا البحث.

٤. شرح الرضي على الكافية: ٢٠٢/٣.

٥. هو عبد الله بن علي بن إسحاق، أبو محمد الصيمري، عالم بالنحو، من مؤلفاته: التبصرة في النحو، وهو كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهل المغرب توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٥٤١هـ).
ينظر إنباه الرواة: ١٢٣/٢، وبغية الوعاة: ٤٩/٢.

٦. ينظر رأيه في خزانة الأدب: ٧٨/٧.

٧. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ١٣٤/٨.

٨. البيت له في ديوانه: ٢١/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٣٤/٨، وخزانة الأدب: ٧٧/٧، ٧٨.

حيث جزمت (إذا ما) فعلين، الأول فعل الشرط (يسأل)، والثاني جواب الشرط (يضرب).

ويرى سيبويه أنّ هذا اضطرار، وأنّه في الكلام خطأ، وأنّ الجيد المستساغ رفع ما بعد (إذا) و (إذا ما)[1].

وعلّل الفارسيُّ سببَ الجزم بـ(إذا ما) بأنّها قد شابهت (إن) في الاستبهام، إذ كان وقتها غير معلوم، فأشبهت بجهالة وقتها ما لا يُدرى أن يكون أم لا يكون"[2].

وقد استحسن ابنُ يعيش المجازاةَ بـ (إذا) مع (ما) عن المجازاة بها وحدَها[3].

إلاّ أنّ بيت الفرزدق قد رُوي بـ (متى) بدل (إذا ما)

..... وَكَانَ مَتَى مَا يَسْتَلُ يَضْرِبِ[4]

قال الرّضيُّ بعد ما أنشد بيت الشاهد: "والرواية: متى ما"[5].

وقد نسب البغدادي هذه الرّواية إلى حمزة الأصبهاني[6] حيث قال: "ورواية (متى ما)، هي رواية حمزة الأصبهاني (في أمثاله)"[7].

و(أبو ليلى) كنيةُ الحارث بن ظالم المُرّيّ[1]، وهو من ضُرِبَ به المثل في الفتك، فقيل: "أَفْتَكُ مِنَ الحَارِثِ بنِ ظَالِمٍ"[2].

---

١. ينظر الكتاب: ٣/٧١.

٢. ينظر قوله في شرح المفصل لابن يعيش: ٨/١٣٥، وخزانة الأدب: ٧/٧٨.

٣. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٨/١٣٥.

٤. للبيت بهذه الرواية في الأغاني: ١١/١١١، وحماسة البحتري: ١٧١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/١٣٤ (الهامش رقم: ١)، وخزانة الأدب: ٧/٧٧.

٥. شرح الرضي على الكافية: ٣/٢٠٢.

٦. هو حمزة بن الحسن الأصبهاني المؤدب، كان عالماً في كل فن، وصنف في ذلك، ومن أشهر مؤلفاته: الموازنة بين العربي والعجمي، والأمثال (الدرة الفاخرة)، وتاريخ أصبهان، توفي . رحمه الله . سنة (٣٦٠هـ).

ينظر إنباه الرواة: ١/٣٧٠، والأعلام: ٢/٢٧٧.

٧. خزانة الأدب: ٧/٧٧.

والبيت من قصيدة للفرزدق يتحدث فيها عن الحارث بن ظالم المري، وكان قد أنصف امرأة من قومه اسمها (ديهث) شكت إليه أنَّ عاملاً للنعمان بن المنذر أخذ إبلاً لها، فعمل على ردِّها إليها مع أنَّه كان في هذا الوقت نزيلاً عند النعمان، وفي هذه القصيدة يقول الفرزدق:

لَعَمري لَقَد أَوفَى وَزادَ وَفاؤُهُ عَلى كُلِّ جارٍ جارَ آلَ المُهَلَّبِ
كَما كانَ أَوفى إِذ يُنادي اِبنُ دَيهَثٍ وَصِرمَتُهُ كَالمَقتَمِ المُتَهَدِّبِ
فَقامَ أَبو لَيلى إِلَيهِ اِبنُ ظالِمٍ وَكانَ إِذا ما يَسلُلِ السَيفَ يَضرِبِ
وَما كانَ جاراً غَيرَ دَلوٍ تَعَلَّقَت بِحَبلَينِ في مُستَحصِدِ القِدِّ مُكرَبِ[3]

و(الصرمة): القطعة من الإبل ما بين العشرين إلى الثلاثين أو إلى الخمسين، وقيل غير ذلك[4].

و(المُستحصَد): اسم مفعول من (استحصد الحبل) إذا استحكم فتله أو ربطه[5].

و(القِدّ) بكسر القاف: السير الذي يُقَدّ من جلد غير مدبوغ[6].

و(المُكرَب): اسم مفعول من (أكرب الدلو) إذا شدها بالكَرَب . بفتح الكاف والراء . وهو حبل يَشد على الدلو بعد المنين . وهو الحبل الأول . فإذا انقطع المنين بقي الكرب[7].

---

١. هو الحارث بن ظالم من بني مرة، يكنى أبا ليلى، شاعر جاهلي من الفرسان، ويضرب به المثل في الفتك، فيقال: أفتك من الحارث بن ظالم، وقد قتله مالك ابن الخمس الثعلبي ثأراً لأبيه الذي قتله الحارث مات نحو (٢٢ ق هـ).
ينظر خزانة الأدب: ٨١/٧، ٨٢، والأعلام: ١٥٥/٢.

٢. ينظر مجمع الأمثال: ١٠٧/٢، وخزانة الأدب: ٨١/٧.

٣. ينظر خزانة الأدب: ٧٨/٧، ٧٩.

٤. ينظر لسان العرب (صرم) ٢٣٣/٨ .

٥. ينظر المصدر نفسه (حصد) ١٣٨/٤.

٦. ينظر نفسه (قدد) ٣٤/١٢.

٧. ينظر لسان العرب (كرب) ٤٢/١٣.

وترجمةُ الفرزدقِ قد تقدّمت[1].

* * *

(مَهْمَا) هل تأتي للظَّرفِيّة؟

قال حاتم الطّائيّ (من الطويل):

---

١. ينظر ص ٢٢ من هذا البحث.

وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وَفَرْجَكَ نَالا مُنتهى الذَّمِّ أَجْمَعَا[1]

اختلف النحويون في (مَهْمَا) من حيث كونها اسماً أو حرفاً، فيرى أغلبهم أنها اسم؛ لعود الضمير عليها، قال الزمخشريُّ: "والضميران في (به) و(بها) راجعان إلى (مهما) إلا أن أحدهما ذُكّر على اللفظ، والثاني أُنّث على المعنى لأنه في معنى الآية"[2]، وذلك عند قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِن آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا﴾[3].

بينما يرى السُّهيلي أنّها حرف بمعنى (إنْ)[4].

كما اختلفوا في مجيئها ظرفاً، قال أبو حيان: "ولا تقع (ما) ولا (مَهْمَا) ظرفي زمان خلافاً لزاعم ذلك"[5].

وقيل إنّ زاعم ذلك هو ابن مالك، وقيل: قد سبقه غيره إلى هذه المقالة[6].

قال ابن مالك في الكافية الشافية:

وَقَدْ أَتَتْ (مَهْمَا) وَ(مَا) ظَرْفَيْنِ فِي
شَوَاهِدٍ مَنْ يَعْتَضِدْ بِهَا كُفِي

وذكر في شرح هذا المتن أنّ استعمال (ما) و(مَهْمَا) ظرفين ثابتٌ في أشعار الفصحاء من العرب، وأنّ جميعَ النحويين يجعلُونها مثل (من) في لزوم التجرُّد عن الظرفية[7]، واستدلّ بعدة أبيات، منها قول حاتم الطّائي:

---

١. البيت لـه فـي شـرح الكافيـة الشـافية: ١٧٢/٢، ومغنـي اللبيـب: ٣٤٣/١، وشـرح شـواهد المغنـي: ٧٤٤/٢، وشرح الأشموني: ٣٢٢/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٣٨/٥، ٣٥٠، وخزانـة الأدب: ٢٧/٩، والدرر اللوامع: ٤٧٢/١، ١٨٠/٢.
وبلا نسبة في همع الهوامع: ٣١٩/٤.

٢. الكشاف: ١٤٦/٢.

٣. سورة الأعراف من الآية: ١٣١.

٤. ينظر رأيه في مغني اللبيب: ٣٤٢/١، وارتشاف الضّرب: ١٨٦٣/٤.

٥. ارتشاف الضّرب: ١٨٦٤/٤.

٦. ينظر مغني اللبيب: ٣٤٣/١.

٧. ينظر شرح الكافية الشافية: ١٧١/٢.

وَإِنَّكَ مَهْمَا تُعْطِ بطْنَكَ سُؤْلَهُ ..... (بيت الشاهد)

على أنّ (مَهْمَا) هنا ظرف لفعل الشرط (تُعْطِ)[1].

وقد شدّد الزمخشريُّ الإنكارَ على من قال بظرفية (مَهْمَا)، حيث قال: "هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يُحرِّفُها من لا يدَ له في علم العربية، فيضعها غير موضعها، ويحسب (مهما) بمعنى (متى ما) ويقول: (مهما جئتني أعطيتك)، وهذا من وضعه، وليس من كلام واضع العربية في شيء، ثم يذهب فيفسر ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ مهما تأتنا من آية بمعنى الوقت فيلحد في آيات الله وهو لا يشعر"[2].

كما ردّ ابن النّاظم قول والده بظرفية (مَهْمَا) حيث قال: "لا أدري في هذه الأبيات حجة؛ لأنه كما يصح تقديرها بظرف كذلك يصح تقديرها بالمصدر على معنى: أيّ إعطاءٍ قليلاً أو كثيراً تعطي بطنك سُؤْلَه، لكن تتعين المصدرية؛ لأنّ في الظرفية شذوذاً وقولاً بما لا يعرفه جميعُ النحويين"[3].

وإلى هذا ذهب ابن هشام، حيث ذكر أنّه لا دليل في البيت على ظرفية (مَهْمَا)؛ لجواز كونها للمصدر، بمعنى: أيّ إعطاءٍ كثيراً أو قليلاً[4].

وقد روى أبو عليٍّ القالي بيت الشاهد في أماليه مع ثلاثةِ أبيات قبله نسبها إلى حاتم الطائي، وهي قوله:

أَكُفُّ يدي أن يَنالَ التماسُها ... أَكُفُّ صِحَابي حينَ حاجاتُنا مَعا
أَبيتُ هضيم الكشح مُضطَرِمَ الحَشا ... من الجوع أخشى الذَّمَّ أن أتضعْضَعا
وَإِنّي لأَستَحيِي رفيقيَ أن يَرَى ... مَكانَ يَدي من جانِبِ الزادِ أقرَعا
وَإِنَّكَ إن أعطيتَ بطْنَكَ سُؤْلَهُ ... وفَرْجَكَ نالا مُنْتَهَى الذَّمِّ أَجْمَعَا[5]

---

١. ينظر مغني اللبيب: ١/٣٤٣.

٢. الكشاف: ٢/١٤٦.

٣. قوله في شرح أبيات مغني اللبيب: ٥/٢٣٨، ٣٥٠، ٣٥١.

٤. ينظر مغني اللبيب: ١/٣٤٣.

٥. ينظر أمالي القالي: ٢/ ٣١٨.

وذكر البغداديُّ أنها روايةُ ابن جني في كتابه إعراب الحماسة[1].

ووقع البيت الأوّل شاهداً على قلة وقوع (مع) في موضع رفع خبراً[2].

ومعنى هضيم الكشح: الهضيم: اللطيف، من (الهضم)، وهو استقامة الضلوع[3]. و(الكشح): ما بين الخاصرة إلى الضلع، وقيل هو (الخصر)[4].

وهو كناية عن الجوع وكفه عن الأكل إيثاراً للضيف على نفسه، ومثله: مُضطرّم الحشا.

وحاتم الطائي اسمه حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي، وأمّه عتبة بنت عفيف، وهي أيضاً من قبيلة (طيّء)، نشأ حاتم كريماً فقد ورث الكرم إلى الإسراف من والدته التي كانت غنية وكريمة، أمّا والده فكان ممسكاً بعض الإمساك، وقد غلب كرم حاتم ومروءته وحلمه على شعره وعلى سائر أحداث حياته، وقد امتاز شعر حاتم بفصاحة الألفاظ وسهولة التراكيب، ومن أهم أغراضه التي أبدع فيها؛ الفخر بكرمه وعفته، والحماسة، والحكمة[5].

ومن شعره الذي أبدى فيه رأيه في المال وفي الفقر والغنى وفخره بنفسه قوله (من الطويل):

أماويُّ إنّي لا أقولُ لِسائِلٍ إذَا جَاءَ يَوماً: حَلَّ في مالِنا نَزرُ

أماوِيُّ ما يُغني الثَّراءُ عَنِ الفَتى إذا حَشرَجَت يوماً وَضاقَ بها الصدرُ[6]

(مَا) الكافّة

قال المَرّارُ الفقعسيُّ (من الطويل):

---

١. ينظر شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٥١/٥.

٢. ينظر الدرر اللوامع: ٤٧٢/١.

٣. ينظر لسان العرب (هضم) ٧٠/١٥.

٤. ينظر المصدر نفسه (كشح) ٧٠/١٣.

٥. ينظر الشعر والشعراء: ٢٣٥/١، وتاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ١٨٦/١، ١٨٧.

٦. ينظر تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ١٨٧/١.

صَدَدْتَ وَأَطْوَلْتَ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصالٌ عَلَى طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ[1]

(مـا) لفـظ مشـترك تكـون اسـماً وحرفـاً، فأمّـا (مـا) الحرفيـة فتكـون نافيـة، ومصدرية، وزائدة، بينما تشمل الاسمية: الموصولة، والشرطية، والاستفهامية، والنكرة الموصوفة، والنكرة غير الموصوفة، والصفة، والمعرفة التامة[2].

و(مـا) الكافة نوع من الزائدة؛ لأنّ الزائدة نوعان: كافة، وغير كافة، والكافة ثلاثة أنواع: كافة عن عمل الرفع، وكافة عن عمل النصب، وكافة عن عمل الجر، والكافة عن عمل النصب هي المتصلة بـ(إن) وأخواتها، نحو ما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[3]، والكافة عن عمل الجر هي المتصلة بأحرف الجر وبعض الظروف، نحو: رُبَّ، والكاف، والباء، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[4]، واتصالها بالظروف، نحو: بعدما، وبينما، وحيثما، وإنما، ونقل المراديُّ عن ابن السَّيِّد أنّ (مـا) المتصلة بـ(حيث، وإذ) هي ضد الكافة؛ لأنّها لمّا لحقتها وجب لها بها العمل[5].

---

١. البيت لمزرد الفقعسي في الأزهية: ٩١، والأمالي الشجرية: ٢/٢٤٤، ومغني اللبيب: ١/٣٢٠، وشرح شواهد المغني: ٢/٧١٧، وخزانة الأدب: ١٠/٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١/٣٢٠.

ولعمر بن أبي ربيعة في الكتاب: ١/٦٢.

وبلا نسبة في الكتاب: ٣/١٣٢، والمقتضب: ١/١٢١، والأصول في النحو: ٢/٢٣٤، ٣/٤٦٦، والمسائل البغداديات: ٢٩٦، والمحتسب: ١/٩٦، والأمالي الشجرية: ٢/١٣٩، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧/١١٦، وضرائر ابن عصفور: ١٥٨، وارتشاف الضَّرب: ٤/٢٠٣٥، ومغني اللبيب: ٢/٢٣٨، ٢٤٥، وشرح التصريح: ١/٣٩٤، وخزانة الأدب: ١/٢٤٥، والدرر اللوامع: ٢/٢٦٣، ٥٧٩، ومسالك الدحاة: ٤٠.

٢. ينظر الأزهية: ٧٥، وما بعدها، والجنى الداني: ٣٢٢، وما بعدها، ومغني اللبيب: ١/٣١٠، وما بعدها.

٣. سورة الحُجرات من الآية: ١٠.

٤. سورة الحِجر من الآية: ٢.

٥. ينظر الجنى الداني: ٣٣٦.

أمّا الكافة عن عمل الرفع فهي لا تتصل إلاّ بثلاثة أفعال، هي: قلّ، وكثر، وطال، وعلل ابن هشام اتصالها بهذه الأفعال دون غيرها لشبههنّ بـ(رُبَّ) [1]، فـ(ما) إذا اتصلت بهذه الأفعال كفتها عن طلب الفاعل، ولا يلي الفعل بعد اتصاله بها إلاّ الفعل، قال سيبويه في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلاّ الفعل: "ومن تلك الحروف: رُبّما، وقَلّما، وأشباههما، جعلوا (رُبَّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة، وهيؤوها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنّهم لم يكن لهم سبيل إلى (رُبَّ يقول)، ولا إلى (قلّ يقول)، فألحقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل"[2].

وعلل الهروي قول سيبويه الأخير: "لم يكن لهم سبيل إلى (رُبَّ يقُول)، ولا إلى (قل يقول) بأنّ (رُبَّ) خاصة بالنكرات، ولا يقع بعدها الفعل ولا المعرفة ما لم تتصل بـ(ما)، كما أنّه لا سبيل إلى (قلّ يقول)؛ لأنّ (قل) فعل، والفعل لا يليه الفعل؛ لأنّ الفعل لا يعمل في الفعل"[3].

وكذلك ذهب ابن هشام مذهب سيبويه، حيث قال: "والكافة عن عمل الرفع، ولا تتصل إلاّ بثلاثة أفعال: قلّ، وكثر، وطال، وعلة ذلك شبههن بـ(رُبَّ)، ولا يدخلن حينئذٍ إلا على جملة فعلية صُرِّحَ بفعلها"[4].

ولذلك حكمُوا على قول المرار الفقعسي (من الطويل):

صَدَدْتَ وَأَطْوَلْتَ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصالٌ عَلَى طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

بأنّه ضرورة.

قال ابنُ عصفور: "ومنه الفصل بين الحروف التي لا يليها إلا الفعل في سعة الكلام وبين الفعل، ... ، وقوله:

صَدَدْتَ وَأَطْوَلْتَ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصالٌ عَلَى طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

---

١. ينظر مغني اللبيب: ١/٣٢٠.

٢. الكتاب: ٣/١٣١.

٣. ينظر الأزهية: ٩٠، ٩١.

٤. مغني اللبيب: ١/٣٢٠.

يريد: وقلما يدوم وصال على طول الصدود، ففصل بين (قلما) والفعل بالاسم وبالمجرور"[1].

وقال ابن هشام: "فأمّا قول المرار:

صَدَدْتَ وَأَطْوَلْتَ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصالٌ عَلَى طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

فقال سيبويه: ضرورة"[2].

وقول سيبويه بالضرورة يفهم من قوله في باب ما يحتمل الشعر: "ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه؛ لأنّه مستقيم ليس فيه نقض فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة (من الطويل):

صَدَدْتَ فَأَطْوَلْتَ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصالٌ عَلَى طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

وإنّما الكلام: وقلّ ما يدوم وصال"[3].

كما يفهم من قوله في موضع آخر: "وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم قال (من الطويل):

صَدَدْتَ فَأَطْوَلْتَ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصالٌ عَلَى طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ"[4].

ولم يرتضِ ابن السراج ارتفاع (وصال) بـ(يدوم)، حيث قال: "وليس يجوز أن يرتفع (وصال) بـ(يدوم) وقد أخره، ولكن يجوز هذا عندي على إضمار (يكون) كأنّه قال: قلّ ما يكون وصال يدوم على طول الصدود، وحقّ (ما) إذا دخلت كافة في مثل هذا الموضع فإنّما تدخل ليقع الفعل بعدها"[5].

---

١. ضرائر ابن عصفور: ١٥٧، ١٥٨.

٢. مغني اللبيب: ١/٣٢٠.

٣. الكتاب: ١/٦٢، ٦٣.

٤. المصدر نفسه: ٣/١٣١، ١٣٢.

٥. الأصول في النحو: ٣/٤٦٦.

وهو ما ذهب إليه أبو علي الفارسي، حيث قال بعدما نقل كلام سيبويه: "ومذهبه في هذا كما تراه من أنّ (قلّ) كان حكمه أن يليه الاسم؛ لأنّه فعل فلما دخلت عليه (ما) كفته وهيأته للدخول على الفعل كما تهيئ (رُبَّ) للدخول على الفعل، ولا يجوز أن يَرْفَعَ (وصال) بـ(يدوم) وقد تأخر عن الاسم، ولكن يرتفع بيبقى أو يثبت، أو نحوه ممّا يفسره يدوم، ولا يصلح ارتفاعه بالابتداء على ما قدره؛ لأنّه موضع فعل"[1].

فابن السرّاج قدر فعلاً قبل (وصال) عاملاً فيه، وهو (يكون) بينما قدره أبو علي الفارسي (يبقى أو يثبت)، فابن السراج وأبو علي الفارسي قد فسرا قول سيبويه: "وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم"[2] بأنّ المراد تقديم الفاعل على الفعل، وهو ممّا لا يُجَوِّزُهُ البصريون، فـ(وصال) على هذا فاعل مقدم لـ(يدوم) المتأخر، بينما فسّرَهُ الهروي على أنّ هذا الاسم المتقدم هو مبتدأ، حيث قال: "قال سيبويه: (ما) في (قلما) في موضع فاعل، و(وصال) مبتدأ، وما بعده خبره، والمبتدأ والخبر صلة لـ(ما)، والتقدير عنده: وقلّ ما يدوم وصال؛ لأنّه إنّما أراد تقليل الدوام"[3].

وذكر الرضيُّ أنّها مبتدأ، حيث قال: "وهي عند سيبويه كافة ووصال مبتدأ"[4].

وقد اعترض البغداديُّ على تقدير ابن السّراج، حيث قال: "ولا يخفى أنّ هذا ليس من مواضع حذف (كان)"[5].

ولكن... ألا يجوز أن يكونَ الفعل الذي قدّره ابنُ السرّاج هو من اشتقاق (كان) التامة وليست الناقصة؟ !!

وتبع الأعلمُ مذهبَ سيبويه في تقدير الكلام: وقلّ ما يدوم وصال، وارتفاع (وصال) على الفاعلية مع تقديمه، حيث قال: "ووجه الكلام: وقلما يدوم وصال على

---

١. المسائل البغداديات: ٢٩٦، ٢٩٧.

٢. الكتاب: ١٣١/٣.

٣. الأزهية: ٩٢.

٤. شرح الرضي على الكافية: ٣٢٩/٤.

٥. خزانة الأدب: ٢٢٨/١٠.

طول الصدود، ... فلما اُضْطُرَّ، قدّم الاسم الذي كان يقع بعد (قل) قبل دخول (ما)"[1].

كما قال في موضع آخر: "أراد: وقلما يدوم وصال، فقدّم وأخّر مضطراً لإقامة الوزن، و(الوصال) على هذا التقدير فاعل مقدم، والفاعل لا يتقدم في الكلام إلا أن يبتدأ به، وهو من وضع الشيء غيرَ موضعه"[2].

كما قدره تقديراً آخر، حيث قال: "وقد يجوز في (قلّما) أن تجعل (ما) زائدة، ويرتفع (وصال) بـ(قلّ)، فكأنك قلت: وقلّ وصال يدوم"[3]، وجعله مثل قوله . تعالى .: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾[4]، ونقل عنه السيوطي تقديراً آخر، وهو أن يرتفع (وصال) "بفعل مضمر يدل عليه الظاهر، فكأنّه قيل: وقلّ ما يدوم وصال يدوم، وهذا أسهل في الضرورة"[5].

فـ(ما) في (قلّما) كافة عند سيبويه والأعلم ومن تبعهما، بينما نُقل عن المبرّد أنّها زائدة، قال الهروي: "وقال المبرد (ما) في (قلّما) صلة ملغاة، والاسم بعدها مرتفع بـ(قلّ) كأنّه قال: وقلّ وصال يدوم على طول الصدود"[6].

وقال ابنُ الشجريّ: "فقال المبرّد (ما) زائدة، والاسم مرتفع بـ(قلّ)"[7].

وقال ابنُ هشام: "وزعم المبرد أن (ما) زائدة، و(وصال) فاعل لا مبتدأ"[8].

---

١. للنكت: ١/٤٤.

٢. ينظر قوله في شرح شواهد المغني: ٢/٧١٨، وخزانة الأدب: ١٠/٢٢٨، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٥/٢٤٦.

٣. للنكت: ١/٤٥.

٤. سورة النساء من الآية: ١٥٤، وسورة المائدة من الآية: ١٤.

٥. شرح شواهد المغني: ٢/٧١٨.

٦. الأزهية: ٩٢.

٧. الأمالي الشجرية: ٢/٢٤٥.

٨. مغني اللبيب: ١/٣٢٠.

وقد نقل البغداديُّ عن الأعلم أنَّه ضَعَّفَ القول بزيادتها، حيث قال بعد أن نقل مذهب المبرد: "قال الأعلم، وهو ضعيف؛ لأنَّ (ما) إنَّما تزاد في (قلَّ وربَّ) لتليهما الأفعال، ويصيرا من الحروف المخترعة لها"[1].

وقد نقلتُ عنه آنفاً أنَّه قال: "ويجوز في (قلَّما) أن تجعل (ما) زائدة، ويرتفع (وصال) بـ(قلَّ)، فكأنَّك قلت: وقلَّ وصال يدوم"[2].

والذي جاء من كلام المبرد عند بيت الشاهد: "ولو احتاج شاعر إلى فصل الألف واللام لاستقام ذلك، وكان جائزاً للضرورة، كما يجوز مثله في (سوف، وقلَّما، وقد)، ونحوها من الحروف التي تكون أصلاً للأفعال، كما قال حيث اضطر الشاعر (من الطويل):

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصالٌ عَلَى طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

وإنَّما (قلَّما) للفعل"[3].

وقد ردَّ البغدادي قول ابن هشام: إنَّ المبرد يرى أنَّ (وصال) فاعل وليس مبتدأ. قال البغدادي: "وقول ابن هشام: ووصال فاعل لا مبتدأ، غير جيد، فإنَّ المبرد مراده أنَّ (وصالاً) فاعل (قلَّ) لا أنَّه فاعل (يدوم) المذكور، ولا غيره من الأوجه المذكورة"[4].

وقد استحسن أبو علي هذا المذهب وأقره بقوله: "ولو قال قائل: إنَّ الفعل خلاف الحروف في هذا، وإنَّ (ما) في البيت الذي أنشده صلة، وقوله: وصال، فاعله ومرتفع به، و(يدوم) صفة لـ(وصال) ...، لكان عندي أثبت، ويقوِّي هذا أنَّ الفعل مع دخول (ما) هذه عليه تجده دالاً على ما كان يدل عليه قبل دخول هذا الحرف إياه من الحدث والزمان"[5].

---

١. خزانة الأدب: ١٠/٢٢٧.

٢. النكت: ١/٤٥.

٣. المقتضب: ١/١٢١، ١٢٢.

٤. خزانة الأدب: ١٠/٢٢٩.

٥. المسائل البغداديات: ٢٩٧.

فارتفاع (وصال) بالابتداء مردود؛ لأنّ الموضع بعد (قلّ) للفعل فامتنع ذلك نحو ما امتنع ارتفاع الاسم بالابتداء بعد (هلاّ) التي التحضيض، و(إن) الجزائية، و(إذا) الدالة على الزمان، بل يكون العامل في الاسم الواقع بعد هذه الحروف فعلاً مقدراً يفسره ما يظهر بعده من الأفعال[1]، وهذا ما نصّ عليه سيبويه بقوله: "وممّا يقبح بعدهُ ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعتَ الفعلَ على شيء من سببه نصباً في القياس: إذا، وحيث"[2]، وقال في موضع آخر: "وممّا ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، قولك: هلاّ خيراً من ذلك"[3].

وذكر الرضيُّ أنّ (ما) في (قلّما) إمّا كافة للفعل عن طلب الفاعل، وإمّا مصدرية والمصدر فاعل الفعل[4]، ونقل البغدادي عن ابن خلف أنّه منع كونها مصدرية لأنّ (ما) معرفة، و(قلّ) تطلب النكرة، نحو قولهم: قلّ رجل يفعل ذلك، كما أنّها لو كانت مصدرية لجاز أن تدخل على الماضي والمستقبل، وهي في هذا الموضع لا تدخل إلاّ على المستقبل، فامتنع بهذا أن تكون (ما) في (قلّما) مصدرية[5].

وقد نُقِل عن أبي محمد الأعرابي أنّه روى بيت الشاهد هكذا:

صَدَدْتَ فَأَطْوَلْتَ الصُّدُودَ ولاَ أَرَى ... وِصالاً عَلَى طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ[6]

فيخلو البيت بهذه الرواية من الضرورة.

---

١. ينظر المصدر نفسه: ٢٩٧.

٢. الكتاب: ١/١٦٠.

٣. المصدر نفسه: ١/٣٢٦.

٤. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٤/٣٢٩.

٥. ينظر خزانة الأدب: ١٠/٢٢٧.

٦. البيت بهذه الرواية في إيضاح الشعر: ١٠٧، وخزانة الأدب: ١٠/٢٣١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٥/٢٤٧.

وفي البيت شاهد صرفيٌّ في قوله: (أطْوَلْت)، قال الأعلم: "أجْرَى (أطولت) على الأصل ضرورةً، شبّهه بما أُسْتُعمِلَ في الكلام على أصله، نحو: استحوذ، واعيلت المرأة، وأغيمت السماء"[1].

وقد ردَّ به ابنُ الأنباريّ على الكوفيين في احتجاجهم على اسميَّة فعل التعجب لوروده صحيحَ العين في نحو: ما أقومه!، وما أبيعه!

قال ابن الأنباري: "تصحيح العين في نحو: (ما أقومه!، وما أبيعه!)، لا يُخرجه عن أن يكون فعلاً، على أنّ تصحيحه غير مستنكر في كلامهم، ...، وقال . تعالى .: ﴿أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ﴾[2]، وقد قرأ الحسن البصري: ﴿حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ﴾[3]، على وزن (أفعَلَتْ)، ونحو قولهم: استصوبت، وأجودت، وأطيبت، وأطولت، قال الشاعر:

صَدَدْتِ وَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ... وِصالٌ عَلَى طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ

وإذا جاء التصحيح في هذه الأفعال المتصرفة تنبيهاً على الأصل مع بُعدها عن الاسم، فما ظنك بالفعل الجامد الذي لا يتصرف"[4].

ومعنى البيت:

لقد أعرضت عني، وطال هجرانك لي، وقليل ما يدوم الوداد ويستمر الحب إذا ما طال الهجران والبعد بين الحبيبين.

وصددت: من الصَّدِّ، وهو الإعراض والصدوف، يقال: صَدَّ عنه يصِدُّ ويَصُدُّ صدّاً، وصدوداً، بمعنى: أعرض[5].

ويروى بكسر التاء لخطاب المفردة المؤنثة، وبفتحها لخطاب المفرد المذكر، ورواية كسر التاء هي من خطاب النفس ولومها، قال البغدادي: "وظنّ ابن هشام أنّ

---

١. ينظر قوله في شرح شواهد المغني: ٢/٧١٨.

٢. سورة النساء من الآية: ١٤٠.

٣. سورة يونس من الآية: ٢٤.

٤. الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٤٤، ١٤٦.

٥. ينظر لسان العرب (صدد) ٨/٢٠٨.

الصواب في البيت أن يقال: (وقلّما وداد) عوض (وصال) وإن كان سيبويه وغيره أورده كذلك"[1].

ويبدو أنّ رواية الفتح هي الأقرب؛ لأنّ قبل البيت قوله:

صَرَمْتَ وَلَم تَصْرِمْ وَأَلْتَ صَرومُ وَكَيفَ تَصَابِي مَنْ يَقَالُ حَلِيمُ[2]

وقد نسب سيبويه بيت الشاهد في أحد الموضعين اللّذين انشدهُ فيهما إلى عمر بن أبي ربيعة، ولم ينسبه في الموضع الثاني[3]، بينما نقل البغداديُّ عن أبي محمد الأعرابي أنّه روى بيت الشاهد ضمن مجموعة أبيات نسبها إلى المرّارِ الفقعسي[4].

وترجمةُ كلٍّ من: عُمر بن أبي ربيعة[5]، والمَرار الفقْعسيّ[6] قد تقدّمت.

* * *

المبحث الثاني : الفاعل واسم الفاعل

---

١. خزانة الأدب: ١٠/٢٣٢.

٢. ينظر خزانة الأدب: ١٠/٢٣١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٥/٢٤٧.

٣. ينظر الكتاب: ١/ ٦٢ . ٣/ ١٣٢.

٤. ينظر خزانة الأدب: ١٠/ ٢٣١.

٥. ينظر ص ٣٧٢ من هذا البحث.

٦. ينظر ص ٢٧١ من هذا البحث.

نصبُ الفاعلِ والمفعُولِ معاً

قال العجّاج:

قَدْ سَالَمَ الحيَّاتِ مِنْهُ القَدَمَا
الأُفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا
وَذَاتَ قَرْنَيْنِ ضَمُوراً ضِرْزِمَا[1]

النحويون مُجْمِعُونَ على أن الفاعل يكون مرفوعا وأنَّ المفعول به يكون منصوباً، وعلّلوا اختيار الرفع للفاعل والنصب للمفعول به بعلل عدة، منها: أنَّ الفاعل إنّما اختص بالرفع لقوته، والمفعول بالنصب لضعفه، ومعنى قوة الفاعل تمكنه بلزومه الفعل وعدم استغناء الفعل عنه، بينما يجوز إسقاط المفعول، فأعطوا الأقوى وهي الضمة الأقوى وهو الفاعل، والأضعف للأضعف، لأنَّ الضمة أقوى من الفتحة لضيق مخرج أصلها وهو الواو وسعة مخرج أصل الفتحة وهو الألف، ومن جهة أخرى، فإنهم ناسبوا بين الثقل والقلة والخفة والكثرة؛ لأنَّ الفاعل قليل، إذ الفعل

---

١. الرجز له في ملحق ديوانه: ٤١٧.
وللنُّبيري في شرح ابن السيرافي: ٢٥٥/١.
ولمساور العبسي في لسان العرب (ضِرزم) ٣٥/٩، (ضمز) ٦٢/٩، والأشباه والنظائر في النحو: ٢١٨/٣.
ولأبي حناء في ضرائر ابن عصفور: ٨٣، وخزانة الأدب: ٢٤٠/١٠.
ولأحد هؤلاء أو للقفعسي أو لعبد بني عبس في المقاصد النحوية: ١٣١/٣، وخزانة الأدب: ٤١١/١١، ٤١٥، ٤١٦.
ولأحد هؤلاء أو للتدمري في شرح شواهد المغني: ٩٧٣/٢، ٩٧٤، والدرر اللوامع: ٣٦٥/١.
وبلا نسبة في الكتاب: ٣٤٤/١، ومعاني القرآن للفراء: ١١/٣، والمقتضب: ٢٢٩/٣، وجمهرة اللغة: ١١٣٩/٢، والأصول في النحو: ٤٧٣/٣، والخصائص: ١٩٧/٢، وسر صناعة الإعراب: ٧١/٢، والنكت: ١٦٤/١، ورصف المباني: ٣٧٤، ولسان العرب (شجع) ٢٧/٨، (شجعم) ٢٧/٨، ومغني اللبيب: ٣٥٥/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام: ٢٨٦، وشرح الأشموني: ٧١/٢.

لا يكون له إلا فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، كالأفعال التي تتعدى إلى مفعولين وثلاثة مفاعيل، فأعطوا الثقيل للقليل، والخفيف للكثير قصداً للموازنة[1].

ويرى بعض النحويين أنَّ الفاعل قد ينصب عند أمن اللبس، ومن ذلك قولهم: خرق الثوبُ المسمارَ . وكسر الزجاجُ الحجرَ، وهذا ما عبَّر عنه ابن هشام بـ(تقارض اللفظين في الحكم)، ورأى أنَّه من مُلَحِ الكلام وجعل منه قول الراجز السابق:

قَدْ سَالَمَ الحيَّاتِ مِنْهُ القَدَمَا
الأُفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا (الشاهد)

بنصب (الحيات) على الفاعلية، ونصب (القدما) على المفعولية، وأصله (سالم الحياتُ القدمَ)، بالإفراد، فتكون الألف للإطلاق[2]، وذكر ابن جني أنَّه أراد (القدمان)، فحذف النون إمَّا جوازاً على مذهب الكوفيين والبغداديين، وإمَّا لضرورة الشعر[3].

وقد رجَّح ابن هشام اللَّخمي إرادة التثنية، بدليل قول الراجز بعده:

هَمَمْنَ في رِجْلَيهِ حتَّى هَوَّمَا
ثُمَّ اغْتَدَيْنَ واغْتَدى مُسَلَّما

فقوله: (هممن في رجليه) دليل على أنَّ (القدما) مثنى وليس مفرداً[4].

وقد عزا ابن جني رواية نصب (الحيات) إلى الكوفيين والبغداديين[5].

إلا أنَّ سيبويه قد أنشد هذا الرجز برفع (الحيات)، واستشهد به على إضمار الفعل الناصب لـ(الأفعوان)، قال سيبويه في بابٍ يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل: "ومثل ذلك قول الشاعر، وهو من الرجز:

---

١. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٧٤/١، ٧٥.

٢. ينظر الكتاب: ٣٤٤/١ (هامش الشاهد رقم: ٢٢٤)، ومغني اللبيب: ٣٥٤/٢، ٣٥٥.

٣. ينظر الخصائص: ١٩٧/٢، وسر صناعة الإعراب: ١٤٦/٢.

٤. ينظر رأيه في خزانة الأدب: ٤١٦/١١.

٥. ينظر الخصائص: ١٩٧/٢، وسر صناعة الإعراب: ١٤٦/٢.

قَدْ سَالَمَ الحيَّاتِ مِنْهُ القَدَمَا
الأُفْعُوانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا
وَذَاتَ قَرْنَيْنِ ضَمُوراً ضِرْزِمَا[1]

فإنما نصب (الأفعوان) و(الشجاع): لأنّه قد عُلم أنّ (القدم) ههنا مسالمة كما أنّها مسالمة، فحمل الكلام على أنّها مسالمة"[2].

وقد ردّ ابن جني رواية نصب (الحيات)، واستدل برواية سيبويه برفع (الحيات) في الردّ على الرواية الأولى، قال ابن جني: "فهذه رواية لم يعرفها أصحابنا، والصحيح عندنا ما رواه سيبويه:

قَدْ سَالَمَ الحيَّاتُ .....

برفع (الحيات)، ونصب (القدم)"[3].

وعلى رواية سيبويه لا شاهد في البيت على نصب الفاعل، سواء أكان نصبه لكونه من ملح الكلام كما ذكر ابنُ هشام[4]، أو على أنّه لغة من لغات العرب [5]. وفيها حمل الكلام على المعنى، فكان القياس رفع (الأفعوان، والشجاع) على البدل من (الحيات)، ولكنه حمله على فعل مضمر يدل عليه الفعل المذكور (سالم)؛ لأنّ المسالمة تكون من اثنين فصاعدا، فلما قال: قد سالم الحيات منه القدما، عُلِم أنّ القدم مسالمة للحيات؛ لأنّ ما سالم شيئاً فقد سالمه الآخر، فكأنّه قال: سالمت القدم الأفعوان[6].

---

١. الرجز بهذه الرواية في الكتاب: ٣٤٤/١، والمقتضب: ٢٢٩/٣، والخصائص: ١٩٧/٢، وسر صناعة الإعراب: ١٤٦/٢، لسان العرب(ضرزم) ٣٥/٩، (ضمز) ٦٢/٩، والمقاصد النحوية: ١٣١/٣، وشرح الأشموني: ٧١/٢، وخزانة الأدب: ٤١١/١١، ٤١٥.

٢. الكتاب: ٣٤٤/١، ٣٤٥.

٣. سر صناعة الإعراب: ١٤٦/٢.

٤. ينظر مغني اللبيب: ٣٥٣/٢، ٣٥٤.

٥. ينظر الدرر اللوامع: ٣٦٥/١.

٦. ينظر الكتاب: ٣٤٤/١ (هامش الشاهد رقم: ٢٢٤)، وخزانة الأدب: ٤١٥/١١.

ومعنى الرجز:

وصف الراجزُ راعياً للإبل بخشونة القدمين وغلظ جلدهما حتى لا تستطيع الحياتُ أن تؤثّر فيهما.

و(الأفعوان): الذَّكر من الحيات[1].

و(الشّجاع): بضم الشين وكسرها: ضربٌ من الحيّات، وقيل: الحية الذكر، وقيل: هو الحية مطلقاً[2].

و(الشّجعم): الحية الشديدة الغليظة[3].

و(ذات قرنين): أفعى لها قرنان من جلدها[4].

و(الضّموز): صفة لـ(الحيات)، وهي الساكنة المطرقة، وقيل: الشديدة[5].

و(الضّرزم): شديدة العضّ، ويُقال كذلك للمُسِنّة التي فيها بقيةُ شباب[6].

وترجمة العجّاج قد تقدّمت[7].

* * *

إعمَالُ اسمِ الفَاعلِ مُصَغّراً

---

١. ينظر خزانة الأدب: ٤١٧/١١.

٢. ينظر لسان العرب (شجع) ٢٧/٨.

٣. ينظر المصدر نفسه (شجعم) ٢٧/٨.

٤. ينظر نفسه (ضرزم) ٣٥/٩.

٥. ينظر نفسه (ضمز) ٦٢/٩.

٦. ينظر نفسه (ضرزم) ٣٥/٩.

٧. ينظر ص ٥٦ من هذا البحث.

قال مُضرِّس بن رَبعيّ (من الطويل):

فَمَا طَعْمُ رَاحٍ بِالزُّجَاجِ مُدامةٍ تَرَقْرَقُ فِي الأَيدي كُمَيتٍ عَصِيرُهَا[1]

الأصلُ في الإعمال إنّما هو للأفعال، واسمُ الفاعل محمولٌ على الفعل المضارع في العمل، كما أنّ الفعل المضارع محمول عليه في الإعراب؛ ولأنّ الفروع تنحطُّ أبداً عن درجات الأصول، واسم الفاعل فرع عن الفعل، لذلك فإنّه لا يعمل عمل فعله إلاّ بشروط ذكرت مفصلة في مواضعها من كتب النحو[2].

ومن ضمن شروط إعمال اسم الفاعل عمل فعله أن يكون مكبراً، وهذا مذهب البصريين والفراء[3].

قال سيبويه: "واعلم أنّك لا تُحقِّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنّه قبيح: هو ضويربٌ زيداً، وهو ضويربُ زيدٍ، إذا أردت بـ(ضارب زيدٍ) التنوين. وإن كان (ضارب زيدٍ) لِمَا مضى فتصغيره جيدٌ"[4].

وعلّل بعضُهم منعَ المُصغَّر من العمل بأنّ التصغير مختص بالأسماء، وهذا يبعد الوصف عن الفعل، قال الرضي: "ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول ألاّ يكونا مصغَّرين ولا موصوفين؛ لأنّ التصغير والوصف يخرجانه عن التأويل بالفعل"[5]، وقد عُورض هذا بأنّ التثنية والجمع من خصائص الأسماء وهما لا يمنعانِ العمل[6].

---

١. البيت له في المقاصد النحوية: ٤١/٣، والدرر اللوامع: ٣١٥/٢.
وبلا نسبة في ارتشاف الضَّرب: ٢٢٦٨/٥، وتذكرة النحاة: ٢٨٣، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي: ٨٥١/٢، ١٦٨٥/٣، وهمع الهوامع: ٨١/٥، وشرح الأشموني: ٥٥٤/١.

٢. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٧٨/٦، وشرح الرضي على الكافية: ٤١٥/٣، وارتشاف الضَّرب: ٢٢٦٧/٥، وشرح التصريح: ١١/٢، وشرح الأشموني: ٥٥٣/١.

٣. ينظر رأيهم في التسهيل: ١٣٦، وارتشاف الضَّرب: ٢٢٦٨/٥، وحاشية الصبان: ٩٠٦/٢.

٤. الكتاب: ٥٣٣/٣.

٥. شرح الرضي على الكافية: ٤٢٤/٣.

٦. ينظر حاشية الصبان: ٩٠٦/٢.

وردَّ الرضيُّ قول من قال بالقياس على التثنية والجمع بقوله: "وجوّز بعضهم عملَ المصغَّرِ والموصوف قياساً على المثنى والمجموع، وليس بشيء"[1].

وفسّر قوله هذا بأنَّ كلاً من المثنى والمجموع يبقى على صيغته وهي صيغة الواحد التي كان بها اسم الفاعل يشابه الفعل ولم تتغير هذه الصيغة على نحو ما تغيرت عند التصغير فلم تُخْرِجِ التثنية والجمع اسم الفاعل عن العمل كما أخرجه التصغير[2]، وقد نقل الصبان عن بعض النحويين تعليل بقاء عمل المثنى والمجموع دون المصغر بأنَّ التثنية والجمع قد جاءا بعد استقرار عمل اسم الفاعل مفرداً بخلاف التصغير، ووصف هذا القول بأنّه تحكم محض[3].

وقد أجاز الكسائي وباقي الكوفيين إعمال اسم الفاعل مصغراً وذلك اعتماداً على أنَّ المعتبر هو شبه الاسم بالفعل في المعنى وليس في الصورة[4].

وتبعهم أبو جعفر النحاس[5]، ومما استدل به المجوِّزونَ قولُ مضرِّسِ بنِ ربعي (من الطويل):

فَمَا طَعْمُ رَاحٍ بِالزُّجَاجِ مُدامةٍ تَرَقْرَقَ فِي الأَيدِي كُمَيتٍ عَصِيرُهَا

على أنَّ قوله (عصيرها) مرفوع بـ(كميت)[6].

ونُقل عن ابن عصفور أنَّ الوصف الذي يجوز إعماله مصغراً إنّما هو الذي لم يستعمل إلاَّ مصغراً، ولم يلفظ به مُكبراً[7]، ونسب العيني هذا القول إلى بعض

---

١. شرح الرضي على الكافية: ٤٢٤/٣.

٢. ينظر المصدر نفسه: ٤٢٣/٣، ٤٢٤.

٣. ينظر حاشية الصبان: ٩٠٦/٢.

٤. ينظر رأيهم في التسهيل: ١٣٦، وشرح الكافية الشافية: ٤٦٦/١، وارتشاف الضَّرب: ٢٢٦٧/٥، وشرح الأشموني: ٥٥٤/١، وحاشية الصبان: ٩٠٦/٢.

٥. ينظر رأيه في ارتشاف الضَّرب: ٢٢٦٨/٥، وحاشية الصبان: ٩٠٦/٢.

٦. ينظر المقاصد النحوية: ٤٢/٣، وحاشية الصبان: ٩٠٧/٢.

٧. ينظر ارتشاف الضَّرب: ٢٢٦٨/٥.

المتأخرين من المغاربة ولم يحدد[1]، ونسبه الأشموني إلى بعض المتأخرين[2]. قال العينيّ: "وهذا مذهب المتأخرين من المغاربة حيث قالوا: الوصف الذي لا يستعمل إلا مصغراً، ولا يحفظ له مكبر جاز إعماله، وأنشدوا هذا البيت لكن هذا على رواية من جر (كميت) على أنّه وصف"[3]؛ لأنّ بيت الشاهد قد رُوي برفع كميت:

..... كُميتٌ عَصِيرُهَا[4] .....

قال الصبّان: "و(كميت) بالجر صفة (راح)، ورُوي بالرفع كما ذكره شيخنا[5]، ولا شاهد في البيت عليه؛ لأنّ كميت حينئذٍ خبر مقدم و(عصيرها) مبتدأ مؤخر"[6].

و(راح) اسم من أسماء الخمر، قال ابن منظور: "والرّاح الخمرُ، اسمٌ لها"[7].

و(ترقرق)؛ أصله: تترقرق، حُذفت منه إحدى التاءين[8]، ومعناه: تتلألأ وتلمع[9].

ويروى: (في الزجاج) مكان (بالزجاج)[10].

و(كميت): من (الكمته)، وهي الحمرة الشديدة التي يخالطها سواد[11].

---

١. ينظر المقاصد النحوية: ٤٢/٣.

٢. ينظر شرح الأشموني: ٥٥٤/١.

٣. المقاصد النحوية: ٤٢/٣.

٤. البيت بهذه الرواية في حاشية الصبان: ٩٠٧/٢.

٥. يقصد به الشيخ العلامة المدابغي، قال الصبان في مقدمة حاشيته: "وحيث أطلقتُ شيخنا فمرادي به شيخنا العلامة المدابغي" حاشية الصبان: ٩/١.

وهو حسن بن علي بن أحمد المنطاوي الشافعي الأزهري، الشهير بالمدابغي، من أهل مصر، من مؤلفاته: إتحاف فضلاء الأمة المحمدية ببيان جمع القراءات السبع من طريق التيسير والشاطبية، وحاشية الأربعين النووية، وكفاية اللبيب، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (١١٧٠هـ).

ينظر هدية العارفين: ٢٩٨/٥، والأعلام: ٢٠٥/٢.

٦. حاشية الصبان: ٩٠٧/٢.

٧. لسان العرب (روح) ٢٥٦/٦.

٨. ينظر الدرر اللوامع: ٣١٦/٢.

٩. ينظر لسان العرب (رقق) ٢٠٦/٦.

١٠. الرواية في ارتشاف الضّرب: ٢٢٦٨/٥، وتذكر الدماة: ٦٨٣، والمقاصد النحوية: ٤١/٣.

قال سيبويه: "وسألت الخليل عن (كُمَيت) فقال: هو بمنزلة (جُمَيلٍ)؛ وإنَّما هي حُمرةٌ مخالطها سوادٌ ولم يَخْلُصْ؛ فإنَّما حقَّروها لأنَّها بين السواد والحُمرة ولم يخلص أن يقال له (أسود)، ولا (أحمر)، وهو منهما قريب، وإنَّما هو كقولك: هو دون ذلك"[2].

والبيت من قصيدة لمضرِّس بن ربعي، بكسر الراء فيهما، وسكون الياء من (رِبْعي)، وهو شاعر جاهلي، و(ربعي) نسبة إلى (الربيع) من قولهم: (أربع الرجل) إذا ولد له ولد وهو شاب، وولده (ربعي).

وهو مُضرِّس بن ربعي بن لقيط بن خالد بن نضلة بن الأشتر بن حجوان بن فقعس بن طريف بن عمرو بن قعين الأسدي، شاعر حسن التشبيه والوصف، قال البغدادي: شاعر جاهلي، وقال المرزباني: له خبر مع الفرزدق، فإن صح ما قاله المرزباني فلا يكون جاهلياً[3].

* * *

دخُولُ نُونِ الوِقَايةِ عَلَى الاسمِ

قال الشاعر (من البسيط):

أَلاَ فَتىً مِن بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِي ... وَلَيسَ حَامِلَنِي إلاَّ ابنُ حَمَّالِ[4]

---

١. ينظر لسان العرب (كمت) ١٠٩/١٣.

٢. الكتاب: ٥٣٠/٣.

٣. ينظر خزانة الأدب: ٢٢/٥، والأعلام: ٢٥٠/٧.

٤. البيت لأبي محلَّم السعدي في الكامل في اللغة والأدب: ٤٢٧/١.

نون الوقاية، وتسمى أيضاً نونَ العماد، هي نون مكسورة تأتي قبل ياء المتكلم الواقعة في محل نصب بأحدٍ من ثلاثة: أحدها: الفعل، سواء كان متصرفاً، نحو: زارني، أو جامداً، نحو: عساني، والثاني: اسم الفعل، نحو: دراكني، وتَرَاكني، بمعنى: أدرِكني، واتركني. والثالث: الحروف الناسخة، نحو: إنّني، ولكنّني، ولعلّني، وليتني، ويجوز حذفُ نون الوقاية مع (إنّ، وأنّ، ولكنّ، وكأنّ)، ويغلب حذفها مع (لعلّ)، ويقل الحذف مع (ليت)[1].

ومما تلحقه نونُ الوقاية الياءُ المخفوضةُ بـ(من، وعن)، نحو: منّي، وعنّي، والياء المضاف إليها لدن، أو قد، أو قط، نحو: لدني، وقدني وقطني[2].

وسُمّيت هذه النونُ نونَ الوقاية لأنّها تقي الفعل من الكسر، ثم حُمِلَ على الفعل باقي الألفاظ التي تلحقها هذه النون. ويرى ابن مالك أنّها إنّما سميت بذلك لأنّها تقي اللّبس في الأمر، نحو: أكْرِمني، فلولا النونُ لالتبسَ أمرُ المذكّر بأمر المؤنث، ثم حُمِل الماضي والمضارع على الأمر[3].

ويرى البصريون أنّ دخول نون الوقاية على الأسماء غير جائز، وليس بِمُسلَّمٍ عندهم [4]؛ وحكموا على كل ما جاء مخالفاً لنصّهم بالشذوذ، من ذلك قول الشاعر (من البسيط):

أَلاَ فَتىً مِن بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِي وَلَيسَ حَامِلَنِي إلاّ ابنُ حَمّالِ (الشاهد)

حيث قالوا إنّه "من الشاذ الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه"[5].

وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٢٩/١، وشرح الرضي على الكافية: ٢٣٢/٢، وخزانة الأدب: ٢٦٥/٤، ٢٦٦.

١. ينظر الجنى الداني: ١٥٠، ١٥١، ومغني اللبيب: ٨/٢.

٢. ينظر مغني اللبيب: ٨/٢.

٣. ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ١٣٥/١.

٤. ينظر رأيهم في الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٢٩/١، ١٣٠.

٥. الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٣٠/١.

وسبب هذا المنع أنَّ نون الوقاية إنَّما جاءت لتقي الفعل من الكسر الحاصل له عند اتصاله بياء المتكلم؛ لأنَّ الياء تستوجب كسر ما قبلها، والفعل لا يدخله الجر الذي هو أخ للكسر؛ لذا تحامى النحويون أن يقرنوا الفعل بياء المتكلم مباشرة لئلا ينكسر آخره، فجعلوا هذه النون متوسطة بين الفعل والياء لتتحمل هي الكسر، بينما المعروف عن الأسماء أن يدخلها الجر من غير منازع، بل هو علامة من علامتها، فلا حاجة إلى نون الوقاية معه عند إضافته إلى ياء المتكلم، وما دام الأمر جارياً على القياس الذي هو الأصل، فلا داعي للنزوح عنه إلى الشذوذ الذي هو خلاف الأصل[1].

وقد أنشد الرضيُّ بيت الشاهد كدليل على بقاء التنوين في الاسم عند اتصاله بضمير عند بعضهم، مع أنَّ الصحيحَ المشهورَ أنَّ حذف التنوين واجب عند اتصال الاسم بالضمير، قال الرضيُّ: "وإن ولي المجردَ عن اللام أو المقرون بها مُضمرٌ، فحذف النون، أو التنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور، وحكى بعضهم جواز، ضارِبُكَ، وضاربني، في الشعر، وأنشد:

أَلاَ فَتًى مِن بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِي ... وَلَيسَ حَامِلُنِي إلاَّ ابنُ حَمَّالِ"[2].

وحذفُ التنوين من الاسم عند اتصاله بضمير واجبٌ، قال سيبويه: "واعلم أنَّ حذف النون والتنوين لازم مع علامة المضمر غير المنفصل؛ لأنَّه لا يتكلم به مفردا حتى يكون متصلاً بفعل قبله أو باسم فيه ضمير، فصار كأنَّه النون والتنوين في الاسم؛ لأنَّهما لا يكونان إلا زوائد، ولا يكونان إلا في أواخر الحروف"[3].

وقد روى المبرّدُ بيت الشاهد هكذا:

---

١. ينظر المصدر نفسه: ١/١٢٩ (هامش الشاهد رقم: ٨٠).

٢. شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٣٢.

٣. الكتاب: ١/٢٤٧.

..... وَلَيمنَ يحَملُنِي إلاَّ ابنُ حَمّالِ[1]

فنون الرقاية متوسطة بين الفعل وياء المتكلم كما هو القياس، وقال عن رواية حاملني: "وهذا لا يجوز في الكلام؛ لأنّه إذا نون الاسم لا يتصل به المضمر؛ لأنّ المضمر لا يقوم بنفسه، فإنّما يقع مُعاقباً للتنوين، تقول: هذا ضاربٌ زيداً غداً، وهذا ضاربك غداً، ولا يقع التنوين ههنا؛ لأنّه لو وقع لانفصل المضمر"[2].

ونَسَب البيت مع أربعة أبيات أخرى إلى أبي محلّم السّعدي، وذكر أنّه قالها في مدحه لطلحة بن حبيب، وهذه الأبياتُ هي قوله:

لِطَلْحَةَ بنِ حَبِيب حِينَ تَسْأَلُهُ أَنْدَى وَأَكْرَم مِن فَنْد بنِ هَطّالِ
وَبَيْتُ طَلْحَةَ فِي عِزٍّ وَمكرمةٍ وَبيتُ فَنْدٍ إلَى ريقٍ وَأَحمَلِ
أَلاَ فَتىً مِن بَنِي ثُبْيَانَ يَحْمِلُنِي وَلَيمنَ حَامِلَنِي إلاَّ ابنُ حَمّالِ
فَقُلْتُ طَلْحَةَ أَولَى مَنْ عَمدتُ لَهُ وَجِئْتُ أَمْشِي إليه مَشْيَ مُغْتَالِ
مُستَيْقِناً أَنَّ حَبْلِي سَوفَ يَعلَقُهُ فِي رَأْسِ ذَيَّالةٍ أَو رَأْسِ ذَيَّالِ

وأبو مُحلّم ـ بضم الميم وفتح الحاء المُهملة وكسر اللام المشددة ـ هو محمد بن هاشم أبو مُحلّم السعدي الراوية التميميّ، كان من أحفظ الناس للعلم وأذكاهم فيه، وكان يهاجي أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الكاتب وأباه[3].

هذا كلُّ ما وجدته من ترجمته.

---

١. البيت بهذه الرواية في الكامل في اللغة والأدب: ٤٢٧/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١٢٩/١، (هامش الشاهد رقم: ٨٠)، وشرح الرضي على الكافية: ٢٣٢/٢، (الهامش رقم: ٢) وخزانة الأدب: ٢٦٥/٤، ٢٦٦.

٢. الكامل في اللغة والأدب: ٤٢٧/١، ٤٢٨.

٣. ينظر الكامل في اللغة والأدب: ٤٢٧/١.

* * *

المبحثُ الثّالثُ : مُتعلّقاتُ الفِعلِ: المفاعيلُ والحالُ والتّمييزُ

رفعُ المَصدرِ المنصُوبِ بعدَ حَذفِ عَامِلِهِ

قال الشّاعر (من الكامل):

عَجِبْتُ لِتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي فِيكُم عَلَى تِلْكَ القَضِيةِ أَعْجَبُ[1]

اتَّفق العلماء على أنّه يجوز حذف عامل المصدر إذا كان مُبيِّناً للنوع أو للعدد إن دلّ عليه دليل حالي أو مقالي؛ فالدليل الحالي ما كان مرجعه إلى الحال من مشاهدة أو غيرها، كأن يقال لمن قدم من السفر: قدوماً مباركاً، فحذف العامل لدلالة الحال المشاهدة عليه، وتقديره: قدمت قدوماً مباركاً.

أمّا الدليل المقالي فنحو أن يقال: ما جلست، فيقال: بلى جلوساً طويلاً، أو: بلى جلستين، فهذا دلّ المقال على العامل المحذوف، وهو قول القائل: ما جلست، والتقدير: بلى جلست جلوساً طويلاً، أو: بلى جلست جلستين[2].

أمّا إذا كان المصدرُ مُؤكِّداً للفعل، فمذهب ابنِ مالك أنّه لا يجوز حذفه، حيث قال: "المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله، وتقرير معناه، وحذفُه منافٍ لذلك فلم يجز"[3].

وقد صرّح به أيضاً في الألفيّة، حيثُ قال:

وَحَذْفُ عَامِلِ المُؤَكِّدِ امْتَنَعْ
وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

وقد ردّ ابن الناظم قول أبيه بقوله: "فإن أراد أنّ المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقديره معناه دائماً، فلا شك أن حذفه مناف، لذلك القصد، ولكنه

---

١. البيت لهنيّ بن أحمر الكناني في الكتاب: ٣٨٢/١.
وله أو لزُرافة الباهلي في لسان العرب (حيس) ٢٨٧/٤.
ولرؤبة في شرح المفصل لابن يعيش: ١١٤/١.
ولضمرة بن ضمرة في خزانة الأدب: ٣٤/٢، والدرر اللوامع: ٤١٦/١، ٤١٧.
ولرجل من مذحج في النكت: ١٧٥/١.
وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية: ٣١٦/١، وارتشاف الضَّرب: ١٣٦٨/٣، وشرح قطر الندى: ٣٢١، وشرح التصريح: ٥٨/٢، وهمع الهوامع: ١١٨/٣، وشرح الأشموني: ١٥٨/١.
٢. ينظر ارتشاف الضَّرب: ١٣٦٠/٣، وشرح التصريح: ٤٩٨/١.
٣. شرح الرضي على الكافية: ٢٩٥/١.

ممنوع، ولا دليل عليه، وإن أراد أنَّ المصدر قد يُقْصَدُ به التقوية، والتقرير، وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم، ولكن لا نُسَلِّم أنَّ الحذف مناف لذلك القصد؛ لأنَّه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأنْ يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق، وأولى ومثَّل لما حُذف عامله حذفاً جائزاً، بـ(أنت سيراً، وميراً) وحذفاً واجباً بـ(سقياً، ورعياً، وحمداً، وشكراً) إلى أن قال: فمنعُ مثل هذا إمَّا لسهوٍ عن وروده، وإمَّا للبناء على أنَّ المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الأصل، ولا يقتضيها فحوى الكلام"[1].

وقد أجاب الشاطبيّ[2] بأن قول ابن الناظم غيرُ لازم، وأنَّ ما استدل به لا دليل فيه، لأنَّها مصادر لم تأتِ للتأكيد أصلاً، وإنَّما هي مصادر جُعلت بدلاً من أفعالها، وعوضت منها، فلو كانت مؤكدة لها لكانت مؤكدة لنفسها، والشيء لا يؤكِّد نفسه[3].

كما ردَّه ابنُ عقيل بقوله أيضاً: "إنَّ ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح، فإن جميع ما أتى به من الأمثلة ليست من المصدر المؤكد في شيء، وإنَّما هي من المصادر النائبة عن أفعالها"[4].

وقد استأنس العلامة الملويّ[5] في الردِّ على ابن الناظم ـ مشيراً إلى عُلوّ مرتبة ابن مالك ـ [1]بإنشاد بعضهم (من البسيط):

---

١. شرح ابن الناظم: ٢٦٦.

٢. هو إبراهيم بن موسى بن محمد الشاطبي الغرناطي، فقيه ومحدث، أصولي، لغوي، ومفسر، من مصنفاته: أصول النحو، الاعتصام بالسنة، وشرح على الخلاصة في النحو، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٧٩٠هـ).

ينظر الأعلام: ١/٧٥.

٣. ينظر قوله في شرح التصريح: ١/٤٩٩.

٤. ينظر شرح ابن عقيل: ٢/١٧٥، ١٧٦.

٥. هو أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف بن عمر أبو العباس شهاب الدين الملوي الشافعي الأزهري، شيخ الشيوخ في عصره، من مؤلفاته: الآلئ النثورات، وحاشية على شرح القيراوني لأم البراهين للسنوسي، وحاشية على شرح المكودي للألفية، توفي بالقاهرة ـ رحمه الله ـ سنة (١١٨١هـ).

ينظر هدية العارفين: ٥/١٧٨، والأعلام: ١/١٥٢.

وابنُ اللَّبُونِ إذَا مَا لُزَّ في قَرَنٍ لَمْ يَستَطِعْ صَولَةَ البُزْلِ القَنَاعِيسِ[1]

وقد يكون حذف عامل المصدر واجباً، وذلك إذا كان المصدر المؤكد قائماً مقام فعله، أي إذا كان بدلاً من فعله[2]؛ لأنّه لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه، وذلك نحو أمثلة سيبويه: (حمداً)، في موضع: أحمد الله، و(عجباً منه)، في موضع: أعجب منه، و(لا كيداً) في موضع: (ولا أكاد)[3].

قال سيبويه: "وإنّما أُختُزِلَ الفعل ههنا؛ لأنّهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل"[4].

وقد أطلق ابنُ مالك القول بوجوب حذف عامل المصدر المؤكّد القائم مقام فعله بقوله:

وَالحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلا
مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدَلا

بينما خصّ ابن عصفور وجوب الحذف بالتكرار[5]، وذلك نحو قول قطري ابن الفجاءة[6] (من الوافر):

---

١. ينظر حاشية الملوي على شرح المكودي: ١٢٠.

٢. البيت لجرير في شرح ديوانه: ٢٤٠، ولسان العرب (قعس) ٢٠٤/١٢، (لزز) ١٩٤/١٣.
وبلا نسبة في شرح ابن الناظم: ٢٦٦ (الهامش رقم: ١)، وشرح المكودي: ١٢٠ (الهامش). ومعنى لُزّ: شُدّ، وقَرَن: الحبل، والبُزْل: جمع بازل، وهو ما يُقال للبعير إذا استكمل السنة الثامنة وطعن في التاسعة، والقناعيس: الشّداد من الإبل. ينظر لسان العرب (لـزز) ١٣/ ١٩٤ و(قرن) ٨٦/١٢، و(بزل) ٨٠/٢، و(قعس) ٢٠٤/١٢.

٣. ينظر الكتاب: ٣٨٢/١، وشرح الكافية الشافية: ٢٩٥/١، وشرح ابن الناظم: ٢٦٧، وشرح التصريح: ٤٩٩/١.

٤. ينظر الكتاب: ٣٨٢/١.

٥. المصدر نفسه: ٣٨٢/١.

٦. ينظر رأيه في المقاصد النحوية: ٣٠٥/٢، وشرح التصريح: ٥٠١/١، وشرح الأشموني: ٣٦٩/١.

٧. هو جعونة بن مازن بن يزيد الكناني المازني التميمي، يكنى (أبا نعامة) في الحرب، وهو اسم فرسه، وكنيته في المسْلم: أبو محمد، من رُؤساء الخوارج وأبطالهم من أهل قطر، بقرب البحرين كان

فَصبراً في مجال الموت صبراً ..... [1]

ويرى الرضي أنّ حذف العامل في مثل هذا إنّما كان إبانةً لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد، وهو الفعل[2]، وجعل من هذا السبب نفسه تعليلاً لرفع بعض هذه المصادر المنصوبة، قال: "ولمثل هذا المعنى، أعني زيادة المبالغة في الدوام، رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قدّمنا أنّ فاعلها، ومفعولها يبين بالإضافة أو حرف الجر بعد حذف الفعل لزوماً، تبييناً لمعنى الدوام"[3]، ثم مثل لهذا بقول الشاعر:

عَجِبْتُ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي فِيكُم ..... (بيت الشاهد)

هذا ما قاله في باب (المفعول المطلق)، وهو مناقض لكلامه في باب (المبتدأ) عند كلامه على (مسوغات الابتداء والنكرة) فقد جعل النّصب في قوله (سلام عليك) بعد حذف الفعل دليل على الحدوث فعدل إلى الرفع للدلالة على الدوام، وهذا نصه: "فعلى ما فسّر المصنف ينبغي أن يكون معنى (سلام عليك) قول للفظ سلام عليك، وليس كذا، بل سلام في قولك: سلام عليك، بمعنى مصدر: سلّمك الله، أي: جعلك سالماً، فالأصل: سلّمك الله سلاماً، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوباً، وكان النصب يدل على الفعل، والفعل على الحدوث، فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه، واستمراره أزالوا النصب الدال على الحدوث، فرفعوا

خطيباً فارساً، قيل عنه إنه صاعقة كبرى من صواعق الدنيا في القوة والشجاعة، توفي . رحمه الله . سنة (٧٨هـ).

ينظر وفيات الأعيان: ٤/٩٣، والأعلام: ٥/٢٠٠.

١. هذا صدر البيت، وعجزه:

..... فما ليل الخلود بمستطاع

والبيت له في المقاصد النحوية: ٢/٣٠٤، وشرح التصريح: ١/٥٠١.

وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ١/٢٩٧، وأوضح المسالك: ٢/٢٧، وشرح الأشموني: ١/٣٦٩

٢. ينظر شرح الرضي على الكافية: ١/٣٠٦.

٣. شرح الرضي على الكافية: ١/٣١٦.

(سلام)، وكذا أصل: ويل لك، هلكت ويلاً، أي: هلاكاً، فرفعوه بعد حذف الفعل نفضاً لغبار معنى الحدوث"[1].

وقد نبّه الدماميني والبغداديُّ إلى تناقض الرّضيّ، وعلّلوه بكلام لا يتسع المقام لذكره[2].

وقد أشار سيبويه إلى هذه الرواية بقوله: "وقد جاء بعض هذا رفعاً يُبتدأ ثم يُبنى عليه. وزعم يونس أن رؤبة بن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعاً"[3].

كما ذكر السُّيوطيّ تعليلَ الرضي نفسه في بيان سبب الرفع بقوله: "وإنما عدل إلى رفعه لإفادة معنى الثبوت"[4].

وقد استدل بالبيت برواية الرفع ابنُ هشام، والأزهريُّ، والأشمونيُّ، على أنّ النكرة إذا دلت على معنى التعجب جاز الابتداء بها، وكان ذلك مسوغاً لها؛ ذلك لأنّها في معنى الفعل لأنّها تدل هنا على ما يدل عليه الفعل (أعجب)، وهي في ذلك مثل (ما أحسن زيداً!)؛ فهي مع كونها نكرة يجوز وقوعها مبتدأ لدلالتها على معنى التعجب[5].

إلاّ أنّ بيت الشاهد قد روي بالنصب:

عَجَباً لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ وَإِقَامَتِي ..... [6]

فـ(عجباً) مصدر نائب عن الفعل (أعجب).

وفي النُّكت للأعلم:

---

١. المصدر نفسه: ٢٣٦/١.

٢. ينظر خزانة الأدب: ٣٥/٢، ٣٦.

٣. الكتاب: ٣٨٢/١.

٤. شرح شواهد المغني: ٩٢٢/٢.

٥. ينظر شرح قطر الندى: ٣٢٢ (هامش الشاهد رقم: ١٤٦)، وشرح التصريح: ٥٨/٢، وشرح الأشموني: ١٥٨/١.

٦. البيت بهذه الرواية في النكت: ١٧٥/١، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٤٠٤/١، ولسان العرب (حوس) ٢٨٧/٤، وشرح شواهد المغني: ٩٢٢/٢، وخزانة الأدب: ٣٥/٢.

عَجِبتُ لِتِلْكَ قَضِيَّةً ....[1]

ومعنى البيت:

كان الشاعر ممن يبرُّ أُمَّهُ ويخدمها، وكانت مع ذلك تُؤثر أخاً له عليه فعجب من ذلك ومن صبره عليه.

و(عجب) بالرفع مبتدأ خبرُهُ (تلك)، أو هو مستغنٍ عن الخبر؛ لأنَّه قد تضمَّن من وقوعه موقع المنصوب ما يتضمنه المنصوب فيستغني عن الخبر، أو هو خبر لمبتدأ محذوف[2].

وقد ذكر البغداديُّ أنَّ سيبويه قد أورده مرفوعا "على إضمار مبتدأ؛ أي: أمري عجبٌ"[3]، ولكنَّ الذي في الكتاب: "وقد جاء بعض هذا رفعاً يُبتدأ ثم يُبنى عليه"[4].

فهو عند سيبويه مبتدأ، والذي قاله البغدادي مأخوذ من قول سيبويه: "وسمعنا بعض العرب الموثوق به، يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمد الله وثناء عليه، كأنه يحمله على مضمر في نيته هو المظهر، كأنه يقول: أمري وشأني حمد الله وثناء عليه"[5].

فالأول هو صريح رأيه (يُبتدأ ثم يُبنى عليه)، والثاني (إضمار مبتدأ) هو ما سمعه عن العرب الموثوق بهم.

و(قضية) يُروى بالنصب والجر والرفع، قال أبو حيان: "وقضية تمييز أو حال"[6].

---

١. ينظر: ١/١٧٥.

٢. ينظر خزانة الأدب: ٢/٣٤.

٣. خزانة الأدب: ٢/٣٤.

٤. الكتاب: ١/٣٨٢.

٥. المصدر نفسه: ١/٣٨٣.

٦. ارتشاف الضَّرب: ٣/١٣٦٩.

وفصّل البغدادي فقال: "وقضية منصوب على التمييز المُبَيِّن للنوع الذي أشار إليه بـ(تلك) ويجوز أن يكون منصوباً على الحال، قال أبو علي: كأنّه قال: اعجبوا لتلك الفعلة قضية، وقضية هنا بمعنى مقضية"[1].

والجر على البدلية من (تلك)[2].

والرفع على الخبرية لمحذوف، والتقدير: هي قضية[3].

وقد استدل سيبويه على رفع المصدر على أنّه خبر لمبتدإ محذوف بقول الراجز:

يَشْكُو إليّ جَمَلي طُولَ السُّرَى
صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلانَا مُبْتَلَى[4]

ثم قال: "والنصب أكثر وأجود"[5].

قال الأعلم معللاً اختيار النصب: "لأنّه يأمره بالصبر لمّا تشكّى إليه طول السُّرى"[6].

وهو يرى أنّ (صبر) في البيت مبتدأ لا خبر له؛ لأنّه اسم فعل[7].

إلاّ أنّ الشاهد قد رُوي:

صَبْراً جَمِيلاً فَكِلانَا مُبْتَلَى[1]

---

١. خزانة الأدب: ٢/٣٤، ٣٥.

٢. ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/٣١٩.

٣. ينظر ارتشاف الضَّرب: ٣/١٣٦٩، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/٣٢٩.

٤. الرجز للمليد بن حرملة في شرح ابن السيرافي: ١/٣١٠، ٣١١.
وبلا نسبة في الكتاب: ١/٣٨٤، ومعاني القرآن للفراء: ٢/٥٤، ١٥٦، وأسرار البلاغة: ٣٨٨، والنكت: ١/١٧٥، وتفسير البحر المحيط: ٥/٢٨٩، ومسالك النحاة: ١٧٩، ١٨٠.

٥. الكتاب: ١/٣٨٥.

٦. النكت: ١/١٧٥.

٧. ينظر رأيه في مسالك النحاة: ١٧٩.

بالنصب، وقد استشهد الفراء بهذه الرواية على أنَّ النصب يكون أسهل عند إرادة الأمر، قال عند قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[2]: "الصبر الجميل مرفوع؛ لأنَّه عزَّى نفسه، وقال: ما هو إلاَّ الصبر، ولو أمرهم بالصبر لكان النصب أسهل، كما قال الشاعر:

يَشْكُو إليَّ جَمَلي طُولَ السُّرَى
صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكِلانَا مُبْتَلَى"[3].

وهو قول أبي حيّان أيضاً، فقد ذكر أنَّ قراءة أُبي[4] وعيسى بن عمر[5]: ﴿فصبراً جميلاً﴾، قيل عنها: إنَّها قراءة ضعيفة عند سيبويه؛ لأنَّ المقام في الآية الكريمة إخبار وليس أمراً، ولا يصلح النصب إلا مع الأمر، وروي بيت الشاهد بالنصب أيضاً[6]. وقد جاء في مسالك النحاة إشارة إلى أن رواية الجرجاني في أسرار البلاغة: صبراً جميلاً[7]. ولكن روايته بالرفع: صبرٌ جميلٌ[8].

وقد اختلفت رواية هذا الشاهد لاختلاف نسبته إلى قائله.

---

١. الرجز بهذه الرواية في معاني القرآن للفراء: ٥٤/٢، ١٥٦، وشروح سقط الزند: ٦٢٠/٢، وتفسير البحر المحيط: ٢٨٩/٥، ومسالك النحاة: ١٨٠.

٢. سورة يوسف من الآية: ١٨.

٣. معاني القرآن للفراء: ٥٣/٢، ٥٤.

٤. هو أُبي بن كعب بن قيس بن عُبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار أبو منذر الأنصاري المدني، سيد القراء بالاستحقاق وأقرأ هذه الأمة على الإطلاق، واختلف في سنة وفاته اختلافاً كبيراً، فقيل: توفي ـ رحمه الله ـ سنة (١٩هـ)، وقيل: ٢٠، أو ٢٣، ٣٠، أو ٣٢، أو ٣٣هـ.

ينظر غاية النهاية: ٣١/١، ٣٢، وتهذيب التهذيب: ١٦٤/١، والأعلام: ٨٢/١.

٥. هو عيسى بن عمر أبو عمر الثقفي، أخذ عن أبي عمر بن العلاء، وعبد الله بن إسحاق، وأخذ عنه الخليل وسيبويه، وهو أول من هذّب النحو ورتبه، له كتابان في النحو: الإكمال، والجامع، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (١٤٩هـ).

ينظر إنباه الرواة: ٣٧٤/٢، وبغية الوعاة: ٢٣٧/٢، وشذرات الذهب: ٣٦٨/١.

٦. ينظر تفسير البحر المحيط: ٢٨٩/٥.

٧. ينظر: ١٨٠.

٨. ينظر أسرار البلاغة: ٣٨٨.

فقد اعتبر الرواة هذا الشاهد من الخمسين التي لا يُعرف قائلوها، إلا أنّ ابن السيرافي قد نسبه إلى الملبد بن حرملة[1]، ونُقل عن ابن الأعرابيّ أنّه ردّ هذه النسبة، وذكر أنّ أبا عبيدة قد سُئل عن قائله، فقال: هو لبعض السّواقين؛ فأنشد:

يَشْكُو إليّ جَمَلي طُولَ السُّرَى
يا جَمَلي ليس إليّ المشتكى
صَبْرَ جَمِيلٌ فَكِلانَا مُبْتَلَى
الدِّرهمانِ كلّفاني ما تَرَى

وقيل: صبراً جميلي. وأما بيت الملبد فليس فيه صبرٌ جميلٌ، وهو:

يَشْكُو إليّ فَرَسِي وَقْعَ القَنا
اصبر جميلٌ فَكِلاَنَا مُبْتَلَى[2]

وعلى هذا فللبيتِ ثلاثُ روايات أخرى عدا رواية الاستشهاد، وهي:

صبراً جميلاً .....

بنصبهما.

و:

صبرٌ جميلي .....

و:

اصبر جميلٌ .....

---

١. هو ملبد بن حرملة الشيباني، شاعر شجاع من كبار الثوّار في صدر أيام العباسيين، هزم جيوش المنصور مرات عدة، توفي . رحمه الله . سنة (١٣٨هـ).
ينظر الكامل في التاريخ لابن الأثير: ١١٨/٥، والأعلام: ٢٨٧/٧.
٢. ينظر مسالك النحاة: ١٨٠.

* * *

إضَافةُ (حيثُ) إلى المُفردِ

قال الرّاجزُ:

أمَا تَـرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعاً
نَجْماً يُضِيءُ كالشِّهابِ سَاطِعَا[1]

(حيث) ظرف مُبهَم للمكان عند أغلب النحويين ما عدا الأخفش، فهو يرى أنّها ترد للزمان أيضاً قال أبو علي: "وقد زعم أبو الحسن أنّ (حيث) يكون اسماً للزمان"[2].

وقال ابن مالك عن (حيث): "وقد يراد بها الحين عند الأخفش"[3].

---

١. الرجز بلا نسبة في إيضاح الشعر: ٢٠٧، والمتبع في شرح اللمع: ١/١٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/٩٠، وشرح الرضي على الكافية: ٣/١٨٣، ومغني اللبيب: ١/١٥٣، وشرح شواهد المغني: ١/٣٩٠، وشرح الأشموني: ١/٥٠٦، وخزانة الأدب: ٧/٣.

٢. إيضاح الشعر: ٢٠٩.

٣. التسهيل: ٩٧.

وهي مبنية على الضم، وبعض العرب يفتحها، إمّا لأنها مبنية عندهم على الفتح، وإمّا لأنّها عند بعضهم معربة، وهاتان اللغتان حكاهما الكسائي عن بعض العرب من بني تميم، وبني أسد[1].

وهي من الظروف اللازمة للإضافة ولا تضاف عند البصريين إلا إلى الجملة سواء أكانت اسمية، نحو: اجلس حيث زيد جالس، أم فعلية، نحو: اجلس حيث يجلس زيد، وعدوا إضافتها إلى المفرد شاذة[2].

بينما أجاز الكسائيّ إضافتها إلى المفرد قياساً على ما سمع[3].

قال أبو حيان: "ومذهب البصريين أنّه لا يجوز إضافتها إلى المفرد،...، وأجاز الإضافةَ الكسائيُّ قياساً على ما سمع من إضافتها إلى المفرد"[4].

وقد استدل بقول الراجز:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعاً
نجماً يُضِيءُ كَالشِّهَابِ سَاطِعاً (الشاهد)

بجر (سهيل) بإضافة (حيث) مضمومة التاء إليها.

فـ(حيث) على هذا عند الكسائي مضافة إلى المفرد (سهيل).

إلاّ أنّ الشاهد قد رُوي:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعاً[5]

---

١. ينظر لسان العرب (حيث) ٢٨٣/٤.

٢. ينظر شرح الرضي على الكافية: ١٨٢/٣، ١٨٣، وارتشاف الضّرب: ١٤٤٩/٣، وشرح التصريح: ٦٩٩/١.

٣. ينظر إيضاح الشعر: ٢٠٧، ومغني اللبيب: ١٥٢/١، وارتشاف الضّرب: ١٤٤٩/٣، وشرح التصريح: ٦٩٩/١، وشرح الأشموني: ٥٠٧/١، وخزانة الأدب: ٥٣٣/٦.

٤. ارتشاف الضّرب: ١٤٤٩/٣.

٥. البيت بهذه الرواية في المتبع في شرح اللمع: ١٥٢/١(هامش رقم: ٤)، وشرح الرضي على الكافية: ١٨٣/٣، ومغني اللبيب: ١٥٣/١، والمقاصد النحوية: ٥٢٠/٢، وخزانة الأدب: ٣/٧، والدرر اللوامع: ٤٥٧/١.

برفع (سهيل) على أنّه مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: سهيل موجود وعلى هذا تكون (حيث) مضافة إلى الجملة الاسمية[1].

قال الرضي: "وحذف خبر المبتدأ الذي بعد (حيث) غير قليل"[2].

كما رُوي الرجز:

..... حَيْثَ سُهيلٍ ..... [3]

بفتح ثاء(حيث).

قال ابنُ هشام: "ورأيت بخط الضّابطينَ:

أَمَا تَرَى حَيْثَ سُهَيْلٍ طَالِعاً

بفتح ثاء (حيث) وخفض سهيل"[4].

واستدل بهذه الرواية على إعراب (حيث) عند إضافتها إلى المفرد، ولا يرى أبو علي الفارسي داعياً لتغيير حال (حيث) من البناء إلى الإعراب في حال إضافتها إلى المفرد؛ لأنّ كونها اسماً لا يوجب خروجها عن البناء، كما هي الحال في (منذ) إذا استعملت اسماً، نحو: مُذْ يومان، وكذلك (على، وعن)، نحو: من عن يمين الخط، ومن عليه، فكل هذا لم يتغير حاله إذا صار اسماً، فكذلك (حيث)[5].

بينما يرى ابن جني أنّ "مَنْ أضاف (حيث) إلى المفرد أعربها"[6].

وتبعه العينيُّ، وذلك لزوال الموجب لبنائها، وهو إضافتها إلى الجملة، وإعرابها يكون إمّا نصباً على الظرفية أو على المفعولية ويكون الفعل (ترى) من

---

١. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٣/١٨٣.

٢. المصدر نفسه: ٣/١٨٣.

٣. الرجز بهذه الرواية في مغني اللبيب: ١/١٥٣، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣/١٥١.

٤. مغني اللبيب: ١/١٥٣.

٥. ينظر إيضاح الشعر: ٢٠٨، ٢٠٩.

٦. ينظر قوله في مغني اللبيب: ١/١٥٣، وخزانة الأدب: ٦/٥٥٤.

رؤية القلب التي تستدعي مفعولين. المفعول الأول (حيث)، والمفعول الثاني قوله: (طالعاً)[1].

بينما يرى البغدادي أنّ (حيث) في حال إضافتها إلى المفرد يجوز فيها الإعراب والبناء، ويرجّح أن تكون الرؤية في الفعل (نرى) بصرية، وتكون (حيث) مفعولاً به ـ حال إعرابها ـ و(طالعاً) حال من (سُهَيْل)؛ "لأنّ مفعولي الرؤية القلبية أصلهما المبتدأ والخبر، ويصح حمل أحدهما على الآخر"[2] هنا.

كما رُوِي الرجز:

..... حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعٌ[3]

على أنّ (سهيل) مبتدأ، و(طالعٌ) خبره.

ولكنّ قوافي الرجز منصوبة كما في باقي الأبيات.

والرجزُ لم يُنسب إلى قائل في جميع المصادر التي رُوِيَ فيها ممّا وقع منها بين يديّ.

* * *

١. ينظر المقاصد النحوية: ٥٢١/٢.

٢. خزانة الأدب: ٥/٧، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٥٣/٣.

٣. الرواية في شرح ابن عقيل: ٥٦/٣ (هامش الشاهد رقم: ٢٦٦).

بناءُ الأسماءِ والظُّروفِ المُبهمَةِ وإعرابُها

قال الشّاعر (من البسيط):

لَمْ يَمْنَعِ الشُّربَ مِنْهَا غَيرَ أَنْ نَطَقَتْ ... حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ[1]

من الكلمات التي استعملتها العرب تارةً بالإعراب وتارةً بالبناء من اسم وصفي أو اسم زماني (مثل، وغير، وحين)، وذلك إذا أُضيف منها شيء إلى فعل ماضٍ أو حرف موصول أو إذ[2]، نحو قوله . تعالى .: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُم تَنطِقُونَ﴾[3]، حيث قُرئ (مثلَ) بالفتح قراءة السبعة والجمهور، وهو مبني لإضافته إلى مبني (أنّكم)، و(ما) صلة[4]، وقُرئ (مثلُ) بالرفع، وهي قراءة عاصم[5] وأبي بكر[6] وحمزة

---

١. البيت لأبي قيس بن الأسلت في خزانة الأدب: ٤٠٦/٣، ٤٠٧، ٤٠٨، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٩٥/٣، والدرر اللوامع: ٤٧٧/١.

ولأبي قيس بن رفاعة في شرح ابن السيرافي: ١٣٠/١، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٥٦٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٠/٣، وشرح شواهد المغني: ٤٥٨/١.

وبلا نسبة في الكتاب: ٣٤٤/٢، ومعاني القرآن للفراء: ٣٨٣/١، والأصول في النحو: ٢٧٦/١، ٢٩٨، وجمهرة اللغة: ١٣١٦/٣، والمسائل البغداديات: ٣٣٧، وسر صناعة الإعراب: ١٦٧/٢، والأمالي الشجرية: ٤٦/١، ٢٦٤/٢، ٢٦٥، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٨٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٣٥/٨، وشرح الرضي على الكافية: ١٢٧/٢، ١٧٥/٣، ١٨١، وارتشاف الضّرب: ١٥٤٢/٣، ومغني اللبيب: ١٧٨/١، وشرح التصريح: ١٣/١، ١٩٥، وخزانة الأدب: ٥٣٢/٦، ٥٥٢، ٥٥٣.

٢. ينظر الأمالي الشجرية: ٢٦٤/٢.

٣. سورة الذاريات من الآية: ٢٣.

٤. ينظر تفسير البحر المحيط: ١٣٦/٨.

٥. هو عاصم بن أبي النجود أبو بكر بهدلة الكوفي، أحد القراء السبعة، تابعي، ثقة في القراءات، قيل اسم أبيه عُبيد، و(بهدلة) اسم أمّه، توفي . رحمه الله . سنة (١٢٧هـ).

ينظر غاية النهاية: ٣٤٦/١، وتهذيب التهذيب: ٣٥/٥، ووفيات الأعيان: ٩/٣.

٦. هو أحمد بن علي بن بدران، أستاذ القراءات، ثقة عالي الإسناد، قرأ على الحسن بن غالب وعلي ابن محمد بن فارس الخياط، توفي . رحمه الله . سنة (٥٠٧هـ).

والكسائي، على اعتبارها صفة لـ(حَقٌّ) [1]، وهو وصف لنكرة مع أنّه مضاف إلى معرفة لأنّه لا يتعرف بالإضافة لشدة إبهامه[2].

وقد اختلف النحويون في جواز بناء (غير) عند إضافتها، فأجاز الفراء فتحها مطلقاً لتضمنها معنى (إلاّ)[3]، قال: "وبعض بني أسد وقضاعة إذا كانت (غير) في معنى (إلاّ) نصبوها تمّ الكلام قبلها أو لم يتم، فيقولون: ما جاءني غيرَك، وما أتاني أحد غيرَك"[4].

والفراء لم يمثل إلاّ بإضافة (غير) إلى غير متمكن، بينما يرى الكوفيون أنّ بناء (غير) يكون في كل موضع يحسن فيه (إلاّ) سواء أضيفت إلى متمكن نحو: ما نفعني غيرَ قيامك، أم لغير متمكن كأمثلة الفراء، وحجتهم في علة بنائها أنّ (غير) تقوم مقام (إلا)، و(إلا) حرف استثناء، والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تُبنى[5].

ويرى البصريون أنّ بناء (غير) يكون في حالة إضافتها إلى غير متمكن فقط، أمّا إذا أُضيفت إلى متمكن فتبقى على أصلها في الإعراب، وحجتهم أنّ الإضافة إلى غير متمكن تُجَوِّزُ في المضاف البناء كما بني (مثل) عند إضافته إلى غير متمكن في قوله . تعالى .: ﴿إِنَّه لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُم تَنطِقُونَ﴾[6].

ينظر غاية النهاية: ٨٤/١.

١. ينظر تفسير البحر المحيط: ١٣٦/٨.

٢. ينظر الأمالي الشجرية: ٢٦٥/٢.

٣. ينظر رأي الفراء في التسهيل: ١٠٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣١٢/١، وارتشاف الضّرب: ١٥٤٢/٣.

٤. معاني القرآن للفراء: ٣٨٢/٢.

٥. ينظر رأي الكوفيين في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٧٨/١.

٦. ينظر رأي البصريين في المصدر نفسه: ٢٨٧/١.

وقد أجاز ابن مالك بناءها إذا أضيفت إلى غير متمكن سواء تضمنت معنى (إلاّ) أم لم تتضمنه، حيث قال: "إذا أُضيفت (غير) إلى مبني، جاز بناؤها صلح موضعها (إلا) أو لم يصلح"[1].

ولكنه ذكر أنّ بناءها لإضافتها إلى مبني مع تضمنها معنى (إلا) "أقوى من بنائها إذا أُضيفت إلى مبني ولم يصلح موضعها إلاّ"[2]. كما ذكر ابن هشام أيضاً أنّه: "يجوز بناؤها على الفتح إذا أُضيفت لمبني"[3].

ولم يحدد أي نوع من أنواع المبنيات، قال البغدادي: "وقول المصنف (إذا أُضيفت لمبني) أحسن من قول الرضِيّ: "إذا أُضيفت إلى أن وأنّ المشددة"[4]؛ لأنّ الرضِيّ حصرَ المبنيّ المضاف إليه (غير) في هاذين الحرفين، حيث قال: "وأمّا غير المضاف إلى ما صدره أنّ أو أن" ومثل المضاف إلى ما صدره (ما) فيجوز بالاتفاق منهم إعرابها وبناؤها"[5].

ومن شواهدهم على بناء (غير) لإضافتها إلى غير متمكن قول الشاعر:

لَمْ يَمْنَعِ الشُّربَ مِنْهَا غَيرَ أَنْ نَطَقَتْ ..... (بيت الشاهد)

حيث بنيت (غير) على الفتح لإضافتها إلى غير متمكن مع أنّها في موضع رفع فاعل لـ(يمنع)، وإنما جُعلت في هذا البيت مضافة إلى مبني لوجود (أن) المصدرية في صدر المضاف إليه (أن نطقت)، و(أن) حرف، ومعروف أن الحرف لا يقع في موقع من مواقع الإعراب فلا يكون مضافاً إليه، إلاّ أنّ هذا الحرف المصدري مع مدخوله في تأويل اسم مفرد معرب[6].

---

١. شرح التسهيل لابن مالك: ٣١٢/١.

٢. المصدر نفسه: ٣١٢/١.

٣. مغني اللبيب: ١٧٨/١.

٤. شرح أبيات مغني اللبيب: ٣٩٥/٣، ٣٩٦.

٥. شرح الرضي على الكافية: ١٨١/٣.

٦. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٨٧/١ (هامش الشاهد رقم: ١٧١)، وخزانة الأدب: ٤٠٦/٣.

وقد علَّلَ الزمخشريُّ بناء (يوم) في قوله . تعالى .: ﴿يَوْمَ لاَ تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً﴾[1] بأنه بسبب إضافة (يوم) إلى (لا)، حيث قال: "ويجوز أن يُفتح لإضافته إلى غير متمكن وهو في محل الرفع"[2].

وقد نقل البغداديُّ عن ابن هشام أنّه قال: "إنَّهم جعلوا ما يلاقي المضاف من المضاف إليه كأنّه المضاف إليه"[3].

وأنّ الدماميني علَّل ذلك بأنّ المعرب هو الاسم الذي يُؤوّل به، أمّا الحرف المصدري وصلته فمبني بدليل أنهم يقولون: المجموع في موضع كذا[4].

قال محمد محيي الدين عبد الحميد: "وإعرابها على الأصل جائز حسن"[5].

ويظهر من البيت أنّ البصريين والكوفيين متفقون على جواز بناء (غير) في هذا البيت وأمثاله ممّا أضيفت فيه (غير) إلى المبني، ولكن الخلاف بينهم في تعليل هذا البناء، فالبصريون يرون أنّها بنيت لإضافتها إلى مبني فاكتسبت البناء من المضاف إليه، كما يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير والتأنيث، بينما علله الكوفيون بسبب تضمن (غير) معنى (إلاّ) الاستثنائية[6].

وقد روى سيبويه بيت الشاهد برفع (غير):

لم يمنعِ الشُّربَ منها غيرُ أن نَطَقَتْ ..... (بيت الشاهد)[7]

---

١. سورة الانفطار من الآية: ١٩.

٢. للكشاف: ٤/٧١٧.

٣. ينظر قوله في خزانة الأدب: ٣/٤٠٦ .

٤. ينظر قوله في خزانة الأدب: ٣/٤٠٧، ومسالك النحاة: ٢٦٤.

٥. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٢٨٨ (هامش الشاهد رقم: ١٧١).

٦. ينظر المصدر نفسه: ١/٢٨٨ (هامش الشاهد رقم: ١٧١).

٧. البيت بهذه الرواية في الكتاب: ٢/٣٤٤، والأصول في النحو: ١/٢٩٨، والمسائل البغداديات: ٣٣٧، والنكت: ١/٣٢٥، ولسان العرب (وقل) ١٥/٢٦٥، وخزانة الأدب: ٦/٥٥٣، والدرر اللوامع: ١/٤٧٧.

واستدل به على أنّ موضع (غير) رفع لأنّ (أنّ، وأنْ) يكونان مع صلتهما كغيرهما من الأسماء، حيث قال: "والحجة على أنّ هذا في موضع رفع أنّ أبا الخطّاب[1] حدّثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من ينشد هذا البيت رفعاً"[2].

وقال عن رواية الفتح: "وزعموا أنّ ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل: . رحمه الله . : هذا كنصب بعضهم (يومئذ) في كل موضع فكذلك (غير أن نطقت)"[3].

ومعنى قوله: ينصبون، ... ، كنصب، أي: يفتحون في البناء، والنصب هنا البناء على الفتح[4].

ومعنى البيت:

لم يمنع حظها من الماء . أي الناقة . ونصيبها منه غير أن نطقت وتغنت حمامة كائنة في الأغصان ذات ثمار، فسمعت صوتها فنفرت، فهي حديدة النفس قوية الحس، وذلك مما يُحمد منها.

و(الشُّرب) يروى الشين منه بالحركات الثلاث، وهو مصدر: شَرِبَ يَشْرَبُ شَرْباً، وشُرْباً، وشِرْباً. وذكر ابنُ منظور أنّ الفتح أقل الحركات الثلاث، ونقل عن أبي عُبيدة أنّ (الشَّربَ) بالفتح، مصدر، وبالرفع والخفض اسمان من (شَرِبْتُ) [5].

وروى الأعلم (منّا) مكان (منها)[6].

---

١. هو عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطاب المعروف بالأخفش الأكبر، أحد الأخافشة الثلاثة المشهورين، إمام في العربية، أخذ عنه سيبويه والكسائيّ، وهو أول من فسّر الشعر تحت كل بيت. ينظر بغية الوعاة: ٧٤/٢، ووفيات الأعيان: ٢٨٨/٣، والأعلام: ٢٨٨/٣.

٢. الكتاب: ٣٤٤/٢.

٣. الكتاب: ٣٤٥/٢.

٤. ينظر المصدر نفسه: ٣٤٥/٢ (الهامش رقم: ١).

٥. ينظر لسان العرب (شرب) ٤٤/٨، ٤٥.

٦. ينظر النكت: ٣٢٥/١.

والتاء في (نطقت) عائدة على الحمامة، ويُروى مكانه (هتفت)[1]، ونقل ابن منظور عن ابن سيده أنّ (النطق) «وهو التكلّم، يستعمل في غير الإنسان[2]، كقوله . تعالى .: ﴿عُلِّمنا مَنْطِقَ الطَّيرِ﴾[3].

وغصون ذات أوقال؛ أي: غصون ذات ثمار، ورواه الفراء: من سُحُوق[4]، و(الأوقال): جمع (الوَقْل)، وهو ثمرة المقل تحديداً[5]، قال ابن منظور: "ودلّ على صحته قولُ الجعديّ:

وكأنّ عِيرَهُمُ تُحَثُّ غُدَيَّةً دَوْمٌ يَنُوءُ بياتعِ الأوقالِ

فـ(الدّوم) "شجر المقل، وأوقالُه: ثماره"[6].

قال ابن منظور: "و(السّحوق): ما طال من الدّوم"[7].

ورواه بحرف الجر (في): (في سحوق)[8].

والبيت نسبه البغداديّ إلى أبي قيس بن الأسلت، وذكر أنّ أبا حنيفة الدينوريّ هو صاحب هذه النسبة، وهو في معرفة أشعار العرب أديب غير منازع فيها[9].

بينما نسبه ابنُ السيرافيّ إلى أبي قيس بن رفاعة[10].

---

١. الرواية في معاني القرآن للفراء: ٣٨٣/١، والأصول في النحو: ٢٩٨/١، والمسائل البغداديات: ٣٣٧، والأمالي الشجرية: ٤٦/١، ٢٦٤/٢، ولسان العرب (وقل) ٢٦٥/١٥.

٢. ينظر لسان العرب (نطق) ٢٨٩/١٤.

٣. سورة النمل من الآية: ١٦.

٤. ينظر معاني القرآن للفراء: ٣٨٣/١.

٥. ينظر لسان العرب (وقل) ٢٦٥/١٥.

٦. المصدر نفسه (وقل) ٢٦٥/١٥.

٧. نفسه (وقل) ٢٦٥/١٥.

٨. ينظر نفسه (وقل) ٢٦٥/١٥.

٩. ينظر خزانة الأدب: ٤١٣/٣.

١٠. ينظر شرح ابن السيرافي: ١٣٠/١.

قال البغداديُّ: "لم يوجد في كتب الصّحابة من يقال له أبو قيس بن رفاعة، وإنما الموجود (قيس بن رفاعة) وهو واحد أو اثنان"[1]، ثم رجّح أن يكونا اثنين لاختلاف النّسب.

وذكر ابنُ حَجَر[2]: قيس بن رِفاعة الزّواقنيّ من بني واقِف بن امرئ القيس ابن مالك بن أوس الأنصاري، وقيس بن رفاعة بن المهير بن عامر بن عائش بن لُمير الأنصاري[3].

وقد ذكر ابن سلاّم شاعراً من شُعراء اليهود اسمه: أبو قيس بن رفاعة ونسب إليه مجموعة أبيات[4].

* * *

١. خزانة الأدب: ٤١٣/٣.

٢. هو أحمد بن علي بن محمد أبو الفضل الكناني العسقلاني شهاب الدين، ابن حجر، من أئمة العلم والتاريخ، كان راوية للشعر عارفاً بأيام المتقدمين وأخبار المتأخرين، من مؤلفاته: الإصابة في تمييز الصحابة، وتهذيب التهذيب في رجال الحديث، وفتح الباري في شرح صحيح البخاري، توفي . رحمه الله . سنة (٨٥٢هـ).

ينظر شذرات الذهب: ٤٠٧/٧، وهدية العارفين: ١٢٨/٥، والأعلام: ١٧٨/١.

٣. ينظر الإصابة في تمييز الصحابة: ٤٦٨/٥، وخزانة الأدب: ٤١٣/٣، ٤١٤.

٤. ينظر طبقات فحول الشعراء: ٢٨٨/١.

ومثلُ (غير) (حين)، فقد أجازوا بناءها على الفتح إذا أضيفت إلى مبني، وإعرابها على الأصل جائز، ومن شواهدهم على ذلك قول النابغة الذبيانيّ (من الطويل):

عَلَى حِينَ عاتَبْتُ المَشيبَ عَلى الصِّبا وَقُلْتُ: أَلَمّا أَصحُ وَالشَيبُ وازِعُ[1]

حيث بُنِيَ (حين) على الفتح؛ لأنّه أُضيف إلى مبني وهو الفعل (عاتبتُ)، قال سيبويه: "كأنّه جعل (حين) و(عاتبت) اسماً واحداً"[2].

وقال الرضيُّ عن (حِينَ) في بيت الشاهد: "فيجوز بالاتفاق بناؤها وإعرابها، أمّا الإعراب فلعدم لزومها للإضافة إلى الجملة، فعلة البناء، إذن، عارضة، وأمّا البناء فلتقوي العلة العارضة بوقوع المبني الذي لا إعراب له لفظاً ولا محلاً، موقع المضاف إليه الذي يكتسب منه المضاف أحكامه من التعريف والتنكير وغير ذلك"[3].

وذكر ابنُ هشام من الأشياء التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه: "أنْ يكون زماناً مبهماً، والمضاف إليه فعل مبني بناءً أصلياً أو بناء عارضاً"[4]، ومثّل ببيت النابغة لما كان بناؤه أصلياً، فيجوز فيه الإعراب والبناء.

وقد رُوي بيت النابغة بإعراب (حين) جراً بحرف الجر:

---

١. البيت له في ديوانه: ٧٩، والكتاب: ٣٤٥/٢، وجمهرة اللغة: ١٣١٥/٣، وشرح ابن السيرافي: ٥٣/٢، وسر صناعة الإعراب: ١٦٦/٢، والمقاصد النحوية: ٥٣٤/٢، وشرح التصريح: ٧٠٥/١، وخزانة الأدب: ٥٥٠/٦.

وللنابغة الجعدي في الأمالي الشجرية: ٢٦٥/٢.

وبلا نسبة في الأمالي الشجرية: ٦٤/١، ١٣٢/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٩٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٦/٣، ٥٩١/٤، ١٣٧/٨، وشرح الكافية الشافية: ٩٠/٢، وشرح ابن الناظم: ٣٩٤، وارتشاف الضَّرب: ١٨٢٦/٤، ١٨٢٨، ومغني اللبيب: ١٧٢/٢، وشرح شذور الذهب: ١١٧.

٢. الكتاب: ٣٤٥/٢.

٣. شرح الرضي على الكافية: ١٨١/٣

٤. مغني اللبيب: ١٧٥/٢.

على حينِ عاتبتُ المشيب على الصبا .....[1]

وقد استدل ابن مالك بهذه الرواية في الردّ على صدر الأفاضل[2] الذي يقول ببناء (سحر) على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف، قال ابن مالك: "لو كان مبنياً لكان جائز الإعراب جواز إعراب (حين) في قوله (من الطويل):

على حين عاتبت المشيب على الصبا ....."[3]

فاستدلّ به على إعراب (حين)، ونقل ابن يعيش عن الأعلم جواز الإعراب والبناء، حيث قال أحد المحققين: "قال الأعلم: الشاهد فيه إضافة (حين) إلى الفعل وبناؤه معه على الفتح لأنّ الإضافة إلى غير متمكن وإعرابها على الأصل جائز حسن"[4].

والبناء عند ابن مالك راجح، حيث قال: "تضاف أسماء الزمان المبهمة غير المحدودة إلى الجمل فتبنى وجوباً إن لزمت الإضافة، وجوازاً راجحاً إن لم تلزم وصُدِّرَتِ الجُملةُ بفعلٍ مبني"[5].

وقال في الألفيّة:

واخْتَر بِنَا مَتْلُوَّ فِعْلٍ بُنِيَا

قال ابن الناظم: "والبناء أكثر"[6].

---

١. البيت بهذه الرواية في الأمالي الشجرية: ٢٦٤/٢، وشرح الكافية الشافية: ٩٠/٢، وشرح ابن الناظم: ٣٩٤، وشرح شذور الذهب: ١١٧ (الهامش رقم: ١)، وشرح ابن عقيل: ٥٩/٣، وشرح التصريح: ٧٠٦/١، وشرح شواهد المغني: ٨١٦/٢.

٢. هو الخوارزمي صاحب (التخمير)، وصدر الأفاضل لقبه، وقد سبقت ترجمته. ينظر ص ٦٣ من هذا البحث.

٣. شرح الكافية الشافية: ٩٠/٢.

٤. شرح المفصل لابن يعيش: ٩٢/٤ (الهامش رقم: ١).

٥. التسهيل: ١٥٨.

٦. شرح ابن الناظم: ٣٩٤.

وتبعه العينيُّ بقوله: "ويجوز فيه الإعراب ولكن البناء أرجح للتناسب"[1].

واختاره الأزهريُّ بقوله: "يروى (على حينِ) بالخفض على الإعراب، و(على حينَ) بالفتح على البناء، وهو الأرجح لكونه مضاف إلى مبني أصالة، وهو (عاتبتُ)"[2].

قال محمد محيي الدين عبد الحميد: "فمجموع الروايتين يدل على أن الظرف المبهم إذا أضيف إلى جملة صدرها مبني جاز فيه الإعراب على أصله والبناء لاكتسابه البناء ممّا أضيف إليه"[3].

ومعنى البيت:

لقد عاتبت ولمت نفسي على الصبوة في زمن المشيب، وقلت: ألمّا أنتبه وفي الشيب وازع وناهٍ عن إتباع الشهوات.

و(الصِّبا) بألف طويلة؛ لأنّ أصلها (الواو)، من (صبا يصبو صبوةً) بمعنى: جَهلَة الفُتُوّة واللهو من الغزل[4]. وفي الأمالي الشجرية (الصِّبَى) بألف مقصورة في موضعين، ولعله تحريف[5]؛ لأنّها في موضع آخر بألف طويلة (الصِّبا)[6].

ويروى: (فقلتُ) مكان (وقلت)[7].

و(ألمّا) بمعنى: (ألم)، إلاّ أنّ (لمّا) لنفي الحال مع توقع الحدوث في المستقبل، فأتى بها لأنّ صحوَهُ متوقّع عنده[8].

ويروى: (تصحُ) مكان (أصحُ)[9]، وكأنّه جرّد من نفسه نفساً خاطَبَها.

---

١. المقاصد النحوية: ٥٣٦/٢.

٢. شرح التصريح: ٧٠٦/١.

٣. الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٩٢/١ (هامش الشاهد رقم: ١٧٥).

٤. ينظر لسان العرب (صبا) ١٩٨/٨.

٥. ينظر الأمالي الشجرية: ١٣٢/٢، ٢٦٤.

٦. ينظر المصدر نفسه: ٦٤/١.

٧. الرواية في شرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٥٦٩/١، وخزانة الأدب: ٥٥٠/٦.

٨. ينظر شرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٥٧٠/١.

٩. الرواية في شرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٥٦٩/١، وشرح الكافية الشافية: ٩٠/٢ (الهامش رقم: ١)، وشرح الرضي على الكافية: ١٨٠/٣، ولسان العرب (بهر) ١٦٥/٢.

و(وازع): المانع الذي يكفُّ النفس عن هواها[1].

والبيت من قصيدة للنابغة الذبياني يعتذر بها للنعمان بن المنذر مما وشت به بنو قُريع، وكان سبب وقوع بني قريع في النابغة عند النعمان أنّه كان لمُرّة بن ربيعة بن قُريع بن عوف بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم، سيف جيد، فحسده النابغة فدلّ على السيف النعمان بن المنذر فأخذه من مُرّة، فحقد مُرّة على النابغة وأرصد له بِشرٍ حتى تمكن منه، فوقع فيه[2] عند النعمان، فبعد أن هرب النابغة ومكث عند آل جفنة[3] أرسل إلى النعمان قصائد يعتذر إليه بها، ويحلف له أنّه ما فرط منه ذنب، واشتد ذلك على النعمان، وعرف أن الذي بلغه كذب، ومن هذه الاعتذارية التي منها بيت الشاهد، وهي خمسة وثلاثون بيتاً، غالب أبياتها شواهد في كتب العربية[4].

ومن الأبيات التي قالها عن غضب النعمان عليه:

أَتَاني أَبَيتَ اللَعنَ أَنَّكَ لُمتَني ... وَتِلكَ الَّتي تَستَكُّ مِنها المَسامِعُ

مَقالَةُ أَن قَد قُلتَ: سَوفَ أَنالُهُ ... وَذَلِكَ مِن تِلقاءِ مِثلِكَ رائِعُ

أَتُوعِدُ عَبداً لَم يَخُنكَ أَمانَةً ... وَتَترُكُ عَبداً ظالِماً وَهوَ ظالِعُ

حَمَلتَ عَلَيَّ ذَنبَهُ وَتَرَكتَهُ ... كَذي العُرِّ يُكوى غَيرُهُ وَهوَ راتِعُ

وَذَلِكَ أَمرٌ لَم أَكُن لأَقولَهُ ... وَلَو قُبِلَت في ساعِدَيَّ الجَوامِعُ[5]

و(أبيت اللعن) بنصب (اللّعن)؛ مدحٌ بمعنى: أنت الذي رفضت أن تأتي من الأخلاق المذمومة ما تُلعَنُ عليه، ويغلط من يضيفه فيقول: (أبيتَ اللّعنِ)، فهذا ذمٌّ؛ لأنّه بمعنى: يا من هو بيتُ اللّعن[6].

و(تستك المسامع): تنسد ولا تسمع[1].

---

١. ينظر لسان العرب (وزع) ٢٠٣/١٥.

٢. يقال: وقع فيهم وقوعاً ووقيعة: اغتابهم، وقيل: هو أن يذكر في الإنسان ما ليس فيه. ينظر لسان العرب (وقع) ٢٦١/١٥.

٣. قبيلة من اليمن. ينظر أسماء القبائل وأنسابها: ٧٥.

٤. ينظر خزانة الأدب: ٤٤٩/٢.

٥. ينظر الديوان: ٨٠، ٨٢، وخزانة الأدب: ٤٥٩/٢، وما بعدها.

٦. ينظر خزانة الأدب: ٤٥٩/٢، ٤٦٠.

(رائع): مفزع ومخوّف[1].

(ضالع): جائر ومتحامل[2].

(ذي العَرّ): العَرُّ بفتح العين وضمها: الجَرَبُ.

وقيل: (العَرُّ) بالفتح: الجربُ، وبالضم: قروح بأعناق الفصلان[3].

ونقل ابن منظور عن ابن دريد أنه قال إنّ من رواه بالفتح قد غلط؛ لأنّ الجرب لا يُكوى منه[4].

و(راتع): من الرتع، وهو الأكل والشرب رغداً في الريف[5].

و(كبّلتْ): جمعت من (الكبل)، وهو القيد[6].

و(الجوامع): الأغلال، جمع مفرده: جامعة[7].

وترجمة النابغة الذبياني قد تقدمت[8].

* * *

---

١. ينظر لسان العرب (سكك) ٢١٨/٧.

٢. ينظر المصدر نفسه (روع) ٢٦٤/٦.

٣. ينظر نفسه (ضلع) ٥٤/٩، ٥٥.

٤. ينظر نفسه (عرر) ٩٠/١٠.

٥. ينظر نفسه (عرر) ٩٠/١٠.

٦. ينظر نفسه (رتع) ٩٥/٦.

٧. ينظر نفسه (كبل) ١٤/١٣.

٨. ينظر خزانة الأدب: ٤٦٤/٢.

٩. ينظر ص ١٦ من هذا البحث.

أمّا إذا أُضيفت (حين) إلى جملة فعلية صدرها فعل مضارع، أو إلى جملة اسمية، سواء كان صدرها معرباً أو مبنياً في اللفظ، نحو: جئتك حين أنت مسافر؛ لأنّ محله الإعراب (في محل رفع مبتدأ)، فإنّ البصريين يُوجبون الإعراب، ويمنعون البناء لعدم التناسب، بينما يجيز الكوفيون الإعراب أيضاً ولكن البناء عندهم أرجح[1]، وقد مال إلى مذهبهم الأخفش[2]، وأبو علي الفارسي[3]، واختاره ابن مالك[4]، وابن هشام[5].

قال ابن مالك في الألفية:

وقبل فِعْلٍ مُعْرَبٍ أو مُبتَدَأ
أعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَن يُفَنَّدَا

ومعنى (يُفَنَّدا) هنا يُغَلَّط[6]. وهو من (فَنَّد يُفَنِّد) بمعنى: ضعّف رأيه[7].

واعترض الكوفيون على البصريين في دعوى الوجوب بقراءة نافع: ﴿هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[8]، بفتح (يوم) على البناء لا على الإعراب لأنّ الإشارة إلى (اليوم) كما في قراءة الرفع (يومُ)[9]، وأجاب البصريون بأنّ الفتحة فيه إعراب مثلها في صمتُ يومَ الخميس، وخرّجُوا النصب على وجهين: أحدهما: أن يكون

---

١. ينظر رأي البصريين والكوفيين في شرح ابن الناظم: ٣٩٤، وارتشاف الضّرب: ١٨٢٨/٤، ١٨٢٩، ومغني اللبيب: ١٧٥/٢، والمقاصد النحوية: ٥٣٩/٢، وشرح التصريح: ٧٠٦/١، وشرح الأشموني: ٥٠٩/١.

٢. ينظر رأيه في شرح التصريح: ٧٠٦/١.

٣. ينظر رأيه في شرح ابن الناظم: ٣٩٤، وشرح ابن عقيل: ٦٠/٣، وشرح التصريح: ٧٠٦/١، وشرح الأشموني: ٥٠٩/١.

٤. ينظر رأيه في شرح ابن الناظم: ٣٩٤، وشرح التصريح: ٧٠٦/١، وشرح الأشموني: ٥٠٩/١.

٥. ينظر رأيه في مغني اللبيب: ١٧٥/٢، وشرح شذور الذهب: ١٢٠.

٦. ينظر شرح ابن عقيل: ٦٠/٣، وشرح التصريح: ٧٠٦/١، وشرح الأشموني: ٥٠٩/١.

٧. ينظر لسان العرب (فند) ٢٢٨/١١.

٨. سورة المائدة من الآية: ١١٩.

٩. ينظر شرح التصريح: ٧٠٦/١.

(يوم) ظرفاً لـ(قال) و(هذا) إشارة إلى المصدر فيكون منصوباً على المصدرية، أي: قال الله هذا القولَ، أو إشارة إلى الخبر أو القصص كقولك: قال زيد شعراً، فيكون إشارة إلى مضمون الجملة، والوجه الثاني: أن يكون ظرفاً خبر (هذا)، و(هذا) مرفوع على الابتداء، والتقدير: هذا الذي ذكرناه من كلام عيسى . ﷺ واقع يوم ينفع .. ، ويكون (هذا يوم ينفع ..) جملة محكية بـ(قال)[1].

كما اعترض الكوفيون على البصريين ببعض ما جاء من كلام العرب الموزون فاستدلوا على جواز البناء ببعض الأبيات الشعرية، منها قول الشاعر (من الوافر):

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِينَ التَّوَاصُلُ غيرُ دَانِ[2]

فقد رواه الكوفيون بالفتحة:

.... حينَ .....

مع إضافته إلى الجملة الاسمية (التواصل غير دانٍ)، بينما رواه البصريون بالكسرة:

.... حينِ .....[3]

لأنهم يوجبون إعرابه لإضافته إلى الجملة الاسمية، والكوفيون ومن تبعهم من البصريين لا ينكرون الإعراب، ولكنهم يُجوِّزونَ مع الإعراب البناء الذي يأباه البصريون ويرجحونه على الإعراب.

---

١. ينظر تفسير البحر المحيط: ٦٣/٤.

٢. البيت بلا نسبة في ارتشاف الضَّرب: ١٨٢٧/٤، وأوضح المسالك: ١٢٥/٢، وشرح شذور الذهب: ١١٩، والمقاصد النحوية: ٥٣٧/٢، ٥٣٨، وشرح التصريح: ٧٠٦/١، وشرح الأشموني: ٥١٠/١، والدرر اللوامع: ٤٧٥/١.

٣. البيت بهذه الرواية في ارتشاف الضَّرب: ١٨٢٧/٤، وشرح شذور الذهب: ١١٩، والمقاصد النحوية: ٥٣٧/٢، وشرح التصريح: ٧٠٦/١، وشرح الأشموني: ٥١٠/١.

ومعنى البيت واضح.

قال العينيُّ: "(على حين التواصل)، ويُروَى: (على حين التَّراجُع)"[1].

وروايته (داني) بإثبات الياء[2]، والقياس حذفها؛ لأنَّ الاسم منقوص، وحالته الجرّ (مضاف إليه)، وياءُ المنقوص تُحْذَفُ في حالتَي الرفع والجر.

والبيت غير منسوب إلى قائل في جميع المصادر التي ورد فيها مما وقع منها بين يديّ.

* * *

ومن شواهد الكوفيين أيضاً قول الشاعر (من الطويل):

أَلَمْ تَعْلَمي يا عَمْرَكِ اللهَ أَنَّني كَرِيمٌ عَلى حِينَ الكِرامِ قَلِيلُ[1]

---

١. المقاصد النحوية: ٥٣٨/٢.

٢. ينظر المصدر نفسه: ٥٣٧/٢.

ببناء (حين) على الفتح مع إضافتها إلى الجملة الاسمية (الكرامُ قليلُ)، ورواية البصريين:

.... على حينِ .....[2]

قال العينيُّ: "و(حين) معربة بالكسر لأنَّه وقع قبل المعرب أعني قوله: (الكرام) فإنه مرفوع بالابتداء و(قليل) خبره"[3].

ومعنى البيت واضح:

و(عَمْرَكَ الله): من (عَمِر الرَّجلُ) بالكسر، يَعْمُر عَمْراً، بفتح العين وضمِّها في المصدر، أي: عاش زمناً طويلاً، وقد استعمل المصدر المفتوح في القسم، وإذا دخلت عليه اللام رُفع بالابتداء، نحو: لَعَمْرُ اللهِ، والخبر محذوف تقديره: لعمرُ اللهِ قسمي، أو: ما أُقسم به، وإذا لم تدخل عليه اللام نُصِبَ على المصدر، فيقال: عَمْرَ اللهِ مَا فعلتُ كذا، ومعنى (عَمْرَ اللهِ): أُحْلِفُ ببقاء اللهِ ودوامِهِ . ﷻ، ويأتي بمعنى: سألتُ اللهَ أن يُطيل عُمرك[4].

قال السُّيوطي: "وهو المُراد هنا"[5]، لذلك روى لفظ الجلالة (اللهُ) بالرفع[6] على أنَّه فاعل[7]، كما يروى لفظ الجلالة بالنصب (اللهَ)[1] على أنَّه مفعول للمصدر.

---

١. البيت لمبشر بن هذيل الشمخيّ في ديوان المعاني: ٨٩/١.
ولمبشر أو لموبال بن جهم المذحجي في المقاصد النحوية: ٥٣٨/٢، وشرح شواهد المغني: ٨٨٤/٢.
ولهذيل بن ميسر الفزاري أو لشاعر قديم في أمالي القالي: ٣٩/١.
ولشاعر قديم في الدرر اللوامع: ٤٧٤/١.
وبلا نسبة في مغني اللبيب: ١٧٦/١، وشرح الأشموني: ٥٠٩/١، ٥١٠.

٢. البيت بهذه الرواية في أمالي القالي: ٣٩/١، والمقاصد النحوية: ٥٣٨/٢، وشرح الأشموني: ٥٠٩/١، ٥١٠.

٣. المقاصد النحوية: ٥٣٩/٢.

٤. ينظر المصدر نفسه: ٥٣٩/٢.

٥. شرح شواهد المغني: ٨٨٤/٢.

٦. الرواية في شرح شواهد المغني: ٨٨٤/٢، وشرح الأشموني: ٥٠٩/١، والدرر اللوامع: ٤٧٤/١.

٧. ينظر شرح شواهد المغني: ٨٨٤/٢ (الهامش رقم: ٣).

* * *

تنوينُ الغاياتِ اضطِراراً

قال الشاعر (من الطويل):

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأَزْدَ أَزْدَ شَنُوءَةٍ فَمَا شَرِبُوا بعداً عَلى لَذَّةٍ خَمْراً[2]

---

١. الرواية في أمالي القالي: ٣٩/١، والمقاصد النحوية: ٥٣٨/٢.

٢. البيت لبعض بني عقيل في معاني القرآن للفراء: ٣٢١/٢، وخزانة الأدب: ٥٠٦/٦.

بعض الظروف تُقْطَعُ عن الإضافة، مثل: (قبل، وبعد)، وإذا قُطع الظرف عن الإضافة فإنَّه يُبنى في حالة واحدة، ويُعْرِبُ في سائر الحالات الأخرى فيبنى إذا نُوي معنى ما يضاف إليه دون لفظه، وذلك نحو قراءة الجمهور لقوله ـ تعالى ـ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾[1]، والسبب في بنائه هو ما للظروف من شبهٍ بالحرف لتوغلها في الإبهام، فإذا انضَمَّ إلى ذلك الشبه تضمنُ معنى الإضافة ومخالفةُ النظائر بتعريفها بمعنى ما هي مقطوعة عنه، فيكمل بذلك شبه الحرف فاستحقت البناء، أمَّا إذا صُرِّح بالمضاف إليه، نحو: جئتك بعد الظهر، وقبل العصر، أو حذف المضاف إليه، ونوي ثبوت لفظه، نحو قراءة الشواذ لقوله ـ تعالى ـ: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلِ ومن بَعْدِ﴾ بالجر من غير تنوين، أي: من قبل الغلب ومن بعده، وهي قراءة الفراء[2]، أو إذا حذف المضاف إليه ولم يُنو شيء لا لفظه ولا معناه، وذلك نحو قراءة بعضهم: ﴿لِلَّهِ الأمرُ من قبلِ ومن بعدِ﴾، بالجر مع التنوين، وقد نُسِبت هذه القراءة إلى كلٍّ من: أبي السمّال[3] والجُحدريّ، وعَون العقيليّ[4]، وإنما رَجَعَ التنوين

وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ٤٣٣/١، وشرح ابن الناظم: ٤٠١، وشرح الرضي على الكافية: ١٦٨/٣، وأوضح المسالك: ١٣٣/٢، وشرح شذور الذهب: ١٤٨، والمقاصد النحوية: ٥٥٥/٢، وشرح التصريح: ٧١٩/١، ٧٢٠، وهمع الهوامع: ١٩٣/٣، وشرح الأشموني: ٥٢٣/١، وخزانة الأدب: ٥٠١/٦، ٥٠٩، والدرر اللوامع: ٤٤٦/١

١. سورة الروم من الآية: ٣.

٢. وقد ردَّ النحاس هذه القراءة لأنَّه يرى أنَّه يجوز (قبلِ وبعدِ) إذا كانا نكرتين بمعنى: من مُتقدم، ومن مُتأخر. ينظر تفسير البحر المحيط: ١٦٢/٧.

٣. هو قعنب بن أبي قعنب، أبو السَمّال بفتح السين وتشديد الميم وباللام، العدوي البصري، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة، رواه عنه أبو زيد سعيد بن أوس.
ينظر غاية النهاية: ٢٧/٢.

٤. ينظر تفسير البحر المحيط: ١٦٢/٧. وعون العقيليّ له اختيار في القراءة، وأخذها عرضاً عن نصر بن عاصم، وروى عنه المطّى بن عيسى.
ينظر غاية النهاية: ٦٠٦/١.

لزوال ما يعارضه من الإضافة في اللفظ والتقدير، وهو عند الجمهور تنوين للتمكين، والمعنى: ما شربوا متأخراً[1].

ومن شواهد النحويين على تنوين (قبل، وبعد) عند قطعهما عن الإضافة دون نية لفظهما ولا معنييهما[2] واستعمالهما منونين قول الشاعر:

وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأَزْدَ أَزْدَ شَنُوءَةٍ فَمَا شَرِبُوا بعداً عَلى لَذَّةٍ خَمْراً (الشاهد)

حيث نصب (بعداً) مع التنوين.

وقد ذكر الأزهري أنه يحتمل أن يكون هذا التنوين للضرورة، ونقل عن المرادي قوله: إذا نُوِّنت الغايات[3] للاضطرار فمختار سيبويه وأصحابه تنوينه مرفوعاً (قبلٌ، وبعدٌ)، ومختار الخليل وأصحابه تنوينه منصوباً (قبلاً، وبعداً)[4]، والفرّاء ذكر أن الخفض والتنوين في الرفع والنصب صواب، وأنّ هذا قد سُمع من العرب وجاء في أشعارها، وذكر قول الشاعر:

وسَاغَ لِي الشَّرَابُ .... الحَمِيمِ[5]

ثم ذكر في موضع قريب من هذا أنّ التنوين والرفع يكون لضرورة الشعر، كما يضطر إليه الشاعر فَيُنَوِّنُ في النداء المفرد، فتقول: يا زيدٌ أقبل"[6].

---

١. ينظر شرح الكافية الشافية: ٤٣١/١، وشرح ابن الناظم: ٤٠٠، وشرح التصريح: ٧١٨/١، وخزانة الأدب: ٥١٠/٦.

٢. والفرق بين نية اللفظ ونية المعنى: أن نية اللفظ يكون لفظ المضاف إليه مقدراً، كالثابت، وأمّا نية المعنى، فهي أن تنوي النسبة الجزئية من غير ملاحظة لفظ المضاف إليه. شرح شذور الذهب: ١٤٥ (الهامش رقم: ١).

٣. "وسُمّيت هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة: غايات؛ لأنّه كان حقها في الأصل ألا تكون غاية، لتضمنها المعنى النسبي، بل تكون الغاية هي المنسوبُ إليه، فلما حُذف المنسوبُ إليه، وضُمّنت معناه، استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها، فسُمّيت بذلك الاسم لاستغرابه".

شرح الرضي على الكافية: ١٦٩/٣.

٤. ينظر شرح التصريح: ٧٢٠/١.

٥. ينظر معاني القرآن للفراء: ٣٢٠/٢.

٦. المصدر نفسه: ٣٢١/٢.

وقد رُوي البيت بالرفع بناء على ما اختاره سيبويه وأصحابه:

..... فَمَا شَرِبُوا بعدَ عَلى لذَّةٍ خَمْراً[1]

كما رُوي بالنصب على ما اختاره الخليل وأصحابه:

..... فَمَا شَرِبُوا بعداً على لذَّةٍ خَمْراً[2]

ومعنى البيت:

لقد أنزلنا بأعدائنا من الهزيمة والقتل ما جعلهم يهجرون اللذائذ، ولا يشربون خمراً على لذة؛ لأنَّ الألم يعتصر قلوبهم.

و(أزد شنوة): إحدى قبائل اليمن[3].

ورُوِي مكانه: أُسْدَ خَفِيَّةٍ[4].

قال البغدادي: "وهذا تحريف قطعاً ولا يلائمه ما بعده"[5].

ورواية الفراء: الأُسد أُسد شنوءةٍ[6].

والأُسد: جمع أسد. والخفية: غيضة ملتفة يتخذها الأسدُ عَرِينَه[7].

---

١. البيت بهذه الرواية في معاني القرآن للفراء: ٣٢١/٢، وشرح التصريح: ٧٢٠/١، وخزانة الأدب: ٥٠١/٦، ٥٠٦، والدرر اللوامع: ٤٤٦/١.

٢. البيت بهذه الرواية في شرح الكافية الشافية: ٤٣٣/١، وشرح ابن الناظم: ٤٠١، وشرح الرضي على الكافية: ١٦٨/٣، وأوضح المسالك: ١٣٣/٢، وشرح شذور الذهب: ١٤٨، والمقاصد النحوية: ٥٥٥/٢، وشرح التصريح: ٧١٩/١، وشرح الأشموني: ٥٢٣/١، وخزانة الأدب: ٥٠١/٦.

٣. ينظر أسماء القبائل وأنسابها: ٣٦.

٤. الرواية في شرح الكافية الشافية: ٤٣٣/١، وشرح ابن الناظم: ٤٠١، ولسان العرب (خفي) ١١٨/٥، وشرح شذور الذهب: ١٤٨، والمقاصد النحوية: ٥٥٥/٢، وشرح التصريح: ٧١٩/١، وخزانة الأدب: ٥٠٩/٦، والدرر اللوامع: ٤٤٦/١.

٥. خزانة الأدب: ٥١٠/٦.

٦. ينظر معاني القرآن للفراء: ٣٢١/٢.

٧. ينظر لسان العرب (خفي) ١١٨/٥.

والبيت لم ينسب إلى قائل معين في المصادر التي ورد فيها مما وقع منها بين يديّ، وعزاه الفراء لبعض بني عُقيل[1].

ومما جاء على هذا قول الشاعر (من الطويل):

فَساغَ لي الشَّرابُ وَكُنتُ قَبلاً أكادُ أَغُصُّ بِالماءِ الحَميمِ[2]

حيث قطع (قبل) عن الإضافة، ولم ينو لا لفظه ولا معناه فأعرب بالنصب مع التنوين، ويرى الفراء أنّ هذا التنوين للضرورة وهو نظير تنوين المنادى المفرد إذا لحقه التنوين في ضرورة الشعر، وذكر أنّ النصب هو الوجه[3]، وذكر البغدادي أنّ أبا حيان قد رواه في التنكرة منوناً مضموماً (قبلٌ)، إلا أنّ رواية البيت في تذكرة النحاة لأبي حيان بالنصب (قبلاً)[4].

كما رواه ابن منظور:

فَساغَ لي الشَّرابُ وَكُنتُ قِدماً أكادُ أَغُصُّ بِالماءِ الحَميمِ[5]

ومعنى البيت:

كنت قبل هذا أكاد أشرق بالماء البارد، ولا يسوغ في الحلق لكثرة همومي، فساغ لي الآن ذلك الماء؛ لأنّها قد زالت بعد أن بلغت مُرادي.

و(ساغ الشراب): سهل مدخله في الحلق[6].

---

١. ينظر معاني القرآن للفراء: ٣٢١/٢.

٢. البيت ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب: ٤٢٦/١، ٤٢٩.

ولعبد الله بن يعرب في المقاصد النحوية: ٥٥٤/٢، والدرر اللوامع: ٤٤٧/١.

وبلا نسبة في شرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٦٩٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٨/٤، ولسان العرب (حمم) ٢٣٤/٤، وشرح الأشموني: ٥٢٢/١، وخزانة الأدب: ٥٠٥/٦، ٥١٠.

٣. ينظر معاني القرآن للفراء: ٣٢١/٢.

٤. ينظر: ٥٢٧.

٥. ينظر لسان العرب (حمم) ٢٣٤/٤.

٦. ينظر لسان العرب (سوغ) ٣٠٢/٧.

ويروى: (وساغ الشراب) بالواو مكان الفاء[1].

و(أغصّ): من (الغصص)، وهو الشجا بمعنى: ما اعترض في حلق الإنسان والدابة من عظم أو عود[2].

قال الخوارزميّ: "جعل (غصّ) بمنزلة (شَرِقَ) مجازاً"[3].

ولكنّ ابنَ منظور ذكر أنّ الغصّ يكون بالماء، حيث قال: "وغصصت باللقمة والماء"[4].

والماء الحميم: الماء البارد[5]، قال ابن منظور: "قال الأزهري: فالحميم عند ابن الأعرابي من الأضداد، يكون الماء البارد، ويكون الماء الحار"[6].

ورُوي مكانه: (الماء الفرات)[7]، ومعناه: أشد الماء عذوبة[8]. قال العيني: "وهو الأنسب؛ لأنّ الحميم الحار، ومنه اشتقاق الحمّام"[9].

وقد رُوي عجُز البيت:

..... أَغُصُّ بِنُقْطَةِ الماءِ الحَمِيمِ[10]

وعن الروايتين (الحميم، والفرات)، قال البغداديّ: "ولعلّه من شعر آخر"[11].

---

١. الرواية في لسان العرب (حمم) ٢٣٤/٤، وتذكرة النحاة: ٥٢٧.

٢. ينظر لسان العرب (غصص) ٥٤/١١، و(شجا) ٢٨/٨، ٢٩.

٣. شرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٦٩٤/١.

٤. لسان العرب (غصص) ٥٤/١١.

٥. ينظر المصدر نفسه (حمم) ٢٣٤/٤.

٦. نفسه (حمم) ٢٣٤/٤.

٧. الرواية في شرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٦٩٣/١، وشرح شذور الذهب: ١٤٧، وشرح التصريح: ٧١٩/١، وشرح الأشموني: ٥٢٢/١، والدرر اللوامع: ٤٤٧/١.

٨. ينظر لسان العرب (فرت) ١٤٤/١١.

٩. المقاصد النحوية: ٥٥٤/٢.

١٠. الرواية في خزانة الأدب: ٤٢٦/١.

١١. خزانة الأدب: ٤٢٩/١.

وذكر أنّ أبا حيان قد رواه في تذكرته:

..... أكادُ أغُصُّ بالماءِ المَعين[1]

والرواية في تذكرة النحاة لأبي حيّان:

..... أكادُ أغُصُّ بالماءِ الحَميمِ[2]

وقد نسبه العينيُّ[3] إلى عبد الله بن يعرب[4]، ونسبه البغداديُّ[5] إلى يزيد ابن الصَّعِق[6]، والله أعلمُ بقائله.

* * *

مَجِيءُ الحالِ معرِفةً

---

١. ينظر خزانة الأدب: ١/٤٢٩.

٢. ينظر ١/٤٢٦.

٣. ينظر المقاصد النحوية: ٢/ ٥٥٤.

٤. هو عبد الله بن يعرب بن معاوية بن عُبادة بن البكّاء بن عامر، قيل إنّه كان له ثأر، وحين أدركه أنشد هذا البيت. ينظر خزانة الأدب: ١/ ٤٢٩.

٥. ينظر خزانة الأدب: ١/ ٤٢٩.

٦ . هو يزيد بن عمرو بن خويلد بن نُفيل الكلابي، والصَّعِقُ لقب أبيه، قيل سُمّي به لأنّه سبّ الريح ولعنها فأرسل الله عليه صاعقة فأحرقته ومات. ينظر خزانة الأدب: ١/ ٣٤٠.

قال لبيد بنُ ربيعة (من الوافر):

فَأَرسَلَها العِراكَ وَلَم يَذُدها وَلَم يُشفِق عَلى نَغَصِ الدِّخالِ[1]

لما كان الغرض من الحال هو بيان هيئة صاحبه، فاعلاً، أو مفعولاً، أو غيرهما، كما في نحو: جاء زيد راكباً، وضربت اللص مكتوفاً، ونحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[2]، وكان ذلك البيان حاصلاً بالنكرة، التزموا تنكير الحال احترازاً عن العبث والزيادة دون غرض، كما أنَّ الحال فضلة، فاستثقلت واستحقت التخفيف بلزوم التنكير، فالتزموا تنكيرها للتخفيف ولئلا يتوهم كونها نعتاً إذا كان صاحبها منصوباً وحُمِل عليه غيره[3].

قال ابن يعيش: "إنَّما استحقت الحال أن تكون نكرة لأنها في المعنى خبر ثانٍ، ألا ترى أنَّ قولك: جاء زيدٌ راكباً، قد تضمن الإخبار بمجيء زيدٍ، وركوبه في حال مجيئه، وأصل الخبر أن يكون نكرة لأنها مستفادة، وأيضاً فإنها تشبه التمييز في الباب، فكانت نكرة مثله، وإنها تقع في جواب (كيف جاء؟) و(كيف) سؤال عن نكرة"[4].

وكَونُ الحال ملازمة للتنكير هذا هو القياس المشهور ومذهب الجمهور[5].

أمَّا الكوفيون فقد أجازوا مجيء الحال معرفة، ولكن بشرط أن تتضمن معنى الشرط، نحو: عبدُ اللهِ المُحسنَ أفضلُ منه المسيءَ، فـ(المحسن، والمسيء) حالان،

---

١. البيت له في ديوانه: ٧٠، والكتاب: ١/٤٤٠، وشرح ابن السيرافي: ١/١٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/٦٢، و شرح الرضي على الكافية: ٢/١٧، ولسان العرب (دخل) ٥/٢٣٠، (عرك) ١٠/١٢٢، (نغص) ١٤/٣١٠، وشرح التصريح: ١/٥٧٩، وخزانة الأدب: ٣/١٩٢.
وبلا نسبة في المقتضب: ٣/١٩٥، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٨٢٢، و شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٥٥، وشرح ابن الناظم: ٣١٥، وشرح ابن عقيل: ٢/٢٤٨، والأشباه والنظائر في النحو: ٢/٨٩، وهمع الهوامع: ٣/١٩، والدرر اللوامع: ١/٥١٠

٢. سورة فاطر من الآية: ٣١.

٣. ينظر شرح ابن الناظم: ٣١٥، وشرح التصريح: ١/٥٧٨.

٤. شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٦٢.

٥. ينظر الكتاب: ٢/٧٣، وشرح التصريح: ١/٥٧٨.

وقد صح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط عند الكوفيين؛ لأنّ التقدير: عبدُ اللهِ إذا أحسن أفضل منه إذا أساء، أمّا إذا لم تتضمن الحال معنى الشرط فلا يصح مجيؤها معرفة عند الكوفيين[1].

بينما أجاز البغداديون ويونس بن حبيب مجيء الحال معرفة دون قيد أو شرط، وذلك نحو: جاء زيدٌ الراكبَ، فـ(الراكب) منصوب على أنه حال من (زيد) عندهم، واستدلوا على رأيهم بقول لبيد بن ربيعة:

فَأَرسَلَها العِراكَ .... (بيت الشاهد)

على أنّ المصدر المعرف بالألف واللام (العراك) منصوب على أنّه حال، وكأنّه قال: اعتراكاً[2].

قال سيبويه في بابٍ عن المصدر سماه: (وهذا ما جاء منه في الألف واللام): وذلك قولك: أرسلها العراك، قال لبيد بن ربيعة (من الوافر):

فَأَرسَلَها العِراكَ وَلَم يَذُدها وَلَم يُشفِق عَلى نَغَصِ الدِخالِ

كأنّه قال: اعتراكاً.

وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام"[3].

ولعلّ الذي سوّغ عند سيبويه مجيءَ الحال معرفةً هو مجيؤها مصدراً؛ لأنه قد ردّ إجازة يونس ومن تبعه دخول الألف واللام على الحال في مثالهم: (مررت بزيد المسكين) على قوله: مررت به مسكيناً[4]، قال سيبويه: "وهذا لا يجوز؛ لأنّه لا

---

١. ينظر رأي الكوفيين في ارتشاف الضَرب: ١٥٦٢/٣، وشرح ابن عقيل: ٢٤٩/٢، وشرح الأشموني: ٤١٤/١.

٢. ينظر رأي البغداديين ويونس في الكتاب: ٧٣/٢، وارتشاف الضَرب: ١٥٦٢/٣، وشرح ابن عقيل: ٢٤٩/٢، وشرح الأشموني: ٤١٤/١.

٣. الكتاب: ٤٤٠/١.

٤. ينظر الكتاب: ٧٣/٢.

ينبغي أن يجعله حالاً ويدخل فيه الألف واللام، ولو جاز هذا لجاز: مررت بعبد الله الظريفَ، تريد: ظريفاً"[1].

وذهب الأخفش والمبرّد إلى أنّ المصادر الواقعة موقع الأحوال هي مفعولات مطلقة العامل في كل منها فعل محذوف هو الحال، أي: أرسلها تعترك العراك، وإليه ذهب أبو علي الفارسي[2]، حيث قال: "ولا اعتبار بما وقع من المعارف في مواقع الأحوال كقولهم: طلبته جَهْدَك، ورجع عَوْدَهُ على بدئه، وأرسلها العراك، لأنّ هذه مصادر عملت فيها أفعال من ألفاظها مقدرة، وتلك الأفعال واقعة في مواقع الأحوال، والأفعال نكرات، فلا يمتنع وقوع الفعل موقع الحال، والتقدير: طلبته تجهد جهدك، ورجع يعود عوده على بدئه، وأرسلها يعارك بعضها بعضاً العراك"[3].

وإليه ذهب ابن الأنباري، حيث قال: "هذه الألفاظ مع قلتها وشذوذها ليست أحوالاً وإنما هي مصادر دلت على أفعال في موضع الحال، فإذا قلت: أرسلها العراك، فالتقدير فيه: أرسلها تعترك العراك، على معنى (تعترك الاعتراك)، فأقاموا (العراك) مقام (الاعتراك)، كما قال . تعالى .: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً﴾[4] ثم حذفوا تعترك وهو جملة في موضع الحال، وأقاموا المصدر دليلاً عليه، كما تقول: إنما أنت سيراً، أي: تسير سيراً"[5].

قال ابن الناظم: "وليس بمَرضِيّ؛ لأنّه لا يجوز الحذف إلا لدليل"[6].

ولا يرى ابن الطّراوة[1] أنّ (العراك) منصوب على الحال، بل يعربُه صفة لمصدر محذوف تقديره: أرسلها الإرسال العراك[2].

---

١. المصدر نفسه: ٢/٧٣.

٢. ينظر رأيهم في شرح ابن الناظم: ٣١٦، وشرح الرضي على الكافية: ٢/١٧، وارتشاف الضّرب: ٣/١٥٦٣، ١٥٦٤.

٣. قول أبي علي في الأمالي الشجرية: ١/١٥٤.

٤. سورة نوح الآية: ١٧.

٥. الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٨٢٧.

٦. شرح ابن الناظم: ٣١٦.

إلا أنّ بيت الشاهد قد روي أيضاً:

فَأَوْرَدَهَا العِرَاكَ .... (بيت الشاهد)[3]

على أنّ (العراك) مفعول ثانٍ لـ(أورد) وليس حالاً.

ومعنى البيت:

أورد العير أتنه الماء دفعة واحدة، مزدحمة ولم يشفق على بعضها أن يتنغص عند الشرب، ولم يدفعها لأنّه يخاف الصيّاد.

ومعنى (يذدها) من الذوذ وهو الطرد والدفع[4] ،وجاء في حديث الحوض: "إني لَبِعَقْرِ حوضي أذود الناس عنه لأهل اليمن"[5]، أي: أطردهم وأدفعهم.

و(يُشفق) من الشفق وهو الخوف، يقال: أشفقت أُشفق إشفاقاً، و(أشفق) منه: الجزع، و(أشفق) عليه: حَذِر[6].

و(نغص): من النَّغَصُ وهو كدرُ العيش، ومعناه في البيت: أن يورد الرجل إبله الحوض فإذا شربت أُخرِج من كل بعيرين بعير قوي، وأُدخِل مكانه بعير ضعيف[7].

---

١. هو سليمان بن محمد بن عبد الله السباتي المالقي أبو الحسين بن الطراوة، كان نحوياً ماهراً، وأديباً بارعاً، من مؤلفاته: الترشيح في النحو، والمقدمات على كتاب سيبويه، ومقالة في الاسم والمسمى، توفي . رحمه الله . سنة (٥٢٨هـ).

ينظر إنباه الرواة: ١١٣/٤، وبغية الوعاة: ٦٠٢/١، والأعلام: ١٣٢/٣.

٢. ينظر رأيه في ارتشاف الضَّرب: ١٥٦٤/٣.

٣. البيت بهذه الرواية في الديوان: ٧٠، وشرح الرضي على الكافية: ١٧/٢، وارتشاف الضَّرب: ١٥٦٣/٣، وخزانة الأدب: ١٩٣/٣.

٤. ينظر لسان العرب (ذود) ٥١/٦.

٥. صحيح مسلم، باب (إثبات حوض نبينا . ﷺ . وصفاته)، ١٧٩٩/٤، رقم الحديث (٢٣٠١)، ونصه: "إني لبعقر حوضي أذود الناس لأهل اليمن أضرب بعصاي حتى يرفض عليهم".

٦. ينظر لسان العرب (شفق) ١٠٤/٨.

٧. ينظر لسان العرب (نغص) ٣١٠/١٤.

ومعنى (الذُّخال): في الوِرْدِ: أن يشرب البعير ثم يُرَدُّ إلى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عسى أن يشرب ما لم يكن قد شرب قبل، ويفعل ذلك في قلة الماء[1].

وبيت الشاهد من قصيدة للبيد بن ربيعة الصحابي. وصف به حُمُر وحش تعدو إلى الماء، فهو لم يفعل مثل الرعاء الذين يُدبِّرون أمر الإبل عند الشرب، حيث إنهم إذا أوردوا إبلهم جعلوها قطعاً قطعاً حتى تروى جميعُها[2].

وترجمةُ لبيد بن ربيعة قد تقدّمت[3].

* * *

تَنكيرُ صَاحبِ الحَالِ

قال اللُّعينُ المنقِريّ (من الطويل):

---

١. ينظر المصدر نفسه (ذخل) ٥/٢٣٠.

٢. ينظر خزانة الأدب: ٣/١٩٣، ١٩٤.

٣. ينظر ص ٢٢ من هذا البحث.

وَمَا حَلَّ سَعْدِيٌّ غَرِيباً بِبَلْدَةٍ فَيَنْسَبَ إِلاَّ الزِّبْرِقَانُ لَهُ أَبُ[1]

حقُّ صاحب الحال أن يكون معرفة؛ لأنه محكوم عليه بالحال، فهو كالمبتدأ في المعنى، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة؛ لأنَّ الحكم على مجهولٍ لا يفيد غالباً[2].

وقد جوَّز النحويون مجيء الحال من صاحبها النكرة، ولكن بشرط وضوح المعنى وأمنِ اللبس، وذلك بوجود مسوغ لذلك وهو أحد أمور جاءت مجموعة في قول ابن مالك: "ولا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة ما لم يختص، أو يسبقه نفي أو شبهه، أو تتقدم الحال، أو تكن جملة مقرونة بالواو، أو يكن الوصف به على خلاف الأصل، أو يشاركه فيه معرفة"[3].

ومعنى (يختص) هنا، أي يختص صاحب الحال بوصف أو بإضافة، نحو قراءة إبراهيم بن أبي عبلة[4]: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقاً﴾[5]، فـ(مصدقاً) حال من (كتاب) النكرة، وإنما جاز هذا لاختصاص النكرة بالوصف بالجار والمجرور (من عند الله).

---

١. البيت له في الكتاب: ٣١/٣، والنكت: ٣٧٢/١، وخزانة الأدب: ٢٠٦/٣، ٢٠٧، ٥٤١/٨، ٥٤٣.
وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية: ٢٣/٢.

٢. ينظر شرح ابن الناظم: ٣١٨، وارتشاف الضَّرب: ١٥٧٧/٣، وشرح ابن عقيل: ٢٥٦/٢، وشرح التصريح: ٥٨٤/١، وشرح الأشموني: ٤١٦/١.

٣. التسهيل: ١٠٩.

٤. هو شمر بن يقظان بن المرتحل أبو إسماعيل، وقيل أبو إسحاق، وقيل أبو سعيد الشامي الدمشقي، ثقة كبير تابعي، له حروف في القراءات واختيار خالف فيه العامة، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (١٥١هـ) وقيل: (١٥٢ أو ١٥٣هـ).
ينظر غاية النهاية: ١٩/١.

٥. سورة البقرة من الآية: ٨٨، وينظر تفسير البحر المحيط: ٣٠٣/١.

ومثال ما اختصّ بإضافة قوله . تعالى .: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾[1] فـ(سواء) حال من (أربعة) لاختصاص صاحب الحال بالإضافة إلى (أيام)[2].

ومثال ما سُبِق بنفي قوله . تعالى .: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[3].

قال أبو حيّان: "الواو في (ولها) واو الحال، وقال بعضُهم مقحمة، أي: زائدة وليس بشيء"[4].

وشِبهُ النفي، هو النّهي والاستفهام.

فما سبق بنهي، نحو مثال ابن مالك في الألفية:

لا يبغِ امرؤ على امرئٍ مُستسهِلا

فـ(مستسهلا) حال من (امرؤ) الأول، وهو نكرة، ولكنه مسبوق بنهي:(لا يبغِ)، ومعناه: لا يتعدَّ امرؤ على امرئٍ مُستخِفّاً به.

والمسبوق باستفهام نحو قول الشاعر (من البسيط):

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرَى لِنَفْسِكَ الحُزْنَ فِي إِبعادِها الأَمَلا[5]

---

١. سورة فصلت من الآية: ٩.

٢. (سواء) قُرئت بالحركات الثلاث: النصب على الحال، وهي قراءة الجمهور، والرفع على الإخبار أي: هو سواء، وهي قراءة أبي جعفر، والخفض على النعت لـ (أربعة أيام)، وهي قراءة زيد بن علي والحسن وابن أبي إسحاق وعمرو بن عُبيد وعيسى ويعقوب.
ينظر تفسير البحر المحيط: ٤٨٦/٧.

٣. سورة الحجر الآية: ٤.

٤. تفسير البحر المحيط: ٤٤٥/٥.

٥. البيت لرجل من طيء في المقاصد النحوية: ٣٦٩/٢، والدرر اللوامع: ٥١١/١.
وبلا نسبة في شرح ابن الناظم: ٣٢١، وشرح ابن عقيل: ٢٦١/٢، وشرح التصريح: ٥٨٨/١، وشرح الأشموني: ٤١٩/١.

فـ(باقياً) حال من (عيش) مع أنّه نكرة، وإنما سوّغ مجيء الحال منه كونه مسبوقاً باستفهام (هل).

و(صاح): مرخم (صاحب) على غير قياس؛ لأنّه ليس علماً[1].

ومن شواهد النحويين على مجيء الحال من النكرة لتقدُّم النفي قول اللعين المنقري:

وَمَا حَلَّ متغدِيٌّ غَرِيباً بِبَلْدَةٍ فَيَنْسَبَ إِلاَّ الزِّبْرِقَانُ لَهُ أَبُ

على أن (غريباً) حال من النكرة (سعدى) لتقدم النفي عليه (وما حلّ)، ونقل البغداديُّ أنّ منهم من جعل (غريباً) منصوباً على الحال بـ(ينسب)[2]، ونقل البغدادي عن أبي علي الفارسي قوله في التذكرة القصرية: "قيل: نصب الشاعر غريباً على الحال في قوله: فينسب، كأنه قال: وما حلّ سعديٌّ ببلدة فينسب إلى الغُربة. وهذا لا يجوز أعني نصب (غريباً) بـ(ينسب)؛ لتقدمه عليه؛ لأنّ تقديم الصلة على الموصول لا يجوز، والفرار مما يجوز إلى ما لا يجوز مرفوض، ولكنه حال من النكرة"[3].

إلا أنّ بيت الشاهد قد رُوِي:

وَمَا حَلَّ متغدِيٌّ غَرِيبٌ بِبَلْدَةٍ فَيَنْسَبَ إِلاَّ الزِّبْرِقَانُ لَهُ أَبُ [4]

برفع (غريب) على أنّه نعت لـ(سعديٌّ).

وقد استشهد سيبويه بالبيت نفسه على نصب الفعل (ينسب) بعد الفاء على الجواب مع دخول (إلاّ) بعده للإيجاب، وذكر أنّه يجوز فيه الرفع أيضاً[5].

وقوله:

---

١. ينظر شرح التصريح: ٥٨٨/١.

٢. ينظر خزانة الأدب: ٢٠٦/٣.

٣. المصدر نفسه: ٢٠٦/٣.

٤. البيت بهذه الرواية في خزانة الأدب: ٢٠٦/٣.

٥. ينظر الكتاب: ٣١/٣ وما بعدها.

وَمَا حَلّْ ....

رواه الرضيُّ بالفاء في باب (الحال):

فَمَا حَلّْ ....[1]

في أحد الموضعين اللذين روى فيهما الشاهد، ورواه في الموضع الثاني (وما حلّ)، في باب نواصب الفعل المضارع[2].

و(الزِّبْرِقان) رُوي بالنصب والرفع.

فرواية سيبويه (الزِّبْرِقَانُ) بالرفع على أنّه مبتدأ، وخبره (أب)[3]، ورواية غيره[4] (الزِّبْرِقانَ) بالنصب على نزع الخافض، والتقدير: ما نُسِب ذلك السعدي إلى أحد إلا إلى الزِّبْرِقان[5].

ومعنى بيت الشاهد:

إنّ الزبرقان سيد قومه، وأشهرهم، فإذا تغرب رجل من بني سعد، فسئل عن نسبه، انتسب إلى الزبرقان لشرفه وشهرته[6].

والزبرقان هو الحُصين بن بدر امرئ القيس بن بهدلة بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم، وقيل بالزبرقان (وهو من أسماء القمر) لحسن وجهه، كان شاعراً فصيحاً، ولاه الرسول ـ ﷺ ـ صدقات قومه فثبت إلى زمن عمر بن الخطاب، وكف بصره في آخر عمره[7].

والبيت للّعين المنقريّ، واسمُه مُنازل بن زمعة من بني منقر، ويكنى أبا أكيدر، شاعر إسلامي من الدولة الأموية، وعُرف عنه أنه كان هجّاءً للأضياف وقيل في سبب

---

١. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٢٣/٢.

٢. ينظر المصدر نفسه: ٧٢/٤.

٣. ينظر الكتاب: ٣١/٣.

٤. ينظر خزانة الأدب: ٢٠٦/٣.

٥. ينظر المصدر نفسه: ٢٠٧/٣.

٦. ينظر الكتاب: ٣١/٣ (هامش للشاهد رقم: ٦٠٢) ، وخزانة الأدب: ٢٠٧/٣.

٧. ينظر الإصابة في تمييز الصحابة: ٥٥٠/٢، وخزانة الأدب: ٢٠٧/٣، والأعلام: ٤١/٣.

تلقيبه بـ(اللّعين) أنّ عمرَ بنَ الخطاب سمعه وهو ينشد شعراً والناس يُصلُّون، فقال: من هذا اللّعين؟ فعلق به هذا الاسم[1].

* * *

١. ينظر الشعر والشعراء: ٤٩٠/١، وخزانة الأدب: ٢٠٨/٣، والأعلام: ٢٨٩/٧.

تَقديمُ التَّمييزِ عَلَى عَامِلِهِ المُتصرِّفِ

قال المُخَبَّلُ السَّعدِيُّ (من الطويل):

أَتَهجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَما كانَ نَفْساً بِالفِرَاقِ تَطِيبُ[1]

العاملُ في التَّمييز إمّا أن يكون فعلاً مُتصرفاً، أو غيرَ متصرف، والأصل أن يتقدم العامل على معموله، وقد أجمع النحويون على منع تقديم التمييز على عامله غير المتصرف، نحو: ما أحسن زيداً رجلاً، فلا يجوز بإجماعهم أن يقال: رجلاً ما أحسن زيداً؛ لأنَّ الذي لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله بتقديمه عليه[2].

أمّا إذا كان العامل في التمييز فعلاً متصرفاً نحو: طاب زيد نفساً، فقد اختلف النحويون في جواز تقديم التمييز على عامله، فمنعه أكثر البصريين[3] محتجين بأنَّ الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلاً في الأصل، نحو: تصبَّب زيدٌ عرقاً، أصله: تصبَّب عرقُ زيدٍ، ولأجل كون التمييز فاعلاً في المعنى لم يجوزوا تقديمه على عامله كما لو كان فاعلاً في اللفظ والمعنى[4].

قال سيبويه: "وقد جاء من الفعل ما قد أُنفِذ إلى مفعولٍ ولم يقوَ قوةَ غيره مما قد تعدى إلى مفعول وذلك قولك: (امتلأتُ ماءً)، و(تفقأتُ شحماً)، ولا تقول: امتلأته،

---

١. البيت له في الخصائص: ١٦٠/٢، ولسان العرب (حبب) ٧/٤، وللأعشى أو لقيس بن معاذ الملوح في المقاصد النحوية: ٤٢١/٢، والدرر اللوامع: ٥٣١/١.
وبلا نسبة في المقتضب: ٣٠/٣، والأصول في النحو: ٢٢٤/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٨٢٨/٢، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٣٥٢/١، ٣٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٤/٢/٢، وشرح الأشموني: ٤٤٨/١.

٢. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٨٢٨/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٧٠/٢، وارتشاف الضَّرب: ١٦٣٣/٤، وشرح التصريح: ٦٢٨/١، وشرح الأشموني: ٤٤٧/١.

٣. ينظر رأيهم في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٨٢٨/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٧١/٢، وشرح التصريح: ٦٢٨/١.

٤. ينظر الكتاب: ٢٦٦/١، وشرح الرضي على الكافية: ٧١/٢، وشرح التصريح: ٦٢٨/١.

ولا تفقأته، ولا يعملُ في غيره من المعارف، ولا يُقدّم المفعول فيه فتقول: ماءً امتلأتُ، كما لا يقدّم المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه الأسماء، لأنها ليست كالفاعل"[1].

واختلفت آراء البصريين ومن ارتضى مذهبهم في تعليل سبب منع تقديم التمييز على عامله المتصرف، فأمّا أكثر البصريين فيرون أنّ علة المنع كون التمييز محولاً عن الفاعل، والفاعل لا يتقدم على الفعل ـ كما سبق ..

وأمّا الفرّاء من الكوفيين فيرى أنّ سبب منع تقديم التمييز راجعٌ إلى أنه نكرة وهو حتى وإن كان معرفة نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[2]، فإنه في تأويل النكرة؛ لكونه مفسراً، والمفسر في أكثر الكلام نكرة، نحو: ضِقتُ به ذرعاً، ولأنه في تأويل النكرة فلا يجوز تقديمه[3].

وقد وافق الرّضيّ مذهب البصريين، ولكنه لم يرتضِ تعليلهم، حيث قال بعد ما ذكر تعليل البصريين: "وليست العلة بمرضية إذ ربما يخرج الشيء عن أصله، ولا يراعى ذلك الأصل"[4].

ويرى أنّ السبب في عدم استقامة تقديم التمييز على عامله هو فوات الغرض من جعله تمييزاً، وهو تشويق النفس إلى ما أُبهم عليها بتأخيره، فلو قُدّم التمييز لفات الغرض منه[5]. بينما جوّز الكوفيون تقديم التمييز على عامله المتصرف، وتبعهم المازنيّ والمبرّد من البصريين[6].

قال المبرّد: "واعلم أنّ التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه لتصرف الفعل، فقلت: (تفقأتُ شحماً) و(تصببتُ عرقاً)، فإن شئت قدمت فقلت: (شحماً

---

١. الكتاب: ٢٦٦/١.

٢. سورة القصص من الآية: ٥٨.

٣. ينظر معاني القرآن للفراء: ٧٩/١.

٤. شرح الرضي على الكافية: ٧١/٢.

٥. ينظر المصدر نفسه: ٧٢/٢.

٦. ينظر رأيهم في المقتضب: ٢٩/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٨٢٨/٢، وشرح التصريح: ٦٢٨/١.

تفقأت)، و(عرقاً تصببتْ)، وهذا لا يجيزه سيبويه ... إلى أن قال: " ... وهذا رأي أبي عثمان المازني"[1].

واستدل على مذهبه بقول المخبل السعدي:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى .... (بيت الشاهد)

على أن (نفساً) تمييز مُقدم على عامله المتصرف (تطيب)، وأصل الكلام: (تطيبُ نفساً).

وقد اختار ابن مالك مذهب الكوفيين، قال: "ولا يمنع تقديم المميز على عامله إن كان فعلاً متصرفاً وفاقاً للكسائي والمازني والمبرد"[2].

وقال في شرح الكافية الشافية: "فكان لا يجوز أن يقال: زيداً أذهبتُ؛ لأن أصله ذهب زيد، ولا خلاف في أن ذلك جائز فكذلك ينبغي أن يحكم بجواز (صدراً ضاق زيد) وما أشبهه"[3].

وكذلك اختار أبو حيان مذهب الكوفيين وأقرّ بصحته "لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك وقياساً على الفضلات"[4].

ويقصد بـ(الفضلات) الفضلات المنصوبة بفعل متصرف كالحال مثلاً نحو: جاء زيد راكباً، فيجوز فيه: راكباً جاء زيدٌ بتقديم الحال على عاملها المتصرف[5].

إلا أن تقديم الحال كان جائزاً؛ لأنَّ الفعل قد استوفى فاعله لفظاً ومعنى، وبقي المنصوب (راكباً) فضلة، فجاز تقديمه، وليس الأمر كذلك في التمييز؛ لأنه في نحو: طاب زيدٌ نفساً، نجد أنَّ الفعل (طاب) قد استوفى فاعله لفظاً فقط، ولم يستوفه معنى، فلذلك لم يجز تقديم المنصوب (نفساً) عليه، كما لم يجز تقديم المرفوع[6].

---

١. المقتضب: ٢٩/٣.

٢. التسهيل: ١١٥.

٣. شرح الكافية الشافية: ٣٤٩/١.

٤. ارتشاف الضَّرب: ١٦٣٥/٤.

٥. ينظر شرح الأشموني: ٤٤٩/١.

٦. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٧٤/٢.

وهذا الذي علل به ابن مالك وأبو حيان سبب جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف، (القياس على الفضلات) كالحال مثلاً، لا يجيزه الكوفيون أصلاً، فهم لا يجوّزون تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر لما فيه من تقديم المضمر على المظهر[1].

إلاّ أنّ ما استدل به الكوفيون ومن تبعهم قد رواه أبو إسحاق الزجاج

..... وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالفِرَاقِ تَطِيبُ[2]

فـ(نفسي) اسم كان وجملة (تطيب) خبرها، وعلى هذه الرواية (كان) فعل ناقص، وليست زائدة كما في رواية الكوفيين.

وقد نسب ابن جني هذه الرواية إلى الزَّجّاجيّ وإسماعيل بن نصر.

قال ابن جني في الرد على رواية الكوفيين التي أنشدها المازني والمبرد: "فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل:

أَتَهجُرُ لَيْلَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْساً بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

فتقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضاً:

..... وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

فرواية برواية، والقياس من بعدُ حاكم"[3].

كما رُوي عن الأخفش أنّه قد روى بيت الشاهد في ديوان الأعشى هكذا:

أَتَؤْذِنُ سَلْمَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَلَم تَكُ نَفْسِي بِالفِرَاقِ تَطِيبُ[1]

---

١. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٢٥٠- ٢٥١ (المسألة رقم ٣١ : القول في تقديم الحال على الفعل العامل فيها).

٢. البيت بهذه الرواية في الخصائص: ٢/٦٩٥، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٨٢٩ (هامش الشاهد رقم: ٥٠٢)، والمتبع في شرح اللمع: ١/٣٥١، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ١/٣٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/٧٤، والمقاصد النحوية: ٢/٤٢٢، والدرر اللوامع: ١/٥٣١.

٣. الخصائص: ٢/١٦٠.

ولم يتوقف اختلاف الرواية على موضع الشاهد فحسب، بل نال بعض مفردات البيت وهي: رُوي بـ(سلمى) بدلاً من (ليلى)، وبـ(كاد) بدلاً من (كان)، و(نفساً) بدلاً من (نفسي)، و(يطيب) بالتذكير بدلاً من (تطيب) بالتأنيث[1].

وعن رواية (يطيب) بالياء ذكر الجرجاني أنّه لو كانت الرواية هكذا بالياء (يطيب) لم يكن دليل تقديم التمييز على عامله حينئذ قاطعاً؛ لاحتمال أن يكون في (كاد) ضمير الحبيب، أي: وما كاد نفس الحبيب يطيب بالفراق، أو: وما كاد حبيبها نفساً يطيب بالفراق، ويكون (نفساً) تمييزاً عن حبيبها[2].

وقد نقل العينيُّ عن العلاّمة شمس الدين الكركيّ أنّه فصّل توجيهات البيت تبعاً لاختلاف روايته في موضع الشاهد، وفي سائر ألفاظه، وقد رأيتُ أن أذكر تفصيله كما هو لما فيه من إفادة لا تستبينُ بالاختصار ولا يحتاج معه إلى مزيد تفسير؛ قال العيني: "وقال العلامة شمسُ الدين الكركي: وجهُ التمسك بهذا البيت إنما يتمشى على رواية التأنيث في (تطيب)؛ لأنّه حينئذ في (كان) ضمير الشأن لتذكيره، ففي (تطيب) ضمير (سلمى) أي: وما كان الشأن تطيب سلمى نفساً بالفراق، أي: بإرادة الفراق فقدم (نفساً)، وأمّا على رواية التذكير في ضمير (تطيب) فلا يتعين الاستدلال، إذ جاز أن يكون الضمير في (كان) للحبيب، (ونفساً تطيب) على التمييز من (كان)، وهو العامل فيه، و(تطيب) خبر (كان) أي: ما كان نفساً تطيب بالفراق، يعني: ما كان نفسه تطيب بالفراق، وأمّا على رواية (نفسي تطيب) خبر (كان) أو (كاد) واسمها (نفسي)، فيحتمل أن يكون اسمها ضمير الشأن والقصة، و(نفسي) مبتدأ، و(تطيب) خبره، والجملة مفسرة لذلك الضمير. وعلى رواية (نفساً) يجوز أن يرجع ضمير (كان) إلى (الحبيب) أو إلى (ليلى) بتأويل المعشوق والمحبوب، و(نفساً) خبر (كان)، و(تطيب) على التذكير أو على التأنيث صفة (نفساً) بتأويله بالشخص في التذكير، أي: ما كان نفساً طيبةً بالفراق، هذا على رواية

---

١. الرواية في الأصول في النحو: ٢٢٤/١ (هامش رقم: ١)، والمقاصد النحوية: ٤٢٢/٢، والدرر اللوامع: ٥٣١/١.

٢. ينظر المقاصد النحوية: ٤٢٢/٢، والدرر اللوامع: ٥٣١/١.

٣. ينظر المقتصد في شرح الإيضاح: ٦٩٥/٢.

(كان)، أمّا على رواية (كاد) فـ(نفساً) خبر (كاد) على الأصل المرفوض، فحذف المضاف أي: ما كاد الحبيب ذا نفس طيبة. ويروى (تطيب) بضم التاء من (أطاب إطابة) فعلى هذا (نفساً) مفعول لـ(تطيب)، وفاعله ضمير (ليلى)، وفي (كاد) ضمير الشأن"[1].

والبيت للمُخبّل السّعدي على الأغلب، ونُسِب إلى أعشى همدان[2]، كما نُسِب إلى قيس بن معاذ العامريّ[3].

والمخبّل السعدي قد اختلف في اسمه، قال الأصفهاني: "قال الكلبي: اسمه الربيع بن ربيعة، وقال ابن دأب: اسمه كعب بن ربيعة، وقال ابن حبيب وأبو عمرو: اسمه ربيعة بن مالك بن ربيعة بن عوف"[4].

والمُخبّل شاعر فحل مشهورٌ ولكنه مُقلّ، وهو شاعر مخضرم، عدّه ابنُ سلام في الطبقة الخامسة من فحول الجاهلية، وشعره فصيح سهل التراكيب، من فنونه المديح والهجاء خاصة، وفي هجائه إقذاع وهو وصّاف للنوق يجيد وصفها ويطيل، وله أشياء من الحكمة والغزل والعتاب. كان صديقاً للزبرقان بن بدر منذ الجاهلية، ولكن هذا لم يمنعهما من التهاجي أيام الجاهلية، وظل المُخبّل مستمراً في الهجاء حتى جاء الإسلام. عمّر المخبّل في الجاهلية طويلاً، ومات في أيام عثمان ابن عفّان بعد أن أسنّ كثيراً[5].

---

١. المقاصد النحوية: ٤٢٢/٢، ٤٢٣.

٢. هو عبد الرحمن بن عبد الله بن الحارث بن نظام بن جشم بن عمرو بن عمرو بن عوف بن همدان، شاعر اليمانيين في الكوفة، وفارسهم في عصره، يُعد من شعراء الدولة الأموية، كان أحد الفقهاء القراء، وقال الشعر فعرف به، وكان من الغزاة في أيام الحجاج.
ينظر الأغاني: ٤١/٦، والأعلام: ٣١٢/٣.

٣. هو قيس بن معاذ، ويقال: قيس بن الملوح، المعروف بمجنون ليلى، لُقّب بذلك لذهاب عقله بشدّة عشقه لليلى، وهو من بني جعدة بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، ومن غريب ما قيل عنه أنّه مستعار لا حقيقة له، وأنّه ما عُرف في الدنيا إلاّ بالاسم، ولّده من وضع الرواة، وأخباره كثيرة جداً.
ينظر الشعر والشعراء: ٥٤٩/٢، والأغاني: ٦/٢، وخزانة الأدب: ٢٢٩/٤، ٢٣٠.

٤. الأغاني: ٢١٠/١٣.

٥. ينظر طبقات فحول الشعراء: ١٤٣/١، ١٤٨، وتاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ٢٨٩/١.

والبيت أوّل قصيدة من الطويل، وبعده:

إذَا قِيلَ مَن ماء الفُرَاتِ وَطِيبِهِ تَعَرَّضَ لي مِنها أَغَنُّ غَضُوبُ
أَهلِكني شَيبانُ في كُلِّ شَتوةٍ لِقَلبِيَ مِن خَوفِ الفِراقِ وَجيبُ
أَشَيبانُ ما أَدراكَ أَن رُبَّ لَيلَةٍ غَبَقتَكَ فيها وَالغَبُوقُ حَبيبُ[1]

والأغنّ: الذي يخرج صوته من خيشومه، وهو الذي في صوته غنّة من الغزلان وغيرها[2].

وامرأة غضوب، أي: عبوس[3].

و(شيبان) بفتح الشين: يوم غيم وبرد، ويكسرها: (شِيبان ومِلحان) هما شهرا قماح، أشدّ شهور السنة برداً، وهما (كانون وكانون)[4].

و(الغبوق): الشُّربُ بالعشيّ، أي: شرب آخر النهار، مقابل الصّبوح

قال الراجز:

مَالِي لا أُسقَى على عِلاّتِي

صَبَائِحي غَبَائِقي قَيلاَتي؟[5]

نصبُ تمييزِ المَائة

قال الرّبيع بن ضَبُع الفزاريُّ (من الوافر):

إذَا عَاشَ الفَتَى مائتَينِ عاماً فَقَد ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالفَتَاءُ[1]

---

١. ينظر المقاصد النحوية: ٤٢١/٢.
٢. ينظر لسان العرب (غنن) ٩٣/١١.
٣. ينظر المصدر نفسه (غضب) ٥٥/١١.
٤. ينظر نفسه (شيب) ١٧٢/٨.
٥. ينظر نفسه (غبق) ١١/١١.

تمييز المائة والألف ومضاعفاتهما يكون مفرداً مجروراً.

قال ابن مالك في الألفية:

وَمائةٌ وَالألْفَ لِلفَرْدِ أضِفْ
وَمائةٌ بِالجَمْعِ نَزْراً قَدْ رُدِفْ

فالمشهور إضافة مائة إلى المفرد، نحو: عندي مائة درهم، وعللوا كون تمييزها مفرداً مجروراً بشبهها [المائة] بعشرة وعشرين، أمّا شبهها بعشرة فلأنها عشر عشرات فوجب لها من هذه الجهة الإضافة؛ لأنّ (عشرة) تضاف إلى تمييزها، نحو: عشر ليالٍ، وأمّا شبهها بعشرين فلأنّها العقد الذي يلي تسعين، فوجب أن يكون مميزاً واحداً، فأضيفت إلى واحد لذلك؛ لأنّ مُميِّز ألفاظ العقود يكون مفرداً، نحو: عشرون كتاباً، فأعطيت المائة من حكم كل واحد من القبيلين شطراً فجُعل تمييزها مفرداً مجروراً[1].

وأشار ابن مالك بقوله: (مائةٌ بالجمع نزراً قد ردف) إلى قلة مجيء تمييز المائة جمعاً، ومثّل له شُرّاحُ الألفية بقراءة حمزة والكسائي[3] لقوله . تعالى .: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾[4]، بإضافة (مائة) إلى (سنين).

---

١. البيت له في الكتاب: ٢٦٨/١، والأصول في النحو: ٣١٢/١، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف: ١٠٠٠/٢، ١٠٠١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٣/٦، ٢٤، وشرح ابن الناظم: ٧٣١، ولسان العرب(فتا) ١٢٧/١١، وشرح التصريح: ٤٥٧/٢، وهمع الهوامع: ٨٢/٢، وخزانة الأدب: ٣٧٩/٧، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٥، والدرر اللوامع: ٥٣٤/١، ومسالك النحاة: ٢٢٦.

ولِيزيد بن ضبة في الكتاب: ١٦٣/٢.

وبلا نسبة في أدب الكاتب: ٢٠٢، والمقتضب: ٤٥٥/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٧٣٥/٢، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٨٠١/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢١/٦، والمقرب: ٣٨٤، وشرح الرضي على الكافية: ٣٠٥/٣، وأوضح المسالك: ١٤٨/٣، وهمع الهوامع: ٧٦/٤، وشرح الأشموني: ٣٧٢/٢.

٢. ينظر الأصول في النحو: ٣١٢/١، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٧٣٣/٢.

٣. تنظر القراءة في تفسير البحر المحيط: ١١٧/٦.

٤. سورة الكهف من الآية: ٢٥.

وجوّز ابن كيسان مجيء تمييز (المائة) مفرداً منصوباً منوناً[1]، واستدل بقول الربيع الفزاريّ:

إذَا عَاشَ الفَتَى مائتَينِ عاماً ..... (بيت الشاهد)

حيث أثبت النون في (مائتين) ونصب ما بعدها على التمييز، ورأى المبرد أنّ مثل هذا قد حسُن "في (المائتين) وإن كان تثنية (المائة) لأنّه مما يلزمها النون، فقد رجع في اللفظ إلى حال العشرين وما أشبهها ولكن المعنى يوجب فيه الإضافة"[2].

وحكم أغلب النحويين على البيت بأنّه شاذ خاص بضرورة الشعر ولا ينبغي القياس عليه، قال سيبويه مشيراً إلى تمييز المائة ومضاعفاتها: "قد جاء في الشعر بعض هذا منوناً، قال الربيع بن ضبع الفزاري:

إذَا عَاشَ الفَتَى مائتَينِ عاماً ..... "[3].

وقال ابن الناظم: "وقد شذ تمييز المائة بمفرد منصوب في قول الربيع بن ضبع الفزاري:

إذَا عَاشَ الفَتَى مائتَينِ عاماً ..... "[4].

وأشار العيني إلى أنّ "هذا شاذ لا يقاس عليه"[5].

وذكر الشيخ خالد الأزهريّ أنّ البيت هو الضرورة، والرواية هي موضع الشذوذ[6].

إلا أنّ بيت الشاهد قد رُوِيَ:

---

١. ينظر رأيه في أدب الكاتب: ٢٠٢ (الهامش رقم: ٣)، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٩٥/٢، وشرح التصريح: ٤٥٧/٢، وشرح الأشموني: ٣٧٢/٢.

٢. المقتضب: ٤٥٥/٢.

٣. الكتاب: ٢٦٨/١.

٤. شرح ابن الناظم: ٧٣١.

٥. المقاصد النحوية: ٤٤٤/٣.

٦. ينظر شرح التصريح: ٤٥٧/٢.

إِذَا عَاشَ الفَتَى تِسْعِينَ عاماً فَقَد ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالفَتَاءُ[1]

كما رُوِيَ: ستين عاماً، وقد نقل البغدادي عن ابن المستوفى أنّه قال: "نُسبت هذه الأبيات ليزيد بن ضبة، والرواية:

إِذَا عَاشَ الفَتَى ستين عاماً .....

فلا ضرورة ولا شاهد"[2].

كما ذكر أنّ شارح اللُّبابِ قال إنّه رُوِي (خمسين عاماً) أيضاً، وإنّ هذه الرواية ضعيفة لأنّ ابن الخمسين لا يبلغ من الضعف هذه الرتبة[3].

وعلى رواية (خمسين، وستين، وتسعين) لا شاهد في البيت ولا ضرورة.

ومعنى البيت:

إذا كبُر الإنسان في السن ذهبتْ لذاذتُه وفتوّتُه.

ومعنى (اللذاذة): الأكل والشرب بنعمة وكفاية[4].

و(الفتاءُ): مصدر (الفَتِيّ) بمعنى (الشباب)[5].

ورُوِيَ بدل (اللذاذة): (المسرّة) وهي رواية سيبويه[6].

والبيت وقع آخر أبياتٍ ستة للربيع بن ضبع الفزاري، وهي:

أَلا أَبْلِغْ بَنِيَّ بَنِي رَبِيعٍ فَأَنْذالُ البَنِينَ لَكُم فِدَاءُ
بِأَنِّي قَد كَبُرتُ وَدَقَّ عَظْمِي فَلاَ تَشْنَؤْكُمُ عَنِّي النِّساءُ
فَإِنَّ كَنَائِنِي لَنِساءُ صِدقٍ وَما أَنَّى بَنِيَّ وَمَا أَساؤُا

---

١. البيت بهذه الرواية في شرح المفصل لابن يعيش: ٢٣/٦ (الهامش رقم: ٣)، ٢٤، وخزانة الأدب: ٣٨٠/٧، والدرر اللوامع: ٥٣٥/١، ومسالك النحاة: ٢٢٦.

٢. خزانة الأدب: ٣٨٣/٧.

٣. ينظر خزانة الأدب: ٣٨٣/٧.

٤. ينظر لسان العرب (لذذ) ١٩٢/١٣.

٥. ينظر المصدر نفسه (فتا) ١٢٧/١١.

٦. ينظر الكتاب: ٢٦٨/١.

إذا كانَ الشِّتاءُ فأدفِئوني ... فَإنَّ الشَّيخَ يَهدِمُهُ الشِّتاءُ
فَأمَّا حينَ يَذهَبُ كُلُّ قُرٍّ ... فَسِربالٌ خَفيفٌ أو رِداءُ
إذا عاشَ الفَتَى مائتَينِ عاماً ... فَقَد ذَهَبَ اللَّذاذَةُ وَالفَتاءُ[1]

وجملة: (فَأندالُ البَنينَ لكُم فِداءٌ) دعائية اعتراضية.

و(ما ألّى): من (ألّى يُؤلّي)، بمعنى: ما قصّر ولا أبطأ[2].

و(قُرّ): البرد عامة، وقيل: القُرّ في الشتاء، والبرد في الشتاء والصيف[3].

والربيع بن ضُبع اسمه: ربيع بن ضُبع بن وهب بن بغيض بن مالك بن سعد بن عديّ بن فزارة[4]، شاعر جاهلي معمّر من الفرسان، قيل إنه كان من أطول من كان قبل الإسلام عُمراً، عاش ثلاثمائة وأربعين سنة، ستّون منها في الإسلام ولكنّه لم يُسلم، ولمّا بلغ مائتي سنة قال القصيدة التي منها بيت الشاهد، وقيل عنه إنه كان أحكم العرب في زمانه ومن أشعرهم وأخطبهم، وأورده ابن حجر في قسم المخضرمين من الصحابة فيمن أدرك النبيّ ﷺ. وكان يمكنه أن يسمعَ منه، وقيل بقي إلى عهد بني أمية[5].

* * *

١. ينظر خزانة الأدب: ٣٨١/٧.

٢. ينظر لسان العرب (ألا) ١٤١/١.

٣. ينظر المصدر نفسه (قرر) ٦٢/١٢.

٤. أبو حيّ من غطفان، وهو فزارة بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان.
ينظر أسماء القبائل وأنسابها: ٢١٨.

٥. ينظر سمط اللآلئ: ٨٠٢/٢، والإصابة في تمييز الصحابة:٢/ ٥١٠، وخزانة الأدب: ٣٨٣/٧، ٣٨٤، والأعلام: ١٥/٣.

مَجيءُ التَّمييزِ مغرِفةً

قال الحارث بن ظالم المُرّيُّ (من الوافر):

فَما قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بنِ بَكْرٍ ... وَلا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقابَا[1]

---

١. البيت لـه في الكتاب: ٢٦٣/١، والمقتضب: ٤٣١/٤، وشرح ابن السيرافي: ٢٨٣/١، والنكت: ١٣٧/١، والأمالي الشجرية: ١٤٣/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١٣٣/١، والمقاصد النحوية: ٥٧/٣، والدرر اللوامع: ٣٣١/٢.

وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٤٠٨/٢، والمسائل البغداديات: ١٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٩/٦، وشرح الأشموني: ١٤/٢، ١٧، وخزانة الأدب: ٤٩٢/٧.

اختلف النحويون في جواز مجيء التمييز معرفة، فذهب البصريون إلى أنّه لا يكون إلا نكرة، قال ابن مالك: "هو ما فيه معنى (من) الجنسية من نكرة منصوبة فضلة"[1].

وقال الرضيُّ: "أصل التمييز التنكير"[2].

بينما ذهب الكوفيون وابن الطّراوة إلى أنّه يجوز أن يكون معرفة، وأنّه قد ورد عن العرب منه ما كان معرفاً بـ(أل)، ومعرفاً بالإضافة[3].

واستدلوا على مذهبهم بقول الحارث بن ظالم:

فما قومي بِثَعلبةَ بنِ بَكرٍ ولا بِفَزَارةَ الشُعرِ الرِّقَابَا (بيت الشاهد)

حيث نصب (الرقابا) على التمييز.

وقد جوّز الكوفيون أيضاً أن يكون قوله: (الرقابا) منصوب بـ(الشُعر) جمع (أشعر)، وهو (أفعل) وهم بهذا يردُّون مذهب البصريين إلى عدم جواز نصب (أفعل) للمعرفة، وذكروا أنّ هذا البيت يردُّ على البصريين؛ لأنّ (أفعل) قد نصب المعرفة وهو مع هذا جمع (الشُعر)، والجمع أضعف من واحده في باب العمل؛ لأنّ التكسير يبعده من شبه الفعل[4].

إلاّ أنّ بيت الشاهد قد رُوي:

فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بنِ سعد وَلا بِفَزَارَةَ الشُعْرَى رِقَابَا[5]

---

١. التسهيل: ١١٤.

٢. شرح الرضي على الكافية: ٢/٧٢.

٣. ينظر رأيهم في الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٣٣ (هامش الشاهد رقم: ٨٣)، وشرح الرضي على الكافية: ٢/٧٢، وارتشاف الضّرب: ٤/١٦٣٣، وشرح التصريح: ١/٦١٦.

٤. ينظر الأمالي الشجرية: ٢/١٤٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٣٢.

٥. البيت بهذه الرواية في الكتاب: ١/٢٦٣، والمفضليات: ١٧٧، ومعاني القرآن للفراء: ٢/٤٠٩، والمقتضب: ٤/٤٣١، والنكت: ١/١٣٧، والأمالي الشجرية: ٢/١٤٤، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/٨٩.

وفيه دليل على إعمال الصفة المشبهة المقرونة بـ(أل)، وهي قوله: (الشعرى) مؤنث (الأشعر) ، حيث نصبت مفعولاً به، وهو قوله: (رقابا).

قال سيبويه: "وزعم أبو الخطاب أنّه سمع قوماً من العرب يُنشدون قول الحارث بن ظالم:

فَمَا قَوْمِي بِثَعْلَبَةَ بنِ سَعْدٍ ... وَلا بِفَزَارَةَ الشُّعْرَى رِقَابَا

فإنّما أدخلت الألف واللام في (الحسن) ثم أعملته، كما قال: الضارب زيداً، وعلى هذا الوجه تقول: هو الحسن الوجه، وهي عربيّة جيّدة"[1].

وعلى هذه الرواية فالبصريون لا يرون بأساً في نصب (رقابا) على التمييز لتجرده من (أل) وموافقته لمذهبهم[2].

ولهم في تخريج البيت على الرواية الأولى رأيان آخران:

أحدهما: مُتفقون ومُجمِعون عليه مع الكوفيين، وهو أن يكون قوله:(الرقابا) منصوباً على التشبيه بالمفعول به.

والثاني: خرّجوه على زيادة الألف واللام، فيكون مدخول (أل) نكرة كالمجرد منها، فلما كان في تقدير التنكير جاز نصبه على التمييز[3].

ومعنى البيت:

يَتَنصّلُ الشاعرُ من أن يكون قومه من نسب سعد بن ذُبيان، فهم ليسوا من بني ثعلبة بن سعد، ولا من بني فزارة بن سعد الذين يصفهم بغزارة الشعر في رقابهم؛ لأنّه دليل غباء كما كانوا يعتقدون.

وهو من قصيدة بائية قالها الحارث بن ظالم حين هرب من النعمان بن المنذر بعد أن قتل خالد بن جعفر بن كلاب، وسبب قتله له أنّ خالداً والحارث كانا ينادمان النعمان، فكلم خالد الحارث بكلمة حقدها عليه، فدخل الحارث إلى قُبّة خالد ابن جعفر بالليل فقتله وهرب، ولمّا فعل هذا أتى قبيلة غطفان فقالت له: ليس لك

---

١. الكتاب: ٢٦٣/١.

٢. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٣٣/١ (هامش الشاهد رقم: ٣١٤).

٣. ينظر المصدر نفسه: ١٣٣/١ (هامش الشاهد رقم: ٣١٤).

نجاةً، جمعت علينا حرب النعمان، وحرب بني عامر، فمضى الحارث إلى مكة، وأتى عبد الله بن جدعان التميمي، وانتسب إلى قريش ليعصموه ويمنعوه منه، وذم بني فزارة بكثرة شعر رقابهم، وكانت العرب تَمْدَحُ بالجلاء وخِفَّةِ الشعر.

ومن أبيات هذه القصيدة:

قلتُ بشاتٍ أبداً قُريشاً ... مُصيباً رغمَ ذلك من أصابَا

فما قومي بِثعلبةَ بن سعدٍ ... ولا بِفَزَارةَ الشُّعرَى رِقابَا

وقومي إنْ سَألتِ بنُو لُؤَيٍّ ... بِمَكَّةَ علَّمُوا النَّاس الضِّرابَا[1]

وترجمةُ الحارثِ بنِ ظالمٍ قد تقدّمت[2].

* * *

المَبحثُ الرّابِعُ : نُونُ التّوكِيدِ

حَذْفُ نُونِ التَّوكِيدِ الخَفِيفَةِ

قال الأضبطُ بنُ قُريعٍ السَّعدِيُّ (من المنسرح)[3]:

---

١. ينظر المفضليات: ١٧٦، ١٧٧.

٢. ينظر ص ٣٩٠ من هذا البحث.

٣. البيت من بحر المنسرح وتفعيلاته: [مستفعلن مفعولات مستفعلن] مرتين.

وَلا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَن تَرْكَعَ يَوماً وَالدَهرُ قَد رَفَعَه[1]

نون التوكيد نوعان، خفيفة وثقيلة، وقد اجتمعتا في قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾[2].

والنون الثقيلة هي الأصل عند الكوفيين، بينما تُعدُّ كلٌّ منهما أصلاً مستقلاً عند البصريين، وذلك لِتَخالُفِ بعض أحكامهما؛ كإبدال الخفيفة ألفاً، في نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾، بينما يمتنع مثل هذا في النون الثقيلة، وغير هذا من الأحكام التي يطول الحديث عنها[3].

والنون الخفيفة في الأفعال بمثابة التنوين في الأسماء؛ لأن مجراهما واحد، فالنون تُمَكِّنُ الفعل كما يُمَكِّنُ التنوينُ الاسمَ، والفرق بينهما في المعنى، فالنون الخفيفة لتوكيد الفعل بينما لا يحمل التنوين معنى التوكيد، وحكمهما واحد في الوقف، كما تفترق النون الخفيفة عن التنوين في أنها تحذف إن لاقاها ساكن من كلمة

وأول أجزائه: مستفعلن، وقوله: لا تهي، حُذف سين مستفعلن بالخبن (حذف الثاني الساكن من البيت الخفيف)، فصار (متفعلن)، ثم حُذف الميم بالخرم (حذف أول الوتد المجموع في أول البيت) فصار (تفعلن)، ثم نقل إلى (فاعلن).

ويروى بالواو أو بالفاء في أوله فيسلم من الخرم، ويبقى (متفعلن).

ولعل هذا هو الذي أوهم بعضهم فجعلهم يقولون إنه من بحر (الخفيف) فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن) لأنه يجوز في أول تفعيلاته أن تأتي على (فاعلا) وتنقل إلى (فاعلن)، ولكنَّ باقي أبيات القصيدة يدل على أنَّه من بحر المنسرح وليس من الخفيف.

ينظر المقاصد النحوية: ٣٠٩/٣ الهامش رقم: (٢)، وجامع الدروس العروضية: ١٠٠.

١. البيت له في أمالي القالي: ١٠٨/١، والمقاصد النحوية: ٣٠٨/٣، وشرح التصريح: ٣١٢/٢، وخزانة الأدب: ٤٥٠/١١، ٤٥٢، والدرر اللوامع: ٢٨١/١، ٢٥١/٢.

وبلا نسبة في والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٢١/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٣/٩، ٤٤، وشرح الكافية الشافية: ٦١/٢، وشرح ابن الناظم: ٦٣٠، ولسان العرب (ركع) ٢١٦/٦، و(قدس) ١٩٩/١٢، و(هون) ١١٣/١٥، ومغني اللبيب: ١٧٤/١، ٢٩٩/٢.

٢. سورة يوسف من الآية: ٣٢.

٣. ينظر الكتاب: ٩٠٦/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٧/٩، وشرح التصريح: ٢٩٩/٢.

أخرى، بينما يُحرّك التنوينُ بالكسر إذا ولاه ساكن، نحو: هذا زيدٌ العالم، وذلك للفرق بين الاسم والفعل؛ لأنّ الاسم أقوى من الفعل وأشدُّ تمكناً[1].

وهذا ما أشار إليه ابن مالك في الألفية والكافية الشافية بقوله:

واحْذِفْ خفيفةً لساكنٍ رَدِفْ

وقال في شرحه: "وإذا كانت النون خفيفة ولقيها ساكن حُذفت، سواء كان ما قبلها مفتوحاً، أو مضموماً، أو مكسوراً"[2].

وقال ابن الناظم: "تحذف نون التوكيد الخفيفة وهي مرادة لأمرين: أحدها: أن يلحقها ساكن"[3]. وقال ابن هشام: "ويجب حذف الخفيفة إذا لقيها ساكن، نحو: اضربَ الغلام بفتح الباء، والأصل: اضربَنْ"[4].

وممّا استشهد به العلماءُ على حذف نون التوكيد لملاقاتها ساكن قول الأضبط بن قُريع السّعديّ (من المنسرح):

وَلا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَن تَرْكَعَ يَوماً وَالدَهرُ قَد رَفَعَه (بيت الشاهد)

فقوله: (لا تُهِن)، أصله: لا تُهِينَنْ؛ بنونين، أولاهما مفتوحة وهي لام الفعل والثانية ساكنة، وهي نون التوكيد الخفيفة، وقد حُذفت لمّا استقبلها ساكن وهو اللام من (أل التعريف).

قال ابن الناظم في ذِكر علّة حذفِها: "لأنّها لم تصلح للحركة عُوملت معاملة حرف اللّين فحذفت لالتقاء الساكنين على حدّ قولك: يرمي الرجل، ويغزو الغلام"[5].

وقال الشيخ خالد الأزهري: "فحذفَ نونَ التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين، وأبقى الفتحة دليلاً عليها"[1].

---

١. ينظر الكتاب: ٤/٧.

٢. شرح الكافية الشافية: ٢/٦١.

٣. شرح ابن الناظم: ٦٣٠.

٤. مغني اللبيب: ٢/٢٩٨، ٢٩٩.

٥. شرح ابن الناظم: ٦٣٠.

وقد روى الأصفهاني بيت الشاهد هكذا:

لا تُحقِّرَنَّ الفقيرَ ....[1]

بنون التوكيد الثقيلة.

ورواه أبو عليّ القالي:

وَلاَ تُعَادِ الفَقِيرَ ....[2]

بدون نون توكيد، وجُزِم الفعل بـ(لا الناهية)، وحُذف منه حرف العلّة للجازم.

ورواه القرطبي[3]:

ولا تعادِ الضّعيفَ ....[4]

وليس في هذه الروايات حذف لنون التوكيد الخفيفة، ففي رواية الأصفهاني بإثبات نون التوكيد الثقيلة، وفي رواية القالي والقرطبي جُزم الفعل المضارع المعتل الآخر بـ(لا) الناهية وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

وفي البيت شاهدان آخران:

الأول: أنّ (علّ) لغة في (لعل)، وأنّها بمعنى (عسى) في المعنى، وأن اللام الأولى في (لعل) سقطت هنا ليدل هذا على أنّ أصل (لعل) هو (علّ) وأن هذه اللام

---

١. شرح التصريح: ٣١٢/٢.

٢. ينظر الأغاني: ١٣٤/١٨ .

٣. أمالي القالي: ١٠٨/١.

٤. هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح أبو عبد الله الأنصاري الأندلسي، من كبار المفسرين، من مؤلفاته: الجامع لأحكام القرآن)، والتذكار في أفضل الأذكار، والأسنى في شرح أسمار الله الحسنى، توفي . رحمه الله . سنة (٦٧١هـ).

ينظر هدية العارفين: ١٢٩/٦، والأعلام: ٣٢٢/٥.

٥. تفسير القرطبي: ٣٤٤/١.

زائدة، وهو مذهب البصريين، بينما يرى الكوفيون أن اللام الأولى في (لعل) أصلية وليست زائدة؛ لأنها حرف وحروفُ الحرفِ كلها أصلية[1].

والشاهدُ الثاني: اقتران الفعل الواقع خبراً لـ(لعلّ) بـ(أنْ)[2]، على نحو ما جاء في قول رسول الله ـ ﷺ ـ : "لعلّ بعضكم أن يكُونَ ألْحنَ بحُجّتِه من بعض"[3].

وذلك لأنَّ (لعلَّ) بمنزلة عسى في المعنى، واقتران خبر عسى بـ(أن) هو الكثير الغالب[4].

قال ابن مالك في الألفية:

وقَوْنُهُ بِدُون (أن) بعد عَسَى
نزرٌ وَ(كَاد) الأمرُ فِيهِ عُكِسَا

ومعنى البيت واضح.

و(تركع) هنا بمعنى تخضع. قال ابن منظور: "ويقال رَكَعَ الرَّجلُ إذا افتقر بعد غنى واحتاجَت حالُه"[5]، ثم أنشد البيت، وقد استشهد المفسرون بهذا البيت عند تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾[6]، قال البيضاويُّ[7]: "وقيل: الركوع الخضوع والانقياد لما يَلْزمهم الشارع، قال الأضبط السعدي:

---

١. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢١٨/١.

٢. ينظر الدرر اللوامع: ٢٨١/١.

٣. صحيح البخاري، باب (إثم من خاصم في باطل وهو يعلمه): ٤٤٤، رقم الحديث: ٢٤٥٨، ونصه: "لعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض"، وصحيح مسلم، باب (الحكم بالظاهر واللحن بالحُجّة): ٣/ ١٣٣٧، رقم الحديث: ٤٥٧٠، ٤٥٧٢. والألحن: الأعرف والأقدر على بيان مقصوده.

٤. ينظر مغني اللبيب: ١٧٤/١.

٥. ينظر لسان العرب (ركع) ٢١٦/٦.

٦. سورة البقرة من الآية: ٤٢.

٧. هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي أبو الخير ناصر الدين البيضاوي، كان إماماً علامة، عارفاً بالفقه والتفسير والعربية والمنطق، من مؤلفاته: مختصر الكشاف، والإيضاح في أصول الدين، وشرح الكافية لابن الحاجب، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٦٨٥هـ).
ينظر بغية الوعاة: ٥٠/٢، وشذرات الذهب: ٥٣/٦، والأعلام: ١١٠/٤.

ولا تذلّ الضّعيفَ علّكَ أن تر كَعَ يوماً والدّهرُ قد رفعه"[1].

وقال ابن عطية: "الركوع في اللغة الانحناء بالشخص، ...، ويُستعار أيضاً في الانحطاط في المنزلة، قال الأضبط بن قريع (من الخفيف):

ولا تُعادِ الضّعيف علّكَ أن تر كَعَ يوماً والدّهرُ قد رفعه"[2].

وروى ابن قتيبة (تخشع) مكان (تركع)[3].

وأغلب من أنشدوا البيت نسبوه إلى الأضبط بن قريع السعدي، ونُقِل عن الأصمعيّ أنّهُ قال إنّه كان بين هؤلاء وبين الإسلام أربعمائة سنة، وإن امرأ القيس كان بعد هؤلاء بكثير[4].

وذكر الشيخ خالد الأزهريّ أنّ الأضبط بن قريع شاعر جاهلي قديم، كان قبل الإسلام بنحو خمسمائة سنة[5].

وتعجّبَ البغدادي ممّا نقله السيوطيّ عن الحسن البصريّ من أنّ الأضبط ابن قريع من شعراء الدولة الأموية، قال البغدادي: "ولم يتعقبه بشيء وهذا عجيب منه"[6].

وكان سبب الشّعر الذي منه بيت الشاهد أنّ أمّ الأضبط عجيبة بنت دارم بن مالك بن حنظلة، وخالته الطموح بنت دارم، فحارب بنو الطموح قوماً من بني سعد، فجعل الأضبط يدُسّ إليهم الخيلَ والسلاحَ ولا يُصرّح بنصرهم خوفاً من أن يتحزّب قومه حزبين معه وعليه، وكان يشير عليهم بالرأي فإذا أبرمه نقضوه وخالفوا عليه، وأروهُ مع ذلك أنّهم على رأيه فقال في ذلك أبياتاً منها:

---

١. أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٣١٤/١.

٢. المحرر الوجيز: ١٣٦/١.

٣. ينظر الشعر والشعراء: ٣٧١/١.

٤. ينظر خزانة الأدب: ٤٥٢/١١ (الهامش رقم: ١).

٥. ينظر شرح التصريح: ٣١٢/٢.

٦. خزانة الأدب: ٤٥٦/١١.

لِكُلِّ هَمٍّ مِنَ الهُمُومِ سَعَهْ وَالمُسْيُ والصُّبْحُ لا فَلاَحَ مَعَهْ
ما بَالُ مَن سرّه مصابُكَ لو يَمْلِكُ شيئاً مِن أَمْرِهِ وَزَعَهْ

إلى أن قال:

وَصِلْ حِبَالَ البعيدِ إن وَصَلَ الـ حَبْلَ وَأَقْصِ القَرِيبَ إن قَطَعَهْ
وَلا تُعَادِ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَن تَرْكَعَ يَوماً وَالدَهرُ قَد رَفَعَهْ[1]

ومعنى الأضبط في اللغة: الذي يعمل بكلتا يديه، ويقال للمرأة: ضبطاء[2].

والأضبط بن قريع اسمه الأضبط بن قُرَيع بن عوف بن كعب بن سعد رهط الزبرقان بن بدر رهط بني أنف الناقة، شاعر جاهلي قديم[3]، وكان الأضبط سيد قومه فأساؤا إليه ورأى منهم جفوة، فرحل عنهم إلى آخرين، فرآهم يصنعون بساداتهم مثل ذلك، فقال: بِكُلِّ وادٍ بنو سعد[4] (يعني قومه)، وسار قوله هذا مثلاً وقد أورده الميداني[5] بلفظ: (أينما أوجّه ألقَ سعدا)[6].

* * *

ومن متعلّقات الكلام عن حذف نون التّوكيد أنّها قد تحذف ولم يلاقها ساكن، ولم يوقف عليها أيضاً، ومثل هذا الحذف محمول على الندرة والشذوذ، ويرى ابن

---

١. ينظر الأغاني: ١٣٤/١٨، وخزانة الأدب: ٤٥٤/١١، ٤٥٥.

٢. ينظر الصحاح (ضبط) ١١٣٩/٣.

٣. ينظر الشعر والشعراء: ٣٧٠/١، وخزانة الادب: ١١/ ٤٥٥، والاعلام: ١/ ٣٣٤.

٤. هم بطن من العرب، منهم في الدجيل، ومنهم في كربلاء، وفي العرب سُعُود قبائل شتى، منهم: سعد تميم، وسعد هذيل، وسعد قيس، وسعد بكر. ينظر أسماء القبائل وأنسابها: ١٤١، ١٤٢.

٥. هو أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الفضل الميداني النيسابوري، أديب، لغوي ونحوي، من مؤلفاته: مجمع الأمثال، والسامي في الأسامي، وشرح المفضليات، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٥١٨هـ). ينظر بغية الوعاة: ٣٥٦/١، وشذرات الذهب: ٢٠٠/٤، والأعلام: ٢١٤/١

٦. ينظر مجمع الأمثال: ٨٨/١.

عصفور أنَّ حذفها بدون علة إنَّما هو لأجل التخفيف لمَّا كان الحذف لا يخل بالمعنى[1]، وممَّا استدل به قول الشاعر (من الطويل):

خِلَافاً لِقَولي مِن قِيالَةِ رَأْيِه كَمَا قِيلَ قَبْلَ اليَوْمِ خَالِفْ تُذْكَرَا[2]

على أنَّ أصلَ الفعل (خالف): خالفَنْ، بدون التوكيد، فحذفت النون ولم يليها ساكن، ولم يوقف عليها[3].

ووصفه الأشموني بالندرة، حيث قال: "وندر حذفها لغير ساكن ولا وقف كقوله: ... ، وقوله:

..... كَمَا قِيلَ قَبْلَ اليَوْمِ خَالِفَ تُذْكَرَا"[4].

وقد رُوِي بيت الشاهد هكذا:

.... خَالِفْ تُذْكَرْ

بتسكين فاء الفعل (خالف)، وجزم الفعل (تذكر).

كما رُوِي:

.... خَالِفْ لِتُذْكَرَا

و:

.... خَالِفْ فَتُذْكَرَا[5]

---

١. ينظر ضرائر ابن عصفور: ٨٦.

٢. البيت بلا نسبة في ضرائر ابن عصفور: ٨٦، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي: ١١٨٧/٣، والمقاصد النحوية: ٣١٦/٣، وشرح الأشموني: ٢٢٨/٢.

٣. ينظر المقاصد النحوية: ٣١٦/٣.

٤. شرح الأشموني: ٢٢٨/٢.

٥. ينظر المقاصد النحوية: ٣١٦/٣.

وقد ذكر العينيُّ أنَّ رواية الفعل (تذكّر) بتشديد الكاف، وأن أصله: (تتذكّر)؛ لأنّه مضارع (تذكر) من باب (تفعل)، فحذفت إحدى التاءين للتخفيف كما في قوله . تعالى .: ﴿نَارًا تَلَظَّى﴾[1]، إذ أصله (تتلظى)، والألف في آخره مبدلة من نون التوكيد[2]. وتشديدُ كاف الفعل (تذكّر) على ما ذكر العينيُّ يستقيم معها وزن البيت إذا كان الفعل الذي قبله مبنياً على السكون (خالف)، ولكن يخلو البيتُ من الشاهد.

وقوله: (خالف تذكر) مَثَل من أمثال العرب[3]، وقد روى الميدانيُّ عن المفضّل بن سلمة[4] أنَّ أول من قاله هو الحطيئة[5].

ومعنى بيت الشاهد:

خالف من ضعف رأيه لقولي، فحالُهُ هذا كالقول في أمثال الناس (خالف تذكر).

والمعنى بتشديد الكاف على ما قاله العيني: إن خالفت تذكّرت ذلك أي: رأيت بعد ذلك سوء المخالفة، أو جوزيت به[6].

وقوله خلافا: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف تقديره: خَالَفَ[7].

وقوله من قِبالة: (من) للتعليل، أي بسبب قِبالة رأيه[8].

---

١. سورة الليل من الآية: ١٤.

٢. ينظر المقاصد النحوية: ٣/٣١٦.

٣. ينظر مجمع الأمثال: ١/ ٣٠٠.

٤. هو المفضل بن سلمة بن عاصم أبو طالب النحوي اللغوي الكوفي، من مؤلفاته: معاني القرآن، والبارع في اللغة، والاستدراك على العين، توفي . رحمه الله . سنة (٣٠٠هـ).

ينظر إنباه الرواة: ٣/٣٠٥، وبغية الوعاة: ٢/٢٩٦، والأعلام: ٧/٢٧٩.

٥. ينظر مجمع الأمثال: ١/ ٣٠٠. والحطيئة اسمُه جرول بن أوس بن مالك بن جؤية، وينتهي نسبه إلى معد بن عدنان، وكنيته أبو مليكة، كان من فحول الشعراء، إلا أن هجاءه للناس قد أضده- -وخفض من قدره، كانت وفاته سنة ٥٩هـ. ينظر الكامل في اللغة والأدب: ٢/ ٢١٢، والأغاني: ٢/ ١٥٥، وخزانة الأدب: ٢/ ٤٠٩.

٦. ينظر المقاصد النحوية: ٣/٣١٦.

٧. ينظر المصدر نفسه: ٣/٣١٦.

٨. ينظر نفسه: ٣/٣١٦.

و(الفيالة): بفتح الفاء واللام، من ضعف الرأي، قال الجوهري: "ورجل فِيل الرأي: أي ضعيف الرأي، .... ورجل فال: أي: ضعيف الرأي مخطئ الفراسة"[1].

وبيتُ الشاهد لم يُنسب إلى قائل في جميع المصادر التي ورد فيها ممّا وقع منها بين يديّ.

* * *

تَوكيدُ اسمِ الفَاعلِ بنُونِ التَّوكِيدِ

قال الرّاجز:

أَزَيْتَ إنْ جَاءَتْ بِهِ أُمُّ أَوْدَا
مُرَجَّلاً ويَلْبَسُ البُرُودَا
أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا[2]

---

١. الصحاح (فيل) ٥/١٧٩٤.

٢. الرجز لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه: ١٩٣، والمقاصد النحوية: ١/٧٠، وشرح التصريح: ١/٣٥، ولرجل من هذيل في شرح أشعار الهذليين: ٢/١١٧، وشرح شواهد المغني: ٢/٧٥٨، والدرر اللوامع: ٢/٢٤٧، ولرؤبة أو لرجل من هذيل في خزانة الأدب: ١١/٤٢٠، ٤٢٢.
وبلا نسبة في الخصائص: ١/١٧١، ٢/٣٧٤، وسر صناعة الإعراب: ٢/١١٨، والمحتسب: ١/١٩٣، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٤٨٨، ولسان العرب (رأي) ٦/٦٣، وارتشاف الضّرب:

اختلف النحويون في جواز توكيد اسم الفاعل بنون التوكيد الخاصة بالدخول على الأفعال نحو ما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾[1]، وقوله ـ جل شأنه ـ: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾[2].

فنون التوكيد خاصة بتوكيد الأفعال الدالة على الاستقبال، وقد عدَّ العلماء دخولها على غير الفعل المستقبل شاذاً، وأشذ منه دخولها على الاسم.[3]

إلا أنَّ ابن جني قد جوَّزَ دخولَ نون التوكيد على اسم الفاعل، حيث قال في كتابه المُحتسب: "وشِبْهُ الفعل في هذه اللغة أفشى من الشمس، حتى إنَّهم استجازوا لذلك أن يُولُوه نون التوكيد المختصة بالفعل، فقالوا:

أَزَيْتَ إنْ جاءَتْ بِهِ أُمْتُودا
مُرَجِّلاً وَيَلْبَسُ البُرُودا

٦٦٠/٢، وأوضح المسالك: ٢٥/١، ومغني اللبيب: ٣/٢، والأشباه والنظائر في النحو: ١١١/٢، وهمع الهوامع: ٤٠٢/٤.

١. سورة الانشقاق الآية: ١٩.

٢. سورة العلق الآية: ١٦.

٣. ينظر ارتشاف الضَّرب: ٦٥٣/٢، وشرح التصريح: ٢٩٩/٢، وشرح الأشموني: ٢١/١.

فكأنه قال: (أيقولنّ)، والنظائر فيه كثيرة جداً"[1]

حيث دخلت نون التوكيد الثقيلة على اسم الفاعل في قوله: (أقائِلُنّ). وقد حمل العلماءُ قولَ الراجز على الندرة والشذوذ، وأخذوا يتأولون القول فيه بقصد استبعاد دخول نون التوكيد على الاسم، وذلك على نحو ما ورد عن الدّماميني، حيث نقل عنه البغداديُّ قولَهُ إنّه لقائلٍ أن يقول: لا نسلم أنّ في قوله: (أقائلنّ) توكيداً؛ لاحتمال أن يكون أصله: (أقائلٌ أنا)، فحذفت الهمزة من (أنا) اعتباطاً، ثم أدغم تنوين (أقائلٌ) في نون (أنا) على حد قوله . تعالى .: ﴿لكنّا هُو اللهُ رَبِّي﴾[2] كما قيل فيه[3].

وقريبٌ من قول الدّماميني ما نقله الشيخ خالد الأزهريُّ من قول بعضهم: إنّ الأصل: (أقائلٌ أنا)، فنُقِلت حركةُ الهمزة من (أنا) إلى التنوين قبلها، ثم حذفت الهمزة وأُدغم التنوين في نون (أنا)[4].

وقد اعترض الشيخُ الأزهريُّ على ما قيل من وجهين:

الأول: هو عدم التوازن بين المقيس (أقائل أنا) والمقيس عليه (لكنّا)، وذلك لثبوت الألف الثانية في (لكنّا)، وعدم ثبوتها في (أقائلنّ).

والثاني: أنّ ما قيل إنّما من الممكن أن يتماشى إذا ما كان المقام مقام تكلُّم، ولكنّ المقام للخطاب كما يبدو واضحاً من البيت الأول (أَرَيْتَ) [5].

---

١. ١/١٩٣، ١٩٤.

٢. سورة الكهف من الآية: ٣٧.

٣. ينظر خزانة الأدب: ١١/٤٢٢.

٤. ينظر شرح التصريح: ١/٣٦.

٥. ينظر المصدر نفسه: ١/٣٦.

وقد اعترض الشّنواني[1] على قول الأزهريّ (ولكنّ المقامَ للخِطاب)، بأنّه يجوز أن يكونَ المتكلّم قد جرّد من نفسه نفساً خاطَبها[2]. إلا أنّ ظنه هذا لا يتماشى مع ما نقله البغدادي عن ابن دريد من أنّه قال: "أخبرنا أبو عثمان التّوّزي[3] عن أبي عبيدة قال: "أتى رجل من العرب أمةً له، فلما حبِلت جحدها، فأنشأت تقول:

أَرَيْتَ إنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا
مُرَجّلاً ويَلْبَسُ البُرُودَا
أَقَائِلُونَ أَنْ غجلي الشُّهُودَا
فَظَلّتْ في شَرٍّ من النّذْ كِيدَا
كالنّذْ تزيّي صائداً فَصِيدا"[4]

لأنّ قولها: (إن جاءت) يشير إلى أنّ الكلامَ كلامُها، ولكنها نزّلت نفسها منزلةَ الغائب فأخبرت عنها.

فهذه الرّواية تُبعِدُ ظنّ الشّنواني، كما تبعد الرجز عن الاستشهاد به على رأي ابن جني؛ لأنّ الرواية فيه (أقائلون)، والنون هنا نون الجمع، ولا تأكيد فيه.

وكذلك رواه السّكّريّ في شرح الهذليين مع بعض الزيادة، إلا أنه نسبه إلى رجل من هذيل، قال السّكريّ: "حدثنا أبو سعيد، قال رجل من هذيل:

أَرَيْتَ إنْ جَاءَتْ بِهِ أُمْلُودَا

---

١. هو أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنواني، تونسي الأصل، نحوي، من مولفاته: الدرة الشنوانية في شرح الآجرومية، وشرح شذور الذهب، وشرح قطر الندى، توفي – رحمه الله . سنة (١٠١٩هـ).

ينظر هدية العارفين: ٢٣٩/٥، والأعلام: ٦٢/٢.

٢. ينظر رأيه في خزانة الأدب: ٤٢٣/١١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٤/٦.

٣. هو عبد الله بن محمد بن هارون التوزي، من أكابر أئمة اللغة، وكان أكثر رواية عن أبي عبيدة، من مولفاته: كتاب الخيل، والأمثال، والأضداد، توفي . رحمه الله . سنة (٢٣٣هـ) وقيل: سنة (٢٣٨هـ).

ينظر إنباه الرواة: ١٢٦/٢، وبغية الوعاة: ٦١/٢، وهدية العارفين: ٤٤٠/٥.

٤. خزانة الأدب: ٤٢٢/١١.

مُرَجَّلاً ويَلْبَسُ البُرُودَا
ولا يرى مالاً لهُ معدُودا
أَقَاتِلُونَ أَعْجِلِي الشُّهُودَا
فَظَلْتُ في شَرٍّ من اللَّذْ كِيدَا
كاللَّذْ تَزَيَّي زِيَّةً فَاصْطِيدَا"[1]

وروى العينيُّ: (أحضروا) بالواو[2].

و(تزيّى) بمعنى (حَفَرَ)[3].

واللّذ، يريد: الّذي.

و(أَزَيْتَ) أصله: (أرأيت)؛ حذفت الهمزة منه تخفيفاً، وبهذه اللغة قرأ الكسائي جميعَ ما أوّلُه همزة الاستفهام من (رأى) المتصل به التاء أو النون[4].

و(الأُمْلُود) بضم الهمزة: الناعم[5].

و(المُرجّل): المُزيّن، ومنه الترجيل: تسريح الشعر وتنظيفه وتحسينه[6].

و(البُرود): جمع (بُرْد)، وهو نوع من الثياب، و(بُرد) يجمع أيضاً على (أبراد)، و(أبرُد)[7].

والرّجزُ موجودٌ في ملحق ديوان رؤبة بن العجّاج[8].

وترجمةُ رؤبة قد تقدّمت[9].

---

١. شرح أشعار الهذليين: ١١٧/٢.

٢. ينظر المقاصد النحوية: ٧٠/١.

٣. ينظر الصحاح (زيى) ٢٣٦٦/٦ لسان العرب (زيي) ١٣/٧.

٤. ينظر خزانة الأدب: ٤٢٦/١١.

٥. ينظر الصحاح (ملد) ٥٤٠/٢، ولسان العرب (ملد) ١٢٠/١٤.

٦. ينظر لسان العرب (رجل) ١١٤/٦.

٧. ينظر الصحاح (برد) ٤٤٧/٢، ولسان العرب (برد) ٥٦/٢.

٨. ينظر ملحق الديوان: ١٩٣.

٩. ينظر ص ٨١ من هذا البحث.

كما استدل ابنُ جني على جواز توكيد الاسم بنون التوكيد بقول رؤبة بن العجاج (من الرجز):

يا لَيْتَ شِعْرِي عَنْكُمُ حَنِيفا
أَمُشَاهِرُنَّ بَعْدَنَا السُّيُوفا[1]

على أنَّ اسم الفاعل قد أُكِّد بنون التوكيد في قوله: (أشاهِرُنَّ) وأنَّ أصله: (أشَاهِرُونَنَّ)، مثل: (أقاتِلُونَنَّ)، فحذفت نون الجمع كراهة توالي الأمثال، ثم التقى ساكنان (واو الرفع ونون التوكيد)، فحذفت الواو وبقيت الضمة دليلاً عليها[2].

إلا أنَّ ابن دريد قد روى الرجز في الجمهرة هكذا:

يا لَيْتَ شِعْرِي عَنْكُمُ حَنِيفا
وَقَدْ جَدَعْنا مِنْكُمُ الأُنُوفا
أَتَحْمِلُونَ بَعْدَنَا السُّيُوفا
أَوْ تَعْزِلُونَ الخَرْفَعَ المَنْدُوفا[3]

وإن صحّت هذه الرواية، فإنّها لا تدفع رواية ابن جني؛ لأنّه إذا ثبت أنَّ الذي قال (أشاهِرُنَّ) هو الذي قال: أتحملون، صحَّ ما ذهب إليه ابن جني من جواز تأكيد الفاعل بنون التوكيد، وهذا الكلام قد نقل البغدادي عن ابن هشام ما هو بمعناه[4]، ثم قال: "وإلا فقد كانت العرب يُنشد بعضهم بعضاً، وكلٌّ يتكلم على مقتضى لغته التي فُطر عليها، ومن هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات"[5].

---

١. الرجز لرؤبة بن العجاج في مُلحق ديوانه: ١٧٩، والمقاصد النحوية: ١/٧٣.
وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب: ٢/١١٨، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٤٨٨، وارتشاف الضَّرب: ٥/٢٣٨٥، وشرح الأشموني: ١/٢٢، وخزانة الأدب: ١١/٤٢١، ٤٢٧، ٤٢٨، والدرر اللوامع: ٢/٢٤٨.

٢. ينظر شرح أبيات مغني اللبيب: ٦/٣٣.

٣. الرجز بهذه الرواية في ديوان رؤبة: ١٧٩ جمهرة اللغة: ٢/٦٧٣، ولسان العرب (خرفع) ٥/٥٣، (البيتان الثاني والثالث فقط) ولفظه: (أتحملون بعدي.....)، وخزانة الأدب: ١١/٤٢٨.

٤. ينظر خزانة الأدب: ١/٤٦.

٥. المصدر نفسه: ١/٤٦.

ومعنى (الخُرفُع) ويروى (الخِرفِع) و(الخِرفُع) وهو (القطن)[1].

و(المندوف) من (النَّدْفُ) وهو طَرْقُ القطن بالمِندف[2].

والرجز نسبه العينيُّ إلى رؤبة بن العجاج[3].

قال البغدادي: "ولم أرَهُ في ديوانه"[4]. وقد وجدتُه في ملحق ديوانه[5].

وترجمةُ رؤبة قد تقدّمت[6].

* * *

١. ينظر لسان العرب (خرفع) ٥/٥٣.

٢. ينظر الصحاح (ندف) ٤/١٤٣٠، ولسان العرب (ندف) ١٤/٢٢٤.

٣. ينظر المقاصد النحوية: ١/٧٣.

٤. خزانة الأدب: ١١/٤٢٩.

٥. ينظر ملحق ديوان رؤبة: ١٧٩.

٦. ينظر ص ٨١ من هذا البحث.

تَوكِيدُ شَرطِ (إمّا) بالنُّونِ

قال الأعشى (من المتقارب):

فَإمّا تَرَيْنِي وَلي لِمّةٌ فَإنَّ الحَوادِثَ أوْدَى بِهَا[1]

(إمّا) عند سيبويه مركبة من (إن) الشرطية، و(ما) المؤكدة، حيث أدغمت نون (إن) في ميم (ما) فصارت (إمّا)، قال سيبويه: "وإنّما يريدون (إمّا)، وهي بمنزلة (ما) مع (أن) في قولك: أمّا أنت منطلقاً انطلقت معك"[2].

ويرى غير سيبويه أنّها ليست مركبة من (إن)، و(ما)، وأنه لا معنى لـ(إن) هنا[3]، قال أبو حيان: "وهذا المذهب عندي أولى؛ لأنّ الأصل البساطة لا التركيب"[4].

ولغة الحجاز ومن جاورهم كسر همزة (إمّا)، ولغة قيس وأسد وتميم فتحها[5].

و(إمّا) تكون للشك، نحو: قام إمّا زيد أو عمرو، وللتخيير، نحو: قوله . تعالى .: ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾[6]، وللإباحة، نحو، قوله . تعالى .: ﴿وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾[7]، وللتفصيل، نحو،

---

١. البيت له في ديوانه: ٢٥، والكتاب: ٤١/٢، وشرح ابن السيرافي: ٤٠٣/١، وشرح شواهد الإيضاح: ٣٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٥/٥، ٤١/٩، ولسان العرب (حدث) ٥٣/٤، (ودي) ١٨٥/١٥، وشرح التصريح: ٤٠٨/١، وخزانة الأدب: ٤٣٠/١١، ٤٣١، ٤٣٣.
وبلا نسبة في الأمالي الشجرية: ٢٢٧/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٦٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/٩، وشرح ابن الناظم: ٦٢٠، وشرح الرضي على الكافية: ٤٨٨/٤، ورصف المباني: ١٨٦، ٣٨٢، وأوضح المسالك: ٢٠٥/١، وشرح الأشموني: ٣١١/١، ٢١٦/٢.

٢. الكتاب: ٣٦٤/٣.

٣. ينظر ارتشاف الضّرب: ١٩٩٣/٤.

٤. المصدر نفسه: ١٩٩٣/٤.

٥. ينظر نفسه: ١٩٩٣/٤.

٦. سورة الكهف من الآية: ٨٤.

٧. سورة التوبة من الآية: ١٠٧.

قوله . تعالى .: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[1]، ونقل عن الكسائي أنّها تكون جَحداً، نحو أن يقال: إمّا زيد قائم، بمعنى: إن زيد قائم، و(ما) صلة[2]؛ تكون شرطية، نحو قوله . تعالى .: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾[3].

وقد اختلف النحويون في توكيد فعل الشرط بعد (إمّا) بدون التوكيد، فمذهب سيبويه أنّ التوكيد ليس بلازم ولكنه أحسن ولهذا لم يقع في القرآن الكريم إلاّ كذلك، وذلك نحو قوله . تعالى .: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾[4].

وقوله . تعالى .: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾[5]، وقوله . جلّ شأنه .: ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ﴾[6]، قال سيبويه في باب النون الثقيلة والخفيفة: "ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد، وذلك لأنهم شبهوا (ما) باللام في (لتفعلن) لمّا وقع التوكيد قبل الفعل ألزموا النون في آخره ألزموا هذه اللام، وإن شئت لم تُقْحِمِ النُّونَ كما أنّك إن شئت لم تجيء بها"[7].

فسيبويه يرى أنّه لمّا أشبهت (ما) اللام في نحو: والله ليفعلنّ جاز توكيد الفعل بالنون، قال ابن يعيش: "وجِهَةُ التّشبيه بينهما أنّ (ما) هنا حرف تأكيد كما أنّ اللام مؤكدة، والفعل واقع بعدها كما يقع بعد اللام، والكلام غير واجب، كما هو كذلك في الأمر والنهي، فلمّا شابهت اللام في ذلك لزمت الفعل بعدها النون في الشرط كما لزمت اللام في (ليفعلن)، وصار الشرط في مواضع النون بعد أن لم يكن موضعاً لها"[8].

---

١. سورة الإنسان من الآية: ٣.

٢. ينظر ارتشاف الضّرب: ١٩٩٢/٤.

٣. سورة الأنفال من الآية: ٥٩.

٤. سورة مريم من الآية: ٢٥.

٥. سورة البقرة من الآية: ٣٧.

٦. سورة الإسراء من الآية: ٢٨.

٧. الكتاب: ٥٧٦/٣.

٨. شرح المفصل لابن يعيش: ٥/٩.

وتبع أبو علي الفارسي سيبويه في عدم لزوم النون مع (إمّا)، وعلّل له بقوله: "والنونُ في ليفعلنَّ غير لازمة فيما حكاه سيبويه، فإذا لم يلزم في ليفعلنَّ مع أنَّ النون فيه تفرق بين معنيين فأن لا تلزم إمّا يفعلنَّ أولى، إذ لوزم النون له لا تفرق بين معنيين فيه"[1].

ويرى ابنُ مالك أنَّ "الفعل بعد (إمّا) يقل وقوعه بلا نون"[2]، ثم قال: "وزعم بعضهم أنَّ ذلك لازم، وأنَّ نحو: إمّا تفعل أفعل غير جائز، وليس بصحيح بل هو جائز قليل"[3].

وهو رأي ابنه أيضاً، حيث قال: "وأمّا الشرط بإمّا فتوكيده بالنون جائز أيضاً، ... وقد تخلو من التوكيد بهما"[4].

بينما يرى ابنُ هشام أنَّ هذا التوكيد ليس واجباً بل "قريباً من الوجوب"[5].

وقد نُقِلَ عن الزجاج أنَّه يرى لزوم التوكيد بالنون بعد إمّا، وأنَّ حذفها يعد ضرورة[6]، وقد نسب هذا القول إلى المبرد أيضاً، قال أبو علي الفارسي: "وذهب أبو العباس إلى أنَّ النون لازم مع (إمّا) هذه غير مفارق"[7].

كما قال الأشمونيّ: "وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم النون بعد إمّا، وزعما أنَّ حذفها ضرورة"[8].

---

١. المسائل البغداديات: ٣١١.

٢. شرح الكافية الشافية: ٥٦/٢.

٣. المصدر نفسه: ٥٦/٢.

٤. شرح ابن الناظم: ٦١٩، ٦٢٠.

٥. مغني اللبيب: ٣/٢.

٦. ينظر رأيه في شرح الرضي على الكافية: ٤٨٨/٤، وشرح الأشموني: ٢١٦/٢، وخزانة الأدب: ٤٣٠/١١.

٧. المسائل البغداديات: ٣١١.

٨. شرح الأشموني: ٢١٦/٢.

كما نُقِلَ عن المبرِّد مخالفةَ الزجاج، قال الرضيُّ عن نون التوكيد: "وأكثرُ دخولها في الأمر والنَّهي والاستفهام، ومع (إمّا)، وعند الزجاج هي لازمة مع إمّا، خلافاً للمبرد"[1].

ولم ينص المبرد في كتابيه المقتضب والكامل في اللغة والأدب بكلام يؤيد ما رُوي عنه من لزوم النون في شرط إمّا، ولعل أبا علي قد نقل عنه من مصدر آخر أو مشافهة.

فقد مثَّل لـ(إمّا) في الجزاء بقوله: إمّا تأتيني آتكَ بإثبات النون، حيث قال في باب النونين الثقيلة والخفيفة: "ومن مواضعها: الجزاء إذا لحقت (ما) زائدة في حرف الجزاء؛ لأنّها تكون كاللام التي تلحق في القسم في قولك: لأفعلنّ، وذلك قولك: إمّا تأتيني آتك"[2].

كما مثَّل لـ (إمّا) بغير نون في شرطها، حيث قال: "فأمّا في المجازاة إذا قلت: إن تأتني آتك، وإن تقم أقم، فإنك إن شئت زدت (ما) كما تزيدها في سائر حروف الجزاء، نحو: أينما تكن أكن، ومتى ما تأتني آتك؛ لأنها: إن تأتيني آتك، ومتى تقم أقم، فتقول على هذا . إن شئت . إمّا تأتني، وإما تقم أقم معك "[3].

ومما أُستُدِلَّ به في الرد على قول من يقول بوجوب التوكيد قول الأعشى:

فَإِمّا تَرَيْنِي وَلي لِمّةٌ فَإِنَّ الحَوادِثَ أَودَى بِهَا (بيت الشاهد)

حيث جاء شرط (إمّا) وهو قوله: (تريني) بدون نون التوكيد، وهو عند الزجاج ضرورة.

قال العينيُّ: "الاستشهاد فيه ههنا في قوله: (فإمّا تريني) حيث ترك فيه نون التأكيد بعد (إمّا) الشرطية، وفيه ردٌّ على الزجاجي حيث أوجب التوكيد بعد إمّا الشرطية وليس هو بواجب، بل هو جائز، يجوز توكيده ويجوز تركه"[4].

---

١. شرح الرضي على الكافية: ٤/٤٨٨.

٢. المقتضب: ٣/١١، ١٢.

٣. المصدر نفسه: ٣/٢٤.

٤. المقاصد النحوية: ٣/٣٠٣.

والذي يقول بلزوم توكيد شرط إمّا بالنون هو الزّجّاج أبو إسحاق إبراهيم ابن محمد السري مصنّفُ كتاب (معاني القرآن)، أمّا الزجّاجي فهو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق صاحب (الجمل) وتلميذ الزجّاج، وهو منسوب إليه[1]، والذي قاله العينيُ موجود أيضاً في تحقيق شرح ابن الناظم، قال المحقق: "وبالبيت يُردّ على الزجّاجي في اشتراط النون بعد إمّا الشرطية"[2].

قال الزجّاج: "إعراب (ما) في هذا الموضع إعراب حرف الشرط والجزاء؛ لأنّ الجزاء إذا جاء في الفعل معه النون الثقيلة والخفيفة، لزمه (ما)"[3].

فـ(ما) عنده هي التي لزمت دخول النون في الشرط، وأنّ لحاق النون سبب لحاق (ما) وقيل في الرد عليه إنّ الأمر بعكس ذلك وخلافه؛ لأنّ السبب الذي له دخلت النون الشرط في قوله: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾، و﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾، و﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ﴾، ونحو ذلك عند النحويين إنما هو لحاق (ما) أول الفعل بعد (إن) فلذلك صار موضعاً للتنوين بعد أن لم يكن لهما موضع"[4].

وقد روى سيبويه بيت الشاهد هكذا:

فَإِمَّا تَرَيْ لِمّتي بُدِّلَتْ ... فَإِنَّ الحَوادِثَ أَودَى بِهَا[5]

واستدل به على ضرورة حذف التاء من الفعل (أودى) مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائد إلى مؤنث وهو (الحوادث)، قال سيبويه: "وقد يجوز في الشعر: موعظة جاءنا، كأنّه اكتفى بذكر الموعظة عن التاء"[6]، ثم مثّل بقول الأعشى السابق.

كما رُوِي صدرُه:

---

١. ينظر العقد الثمين للذهبي: ١٤٩، ١٥٠.

٢. شرح ابن الناظم: ٦٢٠.

٣. إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٦٠٤/٢.

٤. المصدر نفسه: ٦٠٥/٢.

٥. الكتاب: ٤١/٢.

٦. المصدر نفسه: ٤١/٢.

فَإن تُنكِرِي لامِرِئٍ لِمَّةً ..... [1]

ورُوِي:

فإن تعهَدِيني ولِي لِمَّةٌ ..... [2]

ومعنى البيت:

فإن تريني ولي شعر مجتمع لم يتجاوز شحمة الأذن، فإنّ حوادث الزمان، وتعاقب الليل والنهار قد أهلكها، وذهب ذلك كلُّه.

و(اللِّمَّة): شعر الرأس إذا جاوز شحمةَ الأذن، وقيل: إذا ألَمَّ بالمنكب، وجمعه: لِمَم، ولِمَام[3].

ويروى: (ألوى بها) مكان (أودى بها)، وهما بمعنى واحد[4].

والبيت من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس مدح بها أساقفة نجران[5]، وقبله:

لِجارَتِنا إذْ رأَت لِمَّتي ... تَقولُ لَكَ الوَيلُ أنّى بِها

بِما قد تُرَى كَجَناحِ الغُدا ... فِ تَرنُو الكَعَابُ لإعجابِها

فَإمّا تَرَيْنِي وَلي لِمَّةٌ ... فَإنّ الحَوادِثَ أودَى بِهَا[6]

---

١. البيت بهذه الرواية في خزانة الأدب: ٤٣٢/١١.

٢. البيت بهذه الرواية في الديوان: ٢٥، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٦٤/٢، وشرح شواهد الإيضاح: ٣٤٦ (الهامش رقم: ٣)، وخزانة الأدب: ٤٣٢/١١.

٣. ينظر لسان العرب (لمم) ٢٣٧/١٣.

٤. ينظر الديوان: ٢٥.

٥. الأساقفة جمع (الأسقف) وهو رئيس النصارى في الدين، كما يقال في جمعه: (أساقف) بدون تاء في آخره ينظر لسان العرب (سقف) ٢١٠/٧. ونجران إحدى القرى الأربع المحفوظة التي رُوي عن الرسول ﷺ أنه قال: "القرى المحفوظة أربع: مكة والمدينة وإيليا ونجران"، فتحت أيام الرسول ﷺ سنة ١٠هـ.

ينظر معجم البلدان: ٢٦٦/٥.

٦. ينظر خزانة الأدب: ٤٣٣/١١.

ومعنى (الغُداف): الغراب الأسود[1].

ومن أبيات القصيدة التي يخاطب بها ناقته قوله:

فَكَعبَةُ نَجرانَ حَتَمَ عَلَيـ ... ـكِ حَتّى تُناخي بِأَبوابِهَا
تَزُورِي يَزيدَ وَعَبدَ المَسيحِ ... وَقَيساً هُمُ خَيرُ أَربابِهَا

و(كعبة نجران) هي: ذو الخلصة، وهي بيعة بناها بنو عبد المدان بن الديان الحارثي على بناء الكعبة الشريفة، وعظموها مضاهاة للكعبة، وكان فيها أساقفة

وقد هدمها جرير بن عبد الله[2] بأمر من رسول الله ﷺ.

و(يزيد) هو ابن معد يكرب الكندي. وهم أساقفة نجران[3].

ومن أبيات هذه القصيدة أيضاً قوله:

وَكَأسٍ شَرِبتُ عَلى لَذَّةٍ ... وَأُخرى تَداوَيتُ مِنها بِها
لِكَي يَعلَمَ الناسُ أَنّي اِمرُؤٌ ... أَتَيتُ المَعيشَةَ مِن بابِها

وقيل إنّه أول من ابتكر هذا المعنى وهو التداوي من الشيء به، وقد أخذه الشعراء بعده، من ذلك قول قيس بن المُلوّح (من الطويل):

تَداوَيتُ مِن لَيلى بِلَيلى مِنَ الهَوى ... كَما يَتَداوى شارِبُ الخَمرِ بِالخَمرِ[4]

وذكر البغداديُّ أنّه لقيس بن ذريح، وقد بحثتُ في ديوانه ولم أجده فيه، ووجدته في ديوان قيس بن الملوّح.

كما استعمل أبو نوّاس هذا المعنى أيضاً في قوله (من البسيط):

---

١. ينظر لسان العرب (غدف) ١١/١٧.

٢. هو جرير بن عبد الله بن جابر بن مالك أبو عمرو البجلي الصحابي، كان جميلاً وقال عنه عُمر ابن الخطاب: هو يوسف هذه الأمة، سكن قُرقيساء حتى مات بها سنة ٥١هـ، وقيل: ٥٤هـ.
ينظر الإصابة في تمييز الصحابة: ١/٤٧٥، وخزانة الأدب: ٨/٢٢، ٢٣.

٣. ينظر معجم البلدان: ٥/٢٦٨، والأغاني: ٦/٣١٤، وخزانة الأدب: ١١/٤٣٣، ٤٣٤.

٤. البيت له في ديوانه: ١٢١، وخزانة الأدب: ١١/٤٣٤.

دَع عَنكَ لَومي فَإِنَّ اللَّومَ إِغراءُ وَداوِني بِالَّتي كانَت هِيَ الداءُ[1]

وترجمةُ الأعشى قد تقدّمت[2].

* * *

وعلى المسألة نفسها استدلوا في الرَّدِّ على الزجّاج بقول الشاعر (من الطويل):

فإمّا تريني اليومَ أزجِي ظعينتي أُصَعِّدُ سَيراً في البلادِ وأُقرِعُ

---

١. البيت له في ديوانه: ٧، وخزانة الأدب: ١١/٤٣٤.

٢. ينظر ص ٢١ من هذا البحث.

فَإِنِّي مِن قَومٍ سِواكُم وَإِنَّما رِجَالي فَهُمْ بِالحِجَازِ وَأَشْجَعُ[1]

فـ(تريني) شرط (إمّا) غير مؤكّد بالنون، وبه يرد على الزجاج في زعمه أنّ توكيد شرط (إمّا) بالنون لازم.

وقد روى سيبويه هذين البيتين في كتابه هكذا:

إذ مَا تريني اليومَ أزجِي ظعينتي أُصَعِّدُ سَيراً في البلادِ وأُقْرِعُ
فَإِنِّي مِن قَومٍ سِواكُم وَإِنَّما رِجَالي فَهُمْ بِالحِجَازِ وَأَشْجَعُ[2]

واستدل بالبيت الأول [موضع الشاهد] على الجزاء بـ(إذ ما) وخروجها إلى معنى (إمّا) حيث قال: "سمعناهما ممن يرويها عن العرب، والمعنى: إمّا"[3].

وكذلك رواه ابن يعيش مثل رواية سيبويه، واستدل به على الجزم بـ(إذ ما) [4]، ورواه في موضع آخر كرواية الاستشهاد (إمّا)، واستدلّ به على عدم لزوم النون في شرط (إمّا)[5].

قال ابنُ منظور: "ويُروَى: (وإذ ما تريني اليوم)، وكلاهما من أدوات الشرط"[6].

ويقصد بـ(كليهما): (إذ ما)، و(إمّا)، إلاّ أنّ هناك فرقاً بينهما، وهو أنّ (إذ) لا تكون شرطاً إلاّ إذا انضمت إليها (ما)، فـ(ما) مع (إذ) ليست زائدة، بينما هي زائدة للتوكيد مع (إن) الشرطية كزيادتها في سائر حروف وأسماء الجزاء[1].

---

١. البيتان لعبد الله بن همام السلولي في الكتاب: ٦٥/٣، والأزهية: ٩٨، والنكت: ٣٨١/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٦/٧، ٤٧، ولسان العرب (صعد) ٢٣٨/٨، وخزانة الأدب: ٢٩/٩، ٣٣.
ولعبد الرحمن بن همام السلولي في شرح المفصل لابن يعيش: ٦/٩.
وبلا نسبة في وشرح الرضي على الكافية: ٩٠/٤ (البيت الأول فقط).

٢. الكتاب: ٦٥/٣.

٣. المصدر نفسه: ٦٥/٣.

٤. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٤٦/٧، ٤٧.

٥. ينظر المصدر نفسه: ٦/٩.

٦. لسان العرب (صعد) ٢٣٨/٨.

وقد ذكر الأعلمُ أنّ أصل (إذ ما) في هذا البيت هو (إمّا) وشرطها لا يكاد يجيء إلاّ بنون التوكيد، فلما كان البيت ينكسر بالنون غير صورة (إمّا) بقلب الميم الأولى ذالاً[1].

قال الرضيُّ بعد أن ذكر قول الأعلم ونسبه لبعض النحويين: ولا يتم له هذا في قوله:

إذْ مَا دَخَلْتُ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقّاً عَلَيْكَ إذَا اطْمأَنَ المَجْلِسُ [3]

لأنّ الفعل بعد (إذ ما) ماضٍ ولا مجال لتوكيده[4].

والبيتان قد سبقت دراستهما في مسألة المجازاة بـ(إذ ما) [5].

* * *

١. ينظر الكتاب: ٦٤/٣، والأزهية: ٩٨.

٢. ينظر النكت: ٣٨٠/١، ٣٨١.

٣. سبقت دراسة هذا الشاهد في مسألة (المجازاة بـ إذ ما). ينظر ص ٣٦٧ من هذا البحث.

٤. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٩٠/٤.

٥. ينظر ص ٣٧١ من هذا البحث.

الفَصْل الرّابِع

حروفُ الجر والإضافة والأساليب النحويّة

المبحثُ الأوّلُ : حروفُ الجرّ

المبحثُ الثاني : الإضافة

المبحثُ الثالثُ : الأسَاليبُ النحويّة

المبحثُ الأوّلُ: حُرُوف الجرّ

حذفُ حَرفِ الجرّ وبقَاءُ عَمَلِهِ

قال الفرزدق (من الطويل):

إذَا قِيلَ أيُّ النَّاسِ شَرٌ قَبِيلَةً أشَارَتْ كُلَيبٍ بِالأكُفِّ الأَصابِعُ[1]

الأصلُ في حرف الجر أن يعمل ظاهراً، وقد يُحذفُ من الكلام ويبقى الاسم بعده مجروراً، وبقاؤه مجروراً يكون في أسلوب القسم، نحو: اللهِ لأفعلنَّ، قال سيبويه: "ومن العرب من يقول: اللهِ لأفعلنَّ، وذلك أنّه أراد حرف الجر، وإيّاه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه"[2].

كما يكون حذفه قياسِيّاً مع (رُبَّ) بشرطين:

الأول: أن يكونَ هذا الحذفُ خاصاً بضرورة الشعر.

والثاني: أن يُعَوّضِ عنها أحدُ حروفِ ثلاثة الواو، والفاء، وبل، وسيأتي تفصيل هذه المسألة قريباً.

وبقاء الاسم مجروراً بعد حذف الجار يُعدُّ شاذاً في غير هذين الموضعين؛ لأنَّ حرف الجر أضعف من أن يعمل محذوفاً[3]، ولهذا حُكِم بالشذوذ على قول الفرزدق (من الطويل):

---

١. البيت له في ديوانه: ٤٢٠/١، وديوان النقائض: ١١٩/٢، وشرح شواهد المغني: ١٢/١، والمقاصد النحوية: ٢٦٤/٢، ٥٠٠، وشرح التصريح: ٤٦٦/١، وخزانة الأدب: ١١٣/٩، ١١٥، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٧/١، والدرر اللوامع: ٩٢/٢-٢٥٩.

وبلا نسبة في التسهيل: ٨٣، وشرح الكافية الشافية: ٢٥٨/١، وشرح الرضي على الكافية: ١٣٧/٤، ٢٩٩، وأوضح المسالك: ١٢/٢، ومغني اللبيب: ٣٣/١، ٣٠٠/٢، وهمع الهوامع: ٢٢١/٤، ١٣/٥، وشرح الأشموني: ٣٤٤/١، ٤٨٤، وخزانة الأدب: ٤١/١٠.

٢. الكتاب: ٥٥٣/٣، ٥٥٤.

٣. ينظر شرح الرضي على الكافية: ١٣٥/٤.

إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرٌّ قَبِيلَةً أَشَارَتْ كُلَيبٍ بِالأَكُفِّ الأَصابِعُ (بيت الشاهد)

حيث حذف حرف الجر (إلى)، وتقدير الكلام: إلى كليب، وبقي الاسم مجروراً، وهو شاذ عند الجميع، وخصه ابن عصفور بالضرورة، حيث قال: "وأمّا نقص الكلمة فمنه إضمار حرف الخفض وإبقاء عمله من غير أن يُعوض منه شيء"[1].

وقال ابن مالك: ولا خلاف في شذوذ بقاء الجر في نحو:

..... أَشَارَتْ كُلَيبٍ بِالأَكُفِّ الأَصابِعُ"[2].

وقد ذكر البغداديُّ أنّه رأى هذا البيت في ديوان الفرزدق وفي المناقضات بنصب (كليب)[3]، وهذا أيضاً على حذف حرف الجر؛ لأنّ القياس يقتضي نصب الاسم بعد حذف حرف الجر، قال ابن مالك في الألفية:

وَعدٌّ لازِماً بِحَرفِ جرّ
وَإِنْ حُذِفَ فالنصبُ للمنجَرّ

قال ابن الناظم: "وقد يحذف حرف الجر، وينصب مجروره توسعاً في الفعل وإجراءً له مُجرى المتعدي"[4].

كما ذكر البغداديُّ أنّه رُوِي: أَشرَّت كليباً، أي: رفعت، ويكون قوله: (كليباً) بالنصب على أنّه مفعول به للفعل (أشرت) ونسب هذه الرواية إلى أبي علي الفارسي، حيث قال: "وروى أبو علي (في تذكرته) (أشرَّتْ) بدله، وقال: يريد أشارت إليها بأنّها شر الناس، يقال: لا تُشِرَّ فلاناً، أي: لا تُشر إليه بِشَرّ"[5].

---

١. ضرائر ابن عصفور: ١١٢.

٢. التسهيل: ٨٣.

٣. ينظر خزانة الأدب: ١١٣/٩.

٤. شرح ابن الناظم: ٢٤٦.

٥. خزانة الأدب: ١١٦/٩.

وذكر الصبّان أنّه رُوي: (كليب)، بالرفع على أنّه خبر لمحذوف، والتقديرُ: هي كليب"[1].

ومعنى البيت:

إذا سُئل عن أشر قبيلة في الناس كانت الإشارة من الأصابع في الأكف إلى قبيلة كليب.

ويروى: (شرٌّ قبيلةً)؛ بتنوين شرّ، ونصب قبيلة على التمييز[2]، كما يروى: (شرُّ قبيلةٍ)؛ بإضافة (شر) إلى قبيلة[3].

و(كليب): أبو قبيلة جرير، وهو كليب بن يربوع بن حنظلة[4].

والأصابع: جمع إصبع، تذكّر وتؤنّث[5]، وإنّما جمع هنا مع أنّ الإشارة تكون بإصبع واحدة للتنبيه على كثرة المشيرين[6].

والبيت من قصيدة للفرزدق عدّتُها خمسةٌ وأربعون بيتا، ناقضَ بها الفرزدقُ قصيدةً لجرير هجاهُ بها على هذا الرّويّ ، وأولها قوله:

مِنّا الَّذي اِختيرَ الرِجالَ سَماحَةً ... وَجوداً إذا هَبَّ الرِياحُ الزَعازِعُ

وَمِنّا الَّذي قادَ الجِيادَ عَلى الوَجَى ... لِنَجرانَ حَتّى صَبَّحَتها النَزائِعُ

فَوا عَجَباً حَتّى كُلَيبٌ تَسُبُّني ... كَأَنَّ أَباها نَهشَلٌ أَو مُجاشِعُ

إِذا قِيلَ أَيُّ النّاسِ شَرُّ قَبيلَةٍ ... أَشارَت كُلَيبٍ بِالأَكُفِّ الأَصابِعُ[7]

---

١. حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢/٥٩٤ .

٢. الرواية في خزانة الأدب: ٩/١١٣، ١٠/٤١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١/٧، ٨.

٣. الرواية في شرح ابن الناظم: ٢٤٨، ومغني اللبيب: ١/٣٣، والمقاصد النحوية: ٢/٢٦٤، ٥٠٠، وشرح التصريح: ١/٤٦٦.

٤. ينظر خزانة الأدب: ٩/١١٨.

٥. ينظر لسان العرب (صبع) ٨/١٩٥.

٦. ينظر خزانة الأدب: ٩/١١٦.

٧. ينظر الديوان: ٤١٨، وديوان النقائض: ٢/ ١١٥، وخزانة الأدب: ٩/ ١١٣.

وقوله: اختير الرجال: أصله: اختير من الرجال، فأسقط الخافض ونصب الاسم بعده، وقد وقع هذا البيت شاهداً على هذه المسألة[1].

و(الزَّعازع): جمع (زعزع)، وهي الريح الشديدة[2].

و(الوجى): الحفاء، وقيل: شدة الحفا[3].

و(النزائع): الخيل الكرام، وقيل هي التي انتُزِعَتْ من أيدي الغرباء[4].

وترجمةُ الفرزدق قد تقدّمت[5].

* * *

١. ينظر شرح الرضي على الكافية: ١٣٩/٤، وخزانة الأدب: ١٢٣/٩.

٢. ينظر لسان العرب (زعع) ٣٢/٧.

٣. ينظر المصدر نفسه (وجا) ١٦٣/١٥.

٤. ينظر نفسه (نزع) ٢٣٤/١٤.

٥. ينظر ص ٢٢ من هذا البحث.

حَذْفُ حَرفِ الجرّ شُذُوذاً

قال جريرُ (من الوافر):

تَمُرُّونَ الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ[1]

حروفُ الجرّ تُسمّى أيضاً حروفَ الإضافة؛ لأنّها تُضيف معاني الأفعال إلى الأسماء بعدها، ويُسمّيها الكوفيون حروف الصفات؛ لأنّها تقع صفات لما قبلها من النكرات، وجاءت هذه الحروف لتقوي الأفعال قبلها، أو ما في معناها وتوصلها إلى الأسماء بعدها؛ لأنّ الفعل قد يكون ضعيفاً عن تجاوز الفاعل إلى المفعول فيحتاج إلى ما يوصله إلى مفعوله، ومن أمثلة هذه الأفعال الضعيفة: ذهب، مرّ، عَجِبَ، فلا يقال: ذهبت سوقاً ولا مررت زيداً، ولا: عجبت قوله، بل يقال: ذهبت إلى السوق، ومررت بزيدٍ، وعجبت من قوله[2].

وما دامت هذه الأفعالُ تحتاج إلى هذه الحروف لتصل إلى الأسماء بعدها، فلا يجوز حذف هذه الحروف ونصب الاسم بعد حذفها؛ لأنّ هذا يُسوّي بين الأفعال القويّة التي تصل إلى مفعولاتها بنفسها، نحو: سمعتُ الجرسَ، وفتحت البابَ، واستقبلت الضيوفَ، وبين الأفعال الضعيفة، وهذا غير جائز؛ لأنّه من باب تسوية الأصول بالفروع؛ والأصول ترتفع أبداً على درجات الفروع، إلاّ أنّه قد نُقِلَ عن ابن

---

١. البيت له في ديوانه: ٢٧٨/١، والأغاني: ٢٠٦/٢، وضرائر ابن عصفور: ١١٤، ولسان العرب (مرر) ٥١/١٤، وشرح شواهد المغني: ٣١١/١، وخزانة الأدب: ١١٨/٩، ١١٩، ١٢١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٨٩/٢، ٢٩٠، ٢٩١، والدرر اللوامع: ٢٦٢/٢.
وبلا نسبة في الكامل في اللغة والأدب: ٨٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/٨- ١٠٣/٩، والمقرب: ١٧٦، وشرح الرضي على الكافية: ١٣٨/٤، ورصف المباني: ٣٢٠، وارتشاف الضَّرب: ٢٠٩٢/٤، ومغني اللبيب: ١٢٣/١، ١٣٤/٢، وشرح التصريح: ٤٦٣/١، ٥٢٠، والأشباه والنظائر في النحو: ٢٢٧/٣، وهمع الهوامع: ٢٠/٥، وخزانة الأدب: ١٥٨/٧.

٢. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٧/٨.

الأعرابي أنّه حكى عن العرب قولهم: مررت زيداً، حيث أعمل الفعل بحسب اقتضائه ولم ينظر إلى الضعف[1].

ومما جاء على هذا قول جرير (من الوافر):

تَمُرُّونَ الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ (بيت الشاهد)

بنصب (الديار).

وقد نقل الرضي عن الأخفش الأصغر، أبي الحسن، أنّه يجيز حذف الجر في غير مواضع القياس إذا تعين الجار، نحو: خرجت الدار[2]، ثم ذكر بيت الشاهد وقال بشذوذه وعطف عليه عدداً من الآيات القرآنية كقوله ـ تعالى ـ: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[3]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلاَ تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾[4]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلاَدَكُمْ﴾[5].

وهذا العطف غير مُسلَّم لتنزيه الآيات الكريمة عن الشذوذ، ولكنه سرعان ما عالج وعقّب بقوله: "والأولى في مثله أن يقال: ضُمِّن اللازم معنى المتعدي، أي: تجوزون الديار، و: لألزمنّ صراطك، و: ولا تنووا عُقدة النكاح، و: تُرضعوا أولادكم، حتى لا يُحْمَلَ على الشذوذ"[6].

والذي نسبه الرضي إلى الأخفش الأصغر لم يُسلَّم به البغدادي كما هو وإنّما قيده بما إذا كان الفعل متعدياً بنفسه إلى مفعول واحد، وإلى آخر بحرف جر، فحينئذ يجيز الأخفش الأصغر حذف حرف الجر، ونقل عنه كلامه، فقال البغدادي: "وهذا كلامه فيما كتبه على (كامل المبرد)، قال: فأمّا قوله:

---

١. ينظر رأيه في سر صناعة الإعراب: ١/١٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/٨، ولسان العرب (مرر) ١٤/٥١.

٢. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٤/١٣٨.

٣. سورة الأعراف من الآية: ١٥.

٤. سورة البقرة من الآية: ٢٣٣.

٥. سورة البقرة من الآية: ٢٣١.

٦. شرح الرضي على الكافية: ٤/١٣٨.

..... وأُخْفِي الذي لولا الأسَى لَقَضَانِي[1]

فإنما يريد: لقضى عليَّ الموت، كما قال . تعالى .: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ﴾[2].

فالموت في النية، وهو معلوم بمنزلة ما نطقت به، ومثله: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾[3]، وكذلك قوله . تعالى .: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾[4]، والمعنى إذا كالُوا لهم أو وزنوا لهم، أي: كالوا لهم الشيء ووزنوه لهم، والمكيل والموزون معلوم بمنزلة ما ذكر في اللفظ، ولا يجوز: مررت زيداً، وأنت تريد: بزيدٍ؛ لأنه لا يتعدى إلاّ بحرف، وذلك أنّه فَعَلَ الفاعل في نفسه، وليس فيه دليل على مفعول، وليس هذا بمنزلة ما يتعدى إلى مفعولين فيتعدى إلى أحدهما بحرف الجر، وإلى الآخر بنفسه"[5].

فحذف حرف الجر من الأفعال الضعيفة يُعدُّ شاذاً، قال ابن جني: "ومن الأفعال أفعال ضعفت عن تجاور الفاعل إلى المفعول، ... وذلك نحو: عجبت ومررت، وذهبت، لو قلت: عجبت زيداً، ومررت جعفراً، وذهبت محمداً، ولم يجز ذلك، لضعف هذه الأفعال في العرف والاستعمال عن إفضائها إلى هذه الأسماء، على أنّ ابن الأعرابي قد حكى عنهم: مررت زيداً، وهذا شاذ"[6].

---

١. هذا عجُز بيت من الطويل، وصدره:

تَحِنُّ فَتُبْدِي ما بِها مِنْ صَبابَةٍ .....

وهو لعروة بن حَزام في شرح شواهد المغني: ٤١٤/١، وخزانة الأدب: ١٣٠/٨.

وللكلابي في لسان العرب (غرض) ٣٦/١١.

وبلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح: ١٣٨، ومغني اللبيب: ١٦٢/١، والجنى الداني: ٤٧٤، وخزانة الأدب: ١٢٠/٩

٢. سورة سبأ من الآية: ١٤.

٣. سورة الأعراف من الآية: ١٥٥.

٤. سورة المطففين الآية: ٣.

٥. شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٩٠/٢.

٦. سر صناعة الإعراب: ١٣٥/١.

وكذا قال ابن يعيش بعد أن حكى قول ابن الأعرابي: "وهو قليل شاذ، وأنشدوا:

تَمُرُّونَ الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ"[1]

وعزاه كلٌّ من ابن عصفور وابن هشام للضرورة الشعرية، قال الأول: "ومنه حذف حرف الخفض من المعمول ووصول العامل إليه بنفسه للضرورة تشبيهاً إليه بالعامل الذي يصل بنفسه، نحو قول جرير:

تَمُرُّونَ الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ [2]

وقال الثاني: "ولا يجوز: مررت زيداً، وأمّا قوله:

تَمُرُّونَ الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا .....

فضرورة"[3].

إلاّ أنّ الأولى أن يُحمل على معنى التضمين لوروده في القرآن الكريم.

وقد نُقل عن الأخفش الأصغر فيما كتبه على كامل المبرّد قوله: "فأمّا قول جرير وإنشاد أهل الكوفة له، وهو قوله:

تَمُرُّونَ الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ

ورواية بعضهم له:

أتمضون الديارَ ولم تَحْيَا .....

فليستا بشيء، ... ، أخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد قال: قرأت على عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير:

---

١. شرح المفصل لابن يعيش: ٨/٨.

٢. ضرائر ابن عصفور: ١١٤.

٣. مغني اللبيب: ١٣٤/٢.

مررتُم بالدِّيارِ وَلَمْ تَعُوجُوا .....

فهذا يدلّك على أنّ الرواية مُغيّرة"[1].

كما نقل السيوطي قول النحاس: "سمعت علي بن سليمان، يعني الأخفش الأصغر، يقول: حدثني محمد بن يزيد يعني المبرد، قال: حدثني عمارة بن بلال بن جرير قال: إنّما قال:

جدّي مررتُم بالدِّيار ....

وعلى هذا فلا شاهد فيه"[2].

هكذا في شرح شواهد المغني للسيوطي، وجعل كلمة (جدي) وكأنّها من مصراع البيت، والصواب أنّها ليست منه.

كما رُوِي الشاهد:

أَتمضُونَ الرُّسُومَ وَلا تُحَيُّا ..... [3]

ويروى:

..... ولم تُحَيُّا ..... [4]

وفيه ما في الرواية الأولى من حذف الجار وإيصال الفعل إلى مفعوله بنفسه، والتقدير: أتمضون عن الرسوم؟، قال السيوطي: "وكذا رأيته في الديوان. وقال شارحه: هو بمعنى أتتركون؟"[5].

وقد اختلف النحويون في تقدير حرف الجر في موضع الشاهد ، أهو (الباء) أم (على) ؟ ؛ لأنّ الفعل (مرّ) يتعدى بهما، فيقال: مررت به، و: قد أمُرّ عليه،

---

١. ينظر خزانة الأدب: ١٢١/٩، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٩٠/٢، ٢٩١.

٢. شرح شواهد المغني: ٣١٢/١.

٣. البيت بهذه الرواية في الديوان: ٢٧٨/١، وشرح شواهد المغني: ٣١٢/١.

٤. الرواية في خزانة الأدب: ١٢١/٩، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٩١/٢

٥. شرح شواهد المغني: ٣١٢/١.

فالأخفش يُقدِّره (على)[1] مستدلاً بقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾[2]، وأبو حيان لا يقدر المحذوف (الباء ولا على) وإنّما جعله (عن)، فقد نقل البغدادي عنه قوله: "أي: عن الديار، وليس المعنى (بالديار) لقوله: ولم تعوجوا"[3]، وعلى رواية: أتمضون الرسوم ولا تُحيّا ليس في البيت شاهد لأبي حيان على تقدير (عن)؛ لأنّه جعل قوله: لم تعوجوا دلالة على هذا التقدير.

ويرى ابن هشام أنّ (مررت به) أكثر استعمالاً من (مررت عليه) حيث قال: "إلاّ أنّ مررت به أكثر فكان أولى بتقديره أصلاً"[4].

كما ذكر أنّ "الإلصاق والاستعلاء إنّما يكون حقيقياً إذا كان مفضياً إلى نفس المجرور، كـ(أمسكت بزيد)، و(صعدت على السطح)، فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز كـ(مررت بزيد) في تأويل الجماعة، فإذا استوى التقديران في المجازية فالأكثر استعمالاً أولى بالتخريج عليه"[5].

و(إذًا) في رواية الديوان ومغني اللبيب: (إذن) بالنون[6].

وهو موضع خلاف بين النحويين في صورة (إذاً) في الخطّ، فمذهب المازني أنّها تكتب بالألف، ومذهب أكثر النحويين أنّها تكتب بالنون، وفصّل الفرّاء: فذكر أنّها لا تخلو من أن تكون ملغاة أو مُعْمَلَة، فإن كانت ملغاة، كتبت بالألف لأنّها قد ضعفت، وإن كانت معملة كتبت بالنون؛ لأنّها قد قويت، ويرى ابن عصفور أن الصحيح فيها أن تكتب بالنون لأمرين:

أحدهما: أنّ كل نون يوقف عليها بالألف تكتب بالألف، وما يوقف عليه من غير تغيير يكتب على صورته، وهذه يوقف عليها من غير تغيير فينبغي أنْ تُكتبَ على صورتها بالنون دون تغيير.

---

١. ينظر رأيه في مغني اللبيب: ١/١٢٢، وخزانة الأدب: ٩/١١٨.

٢. سورة الصافات الآية: ١٣٧.

٣. شرح أبيات مغني اللبيب: ٢/٢٩٠.

٤. مغني اللبيب: ١/١٢٣.

٥. المصدر نفسه: ١/١٢٢.

٦. ينظر الديوان: ٣٨٦، ومغني اللبيب: ١/١٢٣، ٢/١٣٤.

والثاني: للفرق بينها وبين إذا الشرطية[1].

وبيت الشاهد من قصيدة لجرير هجا بها الأخطل، ومطلعها:

مَتَى كَانَ الخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ ... سُقِيتِ الغَيثَ أَيَّتُها الخِيَامُ

إلى أن قال هاجياً:

وَتَغْلِبُ لاَ يُصَاهِرُهُم كَرِيمٌ ... وَلا أَخْوَالُ مَن وَلَدوا كِرَامُ
إِذا اِجْتَمَعُوا عَلَى سَكْرٍ بِقَسْسٍ ... فَنَصوَ عِنْدَ ذَلِكَ وَالتِطَامُ
يُسَمّونَ القُلَيسَ وَلا يُسَمّى ... لَهُم عَبدُ المَلِيكِ وَلا هِشَامُ
فَما عوفيتَ يَومَ تَحُضُّ قَيساً ... فَغُضَّ الحَيُّ وَاِقْتُنِصَ السَّوَامُ[2]

و(النَّصو): القبض على الناصية وهي منبت الشعر في مقدم الرأس، وهذا كناية عن المشاجرة[3]، ويؤكّدُه قوله: والتطام.

وترجمةُ جرير قد تقدّمت[4].

* * *

١. ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٠٣/٢.
٢. ينظر الديوان: ٣٨٥ . ٣٨٨.
٣. ينظر لسان العرب (نصا) ٢٧٦/١٤.
٤. ينظر ص ٢٢ من هذا البحث.

زيادةُ البَاء

قال أبو ذُؤيب الهُذَلِيُّ (من الطويل):

شَرِبْنَ بِماءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[1]

الباءُ حرفٌ مختصّ بالاسم، ملازم لعمل الجر، وتكون زائدة، وغير زائدة، فأمّا غير الزائدة فقد ذكر لها النحويون معانٍ عدة، وصلت إلى ثلاثة عشر معنى، هي باختصار: الإلصاق، والتعدية، والاستعانة، والسببية، والمصاحبة، والظرفية، والبدل، والمقابلة، والمجاوزة، والاستعلاء، والتبعيض، والقَسَم، والغاية[2].

أمّا الزائدة فتكون في ستة مواضع، فتزاد في الفاعل، والمفعول، والمبتدأ، والخبر، والحال المنفي عاملها، والتوكيد بالنفس والعين، وقد فصّل النحويون هذه المواضع ولكنّ المقام لا يتسع لذكرها مفصّلةً فاكتفيت بذكرها مجملة[3].

وقد ذكر ابن هشام أنّ مذهب البصريين أنّ حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، وأنهم قد تأولوا كل ما جاء يوهم ذلك تأويلاً يقبله اللفظ، من ذلك ما قيل في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[4]، إنّ (في) ليست بمعنى

---

١. البيت له في شرح أشعار الهذليين: ٩٤/١، وسر صناعة الإعراب: ١٤٦/١، والمحتسب: ١١٤/٢، والأزهية: ٢٠١، والأمالي الشجرية: ٢٧٠/٢، وشرح التصريح: ٦٣٠/١، والأشباه والنظائر في النحو: ٤٤/٣، وشرح شواهد المغني: ٣١٨/١، وخزانة الأدب: ٩٧/٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٠٩/٢، ٢٠/٦.

ولرجل من هذيل في شرح قطر الندى: ٢٥٠.

وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٢١٥/٣، وأدب الكاتب: ٣٣٩، والأزهية: ٢٨٤، وارتشاف الضَّرب: ١٦٩٧/٤، ١٧٥١، والجنى الداني: ٤٣، ٥٠٥، وأوضح المسالك: ٧٧/٢، ومغني اللبيب: ١٢٦/١، ٣٤٧.

٢. ينظر الجنى الداني: ٣٦، وما بعدها، ومغني اللبيب: ١٢٢/١، وما بعدها.

٣. ينظر المصدر نفسه: ٣٦، وما بعدها، والمصدر نفسه: ١٢٢/١، وما بعدها.

٤. سورة طه من الآية: ٧٠.

(على)، وإنّما هو إمّا من باب تشبيه المسلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء، وإمّا من باب تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف[1].

واستدل على تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف بقول أبي ذؤيب الهذلي (من الطويل):

شَرِبْنَ بِماءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

حيث قال: "كما ضَمَّنَ بعضهم (شربن) في قوله:

شَرِبْنَ بِماءِ البَحْرِ ....

معنى (روين)"[2].

وقد نقل عن الأصمعي والفارسي وابن قتيبة وابن مالك، وعن الكوفيين أيضاً أنّهم يرون أن الباء في قوله (بماء) هي للتبعيض[3].

وقد استدلوا بقوله ـ تعالى ـ: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾[4]، على أنّ المعنى: يشرب منها، وقد نقل المرادي عن ابن جني أنّه ممن أنكروا مجيء الباء للتبعيض حيث قال: "وقد أنكر قوم منهم ابن جني ورود باء التبعيض وتأولوا ما استدل به مثبتوا ذلك على التضمين"[5].

وقد ذكر أبو حيّان حَمْلَ الآية على التّضمين كأحد تأويلات ثلاثة عند تفسيره لها، حيث قال: "وفي يشرب بها، أي: يمزج بها، أتى بالباء الدالة على الإلصاق، والمعنى: يشرب عباد الله بها الخمر، كما تقول: شربت الماء بالعسل، أو ضُمِّنَ يشرب معنى يروي، فعدّى بالباء، وقيل الباء زائدة والمعنى: يشربها[6]"، قال الهذلي:

---

١. ينظر مغني اللبيب: ١/١٣٢.

٢. المصدر نفسه: ١/١٣٢.

٣. ينظر رأيهم في الجنى الداني: ٤٣، ومغني اللبيب: ١/١٢٦.

٤. سورة الإنسان من الآية: ٦.

٥. الجنى الداني: ٤٤.

٦. الذي في التفسير: (يشرب بها)، وصوابه ما أثبت لزيادة الباء. ينظر تفسير البحر المحيط: ٨/٣٩٥.

شَرِبْنَ بِماءِ البَحْرِ ....

وقيل: أي: شربن ماء البحر"[1].

وقد استدل الفراء ببيت الشاهد على زيادة الباء حيث قال: "وقوله ـ عزَّ وجلَّ ـ: ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾ ويشربها سواء في المعنى، وكأنَّ يشرب بها، يروى بها وينقع، وأمَّا يشربونها فبين، وقد أنشدني بعضهم:

شَرِبْنَ بِماءِ البَحْرِ ....

ومثله: إنَّه ليتكلم بكلام حسن، ويتكلم كلاماً حسناً"[2].

كما استدل ابن جني ببيت الشاهد على زيادة الباء أيضاً، حيث قال عند تبيينه لقراءة أبي جعفر يزيد لقوله ـ تعالى ـ: ﴿يُذْهِبُ بِالأَبْصَارِ﴾[3]: "الباء زائدة، أي: يذهب الأبصار، ومثله في زيادة الباء في نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[4]، وقول الهذلي:

شَرِبْنَ بِماءِ البَحْرِ ....

أي: شربن ماء البحر"[5].

ومنهم من ذكر أنَّ الباء في قوله: بماء هي بمعنى (في)، على أن يكون التقدير: في لجج البحر، والمفعول محذوف، والمعنى: شربن الماء في جملة ماء البحر، وهذا نقله ابن جني ولم ينسبه إلى قائلٍ معين ثم استبعده بقوله: "وفي هذا التأويل ضرب من الإطالة والبعد"[6]، وأكَّد على كون الباء زائدة لتوكيد معنى التعدّي مثلما زيدت اللام لتوكيد معنى الإضافة في قول النابغة الذبياني (من البسيط):

---

١. تفسير البحر المحيط: ٣٩٥/٨.

٢. معاني القرآن للفراء: ٢١٥/٣.

٣. سورة النور من الآية: ٤٣.

٤. سورة البقرة من الآية: ١٩٤.

٥. المحتسب: ١١٤/٢.

٦. المحتسب: ١١٥/٢.

قَالَتْ بَنُو عامِرٍ: خَالُوا بَنِي أَسَدٍ يا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لأَقْوامِ[1]

أي: يا بؤس الجهل، وخالوا: فعل أمر، أي: اتركوا[2]، ولولا إرادةُ الإضافة لقال: يا بؤساً بالتنوين.

قال سيبويه: "حملوه على أن اللام لو لم يجيء لقلت: يا بؤس الجهل"[3].

ومثلما زيدت التاء لتوكيد معنى التأنيث في نحو: فرسة، وعجوزة، ومثلما زيدت ياءا النسب لتوكيد معنى الصفة في نحو: أشقريٌّ، ودَوَارِيٌّ، وكلأَبِيٌّ[4].

والحاصل مما سبق أنّ في الباء في قوله (بماء) أربعة أقوال:

الأول: أنّها للتعدية.

الثاني: أنّها للتبعيض بمعنى (من).

الثالث: أنّها بمعنى في.

الرابع: أنّها زائدة.

وقد روى أبو سعيد السُّكريّ بيت الشاهد هكذا:

تَرَوَّتْ بِماءِ البَحْرِ ثُمَّ تَنَصَّبَتْ على حبشياتٍ لَهُنَّ نَئِيجُ[5]

كما ذكر البغداديُّ أنّ أبا بكر القارئ - وهو تلميذُ السُّكري - قد روى الشاهد في شعر أبي ذؤيب مثل رواية شيخه[6].

---

١. البيت له في ديوانه: ١٠٥، والكتاب: ٢٨٩/٢، وسر صناعة الإعراب: ١٤/٢، وشرح شواهد الإيضاح: ٤٥٨، وتذكرة النحاة: ٦٦٥، ولسان العرب (خلا) ١٤٩/٥، وخزانة الأدب: ١٣٠/٢، ٣٢، ٣٣/١١، ٣٥، والدرر اللوامع: ٣٧٥/١.

وبلا نسبة في الخصائص: ٣٣٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٨/٣، ١٠٤/٥

٢. ينظر لسان العرب (خلا) ١٤٩/٥.

٣. الكتاب: ٢٨٩/٢.

٤. ينظر المحتسب: ١١٥/٢.

٥. البيت بهذه الرواية في شرح أشعار الهذليين: ٩٤/١، والمقاصد النحوية: ٤٣٢/٢، وخزانة الأدب: ١٠٠/٧.

٦. ينظر خزانة الأدب: ٩٩/٧، ١٠٠.

وفي البيت شاهد آخر، وهو أنّ (متى) في لغة هذيل تكون حرف جر بمعنى (من) أو (في)، واسماً بمعنى (وسط)، قال الرضي: "وربّما جرّت هُذَيل بمتى، على أنّها حرف بمعنى (من) كقوله:

شَرِبْنَ بِماءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

أو بمعنى (في)، فيكون على الوجهين حرفاً، أو بمعنى (وسط)، كما حكى أبو زيد: وضعته متى كُمِّي، أي: وسط كُمِّي، أو: في كُمِّي"[1].

وكذلك قال ابن هشام في أوجه (متى): "واسم مرادف للوسط وحرف بمعنى (من) أو (في) وذلك في لغة هذيل، يقولون: أخرجها متى كمه، أي: منه"[2].

وقد اختلف تقدير العلماء لقول العرب: وضعته متى كُمِّي، فابن سيده يقدّره: في كُمِّي، وقال غيره (متى) هنا بمعنى (وسط)، وكذلك اختلفوا في تقدير قول الشاعر:

..... مَتَى لُجَجٍ .....

فقيل بمعنى (من)، وقال ابن سيده: بمعنى وَسْط[3].

وقد نقل البغداديُّ عن ابن السّيد أنّ أبا مُعاذ الهرّاء[4] حكى من قول العرب: جعلته في متى كُمِّي[5].

قال البغداديُّ: "ومتى هنا فيما نقله أبو معاذ لا تحتملُ غير معنى وسط، بخلاف ما نقله الشارح المحقق عن أبي زيد، فإنه يحتمله ويحتمل معنى (في)"[1].

---

١. شرح الرضي على الكافية: ٣/٢٠٤.

٢. مغني اللبيب: ١/٣٤٦.

٣. ينظر المصدر نفسه: ١/٣٤٧.

٤. هو معاذ بن مسلم الهراء أبو مسلم، وقيل أبو علي، من قدماء النحويين، من مؤلفاته: كتاب الجليس والأنيس، والتفسير الكبير، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٢٠٩هـ).

ينظر إنباه الرواة: ٣/٢٨٨، وبغية الوعاة: ٢/٢٩٠، والأعلام: ٧/٢٥٨.

٥. ينظر خزانة الأدب: ٧/٩٨.

وقد روى السُّكريُّ بيت الشاهد، كما مرَّ في موضع الاستشهاد الأول:

تَرَوَّتْ بِماءِ البَحرِ ثُمَّ تَنَصَّبَتْ عَلَى حَبَشِيّاتٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وتنصّبت بمعنى ارتفعت، يقال: تنصّب فلان وانتصب: إذا قام رافعاً رَأْسَهُ[1].

ويروى مكانه: تصعّدت[2].

واللُّججُ: جمع لُجّة، وهي معظم الماء عامة، وخصّ بعضهم به معظم البحر، وتجمع (لجة) على لُجٍّ ولِجَاج أيضاً[3].

وحبشيات: سحائب سود، يُقال: روضة حبشية، أي: خضراء تضرب إلى السَّواد[4]، والعرب تجعل كل أخضر أسود، قال البغدادي نقلاً عن ابن السيد: "وإنّما يفعلون ذلك لأنَّ الخضرة إذا اشتدت صارت سواداً، ولذلك قالوا لليل: أخضر. قال ذو الرُّمّة (من البسيط):

..... في ظِلِّ أَخْضَرَ يَدعُو هَامَهُ البُومُ[5]"[6].

ومعنى (أعسف): من العسف، وهو السير بغير هداية[7].

والنازح: البعيد[8].

---

١. المصدر نفسه: ٩٨/٧.

٢. ينظر لسان العرب (نصب) ٢٦٧/١٤.

٣. الرواية في شرح أشعار الهذليين: ٩٤/١.

٤. ينظر لسان العرب (لجج) ١٧١/١٣.

٥. ينظر المصدر نفسه (حبش) ١٦/٤.

٦. هذا عجز البيت، وصدره:

قَد أَعسِفُ النازِحَ المَجهولَ مَعسِفَهُ

وهو له في ديوانه: ٥٧٤، وأدب الكاتب: ٢٨، ولسان العرب (عسف) ١٤٨/١٠، وخزانة الأدب: ١٠٠/٧.

٧. خزانة الأدب: ١٠٠/٧.

٨. ينظر لسان العرب (عسف) ١٤٨/١٠.

٩. ينظر المصدر نفسه (نزح) ٢٣١/١٤.

و(الهام): أنثى البوم، الواحدة: هامة[1].

ومعنى البيت:

يصف الشاعر جرأته في قطع الفلوات وتجشمه الأخطار والأهوال لا يثنيه عن ذلك كون المكان مما لا يُهتدى فيه، إنّما هو يسري في ظلمة ليس بها كوكب فلا يسمع سوى صوت البوم.

ولعلّ استعمالَ السّواد للخُضرة يفسّر اختلافَ الرّواية في قوله:

..... لُجَجٍ خُضرٍ .....

فقد رُوي خضر كما هنا ، وفي رواية أخرى:

..... متى لُجَجٍ سُودٍ .....[2]

وقد ذكر محمد محيي الدين عبد الحميد أنّه إذا جاءت كلمة في إحدى الروايات مكان كلمة في رواية أخرى دلّ ذلك على أنّ الكلمتين بمعنى واحد[3].

ويرى البغداديُّ أنّه إنّما وصف اللُّجج بقوله (خضر) لصفائها؛ لأنّ الماء الأخضرِ هو الصافي[4].

و(النئيج): المرّ السريع بصوت[5].

وبيت الشاهد من قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي يصف فيه استقاء السحاب من ماء البحر، ثم تصعدها في الجو.

وقبل بيت الشاهد قوله:

سَقَى أُمَّ عَمرٍو كُلَّ آخِرِ لَيلَةٍ حَنَاتِمُ سودٌ ماؤُهُنَّ لَجِيجُ

---

١. ينظر نفسه (بوم) ١٨٤/٢.

٢. الرواية في شرح أشعار الهذليين: ٩٤/١.

٣. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٦٧/١ (هامش الشاهد رقم: ١٥٦).

٤. ينظر خزانة الأدب: ١٠٢/٧.

٥. ينظر لسان العرب (نأج) ١٦٦/١٤.

إذا هَمّ بِالإقلاعِ هَبَّت لَهُ الصَّبا فَأَعقَبَ نَشءَةً بَعدَها وَخُروجُ[1]

والحناتم: جِرار خضر، شبهت بها السحب وقد جرى وكثر واستعمل في كلام العرب حتى سُمي به السحاب[2]. وذكر ابن منظور أنّ أصل الحَنْتَم الخضرةُ، والخضرةُ قريبةٌ من السواد[3].

والضمير في قوله (شربن) في بيت الشاهد ضمير (الحناتِم).

وقد ذكر العيني أنّه ضمير السُّحُب[4]، قال البغدادي: "مع أنّه لم يتقدم للسحب ذِكر"[5].

وإذا كان الشاعرُ قد شبّه السحبَ بالحناتم، وأنّ هذا التشبيه قد كثُر حتى سُمّيت به السُّحُب فهذا يعني أنّ تقدّمَ ذكرِ السُّحُب موجودٌ معنًى وإن لم يكن لفظاً؛ لأنّ السحب صارت هي الحناتم.

و(النُّجيج): السيل الشديد، من (النَّجّ)، وهو الصَّبُّ الكثير، وقيل: هو صوت الماء عند انصبابه[6].

وترجمة أبي ذؤيب الهذلي قد تقدمت[7].

* * *

١. ينظر شرح أشعار الهذليين: ٩٤/١.

٢. ينظر شرح أشعار الهذليين: ٩٤/١، ولسان العرب (ختم) ٢٤٣/٤.

٣. ينظر لسان العرب (ختم) ٢٤٣/٤.

٤. ينظر المقاصد النحوية: ٤٣٣/٢.

٥. خزانة الأدب: ١٠١/٧.

٦. ينظر لسان العرب (نجج) ١٠/٣.

٧. ينظر ص ٦٦ من هذا البحث.

القَولُ على (رُبَّ): اسمٌ أم حرفٌ ! ؟ !

قال ثابتُ قُطنة (من الكامل):

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ[1]

---

١. البيت لـه في الشعر والشعراء: ٦١٦/٢، وشرح شواهد المغني: ٨٩/١، وخزانة الأدب: ٥٧٦/٩، ٥٧٧، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٢٦/١، والدرر اللوامع: ١٨٦/١.
وبلا نسبة في المقتضب: ٥٦/٣، وإيضاح الشعر: ٣٥١، والأزهية: ٢٦٠، والأمالي الشجرية: ٣٠١/٢، وأمالي السهيلي: ٧١، والحماسة البصرية: ٢١٢/٢، وضرائر ابن عصفور: ١٣٦،

(رُبَّ) بضم الرّاء وفتح الباء مع التشديد، عامل من عوامل الجر، خاصة بالدخول على النكرات، تفيد التقليل في مواضع، والتكثير في مواضع أخرى على خلاف بين العلماء[1].

قال ابن هشام: "وليس معناها التقليل دائماً خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً، خلافاً لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً"[2].

فمثال ما جاءت فيه للتكثير قوله ـ تعالى ـ: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَو كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾[3].

قال أبو حيان: "ولم تقع في القرآن إلا في هذه السورة على كثرة وقوعها في لسان العرب"[4].

وجاءت في الحديث في قوله: ـ ﷺ ـ "يَا رُبَّ كاسيةٍ في الدنيا عَارِيةٌ يوم القيامة"[5].

ومثال ما جاءت فيه للتقليل قول الشاعر (من الطويل):

أَلاَ رُبَّ مولُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ[6]

أراد عيسى وآدم عليهما الصلاة والسلام[1].

والمقرب: ٢٩٥، وشرح الرضي على الكافية: ٢٩٢/٤، وارتشاف الضّرب: ١١١٨/٣، ومغني اللبيب: ٤٩/١، ١٥٤، ١٦٢/٢، وشرح التصريح: ١١٥/٢، وهمع الهوامع: ١٦/٢، ١٧٣/٤، وخزانة الأدب: ٥٦٥/٩.

١. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٢٨٧/٤، وارتشاف الضّرب: ١٧٣٧/٤، ١٧٣٨.

٢. مغني اللبيب: ١٥٤/١.

٣. سورة الحجر الآية: ٢.

٤. تفسير البحر المحيط: ٤٤٢/٥.

٥. صحيح البخاري، باب (تحريض النبي ـ ﷺ ـ على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب) ص: ٢١١، رقم الحديث (١١٢٦)، ونصه: "يا رُبَّ كاسية في الدنيا عارية في الآخرة".

٦. البيت لرجل من أزد السراة في الكتاب: ٢٧٧/٢، ٢٣٢/٤ ، و شرح التصريح: ٦٥٨/١ وله أو لعمرو الجذبي في شرح شواهد المغني: ٣٩٨/١ ، وخزانة الأدب: ٣٨١/٢ ، والدرر اللوامع: ٨١/١، وبلا نسبة في الخصائص: ١١٣/٢، ورصف المباني: ٢٦٦، ومغني اللبيب: ١٥٥/١.

وقد اختلف العلماء في (رُبَّ) هل هي اسم أم حرف؟

فالبصريون يقولون إنّها حرف جر[2]، قال سيبويه في كلامه عن (كم): وأعلم أنَّ (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبَّ)؛ لأنَّ المعنى واحد، إلا أنَّ (كم) اسم، و (رُبَّ) بمنزلة (مِنْ)"[3]، كما استدلوا على حرفيتها بأنَّهُ لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، وأنَّها قد جاءت لتفيد معنى في غيرها كالحروف، وهو تقليل ما دخلت عليه، نحو: رُبَّ، أي: ذلك قليل[4].

بينما يرى الكوفيون أنَّها اسم مبني[5]، حملاً على (كم)؛ لأنَّ (كم) للعدد والتكثير، و(رُبَّ) للعدد والتقليل، فكما أنَّ (كم) اسم فكذلك (رُبَّ)[6]، وتبعهم الأخفش[7]، وابن الطراوة[8]، وقد أيّدهم الرضي بقوله: "ويقوى عندي مذهبُ الكوفيين والأخفش، أعني كونها اسماً"[9].

وقد استدل الكوفيون والأخفش ومن تبعهم على اسمية (رُبَّ) بقول ثابت قطنة (من الكامل):

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ (بيت الشاهد)

---

١. ينظر مغني اللبيب: ١/١٥٥، والدرر اللوامع: ١/٨١.

٢. ينظر رأيهم في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٨٣٢.

٣. الكتاب: ٢/١٦٣.

٤. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٨٣٣.

٥. ينظر رأيهم في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٨٣٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢/٢٨٨، ٢٩٠، وتفسير البحر المحيط: ٥/٤٤٢، وارتشاف الضَّرب: ٤/١٧٣٧، ومغني اللبيب: ١/١٥٤، والدرر اللوامع: ٢/٤٣.

٦. الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٨٣٢.

٧. ينظر رأيه في شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٨٨، ٢٩٠، وتفسير البحر المحيط: ٥/٤٤٢، وخزانة الأدب: ٩/٥٧٦.

٨. ينظر رأيه في تفسير البحر المحيط: ٥/٤٤٢، وارتشاف الضَّرب: ٤/١٧٣٧، والدرر اللوامع: ٢/٤٣.

٩. شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٩٠.

فـ(رُبَّ) عندهم اسم بمعنى (بعض)، وهي مبتدأ، و(عار) خبر المبتدأ، هذا رأي الأخفش وإلى هذا المعنى ذهب الكسائي أيضاً[1].

ويحتمل البيت أن يكون (عار) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: (هو عار)، والجملة إمّا نعت لمجرور (رُبَّ): (قتل)، وإمّا خبر له[2].

وقد اقتصر الهرويُّ على جعلها صفة لمجرور ربَّ؛ لأنّه يشترط أنّ مجرور (رُبَّ) لابد له من صفة، حيث قال عن (رُبَّ): "ومن أحكامها: أنه لابد للنكرة التي تدخل عليها من صفة من صفات النكرة، إمّا اسم، وإمّا فعل، وإمّا ظرف، وإمّا جملة"[3]، واستدل ببيت الشاهد على حذف صدر الجملة الواقعة صفة لمعمول (رُبَّ)، وقدره: رُبَّ قتلٍ هو عارٌ.

وإلى هذا ذهب ابن عصفور إلا أنّه جعل حذف الضمير الواقع مبتدأ ضرورة[4].

وقد ذكر الرضيُّ رأيَ الأخفش ومن تبعه في إعراب موضع الاستشهاد، وذكر أنّ "الأولى أن يكون (عار) خبرَ مبتدأ محذوفٍ، والجملة نعت مجرور (رُبَّ)"[5].

قال البغداديُّ: "مفهومه أنّه يجوز على خلاف الأولى ما ذكره الأخفش، وهو خلاف ما اختار فيها من أنّها مبتدأ لا خبر له، فكان الظاهر على مذهبه أن لا يذكر الأولى"[6].

وقد منع ابنُ هشام جعل (رُبَّ) اسماً مبتدأ مخبراً عنه بـ(عار)، وذكر أنّ قوله (عار) خبر لمبتدأ محذوف، والجملة (هو عار) إمّا صفة لمجرور (قتل) أو خبر له[7].

---

١. ينظر رأيه في أمالي السهيلي: ٧٢.

٢. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٢٩٢/٤، ومغني اللبيب: ١٥٤/١.

٣. الأزهية: ٢٦٠.

٤. ينظر ضرائر ابن عصفور: ١٣٦.

٥. شرح الرضي على الكافية: ٢٩٢/٤.

٦. خزانة الأدب: ٥٧٦/٣.

٧. ينظر مغني اللبيب: ١٥٤/١.

ويظهر تأثيرُ الشيوخِ في آراء تلامذتهم واضحاً في تأثُّر السُّهيليّ برأي شيخه ابنِ الطَّراوة، حيث يرى الشيخ أنَّ (رُبَّ) اسم مبتدأ، والمرفوع (عار) خبرها[1]، قال السُّهيليُّ: "ومنذ سمعت هذا القول لم أقدر أن أعرج معتقدي عنه"[2].

وردٌّ على قول البصريين بحرفية (رُبَّ) بقوله: "وإن كانوا قد احتجوا أنَّ (رُبَّ) حرف لأنَّ حروف الجر لا تدخل عليها، كما تدخل على (كم) فنقول لهم: المانع من ذلك ما تضمنته من معنى (قلّ)، و(أقلّ)؛ تقول العرب: قلَّ رجلٌ يقول ذلك، كما تقول: ما يقول ذلك إلاَّ زيدٌ، وحروف الجر لا تدخل في هذا المقام، فامتنعت أن تدخل على (رُبَّ) لأنَّ معناها من معنى (قلّ) والله أعلم"[3].

إلاَّ أنَّ بيت الشاهد قد روي:

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ وَبَعْضُ قَتْلٍ عَارُ[4]

وقد نُقل عن المبرد أنَّه قال: "هكذا أنشده النحويون (وربَّ قتل عار) على إضمار: هو عار، وأنشدنيه المازني: وبعض قتل عار، وهو الوجه"[5].

واختلاف رواية البيت هذه دليل على أنَّ (رُبَّ) بمعنى (بعض)؛ فهما يدلان على نفس المعنى وهو التقليل، قال محمد محيي الدين عبد الحميد: "وإذا جاءت كلمة في إحدى الروايات مكان كلمة في رواية أخرى دل ذلك على أنَّ الكلمتين بمعنى واحد"[6].

ومعنى البيت واضح.

---

١. ينظر أمالي السهيلي: ٧٢.

٢. المصدر نفسه: ٧٢.

٣. نفسه: ٧٢.

٤. البيت بهذه الرواية في الشعر والشعراء: ٦١٦/٢، وإيضاح للشعر: ٣٥١، والأغاني: ٢٧٠/١٤، وأمالي السهيلي: ٧١ (الهامش رقم: ٥)، وخزانة الأدب: ٥٧٧/٩، والدرر للوامع: ١٨٧/١.

٥. ينظر قوله في خزانة الأدب: ٥٧٧/٩، والدرر للوامع: ١٨٧/١.

٦. الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٦٦/١ (هامش الشاهد رقم: ١٥٦).

و(يقتلوك) هنا بمعنى: يفتخروا بسبب قتلك، أو يتبين لهم أنّهم قتلوك[1].

وهو من قصيدة لثابت قطنة رثى بها يزيد بن المهلب بن أبي صفرة[2].

ذكر الأصفهانيّ منها ثلاثةَ أبيات، وهي:

كُلُّ القبائلِ بايعُوكَ عَلَى الذي ... تدعُو إليه طائعين وسَارُوا
حتَّى إذَا حمي الوغَى وجعلتَهُم ... نُصبَ الأسنَّةِ أسلَمُوكَ وَطَارُوا
إنْ يَقْتُلُوكَ فَإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ ... عَاراً عَلَيْكَ وَبعضُ قَتْلٍ عَارُ[3]

و(أسلموك) بمعنى خذلوك ولم يُعِينوك[4].

و(الأسنَّة): جمع (سِنان)، وهي حديدة الرمح التي يطعن بها[5].

وثابت قطنة هو أبو العلاء ثابت بن كعب (أو ابن عبد الرحمن بن كعب)، من بني أسد بن الحارث بن العتيك من الأزد، كان فارساً شجاعاً، قضى معظم حياته في خرَاسان[6] محارباً أو قائداً أو والياً، وقد كان يزيد بن المهلب استعمله على بعض كور خراسان لشجاعته ولحسن كتابته[7]، وقيل في سبب تسميته (ثابت قطنة) إنّه خاض معارك في خراسان ذهبت في أحدها إحدى عينيه، فكان يضع عليها قطنة، فسمي من أجل ذلك (ثابت قطنة) [8].

وهو خطيب قدير، وشاعر مجيد موجز، يبلُغ المعاني الكثيرة بالألفاظ اليسيرة، وكان في الشعر مدّاحاً هجّاء، وله رثاء حسن وشيء من الشعر الفلسفيّ[9].

---

١. خزانة الأدب: ٥٧٨/٩.
٢. ينظر المصدر نفسه: ٥٧٧/٩.
٣. ينظر الأغاني: ٢٧٠/١٤.
٤. ينظر لسان العرب (سلم) ٢٤٢/٧.
٥. ينظر المصدر نفسه (سنن) ٢٧٨/٧.
٦. بلاد واسعة، تشتمل على أمهات من البلاد، منها: نيسابور، وهراة، ومرو.
ينظر معجم البلدان: ٣٥٠/٢.
٧. ينظر الشعر والشعراء: ٦١٥/٢، وتاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ٦٤٠/١، ٦٤١.
٨. ينظر تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ٦٤١/١.
٩. ينظر المصدر نفسه: ٦٤١/١.

وقد مات ثابت قطنة عندما ظفر به الترك بعدما وجهه أشرس بن عبد الله في خيل إلى آمل[1] (في طبرستان[2])، فقتلوه، وكان ذلك عام (١١٠ هـ ٧٢٩م)[3]

* * *

(واو) رُبَّ: هلْ هِيَ الَّتي تعملُ الجرَّ؟

قال الشاعر (من الطويل):

مِثْلِكِ أو خَيْرٍ تَرَكْتُ رَذِيَّةً تَقَلَّبُ عِيْنَيها إذَا طارَ طائِرُ[4]

اختصت (رُبَّ) من بين حروف الجر أنّها تعمل محذوفة ولكن بشرط أن يعوَّض عنها أحدُ حروف ثلاثة هي: الواو، والفاء، وبل، وزاد بعضهم (ثم)، قال أبو حيان: "وقد جاء الجرُّ بها مضمرةً بعد (ثم)، حكاه صاحب الكافي"[5].

---

١. (في طبرستان) اسم أكبر مدينة في طبرستان، تقع في الإقليم الرابع، خرج منها كثير من العلماء ولكنهم يُنسبون إلى (طبرستان)، منهم: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري صاحب التفسير والتاريخ المشهور.

ينظر معجم البلدان: ٥٧/١.

٢. بفتح أوله وثانيه وكسر ثالثه: وهي مكونة من كلمتين (طبر) بمعنى قفز بالعربية، وبمعنى آلة تُشق بها الأحطاب بالفارسية، و(استان) بمعنى الموضع أو الناحية، قيل سُميت بذلك لأن أهلها كثيرو الحروب وأكثر أسلحتهم من (الأطبار).

ينظر معجم البلدان: ١٣/٤، ١٤.

٣. ينظر تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ٦٤١/١.

٤. البيت للجون المحرزي في خزانة الأدب: ٨٥/٦.

ولأبي الربيس التغلبي في شرح ابن السيرافي: ٧/٢.

وبلا نسبة في الكتاب: ١٦٥/٢، والنكت: ٢٦٧/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٧٨/١، ولسان العرب (رهب) ٢٤٠/٦، ومسالك النحاة: ٢٢٧.

٥. ارتشاف الضَّرب: ١٧٤٦/٤، وصاحب الكافي هو أبو جعفر النحّاس، وقد سبقت ترجمته. ينظر ص ١٠٠ من هذا البحث.

وللجر بـ(رُبَّ) مضمرة بعد الحروف الثلاثة مراتب، فذكر ابن مالك أنَّ الجر بها محذوفة بعد الفاء كثير، وبعد (الواو) أكثر، وبعد (بل) قليل[1]، وقال في الألفية:

وَحُذِفَتْ رُبَّ فجرَّتْ بَعد بلْ
وَالفَاء وبعد الواوِ شَاعَ ذَا العَمَلْ

ولم يذكر مراتبها من حيث القِلَّة والكثرة، قال ابن الناظم: "يجوز حذف (رُبَّ) وإبقاء عملها، وذلك بعد (بل) و(الفاء) قليل، وبعد الواو كثير، ودونهنَّ نادر"[2].

ويبدو أنَّ بين كلام ابن مالك وكلام ابنه اختلاف، فابن مالك يرى عمل (رُبَّ) الجر بعد الفاء كثيراً، ويراه ابنه قليلاً؛ إلاَّ أنَّه في كلام ابن مالك قد قُدِّرَتِ الكثرةُ مع الفاء بالكثرة النسبية، أي كثير بالنسبة إلى (بل)[3].

وبعض النحويين يرى أنَّ خفض الاسم بعد إضمار (رُبَّ) وتعويض هذه الحروف إنَّما هو بهذه الحروف لنيابتها مناب (رُبَّ)[4].

وقد نقل ابن الأنباري الخلاف بين البصريين والكوفيين في عامل الجر بعد (رُبَّ) المضمرة بعد هذه الأحرف وخص الواو تحديداً، وذكر أنَّ مذهب الكوفيين والمبرد هو أنَّ الجر يكون بالواو نفسها لنيابتها مناب (رُبَّ)، وتشبيهاً لها بواو القسم حين نابت عن الباء فعملت الخفض مثلها في نحو: والله لأفعلنَّ[5].

بينما يرى البصريون أنَّ الجر إنَّما هو بـ(رُبَّ) مضمرة بعد الواو وأنَّ الواو ليست عاملة لأنَّها حرف عطف، وحرفُ العطفِ لا يعمل؛ لأنَّ الحرف إنَّما يعمل إذا كان مختصاً، وحرف العطف غير مختص، ومما يدل على أنَّ هذه الواو هي واو

---

١. ينظر التسهيل: ١٤٨.

٢. شرح ابن الناظم: ٣٧٦.

٣. ينظر شرح الأشموني: ١/٤٨٣.

٤. ينظر ارتشاف الضَّرب: ٤/١٧٤٦.

٥. ينظر رأيهم في الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٣٧٦، وارتشاف الضَّرب: ٤/١٧٤٦، والجنى الداني: ١٥٤، وشرح الأشموني: ١/٤٨٣.

العطف أنّه يجوز ظهورها مع (رُبَّ)، نحو قولهم: ورُبَّ بلدٍ[1]، وقد ردَّ ابن الأنباري حجة الكوفيين بأنَّ الواو لما كانت نائبة عن (رُبَّ) عملت عملها بأنّه قد جاء عن العرب الجر بإضمار (رُبَّ) من غير عوض منها ولو كانت الواو هي العاملة لم تحذف؛ لأنَّ الأصل في حرف الجر ألاَّ يعمل وهو محذوفاً لضعفه إلاَّ أنّهم قد اغتفروا الإعمال مع الحذف في (رُبَّ) لكثرة استعمالها[2]، ومما استدل به ابن الأنباري قول الشاعر (من الطويل):

مِثْلِكِ أَو خَيْرٍ تَرَكْتُ زَنِيَّةً ..... (بيت الشاهد)

فـ(مثلك) مجرورة بـ(رُبَّ) المحذوفة من غير عوض.

وقد روى سيبويه هذا البيت هكذا:

ومِثْلِكِ رهبى قد تَرَكْتُ زَنِيَّةً تُقَلِّبُ عينيها إذَا مَرَّ طَائِرُ[3]

بالواو، ونصب (مثلك) على أنّه مفعول به للفعل (تركت) المتأخر، والواو حرف استئناف.

كما أنشده البغدادي وذكر أنَّ أبا سعيد السكري قد رواه في كتاب (اللصوص) عن أبي عبيدة هكذا:

فمِثْلِكِ أَو خَيْراً تَرَكْتُ زَنِيَّةً تُقَلِّبُ عينيها إذَا طَارَ طَائِرُ[4]

بالفاء. وعطْفُ (خيراً) بالنصب على (مثلك) دليلٌ على أن (مثل) منصوبة المحل بالفعل (تركت)، فقد عطف بالنصب على موضع المجرور لأنَّ محله النصب

---

١. ينظر رأيهم في المصدر نفسه: ٣٧٦/١، والمصدر نفسه: ١٧٤٦/٤، والمصدر نفسه: ٤٨٤/١.

٢. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٧٨/١.

٣. البيت بهذه الرواية في الكتاب: ١٦٥/٢، والنكت: ٢٦٧/١، ومسالك النحاة: ٢٢٧.

٤. البيت بهذه الرواية في خزانة الأدب: ٨٥/٦.

(مفعول به)، قال أبو حيان في كلامه عن (رُبَّ): "ويجوز العطف على موضع مجرورها إن رفعاً فرفع، وإن نصباً فنصب"[1].

ومما يؤيد هذا أنَّ سيبويه قد استشهد بالبيت على نصب مجرور (رُبَّ) المحذوفة بالفعل المتأخر حيث قال: "ومن العرب من ينصبه عن الفعل"[2].

كما أنَّ (رُبَّ) خاصة بالدخول على النكرات، قال الهروي: "ومن أحكامها أنَّها تدخل على الاسم النكرة دون المعرفة"[3].

وقال المراديُّ: "مجرور (رُبَّ) قسمان: ظاهر، ومضمر، فالظاهر لا يكون إلا نكرة؛ لأنَّ التقليل والتكثير لا يكون في المعرفة"[4].

وقال ابنُ هشام: "وتنفرد (رُبَّ) بوجوب تصديرها ووجوب تنكير مجرورها"[5].

وعلى هذا، فالمُرجَّحُ أن تكون (مثلَك) بالنصب مفعولاً به لـ(تركت)؛ لأنَّ دخول (رُبَّ) على المعرفة فيه نظر؛ ففي دخول ما ناب عنها زيادة لترجيح النصب[6].

ومما تجدُر الإشارة إليه أنَّ بيت الشاهد من بحر الطويل، ووزنه:

فعولن مفاعلين فعولن مفاعلن (مرتين)، وعلى الرِّواية التي رواها ابن الأنباري:

مِثْلِكِ أو خَيْرٍ تَرَكْتُ رَنِيَّةً .....

لا يستقيم وزن البيت لا على بحر الطويل، ولا على أي بحر آخر، ولعل هذا الدليل أقوى الأدلة على أنَّ البيت مُغَيَّر؛ لأنَّه دليل عمليّ يتحقق بتقطيع البيت ووزنه

---

١. ارتشاف الضَّرب: ١٧٤٢/٤.

٢. الكتاب: ١٦٤/٢.

٣. الأزهية: ٢٥٩.

٤. الجنى الداني: ٤٤٨.

٥. مغني اللبيب: ١٥٦/١.

٦. ينظر مسالك النحاة: ٢٢٧.

عروضياً، وقد صَرَّحَ محمد محيي الدين عبد الحميد بأنَّ هناك تغييراً قد أحدثه ابن الأنباري في البيت ليجعله حجةً على الكوفيين[1].

ومعنى البيت:

قد تركتك أو تركت مثلك، وتركت خيراً منك، بعدما أتعبتُها مسافراً حتى صارت ضعيفة تُقلب عينيها مع طيران كل طائر خوفاً من أن يأكل منها.

و(الرَّهْبى): الناقة المهزولة جداً[2].

و(الرَّذيَّة): الضعيفة من كل شيء، والناقة المهزولة من السير[3].

والبيت نسبه ابنُ السِّيرافي إلى أبي الرُّبيس التغلبي .

ونقل البغداديُّ عن أبي عبيدة أنَّه قال: إنَّ هذا البيت قاله الجون المحرزيّ[4] مع بيتين قبله:

نَجِيبَةُ عبدٍ دانَها القَتُّ والنَّوى ... بَيَثْرِبَ حتَّى نيُّها مُتظاهِرُ

فَقُلْتُ لَها سِيرِي فَمَا بِكِ عِلَّةٌ ... سَتَأمكِ مدمُومٌ ونابُكِ فَاطِرُ

فَمِثْلِكِ أو خَيْرٍ تَرَكْتُ رَذِيَّةً ... تُقَلِّبُ عينيها إذَا طَارَ طَائِرُ[5]

وترجمةُ أبي الرُّبيس التغلبيّ قد تقدّمت[6].

---

١. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٧٨/١ (هامش الشاهد رقم: ٢٣٨).

٢. ينظر لسان العرب (رهب) ٢٤٠/٦.

٣. ينظر المصدر نفسه (رذي) ١٤٣/٦.

٤. شاعر مقل نسب إليه أبو عبيدة بعض الأبيات التي تُنسب إلى غيره أيضاً، ولم أجد له ترجمة. ينظر خزانة الأدب: ٨٥/٦.

٥. خزانة الأدب: ٨٥/٦.

٦. ينظر ص ٩٥ من هذا البحث.

* * *

ومِمّا جاء من حذف (رُبَّ) وبقاء عملها ونيابة الواو عنها ما استشهد به سيبويه من قولُ امرئ القيس (من الطويل):

وَمِثْلِكِ بِكْراً قَدْ طَرَقْتُ وَثَيِّباً فَأَلْهَيْتُها عَن ذي تَمائِمَ مُحْوِلِ[1]

رواه بجر (مثل) بـ (رُبَّ) المحذوفة ونيابة (الواو) عنها.

قال سيبويه: أي: رُبَّ مثلِكِ[2].

كما رُوي:

---

١. البيت له في ديوانه: ١٢، والكتاب: ١٦٤/٢، وشرح القصائد السبع الطوال للأنباري: ٣٩، وشرح ابن السيرافي: ٣٨٦/١، والأزهية: ٢٤٤، وشرح المعلقات السبع للزوزني: ١٥، وشرح القصائد العشر للتبريزي: ٢٨، ولسان العرب (رضع) ١٦٦/٦، (غيل) ١١١/١١، والجنى الداني: ٧٥، وشرح شذور الذهب: ٤٢٥، وشرح شواهد المغني: ٤٠٢/١، ٤٦٣، وخزانة الأدب: ٣٣٤/١، ٢٧/١٠.

وبلا نسبة في رصف المباني: ٤٥٠، وأوضح المسالك: ١٠٢/٢، ومغني اللبيب: ١٥٦/١، وهمع الهوامع: ٢٢٢/٤، وشرح الأشموني: ٤٨٢/١.

٢. الكتاب: ١٦٤/٢.

فَمِثْلَكِ حُبلى قَد طَرَقْتُ وَمُرضِعٍ .....[1]

بنصب (مثل) على أنّها مفعول به مقدم للفعل (طرق) المتأخر.

وعن هذه الرواية قال التبريزي: "ولو رُوي:

فَمِثْلَكِ حُبلى قَد طَرَقْتُ وَمُرضِعٍ .....

لكان جيداً، على أن تنصب (مثلاً) بـ(طرقت) وتعطف (مرضعاً) عليه، إلاّ أنّه لم يُرْوَ"[2].

وهذا البيت وقع شاهداً أيضاً على حذف (رُبَّ) وبقاء عملها بعد الفاء، وذكر بعضُ المحققين أنّ إضمار (رُبَّ) بعد الفاء قليل، حتى زعم بعضهم أنّه لم يقع إلاّ في بيتين؛ أحدهما بيت الشاهد، والثاني قول المتنخّل [3] (من الوافر)[4]:

فَحُورٍ قَد لَهَوتُ بِهِنَّ عِينٍ نَواعِمَ في المُروطِ وَفي الرِياطِ[5]

وتبيّن أنّ بيتَ الشاهد قد رُوي بالواو أيضاً (ومثلك)، وهي رواية سيبويه[6].

---

١. البيت بهذه الرواية في مسالك النحاة: ٢٢٦.

٢. شرح القصائد العشر للتبريزي: ٢٨.

٣. هو مالك بن (عويمر) أو: عمرو بن عُثم بن سويد بن حنش بن خُناعة، أحد بني لحيان، شاعر جاهلي، وهو من نوابغ الشعراء، وقال عنه الرواة إنه صاحب أجود قصيدة طائية قالتها العرب.
ينظر الشعر والشعراء: ٦٤٦/٢، والمؤتلف والمختلف للآمدي: ٢٣٥، والأعلام: ٢٦٤/٥.

٤. ينظر شرح شذور الذهب: ٤٢٥ (الهامش رقم: ٤).

٥. البيت له في شرح شواهد الإيضاح: ٣٨٥، والمقاصد النحوية: ٤٩٦/٢.
للهذلي في الجنى الداني: ٧٥.
وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٨٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١١٨/٢، ٥٣/٨، وشرح الأشموني: ٤٨٢/١.
و(العين): جمع عيناء، وهي الواسعة العين. ينظر لسان العرب (عين) ١٠/ ٣٥٨.
و(المُروط): جمع مِرْط، وهو نتف الشعر عن الجسد. ينظر لسان العرب (مرط) ١٤/ ٥٧.
و(الرياط): جمع رِيطة، وهي الملاءة. ينظر لسان العرب (ريط) ٦/ ٢٧٧.

٦. الرواية في الكتاب: ١٦٤/٢، ومسالك النحاة: ٢٢٦.

ومعنى بيت الشاهد:

يخاطب الشاعر صاحبته مفتخراً بأنه صاحب مغامرات، وأن النساء حتى الأبكار والمتزوجات منهن معجبات به وبجماله.

ويروى: (حُبلى)[1] مكان (بكراً).

و(طَرَقْتُ): من (الطَّرْق) وهو المجيء ليلاً[2].

ويروى (مرضعاً)[3] مكان (ثيباً)، بالنصب عطفاً على (بكراً) المنصوبة على البدلية من (مثلك) في رواية النصب.

وقد أنكر الأنباريُّ رواية النصب وقال: "ولم يروِ النصبَ أحدٌ"[4].

و(مرضعٍ)[5] بالجر عطفاً على (حبلى) المجرورة على البدلية من (مثلك) في رواية جر (مثلك)، كما يروى (ثيباً)[6].

و(تمائم): جمع تميمة، وهي خَرزة رقطاء تنظم في السير ثم يعقد في عنق الإنسان والصبيان خاصة لنفي النفس والعين في زعمهم[7].

ويروى (مُغْيَل)[8] مكان (مُحْوِل)، و(المُغيَل): الطفل الذي سقته أمه (الغيل) وهو لبن المأتية أو لبن الحُبلى[9].

و(المُحْوِلُ): تطلقه العرب على كل صغير حتى وإن لم يأت عليه الحول[10].

---

١. الرواية في جميع المصادر التي وردت في تخريج البيت ما عدا الديوان، والكتاب: ١٦٤/٢، ومسالك النحاة: ٢٢٦، فروايتها (بكراً).

٢. ينظر لسان العرب (طرق) ١١٠/٩.

٣. الرواية في لسان العرب (غيل) ١١١/١١.

٤. شرح القصائد السبع الطوال للأنباري: ٤٠.

٥. الرواية في جميع المصادر التي وردت في تخريج البيت عدا الكتاب: ١٦٤/٢، فروايته (ثيباً)، ولسان العرب (غيل) ١١١/١١، فروايته (مرضعاً).

٦. الرواية في الكتاب: ١٦٤/٢، ومسالك النحاة: ٢٢٦.

٧. ينظر لسان العرب (تمم) ٢٣٩/٢.

٨. الرواية في الديوان: ١٢، ولسان العرب (رضع) ١٦٦/٦، و(غيل) ١١١/١١، والجنى الداني: ٧٥، والمقاصد النحوية: ٤٨٧/٢.

٩. ينظر لسان العرب (غيل) ١١١/١١.

وكان يجب أن يكون (مُخيّل) بالياء على القياس، إلاّ أنّه أخرجه على الأصل على نحو (استحوذ).

والبيت من معلقة امرئ القيس المشهورة، ومطلعُها:

قِفا نَبكِ مِن ذِكرى حَبيبٍ وَمَنزِلِ بِسِقطِ اللِّوى بَينَ الدَّخولِ فَحَومَلِ

وترجمةُ امرئ القيس قد تقدّمت [1].

اتّصالُ (رُبَّ) بِتاءِ التّأنيثِ

قال ابنُ أحمرَ (من الوافر):

وَرُبَّتَ سائِلٍ عَنّي حَفِيٍّ أَعارَتْ عَينُهُ أَم لَم تَعارا؟[3]

(رُبَّ) حرف جر شبيه بالزائد، لها أحكام عدة، وقد سبق تفصيلُ جُلِّ ما يتعلق بها[4].

ومن أحكامها أنّها تُزاد فيها تاءُ التأنيث، على نحو زيادتها في (ثُمَّ، ولا)[5]، ويرى البصريون أنّ تاء التأنيث حرف مختص بالدخول على الأفعال، وتحديداً الفعل الماضي ، ولا تتعداه، قالوا هذا لإثبات فعلية (نعم وبئس) لاتصالهما بتاء التأنيث،

---

١. ينظر شرح القصائد العشر للتبريزي: ٢٩ .

٢. ينظر ص ٢١ من هذا البحث.

٣. البيت لـه فـي أدب الكاتب: ٣٣٣، وجمهـرة اللغـة: ٦٨/١، والأزهيـة: ٢٦٢، والأمـالي الشـجرية: ٣٠٢/٢.

وبلا نسبة في جمهرة اللغة: ٧٧٥/٢، ١٠٦٦، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١٠٥/١ (هامش الشاهد رقم: ٥٩)، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٥/١٠، وضرائر ابن عصفور: ٣٦، وشرح شافية ابـن الحاجـب: ٩٩/٣، ٣٥٤/٤، ٣٥٥، ولسـان العـرب (عـور) ٣٣٠/١٠، وتـذكرة النحـاة: ٣٨٢، وخزانة الأدب: ١٩٨/٥.

٤. ينظر ص ٥٢٤ من هذا البحث.

٥. ينظر الأمالي الشجرية: ٣٠٢/٢.

فيقال: نعمت وبئست[1]، وقد ردَّ الكوفيون مذهب البصريين بقولهم إن لحاق تاء التأنيث بالحروف نحو: رُبَّ، ورُبَّت، وثُمَّ، وثُمَّت، ولا، ولات[2]، يُبطل اختصاصها بالفعل[3]، وأجاب البصريون على هذا بأنَّ التاء المتصلة بـ(رُبَّ، وثُمَّ، ولا) إنما جاءت لتأنيث الحرف، لا لتأنيث شيء آخر، بدليل جواز نحو: رُبَّت رجلٍ لقيت، ولو كانت كالتاء في (نعمت، وبئست) لما جاز أن تثبت مع المذكر، بخلاف التاء في (نعمت، وبئست) فإنَّها لحقت الفعل لتأنيث الاسم الذي أُسند إليه الفعل[4]. وقد نقل البغدادي عن أبي زيد الأنصاري أنَّه قال: "ليست التاء في (رُبَّت) للتأنيث، فلهذا جاز أن يقول: رُبَّت إنسان"[5].

ومن شواهد اتصال (رُبَّ) بتاء التأنيث قول ابن أحمر (من الوافر):

وَرُبَّتْ سائِلٍ عَنِّي حَفِيٍّ أَعارَتْ عَينُهُ أَمْ لَم تَعارَا؟ (بيت الشاهد)

---

١. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٠٤/١.

٢. اختلف العلماء في أصل (لات) فمذهب الجمهور أنَّ أصلها (لا) زيدت عليها التاء، وهذا يؤيد استدلال الكوفيين بها، ومنهم من ذهب إلى أنَّ أصلها (ليس)، فقلبت ياؤها ألفاً، وأبدلت سينها تاء كراهة أن تلتبس بحرف للتمني، ومنهم من ذهب إلى أنَّ التاء متصلة بـ(حين) التي تأتي بعدها لا بها، وهذان المذهبان لا يؤيدان استشهاد الكوفيين بالنسبة لـ(لات).
ينظر الجنى الداني: ٤٨٥، ٤٨٦.

٣. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٠٤/١، ١٠٧.

٤. ينظر المصدر نفسه: ١٠٧/١.

٥. خزانة الأدب: ٤٢٢/٧، وقوله: رُبَّت إنسان، جزء من بيت رجز غير منسوب إلى قائل معين يقول فيه:

يَا صَاحِبَا رُبَّتَ إِنسَانٍ حَسَنْ

وبعده:

يَسأَلُ عَنْكَ اليومَ أَو يَسأَلُ عَنْ

مع خمسة أبيات أخرى.
والرجز بلا نسبة في نوادر أبي زيد: ٣٤٣، وخزانة الأدب: ٤٢٢/٧، وضرائر ابن عصفور: ٢٢٨.
وما نسبه البغدادي إلى أبي زيد غير موجود في نوادر أبي زيد. تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، من منشورات جامعة الفاتح.

وهو دليل للكوفيين على أن اتصال تاء التأنيث بالكلمة لا يلزم منه كونها فعلاً، وأجاب البصريون بأنها وقعت هنا لتأنيث اللفظ فقط[1].

واستدل به ابنُ الشجريّ على زيادة تاء التأنيث على (رُبَّ)، حيث قال في فصلٍ يتضمّن ذِكرَ أحكام رُبَّ: "ومن أحكامها أن تلحق بها تاء التأنيث فيقال رُبَّت كما لحقت ثم ولا، قال ابن أحمر:

وَرُبَّتْ سائِلٍ عَنِّي حَفِيٍّ أَعارَتْ عَينُهُ أَمْ لَم تَعارا؟"[2].

وروى ابنُ قُتيبة بيتَ الشاهد:

تُسائِلُ بِابْنِ أَحْمَرَ مَنْ رَآهُ أَعارَتْ عَينُهُ أَمْ لَم تَعارا؟[3]

واستدل به على مجيء الباء مكان (عن)، حيث قال في باب دخول بعض الصفات مكان بعض: "والباء مكان عن، وإنّما تأتي الباء بمعنى (عن) بعد السؤال، قال الله ـ عز وجل ـ: ﴿فَسْئَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾[4] أي عنه، ... وقال ابن أحمر:

تُسائِلُ بِابْنِ أَحْمَرَ مَنْ رَآهُ أَعارَتْ عَينُهُ أَمْ لَم تَعارا؟"[5]

وذكر البغدادي في شرح شواهد الرضي على الشافية أنّ إنشاد البيت على الرواية الأولى:

وَرُبَّتْ سَائِلٍ عَنِّي حَفِيٍّ .....

---

١. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٠٤، ١٠٧.

٢. الأمالي الشجرية: ٢/٣٠٢.

٣. البيت بهذه الرواية في أدب الكاتب: ٣٣٣، والأزهية: ٢٦٢، ٢٦٣ (هامش رقم: ٧)، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/٧٥، وضرائر ابن عصفور: ٣٦، وشرح شافية ابن الحاجب: ٤/٣٥٣، وخزانة الأدب: ٥/١٩٨.

٤. سورة الفرقان من الآية: ٥٩.

٥. أدب الكاتب: ٣٣٣.

هو الصحيح، وذلك "لأنّه ليس قبل هذا البيت مذكور يعود إليه الضمير من قوله: تسائلُ"[1].

ثم ذكر أنّه قد تكون الرواية التي رواها ابن قتيبة رواية أخرى مخالفة للرواية التي وقعت إليهم من هذا الشعر[2].

وروى الجوهريُّ وابنُ منظور صدرَ الشاهد هكذا:

وَسَائلةٍ بِظَهْرِ الغَيْبِ عَنِّي ..... [3]

والمعنى: رُبَّ سائلةٍ[4].

وقد استدل به الرضيُّ على إعلال باب (فَعِلَ) من العيوب، وذلك عند قوله (أعارت عينه أم لم تعارا؟)، فـ(عارت) أصله (عورت)، بكسر الواو، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها[5].

قال البغداديُّ: "وهو قليل، والكثير عوِر يعْوَر؛ لأنّه في معنى اعوَّر يعورُّ فلما كان اعورَّ لابد له من الصحة لكون ما قبل الواو صحت العين في عور وحول ونحوهما، لأنّها قد صحت فيما هو بمعناها، فجعلت صحة العين في فَعِل أمارة لأنّه في معنى إفْعَلَّ"[6].

واستدل ابنُ عصفور بقوله: .... لم تعارا على أنَّ ردَّ حرفِ العلةِ المحذوف لالتقاء الساكنين من الضرورة، حيث قال: "ومنها: ردُّ حرف العلة المحذوف لالتقاء الساكنين اعتداداً بتحريك الساكن الذي حُذف من اجله، وإن كان تحريكه عارضاً، نحو قوله: .... ، وقول الآخر:

تُسائل بابنِ أحمرَ مَن رآهُ أعارَتْ عَينُهُ أَمْ لَم تَعَارا

---

١. شرح شافية ابن الحاجب: ٣٥٤/٤.

٢. المصدر نفسه: ٣٥٤/٤.

٣. ينظر الصحاح (عور) ٧٦٠/٢، ولسان العرب (عور) ٣٣١/١٠.

٤. ينظر شرح شافية ابن الحاجب: ٣٥٣/٤.

٥. ينظر المصدر نفسه: ٣٥٣/٤.

٦. نفسه: ٣٥٣/٤.

، .... ، كان الوجه في جميع ذلك أن يقال: ... ، ولم تَعَر، ... إلا أنه أضطُرَّ فردَّ حرف العلة المحذوف واعتدَّ بتحريك الآخر في جميع ذلك وإن كان عارضاً"[1].

والألف الثانية في قوله: (تعارا) ذكر ابنُ برّي أنها بدل من نون التوكيد الخفيفة، لمّا وقف عليها أبدل منها ألفاً، ولهذا سلمت الألف التي بعد العين، إذ لو لم يكن بعدها نون التوكيد لحذفت، وكان يقال لم تعر، على نحو: لم تخف، فثبتت الألف لوجود النون، فيقال: لم تعارن، كما يقال: لم تخافن، فيكون الفعل المضارع مبنياً لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة اتصالاً مباشراً فلا يلحقه الجزم[2].

وقد ذكر البغدادي أنّ هذه الألف يجوز على وجه أن تكون ألف التثنية، وذلك على اعتبار أن الشاعر قد بدأ بذكر عين واحدة في قوله: (عينه)، ثم أخبر عن الاثنين فقال: (تعارا) من باب أنّ ما كان مثنى في البدن، كالعينين، والأذنين، يجوز إفراد خبره وصفته على المعنى، وتجوز تثنيته على اللفظ[3]، حيث قال بعد ما أنشد البيت: "فلما استفهم عن الواحدة عطف بالاثنين في قوله: أم لم تعارا"[4].

وحول جواز وقوع المفرد موقع المثنى والجمع وما يتعلق به من أحكام كلام طويل معزز بكثير من الشواهد الشعرية لا يتسع المقام لذكره مخافة الإطالة والاستطراد[5].

ومعنى بيت الشاهد واضح.

و(حفِيّ) بحاء مهملة من (حفي) كـ(رضي) ومصدرُه الإحفاء وهو الاستقصاء في السؤال والكلام[6]، وبهذا المعنى فسّر بعضهم قوله ـ تعالى ـ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ

---

١. ضرائر ابن عصفور: ٣٦، ٣٧.

٢. ينظر قوله في أدب الكاتب: ٣٣٣، ٣٣٤ (الهامش رقم: ٨)، ولسان العرب (عور) ٣٣١/١٠.

٣. ينظر خزانة الأدب: ١٩٧/٥، ١٩٨.

٤. المصدر نفسه: ١٩٨/٥.

٥. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٣٦٢/٣.

٦. ينظر الصحاح (حفا) ٢٣١٦/٦، ولسان العرب (حفا) ١٧٢/٤، ١٧٣.

حَفِيٌّ عَنْهَا﴾[1] بأن معناه: كأنك أكثرت المسألة عنها، وقيل: كأنك حفي عنها بمعنى: كأنك عالم بها[2].

و(عارت) بالعين المهملة من (العور)، وهو ذهاب حس إحدى العينين وفقد بصرها[3].

وقد نقل ابنُ منظور عن ابن بُزُرج[4] أنّ المعنى هنا: أدمعت عينه، لأنه يقال: عار الدمع يَعير عَيَراناً إذا سال[5].

ويروى (أغارت، تغارا) بالغين المعجمة[6] من (الغور) وهو دخول العينين في الرأس[7].

و(تعارا) بفتح التاء، وفي جمهرة اللغة: تِعارا: بكسرها. قال ابن دريد: "أراد تِعارن، بالنون الخفيفة"[8]، وقال الهروي: "وكسر التاء من (تِعارا) طلباً لكسرة العين من (فَعِل)"[9].

وذكر البغدادي أنّ كسر التاء في (تعارا) "لغة فيما كان مثله"[10].

ومَا ورد في قول ابن أحمر من سؤال أحدهم عن عينه وما أصابها يرجع سببه إلى ما ذكره ابن قتيبة من أنّ رجلاً يقال له مخشِيّ كان قد رماه بسهم ففقأ عينه.

وفي ذلك يقول ابنُ أحمر (من البسيط):

---

١. سورة الأعراف من الآية: ١٨٧.

٢. ينظر التحرير والتنوير: ٥/٢٠٤، ٢٠٥، والمحرر الوجيز: ٢/٤٨٤، ٤٨٥.

٣. ينظر الصحاح (عور) ٢/٧٦٠، ولسان العرب (عور) ١٠/٣٣٠، ٣٣١.

٤. هو عبد الرحمن بن برزج اللغوي، كان حافظاً للغريب والنوادر، من مؤلفاته: النوادر.
ينظر إنباه الرواة: ٢/١٦١.

٥. ينظر لسان العرب (عور) ١٠/٣٣١.

٦. ينظر المصدر نفسه (غور) ١١/٩٧.

٧. ينظر الصحاح (غور) ٢/٧٧٤، ولسان العرب (غور) ١١/٩٧.

٨. جمهرة اللغة: ٢/٧٧٥.

٩. الأزهية: ٢٦٣.

١٠. شرح شافية ابن الحاجب: ٤/٣٥٤.

شُلَّتْ أَنَامِلُ مَحْشِيٍّ فَلا جَبَرَتْ وَلا إِسْتَعَانَ بِضاحي كَفِّهِ أَبَدا
أَهْوى لَها مِشْقَصاً حَشْراً فَشَبرَقَها وَكُنْتُ أَدعو قَذاها الإِثْمِدَ القَرِدا
أَعْشُو بِعَينٍ وَأُخرى قَد أَضَرَّ بِها رَيبُ الزَّمانِ فَأَمسى ضَوءُها خَمِدا[1]

و(ضاحي الكفّ): ما برز منه، لأنّ الضّاحي من كل شيء هو البارز الظاهر، ولم يقل باطن الكف لأنّ العصب في ظاهر الكفّ[2].

و(المشقص): نصل السهم إذا كان طويلاً غير عريض، وإذا كان عريضاً فهو المِعْبلة[3].

و(شبرق): قطّع ومزق، مصدره: شبرقة، وشِبْراقاً[4].

و(القذى): ما يقع في العين وما ترمي به، وجمعه أقذاء، وقُذِيّ[5].

و(الإثمد): حجر يتخذ منه الكحل، وقيل: ضرب من الكحل، وقيل: هو نفس الكحل[6].

و(القَرِد): الذي لصق بعضه ببعض، قال ابن قتيبة: "يقول كنت من إشفاقي عليها أُسمّي ما يُصلحُها قذًى، فكيف ما يُؤذيها، وقوله: أدعو أي: أُسمّي"[7].

وترجمةُ ابنِ أحمرَ قد تقدّمتْ[8].

* * *

١. ينظر الشعر والشعراء: ٣٤٤/١، والمعاني الكبير: ٨٣٤/٥.
٢. ينظر الصحاح (ضحا) ٢٤٠٦/٦، ولسان العرب (ضحا) ٢٢/٩.
٣. ينظر المصدر نفسه (شقص) ١٠٤٣/٣، والمصدر نفسه (شقص) ١١٠/٨.
٤. ينظر نفسه (شبرق) ١٥٠٠/٤، ونفسه (شبرق) ١٣/٨.
٥. ينظر نفسه (قذى) ٢٤٦٠/٦، ونفسه (قذى) ٤٩/١٢.
٦. ينظر نفسه (ثمد) ٤٥١/٢، ونفسه (ثمد) ٣٨/٣.
٧. المعاني الكبير: ٩٨٩/٦.
٨. ينظر ص ١١٧ من هذا البحث.

الجَرُّ عَلَى الجِوَارِ

قال العجّاج (من الرجز):

كَأَنَّ نَسْجَ العَنكَبُوت المُرْمَلِ[1]

الجِوارُ في اللُّغة العربيَّة على ضربين: أحدهما: تجاورُ الألفاظ، والآخر: تجاورُ الأحوال. وعن تجاور الأحوال يقول ابن جني: "فهو غريب"[2]، ثم فصّل القول فيه ومثّل له، إلى أن قال في آخر الحديث عنه: "وهذا التجاور الذي ذكرناه في الأحوال والأحيان لم يعرض له أحد من أصحابنا، وإنّما ذكروا تجاور الألفاظ فيما مضى"[3].

أمّا تجاورُ الألفاظ فهو إمّا أن يكون في كلمة واحدة، ويُسمى (المتصل)، وإمّا أن يكون في كلمتين، ويُسمى (المنفصل)، وفيه يُحمل أحد الحرفين أو أحد اللفظين على الآخر، كما قالوا في (صَوْم): (صَيْم)، فحملوا العين على حُكم اللام لمجاورتها إيّاها، هذا مثال ما كان في كلمةٍ واحدة، أمّا ما كان في كلمتين وهو (المنفصل)، فمنه حملُ النعت والمعطوف المرفوعين أو المنصوبين على المجرور قبلها، فيُجَرّان

---

١. الرجز للعجاج في ديوانه: ١٤٥، والكتاب: ٥٠١/١، وشرح ابن السرافي: ٤١٦/١، والنكت: ٢١٣/١، ولسان العرب (غزل) ٤٥/١١، وخزانة الأدب: ٨٧/٥، ٨٨، ومسالك النحاة: ٢٠٠.
وبلا نسبة في شرح القصائد السبع الطوال للأنباري: ١٠٧، والخصائص: ٤٣٣/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٠٥/٢، وأسرار العربية: ١٧٤، ولسان العرب (رمل) ٢٢٨/٦، و(عنكب) ٣٠٩/١٠، وتذكرة النحاة: ٣٤٦، وخزانة الأدب: ٩٧/٥، ١٠١.

٢. الخصائص: ٤٣٤/٢.

٣. المصدر نفسه: ٤٣٧/٢.

لمجاورتهما المجرور، وأكثر وقوعه في هذين البابين: (النعت والعطف)، ومنهم من زاد باب التوكيد، ولكنه جُعل أشدّ شذوذاً لأنّ مجيئه في بابي النعت والعطف شاذ[1].

ومثال ما جاء منه في النعت قول العرب المشهور: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ). بجر (خرب) مع أنّه نعت لـ(جُحر) المرفوع على أنّه خبر، فكان ينبغي أن يتبعه في إعرابه، ولكنه جُرّ لمجاورته للمجرور (ضبٍّ).

وفي تجويز الجر على الجوار خلاف بين الخليل وتلميذه سيبويه؛ لأنّ الخليل لا يجوّز الحمل على الجوار إلاّ حين يكون المتجاوران متساويين في التذكير والتأنيث والإفراد التثنية والجمع، بينما يجيزه سيبويه حتى مع اختلاف المتجاورين فيما ذُكر.

قال سيبويه: "وقال الخليل ـ رحمه الله ـ: لا يقولون إلاّ (هذان جُحرا ضبٍّ خربان) من قبل أنّ الضبّ واحد والجحر جحران، وإنما يَغْلِطُونَ إذا كان الآخر بِعِدَّةِ الأول، وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً وقالوا: (هذه جِحَرةُ ضِبابٍ خربةٍ)؛ لأن الضِّباب مؤنثة ولأنّ الجحرة مؤنثة، والعدة واحدة، فغلطوا"[2].

وقد استدل سيبويه على ما جاء منه دون أن يتساوى المتجاوران في التذكير والتأنيث بقول الراجز:

كَأَنَّ غِزْلَ العَنكَبُوت المُرْمَلِ (الشاهد)

قال سيبويه: "فـ(الغزل) مذكر، و(العنكبوت) أنثى"[3].

والوجهُ أن يقال: فـ(العنكبوت مؤنث، والمرمل مذكر)، حتى يستقيم الاستدلال؛ لأنّ المقارنة والاتفاق اللّذينِ اشترطهما الخليل يكونان بين المتجاورين لا بين المتضايفين. وسوف يأتي مزيد تفصيل حول هذه الفقرة في الشاهد الآتي.

وقد جاء (العنكبوت) مستعملاً بالتذكير في كلام العرب، منه قول الشاعر (من الوافر):

---

١. ينظر الكتاب: ١/٥٠٠، ٥٠١، والخصائص: ٢/٤٣١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٦٠٣، ٦٠٤ (هامش الشاهد رقم: ٣٨٩).

٢. الكتاب: ١/٥٠٠، ٥٠١.

٣. المصدر نفسه: ١/٥٠١.

عَلَى هَطَّالِهِم مِنْهُم بُيُوتٌ كَأَنَّ العَنكَبُوتَ هُو ابتَنَاهَا[1]

و(الهطال): بتشديد الطاء، اسم جبل[2].

وقد قصر ابن منظور تذكيره على الشعر، قال: "العنكبوت دويبة تنسج في الهواء وعلى رأس البئر نسجاً رقيقاً مهلهلاً مؤنثة، وربما ذُكِّرَت في الشعر"[3].

وعلى هذا يكون الرجز دليلاً للخليل لا حجة عليه، ولهذا قال البغدادي: "ولخليل أن يمنع هذا أيضاً، فإن العنكبوت قد جاء مذكراً أيضاً، نقل ذلك عن العرب"[4]، وأنشد البيت السابق.

ثم قال: "وعلى تسليم أنّها في البيت مؤنثة فإنّه تأنيث ليس بعلامة، إذ ليس مؤنثاً بالتاء ولا بإحدى الألفين المقصورة والممدودة، فأشبه التذكير، إذ لم يظهر فيه من التنافر ما يظهر في التثنية"[5].

وقد رَوى ابن الأنباري الرجز:

كَأَنَّ نَسْجَ العَنكَبُوت المُرْمِلِ[6]

وقال: "الرواية (المرمِل) بكسر الميم فيكون من وصف العنكبوت لا النسج"[7].

و(المُرمَل) بفتح الميم الثانية من صفة النّسج، قال ابن منظور: "رملت الحصير وأرملته فهو مرمول ومرمّل إذا نسجته وسففته"[8].

---

١. البيت بلا نسبة في تفسير البحر المحيط: ١٥٢/٧، ولسان العرب (عنكب) ٣٠٩/١٠، و(هطل) ٧١/١٥، وخزانة الأدب: ٨٧/٥.

٢. ينظر معجم البلدان: ٤٠٨/٥، ولسان العرب (هطل) ٧١/١٥.

٣. لسان العرب (عنكب) ٣٠٩/١٠.

٤. خزانة الأدب: ٨٧/٥.

٥. المصدر نفسه: ٨٧/٥.

٦. البيت بهذه الرواية في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦١٥/٢، ولسان العرب (عنكب) ٣٠٩/١٠.

٧. الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦١٥/٢.

٨. لسان العرب (رمل) ٢٢٨/٦.

وقد ذكر ابنُ منظور في مادة (رمل) (المُرْمِل) بكسر الميم الثانية التي ذكر ابن الأنباري وذكر أنّه بمعنى الذي نفذ زادُهُ، ولم يذكر أنّه من وصف العنكبوت كما قال ابن الأنباري[1].

كما أنّه رواه في المادة نفسِها:

كَأَنَّ نَسْجَ العَنكَبُوت المُرْمَلُ[2]

بضمّ اللاّم، فـ(المرمل) مرفوع، وليس مجروراً للمجاورة.

إلاّ أنّ هذا من المحتمل أن يكون خطأً مطبعياً أو تحريفاً؛ لأنّ رَوِيّ الأبيات التي منها الرجز مجرور، فقد ذكر محمد محيي الدين عبد الحميد أنّ بعد هذا البيت قوله:

عَلى ذُرى قُلاَّمِهِ المُهَدَّلِ
سُبوبُ كَتّانٍ بِأَيدي الغَزَّلِ[3]

وترجمةُ العجّاج قد تقدّمت[4].

* * *

---

١. ينظر المصدر نفسه (رمل) ٢٢٩/٦.

٢. ينظر نفسه (رمل) ٢٢٨/٦.

٣. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٠٦/٢ (هامش الشاهد رقم: ٣٩١).

٤. ينظر ص ٥٦ من هذا البحث.

ومن شواهد الجرّ على الجِوارِ أيضاً قولُ الحُطيئة (من الوافر):

فَإيّاكُم وَحَيَّةَ بَطْنِ وادٍ هَمُوزِ النّابِ لَيْسَ لَكُم بِسِيِّ[1]

قال ابن جني: "وأمّا الجِوار في المنفصل فنحو ما ذهبت الكافة إليه في قولهم: هذا جُحر ضبٍّ خربٍ، وقول الحطيئة:

فَإيّاكُم وَحَيَّةَ بَطْنِ وادٍ هَمُوزِ النّابِ لَيْسَ لَكُم بِسِيِّ

فيمن جر (هموز الناب)"[2].

وكان الأصل أن ينصب (هموز الناب)؛ لأنّها نعت لـ(حية) المنصوبة على التحذير و(هموز) مؤنثة لأنها صفة لـ(حية) المؤنثة، و(الوادي) مُذكّر.

قال ابن جني: "جر (هموز) لمجاورته لـ(وادٍ) مع اختلاف المضاف والمضاف إليه تذكيراً وتأنيثاً، فإن (حية) مؤنث، وما بعدها مذكر"[3].

فَجَعْلُ ابن جني المقارنةَ بين (الحية) و(الوادي) يجعل الخلاف بين الخليل وسيبويه كائناً في المضاف إليه، وإنما أصل الخلاف بينها في تساوي المتجاورين في النوع والعدد كما سبق[4]، قال الأعلم عن بيت الشاهد: "ومثل هذا على مذهب الخليل غلط لا يجوز حتى يكون المتجاوران متساويين في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع"[5].

---

١. البيت له في ديوانه: ١٥٥، والخصائص: ٤٣٢/٢، والأمالي الشجرية: ٣٤٢/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٠٦/٢ (هامش الشاهد رقم: ٣٩١)، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٥/٢، ولسان العرب (سوا) ٣١١/٧، وخزانة الأدب: ٨٦/٥، ٩٦.

وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٧٤/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣٢٨/٢.

٢. الخصائص: ٤٣٢/٢، ٤٣٣.

٣. ينظر قوله في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٠٧/٢ (هامش للشاهد رقم: ٣٩١)، وخزانة الأدب: ٨٦/٥.

٤. ينظر الكتاب: ٥٠٠/١، ٥٠١، وص ٥٤٦ من هذا المبحث.

٥. النكت: ٢١٤/١.

وفي بيت الحطيئة هذا ما في الرجز الشاهد السابق من أنّ (الحية) تطلق على الذكر والأنثى، كما أنّ العنكبوت يطلق على المذكر والمؤنث كما تقدّم.

قال الجوهري: "الحية تكون للذكر والأنثى، وإنّما دخلته الهاء لأنه واحد من جنس، كبطة ودجاجة"[1].

وعلى هذا يجوز أن يقال إن (هموز) مذكر لكونه وصفاً لـ(الحية) الذكر، فاتفق المتجاوران في التذكير، ويكون البيت دليلاً للخليل لا حجةً عليه، كما تصح الحجة للخليل على تفسير ابن جني . المقارنة بين المتضايفين . أن يقال إنّه أراد بـ(الحية) هنا الذكر، و(البطن) مذكّر، فاتفق المتضايفان أيضاً.

وقد رُوي بيت الشاهد:

..... هَمُوزَ النَّابِ ..... [2]

بنصب (هموز) على الأصل وهو إتباعها لـ(حية) المنصوبة.

قال البغدادي: "ويروى بالنصب إتباعاً للفظ الحية"[3].

كما ذكر أنّ رواية الديوان:

..... حديدَ النَّابِ ..... [4]

بالنصب أيضاً. إلاّ أنّ رواية (حديد النّاب) تبعد أن يكون المراد بـ(الحية) الذكر؛ لأنّ حديد في الأصل مسند إلى الناب، أي حديد نابه، فالتذكير للناب وليس لـ(الحية)[5].

وقد ذكر الرضيُّ أنّ سيبويهِ قد استشهد بهذا البيت ردّاً على مذهب الخليل،

---

١. الصحاح (حيا) ٦/٢٣٢٤.

٢. البيت بهذه الرواية في لسان العرب (سوا) ٧/٣١١، وخزانة الأدب: ٥/٩٧.

٣. خزانة الأدب: ٥/٩٧. والرواية في الديوان: (هموز الناب). ينظر ديوان الحطيئة: ١٥٥.

٤. ينظر خزانة الأدب: ٥/٩٦.

٥. ينظر المصدر نفسه: ٥/٩٦، ٩٧.

حيث قال الرّضيّ: "والخليل يشترط في الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف إليه إفراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً، فلا يجيز إلا: هذان جحرا ضب خربان، ولا يجيز: خربين يعني لا يجيز جره بالجوار لعدم موافقته لما قبله في الإفراد خلافاً لسيبويه، واستشهد سيبويه بقوله:

فَإِيّاكُم وَحَيَّةَ بَطْنِ وادٍ هَمُوزِ النّابِ لَيْسَ لَكُم بِسِيِّ

بجر (هموز)"[1].

وفي كلامه هذا شيئان:

الأول: أنّه ذكر أن الخليل يشترط توافق المتضايفين، وقد تبين أنّه يشترط توافق المتجاورين.

والثاني: أنّه ذكر أنّ سيبويه قد استشهد بالبيت، ولكن سيبويه لم يستشهد بهذا البيت، ولكنه استشهد بالرّجز السابق:

كَأَنَّ نَسْجَ العَنْكَبُوتِ المُرْمَلِ

وبيتُ الحطيئة غير موجود في كتاب سيبويه، ولعلّ الرضيّ يقصد أن بيت الحطيئة يصلح دليلاً على مذهب سيبويه للجرّ على الجوار مع اختلاف المتجاورين تذكيراً وتأنيثاً خلافاً لما ذهب إليه الخليل.

ومعنى البيت:

يحذّر الشاعر أعداءه من التعرض له، ويقول لهم إني أحمي عِرضي كما تحمي الحية بطن الوادي الذي تقيم فيه.

ويقولون: فلان حية الوادي؛ إذا كان شديد الشكيمة حامياً لحوزته[2].

و(هموز): (فعول) من (الهمز)، بمعنى: الغمز والضغط[3].

---

١. شرح الرضي على الكافية: ٣٢٨/٢.

٢. ينظر لسان العرب (حيا) ٢٩٧/٤.

٣. ينظر المصدر نفسه (همز) ٩١/١٥.

وقوله: (ليس لكم بسيٌ) فيه دليل على تذكير (الحية)؛ لأنّ ضمير (ليس) عائد على الحية، ولو أراد المؤنث لقال: ليست[1].

و(السيّ): المِثْل والنظير، فهو يريد تعظيم نفسه بأنهم لا يستوونَ معه وأنه أشرف منهم[2].

والبيت من قصيدة للحطيئة يمدح بها عدّي بن فزارة، وعيينة بن حصن، وحذيفة بن بدر، فقال بعد تسعة أبيات من الغزل:

فَأَبلِغْ عامِراً عَنّي رَسُولاً ... رِسالَةَ ناصِحٍ بِكُمُ حَفِيِّ
فَإِيّاكُم وَحَيَّةَ بَطْنِ وادٍ ... حديد النّابِ لَيسَ لَكُم بِسِيِّ
فَحُلّوا بَطنَ عُقمَةَ وَاتّقُونا ... إِلى نَجرانَ في بَلَدٍ زَكِيِّ
فَكَم مِن دارِ حيٍّ قَد أَباحَتْ ... لِقَومِهِمُ رِماحُ بَني عَدِيِّ
فَما إِن كانَ عَن وُدٍّ وَلَكِن ... أَباحُوها بِصُمِّ السَمهَرِيِّ[3]

و(عُقمة): موضع ما بين ديار بني جعفر بن كلاب وبين نجران[4].

و(الصمّ): جمع (أصم)، وهو الصلب المصمت[5].

و(السّمهريّ): الرماح المنسوبة إلى سمهر زوج رُدينة، وكان منقفاً للرماح[6].

وترجمةُ الحُطيئة قد تقدّمت[7].

* * *

ومن شواهد الجرّ على الجوار قولُ ذي الرُّمّة (من البسيط):

---

١. ينظر خزانة الأدب: ٩٧/٥.

٢. ينظر لسان العرب (سوا) ٣١١/٧.

٣. ينظر الديوان: ١٥٤، وخزانة الأدب: ٩٦/٥.

٤. ينظر معجم البلدان: ١٣٨/٤، وخزانة الأدب: ٩٧/٥.

٥. ينظر لسان العرب (صمم) ٢٨٤/٨.

٦. ينظر المصدر نفسه (سمهر) ٢٦٥/٧.

٧. ينظر ص ٤٨٥ من هذا البحث.

تُريكَ سَنَّةَ وَجهٍ غيرِ مُقرِفَةٍ مَلساءَ لَيسَ بِها خالٌ وَلا نَدَبُ[1]

بجرّ (غير) لمجاورتها لـ(وجه)، وكان حقُّها النصب؛ لكونها نعتاً لـ(سَنَّة) المنصوبة على المفعولية.

ولهذا البيت قصة للفرّاء مع أبي ثروان[2]، قال الفراء: "قلت لأبي ثروان وقد أنشدني هذا البيت بخفض: كيف تقول: تُريكَ سَنَّةَ وَجهٍ غيرِ مُقرِفَةٍ ؟ قال: تُريكَ سَنَّةَ وَجْهٍ غيرَ مُقْرِفَةٍ. قلت له: فأنشد. فخفض (غير) فأعدت القول عليه، فقال: الذي تقول أنت أجود مما أقول أنا، وكان إنشاده على الخفض"[3].

وقد ذكر البغدادي أنّه "رُوي بالنصب أيضاً"[4].

..... غيرَ مقرِفَةٍ ..... [5]

وسَنَةُ الوجه: صورتُه[6]، وغير مقرفة: عربيّة خالصة[7]، والندب: أثر الجُرح إذا لم يرتفع عن الجلد[8]. وترجمة ذي الرُّمّة قد تقدّمت[9].

المبحث الثاني : الإضافة

---

١. البيت لـه في جمهرة أشعار العرب: ٣٣٩، والصحاح (سنن) ٢١٣٩/٥، ولسان العرب (سنن) ٢٧٩/٧، (قرف) ٨٠/١٢، وخزانة الأدب: ٩١/٥.
وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٧٤/٢، والاشتقاق: ٣١٠ (الشطر الثاني فقط).

٢. هو أحد الأعراب الذين أخذت عنهم اللغة، وهو أحد بني عُكل، وعُكل اسم امرأة حضنت ولد عون ابن وائل، وكان فصيحا ، من مؤلفاته: كتاب خلق الفرس، وكتاب معاني الشعر.
ينظر معجم الأدباء: ٣٦٨/٢، ٣٦٩.

٣. معاني القرآن للفراء: ٧٤/٢.

٤. خزانة الأدب: ٩١/٥.

٥. البيت بهذه الرواية في معاني القرآن للفراء: ٧٤/٢، وجمهرة أشعار العرب: ٣٣٩ وخزانة الأدب: ٩١/٥.

٦. ينظر الصحاح (سنن) ٢١٣٩/٥.

٧. ينظر جمهرة أشعار العرب: ٣٣٩ (الهامش رقم: ٨).

٨. ينظر الصحاح (ندب) ٢٢٣/١.

٩. ينظر ص ١٩٨ من هذا البحث.

اكتسابُ المُضافِ التأنيثَ منَ المُضافِ إليه

قال ذو الرُّمّة (من الطويل):

مَشَيْنَ كَمَا اهتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ[1]

قد يكتسب المضافُ المذكرُ من المضاف إليه المؤنث التأنيثَ ولكن بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهذا معنى قول ابن مالك في الألفية:

وَرُبَّما أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلا
تَأْنِيثاً أَن كَانَ لِحَذْفٍ مُؤْهِلاَ

وذلك نحو قولهم: قُطِعَتْ بعض أصابعه، أو: ذهبتْ بعضُ أصابعه[2]، قال سيبويه: "وإنما أنث (البعض) لأنّه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه؛ لأنّه لو قال: ذهبت عبدُ أُمّكَ لم يحسن"[3].

ومعنى هذا أنّه أنّثَ المضافَ لصحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه، فيجوز أن يقال: قُطِعَتْ أصابِعُه[1].

---

١. البيت له في ديوانه: ٦١٦، والكتاب: ٩٤/١، ١٠٩، والأصول في النحو: ٧٢/٢، ٤٨٠/٣، والمحتسب: ٢٣٧/١، والنكت: ٦٨/١، ومجمع الأمثال: ٩٧/٢، والمقاصد النحوية: ٥٠٨/٢، وخزانة الأدب: ٢٢٥/٤، ومسالك النحاة: ٦٤.

وبلا نسبة في المقتضب: ٤٥٧/٤، وشرح القصائد السبع الطوال: ٤٢٤، والخصائص: ١٨٦/٢، وتذكرة النحاة: ٥٨٣، وتفسير البحر المحيط: ٢٦٠/٤، ولسان العرب (سفه) ٢٠٤/٧، (عرد) ٨٩/١٠، (صدر) ٢٠٩/٨، (قبل) ١٣/١٢، وشرح ابن عقيل: ٣٥٠، والأشباه والنظائر في النحو: ١٤٥/٣، وشرح الأشموني: ٥٠٠/١.

٢. ينظر ارتشاف الضَّرب: ٧٣٥/٢، وشرح ابن عقيل: ٤٩/٣، ٥٠، وشرح التصريح: ٦٨٧/١، وشرح الأشموني: ٤٩٩/١.

٣. الكتاب: ٩٢/١.

واكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه جائز مستساغ عند جمهور النحويين؛ لأنهم يرَون أنَّ المضاف يكتسب من المضاف إليه أُموراً كثيرة، عدّها ابن هشام عشرة هي: التعريف، والتخصيص، والتخفيف، وإزالة القبح أو التجوز، وتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، والظرفية، والمصدرية، ووجوب التصدير، والإعراب والبناء، وبشروط مفصّلة في محلها[1].

وقد عدّها بعضُهم ضمن ضرائر الشعر وهو الشيخ أبو سعيد في كتابه (لسان العرب في فنون الأدب) نقله عنه الألوسي[2] في ضرائره، وعلَّل به سبب ذكره ضمن ضرائر الشعر[3].

وقد استدلَّ سيبويه على اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه ببعض الشواهد الشعرية التي رُوِيَتْ عن العرب، منها قول ذي الرُّمّة:

مَشَيْنَ كَمَا اهتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ (بيت الشاهد)

حيث اكتسب المضاف وهو (مرُّ) التأنيث من المضاف إليه (الرياح)، ولذلك اتصلت تاء التأنيث بالفعل فقال: (تَسفَّهَتْ)[4].

وكذلك استدل به المبرِّد على ما استدل به سيبويه[5].

كما استدل به ابنُ جني عند تبيينه لقراءة أبي العالية[6]: ﴿وَلا تَنْفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا﴾[7]، حيثُ قرأها بالتاء، قال ابن جني: "فقد كثُر عنهم تأنيث فعل المضاف

---

١. ينظر شرح ابن عقيل: ٣/٥٠.

٢. ينظر مغني اللبيب: ٢/١٦٩ وما بعدها.

٣. هو محمود شكري بن عبد الله بن شهاب الدين أبو المعالي محمود الألوسي الحسيني، مؤرخ، عالم بالأدب والدين، ومن الدعاة إلى الإصلاح، له ٥٢ مصنفاً بين كتاب ورسالة، منها: بلوغ الإرب في أحوال العرب، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، وصب العذاب على من سبّ الأصحاب، توفي . رحمه الله . سنة (١٣٤٢هـ).

ينظر الأعلام: ٧/١٧٢.

٤. ينظر ضرائر الألوسي: ٨٦، ٨٨.

٥. ينظر شرح ابن عقيل: ٣/٥٠.

٦. ينظر المقتضب: ٤/٤٥٧.

المذكر إذا كانت إضافته إلى مؤنث، وكان المضاف بعضَ المضاف إليه، أو منه، أو به"[3]، ثم مثّل ببيتِ الشاهد، ثم قال: "فأنث (المرّ) لإضافته إلى (الرياح) وهي مؤنثة، إذ كان (المرُّ) من الرِّياح، ونظائر ذلك كثيرة جداً لا وجهَ للإطالة بذكرها، فهذا وجه يشهد لتأنيث (الإيمان) إذ كان من النفس وبها"[4].

وقد عبَّر عنه ابن جني بأنَّه من قبيل الحمل على المعنى، ومنه قراءة قوله تعالى :: ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾[5]، بالتاء في الفعل (تلتقطه)؛ وقد نُسِبت هذه القراءة إلى كلٍّ من: الحسن، ومجاهد[6]، وقتادة[7]، وأبو رجاء[8][9].

قال ابن جني: "أنَّثَ ذلك لمّا كان بعضُ السيارة سيّارةً في المعنى"[10].

---

١. هو رفيع بن مهران أبو العالية الرياحي من كبار التابعين، أخذ القرآن عرضاً عن أبي بن كعب وزيد بن ثابت وابن عباس، وعرض القرآن على عمر بن الخطاب، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٩٠هـ)، ٩٦هـ . ينظر غاية النهاية: ٢٨٤/١، ٢٨٥، وتهذيب التهذيب: ٢٤٦/٣.

٢. سورة الأنعام من الآية: ١٥٩.

٣. المحتسب: ٢٣٦/١، ٢٣٧.

٤. المصدر نفسه: ٢٣٧/١. ونُقِل عن مجاهد أنّه غلّط هذه القراءة، وقال النحاس: إن في هذا شيء دقيق ذكره سيبويه، وذلك أن الإيمان والنفس كل منهما مشتمل على الآخر، فأنث الإيمان إذ هو من النفس وبها، وغلّطه أبو حيان وذكر أن الإيمان ليس بعضاً للنفس، وقال إنه يحتمل أن يكون أنث على معنى الإيمان وهو المعرفة أو العقيدة. ينظر تفسير البحر المحيط: ٢٥٩/٤. ٢٦٠.

٥. سورة يوسف من الآية: ١٠.

٦. هو مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، تابعي مفسر قارئ من أهل مكة، أخذ التفسير عن ابن عباس، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (١٠٠هـ) أو(١٠٤هـ). ينظر غاية النهاية: ٤١/٢، ٤٢، والأعلام: ٢٧٨/٥.

٧. هو قتادة بن دعامة بن عزيز، أبو الخطاب السدوسي البصري المفسر، أحد الأئمة في حروف القرآن، روى القراءة عن أبي العالية وأنس بن مالك، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (١١٧هـ). ينظر غاية النهاية: ٢٥/٢، ٢٦، ووفيات الأعيان: ٨٥/٤، والأعلام: ١٨٩/٥.

٨. هو عمران بن تميم، ويقال: ابن ملحان، أبو رجاء العطاردي البصري التابعي الكبير، أسلم في حياة النبي ـ ﷺ ـ ولم يره، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (١٠٥هـ) . ينظر غاية النهاية: ٦٠٤/١.

٩. ينظر تفسير البحر المحيط: ٢٨٤/٥.

١٠. الخصائص: ١٨٤/٢.

وذكر أنَّ تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإعراب بعكس تذكير المؤنث الذي هو واسع الباب؛ لأنَّه ردٌّ فرع إلى الأصل[1].

إلاَّ أنَّ ما استدل به سيبويه وابن جني قد رُوِيَ:

مَشَيْنَ كَمَا اهتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيهَا مَرضى الرِّياحِ النَّواسِمِ[2]

بمعنى: الرياح الفاترة[3].

ومعنى البيت:

يصف الشاعر اهتزاز النساء حين يمشين بالرماح التي تستخفها الرياح فتزعزعها.

ورُوِيَ (جَرَيْنَ)[4] مكان (مشين)، وكذلك: (رُوِيداً)[5].

ونُقل عن المبرد أنَّه ذكر أنَّ البيت بهذه الرواية مصنوع (مرّ الرياح النواسم)، وأنَّ صواب الإنشاد: (مرضى الرياح النواسم) [6]، ولكنه استشهد بالبيت على روايته التي ردَّها في المقتضب[7].

و(تسفهت) الريح الشيء: حركته واستخفته[8].

و(النواسم): جمع (ناسمة)، من (نسمت الريح نسيماً)، و(نسيم الريح): أوّلُها حين تهب بلين قبل أن تشتد[9].

كما رُوِيَ:

---

١. ينظر المصدر نفسه: ١٨٤/٢.

٢. البيت بهذه الرواية في الأصول في النحو: ٧٢/٢ (الهامش رقم: ١)، ومسالك النحاة: ٦٤.

٣. ينظر الأصول في النحو: ٧٢/٢ (الهامش رقم: ١).

٤. الرواية في الأصول في النحو: ٧٢/٢ (الهامش رقم: ١)، ومسالك النحاة: ٦٤.

٥. الرواية في الديوان: ٦١٦، والمقاصد النحوية: ٥٠٩/٢.

٦. ينظر الأصول في النحو: ٧٢/٢ (الهامش رقم: ١).

٧. ينظر المقتضب: ٤٥٧/٤.

٨. ينظر لسان العرب (سفه) ٢٠٤/٧ .

٩. ينظر المصدر نفسه (نسم) ٢٤٨/١٤ .

جَرَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِيَاح ....

وهي رواية ضعيفة لفساد المعنى[1].

والبيت من قصيدة لذي الرُّمّة مدح بها المُلازم بن حُريث الحنفيّ، أوّلها قولُهُ:

خَلِيلَيَّ عُوجَا النَّاعجات فَسَلِّما ... عَلَى طَلَلٍ بَيْنَ النَّقَا وَالأَحَارِمِ

كَأَنْ لَم يَكُن إلا حَدِيثاً وَقَد أَتَى ... لَهُ ما أَتَى لِلمُزْمِنِ المُتَقَادِمِ

سَلامَ الَّتي شَقَّت عَصا البَينِ بَينَهُ ... وَبَينَ الهَوى مِن إِلفِهِ غَيرِ صارِمِ

إلى أن قال:

لَحَفْنَ الحَصى أَنيارَهُ ثُمَّ خُضْنَهُ ... نُهوضَ الهِجانِ الموعِثاتِ الجَواشِمِ

مَشَيْنَ كَمَا اهتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ ... أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ[2]

و(الناعجات): جمع ناعجة: وهي الإبل البيض الكريمة من (النَّعَجُ) وهو (البياض)[3].

و(النقا): بفتح النون والقاف: الكثيب من الرمل[4].

و(لحفن) بمعنى: جعلنه كاللحف.

و(الأنيار): جمع (نير) وهو علم الثوب[5].

و(الهجان): الإبل البيض الكرام[6].

ومعنى (الموعثات): اللاتي وقعن في الوعث وهو الرمل الذي تغيب فيه الأرجل والأخفاف[7].

---

١. ينظر مسالك النحاة: ٦٤.

٢. ينظر الديوان: ٦١٢، ٦١٦، والمقاصد النحوية: ٥٠٩/٢.

٣. ينظر لسان العرب (نعج) ٢٩٦/١٤.

٤. ينظر المصدر نفسه (نقا) ٣٤٧/١٤ .

٥. ينظر نفسه (نير) ٣٩٧/١٤ .

٦. ينظر نفسه (هجن) ٣٠/١٥.

٧. ينظر لسان العرب (وعث) ٢٤٠/١٥ .

و(الجواشم) من (الجشم) وهو التكلف على مشقة[1].
وترجمة ذي الرُّمّة قد تقدّمت[2].

* * *

وعلى المسألة نفسِها استشهد سيبويه بقول الراجز:

طولُ اللّيالي أسرعتْ في نقْضي
أخذْنَ بعضي وتركْنَ بعضِي[1]

---

١. ينظر المصدر نفسه (جشم) ٣/١٥١ .
٢. ينظر ص ١٩٨ من هذا البحث .

حيثُ أنّث الفعلَ (أسرعت) مع أنّه خبر عن مذكر (طول)، وذلك لأنّ هذا المذكر قد اكتسب التأنيث من المضاف إليه (الليالي) جمع (ليلة)، كما اكتسب منه الجمعية أيضاً، فأسند الفعل الواقع بعده إلى الجمع المؤنث، وهو قوله: (أخذن، وتركن) [1].

وقد عقد أبو علي الفارسي مقارنة بين هذا الشاهد والشاهد الذي قبله وهو قوله:

مَشَيْنَ كَمَا اهتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ ..... (الشاهد السابق)

وجعل قول ذي الرُّمّة أحسن من قول الراجز؛ "لأنّ الرّيح لا تكون ريحاً إلا بمرورها ومُدافعة الهواء بعضه بعضاً، فَحَسُنَ أن تُجْعَلَ هي هو، وليس طول الليالي كذلك؛ لأنّ الليل قد يكون ليلاً وإن لم يكن طويلاً"[3].

وعلّق البغداديُّ على قول أبي عليّ ونظر فيه قائلاً: "ليس مُراد الشاعر أنّ الليالي الطوال دون القصار أسرعت في نقضه، وإنما يريد تكرار الزمان لياليه وأيامه، طالت الليالي أو قصرت، والزمان لا ينفك عن التكرار، كما لا تنفك الريح عن الهبوب والمرور"[4].

وقد رُوِيَ الرجز:

---

١. الرجز منسوب إلى الأغلب العجلي في شرح ابن السيرافي: ٣٣٧/١، والمقاصد النحوية: ٥٢٧/٢، وشرح التصريح: ٦٨٨/١، وخزانة الأدب: ٢٢٤/٤، ٢٢٥، ٢٢٦، وضرائر الألوسي: ٨٧.
ولمنجاج في الكتاب: ٩٥/١.
ولأحدهما في شرح شواهد المغني: ٨٨١/٢.
وبلا نسبة في المقتضب: ٤٥٩/٤، والأصول في النحو: ٤٨٠/٣، والخصائص: ١٨٦/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٢١٥/٢، ومغني اللبيب: ١٧١/٢، والأشباه والنظائر في النحو: ١٤٥/٣، وشرح الأشموني: ٤٩٩/١، ومسالك النحاة: ٦٤.

٢. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٢١٥/٢، وخزانة الأدب: ٢٢٤/٤، وضرائر الألوسي: ٨٧.

٣. قول أبي علي في خزانة الأدب: ٢٢٥/٤، ومسالك النحاة: ٦٥.

٤. خزانة الأدب: ٢٢٥/٤.

أَرَى اللَّيالي أَسْرَعَتْ في نَقْضي[1]

كما رُوِي:

إنَّ اللَّيالي أَسْرَعَتْ في نَقْضي[2]

ومعنى البيت:

مرور الليالي وطولها عليَّ هدمني وأبلاني فصرت إلى الضعف بعد القوة، فكأنّما نَقَضْتُ بعد الإبرام.

ويروى: (مَرُّ الليالي)[3] مكان (طول الليالي).

و: (أَسْرَعْن)[4] مكان (أسرعت).

و(النقض): إفسادُ ما أبرمتَ من عقدٍ أو بناء[5].

ويُروى البيت الثاني من الرّجز روايات عدّة، منها رواية الأعلم:

أَكَلْنَ بَعْضِي وَتَرَكْنَ بَعْضِي[6]

ونُقِلَ عن الزمخشريّ أنّه رواه في شرحه لأبيات الكتاب:

طَوَيْنَ طُولِي وَحَنَيْنَ عَرْضِي[7]

ورواه العينيُّ:

---

١. الرجز بهذه الرواية في شرح شواهد المغني: ٨٨١/٢، وخزانة الأدب: ٢٢٥/٤، ومسالك النحاة: ٦٥.

٢. الرجز بهذه الرواية في الأصول في النحو: ٤٨٠/٣ (الهامش رقم: ٤)، والمقاصد النحوية: ٥٢٨/٢، وخزانة الأدب: ٢٢٥/٤، ومسالك النحاة: ٦٤.

٣. الرواية في شرح الرضي على الكافية: ٢١٥/٢، وخزانة الأدب: ٢٢٤/٤، ٢٢٦، وضرائر الألوسي: ٨٧.

٤. الرواية في ضرائر الألوسي: ٨٧.

٥. ينظر لسان العرب (نقض) ٣٣٩/١٤ .

٦. الرواية في شرح شواهد المغني: ٨٨١/٢.

٧. الرواية في شرح شواهد المغني: ٨٨١/٢.

نَقَصْنَ كُلِّي وَنَقَصْنَ بَعْضِي[1]

وذكر السُّيُوطيُّ أنَّ العينيَّ رواه:

حَنَيْنَ طُولِي وَطُوَيْنَ عَرْضِي[2]

والرجز رواه أبو حاتم السجستاني[3] للأغلب العجليّ، وكذلك رواه الأصفهاني للأغلب في أرجوزة له جاء فيها:

إنّ الليالي أسرعت في نقضي
أخذْنَ بعضي وتركْنَ بعضي
حَنَيْنَ طُولي وطُوَيْنَ عَرْضي
أقْعَدْنَنِي من بعد طول نهضِ[4]

و(مُنْقِهاً) معناه: مُتعباً وضعيفاً[5].

و(النَّقص): بكسر النون وسكون القاف: البعير الذي أعياه السير وأتعبه[6].

و(النَّحض): اللحم نفسه، والقطعة الضخمة منه تسمى: (لَحْضَة)[7].

والأغلب العجْلي هو الأغلب بن جشم بن عمرو بن عُبيدة بن حارثة بن ثُلف ابن جشم بن قيس بن عِجل بن لُجيم بن الصعب بن علي بن بكر بن وائل، وهو أرجز الرُّجاز، وأوّل من رجز الأراجيز من العرب، وأول من أطالها، وقد كان الرّاجز

---

١. الرواية في المقاصد النحوية: ٥٢٧/٢، وخزانة الأدب: ٢٢٦/٤.

٢. الرواية في الأغاني: ١٠/ ٣٢، وشرح شواهد المغني: ٨٨١/٢.

٣. هو سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستاني، كان إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر، من مؤلفاته: إعراب القرآن، والوحوش، والإدغام، توفي . رحمه الله . سنة (٢٥٥هـ) وقد قارب التسعين. ينظر إنباه الرواة: ٥٨/٢، وبغية الوعاة: ٦٠٦/١، والأعلام: ١٤٣/٣.

٤. ينظر الأغاني: ١٠/ ٣٢.

٥. ينظر لسان العرب (نفه) ٣٢٩/١٤.

٦. ينظر المصدر نفسه (نقض) ٣٣٩/١٤.

٧. ينظر لسان العرب (نحض) ٢١١/١٤.

قبله إنما يقول من الرجز البيتين أو الثلاثة إذا خاصم، أو شاتم، أو فاخر، راجز جاهلي إسلاميّ، أدرك الإسلام فأسلم وهاجر، واختُلِفَ في هجرته، هل هاجر إلى الرسول . ﷺ . أو هاجر إلى المدينة بعد موت الرسول . ﷺ .؟ ورُجِّح الثاني لأنّه لم يذكره أحد من الصحابة[1].

وهو رأس الطبقة التاسعة من الشعراء الإسلاميين[2].

استشهد على الأغلب في وقعة نهاوند[3] عام (٢١هـ)، وقبره بها[4].

* * *

حَذْفُ نُونِ المُثَنّى وجَمعِ المُذكّرِ السّالمِ لغيرِ إضَافةٍ

قال تأبّط شرّاً (من الطويل):

هُما خُطّتا إمّا إسَارٌ وَمِنّةٌ وَإمّا دَمٌ وَالقَتْلُ بِالحُرِّ أجدَرُ[1]

---

١. ينظر الشعر والشعراء: ٥٩٩/٢، والأغاني: ١٠/ ٣٣، والإصابة في تمييز الصحابة: ٩٨/١، والأعلام: ٣٣٥/١.

٢. ينظر طبقات فحول الشعراء: ٧٣٧/٢.

٣. كانت سنة ١٢هـ أيام عمر بن الخطاب، وهي مدينة عظيمة من بلاد الفرس في قبلة همذان. ينظر معجم البلدان: ٣١٣/٥، وأيام العرب في الإسلام: ٣٠٨.

٤. ينظر الأغاني: ١٠/ ٣٢، والإصابة في تمييز الصحابة: ٩٨/١، وتاريخ الأدب العربي لعصر فروخ: ٢٧٤/١.

نون التثنية والجمع تحذفان عند إضافة الاسم المتصلتين به على نحو ما حذف التنوين من الاسم المفرد عند إضافته، وذلك لأنّ هذه النون تكون عوضاً من التنوين، فتحذف للإضافة، نحو قوله . تعالى .: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾[1] وقوله . تعالى .: ﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ﴾[2]، ولشبه الإضافة، نحو: لا غلامَيْ لزيدٍ، ولا مُكرِمِيْ لعمرٍو، إذا لم تُقدّر اللام مقحمة، ولتقصير الصلة، نحو: الضاربا زيداً، والضاربو عمراً، أو لالتقائها بلام التعريف الساكنة[3]، وذلك نحو قراءة أبي السمال وأبان[4] عن ثعلبة عن عاصم: ﴿لَذَائِقُو الْعَذَابَ﴾[5]، بنصب (العذاب)، وقرأ الجمهور بجره وحذف النون للإضافة[6].

وقد عدّ النحويون حذفَ نون المثنى والجمع في المواضع المذكورة خاصاً بضرورة الشعر، قال ابن عصفور: ومنه حذف النون من التثنية والجمع من غير أن يكونا موصولين أو مضافين [7]

واستدلوا على ذلك بقول تأبط شراً:

---

١. البيت له في ديوانه: ٣١، وضرائر ابن عصفور: ٨٣، ولسان العرب (خطط) ١٠٢/٥، والمقاصد النحوية: ٥٨٥/٢، وشرح التصريح: ٧٣٥/١، وشرح شواهد المغني: ٩٧٥/٢، وخزانة الأدب: ٤٩٩/٧، ٥٠٠، والدرر اللوامع: ٥٨/١، ١٦٢/٢.

وبلا نسبة في الخصائص: ١٧٦/٢، وشرح الكافية الشافية: ٤٤٤/١، وشرح الرضي على الكافية: ٣٥٨/٣/٣، ورصف المباني: ٤٠٦، وارتشاف الضّرب: ٢٤١٤/٥، ومغني اللبيب: ٢٩٩/٢، ٣٥٥، وشرح الأشموني: ٥٣٢/١، وهمع الهوامع: ١٦٧/١، وضرائر الألوسي: ٧٤.

٢. سورة المسد الآية: ١.

٣. سورة القمر من الآية: ٢٧.

٤. ينظر سر صناعة الإعراب: ١٣٠/٢، ومغني اللبيب: ٢٩٩/٢.

٥. هو أبان بن تغلب بن رباح أبو سعد الربعي وقيل: أبو أُمية الكوفي النحوي، قارئ وفقيه وإمام ثقة، قرأ على عاصم وأبي عمرو الشيباني وطلحة بن مصرف والأعمش، توفي . رحمه الله . سنة (١٤١هـ). ينظر غاية النهاية: ٤/١، وهدية العارفين: ١/٥، وبغية الوعاة: ٤٠٤/١.

٦. سورة الصافات من الآية: ٣٨.

٧. ينظر تفسير البحر المحيط: ٣٥٨/٧.

٨. ضرائر ابن عصفور: ٨٢.

هُما خُطَّتا إمّا إسَارٌ وَمِنَّةٌ ..... (بيت الشاهد)

حيث حذفت النون من (خُطَّتان) لغير إضافة، و(إسارٌ) و(مِنَّة)، و(دمٌ) بالرفع. قال ابن منظور: أراد (خُطَّتان) فحذف النون استخفافاً[1].

وقد نقل البغدادي عن ابن جني قوله: "حذف النون للإضافة ولم يعتد (إمّا) فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه. وعلى هذا تقول: هما غُلامَا إمّا زيدٍ وإمّا عمرٍو، وهذان ضاربا إمّا زيدٍ وإمّا جعفرٍ. وأجود من هذا أن تقول: هما إمّا خُطَّتا إسارٍ ومنَّةٍ وإمّا دمٌ، وإن شئت: وإمّا خُطَّتا دمٍ"[2].

إلاّ أنّ بيت الشاهد قد رُوي:

هُما خُطَّتا إمّا إسَارٍ وَمِنَّةٍ وَإمّا دَمٍ وَالقَتْلُ بِالحُرِّ أجدَرُ[3]

بجر (إسارٍ ومنَّةٍ) على الإضافة، وحذف نونهما لأجل هذه الإضافة، وقد فُصل بين المضاف والمضاف إليه بـ(إمّا)، والفصل بين المتضايفين جائز في السعة عند الكوفيين ومختص لدى البصريين بالشعر مطلقاً[4]، والجائز في السعة ثلاث حالات:

الحالة الأولى: في إضافة المصدر إلى فاعله والفاصل إمّا مفعوله، نحو قراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[5]، ببناء الفعل للمفعول نصب (أولادهم) وجر (شركائهم)[1].

---

١. لسان العرب (خطط) ١٠٢/٥.

٢. خزانة الأدب: ٥٠١/٧، ٥٠٢.

٣. البيت بهذه الرواية في شرح الكافية الشافية: ٤٤٤/١، والمقاصد النحوية: ٥٨٥/٢، وشرح التصريح: ٧٣٥/١، وهمع الهوامع: ١٦٧/١، وشرح الأشموني: ٥٣٢/١، وخزانة الأدب: ٥٠٣/٧، والدرر اللوامع: ٥٨/١.

٤. ينظر شرح ابن الناظم: ٤٠٥، وتفسير البحر المحيط: ٢٢٩/٤، وشرح الأشموني: ٥٢٩/١.

٥. سورة الأنعام من الآية: ١٣٨.

وإمّا ظرفه، كقولهم: ترك يوماً نفسك وهواها سعيٌ لها في رَدَاها.

والحالة الثانية: أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه إمّا مفعوله الأول والفاصل إمّا مفعوله الثاني كقراءة بعضهم: ﴿فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّـهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ﴾[2]، أو ظرفه، نحو قول رسول الله ﷺ: "هل أنتم تاركو لي صاحبي"[3].

والحالة الثالثة: أن يكون الفاصل القسم، نحو: هذا غلامُ واللهِ زيدٍ، وقد حُكِيَ هذا عن الكسائي[4].

وقد جمع ابن مالك كل هذا في قوله في الألفية:

فَصْلُ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ
مَفْعُولاً أو ظَرْفاً أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ
فَصْلُ يَمِينٍ وَاضْطِراراً وُجِدَا
بِأَجْنَبِي أَو بِنَعْتٍ أو بِنِدَا

وأجاز الفصل بـ(إمّا)، حيث قال في الكافية الشافية:

وفصلُ تابعٍ وفاعلٍ نَدَر
في الشعر والفصل بـ(إما) مغتفر

وذكر أن حُجّةُ قراءةُ ابن عامر: ﴿قَتْلُ أَوْلاَدَهُمْ شُرَكَائِهِم﴾، حيث قال: "وعمدتي قراءة ابن عامر وكم لها من عاضد وناصر"[5]. ومثّل له ببيت الشاهد.

---

١. قد اختار أبو حيان ما أجازه الكوفيون لوجود هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، ولوجودها أيضاً في لسان العرب في عدة أبيات قال أنه ذكرها في كتابه منهج المسالك.
ينظر تفسير البحر المحيط: ٤/٢٢٩.

٢. سورة إبراهيم من الآية: ٤٩، ينظر تفسير البحر المحيط: ٥/٤٣٩.

٣. الحديث أخرجه البخاري في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ ـ الحديث رقم ٣٦٦١، ص: ٦٦٧، وبرقم ٤٦٤٠، ص: ٨٤١.

٤. ينظر شرح الكافية الشافية: ١/٤٣٩، وشرح ابن الناظم: ٤٠٩، وشرح الأشموني: ١/٥٣٢.

٥. شرح الكافية الشافية: ١/٤٣٨، ٤٤٢، ٤٤٤.

والفصل في هذا الباب بغير ما ذكر مخصوص بالضرورة[1]، وإليه أشار ابن مالك بقوله:

..... واضطراراً وُجدا
بأجنبي أو بنعت أو ندا

وقد لخَّص ابن هشام ما في البيت بأنَّه في رفع (إسار) حذف نون المثنى من (خُطَّتان) وفي جره الفصل بين المتضايفين بإمَّا. ثم قال: "فلم ينفك البيت عن ضرورة"[2].

ومعنى البيت:

ليس لي إلاَّ واحدة من خصلتين اثنتين على زعمكم، إمَّا التزام مِنَّتكم إن رأيتم العفو، وإمَّا قتل وهو بالحر أجدر ممَّا يكسبه الذُّل.

و(خُطَّتان): هما الخصلتان (العفو أو القتل)، والخُطَّة: هي القصة أو الحالة[3].

و(المِنَّة): العطية[4].

وترجمةُ تأبَّط شرّاً قد تقدّمت[5].

ومما استدلُّوا به على حذف نون جمع المذكر السالم لغير إضافة قول الشاعر (من المنسرح):

الحافِظو عَورَةَ العَشيرَةِ لا يَأتيهُمُ مِن وَرائِنا وَكَفُ[6]

---

١. ينظر شرح ابن الناظم: ٤٠٩.

٢. مغني اللبيب: ٢٩٩/٢.

٣. ينظر لسان العرب (خطط) ١٠٢/٥.

٤. ينظر المصدر نفسه (منن) ١٣٦/١٤.

٥. ينظر ص ٢١١ من هذا البحث.

٦. البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه: ٢٣٨ [في باب الزيادات من الشعر المنسوب له]، وأدب الكاتب: ٢١٦.

حيث حُذِفَتِ النون من (الحافظون)، ونصبت (عورةَ العشيرة) بما في الصلة، فكأنه قال: الذين حفظوا عورةَ العشيرة[1].

قال سيبويه: "لم يَحْذِفِ النون للإضافة ولا ليعاقب الاسم النون، ولكن حذفوها كما حذفوها من (اللَّذين، والَّذين)، حيث طال الكلام، وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر"[2].

وذهب المبرد مذهبَ سيبويه واستدل بالبيت على حذف النون لطول الاسم، وذكر أنَّ الدليل على ذلك "حذفهم النون مما لم يشتق من فِعْل، ولا تجوز فيه الإضافة"[3]، ويعني: الأسماء الموصولة[4].

كما استدلَّ ابنُ جني بالبيت عند تبيينه لقراءة ابن أبي إسحاق والحسن لقوله تعالى: ﴿والمقيمِي الصَّلاَةَ﴾[5]، بنصب (الصلاة) قال ابن جني: "فحذف النون تخفيفاً لا لتعاقبها الإضافة، وشبه ذلك بـ(اللذين والذين) ... إلى أن قال: ونحو: ﴿والمُقيمِي الصَّلاَةَ﴾ ، بيت الكتاب:

الحافظو عورةَ العشيرة لا ... يأتيهُمُ مِن وَرائِنا نَطَفُ

ولعمرو بن امرئ القيس في شرح شواهد الإيضاح: ١٢٧، وخزانة الأدب: ٤/٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٦، والدرر اللوامع: ١/٦٠.

ولأحدهما في لسان العرب (وكف) ١٥/٢٧١.

ولشُرَيح بن عمران أو لمالك بن العجلان في شرح ابن السيرافي: ١/٢٥٨.

ولرجل من الأنصار في الكتاب: ١/٢٤٤، وخزانة الأدب: ٦/٦.

وبلا نسبة في الكتاب: ١/٢٦٥، والمقتضب: ٤/٤١٩، والمحتسب: ٢/٨٠، وإعراب الحديث النبوي للعكبري: ٣١٠، وشرح الرضي على الكافية: ٢/٢٣٣، ٣/١٢، ١٣، ٣٧٨، ٤٢٤، ورصف المباني: ٤٠٥، وشرح التصريح: ١/٦٨٦، وهمع الهوامع: ١/١٦٨، وشرح الأشموني: ١/٤٩٨، وخزانة الأدب: ٥/١٢٢، ٤٦٩، ٧/٢٠٩، ٨/٢٩، ٢٠٩.

١. ينظر خزانة الأدب: ٤/٢٧٢.

٢. الكتاب: ١/٢٤٥.

٣. المقتضب: ٤/٤١٩.

٤. سبق الكلام عن حذف النون من الاسم الموصول (اللذين). ينظر ص٨٢ من هذا البحث.

٥. سورة الحج من الآية: ٣٣.

بنصب العورة على ما ذكرتُ لك"[1].

ولم يستحسن ابنُ السراج رواية نصب (عورة)؛ لأنه يرى أنَّ حذف النون مع الإعمال قبيح وقال إنهم لو جروا (عشيرة) لكان الجيد الصواب[2].

ووصف الألوسي ضرورة حذف النون من جمع المذكر السالم لغير إضافة بأنه من الضرائر المستقبحة[3].

إلاَّ أن بيت الشاهد قد رُوي:

والحافظو عورةِ العشيرةِ لا ..... [4]

بجرِّ (عورة)، فتكون النون ساقطة لأجل الإضافة، ولا شاهد في البيت على حذفها لطول الاسم.

ومعنى البيت:

نحن قوم نحفظ عورة عشيرتنا إذا هزموا، ولا نخذلهم، فلا يلحقهم العار ولا يُعابون بشيء من ورائنا.

و(العورة): كلُّ مَكْمَنٍ للستر، و(عورة العشيرة): المكان الذي يُخْشَى إتيان العدوّ منه لأنه لم يحفظ[5].

و(الوَكَفُ): العيب[6].

ويروى مكانه: (نَطَفُ)[7]، وهو بمعنى العيب أيضاً، أو: التلطخ بالعيب[8].

وبيت الشاهد يروى بواو في أوله (والحافظو) وبغيرها.

---

١. المحتسب: ٢/٨٠.

٢. ينظر رأيه في خزانة الأدب: ٤/٢٧٢، وضرائر الألوسي: ٤٩.

٣. ينظر ضرائر الألوسي: ٤٩.

٤. البيت بهذه الرواية في أدب الكاتب: ٢١٦، والنكت: ١/١٣٢، ولسان العرب (وكف) ١٥/٢٧١، وخزانة الأدب: ٤/٢٧٣، والدرر اللوامع: ١/٦١، وضرائر الألوسي: ٤٩، ومسالك الدحاة: ١٣٨.

٥. ينظر لسان العرب (عور) ١٠/٣٣٣.

٦. ينظر المصدر نفسه (وكف) ١٥/٢٧١.

٧. الرواية في الكتاب: ١/٢٤٤، والمقتضب: ٤/٤١٩، والمحتسب: ٢/ ٨٠.

٨. ينظر لسان العرب (نطف) ١٤/٢٨٧.

وذكر البغدادي أنّ الصواب بالواو (والحافظو)؛ لأنّه معطوف على خبر مبتدأ في البيت الذي قبله، وهو قوله:

نَحنُ المَكيثُونَ حَيثُ يُحمَدُ بِالـ مُكثِ وَنَحنُ المَصالِتُ الأُنُفُ

وذكر أنّه بهذا العطف يسقط قول ابن خلف إنّ (الحافظو) مرفوع بالابتداء أو على الخبر، وإن قوله هذا مدح، وكأنه قال: هم الحافظون عورة العشيرة، فحذف المبتدأ، أو: الحافظو عورة العشيرة هم، فحذف الخبر[1].

قال البغداديُّ مُحتَجّاً على قول ابنِ خلف: "ولا ينبغي أن يكتب قبل أن يقف على السِّياق والسِّباق"[2].

والشاهد نُسب إلى أكثر من شاعر، فنُسِب إلى عمرو بن امرئ القيس الخزرجي[3]، وإلى قيس بن الخطيم، وإلى شُريح بن عمران[4]، وإلى مالك بن العجلان[5]، وعن نسبته إلى قيس بن الخطيم، جاء في هامش التحقيق لشرح الرضيّ على الكافية أنّ هذه النسبة خاطئة، وأنّ هذا البيت قد اختلط على بعض الناس حتى ظنوا أنّه لقيس لأنّ له قصيدة على هذا الوزن[6].

وترجمةُ قيس بنِ الخَطِيمِ قد تقدّمتْ[7].

---

١. ينظر خزانة الأدب: ٤/٢٧٣.

٢. المصدر نفسه: ٤/٢٧٣، ٢٧٤.

٣. هو عمرو بن امرئ القيس الأنصاري الخزرجي، شاعر جاهلي، وهو جد عبد الله بن رواحة، توفي نحو (٥٠ ق هـ). ينظر خزانة الأدب: ٤/٢٧٩، والأعلام: ٥/٧٣.

٤. شاعر يهودي من بني قريضة، شاعر مقل، عده ابن سلام في طبقاته في طبقة شعراء اليهود، ولم يذكر شيئاً عن نسبه وحياته.

ينظر طبقات فحول الشعراء: ١/٢٨٤، وخزانة الأدب: ٤/٢٨٣.

٥. شاعر فارس مقدم ، كان سيّد الحيين: الأوس والخزرج في زمانه.

ينظر خزانة الأدب: ٤/٢٧٩ ، ٢٨٣.

٦. ينظر : ٢/٢٣٣ (الهامش رقم: ١).

٧. ينظر ص ٣٨٥ من هذا البحث.

* * *

المَبحثُ الثّالثُ : الأساليبُ النّحويّةُ

دلالةُ (وا) على التّعجُّب

قال الراجز:

وا، بِأبي أنتِ وفُوكِ الأشْنَبُ
كَأنّمَا ذُرّ عَلَيْهِ الزَّرْنَـبُ[1]

قال ابن هشام: " (وا) على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف نداء مختصاً بباب الندبة، نحو: وا زيداه، وأجاز بعضهم استعمالها في النداء الحقيقي.

والثّاني: أن تكون اسما لـ(أعجب)، كقوله:

وا، بِأبي أنتِ وفُوكِ الأشْنَبُ
كَأنّمَا ذُرّ عَلَيْهِ الزَّرْنَـبُ"[2]

ومجيءُ اسم الفعل بمعنى المضارع والماضي قليلٌ، قال ابنُ مالك في الألفيّة:

وَمَا بِمعنًى اِفْعَلْ كَآمِينَ كَثُرْ
وَغَيْرُهُ كَوَيْ وَهَيهَاتَ نَزُرْ

قال ابنه: "ومجيء أسماء الأفعال بمعنى الماضي، والحال قليل نزر"[3].

---

١. الرجز لرجل من تميم في المقاصد النحوية: ٣/٢٩٠، وشرح شواهد المغني: ٢/٧٨٦، والدرر اللوامع: ٢/٣٤١.

وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ١/٤٨١، ٢/٤٥، ولسان العرب (زرنب) ٧/٢٩، وارتشاف الضّرب: ٥/٢٢٩٣، وأوضح المسالك: ٣/٧٥، ومغني اللبيب: ٢/٣٢، وشرح قطر الندى: ٢٥٧، وشرح التصريح: ٢/٢٨٤، وشرح الأشموني: ٢/١٩٩.

٢. مغني اللبيب: ٢/٣٢.

٣. شرح ابن الناظم: ٦١١.

و(وا) من أسماء الأفعال الدالة على الحال، وقد استدل أغلب النحويين على مجيئه بمعنى التعجب بقول الراجز:

وا، بِأبي أَنتِ وفُوكِ الأَشْنَبُ
كَأَنَّمَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَـبُ[1]

كما استدل به ابن مالك على أنّ (وا) هو أحد ألفاظ التعجب التي لا يُؤْب لها (غير قياسية)، حيث قال: "للتعجب ألفاظ كثيرة لا يبوب لها كـ(شِ أنت) و(من الرجز):

وا، بِأبي أَنتِ وفُوكِ الأَشْنَبُ"[2].

إلاّ أنّ الرجز قد رُوي:

يا، بِأبي أَنتِ وفُوكِ الأَشْنَبُ
كَأَنَّمَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَـبُ[3]

قال البغداديُّ: "قال الصّاغانيّ في العُباب: الزَّرْنَبُ: ضَرْبٌ من النبات طيب الرائحة، قال:

وا، بِأبي أَنتِ وفُوكِ الأَشْنَبُ
كَأَنَّمَا ذُرَّ عَلَيْهِ الزَّرْنَـبُ
أو زَنْجَبِيلُ عَاتِقٌ مُطَيَّبُ

---

١. ينظر شرح الكافية الشافية: ٤٥/٢، وارتشاف الضّرب: ٢٢٩٣/٥، ومغني اللبيب: ٣٢/٢، وشرح التصريح: ٦٨٤/٢، وشرح الأشموني: ١٩٩/٢.

٢. شرح الكافية الشافية: ٤٨١/١.

٣. الرجز بهذه الرواية في المقاصد النحوية: ٢٩١/٣، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٤٣/٦، والدرر اللوامع: ٣٤٢/٢.

انتهى. فلا شاهد فيه"[1].

وقال العينيُّ: وفي رواية الجوهري: (يا بأبي) لا استشهاد فيه على هذه الرواية"[2].

ومعنى الرجز واضح.

و(الأشنب): أفعل من (الشَّنب)، وهو حدة الأسنان، ويقال: بَرْدٌ ورِقَّة وعذوبة الأسنان، أو نقط بيض فيها[3].

و(نُزّ): من نزّ الشيء يذره: أخذه بأطراف أصابعه ثم نثره على الشيء[4].

و(الزرنب): ضرب من النبات طيب الرائحة، وقيل: ضرب من الطيب[5].

والرجز لم ينسب إلى قائل بعينه، وأكثر ما قيل في نسبته إنَّه لراجز من بني تميم دون تحديد، وجاء بعده:

أو أُقْحُوانٌ غَابِقٌ مُطَيَّبُ
أو زَنجبِيلٌ وهُو عِندي أَطْيَبُ[6]

قال ابنُ منظور: (الأقحوان): البابونج أو القُراص، وهو نبت تُشبِّه به الأسنان[7].

وفي بعض المصادر:

أو زَنجبِيلٌ غَابِقٌ مُطَيَّبُ[8]

---

١. شرح أبيات مغني اللبيب: ١٣٤/٦.
٢. المقاصد النحوية: ٢٩١/٣.
٣. ينظر لسان العرب (شنب) ١٤١/٨.
٤. ينظر المصدر نفسه (نزر) ٢٥/٦.
٥. ينظر نفسه (زرنب) ٢٩/٧.
٦. ينظر شرح شواهد المغني: ٧٨٦/٢.
٧. ينظر لسان العرب (قحا) ٣٢/١٢.
٨. ينظر شرح أبيات مغني اللبيب: ١٤٣/٦.

و(الزّنجبيل): نبات ينبت في بلاد العرب بأرض عُمان، وليس بشجر، وزعم قومٌ أنّ الخمر يقال له زنجبيلاً[1]، وفي تفسير قتادة لقوله ـ تعالى ـ: ﴿كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلًا﴾[2]، أنّ الزنجبيل اسم لعين في الجنة يشرب منها المقربون صرفاً، ويمزج لسائر أهل الجنة[3].

وفي لسان العرب: "ويقال لجيّد الشّراب: عاتق، والعاتق: الخمرُ القديمة"[4].

قال البغداديُّ: "وعاتق بمعنى عتيق، وهو قرينة على أنّ الزنجبيل هنا [في الرجز] بمعنى الخمر"[5].

* * *

١. ينظر لسان العرب (زنجبيل) ٦٣/٧.

٢. سورة الإنسان من الآية: ١٧.

٣. ينظر تفسير البحر المحيط: ٣٩٨/٨.

٤. (عتق) ٢٨/١٠.

٥. شرح أبيات مغني اللبيب: ١٤٣/٦.

تَقديمُ (مِنْ) على أفعلِ التَّفضِيلِ

قال الفرزدقُ (من الطويل):

فَقَالَتْ لَنَا أَهلاً ومَنهلاً وزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ بل مَا زَوَّدتْ مِنهُ أَطْيَبُ[1]

أفعل التفضيل عامل غير متصرف في نفسه، ومعلوم أنَّ ما لم يكن متصرفاً في نفسه لا يتصرف في معموله، والأصل في (أفعل) التفضيل أن يتقدم على معموله، وهو (من ومجرورها)، نحو: زيد أفضل من عمرو، ولا يجوز: زيد من عمرو أفضل؛ ولكنهم يتوسعون في أبواب دون أُخرى على نحو ما يتوسعون في الظرف والجار والمجرور، وفي هذا الباب يتسامحون في الاستفهام، فيوجبون تقديم (من ومجرورها) على أفعل التفضيل إذا كان المجرور بـ(من) استفهاماً؛ لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام، نحو: أنت ممن أفضل؟ إذ الأصل: أنت أفضل ممن؟ فيجب تقديمهن ولا يجوز التأخير أو التوسط.

وكذلك إذا كان المجرور بـ(من) مضافاً إلى الاستفهام، نحو: أنت مِنْ غلام مَنْ أفضَلُ؟ والأصل: أنت أفضل من غلام من؟ فعُومِلَ معاملة الاستفهام؛ لأنَّ ما أضيف إلى ما له الصدارة يستحق التصدير مثله[2].

وما أجملَ قولَ الأمينِ المحلِّي[3] في هذا المعنى:

عَلَيْكَ بِأَرْبَابِ الصُّدُورِ فَمَنْ غَدَا مُضَافاً لأَربابِ الصُّدُورِ تصدَّرا[1]

---

١. البيت لـه في شرح المفصل لابن يعيش: ٦٠/٢، والمقاصد النحوية: ١٠٦/٣، وخزانة الأدب: ٢٦٩/٨.

وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ٥٠٧/١، وتذكرة النحاة: ٤٧، وشرح ابن عقيل: ١٨٤/٣، وشرح الأشموني: ٥٧/٢، والدرر اللوامع: ٣٣٦/٢.

٢. ينظر شرح الكافية الشافية: ٥٠٧/١، وارتشاف الضَّرب: ٢٣٣١/٥، وشرح التصريح: ٩٨/٢، ٩٩.

٣. هو محمد بن علي بن موسى بن عبد الرحمن أبو بكر الأنصاري الشيخ أمين الدين المحلي، أحد أئمة النحو بالقاهرة، له أرجوزة في العروض، ومختصر طبقات النحاة للزبيدي، وله شعر حسن، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٦٧٣هـ). ينظر بغية الوعاة: ١٩٢/١، والأعلام: ٢٨٢/٦.

وقد حكم أغلب العلماء على ما جاء من تقديم (من) ومجرورها على (أفعل) التفضيل دون أن يكون مجرورها استفهاماً أو مضافاً إلى استفهام بالضرورة، من ذلك قول الفرزدق:

فَقَالَتْ لنَا أَهلاً وسَهلاً وزَوَّدَتْ جَنَى النَّخْلِ بل مَا زَوَّدتْ مِنهُ أَطْيَبُ

على تقدير: بل ما زودت أطيب منه، فـ(ما) موصولة مبتدأ، و(زودت) صلتها، و(أطيب) خبر المبتدأ، و(من) متعلقة بـ(أطيب)، فقدمت (من) ومجرورها (الهاء) على أفعل التفضيل (أطيب)، ومجرورها ليس استفهاماً ولا مضافاً إلى استفهام[2].

ونقل عن أبي علي الفارسي أنه يمنع تقديم (من) ومجرورها على أفعل التفضيل مطلقاً سواء أكان مجرورُ (من) استفهاماً أم لا؛ لأنه يرى أنَّ (أفعل) لا يقوى قوة الفعل فيعمل فيما قبله، كما نقل عنه أنَّ تقديم ذلك يُعَدُّ ضرورة[3]، قال أبو حيّان: "وإذ وقع فيه الخلافُ من الفارسي فينبغي المنع حتى يسمع مثل هذا التركيب عن العرب، وإن كان القياس يقتضي جوازه"[4].

وحكم عليه ابن يعيش بالضرورة، حيثُ قال: "فأمّا قول الفرزدق:

فَقَالَتْ لنَا أَهلاً ....

فضرورة"[5].

ويرى ابن مالك أنّه قليل نادر وليس من قبيل الضرورة[6].

قال في الألفيّة:

---

١. البيت له في مغني اللبيب: ١٧٣/٢، وشرح التصريح: ٩٩/٢، وخزانة الأدب: ١٠٤/٥.

٢. ينظر المقاصد النحوية: ١٠٧/٣، والدرر اللوامع: ٣٣٧/٢.

٣. ينظر رأيه في ارتشاف الضَّرب: ٢٣٣٠/٥، ٢٣٣١.

٤. ارتشاف الضَّرب: ٢٣٣١/٥.

٥. شرح المفصل لابن يعيش: ٦٠/٢.

٦. ينظر شرح الكافية الشافية: ٥٠٧/١.

وإن تكُن بِتلو (من) مُستفهِمَا
فَلَهُما كُنْ أبداً مُقَدَّمـا
كمثلِ ممَّن أنت خَير ولَدَى
إخْبَارِ التَّقديمُ نَزْراً وُجِدَا

فـ(نزر) معناه: قليل نادر.

وقال في شرح التسهيل: "ويجب تقديم (من) والمفضول إن كان اسم استفهام أو مضافاً إليه، .... ، فإن كان المفضول غير ذلك لم يجز تقديمه إلا في نادر من الكلام"[1]، ومثَّل ببيت الفرزدق.

وتبعه العيني بقوله: "وهذا قليل"[2].

إلا أنَّ بيت الفرزدق قد رُوِي:

..... جَنَى النَّخْلِ أو مَا زَوَّدتْ هو أطْيَبُ[3]

وقد استدلوا بالبيت على استعمال (أو) بمعنى (بل) بدليل رواية من روى (بل) مكان (أو)؛ لأنَّ الكلمتين إذا وقعت إحداهما مكان الأخرى في رواية أُخرى دل ذلك على أنَّهما بنفس المعنى[4].

ويروى: (وقالوا) مكان (فقالت)[5].

و(أهلاً وسهلاً) منصوبان على أنَّهما مقولان للقول، والتقدير: قالت أتيت أهلاً فأستأنس ولا تستوحش، وأتيت مكاناً سهلاً[6].

و(زوَّدت) من (الزَّود): وهو تأسيس طعام السفر والحضر جميعاً[7].

---

١. شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٥٤.
٢. المقاصد النحوية: ٣/١٠٧.
٣. البيت بهذه الرواية في المقاصد النحوية: ٣/١٠٧، والدرر اللوامع: ٢/٣٣٧.
٤. ينظر المقاصد النحوية: ٣/١٠٧.
٥. الرواية في المقاصد النحوية: ٣/١٠٧، والدرر اللوامع: ٢/٣٣٧.
٦. ينظر المقاصد النحوية: ٣/١٠٧.
٧. ينظر لسان العرب (زود) ٧/٧٧.

و(جنى النَّحل): العسل[1].

والبيت من قصيدة للفرزدق، ذكر العيني أنَّ أبا عُبيد قد رواها في كتابه الضيفان، وذكر فيها أنَّ الفرزدق ضَافَ ميَّةَ الضَّبيَّةَ بالمُعَلَّى فلم تقره، ولم تحمله، ولم تُزوِّده، فأتى عزيزة من بني ذهل بن ثعلبة فقرته وحملته وزوَّدته فقال في ذلك:

لأُخْتِ بني ذُهْلٍ غَدَاةَ لَقِيتُـهَا ... عزيزةَ فيما منك يا مَيُّ أَرْغَبُ
أَتَيْنَا بِحِلْبِهَا وأَقْفَرَنَا ابنُـها ... مُروجاً بِرَحْلِيها تَجُولُ وتَجْذُبُ
وَقَالُوا لَنَا أَهلاً وسَهلاً وزَوَّدَتْ ... جَنَى النَّحْلِ أو مَا زَوَّدَتْ هوَ أَطْيَبُ
أَبُوها ابنُ عمِّ الشَّمْخِرِيِّ وحسبُها ... إذا كَانَ مِن أَشْيَاعِ ذُهْلٍ لَهَا أَبُ[2]

والبيت الأوّل فيه تقديم لـ(من ومجرورها) على أفعل التفضيل مثل بيت الشاهد، حيث قدّم (منك) على (أرغب فيما).

وترجمة الفرزدق قد تقدّمت[3].

* * *

عطفُ البيـَانِ

---

١. ينظر المصدر نفسه (جنى) ٢٢٣/٣.

٢. ينظر المقاصد النحوية: ١٠٧/٣، والدرر اللوامع: ٣٣٧/٢.

٣. ينظر ص ٢٢ من هذا البحث.

قال الشاعر (من الوافر):

أَنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيهِ الطَّيرَ تَرقُبُهُ وُقُوعا[1]

عطف البيان لـه شبه ببدل الكل من الكل، فكل منهما تابع، كما أنَّ في كليهما يكون الثاني هو الأول في الحقيقة، وفي كل منهما بيان وتوضيح، وكلاهما يختصُّ بالأسماء الجوامد، وهما يفترقان ويتشابهان في عدة أمور ذُكِرتْ مُفصَّلةً في مواضعها ولا يتَّبِعُ المقامُ لذِكرِها[2].

وقد أجاز النحويون في عطف البيان إذا قصد به ما يقصد بالبدل أن يعرب بدل كل من كل؛ باستثناء مسألتين يتعين فيهما أن يكونَ التَّابع عطفَ بيان:

الأولى: أن يكون التابع غير مستغنًى عنه، نحو: هند قام زيد أخوها، فيتعين أن يكون (أخوها) عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنَّه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبراً لـ(هند)، فلو أسقط لم يصح الكلام.

الثانية: أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع في مكان المتبوع نحو: يا زيد الحارث، إذ لو قيل: يا الحارث، لم يجز؛ لأنَّ (يا) و(أل) لا يجتمعان هنا[3].

---

١. البيت للمرار الأسدي في الكتاب: ٢٤١/١، وشرح ابن السيرافي: ٢٠٤/١، والنكت: ١٣٠/١، ١٣١، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٥٥٦/١، ٥٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٢/٣، ٧٣، والمقاصد النحوية: ١٥٨/٣، وشرح التصريح: ١٥٠/٢، والدرر اللوامع: ٣٧٩/٢، وخزانة الأدب: ٢٨٤/٤، ومسالك النحاة: ١٣٥.

وبلا نسبة في الأصول في النحو: ١٣٥/١، والمقرب: ٣٢٧، وشرح الكافية الشافية: ٥٣٥/١، وشرح ابن الناظم: ٥١٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢٣٤/٢، ٣٨٢، ٣٩٥، وارتشاف الضَّرب: ١٩٤٤/٤، وتذكرة النحاة: ١١٣، وأوضح المسالك: ٢٢/٣، وشرح شذور الذهب: ٥٦٦، وشرح قطر الندى: ٢٩٩، والأشباه والنظائر في النحو: ٣٤٢/١، وهمع الهوامع: ١٩٤/٥، وشرح الأشموني: ٩٤/٢، وخزانة الأدب: ١٨٣/٥، ٢٢٥.

٢. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٧٢/٣، وارتشاف الضَّرب: ١٩٤٣/٤، وشرح الأشموني: ٩٥/٢.

٣. ينظر شرح ابن عقيل: ٢٢٢/٣، وشرح التصريح: ١٤٩/٢، وشرح الأشموني: ٩٥/٢.

هاتان المسألتان هما الأكثر ذِكراً في كتب النحو، وقيل: هي مسألة واحدة، وقيل: أكثر، قال ابن هشام: "واستثنى بعضهم من ذلك مسألة، وبعضهم مسألتين، وبعضهم أكثر من ذلك، ويجمع الجميع قولي: "إن لم يمتنع إحلاله محل الأول"[1].

ومما استدل به النحويون على وجوب تَعيُّن عطف البيان دون البدل قول الشاعر (من الوافر):

أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيهِ الطَّيرُ تَرقُبُهُ وُقُوعا

فـ(بشر) يتعين أن يكون عطف بيان على (البكري)، ولا يجوز . عند أغلب النحويين . أن يكون بدلاً منه، لأنَّ البدل في نية طرح المبدل منه أي إحلاله محل الأول، ولا يجوز هنا أن يقال: أنا ابن التارك بشرٍ؛ لأنَّ الصفة المقرونة بـ(أل) مثل (التارك)؛ لا تضاف إلا لما فيه (أل)[2]؛ لأنه لا يجوز أن تدخل الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضة، كاسم الفاعل هنا؛ لأنَّ الإضافة منافية للألف واللام، فلا يُجْمَعُ بينهما[3].

وقد ذكر الرضيُّ أنَّ سيبويه لا يُفرِّقُ بين البدل وعطف البيان، وأنه تابع لمذهب سيبويه في هذا حيث قال: "وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليٌّ بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان، بل قال: أما بدل المعرفة من النكرة فنحو: مررت برجل عبد الله، كأنه قيل: بمن مررت؟ أو ظن أنه يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه"[4].

وعندما ذكر البغداديُّ بيت الشاهد قال: "أنشده سيبويه بجر (بشرٍ) على أنه بدل أو عطف بيان للفظ (البكري) وإن لم يكن في (بشر) الألف واللام"[5].

---

١. شرح قطر الندى: ٢٩٩.

٢. ينظر شرح قطر الندى: ٣٠١، وشرح شذور الذهب: ٥٦٦، وشرح التصريح: ٢/١٥٠.

٣. ينظر شرح ابن عقيل: ٣/٤٦.

٤. شرح الرضي على الكافية: ٢/٣٧٩.

٥. خزانة الأدب: ٤/٢٨٤.

والذي في كتاب سيبويه عند بيت الشاهد قوله: "وقد قال قوم من العرب تُرضَى عربيتهم: هذا الضارب الرجل، شبهوه بالحسن الوجه، وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلا أنّه اسم، وقد يجر كما يجر، وينصب كما ينصب، .. وقد يُشبِّهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله، وسترى ذلك في كلامهم كثيراً، وقال المرار الأسديّ (من الوافر):

أَنا ابِنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيهِ الطَّيرُ تَرقُبُهُ وُقُوعا

سمعناهُ ممّن يرويه عن العرب، وأجرى (بشراً) على مجرى المجرور؛ لأنّه جعله بمنزلة ما يُكَفُّ منه التنوين"[1].

وقال الأعلم في تعليقه على كلام سيبويه: "فجعل (بشر) عطف بيان للبكري ولا يصلح أن يكون بدلاً"[2].

كما أنّ النحويين عندما تناولوا قول ابن مالك:

ونَحو بِشْرٍ تَابِعِ البَكْرِيّ
وليس أنْ يُبْدَلَ بِالمَرْضِيّ

لم يذكروا أنّ مذهب سيبويه جواز إعرابه بدلاً حين ذكروا من يُجوِّزُهُ، وهو الفراء[3]، وقيل: الفارسي أيضاً[4]، حيث قال ابن يعيش: "الشاهد فيه أنّه أضاف التارك إلى البكري على حدّ: الضارب الرجل تشبيهاً بالحسن الوجه، وخفض (بشراً) عطف بيان على البكري وأجراه عليه جَرْيَ الصفة على الموصوف، هذا مذهب

---

١. الكتاب: ١/٢٤١، ٢٤٢.

٢. النكت: ١/١٣١.

٣. ينظر رأيه في شرح ابن الناظم: ٥١٨، وشرح شذور الذهب: ٥٦٦ (الهامش رقم: ١)، وشرح ابن عقيل: ٣/٢٢٣، وشرح التصريح: ٢/١٥٠، وشرح الأشموني: ٢/٩٥.

٤. ينظر رأيه في ارتشاف الضَّرب: ٤/١٩٤٥، وشرح شذور الذهب: ٥٦٦ (الهامش رقم: ١)، وشرح ابن عقيل: ٣/٢٢٣، وشرح التصريح: ٢/١٥٠ (الهامش رقم: ٢).

سيبويه، ولو كان بدلاً لم يجُز: التارك بشر؛ لأنَّ حكم البدل أن يقدَّر في موضع الأوّل"[1].

وقال ابن الناظم عند قوله: (وليس أن يُبدل بالمرضي): "تعريض لمذهب الفراء في هذه المسألة"[2].

وقال أبو حيان عند بيت الشاهد: "وأجاز الفارسيُّ فيه البدل"[3].

وقال ابنُ هشام: "ولا يجوز الضارب زيد خلافاً للفرّاء"[4].

وقال ابنُ عقيل: "وأشار بقوله: "وليس أن يبدل بالمرضي إلى أن تجويز كون (بشر) بدلاً غير مَرضِيٍّ، وقَصَد بذلك التنبية على مذهب الفرّاء والفارسيّ"[5].

وقال الأشمونيُّ: "فـ(بشر) عطف بيان من (البكري)، وليس أن يُبدل منه بالمرضي لامتناع: أنا الضارب زيد، نَعَمْ الفراءُ يجيزه فيجيز الإبدالَ"[6].

وقال محمد محيي الدين عبد الحميد: "لكن مذهب الفراء والفارسي غير مقبول عند المصنف وجمهور العلماء لا جرم لم يجيزوا في (بشر) إلاَّ وجهاً واحداً وهو أن يكون عطف بيان ولهذا تجد المصنف يقول: وليس أن يُبدل بالمرضي"[7].

وإنما جوّز الفراءُ والفارسيُّ إعرابه (بدلاً)؛ لأنَّ مذهبهما في باب الإضافة قائم على جواز إضافة الوصف المقترن بالألف واللام إلى العلم، وذلك نحو: أنا الضارب زيدٍ، وهذا غير جائز عند الجمهور، لذلك أجازا: (أنا ابن التارك بشرٍ) على البدلية، ومنعه الجمهور[8].

---

١. شرح المفصل لابن يعيش: ٣/٧٣.

٢. شرح ابن الناظم: ٥١٨.

٣. ارتشاف الضَّرب: ٤/١٩٤٥.

٤. شرح شذور الذهب: ٥٦٧.

٥. شرح ابن عقيل: ٣/٢٢٣.

٦. شرح الأشموني: ٢/٩٥.

٧. شرح ابن عقيل: ٣/٢٢٣ (الهامش رقم: ١).

٨. ينظر شرح شذور الذهب: ٥٦٧ (الهامش رقم: ١)، وشرح ابن عقيل: ٣/٢٢٣ (الهامش رقم: ١).

ولعلّ كلامَ البغداديّ مأخوذٌ من كلام الرضيّ: "بل لا أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه"[1] على وجه العموم وليس الأمر مخصوصاً ببيت الشاهد عن سيبويه كما نقلوه عن الفراء والفارسيّ.

إلاّ أنّ بيت الشاهد قد رُوي بنصب بشر:

أنا ابنُ التّارِكِ البَكْرِيَّ بِشْراً عَلَيهِ الطّيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعا[2]

وهي رواية المبرّد كما ذكر ذلك العلماء.

قال ابن السراج: "وقال أبو العبّاس ـ رحمه الله ـ في إنشادهم:

أنا ابنُ التّارِكِ البَكْرِيَّ بِشْرٍ عَلَيهِ الطّيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعا

أنّه لا يجوز عنده في (بشر) إلا النصب؛ لأنّهم إنّما يخفضونه على البدل، وإنما البدل أن توقع الثاني موقع الأول، وأنت إذا وضعت (بشراً) في موضع الأول لم يكن إلا نصباً"[3].

فوجه اعتراض المبرد، كما يتضح مما نقله عنه ابن السراج، هو كون (بشر) بدلاً، وكذلك ما نقله عنه البغداديّ بعد ما ذكر إنشاد سيبويه لبيت الشاهد حيث قال: "وغلّطه المبرّد، وقال: الرواية بنصب (بشر) واحتجّ بأنّ إنّما جاز (أنا ابن التارك البكري) تشبيهاً بالضارب الرجل، فلما جئت بـ(بشر) وجعلته بدلاً صار مثل أنا الضارب زيداً الذي لا يجوز فيه إلاّ النصب"[4].

وقد ذكر البغداديّ أنّ النّحّاس نقل عن المبرّد رجوعه إلى رواية سيبويه (بجر بشر) حيث قال النحاس: "وقد قال المبرد في الكتاب الذي سماه (الشرح): القولُ في ذلك أنّ قوله: (أنا ابن التارك البكري بشر) عطف بيان، ولا يكون بدلاً؛ لأنّ عطف

---

١. شرح الرضي على الكافية: ٣٧٩/٢.

٢. البيت بهذه الرواية في شرح المفصل لابن يعيش: ٧٣/٣، وشرح الرضي على الكافية: ٢٣٤/٢، وخزانة الأدب: ٢٨٤/٤.

٣. الأصول في النحو: ١٣٥/١، ١٣٦.

٤. خزانة الأدب: ٢٨٤/٤.

البيان يجري مجرى النعت سواء؛ ألا ترى بيان ذلك في باب النداء تقول: يا هذا زيدٌ، وإن شئت (زيداً) على عطف البيان فيهما، وإن أردت البدل قلت (زيدٌ)، فهذا واضح جداً؛ لأنك أزلت هذا وجعلت (زيداً) مكانه منادى"[1].

ومعنى البيت:

أنا ابن ذلك الفارس الشجاع الذي ترك بشراً البكري جريحاً مُلقى على الأرض تنتظر الطير موته لتقع عليه.

و(البكري): نسبة إلى قبيلة (بكر بن وائل).

و(بشر) هو بشر بن عمرو بن مرثد[2].

و(ترقبه): تنتظر خروج روحه؛ لأنَّ الطير لا تهبط إلاَّ على الموتى[3].

ويروى آخر الشطر الثاني:

.... تَرقُبُهُ عُكُوفا[4]

والبيت من قصيدة للمرار بن سعيد الفقعسي الأسدي، وكان سبعُ بنُ الحسحاس أحدُ أفراد جيش خالد بن نظلة الفقعسي جد المرّار قد قتل بشراً بنَ عمرو بن مرثد، و(سبع) هذا ليس والد المرّار، وليس أحد آبائه ولا ممن ينتسب إليه، ولكنَّ افتخارَهُ به كان من افتخاره بِجدِّه خالد بن نضلة الذي كان أميرَ الجيش الذي يكون (السبع) أحد أفراده ومأموراً له، فالفعل لـ(سبع)، والاسم لـ(خالد)[5].

وقد ذكر العينيُّ سببَ الشعر قائلاً: "وأراد ببشر هو بشر بن عمرو، وكان قد جُرِحَ ولم يُعْلَمْ جَارِحُه"[6].

---

١. خزانة الأدب: ٤/٢٨٤، ٢٨٥.

٢. ينظر شرح شذور الذهب: ٥٦٦ (الهامش رقم: ١)، وخزانة الأدب: ٤/٢٨٦.

٣. ينظر خزانة الأدب: ٤/٢٨٥.

٤. الرواية في الأصول في النحو: ١/١٣٥.

٥. ينظر خزانة الأدب: ٤/٢٨٧.

٦. المقاصد النحوية: ٣/١٥٨.

وعلّق البغداديُّ على هذا بقوله: "ومن العجائب قول العينيّ: أراد ببشر بشرَ ابنَ عمرو وكان قد جُرح ولم يُعلَمْ جارحُه، يقول: أنا ابن الذي ترك بشراً بحيث تنتظر الطيور أن تقع عليه إذا مات، وهذا كلامه وليت شعري كيف يفتخر الشاعر بقتيلٍ جُهِلَ قَاتِلُه؟"[1].

وترجمةُ المَرار قد تقدّمت[2].

* * *

العطفُ على الضّميرِ المَرفُوعِ المُتّصِلِ من غيرِ توكيدٍ

---

١. خزانة الأدب: ٤/٢٨٧.

٢. ينظر ص ٢٧١ من هذا البحث.

قال عُمر بنُ أبي ربيعة (من الخفيف):

قُلتُ إذْ أقبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهادَى كَنِعَاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا[1]

الأسماء في عطفها والعطف عليها أربعةُ أضرب:

عطف ظاهر على ظاهر، نحو: محمد وزيد قائمان، وعطف ظاهر على مضمر سواء كان منفصلاً، نحو: إياك وزيداً رأيت، أو متصلاً، نحو: رأيتك وزيداً، وعطف مضمر على مضمر، سواء كان عطف منفصل على متصل، نحو: زيدٌ ضربته وإياك، أو منفصل على منفصل، نحو: زيدٌ إياه وإياك أكرمتُ، وعطف مضمر على ظاهر، نحو: أكرمتُ زيداً وإياك[2].

والضمير المنفصل لا خلاف في جواز العطف عليه.

أمّا الضمير المتصل فإمّا أن يكون مرفوع الموضع أو منصوباً، أو مجروراً، فإذا كان منصوب الموضع فالعلماء يُجوّزونَ بالإجماع العطف عليه من غير تأكيد، وذلك نحو: ضربته وزيداً، إلاّ أنّ الأحسن توكيده، قال سيبويه: "أمّا ما يحسن أن يُشْرِكَهُ المظهر فهو المضمر المنصوب وذلك قولك: رأيتك وزيداً، وإنك وزيداً منطلقان"[3].

وإذا كان الضمير مجرور الموضع فجمهور البصريين على منع العطف إلا بإعادة الجار[4]، نحو: مررت بك وبزيد، بينما جوّز الكوفيون[5] ويونس[1] والأخفش[2]

---

١. البيت في ديوانه: ١٣٦/٢، والكامل في اللغة والأدب: ٣٧٩/١، وشرح ابن السيرافي: ٨٥/٢، واللمع: ١٥٦، والنكت: ٣٤٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٦/٣، وشرح ابن الناظم: ٥٤٣، والمقاصد النحوية: ١٨٥/٣، والدرر اللوامع: ٤٥٩/٢.

وبلا نسبة في الكتاب: ٤٠١/٢، والخصائص: ١٦١/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٧٥/٢، والمقنع في شرح اللمع: ٤٤١/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٣٨/٣، وشرح الأشموني: ١١٦/٢، ومسالك النحاة: ٢٧٧، ٢٧٨.

٢. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٧٥/٣، وارتشاف الضّرب: ٢٠١٢/٤.

٣. الكتاب: ٤٠٠/٢.

٤. ينظر رأيهم في ارتشاف الضّرب: ٢٠١٣/٤.

٥. ينظر رأيهم في التسهيل: ١٧٨، وارتشاف الضّرب: ٢٠١٣/٤.

وأبو علي الشَّلَوبين[3] العطف دون اشتراط إعادة الخافض، وقال ابن مالك: "وهو اختياري"[4].

أمَّا إذا كان الضمير المتصل مرفوع الموضع فقد اختلف العلماء في جواز العطف عليه، فالبصريون يرون أنَّه قبيح ما لم يُفْصَل بين المتعاطفين بفاصل، قال سيبويه: "وأمَّا ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمرُ في الفعل المرفوعُ وذلك قولك: فعلت وعبدُ اللهِ، وأفعل وعبدُ اللهِ"[5].

وقال: "وأما قوله: مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ، فهو قبيح حتى تقول: هو والعدمُ؛ لأن في (سواء) اسماً مضمَراً مرفوعاً"[6].

وجعل مجيئه بدون فاصل من ضرورات الشعر، حيث قال: "واعلم أنه قبيح أن تقول: ذهبتَ وعبدُ الله، وذهبتُ وعبدُ الله، وذهبتَ وأنا؛ لأنَّ (أنا) بمنزلة المظهر، ألا ترى أنَّ المظهر لا يشركه إلاَّ أن يجيء في شعر"[7].

وهذا الفاصل إمَّا أن يكون بتوكيد الضمير المتصل بضمير منفصل، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[8]، حيث أكد الضمير المتصل المستتر في (اسكن) بضمير منفصل وهو (أنت)، فجاز عطف الظاهر عليه وهو قوله: (وزوجك)؛ لوجود هذا الفاصل، ومثله قوله ـ تعالى ـ: ﴿لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾[9]، وقد يكون الفاصل غير التوكيد، مثل (لا) نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلا

---

١. ينظر رأيه في التسهيل: ١٧٨، وشرح الكافية الشافية: ٥٦١/١، وارتشاف الضَّرب: ٢٠١٣/٤.

٢. ينظر رأيه في التسهيل: ١٧٨، وشرح الكافية الشافية: ٥٦١/١، وخزانة الأدب: ١٢٤/٥، ٢٠٠/١٠.

٣. ينظر رأيه شرح الكافية الشافية: ٥٦١/١، وارتشاف الضَّرب: ٢٠١٣/٤، وخزانة الأدب: ١٢٤/٥.

٤. شرح الكافية الشافية: ٥٦١/١.

٥. الكتاب: ٤٠٠/٢.

٦. المصدر نفسه: ٢٨/٢.

٧. نفسه: ٤٠٢/٢.

٨. سورة البقرة من الآية: ٣٤، وسورة الأعراف من الآية: ١٨.

٩. سورة الأنبياء من الآية: ٥٤.

آبَاؤُنَا﴾[1]، وقد اجتمع الفصلان، الفصل بالتوكيد والفصل بـ(لا) بين المتعاطفين في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ﴾[2].

وقد علل البصريون لزوم وجود هذا الفاصل بأنَّ ضمير الفاعل كالجزء من الفعل، بدليل تسكين آخر الفعل من أجله، نحو: قام، وقمت، ولكونه بمنزلة جزء منه، وحرف من حروفه قَبُحَ أن يُعْطَفَ عليه؛ لأنَّه يصير كالعطف على لفظ الفعل، وعطف الاسم على الفعل ممتنع؛ لأنَّ المراد بالعطف الاشتراك في الحكم الذي هو تأثير العامل، وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، كما أنَّ الفعل قد يكون مبنياً فلا يكون له عامل[3].

فالبصريون لم يمنعوا هذا العطف دون تأكيد بالمنفصل مطلقاً، وإنما يرون أنَّ التأكيد أولى، ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكنْ على قُبح[4].

كما أنَّهم لم يَقصروا ما جاء منه على الشعر فقط، وإنَّما هو في الشعر كثير، وهو معنى قول ابن مالك في الألفية:

وإن على ضمير رفع مُتَّصل
عَطفْتَ فافْصِلِ بالضمير المنفصِل
أو فاصل ما، وبلا فصل يرِدْ
في النَّظمِ فاشياً وضعفَهُ اعتَقِدْ

قال ابنُ الناظم: "وليس بمقصور على الشعر، حكي سيبويه: مررت برجل سواءٍ والعدمُ، بعطف (العدم) على الضمير في (سواء) ومع ذلك فهو قليل في الكلام ضعيف في القياس لما فيه من إيهام عطف الاسم على الفعل"[5].

---

١. سورة الأنعام من الآية: ١٤٩.

٢. سورة الأنعام من الآية: ٩٢.

٣. ينظر المقنع في شرح اللمع: ٤٤٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٧/٣، وشرح الرضي على الكافية: ٣٣٣/٢، وشرح التصريح: ١٨٢/٢.

٤. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٧٥/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣٣٤/٢.

٥. شرح ابن الناظم: ٥٤٣.

أمّا الكوفيون فيجيزون العطفَ على الضمير المتصل المرفوع في اختيار الكلام، ولا يشترطون وجود فاصل بين المتعاطفين[1]، وذكروا أنّ منه قوله . تعالى .: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى * وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾[2]، فقالوا إنّه قد عُطف الضمير (هو) على الضمير المرفوع المستتر في (استوى) وإنّ المعنى: فاستوى جبريل ـ عليه السلام ـ ومحمد . ﷺ . بالأفق، وهو مطلع الشمس.

وهذا تفسير الطبري والفراء[3]، وقد أُجيب عن هذا بأنّ الواوَ في الآية هي واو الحال، وليست واو العطف، وأنّ المراد به جبريل وحده، والمعنى أنّ جبريل ـ عليه السلام ـ وحده قد استوى في الجو وهو بالأفق إن رآه الرسول . ﷺ . بحراء[4] قد سد الأفق له ستمائة جناح[5].

كما استدلوا على مذهبهم بقول رسول الله . ﷺ . : **"كُنْتُ وَأَبُو بَكْر وعُمَرُ، وفَعَلْتُ وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكرٍ وعمر"**[6].

قال الأزهريُّ: "ويحتمل أنّه مرويٌّ بالمعنى"[7].

---

١. ينظر رأيهم في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٧٤/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣٣٤/٢، وارتشاف الضّرب: ٢٠١٣/٤.

٢. سورة النجم الآيتان: ٦، ٧ .

٣. ينظر تفسير البحر المحيط: ١٥٧/٨، ١٥٨.

٤. (حِراء) جبل من جبال مكة، وفيه (غار) وهو مغارة كأنها سرب، وهو المكان الذي كان يتعبد فيه الرسول . ﷺ . وأتاه فيه جبريل . عليه السلام . عند نزول الوحي.
ينظر معجم البلدان: ٢٣٣/٢، ١٨٢/٤.

٥. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٧٥/٢، وتفسير البحر المحيط: ١٥٧/٨.

٦. صحيح البخاري، باب (قول النبي . ﷺ . : لو كنت متخذاً خليلاً) ص: ٦٧٠، رقم الحديث (٣٦٧٧).

٧. شرح التصريح: ١٨٢/٢.

والذي في صحيح البُخاري: حدثنا أبو اليمان: أخبرنا شعيب عن الزُهري قال: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن، .....، قال النبي . ﷺ . : "فإنّي أومن بذلك وأبو بكر وعمر بن الخطاب"[1].

وجاء في باب استعمال البقر للحراثة: قال حدثنا محمد بن بشار، .....، قال: "آمنتُ به أنا وأبو بكر وعمر"[2].

فعطف الظاهر على المُضمر المستتر في الفعل، وفصل بينهما بـ(بذلك) في الأول، وعطف الظاهر على المُضمر المُتّصل بالفعل (آمنت)، وفصل بينهما بالضمير المنفصل (أنا).

وهذا الفصل جعله سيبويه مُسوّغاً لعطف الظاهر على المُضمر المتّصل المرفوع، حيث قال: "فإن نعتّه حسُن أن يَشْرِكهُ المظهر، وذلك قولك: ذهبتَ أنتَ وزيدٌ، وقال الله . عزّ وجلّ .:﴿فاذهبْ أنت وربُّك﴾[3]، و: ﴿اسكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾، وذلك أنّك لمّا وصفتّه حسُن الكلام حيث طوّلته ووكّدته"[4].

وإلى هذا ذهب السيوطيّ، حيث جوّز العطف مع فقد التأكيد بالمنفصل عند وجود عاطف غيره؛ لأنّ طول الكلام قد يغني عمّا هو الواجب، فيحذف طلباً للاختصار[5].

كما استدلّ الكوفيون على عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع بدون توكيد بقول عُمر بنِ أبي ربيعَة (من الخفيف):

قُلتُ إذْ أَقبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهادَى .....(بيت الشاهد)

---

١. صحيح البخاري كتاب فضائل أصحاب النبي . ﷺ . لو كنت متخذاً خليلاً، ص: ٦٦٧، رقم الحديث : (٣٦٦٣).

٢. صحيح البخاري كتاب الحرث والمزارعة باب استعمال البقر للحراثة، ص: ٤١٨، رقم الحديث: (٢٣٢٤).

٣. سورة المائدة من الآية: ٢٦.

٤. الكتاب: ٢/٤٠٠، ٤٠١.

٥. ينظر الدرر اللوامع: ٢/٤٦٠.

حيث عطف الظاهر (زهر) على الضمير المرفوع المستتر في (أقبلتْ) دون تأكيد ولا فصل.

قال العكبريّ: "وحسّن هذا في البيت شيء، وذلك أنّ التقدير: إذا أقبلت هي ونساء زُهر، ولو أنّ (تهادى) قبل (زُهر) لجاز أن يعطف من غير توكيد؛ لأنّ (تهادى) سدّ مسدّ التوكيد، فكان في ذلك مراعاةُ الأصل"[1].

وقد روي بيت الشاهد:

قُلتُ إذْ أقبَلَتْ تَهادَى رُويداً ..... [2]

وليس في هذه الرواية عطف.

ومعنى البيت:

قلت حين إقبال المحبوبة في صحبة نساء جميلات يشبهن نعاج الصحراء سلكن طريقاً رملياً يجعلن المشية فيها تثاقُل وتبختُر.

ويروى بـ(إذا) مكان (إذ)[3].

ويروى: (نعاج الفلا) مكان (الملا)[4]، كما يروى: (المها)[5].

وترجمةُ عمرَ بنِ أبي ربيعة قد تقدّمت[6].

* * *

العَطفُ علَى التَّوهُّم أو: العطفُ عَلى المَعنَى

---

١. المتبع في شرح اللمع: ٤٤١/٢.

٢. البيت بهذه الرواية في مسالك النحاة: ٢٧٨.

٣. الرواية في الكتاب: ٤٠١/٢، والنكت: ٣٤٦/١، والمتبع في شرح اللمع: ٤٤١/٢، ومسالك النحاة: ٢٧٧.

٤. الرواية في شرح الأشموني: ١١٦/٢، ومسالك النحاة: ٢٧٨.

٥. الرواية في مسالك النحاة: ٢٧٨.

٦. ينظر ص ٣٧٢ من هذا البحث.

قال زُهير بن أبي سُلمَى (من الطويل):

بَدا لِيَ أَنّي لَستُ مُدرِكَ ما مَضَى وَلا سابِقٍ شَيئاً إذا كانَ جائِيا[1]

يشترك المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب مطلقاً، رفعاً ونصباً وجراً وجزماً، ولكن قد يحدث أن لا يوجد تطابق بين إعراب المعطوف الظاهر وإعراب المعطوف عليه، وهذا ما يُسمّيه النحويون العطف على التوهم، ويُسمى في القرآن الكريم: العطف على المعنى.

وقد جوّزه بعض النحويين، ومنعه بعضهم: قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله عزّ وجلّ: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[2]، فقال: هذا كقول زهير:

بَدا لِيَ أَنّي لَستُ مُدرِكَ ما مَضَى وَلا سابِقٍ شَيئاً إذا كانَ جائِيا

---

١. البيت له في ديوانه: ١٠٧، والكتاب: ٢١٩/١، ٢٨/٣، ٥٧، ١١٧، ٢٧٤/٤، والأصول في النحو: ٢٥٢/١، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف: ٥٣٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٢/٢، وضرائر ابن عصفور: ٢١٨، ومغني اللبيب: ١١٧/١، ١٣٧/٢، والأشباه والنظائر في النحو: ٣٠٦/١، ٣٨/٣، ٥١، ٥٤، وشرح شواهد المغني: ٢٨٢/١، ٢٨٤، وهمع الهوامع: ٢٧٨/٥، وخزانة الأدب: ٤٩٢/٨، ٤٩٦، ٥٥٢، ١٠٠/٩، ١٠٢، ١٠٣، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٤٢/٢، ٢٤٣.
ولصرمة الأنصاري في الكتاب: ٣٦٥/١.
ولأحدهما في الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٩١/١.
ولأحدهما أو لعبد الله بن رواحة في الدرر اللوامع: ٤٦٨/٢، ومسالك الدعاة: ١٢٣.
وبلا نسبة في الكتاب: ١٥٨/٢، والخصائص: ١٣٤/٢، وأسرار العربية: ٦٩، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف: ٦٢٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٩/٨، وشرح الرضي على الكافية: ١٢١/٤، وارتشاف الضّرب: ١٧٥٧/٤، ومغني اللبيب: ١٢٢/٢، ١٣٨، ٣٣٥، والمقاصد النحوية: ٦٤/٢، ٦٥، ٤٩٨، وشرح الأشموني: ٤٨٦/١، وخزانة الأدب: ١٢٠/١، ١٣٥/٤، ٢٩٣/١٠، ٣١٥.
٢. سورة المنافقون من الآية: ١٠.

فإنّما أجْرَوا هذا، لأنّ الأوّل قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنّهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا، لمّا كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلّموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهمّوا هذا"[1].

هذا قول الخليل، قال البغداديُّ بعدما نقل قول الخليل: "وهذا كما ترى ليس فيه البيت السابق. وبيان الآية وأولها: ﴿رَبِّ لَوْلاَ أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾. أنّ لولا معناها الطلب والتحضيض، فإذا قلت: لولا تعطيني، معناه: أعطني، فإذا أُتِيَ لها بجواب، كان حكمه حكم جواب الأمر، إذ كان في معناه، وكان مجزوماً بتقدير حرف الشرط، فإذا أجبت بالفاء كان منصوباً بتقدير (أن)، فإذا عطفت عليه فعلاً آخر جاز فيه وجهان: النصب بالعطف على ما بعد الفاء، والجزم على موضع الفاء لو لم تدخل وتقدير سقوطها"[2].

وسيبويه قد استبعد مثل هذا العطف، حيث قال في موضع آخر ذكر فيه بيت الشاهد: "والإشراكُ على هذا التوهم بعيد كبُعدِ ولا سابق شيئاً"[3].

وقال أيضاً: "واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيدٌ ذاهبان، وذاك أنّ معناه معنى الابتداء، فيُرى أنّه قال: هُم، كما قال (من الطويل):

..... وَلا سابِقٍ شَيئاً إذا كَانَ جَائِيا

على ما ذكرتُ لك"[4].

وقال في كلامه عن كسر عين نحو (ادعِه) من (دعوت) لتوهُّم سكونها ودفعاً لالتقائها ساكنة مع الدال: "وهذه لغة رديئة، وإنّما هو غلط، كما قال زهير (من الطويل):

---

١. الكتاب: ١١٧/٣.

٢. خزانة الأدب: ١٠٣/٩.

٣. الكتاب: ٥٧/٣.

٤. المصدر نفسه: ١٥٧/٢، ١٥٨.

بَدا لِيَ أَنّي لَستُ مُدرِكَ ما مَضَى وَلا سابِقٍ شَيئاً إذا كانَ جائِيا"[1].

وقد اعترض ابنُ مالك على استعمال سيبويه لكلمة (الغلط) ظناً منه أنّ المُراد بها (الخطأ)، حيث قال بعدما نقل كلام سيبويه السّابق: "وهذا خيرُ مَرضِيّ منه – رحمه الله – ، فإنّ عربيّاً مطبوعاً كزُهير، قائل البيت، لو جاز غلطه في هذا لم يُوثق بشيءٍ من كلامه، بل يجب أن نعتقدَ الصّوابَ في كلّ ما نطقت به العرب"[2].

وكذلك قال المحقق إميل يعقوب: "تتحفظ على كلام سيبويه، فكيف يكون هؤلاء الناس من العرب ويغلطون؟ أليسوا هم أصحاب اللغة؟ وهل نستطيع تخطِئةَ العرب أو بعضهم بقواعد هي نفسها مستقرأة من كلام العرب؟ وهل يجوز أن نُخطِّئَ قوماً من العرب مُستندين على لغة قومٍ آخرين؟"[3].

وردّ ابن هشام على هذا بقوله: "ومرادُه بالغلط ما عبّر عنه غيرُه بالتّوهُّم، وذلك ظاهر من كلامه، ويوضحه إنشاده البيت، وتوهّم ابن مالك أنّه أراد بالغلط الخطأ فاعترَضَ عليه بأنّا متى جوّزنا ذلك عليهم زالت الثّقةُ بكلامهم، وامتنع أن نُثبِتَ شيئاً نادراً لإمكان أن يقال في كل نادر: إنّ قائله غلط"[4].

وممّا يدل على أنّ سيبويه يريد معنى التوهم أنّه قال في موضع ذكر فيه بيت الشاهد: "ومثلُه قول زهير (من الطويل):

بَدا لِيَ أَنّي لَستُ مُدرِكَ ما مَضَى وَلا سابِقٍ شَيئاً إذا كانَ جائِيا

لمّا كان الأوّل تستعمل فيه الباء ولا تغيّر المعنى، وكانت ممّا يلزم الأوّل نَوَوها في الحرف الآخر، حتّى كأنّهم قد تكلّموا بها في الأوّل"[5].

---

١. الكتاب: ٤/٢٧٤.

٢. شرح التسهيل لابن مالك: ٢ /٥٢.

٣. الكتاب: ٢/١٥٧ (الهامش رقم: ٢).

٤. مغني اللبيب: ٢/١٣٨.

٥. الكتاب: ٣/٢٨، ٢٩.

وإلى هذا التعليل نفسه ذهب ابن يعيش، حيث قال عند موضع الشاهد: "لمّا كثر استعمال الباء في خبر ليس توهم وجودها فخفض بالعطف على تقدير وجودها وإن لم تكن موجودة"[1].

وعدّه ابن عصفور ضمن الضرائر الشعرية حيث قال: "ومنه: العطف على التوهم، ومثله قول زهير:

بَدا لِيَ أَنّي لَستُ مُدرِكَ ما مَضَى وَلا سابِقٍ شَيئاً إِذا كانَ جائِيا

فـ(سابق) في البيت خفض على توهم الباء في مدرك"[2].

ورأى ابن هشام أنّ كثرة دخول الباء في خبر (ليس) هي التي أجازت دخول ذلك العامل المتوهم وحسّنت دخوله، فحسّنَ قول زهير:

بَدا لِيَ أَنّي لَستُ مُدرِكَ ما مَضَى وَلا سابِقٍ شَيئاً إِذا كانَ جائِيا

ولم يحسّن قولَ الآخرِ (من المتقارب):

وَما كُنتُ ذا نَيْرَبٍ فِيهِمُ ولا مُنْمِشٍ فِيهِمُ وَلاَ مُنْمِلِ[3]

"لقلّة دخول الباء على خبر كان، بخلاف خبر (ليس)، و(ما)، والنَّيربُ: النميمة، والمُنْمِلُ: الكثير النميمة، والمُنْمِشُ: المُفسد ذات البين"[4].

ولا بدّ من التفريق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم رفعاً لإلباسٍ قد يحدث، فالعامل في العطف على الموضع يكون موجوداً دون مؤثره[5]،

---

١. شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٥٢.

٢. ضرائر ابن عصفور: ٢١٧، ٢١٨.

٣. البيت بلا نسبة في لسان العرب (نمش) ١٤/٣٦٠، ومغني اللبيب: ٢/١٣٧، وشرح شواهد المغني: ٢/٨٦٩، والدرر اللوامع: ٢/٤٦٩.

٤. مغني اللبيب: ٢/١٣٧.

٥. ينظر تفسير البحر المحيط: ٨/٢٧٥.

وذلك نحو قوله . تعالى .: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾[1]، فـ(أكن) معطوف على موضع (فأصدق) لأنَّ موضع الفاء الجزم؛ إذ التقدير: إنْ تؤخرني أصدق وأكن من الصالحين، وهذا التقدير على مذهب أبي علي الفارسي[2]، أمّا ما حكاه سيبويه عن الخليل فهو أنّه جزم (أكن) على تَوهُّمِ الشرط، بينما العامل في العطف على التوهم مفقود وأثره موجود وذلك نحو بيت الشاهد: (ولا سابقٍ) بالجر[3].

وقد نقل البغدادي عن المبرد أنّه أنكر رواية الجر، لأنّه يرى أنّ حروف الجر لا تعمل مع الحذف، وأنّه قد أنشد البيت نصباً[4]:

بَدا لِيَ أَنّي لَستُ مُدرِكَ ما مَضَى ... وَلا سابِقاً شَيئاً إِذا كانَ جائِيا[5]

بنصب (سابقاً) معطوفاً على (مدرك).

وقد روى سيبويه البيت نصباً أيضاً واستدل به على إعمال اسم الفاعل المنون (سابقاً) ونصبه للمفعول به (شيئاً)[6].

وذكر ابن مالك أنّ "المعطوف على الخبر المجرور بالباء الزائدة يجوز جره حملاً على اللفظ وهو المختار، ويجوز نصبه على المحلّ، ... ، فلو كان المعطوف عليه منصوباً لجاز في المعطوف عليه ما جاز في المعطوف على المجرور"[7].

أي: يجوز فيه النصبُ على الظّاهر، والجرُّ على تقدير وجود الباء.

كما ذكر البغداديُّ أنّ المبرّدَ قد رواه:

---

١. سورة المنافقون من الآية: ١٠.

٢. ينظر رأيه في تفسير البحر المحيط: ٢٧٥/٨.

٣. ينظر تفسير البحر المحيط: ٢٧٥/٨.

٤. ينظر خزانة الأدب: ١٠٤/٩.

٥. البيت بهذه الرواية في ديوان زهير: ١٠٧، والكتاب: ٢١٩/١، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٩٤٦/٢، وارتشاف الضّرب: ١٧٥٧/٤، وتذكر النحاة: ١٢٣، وشرح شواهد المغني: ٢٨٥/١، وخزانة الأدب: ٤٩٢/٨، ١٠٤/٩، والدرر اللوامع: ٤٦٩/٢، ومسالك النحاة: ١٢٥.

٦. ينظر الكتاب: ٢١٩/١.

٧. شرح الكافية الشافية: ١٨٥/١.

..... وَلا سابِقِي شَيءٌ .....[1]

ونسب السيوطي هذه الرواية إلى ثعلب حيث قال: "ورأيته في شرح ثعلب بلفظ:

..... وَلا سابِقٌ شَيءٌ .....

ولا شاهد فيه على هذا"[2].

كما رُوي بيت الشاهد برفع (سابق):

بَدا لِيَ ..... وَلا سابِقٌ شَيئاً .....[3]

بالقطع على أنّه خبر لمبتدإ محذوف، والتقدير: ولا أنا سابق شيئاً.

وذكر المحقق عبد السلام هارون أنّ الرواية في شرح الديوان:

..... وَلاَ فائِتِي ..... [4]

وفي البيت شاهدان آخران، الأول: إضافة اسم الفاعل، والثاني: عمل اسم الفاعل (سابق) في قوله (شيئاً)، وذكر النحويون أنّ فيه فساداً من جهة المعنى؛ لأنّ الشيء لا يسبق إلاّ قبل مجيئه، وعلى هذا لا يجوز أن يقال إنّ ناصب (إذا) ما في جوابها من فعل أو شبهه؛ لأنّ تقدير الجواب: إذا كان جائيا فلا أسبقه، وهذا فاسد، وقد خرجّه العلماء على ثلاثة أوجه:

---

١. البيت بهذه الرواية في ديوان زهير: ١٠٧ ، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٩٤٧/٢، وشرح شواهد المغني: ٢٨٥/١، وخزانة الأدب: ٤٩٢/٨ (الهامش رقم: ١)، ١٠٤/٩، والدرر اللوامع: ٤٦٩/٢، ومسالك النحاة: ١٢٥.

٢. شرح شواهد المغني: ٢٨٥/١.

٣. الرواية في تذكرة النحاة: ٢٦٩، وخزانة الأدب: ١٠٤/٩، والدرر اللوامع: ٤٦٩/٢، ومسالك النحاة: ١٢٥.

٤. ينظر خزانة الأدب: ٤٩٢/٨ (الهامش رقم: ١).

الأول: أن يكون قولُهُ (إذا كان) من صفة شيء، كأنّه قال: سابقاً شيئاً إذا جاء لا أسبقه قبل وقته، وهذا فيه من الضعف أنّه إخبار بمعلوم؛ لأنّه من المعلوم أنّ الشيء لا يُسبق إلا قبل وقته.

الثاني: أن يجعل (إذا) بدل اشتمال، وكأنّه يقول: ولا سابقاً شيئاً وقته، أي: ولا سابقاً وقت شيء، وفي هذا الوجه استعمال (إذا) اسماً، وهو بعيد.

الثالث: جَعْلُ (إذا) شرطاً، وكأنّه قال: إذا كان جائياً لا أسبقه قبل أوانه، ويكون قوله (ولا سابقاً) قد أغنى عن الجواب[1].

ولا يصح أن تُجْعَلَ (إذا) ظرفية؛ لأنّ الشيء لا يسبق وقت مجيئه؛ وإنّما يُسبق قبل مجيئه[2].

وقد أبطل ابن هشام قول من يقول إنّ ناصب (إذا) هو ما في جوابها من فعل أو شبهه، حيث قال: "وهو قول الأكثرين، ويُرَدُّ عليهم أمور:

أحدها: أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة، وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة؛ لأنّ الظرف عندهم من جملة الجواب، والمعمول داخل في جملة عاملِهِ.

والثاني: أنّه ممتنع في قول زهير:

بَدا لِيَ أَنّي لَستُ مُدرِكَ ما مَضَى ... وَلا سابِقٍ شَيئاً إِذا كانَ جائِيا

لأنّ الجواب محذوف وتقديره: إذا كان جائيا فلا أسبقه، ولا يصح أن يقال: لا أسبق شيئاً وقت مجيئه؛ لأنّ الشيء إنّما يُسْبَقُ قبل مجيئه، وهذا لازم لهم أيضاً إن أجابوا بأنّها غير شرطية وأنّها معمولة لما قبلها وهو (سابق)، وأمّا على القول الأول فهي شرطية محذوفة الجواب وعاملها إمّا خبر كان، أو نفس كان إن قلنا بدلالتها على الحدث"[3].

---

١. ينظر مسالك النحاة: ١٢٤.

٢. ينظر خزانة الأدب: ١٠٤/٩، ١٠٥.

٣. مغني اللبيب: ١١٧/١.

وقد نُقل عن الدماميني أنّه لا يرى مانعاً من جعل (السابق) في البيت بمعنى الفائت، ويكون المعنى حينئذٍ: أنّي لا أدرك الماضي، ولا أفوت المستقبل الجائي إليّ، بل سيدركني، وعلى هذا فـ(إذا) شرطية، وتقدير الكلام في البيت: إذا كان شيئاً جائياً إليّ لا أفوته، وانتفاء الفوت حاصل وقت المجيء[1]، وقد رُوي البيت بـ(فائتي) مكان (سابق) . كما سبق .[2]، وهذه الرواية تُعزِّز تأويلَ الدّماميني.

وذكر البغداديُّ تأويلاً آخر يقوم على أنّ النفي في قوله: (ولا) راجع إلى القيد، فيؤول المعنى: لا أسبق شيئاً وقت مجيئه، بل أسبقه عند عدم مجيئه، وذكر أنّه هكذا لا غبارَ عليه؛ لأنّ رجوع القيد إلى النفي أمر شائع لا تردُّدَ فيه، كما ذكر أنّه يمكن تصحيحه بالتأويل بالإرادة أو التقدير، كأن يقال: لا أسبق شيئاً وقت إرادة مجيئه أو تقدير مجيئه، أو قرب مجيئه، على أنه مجاز شائع[3].

كل هذا لأجل أن يطابق الكلام الواقع، ولا يكون غريباً عنه.

وذكر بعضُ النحويين أنّ مطابقة الواقع وعدمَها ليست من وظائف النحو، لأنّه يجوز أن يقال: لقيت العنقاء، و: الأرضُ فوقَنا، وهذا غير مطابق للواقع[4]، وقد اعترف بهذا ابنُ هشام نفسُه، حيث قال: "وإنّما العرب محميُّون عن الخطأ في الألفاظ دون المعاني"[5].

ومعنى بيت الشاهد:

إنّي اعتبرت الدنيا وما فيها، فظهر لي أنّ الكلَّ يُذهبه الفناء، فما مضى لا أدركه أبداً، وما يأتي لا أقدرُ أن أسبقه، فلا أستطيع دفع ما هو مقدر عليّ من موت وغيره.

---

١. ينظر شرح أبيات مغني اللبيب: ٢/٢٤٢.

٢. ينظر ص ٥٩٨ من هذا البحث.

٣. ينظر شرح أبيات مغني اللبيب: ٢/٢٤٢.

٤. ينظر المصدر نفسه: ٢/٢٤٢.

٥. مغني اللبيب: ١/٣١٨.

وقد نسب سيبويه البيت إلى زهير بن أبي سُلمى في خمسة مواضع من المواضع السّبعة التي أنشده فيها[1]، وذكر البغداديُّ أنّه أنشده في أربعة مواضع فقط، حيث قال: "وقد ذكر سيبويه هذا البيت في ثلاثة مواضع أخر من كتابه"[2]، أي: ثلاثة مع هذا الموضع فهي أربعة، وعلّق المحقق عبد السلام هارون بأنّها ست مواضع آخر[3]، وهو الصواب[4].

ونسبه سيبويه في موضع واحد إلى صرمة الأنصاري[5] [6]، ولم ينسبه في الموضع الأخير[7].

وقد نقل السيوطي عن ثعلبَ أنّ الأصمعيَّ قد أنكر كون القصيدة التي منها بيت الشاهد لِزُهير[8]، ولكنّ القصيدةَ التي منها بيتُ الشاهد موجودةٌ في ديوان زهير[9].

قيل إنّ سببَ القصيدة أنّ كسرى طلب النعمان بن المنذر ليقتل زهيراً، ففرّ زهير فأتى قبيلة طيء، فسألهم أن يُدْخِلُوهُ جَبلَهم، فأبوا، فلقيه بنو رواحة، من عبس، فقالوا له: أقم فينا، فإنّا نمنعك ممّا نمنع منه أنفسنا، فقال: لا طاقة لكم بكسرى، وأثنى عليهم خيراً.

وأول هذه القصيدة قوله:

---

١. ينظر الكتاب: ٢١٩/١، ٢٨/٣، ٥٧، ١١٧، ٢٧٤/٤.

٢. خزانة الأدب: ١٠٣/٩.

٣. ينظر المصدر نفسه: ١٠٣/٩ (الهامش رقم: ٤).

٤. ينظر الكتاب: ٢١٩/١، ٣٦٥، ١٥٨/٢، ٢٨/٣، ٥٧، ١١٧، ٢٧٤/٤.

٥. هو صرمة بن قيس بن مالك أبو قيس النجاري الأوسي، شاعر جاهلي، عمّر طويلاً، وترهّب، وفارق الأوثان في الجاهلية، وقيل إنه أسلم في شيخوخته عام الهجرة.

ينظر الإصابة في تمييز الصحابة: ٢١٨/٧، والأعلام: ٢٠٣/٣.

٦. ينظر الكتاب: ٣٦٥/١.

٧. ينظر المصدر نفسه: ١٥٧/٢، ١٥٨.

٨. ينظر شرح شواهد المغني: ٢٨٤/١.

٩. ينظر الديوان ص ١٠٧.

أَلا لَيتَ شِعري هَل يَرى النّاسُ ما أَرى مِنَ الأَمرِ أَو يَبدو لَهُم ما بَدا لِيا
بَدا لِيَ أَنَّ النّاسَ تَفنى نُفوسُهُم وَأَموالُهُم وَلا أَرى الدَهرَ فانِيا[1]

وزهير بن أبي سُلمى ينسبه الناس إلى مزينة، وهي بنت كعب بن ربوة وأم عمرو بن أدّ إحدى جدات زهير لأبيه، ولد نحو عام ٥٢٠م، ولكنه يتم من أبيه باكراً فتزوجت أمه أوس بن حجر وعني أوس بزهير فجعله راوية له[2].

وزُهير أحد الثلاثة المقدمين على سائر شعراء الجاهلية وهم: امرُؤ القيس وزهير والنابغة الذُبياني، وأحد أصحاب المعلّقات، ووالد كعب بن زهير صاحب القصيدة المشهورة التي أولها:

بانَتْ سُعادُ فَقَلبي اليَومَ مَتبولُ مُتَيَّمٌ إِثرَها لَم يُفدَ مَكبولُ

واسم أبي سُلمى: ربيعة بن رياح المزني، من مُزينة مضر، وكان زهير جاهلياً لم يُدرك الإسلام، وأدركه ابناه: كعب وبُجَيْر[3].

وقال عنه ابن سلاّم: "وقال أهلُ النّظر: كان زهيراً أحصفهم شعراً، وأبعدهم من سُخفٍ، وأجمعهم لكثير من المعنى في قليل من المنطق، وأشدهم مبالغة في المدح، وأكثرهم أمثالاً في شعره"[4].

ومعنى (أحصفهم): أحكمهم وأجزلهم. من الحصافة وهي ثخانة العقل، وجودة الرأي وإحكامه، والحصيف: المحكم الرأي، الجيد التدبير[5].

وقد عمّر زهير طويلاً، نحو تسعين عاماً، وتوفي قبل مبعث رسول الله ﷺ. قبل عام ٦١٠م[6].

---

١. ينظر شرح شواهد المغني: ١/٢٨٣، ٢٨٥.
٢. ينظر الشعر والشعراء: ١/١٣٧.
٣. المصدر نفسه: ١/١٤١.
٤. طبقات فحول الشعراء: ١/٦٤.
٥. ينظر لسان العرب (حصف) ٤/١٤٢.
٦. ينظر تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ١/١٩٥.

ومن شواهد سيبويه على المسألة نفسها قول الأخوص الرياحي (من الطويل):

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلاَ نَاعِبٍ إِلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا[1]

على أنَّ (ناعب) مجرور عطفاً على توهم وجود الباء في خبر ليس وهو قوله: (مصلحين)، قال سيبويه: "فحملوه على (ليسوا بمصلحين)"[2].

وقال عنه ابن برّي: "وهو ضرب من الغلط"[3]، وهو في استعماله للفظ (الغلط) تابع للمعنى الذي أراده سيبويه منها، وليس معنى الخطأ .كما مرّ .[4]، وكيف يكون هذا مقصوده وهو القائل عن العرب إنَّ ألسنتهم لا تطاوعهم في اللحن والخطأ[5].

وقد ردَّ المبرد رواية الجر التي رواها سيبويه، وروى البيت بالنصب:

..... ولا ناعِباً .....[6]

قال البغداديُّ: "ولم يُجِز المبرِّد إلاَّ نصب ناعب. قال: لأنَّ حرف الجر لا يضمر"[1].

---

١. البيت له في الكتاب: ٢٢٠/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١٩٣/١، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٢/٢، ولسان العرب (شأم) ٦/٨، وخزانة الأدب: ١٥٨/٤، ١٦٠، ١٦٤.

وللأخوص اليربوعي في شرح شواهد المغني: ٨٧١/٢.

وللفرزدق في الكتاب: ٢٨/٣.

وبلا نسبة في الخصائص: ١٣٤/١، وأسرار العربية: ٩٦، وأمالي السهيلي: ٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٨/٥، ٥٧/٧، وضرائر ابن عصفور: ٢١٨، وشرح الرضي على الكافية: ١٩١/٢، ١٩٢، وارتشاف الضَّرب: ٢٤٤٩/٥، وتذكرة النحاة: ٢٧١، وتفسير البحر المحيط: ٢٤٤/٥، ومغني اللبيب: ١٣٩/٢، ٢٠٩، وخزانة الأدب: ٢٩٥/٨، والدرر اللوامع: ٤٧٠/٢.

٢. الكتاب: ٣٠٦/١.

٣. شرح شواهد الإيضاح: ٥٩٠.

٤. ينظر ص ٥٩٥ من هذا البحث.

٥. ينظر مغني اللبيب: ١١٠/١.

٦. البيت بهذه الرواية في الكتاب: ٢٢٠/١، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٨٩، والدرر اللوامع: ٤٧٠/٢.

وسيبويه لم ينكر النصب، بل رواه أيضاً، حيث أنشد بيت الشاهد ثلاث مرات في كتابه[2]، رواه في إحداها بنصب (ناعب)، واستدل به على إعمال اسم الفاعل (مصلحين) ونصبه للمفعول به (عشيرة) لوجود النون فيه؛ لأنّ النون فيه بمنزلة التنوين في الاسم المفرد، وكلاهما يمنع الإضافة ويوجب نصب ما بعده، و(ناعباً) بالنصب عطف على لفظ (مصلحين) المنصوب خبراً لـ(ليس)، كما هو في رواية الجر عطف على توهم إدخال الباء على خبر (ليس)[3].

ونقل السيوطي عن ابن يسعون[4] قوله: "يُروى: ولا ناعب عطفاً على مصلحين، وبالرفع على القطع، أي: ولا غرابها ناعب إلا ببين، وبالجر على توهم الباء في مصلحين"[5].

وقد رواه ابن برّي:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلاَ نَاعِياً إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

(ناعياً) بالياء[6].

و(الناعي): الذي يأتي بخبر الموت، من (النعي): وهو خبر الموت[7].

ولعله خطأ مطبعي؛ لأنّه قال بعدما ذكر البيت: "والناعب: المصوت، وأكثر ما يستعمل في أصوات الغربان"[8]، ففسّره على معنى (الناعب) بالباء ولم يذكر (النّعي) بالياء، وجاء في هامش تحقيق شرح شواهد الإيضاح: "ويروى: ولا ناعب"

---

١. خزانة الأدب: ١٥٩/٤.

٢. ينظر الكتاب: ٢٢٠/١، ٣٦٥، ٢٨/٣.

٣. ينظر المصدر نفسه: ٢٢٠/١، ٢٢١.

٤. هو يوسف بن يسعى بن يوسف بن يسعون النُّجيبي الباجلي، ويُعرف بالشنشي، كان أديباً لُغوياً، من مؤلفاته: المصباح في شرح ما أعتمّ من شواهد الإيضاح، توفي . رحمه الله . سنة (٥٤٠هـ).
ينظر بغية الوعاة: ٣٦٣/٢، وهدية العارفين: ٥٥٢/٦، والأعلام: ٢٥٦/٨.

٥. شرح شواهد المغني: ٨٧٢/٢.

٦. ينظر شرح شواهد الإيضاح: ٥٨٩.

٧. ينظر لسان العرب (نعا) ٣٠٨/١٤.

٨. شرح شواهد الإيضاح: ٥٩٠.

بالباء، فهذا دليل على أنّه رُوِيَ في المتن بالياء بخلاف ما فسره به[1]، واستشهد بالبيت على جمع (مشؤوم) على (مشائيم)، والوجه في هذا الوصف أن يجمع جمع مذكر سالماً ولا يُكَسَّر[2]، وكذلك قال ابن منظور: "والجمع مشائيم نادر، وحكمه السلامة"[3].

ومعنى بيت الشاهد:

يصف الشاعر قوماً بأنهم نذيرُو شؤم لمن حولهم، وليسوا بمصلحين بين الناس، ولا يصيح غرابهم إلاّ بالفراق وتصدع الشمل.

وعادة العرب أنّهم يتشاءمون بصوت الغراب؛ لأنّه نذير شؤم وفراق، وليس في الأرض شيء ممّا يتشاءمون به إلاّ الغراب عندهم أنكد منه، ومنهم من فصّل؛ فذكر أنّ نعيب الغراب ممّا يُتَطَيَّر ويُتَشاءم منه، ونغيقه (بالغين المعجمة) ممّا يتفاءل به[4]، قال ابن منظور: "وقيل نغق بخير ونعب ببين"[5].

وقد رواه أبو حيّان:

..... وَلاَ نَاعِقٍ إلاّ بِبَيْنٍ غُرابُهَا[6]

و(النَّعق) بالعين المهملة: من (نعق) الرّاعي بالغنم ينعق نعقاً ونعيقاً: إذا صاح بها وزجرها[7].

ونقل عن الأزهريّ: "نعق الغراب ونغق بالعين والغين جميعاً"[8].

قال ابن منظور: "والغين في الغراب أحسن"[9].

---

١. ينظر المصدر نفسه: ٥٨٩ (الهامش رقم: ٢).

٢. ينظر نفسه: ٥٩٠.

٣. لسان العرب (شأم) ٦/٨.

٤. ينظر خزانة الأدب: ١٦٢/٤.

٥. لسان العرب (نغق) ٣١١/١٤.

٦. ينظر ارتشاف الضَّرب: ٢٤٤٩/٥.

٧. ينظر لسان العرب (نعق) ٣٠٠/١٤.

٨. ينظر لسان العرب (نعق) ٣٠١/١٤.

٩. المصدر نفسه (نعق) ٣٠١/١٤.

وبيت الشاهد نُسب تارة إلى الأخوص اليربوعيّ، وتارة إلى الأخوص الرياحيّ.

قال البغدادي: "وفيه أنّ الأخوص نُسب تارة إلى جدّه الأدنى وهو رياح، وتارة إلى جدّه الأعلى وهو يربوع"[1].

قال الآمدي في نسبته: "الأخوص، بالخاء المعجمة اسمه زيد بن عمرو بن عتاب بن هرمي بن رياح بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، شاعر فارس"[2]. شاعر مخضرم عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام[3].

والأخوص بالخاء المعجمة من (الخوص)، يقال: رجل أخوص، أي غائر العينين، وقيل: الخوص: أن تكون إحدى العينين أصغر من الأخرى، وقيل: هو غؤور العين في الرأس، والأنثى: خوصاء[4].

أمّا الأحوص بالحاء المهملة من (الحوص)، وهو ضيق في مؤخر العين، وقيل: هو ضيق في إحدى العينين دون الأخرى[5].

قال البغداديّ: "وأمّا الأحوص بالحاء المهملة فليس هذا، وكثيراً ما يُصحّفُ به"[6].

* * *

العَطفُ عَلَى المَوضِعِ

قال الشاعر (من الوافر):

مُعَاوِيَ إنّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ... فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلاَ الحَدِيدَا[1]

---

١. خزانة الأدب: ٤/١٦٥.

٢. المؤتلف والمختلف للآمدي: ٥٨.

٣. ينظر معجم الشعراء لعفيف عبد الرحمن: ١٤، والأعلام: ٣/٦٠.

٤. ينظر لسان العرب (خوص) ٥/١٧٧.

٥. ينظر المصدر نفسه (حوص) ٤/٢٧١.

٦. خزانة الأدب: ٤/١٦٣. وستأتي ترجمةُ الأحوص لاحقا. ينظر ص ٦٢٧ من هذا البحث.

سبق بيان الفرق بين العطف على التوهم، والعطف على الموضع على ما ذكره أبو حيان [2].

والعطف على الموضع جائز عند النحويين، قال سيبويه: "وذلك قولك: ليس زيد بجبان ولا بخيلاً، وما زيد بأخيك ولا صاحبك، والوجه فيه الجر؛ لأنّك تريد أن تُشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليه المعنى، وأن يكون آخره على أوّله أولى؛ ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء مع قربه منه، وقد حملهم قُرب الجوار على أن جرُّوا: هذا جُحْرُ ضبٍّ خَربٍ، ونحوه، فكيف ما يصحُّ معناه"[3].

وممّا استدلّ به سيبويه على ما جاء من العطف على الموضع في كلام العرب، قولُ الشاعر (من الوافر):

مُعَاوِيَ إنَّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ... فَلَسْنَا بِالجِبَالِ وَلاَ الحَدِيدَا(بيت الشاهد)

قال سيبويه: "لأنّ الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخِلّ بالمعنى، ولم يُحْتَجْ إليها ولكان نصباً، ألا تراهم يقولون: حسبك هذا، وبحسبك هذا، فلا يتغير المعنى"[4].

---

١. البيت لعُقيبة بن هُبيرة الأسدي في ديوانه: ٣٠٣/١، والكتاب: ١١٣/١، وسر صناعة الإعراب: ١٤١/١، ٣٠٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٣٢/١، والمقنع في شرح اللمع: ٢٧١/١، لسان العرب (غمز) ٨٣/١١، وشرح شواهد المغني: ٨٧٠/٢، وخزانة الأدب: ٢٦٠/٢، والدرر اللوامع: ٣٣٣/١.

ولعبد الله بن الزبير في خزانة الأدب: ٢٦٤/٢.

وبلا نسبة في الكتاب: ٣٠٤/٢، ٣٦٢، ١٠٥/٣، ومعاني القرآن للفراء: ٣٤٨/٢، والمقتضب: ٦٠٢/٢، ٣٩٥/٤، ٥٨١، وأمالي القالي: ٣٦/١، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف: ٤٦١/١، وشرح الرضي على الكافية: ٣٨٠/١، ١٩١/٢، ووصف المباني: ٢٠٢، ٢٢٥، والأشباه والنظائر في النحو: ٥٤/٣، وخزانة الأدب: ١٦٥/٤، ٣٠١/١٠، ٣٩٧/١١.

٢. ينظر ص ٥٩٦، ٥٩٧ من هذا البحث.

٣. الكتاب: ١١٣/١.

٤. الكتاب: ١١٤/١.

وصحيح أنّه لا فرق بين قوله: (فلسنا بالجبال، ولسنا الجبال) من حيث المعنى، ولكنّ الفرق بينهما في قوة المعنى؛ لأنّ المعنى بوجود الباء أقوى، وذلك لأنّ الغرض من زيادة الباء في خبر (ليس)، و(ما) هو تأكيد النفي[1].

كما استدل به الرضي أيضاً، حيثُ قال: "وإذا عطفت على خبر (ما) أو خبر (ليس) المجرور بالباء منفياً، نحو: ما زيد بقائم ولا قاعدٍ، جاز في المعطوف الجر حملاً على اللفظ، والنصب حملاً على المحل، قال:

مُعَاوِيَ إِنَّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلاَ الْحَدِيدَا"[2].

وقد نقل البغدادي عن المبرد أنّه ردّ رواية النصب التي رواها سيبويه، وأنّه قد تبعه جماعة منهم العسكري[3]، حيث نُقل عنه قوله: "وممّا غلط فيه النحويون ورووه موافقاً لما أرادوه، ما روي عن سيبويه عندما احتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض، وقد غلط على الشاعر، لأنّ هذه القصيدة مشهورة، وهي مخفوضةٌ كلها"[4].

وروى المبرِّد البيت بالجر:

مُعَاوِيَ ..... فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلاَ الْحَدِيدِ[5]

بالعطف على لفظ (الجبال) المجرور لفظاً بالباء الزائدة الداخلة على خبر (ليس) لتوكيد النفي.

---

١. ينظر المتبع في شرح اللمع: ١/٢٧٠ .

٢. شرح الرضي على الكافية: ٢/١٩١.

٣. هو الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل بن زيد بن حكيم أبو أحمد العسكري، من الأئمة المذكورين في التصرف في أنواع العلوم من مؤلفاته: التصحيف والتحريف، والحكم والأمثال، وكتاب الزواجر، توفي . رحمه الله . سنة (٣٨٢هـ).

ينظر بغية الوعاة: ١/٥٠٦، وشذرات الذهب: ٣/٢٢٥، والأعلام: ٢/١٩٦.

٤. خزانة الأدب: ٢/٢٦٠.

٥. البيت بهذه الرواية في خزانة الأدب: ٢/٢٦٠، والدرر اللوامع: ١/٣٣٣.

ومما يظهر من كلام المبرد الآتي أنه يجيز العطف على الموضع، حيث قال: "وتقول: وحقِّ اللهِ ثم حقِّك لأفعلنَّ، ولو قلت: ثم حقَّك، تحمله على الموضع كان جائزاً، كما قال (من الوافر):

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلاَ الْحَدِيدَا

وعلى هذا قرئ: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّـٰلِحِينَ﴾[1]، لأنه حَمَلَهُ على موضع الفاء"[2].

وقال في موضع آخر: "ومثل ما يحمل على الموضع قوله (من الوافر):

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلاَ الْحَدِيدَا"[3].

وقال في موضع ثالث: "والعطف يجري هذا المجرى، فمن جعل المعطوفَ على الموضع قال: لا حول ولا قوةٌ إلا بالله، حمل الثاني على الموضع، ونظير هذا قوله (من الوافر):

..... فَلَسْتَنَا بِالْجِبَالِ، وَلاَ الْحَدِيدَا

حمل الثاني على الموضع، كأنَّه قال: فلسنا الجبالَ ولسنا الحديدا، ومثله قول الله ـ عز وجل ـ: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾ لولا الفاء كان: ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ مجزوماً، كما أنه لولا الباء، لكانت (الجبال) منصوبة؛ لأنه خبر (ليس)"[4].

وقد يكون ردُّه لرواية النصب على ما نقله عنه البغدادي لأنه سمع البيت في قصيدة مجرورة على نحو ما قال الفراء: "وينشد (الحديدا) خفضاً ونصباً، وأكثر ما سمعته بالخفض"[5]، وليس لأنَّ لا يُجيزُ العطف على الموضع مثلاً.

---

١. سورة المنافقون من الآية: ١٠

٢. المقتضب: ٢/٦٠٢، ٦٠٣.

٣. المصدر نفسه: ٤/٣٩٥.

٤. نفسه: ٤/٥٨١.

٥. معاني القرآن للفراء: ٢/٣٤٨.

ونقل البغدادي عن السيرافي قوله عن شعر عُقيبة الأسدي[1] إنّه يجوز في إنشاد قوافيه الجر والنصب[2]، وردّه اللَّخميُّ، وذكر أنّ هذا من الوهم؛ لأنّه لا يجوز أن يُنشد بعض القصيدة منصوباً وبعضها مرفوعاً على طريق الإقواء؛ لأنّ الإقواء في الغالب إنّما يكون بين المرفوع والمجرور لما بينهما من المناسبة[3].

وقد ذكر الأعلم أنّ بيت الشاهد يُروى مع أبيات مجرورة القافية منها:

أَكَلتُم أرضَنَا فَجَرَدتُموها فَهَل مِن قَائِمٍ أو مِن حَصِيدِ

وأنّ جماعة من النحويين قد خالفوا سيبويه ونازعُوه في رواية النصب[4]، ثم قال: "والحجة لسيبويه أنّه لا يُدفع عن الثقة والصدق، فيجوز أن يكون الذي أنشده إياه نقل هذا إلى النصب، ويجوز أن يكون من قصيدة منصوبة"[5].

وقد خطّأ ابنُ الأنباري من روى البيت بالجر، حيث قال: "ومن زعم أنّ الرواية (ولا الحديدِ) بالخفض فقد أخطأ؛ لأنّ البيت الذي بعده:

أَدِيرُوهَا بَنِي حَرْبٍ عَلَيْكُم وَلاَ تَرْمُوا بِهَا الغَرَضَ البَعِيدَا

---

١. هو عقيبة أو (عقبة) بن هبيرة الأسدي، شاعر جاهلي إسلامي، وفد على معاوية بن أبي سفيان ودفع إليه رقعة فيها بعض الأبيات (منها بيت الشاهد)، ثم قضى له معاوية حوائجه توفي نحو سنة (٥٠هـ).

ينظر خزانة الأدب: ٢/٢٦٠، والأعلام: ٤/٢٤١.

٢. ينظر خزانة الأدب: ٢/٢٦٣.

٣. ينظر المصدر نفسه: ٢/٢٦٣.

٤. ينظر النكت: ١/٧٨.

٥. المصدر نفسه: ١/٧٨.

والرَّويُّ المخفوض لا يكون مع الرَّويِّ المنصوب في قصيدة واحدة"[1].

وقال ابن خروف منتصراً لرواية سيبويه: "وإن لم يكن البيت من هذا القصيد فسيبويه أعلم بما روى، والثقة فيما روى، ولا ترد رواية الثقات بإنكار من أنكرها لقلة حفظه"[2].

ونقل البغدادي قول بعضهم إنَّ البيت من شعر لعبد الله بن الزبير الأسدي وهو قوله (من الوافر):

رَمَى الحَدَثَانُ نِسوَةَ آلِ حَربٍ ... بِمِقدارٍ سَمَدنَ لَهُ سُمودا
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بيضاً ... وَرَدَّ وُجوهَهُنَّ البيضَ سُودا
فَإِنَّكَ لَو سمعتَ بُكَاءَ هِندٍ ... وَرَمْلَة إذ تَصُكَّانِ الخُدُودَا
مُعَاوِيَ إِنَّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ... فَلَسنَا بِالجِبَالِ وَلاَ الحَدِيدَا[3]

قال البغدادي: "ولا يخفى أنَّ هذا البيت أجنبي من هذه الأبيات، ويدل عليه أن أبا تمام أنشد هذه الأبيات لمن ذكرنا في باب المراثي من الحماسة بدون البيت الأخير ولم يذكره أحد من شراحه"[4].

فهذه الأبيات المنسوبة الروي والتي نُسب بيت الشاهد إليها، أمَّا الأبيات المجرورة الروي فقد أنشدها السيوطي، وهي:

أَكَلتُم أَرضَنَا فَجَرَدتُموهَا ... فَهَل مِن قَائِمٍ أَو مِن حَصِيدِ
ذَرُوا خَوْنَ الخِلافَةِ واستَقِيموا ... وَتَأمِيرَ الأَرَاذِلِ وَالعَبِيدِ
أَتَطمَعُ فِي الخُلُودِ إِذَا هَلَكنَا ... فَلَيسَ لَنَا وَلا لَكَ مِن خُلُودِ
فَهَيهَا أُمَّةً هلكتْ ضِيَاعاً ... يَزِيدُ أَمِيرُهَا وَأَبُو يَزِيدِ[5]

---

١. الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٣٣/١.

٢. شرح جمل الزجاجي لابن خروف: ٤٦٢/١.

٣. ينظر ديوان الحماسة لأبي تمام: ١٦٩، وخزانة الأدب: ٢٦٤/٢.

٤. خزانة الأدب: ٢٦٤/٢.

٥. ينظر شرح شواهد المغني: ٨٧٠/٢.

قال السيوطي: "قال التُّدميريُّ[1] في شرح أبيات الجُمل: وقد بان بهذه الأبيات أنَّ الصواب رواية (ولا الحديد) بالجر، ولكن سيبويه رواه بالنصب فتبعه الزجاج"[2].

وقد روى البغدادي أيضاً هذه الأبيات ضمن ما نقله عن العسكري من ردِّه لرواية النصب وتمسكه برواية الجر[3].

وقيل إنَّه يجوز أن يكون البيت من شعرين معاً؛ لأنَّه من عادة الشعراء أن يستعير بعضهم من كلام بعض، وربما أخذ الشاعر منهم البيت برمته دون أن يغير فيه[4]، وذلك نحو ما فعل الفرزدقُ في قول جميل بُثينة[5] (من الطويل):

ترى النَّاس ما سِرْنَا يسيرُون خلفَنا وَإنْ نَحْنُ أوْمَأْنَا إلَى النَّاسِ وَقَّفُوا[6]

قال البغداديُّ: "فإنَّ هذا البيت لجميل بن عبد الله، انتحله الفرزدقُ"[7].

ومعنى بيت الشاهد:

يا خليفة المسلمين ـ معاوية ـ اعطف على رعيتك فإنَّهم بشر مثلك يتألمون من الظلم فليسوا جماداً لا دماء فيهم.

و(معاوي) ترخيم: معاوية، وهو معاوية بن أبي سفيان[1].

---

١. هو أحمد بن عبد الجليل بن عبد الله أبو العباس التدميري، كان مقدماً في صنعة الإعراب، ضابطاً للغات، حافظاً للآداب، من مؤلفاته: التوطئة في النحو، شرح أبيات الجمل، وشرح الفصيح، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٥٥٥هـ).

ينظر بغية الوعاة: ٣٢١/١، والأعلام: ١٤٣/١.

٢. شرح شواهد المغني: ٨٧٠/٢.

٣. ينظر خزانة الأدب: ٢٦٠/٢.

٤. ينظر المصدر نفسه: ٢٦٢/٢.

٥. هو جميل بن عبد الله بن معمر أبو عمرو العذري القضاعي، شاعر إسلامي عده ابن سلام في الطبقة السادسة من فحول الإسلام من عشاق العرب، أكثر شعره في النسيب والغزل والفخر، وأقل ما فيه للمدح، عُرف بحبه لبثينة فقرنت باسمه وتناقل الناس أخبارهما، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٨٢هـ).

ينظر طبقات فحول الشعراء: ٦٦٩/٢، والشعر والشعراء: ٤٢٥/١، وسمط اللآلئ: ٢٩/١.

٦. البيت لجميل في خزانة الأدب: ٢٦٣/٢، وليس في ديوانه ولا في ديوان الفرزدق.

٧. خزانة الأدب: ٢٦٣/٢.

و(أسجح): بقطع الهمزة بمعنى: أرفق، وتلطّف، وسهّل[2].

وممّا جاء فيه هذا اللفظ بهذا المعنى قول عائشة أم المؤمنين . رضي الله عنها . لعلي بن أبي طالب . ﷺ . يوم الجمل[3] حين ظهر على الناس: (قَدْ مَلَكْتَ فَأَسْجِحْ)[4].

* * *

العطْفُ عَلى مَعمُولَي عَامِلَينِ

---

١. هو معاوية بن صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي، مؤسس الدولة الأموية في الشام، أحد دُهاة العرب المتميزين الكبار، توفي . رحمه الله . سنة (٦٠هـ).

ينظر غاية النهاية: ٣٠٣/٢، والأعلام: ٢٦١/٧.

٢. ينظر لسان العرب (سجح) ١٢٥/٧.

٣. كان في سنة ٣٦هـ.

ينظر أيام العرب في الإسلام: ٣٢١.

٤. صحيح البخاري، باب (من رأى العدو فنادى بأعلى صوته: يا صباحاه، حتّى يُسمع النّاس) ص: ٥٥٧، رقم الحديث (٣٠٤١)، ونصه: "يا ابن الأكوع، ملكت فأسجح".

قال الأعورُ الشَّنِيُّ (من المتقارب):

هَوِّن عَلَيكَ فَإنَّ الأُمُور بِكَفِّ الإلـهِ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِآتِيكَ منهِيُّهَا وَلاَ قَاصِرٍ عنكَ مَأمُورُهَا[1]

أجْمَعَ النَّحويون على جواز العطف على معمولَي عامل واحد، نحو: إنَّ زيداً ذاهبٌ وعمراً جالسٌ، بعطف (عمراً)، و(جالس) على معمولي (إنَّ)، وهما: (زيداً، وذاهب)، كما أجازوا العطف على معمولات عامل واحد، نحو: أعْلَمَ زيدٌ عمراً بكراً جالساً وأبُو بكرٍ خالداً سعيداً منطلقاً، بعطف (أبو بكر خالداً سعيداً منطلقاً) على معمولات (أعلم) وهي: زيد عمراً بكراً جالساً[2].

واختلفوا في جواز العطف على معمولَي عاملين، ومعناه أن يُعْطَفَ بحرف واحد معمولان سواء أكانا مختلفين في الإعراب كالمرفوع والمنصوب أم متفقين كالمرفوعين أو المنصوبين على معمولَي عاملين مختلفين، فمثال المتفقين في الإعراب: إنَّ زيداً ضرب عمراً وبكراً خالداً، العامل الأول (إنَّ)، والثاني (ضرب). ومثال مُختلِفي الإعراب: إنَّ زيداً ضَرب غلامه وبكراً أخوه، فمنعه سيبويه[3]، وتبعه المبرِّد[4]، وابن السرّاج[5]، قال سيبويه في باب (ما): "وتقول: ما أبو زينب ذاهباً ولا

---

١. البيتان له في الكتاب: ١/١٠٨، وشرح ابن السيرافي: ١/٢٧٤ ، والنكت: ١/٧٤، والمتبع في شرح اللمع: ١/٢٧٤، ٢/٤٤٥، وشرح شواهد المغني: ١/٤٢٧، ٤٢٨، ٢/٨٧٤، وخزانة الأدب: ٤/١٣٦، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣/٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ومسالك النحاة: ٧٢.
ولعمر بن الخطاب في العمدة: ١/٣٣. ولمحمد بن حازم في العقد الفريد: ٣/١٥٩. وبلا نسبة في المقتضب: ٤/٤٥٥، والأصول في النحو: ٢/٦٩، وارتشاف الضَّرب: ٤/١٧٣٣، وتفسير البحر المحيط: ٦/١٨٤، ومغني اللبيب: ٢/١٤٧، وهمع الهوامع: ٢/١٣٠، وخزانة الأدب: ١٠/١٤٨.
٢. ينظر الأصول في النحو: ٢/٦٩، ومغني اللبيب: ٢/١٤٦.
٣. ينظر الكتاب: ١/١٠٧.
٤. ينظر المقتضب: ٤/٤٥٥.
٥. ينظر الأصول في النحو: ٢/٦٩.

مقيمةً أمُّها ترفع؛ لأنك لو قلت: ما أبو زينب مقيمة أمها لم يجز؛ لأنها ليست من سببه، وإنَّما عملت (ما) فيه لا في (زينب)" [1].

وعلَّل ابنُ السراج المنعَ بقوله: "اعلم أنَّ العطف على عاملين[2] لا يجوز من قبل أن حرف العطف إنَّما وُضِعَ ليِنوبَ عن العامل، ويغني عن إعادته، فإن قلت: قام زيد وعمرو، قالوا أغنت عن إعادة (قام) فقد صارت تُرفع كما يُرفع (قام)، ... فلو عطفت على عاملين أحدهما يرفع والآخر ينصب لكنت قد أحلْتَ لأنَّها كان تكون رافعةً ناصبة في حال، قد أجمعوا على أنَّه لا يجوز أن تقول: مَرَّ زيدٌ بعمرٍو وبكرٌ خالدٍ، فتعطف على الفعل والباء"[3].

وفي قوله: العطف على عاملين، تجوُّز؛ أي على حذف مضاف وإقامة مضاف إليه مقامه؛ لأنَّ التقدير: العطف على معمولي عاملين، لأنَّ العطف إنَّما يكون على المعمولين وليس على العاملين.

بينما أجاز الأخفش العطف على معمولي عاملين مطلقاً[4]، وتبعه الكسائي والفراء والزجاج[5]، وبعضهم فصَّل؛ فذكر أنَّه إن ولي المخفوضُ العاطفَ جاز، بمعنى إذا أُعيد أحد العاملين مع حرف العطف جاز العطفُ؛ لأنَّ العطف حينئذ سيكون على معمول عامل واحد، وهذا قول الأعلم[6].

وممَّا استدل به الأخفش ومن تبعه قول الشاعر:

هوِّن عليكَ فإنَّ الأُمُور ... بِكَفِّ الإلهِ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِآتِيكَ منهيُّهَا ... وَلاَ قَاصِرٍ عنكَ مَأْمُورُهَا (بيتا الاستشهاد)

---

١. الكتاب: ١/١٠٧.

٢. في قوله هذا تجوّزٌ؛ لأنّ المعنى: العطفُ على معمولَي عاملين.

٣. الأصول في النحو: ٢/٦٩.

٤. ينظر رأيه في المقتضب: ٤/٤٥٥، والأصول في النحو: ٢/٦٩، والنكت: ١/٧٥، والمتبع في شرح اللمع: ١/٢٧٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/٢٧، وشرح الرضي على الكافية: ٢/٣٤٤، ٣٤٥، ومغني اللبيب: ٢/١٤٦.

٥. ينظر رأيهم في مغني اللبيب: ٢/١٤٦.

٦. ينظر النكت: ١/٧٥.

بجرّ (قاصر) عطفاً على خبر ليس المجرور بالباء (بآتيك)، ورفع (مأمورها) عطفاً على قوله: (منهيُّها).

وقد روى سيبويه البيتين ورفع (قاصر) على أنّ (مأمورها) مرفوع بالابتداء و(قاصر) مرفوع خبر له، والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة، وقد أعاد الضمير على (الأمور) فأنّثه[1].

وذكر رواية الجر فقال: "وقد جرّه قوم فجعلُوا المأمور للمنهي، والمنهي هو الأمور؛ لأنّه من المأمور وهو بعضها، فأجراه وأنّثه"[2].

وقد اعترض الأعلم على توجيه سيبويه قائلاً: "والقول عندي أنّ مذهب سيبويه ومذهب من اتبعه فاسد مُختلٌّ؛ لأنّ المأمور ضد المنهي، فلا يصح تبعضه منه"[3].

وقد ذكر الشنقيطي أنّ البيت قد روي بالنصب أيضاً: (قاصراً)[4] وعلى هذا يكون العطف على موضع خبر (ليس) المنصوب في الأصل وقد اتصلت به الباء[5].

فلموضع الشاهد (قاصر) ثلاث روايات؛ الرفع على أنّه خبر مقدم، و(مأمورها) مبتدأ مؤخر، والجملة معطوفة على الجملة السابقة لها (ليس بآتيك منهيُّها).

والنصب على أنّه معطوف على موضع (بآتيك)؛ لأنّه في الأصل خبر (ليس) منصوب.

والجرُّ على أنّه من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلِفي الإعراب، وهما (ليس) و(الباء)، على نحو ما أجازه الأخفش ومن تبعه.

---

١. ينظر الكتاب: ١/١٠٨.

٢. المصدر نفسه: ١/١٠٨.

٣. النكت: ١/٧٦.

٤. وهي رواية السيوطي في شرح شواهد المغني: ١/٤٢٧.

٥. ينظر الدرر اللوامع: ١/٢٥٩.

وقد جاء البيتُ الأوّلُ من البيتين شاهداً على اسميّة (على) على ما أجازه الأخفش[1] من أنّها تكون اسماً إذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لِمُسمّى واحد، وجعل منه قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾[2]، قال المراديُّ عن (على): "وزاد بعضهم أنّها تكون اسماً في موضع آخر، وهو قول الشاعر:

هوّن عَلَيكَ فَإنّ الأُمُور بِكَفّ الإلهِ مَقَادِيرُهَا

ونقل بعضهم أنّ هذا مذهب الأخفش[3]، وأكّدهُ ابنُ هشام بقوله: "وزاد الأخفش موضعاً آخر، وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ وقول الشاعر:

هوّن عَلَيكَ فَإنّ الأُمُور بِكَفّ الإلهِ مَقَادِيرُهَا"[4].

وردّ أبو حيان على ما قاله الأخفش بقوله: "ولا يدل على اسميتها ما ذكره الأخفش، فقد جاء: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾[5] و: ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ﴾[6]، ولا نعلم أحداً ذهب إلى أنّ (إلى) اسم"[7].

وردّ المُرادي بقوله: "ولقائل أن يقول: إن (عن، وعلى) قد ثبتت اسميتهما بدخول (من)، فلم يحتج فيهما إلى تأويل يخالف الظاهر، بخلاف (إلى)"[8].

---

١. ينظر رأيه في ارتشاف الضَّرب: ١٧٣٣/٤، والجنى الداني: ٤٧٢، ومغني اللبيب: ١٦٥/١، وخزانة الأدب: ١٤٨/١٠، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٧٠/٣.

٢. سورة الأحزاب من الآية: ٣٧.

٣. الجنى الداني: ٤٧١، ٤٧٢.

٤. مغني اللبيب: ١٦٥/١.

٥. سورة مريم من الآية: ٢٤.

٦. سورة القصص من الآية: ٣٢.

٧. ارتشاف الضَّرب: ١٧٣٣/٤.

٨. الجنى الداني: ٤٧٢.

والبيتان منسوبان إلى الأعور الشَّنِّيِّ في أغلب المصادر التي وردا فيها، وقد اعتقد السيوطي نسبتهما إلى عمرَ بنِ الخطّاب . ﷺ . فقال: "ومنه قول عمر ابن الخطاب . ﷺ . إن صحّ فيما أخبرنا أبو نصر بن قتادة قال أبو العباس محمد ابن إسحاق الضبعي، حدثنا الحسين بن علي بن زياد، حدثنا إسماعيل بن أبي أوس، حدثني محمد بن عتبة الخراز عن حماد بن عمرو الأسدي عن حماد بن ثلج، عن ابن مسعود، قال: كان عمر بن الخطاب كثيراً ما يخطب، ويقول على المنبر:

هوّن عَلَيكَ فَإنّ الأُمُو ر بِكَفّ الإلهِ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِآتيكَ منهيُّهَا وَلاَ قَاصِرٍ عنكَ مَأْمُورُهَا"[1].

وجاء في هامش الأصول في النحو أن البيتين للأعور الشني، وأن الخليفة عمر بن الخطاب . ﷺ . كان كثيراً ما يتمثل بهما وهو على المنبر[2].

ويروى أوّل البيت الأول (هوّن) بدون واو[3].

و(وهون) مع الواو[4].

و(خَفِّضْ) [5].

وروَى مكانه ابنُ عبد ربّه الأندلسي: فلا تحرصنّ[6].

والأعور الشَّنِّيُّ اسمه بشر بن منقذ، ويُكنّى: أبا منقذ، أحد بني شَنّ بن أفصَى بن عبد القيس بن أفصى بن دعمي بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار، كان في زمن

---

١. شرح شواهد المغني: ٤٢٨/١.

٢. ٧٠/٢ (الهامش رقم: ٢ من ص ٦٩).

٣. الرواية في الكتاب: ١٠٨/١، والمقتضب: ٤٥٥/٤، والأصول في النحو: ٦٩/٢، والنكت: ٧٤/١، والمتبع في شرح اللمع: ٢٧٤/١، ومغني اللبيب: ١٦٥/١، ١٤٧/٢، ١٨٩، وخزانة الأدب: ١٤٨/١٠، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٦٩/٣.

٤. الرواية في تفسير البحر المحيط: ١٨٤/٦.

٥. الرواية في شرح شواهد المغني: ٤٢٨/١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٧١/٣.

٦. ينظر العقد الفريد: ١٩٥/٣.

علي بن أبي طالب . كرم الله وجهه . وكان معه يوم الجمل، كان شاعراً محسناً، وله ابنان شاعران يقال لهما: جهم، وجهيم، وهو القائل:

وإن تنظروا شزراً إليّ فإنني أنا الأعور الشنّي قيدُ الأوابدِ [1].

* * *

١. ينظر الشعر والشعراء: ٦٢٤/٢.

اتِّصالُ (ثُمَّ) بتَاءِ التَّأنِيثِ

قال الأعشى (من الطويل):

ثُمَّتَ لاَ تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمُ وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي الإِلهُ فَيُغْقِبَا[1]

تاء التأنيث حرف مفرد، تكون متحركة بالأصالة، وتكون ساكنة، وهي التي تُحرَّك بالكسر عند ملاقاتها لساكن، فإذا كانت متحركة بالأصالة فهي لا تختص بالفعل، بل إن كانت حركتها إعراب فهي تختص بالاسم، نحو: فاطمة، وقائمة، وإن كانت غير إعراب فلا تختص بالاسم، بل تكون فيه، نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، وتكون في الفعل، نحو: هند تقوم، وفي الحرف أيضاً، نحو رُبت، وتمت، ولات[2]، قال أبو علي الفارسي: "ولحقت بعض الحروف تاء التأنيث، وذلك نحو: رُبَّ، وربت، ثُم، وثُمَّتَ، ولا، ولات"[3].

فذكر هذه الأحرف الثلاثة، وزاد المرادي حرفاً رابعاً وهو (لعلَّ)، حيث قال: "قال بعض النحويين: وقد لحقت تاء التأنيث ثلاثة أحرف، وهي: رُبَّتَ، وثُمَّتَ، ولات، قلت: ولها رابع وهو (لعلَّت)"[4].

وذكر الألوسيُّ أن زيادة تاء التأنيث على هذه الأحرف يُعدُّ من ضرورات الشعر حيث قال: "ودخول التاء على رُبَّت، وثُمَّت بابه الشعر"[5].

وقد أجاز الرضي لحاق التاء بـ(ثُم)، ولكن بشرط أن تعطف قصة على قصة وليس مفرداً على مفرد، حيث قال: "وتلحق ثُمَّ أيضاً إذا عُطِفَ بها قصة على قصة لا مفرداً على مفرد"[6]، وقال في باب أفعال المدح والذم، في كلامه عن الأحرف

---

١. البيت له في الكتاب: ٣/ ٤٠ ، والأزهية: ٢٦٣ ، وخزانة الادب: ٧/ ٤٢١ ، وبلا نسبة في ضرائر ابن عصفور: ٢٢١ ، ورصف المباني: ٢٤٤، ٣٤٦.

٢. ينظر الجنى الداني: ٥٧، وضرائر الألوسي: ٢٢٧.

٣. إيضاح الشعر: ٨٤.

٤. الجنى الداني: ٥٨.

٥. ضرائر الألوسي: ٢٢٧.

٦. شرح الرضي على الكافية: ٣/٣٢٣.

التي تلحقها تاء التأنيث: "والثانية والثالثة: اللتان تلحقان ثُمّ، وربَّ، والأكثر أنّهما لا تلحقهما إلاّ إذا وليهما المؤنث إيذاناً به من أول الأمر، وذلك إذا عطفت بـ(ثُمّ) قصة على قصة، .....، ولا تقول: جاءني زيد ثُمّت عمرو، وقد جوّزه ابن الأنباري[1]، ولا أدري ما صحته"[2].

وأجاب البغداديّ عن سؤال الرضي بقوله: "أقول: تجويزه مأخوذ من شعر رؤبة، وحينئذ صحته واضحة"[3].

وقوله: مأخوذ من شعر رؤبة، إشارة إلى قول رؤبة بن العجاج (من الرجز):

فَإنْ تَكُنْ سَوائِقُ الحِمامْ
ساقَتْهُمُ لِلْبَلَدِ الشّآمْ
فَبِالسَلامِ ثُمّتَ السَلامْ[4]

حيث عطف المفرد وهو قوله (السلام) الثانية على المفرد وهو (السلام) الأولى بـ(ثُمّت) العاطفة المتصلة بتاء التأنيث[5]، وهذا جائز عند ابن الأنباري وغير جائز عند الرضيّ ؛ لأنّه لا يُجيز عطفَ المفردات بها . كما تقدّم . قبل قليل.

و(الحُمَام) رواه الألوسي بضم الحاء[6]، والبغداديّ بكسرها[7].

وبضمّ الحاء (الحُمام) معناه: السّيد الشريف، ونقل ابن منظور عن الأزهري أنّه يرى أنّ أصله (الهُمام) بالهاء، فقلبت الهاء حاء[8].

---

١. قال محقق شرح الرضي: "إن كان يقصد صاحب الإنصاف فالأشهر في ذكره أن يقال: الأنباري. أما ابن الأنباري فالأشهر أنّه أبو بكر محمد بت القاسم من علماء القرن الثالث"، شرح الرضي على الكافية: ٢٤١/٤ (هامش رقم: ٤).

٢. شرح الرضي على الكافية: ٢٤١/٤.

٣. خزانة الأدب: ٣٨٤/٩.

٤. الرجز له في ملحق ديوانه: ١٨٣، وضرائر ابن عصفور: ٢٢٨، وخزانة الأدب: ٤٢٣/٧، ٣٨٣/٩.

٥. ينظر ضرائر الألوسي: ٢٢٨.

٦. ينظر المصدر نفسه: ٢٢٨.

٧. ينظر خزانة الأدب: ٤٢٣/٧، ٣٨٣/٩.

٨. ينظر لسان العرب (حمم) ٢٣٧/٤.

ومعناه بكسر الحاء(الحِمام): قضاءُ الموت وقدرُه[1].

كما روى الألوسي البيت الثالث:

فَبِالسَلامِ ثُمَّتَ بالسَلامِ[2]

بجرِّ السَّلام الثانية بحرف الجر، ورواه البغداديُّ:

فَبِالسَلامِ ثُمَّتَ السَلامِ[3]

بدون حرف الجر.

وقد استعمل ابن مالك (ثُمَّت) في عطف المفردات، حيث قال في باب جموع التكسير من الألفية:

أَفْعِلَةٌ أَفْعَلٌ ثُمَّ فِعَلَـهْ
ثُمَّتَ أَفْعَالٌ، جُموعُ قِلَّهْ

وتاء التأنيث التي تلحق (ثُمّ) قد تكون ساكنة (ثُمّتْ)، وقد تكون متحركة (ثُمّتَ)[4].

وقد رُويت (ثُمّت) في بيت الشاهد بضم التاء المثلثة[5]، وبفتحها أيضاً (ثُمّتَ)[6]، والصحيح في العاطفة أن تكون مضمومة التاء لأنّ أصلها (ثُمّ)، أمّا

---

١. ينظر المصدر نفسه (حمم) ٢٣٢/٤.

٢. ينظر ضرائر الألوسي: ٢٢٨.

٣. ينظر خزانة الأدب: ٤٢٣/٧، ٣٨٣/٩.

٤. ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣٥٢/٣، وارتشاف الضَّرب: ١٩٨٩/٤.

٥. الرواية في الكتاب: ٤٠/٣، وإيضاح الشعر: ٨٤ والأزهية: ٢٦٣، وخزانة الأدب: ٤٢١/٧.

٦. الرواية في ضرائر الألوسي: ٢٢٨.

مفتوحة الثاء فهي اسم يُشار به إلى المكان البعيد، وهي ظرف غير متصرف[1]، وذلك كما جاء في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ءَاخَرِينَ﴾[2].

وقد روى ابن عصفور بيت الشاهد هكذا:

هُنالك لاَ تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمُ وَلَكِنْ سَيُجْزِينِي الإِلهُ فَيُغْنِيَا[3]

ورواية ابن عصفور (هُنالك) تدل على أنّ (ثَمت) في الرواية الأولى بفتح الثاء المثلثة فهي ظرف وليست حرف عطف؛ وذلك استناداً على قول المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد "إذا جاءت كلمة في إحدى الروايات مكان كلمة في رواية أخرى دلّ ذلك على أنّ الكلمتين بمعنى واحد"[4].

ومعنى البيت واضح.

وترجمةُ الأعشى قد تقدّمت[5].

* * *

١. ينظر مغني اللبيب: ١/١٤٠.

٢. سورة الشعراء من الآية: ٦٤.

٣. البيت بهذه الرواية في الديوان: ١٣، وضرائر ابن عصفور: ٢٢١.

٤. الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٢٦٧ (هامش الشاهد رقم: ١٥٦).

٥. ينظر ٢١ من هذا البحث.

تنوينُ المُنادَى العَلَم لِلضَّرُورَة

قال الأحوصُ الأنصاريّ (من الوافر):

سَلامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيها وَلَيسَ عَلَيكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ[1]

اتفق النحويون على أنّه يجوز تنوين المنادى في ضرورة الشعر، سواء أكان علماً أو نكرة[2]، ثم اختلفوا في نوع التنوين، هل يكون تنوين رفع أم نصب؟

فمذهب الخليل وسيبويه والمازني اختيار الضم مطلقاً، لأنّه الأكثر في كلامهم، قال سيبويه: "وأمّا قول الأحوص:

سَلامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ ....

فإنّما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف؛ لأنّه بمنزلة اسم لا ينصرف، وليس مثل النكرة؛ لأنّ التنوين لازم للنكرة على كل حال والنصب، ....، فلما لحقه التنوين اضطراراً لم يغير رفعه كما لا يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفع؛ لأن (مطراً) وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في رفع، فكما لا ينتصب ما هو في موضع رفع كذلك لا ينتصب هذا"[3].

---

١. البيت له في ديوانه: ٢٦٣، والكتاب: ٢/١٠٤، والمقتضب: ٤/٤٧٠، وشرح ابن السيرافي: ، والأمالي الشجرية: ١/٣٤١، وضرائر ابن عصفور: ١٦، وشرح التصريح: ٢/٢٢١، وشرح شواهد المغني: ٢/٧٦٦، وخزانة الأدب: ٢/١٥٠، ١٥٢، ٦/٥٠٧، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٦/٥٣، وضرائر الألوسي: ٢٠٣، والدرر اللوامع: ١/٣٧٦.

وبلا نسبة في المحتسب: ٢/٩٣، وإيضاح الشعر: ١٦٥، والأزهية: ١٦٤، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٣١١، وشرح الرضي على الكافية: ١/٣٥١، وشرح شافية ابن الحاجب: ٤/٣٥، ورصف المباني: ٢٥٤، ٤١٨، وارتشاف الضَّرب: ٥/٢٣٧٩، ومغني اللبيب: ٢/٧ وشرح شذور الذهب: ١٥٩، وشرح ابن عقيل: ٣/٢٦٢ .

٢. ينظر تفصيل المسألة في شرح الرضي على الكافية: ١/٣٤٤، وشرح ابن عقيل: ٣/٢٦٢، وشرح التصريح: ٢/٢٢١.

٣. الكتاب: ٢/٢٠٤، ٢٠٥.

وقد اختار الزجّاجيُّ هذا المذهبَ، ولكنه ردَّ الحجة التي ذكرها سيبويه [نُوِّن الاسم وتُرِك على لفظه بالرفع كما ينون ما لا ينصرف]، وذكر أنَّه إنَّما نُوِّن بالرفع لأنَّ العلة التي بُنِي من أجلها المفرد المنادى لا زالت قائمة، وهي مضارعتُه عند الخليل وأصحابه للأصوات، وعند غيره لوقوعه موقع الضمير فَيُنَوَّنُ على لفظه، وليس لأنَّه بمنزلة ما لا ينصرف؛ وذلك لوجود مبنيات منونة وليست بمنزلة ما لا ينصرف، نحو: إيهٍ، وغاقٍ، وما أشبههما، كما أن المفرد المنادى العلم لم يُنطق به منصوباً منوناً قط في غير ضرورة الشعر[1].

بينما اختار عيسى بن عمر، وأبو عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، والجرمي، وتبعهم المبرد وجوب النصب مطلقاً، وحجتهم أنَّ التنوين ردَّ المنادى إلى أصله؛ لأنَّ أصل النداء النصب، لأنه مفعول به في الأصل[2]، وقد استحسن المبرد قول عيسى بن عمر بوجوب النصب قائلاً: "والأحسنُ عندي النصب، وأن يرده التنوين إلى أصله، كما كان ذلك في النكرة والمضاف"[3].

وقد ردَّ سيبويه قول عيسى بن عمر بقوله: "وكان عيسى بن عمر يقول: يا مطراً، يشبهه بقوله: (يا رجلاً) بجعله إذا نُوِّن وطال كالنكرة، ولم نسمع عربياً يقوله"[4].

فسيبويه ومن تبع مذهبه يَروُونَ بيتَ الأحوص برفع (مطر):

سَلامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيها وَلَيسَ عَلَيكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ[5]

---

١. ينظر رأيه في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣١١/١ (هامش الشاهد رقم: ١٩٢)، وخزانة الأدب: ١٥٠/٢، ١٥١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٥٤/٦، وضرائر الألوسي: ٢٠٤.

٢. ينظر رأيهم في الكتاب: ٢٠٥/٢، والمقتضب: ٤٦٩/٤، والنكت: ٢٧٩/١، والأمالي الشجرية: ٣٤١/١، وشرح الرضي على الكافية: ٣٥١/١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٥٤/٦

٣. المقتضب: ٤٧٠/٤.

٤. الكتاب: ٢٠٥/٢.

٥. البيت بهذه الرواية في الكتاب: ٢٠٤/٢، والمقتضب: ٤٧٠/٤، والأمالي الشجرية: ٣٤١/١، وضرائر ابن عصفور: ١٦، وشرح التصريح: ٢٢١/٢، وشرح شواهد المغني: ٧٦٦/٢، وخزانة الأدب: ١٥٠/٢، ١٥٢، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٥٣/٦، وضرائر الألوسي: ٢٠٣.

بينما يرويه عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء ومن ذهب مذهبهما بالنصب:

سَلامَ اللَّهِ يَا مَطَراً عَلَيها وَلَيسَ عَلَيكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ[1]

ومعنى البيت واضح.

وهو من قصيدة للأحوص، قيل إنّه قاله في رجل تزوج من أخت زوجة الأحوص؛ لأنّ الأحوص كان يحبها ويكتم ذلك ويتسببُ فيها ولا يفصح، فتزوجها شخص يدعى (مطراً) فغلبه الأمر وقال هذا الشعر[2].

وقد روى الأصفهاني قصة الأحوص رواية أخرى، ذكر فيها أنّهُ كانت لزوجة الأحوص أخت عند رجل من بني تميم يُدعى (مطراً)، وبينما كان الأحوص وزوجته في طريقهما إلى المدينة طلبت منه أن يعدل بها إلى أختها ففعل، فذبحت لهم وأكرمتهم وبقيا عندها، وكان زوجُها يرعى إبله، ورجع مساءً، فلما رآه الأحوصُ ازدراه واقتحمته عينه، وكان شيخاً ذميماً، فطلبت زوجة الأحوص منه أن يُسلّم عليه، فقال الأحوصُ وأشار إلى أخت زوجته بإصبعه:

سَلامَ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيها وَلَيسَ عَلَيكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ

فوثب إليه مطر وبنوه، وكاد الأمر يتفاقم، حتى حُجز بينهم[3].

قال البغدادي نقلاً عن الزجّاجيّ: "وبعضهم لمّا لم يقف على منشأ الشعر قال: مطر اسم رجل وكان ذميماً أقبح الناس، وكانت امرأته من أجمل النساء وأحسنهن وكانت تريد فراقه ولا يرضى مطر بذلك فأنشد الأحوص هذه القصيدة يصف فيها أحوالهما"[4].

---

١. البيت بهذه الرواية في إيضاح الشعر: ١٦٥، تحقيق: حسن هنداوي، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٣١١/١، وشرح شافية ابن الحاجب: ٣٥/٤.

٢. ينظر خزانة الأدب: ١٥٢/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٥٥/٦.

٣. ينظر الأغاني: ٢٨٤/١٥.

٤. خزانة الأدب: ١٥٢/٢.

وبيت الشاهد هو أول أبيات هذه القصيدة، وجاء بعده:

فَلاَ غَفَرَ الإِلَهُ لِمُنكِحيها ذُنُوبَهُمُ وَإِن صَلُّوا وَصَامُوا
كَأَنَّ المالِكِينَ نِكاحَ متلمَى غَداةَ يَرومُها مَطَرٌ نيامُ
فَلَو لَم يَنكِحوا إِلّا كَفِيّاً لَكانَ كَفِيُّها المَلِكُ الهُمامُ
فَإِن يَكُنِ النِكاحُ أَحَلَّ شَيءٍ فَإِنَّ نِكاحَها مَطَرٍ حَرامُ
فَطَلَّقها فَلَستَ لَها بِكُفءٍ وَإِلّا شَقَّ مَفرِقَكَ الحُسامُ

والأحوص هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت بن الأقلح أبو محمد الأنصاري، من بني ضبيعة بن زيد، من الأوس، ومعنى (الأحوص) من (الحوص) وهو ضيق مؤخر العين، وقيل: في مؤخر العينين معاً[1].

وكان جده يلقب بـ(حَمِيّ الدّبر)، وإنما سمي بذلك فيما روى الرواة لأنّ الرسول ﷺ. قد بعثه في بعث فقتله المشركون وأرادوا أن يصلبوه ويمثلوا به، فحمته جماعة من النحل والزنابير، فلم يقدروا عليه، وكان الأحوص قد فاخر سكينة بنت الحسين[2] حين افتخرت بجدها رسول الله ﷺ. ففاخرها الأحوص بجده (حمي الدّبر)، قائلاً، وهو يدري أنّ قوله جهل:

فَخَرَتْ وانتَمَتْ فَقُلتُ ذَريني لَيسَ جَهلٌ أَتَيتِهِ بِبَديعِ
فَأَنا ابنُ الَّذي حَمَت لَحمَهُ النَّبرُ فَتيلِ اللِحيانِ يَومَ الرَّجيعِ

فأمر الوليد بن عبد الملك واليه على المدينة عمر بن عبد العزيز بجلده لذلك، ولما كان قد شاع عنه من التعدي على الأعراض، وقيل إنّه أصلح بعد ذلك علانيته واتصل بالوليد ومدحه[3].

---

١. ينظر لسان العرب (حوص) ٢٧١/٤.

٢. هي السيدة سكينة ابنة الحسين بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم - كانت سيدة نساء عصرها، ومن أجمل النساء وأحسنهن أخلاقاً.
ينظر وفيات الأعيان: ٣٩٤/٢، والأعلام: ٢٨/٣.

٣. ينظر الشعر والشعراء: ٥٠٩/١، والأغاني: ٢٣١/٤، ٢٣٢.

وكان الأحوصُ شاعرَ غزل صريح مثل عمر بن أبي ربيعة، كما كان له مديح وهجاء وفخر وحكمة، وامتاز بسماحة الطّبع، وسهولة الكلام، وصحة المعنى، ومتانة التركيب، إلاّ أنّه أقل شهرة مما تستحق شاعريته بسبب دناءة طبعه وتعرُّضه للمُحرمات.

ومما قال في تبرير استهتاره وفسقه:

ألاَ لاَ تلُمْهُ اليومَ أنْ يتبلّـدا ... فقد غُلِبَ المحزُونُ أن يتجلّدا
إذَا كُنْتَ عِزْهَاةً عن اللهو والصِّبى ... فكُن حجراً من يابسِ الصّخرِ جَلْمَدا
فما العيشُ إلا ما تُحب وتشتهي ... وإن لام فيه ذُو الشّنانِ وفَنّدا

(العِزْهَاة): المبتعد عن اللهو والنساء[1].

و(الشنان): لغة في الشنآن، أي: البغض[2].

و(فنّد): نسبة إلى (الفند)، وهو الجنون[3].

وكانت وفاة الأحوص إثر مرض أصابه وذلك حوالي عام (١٠٥ هـ)، وقيل بل توفي عام (١١٠ هـ)[4].

* * *

١. ينظر لسان العرب (عزه) ١٠/١٤٠.
٢. ينظر المصدر نفسه (شنأ) ٨/١٤٠.
٣. ينظر نفسه (فند) ١١/٢٢٨.
٤. ينظر تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ١/٦٣٨، ٦٤٠.

وعلى المسألة نفسها استدل القائلون بالرفع بقول كُثَيِّر عزة (من البسيط):

لَيتَ التَّحِيَّةَ كانَت لي فَأَشكُرَها مَكانَ يا جَمَلَ حُيِّيتَ يا رَجُلُ[1]

بتنوين (جمل) ورفعه.

إلاَّ أنَّ البيت قد روي:

.... يا جملُ ..... [2]

بضم (جمل) دون تنوين، فهو منادى مبني على الضم في محل نصب، فيكون جارياً على القياس، قال ابن مالك: "هكذا الرواية المشهورة (يا جملُ) بالضم"[3].

كما رواه القائلون بالنصب مع التنوين:

.... يا جملاً ..... [4]

قال العينيُّ: "ويُروى: يا جملاً بالنَّصب، والمشهور بالضَّم"[5].

ومعنى البيت:

أتمنى أن تكون التحية لي من محبوبتي عزة بقولها (يا رجل) في مكان (يا جمل).

---

١. البيت له في ديوانه: ٢٣١، والشعر والشعراء: ٥٠٢/١، وشرح ابن الناظم: ٥٧٠، والمقاصد النحوية: ٢٢١/٣، والدرر اللوامع: ٣٧٧/١.

وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ١٠/٢، و شرح الأشموني: ١٤٥/٢، وضرائر الألوسي: ٢٠٣.

٢. البيت بهذه الرواية في شرح ابن الناظم: ٥٧١، والدرر اللوامع: ٣٧٧/١.

٣. شرح الكافية الشافية: ١٠/٢.

٤. البيت بهذه الرواية في المقاصد النحوية: ٢٢١/٣، والدرر اللوامع: ٣٧٧/١.

٥. المقاصد النحوية: ٢٢١/٣.

والبيت من قصيدة لاميّةٍ لكُثيِّر عزة، والأصل فيه أنّ عزة هجرت كُثيراً وحلفت أن لا تكلمه، فلما تفرق الناس من (مِنىً) [1] لقيته، فحيت الجمل ولم تحيّه، فقال كُثير:

حَيَّتكَ عَزَّةُ بَعدَ الهَجرِ وَانصَرَفَت ... فَحَيِّ وَيحَكَ مَن حَيّاكَ يا جَمَلُ

لَو كُنتَ حَيَّيتَها ما زِلتَ ذا مِقَةٍ ... عِندي وَلا مَسَّكَ الإدلاجُ وَالعَمَلُ

إلى أن قال:

لَيتَ التَّحِيَّةَ كانَت لي فَأَشكُرَها ... مَكانَ يا جَمَلُ حُيِّيتَ يا رَجُلُ [2]

وقوله (فأشكرها) بمعنى: التحية بمثلها أو بأحسن منها[3]. ويروى مكانه: فأجعلها[4].

و(الإدلاج): السير من أول الليل[5].

وترجمةُ كُثيِّر قد تقدّمت[6].

* * *

١. بكسر الميم والتنوين، موضع في درج الوادي ينزله الحاج ويرمي فيه الجمار من الحرم.
ينظر معجم البلدان: ١٩٨/٥.

٢. ينظر الديوان: ٢٣٠، ٣٢١، والمقاصد النحوية: ٢٢١/٣.

٣. ينظر شرح ابن الناظم: ٥٧٠ (هامش الشاهد رقم: ٥١٨).

٤. الرواية في الشعر والشعراء: ٥٠٢/١.

٥. ينظر لسان العرب (دلج) ٢٨٥/٥.

٦. ينظر ص ١٩٤ من هذا البحث.

ومن شواهدهم أيضاً قولُ المُهلهِل بنِ ربيعَة (من الخفيف):

ضَرَبَتْ صَدرَها إليَّ وَقالَتْ يا عَدِيٌّ لَقَد وَقَتكَ الأَوَاقِي[1]

هذه رواية من يختارون الرفع، ورُوي بالنصب أيضاً عند من اختاره:

..... يا عَدِيّاً لَقَد وَقَتكَ الأَوَاقِي[2]

كما رُوي:

..... يا امرأَ القَيسِ حانَ وقتُ الفِراقِ[3]

وهي رواية من زعم أنَّ المهلهل اسمه: امرؤ القيس، وأن (عدياً) المذكور في بيت الشاهد هو أخوه، وذكر العينيُّ له هذا الاسم، حيثُ قال: "قائله هو مهلهل، واسمه امرؤ القيس"[4].

ولكنّ ابنَ قُتيبة ذكر أنَّ مهلهل بن ربيعة، هو عديّ بن ربيعة، وسمي (مهلهلاً) لأنّه هلهل الشعر، أي: أرقّه، ويقال: إنّه أول من قصّد القصيد[5].

وذكر الآمديُّ أنَّ اسمه: امرؤ القيس بن ربيعة[1].

---

١. البيت لـه في ديوانـه: ٥٨، والمقتضـب: ٤/٤٧٠، وشـرح أبيـات المفصـل للخـوارزمي: ٢/١٢٣٨، ولسان العرب (وقى) ١٥/٢٦٥، وخزانة الأدب: ٢/١٦٥، والدرر اللوامع: ١/٣٧٨.
ولعدي أخي المهلهل في الحماسة البصرية: ٢/١٤٢.
وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب: ٢/٤١٩، والأمالي الشجرية: ٢/٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/١٠، وضرائر ابن عصفور: ١٧، ووصف المباني: ٢٥٤، وشرح ابن عقيل: ٣/٣٦٣، وشرح شذور الذهب: ١٥٨، وشرح التصريح: ٢/٦٩٨، وهمع الهوامع: ٣/٤٢، وضرائر الألوسي: ٢٠٤.
٢. البيت بهذه الرواية في الديوان: ٥٨ المقتضب: ٤/٤٧٠، وسر صناعة الإعراب: ٢/٤١٩، والأمالي الشجرية: ٢/٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/١٠، وضرائر ابن عصفور: ١٧ (الهامش رقم: ٥)، وشرح شذور الذهب: ١٥٨، وشرح ابن عقيل: ٣/٣٦٣، والمقاصد النحوية: ٣/٢٢١، وشرح التصريح: ٢/٦٩٨، وشرح الأشموني: ٢/١٤٦، والدرر اللوامع: ١/٣٧٨، وضرائر الألوسي: ٢٠٤.
٣. البيت بهذه الرواية في خزانة الأدب: ٢/١٦٤ (الهامش رقم: ١).
٤. المقاصد النحوية: ٣/٢١٩.
٥. ينظر الشعر والشعراء: ١/٢٨٨.

ومعنى البيت:

ضربت هذه المرأة صدرها جزعاً على فراقي، وقالت داعية لي: يا عدي لقد وقتك ما تُحاذره الأواقي وعصمتك الأسباب الواقية من كل مكروه.

و(الأواقي): جمع (واقية)، وأصله: (وَوَاقي) على وزن: (فواعل)، أُبدلت الواو الأولى همزة لاجتماع واوين في أول الكلمة ثانيهما متحرك[2].

كما رُوي صدره:

رفعت رأسها إليّ وقالت ..... [3]

والمهلهل اسمه عدي بن ربيعة من بني جشم بن بكر من بني تغلب، وهو من أقدم الشعراء الذين وصلت إلينا أخبارهم، وهو أخو كليب وائل الذي هاجت بمقتله حرب بكر وتغلب (حرب البسوس)، وخال امري القيس صاحب المعلقة، وجدُّ عمرو بن كلثوم لأمه، وهو شاعر جاهلي مشهور، ومن أبطال العرب، وهو مجيد في شعره ومحسن، وأغراضه تدور حول الرثاء الوجداني لأخيه كليب في الدرجة الأولى ثُمّ الحماسة، وله شيء من الغزل، وهو أحد أصحاب (المنتقيات السبع) في جمهرة أشعار العرب[4].

ومن رثائه لأخيه كُليب قوله:

نُبِّئتُ أَنَّ النارَ بَعدَكَ أُوقِدَتْ ... وَاستَبَّ بَعدَكَ يا كُلَيبُ المَجلِسُ

وَتَكَلَّموا في أَمرِ كُلِّ عَظيمَةٍ ... لَو كُنتَ شاهِدَهُم بِها لَم يَنبِسوا

وَإِذا تَشاءُ رَأَيتَ وَجهاً واضِحاً ... وَذِراعَ باكِيَةٍ عَلَيها بُرثُنُ

---

١. ينظر المؤتلف والمختلف للآمدي: ١٢.

٢. ينظر شرح أبيات المفصل للخوارزمي: ١٢٣٩/٢.

٣. البيت بهذه الرواية في المقتضب: ٤٧٠/٤، وضرائر ابن عصفور: ١٧ (الهامش رقم: ٥).

٤. ينظر الشعر والشعراء: ٢٨٨/١، ٢٨٩، وخزانة الأدب: ١٦٥/٢، وتاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ١١٠/١.

تَبكي عَلَيكَ وَلَستُ لائِمَ حُرَّةٍ تَأسى عَلَيكَ بِعَبرَةٍ وَتَنَفُّسِ[1]

و(ينبسُوا): من (النبس)، وهو أقل الكلام، ولا يستعمل إلا في النفي، أي: لم يحركوا شفاههم بشيء[2].

و(برنس): هو كل ثوب رأسه منه مُائتزق به[3].

وقيل في وفاة المهلهل إنّه مات أسيراً، وقيل: معتزلاً في البادية بعد أن تقدمت به السن وخُولط في عقله، وكان ذلك حوالي عام (٩٢ ق. هـ)[4].

* * *

١. ينظر تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ١/١١١.

٢. ينظر لسان العرب (نبس) ١٤/١٧٦.

٣. ينظر المصدر نفسه (برنس) ٢/٧٤.

٤. ينظر تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ١/١١٠.

ومن شواهدهم أيضاً قول أبي دؤاد الإيادي (من الخفيف):

يَا عَدِيٌّ لِقَلْبِكَ المُهْتَاجِ أنْ عَفَا رسمُ منزِلٍ بالنَّباجِ[1]

برفع (عديّ) مع التنوين.

ويروى بنصبه مع التنوين:

يا عَدِيّاً لِقَلْبِكَ المُهْتَاجِ ..... [2]

ومعنى البيت:

إني أرق لهياج قلبك بسبب زوال أثر الديار.

و(النَّباج): اسم موضع، وهو لقرية في بادية البصرة على النصف من طريق البصرة إلى مكة[3].

والبيت من شعر لأبي دُؤاد الإيادي، وهو جارية بن الحجاج الأيادي، وقيل: هو حنظلة بن الشرقي، شاعر جاهلي، وكان من وُصَّاف الخيل المجيدين، وذكر ابن قتيبة أن العرب لا تروي شعره لأن ألفاظه ليست نجدية، وله ديوان شعر مطبوع[4].

* * *

١. البيت له في الأغاني: ١٦/٤٠٠ .

وبلا نسبة في المقتضب: ٤/٤٧١، وضرائر ابن عصفور: ١٨، وخزانة الأدب: ٦/٥٠٨.

٢. البيت بهذه الرواية في المقتضب: ٤/٤٧١، والأغاني: ١٦/٤٠٠، وضرائر ابن عصفور: ١٨ (الهامش رقم: ١)، وخزانة الأدب: ٦/٥٠٨.

٣. ينظر معجم البلدان: ٥/٢٥٦، ولسان العرب (نبج) ١٤/١٧٢.

٤. ينظر الشعر والشعراء: ١/٢٣١، والأغاني: ١٦/٤٠٢، والأعلام: ٢/١٠٦.

المنصُوبُ عَلى الاختِصَاصِ

قال الراجز:

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصحَابُ الجَمَلْ
المَوتُ عِندَنا أَحلى مِنَ العَسَلْ[1]

المنصوب على الاختصاص هو مفعول به محذوف العامل، وهو أحد المفاعيل التي أُلْتُزِمَ معها حذف العامل، كالمنادى، وباب الاشتغال، والإغراء والتحذير، والمختص اسم ظاهر معرفة منصوب قُصِدَ تخصيصُهُ بحكم ضمير قبله، والأصل في هذا الاسم هو لفظ (أيّ) موصوفة باسم جنس لا باسم إشارة، ولا بحرف نداء، نحو: بِيَ أيّها الفارس يُستجار، واللهم اغفر لنا أيّتها العصَابة، فـ(أي) مبنية على الضم كحالها في النداء، وموضعها نصب على الاختصاص عند الجمهور[2].

والباعثُ على الاختصاص فخر، أو تواضع، أو زيادة بيان، فالأول نحو: عليٌّ، أيُّها الجواد، يعتمد الفقير.

والثاني نحو: إنّي، أيُّها العبد، فقير إلى عفو الله.

والثالث نحو: نحن، العربَ، أقرى الناس للضيف[3].

وقد ذكر سيبويه أنّ "أكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب (بنو فلان) و(معشر) مضافة، و(أهل البيت)، و(آل فلان)"[1].

---

١. الرجز للأعرج المَعْنِيّ شرح الحماسة للمرزوقي: ١/٢٩٠، ٢٩١، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ١/٦٩٥.

وارجل من بني ضبة يقال له الحارث في الدرر اللوامع: ١/٣٧٠.

وبلا نسبة في جمهرة اللغة: ١/٢٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/٨٩ (الهامش رقم: ١)، لسان العرب (جمل) ٣/٢٠٠، (فعل) ١٢/٣٠، (ندس) ١٤/٢٢٣، وشرح شذور الذهب: ٢٩٠، وشرح الأشموني: ٢/١٩١، وهمع الهوامع: ٣/٣٠، وخزانة الأدب: ٩/٥٢٢.

٢. ينظر ارتشاف الضَّرب: ٥/٢٢٤٧.

٣. ينظر ارتشاف الضَّرب: ٥/٢٢٤٧، وشرح شذور الذهب: ٢٨٦، وشرح التصريح: ٢/٢٦٨.

ونقل الرضيُّ عن أبي عمرو أنّه ذكر هذه الأسماءَ الأربعةَ أيضاً، حيثُ قال: "قال أبو عمرو: إنَّ العرب نصبت في الاختصاص أربعة أشياء: معشر، وآل، وأهل، وبني"[2]. ويُفهم من قول أبي عمرو أنّه لا ينتصب غيرها على الاختصاص لذلك عقَّب الرضي بقوله: "أقول: لا شك أنّ هذه الأربعة المذكورة أكثر استعمالاً في باب الاختصاص، ولكن ليس الاختصاص محصوراً فيها"[3].

وممّا جاء بلفظ (معشر) مضافة قوله ـ ﷺ ـ : "نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنبِيَاء لا نُورِّث مَا تركْنَاهُ صَدَقَةً"[4]، وبلفظ (آل) قوله ـ ﷺ ـ : "إنَّا آلَ محمَّدٍ لا تَحِلُّ لَنَا الصَّدقَةُ"[5].

ويأتي مُعرّفاً بالألف واللام، نحو قولهم: نحن العربَ أقرى النَّاس للضّيف، ويكون عَلَماً قليلاً، نحو قول رُؤبة (من الرجز):

بنا تميماً يُكشف الضَّباب[6]

فـ(تميم) علم على قبيلة، وقد وقع التمثيل بالعلم في كلام سيبويه حيث قال: "واعلم أنه لا يجوز لك أن تبهم في هذا الباب، فتقول: إنّي هذا أفعل كذا وكذا، ولكن تقول: إنّي زيداً أفعل"[7].

ومن شواهد النحويين على مجيئه مُعرّفاً بالإضافة قول الراجز:

---

١. الكتاب: ٢/٢٤٣.

٢. شرح الرضي على الكافية: ١/٤٣٢.

٣. المصدر نفسه: ١/٤٣٢.

٤. صحيح مسلم، باب (حكم الفيء)، ٣/١٣٧٦، ١٣٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨٣، رقم الحديث (١٧٥٧) ونصه: "لا نورث ما تركنا صدقة".

٥. صحيح مسلم، باب (تحريم الزكاة على رسول الله ـ ﷺ ـ وعلى آله)، ٢/٧٥٦، رقم الحديث (١٠٦٩) ونصه: "أنّا لا تحل لنا الصدقة)، وبلفظ: "أنّا لا نأكل الصدقة".

٦. البيت في ملحقات ديوانه: ١٦٩، والكتاب: ٢/٢٤١، والمقاصد النحوية: ٣/٢٨٣، وخزانة الأدب: ٢/٤١٣.

وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: ٢/١٨، وشرح الأشموني: ٢/١٩١، والدرر اللوامع: ١/٣٧٢.

٧. الكتاب: ٢/٢٤٣.

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصحَابُ الجَمَلْ (بيت الشاهد)

قال ابن هشام: "وتعريفه بالإضافة كقوله:

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصحَابُ الجَمَلْ"[1]

فـ(بني) مفعول به منصوب على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً تقديره: أخص أو: أعني، و(نحن) ضمير في محل رفع مبتدأ، خبره قوله: (أصحاب الجمل)[2].

وقد روي الرجز برفع (بنو):

نَحْنُ بَنُو ضَبَّةَ أَصحَابُ الجَمَلْ[3]

قال البغدادي: والمشهور: "نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ"[4].

وعلى هذه الرواية فـ(بنو ضبة) خبر للمبتدأ (نحن)، و(أصحاب الجمل) إمّا صفة، أو خبر ثان، أو بدل من (بني).

ويبدو أنّ الرّاجز يفتخر بقومه في هذا البيت، والفخر وفخامة المدح يظهران في رواية النصب (بني) ويسقطان في رواية الرفع (بنو)؛ لأنّه يصبح مجردَ إخبار خالٍ من معنى التّعظيم والمدح[5].

ومعنى الرجز:

يفتخر الراجز بقومه بني ضبة الذين وقفوا مناصرين لعائشة أم المؤمنين . رضي الله عنها . وأنهم سيأخذون بثأر عثمان بن عفان بحد السيوف.

---

١. شرح شذور الذهب: ٢٩٠.

٢. ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٢٩٢/١.

٣. الرجز بهذه الرواية في لسان العرب (جمل) ٢٠٠/٣، (فعل) ٣٠/١٢، وخزانة الأدب: ٥٢٢/٩، والدرر اللوامع: ٣٧٠/١.

٤. خزانة الأدب: ٥٢٢/٩.

٥. ينظر شرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٦٩٧/١.

و(بنو ضبّة): قبيلة[1]: أبوهم ضبّة بن أدّ عمّ تميم بن مرّ[2].

و(الجمل): يريد الجمل الذي ركبته أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق يوم خرجت تطالب بثأر عثمان بن عفان . ﷺ .[3].

وقد نسب المرزوقيُّ هذا الرجزَ إلى الأعرج المعنيّ، واسمه عدي بن عمرو أو سويد بن عدي بن عمرو المعني الطائي المعروف بالأعرج، أبو برزة، شاعر مخضرم، أدرك الإسلام وأسلم، وله أبيات تفيد أنّه ترك الشعر بعد إسلامه كما فعل لبيد، وكان مع الذين خرجوا مع عائشة . رضي الله عنها . وقاتلوا يوم الجمل عليّ بن أبي طالب . ﷺ . وطلبوا دم عثمان بن عفان . ﷺ . ومما قاله يومها هذا البيت ضمن عدد من الأبيات منها قوله:

نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ أَصحَابُ الجَمَلْ
نُنَازِلُ المَوتَ إِذَا المَوتُ نَزَلْ
والمَوتُ أَشْهَى عِندَنَا مِنَ العَسَلْ
نَنْعي إِبنَ عَفَّانَ بِأَطرافِ الأَسَلْ
رُدُّوا عَلَيْنَا شَيْخَنَا ثُمَّ بَجَلْ[4]

ومن أخبار يوم الجمل أنّه لمّا التقى الفريقان، صاح أهل البصرة بالبيت الأخير:

رُدُّوا عَلَيْنَا شَيْخَنَا ثُمَّ بَجَلْ

فردّوا عليهم:

---

١. قرية بتهامة على ساحل البحر فيما يلي الشام.
ينظر معجم البلدان: ٣/٤٥٢.

٢. ينظر أسماء القبائل وأنسابها: ١٦٧، وشرح شذور الذهب: ٢٩٠ (الهامش رقم: ٢).

٣. ينظر شرح شذور الذهب: ٢٩٠ (الهامش رقم: ٢).

٤. ينظر شرح الحماسة للمرزوقي: ١/٢٩١، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ١/٦٩٦، والدرر اللوامع: ١/٣٧٠.

كَيفَ نَرُدُّ شَنِيعَكُم وَقَدْ قَحَلْ

ويعنُون بـ(الشيخ): عُثمان بن عفّان . ﷺ . و(بَجَل) معناه: حَسْب، أي: بجلُنا ذلك[1].

ومعنى: (قحل): مات وجفّ جلدُه[2].

وعن نسبة البيت قال البغداديُّ: "وهذا من أبيات المفصل، وهو مما قيل في يوم الجمل، وهو مذكور في الحماسة وغيرها، وقائله معلوم مذكور"[3].

فذكر أنّ قائله معلوم مذكور ولكنه لم يذكرهُ.

ثم ذكر في آخر كلامه عن الشاهد: "وهذا الرجز لم ينسبه أحد إلى قائله والله أعلم"[4].

* * *

النَّصبُ عَلَى المدحِ والذَّمِّ والتَّرحُّمِ

قال أميّة بن أبي عائذ الهذليُّ (من المتقارب):

وَيَأوِي إِلَى نِسوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالي[5]

---

١. ينظر شرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٦٩٧/١ (الهامش رقم: ١)، ولسان العرب (قحل) ٣٠/١٢.

٢. ينظر لسان العرب (قحل) ٣٠/١٢.

٣. خزانة الأدب: ٥٢٣/٩.

٤. المصدر نفسه: ٥٢٣/٩.

٥. البيت لـه فـي الكتـاب: ٤٦٧/١، ٦١/٢، وشـرح أشـعار الهـذليين: ١٨/٢، وشـرح ابـن السـيرافي: ٢٢٥/١، وشرح التصريح: ١٢٥/٢، وخزانة الأدب: ٤٢٦/٢، ٤٢٩، ٤٣٢.
ولأبي أمية بن أبي عائذ الهذلي في المقاصد النحوية: ١٢٠/٣، ١٢١.
وللهذلي في شرح المفصل لابن يعيش: ١٨/٢، ولسان العرب (رضع) ١٦٦/٦.

الأصل في المنصوب على الاختصاص أن يقع بعد ضمير المتكلم، نحو قوله . ﷺ . : "نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة"[1]، ويقِلُّ أن يقع بعد ضمير المخاطب، نحو قولهم: بك الله نرجو الفضل، قال ابن هشام: "شاذ من وجهين"[2]، ووجها شذوذه؛ كونه بعد ضمير خطاب (الكاف) في (بك)، وكونه علماً (الله) [3].

ولا يجوز أن يقع المختص بعد ضمير الغائب أو بعد اسم ظاهر، فلا يقال: بهم معشر العرب خُتِمَتِ المكارمُ، ولا: بزيد، العالم، يقتدي الناسُ، كما لا يجوز أن يكون المختص منكراً، قال سيبويه: "واعلم أنه لا يجوز أن تُبهِمَ في هذا الباب، ...، ولا يجوز أن تذكر إلا اسماً معروفاً؛ لأنَّ الأسماء إنّما تُذكر هاهنا توكيداً وتوضيحاً للمضمَر وتذكيراً، وإذا أبهمتَ فقد جئت بما هو أشكلُ من المضمَر، ولو جاز هذا لجازَت النكرةُ، فقلتَ: إنَّا قوماً، فليس هذا من مواضع النكرة والمبهَم، ولكنَّ هذا موضعُ بيانٍ كما كانت النُّدبةُ موضعَ بيانٍ، فقبُح إذا ذكروا الأمر توكيداً لِمَا يُعظّمون أمرَه أن يذكروا مُبهَماً"[4].

فإذا وقع الاسم المنصوب بعد شيء ممّا سَبَقَ فإنّه ليس من باب الاختصاص، بل هو منصوب إمّا على المدح، نحو قولهم: الحمد لله الحميد، أو على الذم، نحو قوله . تعالى .: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾[5]، في قراءة النصب، أو على الترحم، نحو: مررت بزيد المسكين، وقد أفرد سيبويه له باباً سمّاه: (باب ما

وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١٠٨/١، ٢١٦/٣، والمقرب: ٣٠١، وشرح الرضي على الكافية: ٤٣٣/١، ورصف المباني: ٤٧٩، وأوضح المسالك: ١٠/٣، وشرح الأشموني: ٧٣/٢، وخزانة الأدب: ٤٠/٥.

١. سبق تخريجه ص ٦٣٦ من هذا البحث.

٢. شرح شذور الذهب: ٢٨٧.

٣. ينظر شرح التصريح: ٢٧١/٢.

٤. الكتاب: ٢٤٣/٢.

٥. سورة المسد الآية: ٤، وذكر العكبري أنّ نصب (حمالة) إنّما هو على الحال، أي: تصلى النار مقولاً لها ذلك. ينظر التبيان في إعراب القرآن: ٤٨٢/٢.

ينتصب في التعظيم والمدح)، واستدل لما جاء منه في النكرة بقول أمية بن أبي عائذ الهذلي:

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطُلٍ وَشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي(بيت الشاهد)

فقال: كأنّه حيث قال: إلى نسوة عُطل، صِرْنَ عنده ممن عُلم أنّهن شُعْثٌ، ولكنه ذكر ذلك تشنيعاً لهن وتشويهاً. قال الخليل: كأنّه قال: وأذكرهنّ شعثاً، إلا أنّ هذا فعل لا يستعمل إظهاره"[1].

وقد ذكر الفراء أنّ نصبه هذا على الذم، حيث قال عند بيت الشاهد: "وشعثٍ فيجعلونها خفضاً بإتباعها أول الكلام، ونصباً على نية ذم في هذا الموضع"[2].

بينما يرى الرضي أنّه منصوب على الترحم، فقد مثّل بالبيت مع بيت قبله لما يقع منصوباً على الترحم، فقال: "أو الترحم، نحو قوله: .....، وقوله:

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطُلٍ وَشُعْثاً مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي"[3].

وقد روى سيبويه بيت الشاهد في موضع آخر من كتابه هكذا:

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطُلٍ وَشُعْثٍ مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي[4]

واستدل به على عطف (شعث) على (عطل) بالواو وليس بالفاء؛ لأنّ الفاء تفيد التفرقة، حيث قال: "ولو قلت (فشعث) قبح"[5].

---

١. الكتاب: ٦١/٢.

٢. معاني القرآن للفراء: ١٠٨/١.

٣. شرح الرضي على الكافية: ٤٣٣/١.

٤. البيت بهذه الرواية في الكتاب: ٤٦٧/١، ومعاني القرآن للفراء: ١٠٨/١، والنكت: ٢٠٢/١، ولسان العرب (رضع) ١٦٦/٦، ومسالك النحاة: ١٩٤.

٥. الكتاب: ٤٦٨/١.

وفسّر النحّاس قول سيبويه (قَبُحَ) بأنّه لا يجوز العطف بالفاء؛ لأنّه لم يُرِدْ أنّ (الشّعث) قد حصل لهن بعد (العطل) على عدم إرادة معنى الترتيب الذي تفيده الفاء[1].

وقد روى أبو سعيد السُّكّريّ بيت الشاهد هكذا:

لَهُ نسوةٌ عاطِلاتُ الصُّدُو رِ عوجٌ مَراضيعُ مِثْلُ السّعالي[2]

ومعنى البيت:

في وصف صائد، حيث يقول الشاعر إنّه يلجأ إلى نسوة مهملات سيئات الحال، متلبّدات الشّعر، يُرضِعن أطفالاً لهُنّ، ويشبههن السّعالي لقُبح منظرهنّ.

ومعنى (عطّل): جمع (عطلاء)، وهي المرأة التي لا حَلْيَ عليها[3]. و(الحَلْيُ): مفرد جمعه حُلِي بضم الحاء وقد تكسر، وهو ما تتزين به المرأة من مصوغ المعدنيات أو الحجارة[4].

وروى الفراء مكان (عطل): (بائسات)[5]، و(عاطلات)[6].

و(شُعث) جمع (شعثاء): وهي المرأة المغبرة الرأس[7].

و(مراضيع) أصله (مراضِع) بدون الياء؛ لأنّه جمع (مُرْضِع)[8]، قال ـ تعالى ـ: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِنْ قَبْلُ﴾[1]، فالمَدّةُ لإشباع الكسرة، ويحتمل أن يكون جمع (مرضاع) فالمدة قياسية، مثل: مصباح، ومصابيح[2].

---

١. ينظر رأيه في خزانة الأدب: ٤٢٧/٢.
٢. شرح أشعار الهذليين: ١٨/٢.
٣. ينظر لسان العرب (عطل) ١٩٤/١٠.
٤. ينظر المصدر نفسه (حلي) ٢١٤/٤.
٥. ينظر معاني القرآن للفراء: ١٠٨/١.
٦. ينظر المصدر نفسه: ٢١٦/٣.
٧. ينظر لسان العرب (شعث)
٨. ينظر المصدر نفسه (رضع) ١٦٦/٦.

و(السّعالي) جمع (سِعلاة) بكسر السين: وهي الأنثى من الغيلان، وقيل هي أخبثُ الغيلان، ونقل ابنُ منظور عن أبي عدنان أنّه إذا كانت المرأة قبيحة الوجه سيئة الخُلق شبهت بالسّعلاة[3].

والبيت من قصيدة طويلة لأمية بن أبي عائذ الهُذَليّ عدتها ثلاثة وثمانون بيتاً كما في شرح أشعار الهذليين للسكري، وذكر البغدادي أنّ عدتها ستة وسبعون بيتاً على رواية أبي سعيد السُكّري في أشعار الهذليين[4]، ولعله يشير إلى طبعة أخرى، ومطلع القصيدة قوله:

أَلاَ يَا لَقَومِ لِطَيفِ الخَيَالِ أَرَقَ مِن نازِحٍ ذي دلالِ

وهو من شواهد سيبويه أورده شاهداً على فتح اللام الأولى، وكسر الثانية فرقاً بين المستغاث به، والمستغاث له، فـ(لقوم) مستغاث به، و(لطيف الخيال): مستغاث له[5].

و لقوم أصله: لِقومي بياء المتكلّم، فحذفت الياء وبقيت الكسرة دالة عليها[6].

وروى البغدادي: (يُؤَرّقُ) مكان (أَرَق)[7]، والأَرَقُ: السّهر[8].

والنّازح: البعيد[9].

---

١. سورة القصص من الآية: ١٢.

٢. ينظر المقاصد النحوية: ١٢١/٣.

٣. ينظر لسان العرب (سعل) ١٩١/٧.

٤. ينظر شرح أشعار الهذليين: ٩/٢، ٢٣، وخزانة الأدب: ٤٢٩/٢.

٥. ينظر الكتاب: ٢٢٠/٢، والبيت فيه مَدوّر:

أَلاَ يَا لَقَومِ لِطَيفِ الخَيَا لِ أَرَقَ مِن نازِحٍ ذي دلالِ

٦. ينظر خزانة الأدب: ٤٢٩/٢ (الهامش رقم: ٣).

٧. ينظر خزانة الأدب: ٤٢٩/٢.

٨. ينظر لسان العرب (أرق) ٩٠/١.

٩. ينظر المصدر نفسه (نزح) ٢٣١/١٤.

وأُميَّة بن أبي عائذ أحد بني عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هُذيل، وذكر السُّكري أنه إسلامي، وذكر الأصفهانيُّ أنَّه من شعراء الدولة الأموية وأحدُ مُدَّاحهم، وذكر ابنُ حَجَر أنَّه شاعر مخضرم[1].

وهو شاعر متين السَّبك بدوي النفس جاهلي المنهج في قول الشعر، وكان يفتخر بأنَّه يتخير الكلام ويجعله غريباً صريحاً خالصاً لا عُجمة فيه، وكان يكره الشعراء المحدثين الذين يلفقون كلاماً ليس على المنهاج القويم أو القديم، ومن اللافت للنَّظرِ أنَّه قد استعمل كلمة (المحدثون) لما وصف القصيدة التي مدح بها عبد العزيز بن مروان فقال عنها:

مُحَبَّرَةٌ مِنْ صَرِيحِ الكَلا ... مِ لاَ كَمَا لَفَّقَ المُحْدَثُونَا[2]

قال عمر فروخ: "ولا نعلم من أخبار أمية إلاَّ أنَّه كان من مدَّاحي بني أمية، وأنَّه مدح عبد العزيز وعبد الملك ابني مروان ...، ولا نعرف متى عاد أميَّة بن أبي عائذ الهُذليّ من مصر، ولا متى كانت وفاته"[3].

وذكر الزِّركليُّ أنَّ وفاته كانت سنة ٧٥هـ[4].

* * *

ومن شواهد الرضيِّ على النصب على الترحُّم قول طرفة بن العبد (من الوافر):

لَنَا يَوْمٌ وَلِلْكِرْوَانِ يَوْمٌ ... تَطِيرُ البَائِسَاتِ وَلا تَطِيرُ[5]

---

١. ينظر شرح أشعار الهذليين: ٥/٢، والأغاني: ١٠/٢٤ والإصابة في تمييز الصحابة: ٢١٦/١.

٢. ينظر تاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ٤٥٤/١.

٣. المصدر نفسه: ٤٥٤/١.

٤. ينظر الأعلام: ٢٢/٢.

٥. البيت له في ديوانه: ١٠١، ومجمع الأمثال: ٥٠٢/١، وخزانة الأدب: ٣٧٥/٢، ٤١٥، ٤١٧.

بنصب (البائسات) على الترحّم، كما يقال: مررتُ به المسكينَ.

والنصب في الشاهد هنا بكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنّه جمع مؤنث سالم، وفاعلُ (تطير) ضميرُ الكروان[1].

وقد ذكر البغداديُّ أنّ البيت قد روي برفع (البائسات) أيضاً:

..... تَطيرُ البَائِسَاتُ وَلا تَطيرُ[2]

ونُقِل عن ابن السكّيت قولُه عن الرفع: "وهو الأكثر"[3].

وعن الأعلم: "والرّفعُ على القطع، وقد يكون على البدل من المضمر في تطير"[4].

وذكر البغداديّ أنّ صدرَ البيت قد رُوِي بنصب (يوم) أيضا:

لنا يوماً ولِلكروان يوما ..... [5]

ونصب (يوماً) في كلا الموضعينِ على الإبدال من كلمة (الدّهر) المنصوبة على أنّها مفعول به للفعل (قسمتُ)، الواقعة في البيت الذي قبل بيت الشاهد، وهو قوله:

قَسَمتَ الدّهرَ في زَمَنٍ رَخِيٍّ كَذَاكَ الحُكمُ يَقصِدُ أَو يَجورُ[6]

وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية: ٤٣٣/١

١. ينظر خزانة الأدب: ٤١٨/٢.

٢. البيت بهذه الرواية في الديوان: ١٠١، ومجمع الأمثال: ٥٠٢/١، وخزانة الأدب: ٣٧٥/٢، ٤١٨.

٣. خزانة الأدب: ٤١٨/٢.

٤. المصدر نفسه: ٤١٨/٢.

٥. البيت بهذه الرواية في خزانة الأدب: ٤١٧/٢.

٦. ينظر خزانة الأدب: ٤١٥/٢.

و(الكِرْوان) بكسر الكاف وسكون الراء: جمع (كَرَوان) بفتح الكاف والراء، وهو طائر يُدعَى: الحجل، والقبج، وقيل هو طائر يشبه البط، وسمي (كرواناً) بضده لأنّه لا ينام بالليل، ومعنى (الكرى) النعاس والنوم[1].

ونقل البغدادي عن الأعلم أنّهُ قد يكون (كروان) هنا جمعَ (كرا) مثل: فتى وفتيان[2].

و(بائسات) جمع (بائسة) من البؤس: وهو الضُّرُّ والشدة، يقال: بَئِسَ فلان؛ إذا نزل به الضُّرُّ والشدّة[3].

والبيتُ من قصيدة لطرفة بن العبد هجا بها عمراً بن المنذر بن امرئ القيس، وأخاه قابوسَ بنَ المنذر، ومن أبيات هذه القصيدة قوله:

لَعَمرُكَ إنَّ قابوسَ بنَ هِندٍ ... لَيَخلِطُ مُلكَهُ نوكٌ كَثيرُ
فَمَتّعْ بالنَّعيمِ وَلا تَراهُ ... كَذاكَ الحُكمُ يَقْصِدُ أو يَجورُ
لَنا يَومٌ وَلِلكِروانِ يَومٌ ... تَطيرُ البائِساتُ وَلا تَطيرُ
فَأَمّا يَومُهُنَّ فَيَومُ سَوْءٍ ... تُطارِدُهُنَّ بِالحَدَبِ الصُّقُورُ
وَأَمّا يَومُنا فَنَظَلُّ رَكباً ... وُقوفاً ما نَحُلُّ وَما نَسيرُ[4]

و(النَّوك): الحمقى[5].

و(الحَدَب): ما ارتفع من الأرض وغَلُظَ وجمعه: حِداب[6].

وكان السَّببُ في هذه القصيدة أنَّ عمراً بن المنذر كان يُرشِّح أخاه قابوس ابن المنذر ليملِكَ بعده، فقدِم عليه المُتَلَمِّسُ[1] وطَرَفة، فجعلهما في صَحَابة قابوس

---

١. ينظر لسان العرب (كرا) ٥٩/١٣، ٦٠.
٢. ينظر خزانة الأدب: ٤١٧/٢.
٣. ينظر لسان العرب (بأس) ١٠/٢.
٤. ينظر الديوان: ١٠٠، ١٠١، وخزانة الأدب: ٤١٥/٢.
٥. ينظر لسان العرب (نوك) ٣٨٨/١٤.
٦. ينظر المصدر نفسه (حدب) ٥١/٤.

وأمرَهُما بلُزومه، وكان قابوس شاباً يعجبه اللّهو، وكان يركب يوماً في الصيد فيركض يتصيد وهما معه يركضان حتى يرجعا عشية وقد تعبا، فيكون قابوس من الغد في الشراب، فيقفانِ بباب سُرادقه[2] إلى العشي، فكان قابوس يوماً على الشراب، فوقفا ببابه النهار كلّه، ولم يصِلا إليه، فضجر طرفة فقال هذه القصيدة[3].

وترجمة طرفة قد تقدّمت[4].

* * *

وقوعُ الجُملةِ الاسميّة بعدَ (إذا) الشّرطيّة

---

١. هو جرير بن عبد العُزّى أو ابنُ المسيح، من بني ضُبيعة من ربيعة، شاعر جاهلي من أهل البحرين، والمُتلمّس لقبٌ غلب عليه ببيت قاله، وهو:

فهذا أوانُ العرض جُنّ ذُبابه زنابير والأزرقُ المتلمّسُ

وهو خال طرفة بن العبد، كان يُنادم عمرو بن هند، فأراد عمرو قتله، فهرب على الشام، وفي المثل: أشأم من صحيفة المتلمس، وله ديوان شعر.

ينظر الأغاني: ٢٤/ ٢١٦، والأعلام: ٢/ ١١٩.

٢. السُّرادق: ما أحاط بالبناء. ينظر لسان العرب (سردق) ١٦٦/٧.

٣. ينظر خزانة الأدب: ٤١٥/٢، ٤١٦.

٤. ينظر ص ٢٧٧ من هذا البحث.

قال ذو الرُّمّة (من الطويل):

إذا ابنَ أبي موسى بِلالاً بَلَغتِهِ فَقامَ بِفَأسٍ بَينَ وصلَيكِ جازِرُ[1]

(إذا) لفظ مشترك، يكون حرفاً واسماً، فإذا كانت حرفاً تكون للمفاجأة، وهي لا تدخل إلاّ على الجملة الاسمية دون خلاف، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، وذلك نحو: خرجت فإذا زيدٌ بالباب.

وإذا كانت اسماً فهي ظرف لما يُستقبل من الزمان، وقد تُضمّن معنى الشرط، وقد لا تُضَمّنُهُ، وقد تخرج عن الظرفية والاستقبال ومعنى الشرط بتفصيل مذكورٍ في مواضعه[2].

وإذا ضُمّنَتْ معنى الشرط سُميت الشرطية، وهي خاصة بالدخول على الجملة الفعلية، قال المرادي: "هذا هو المشهور في النقل عن سيبويه"[3].

وقد فسّر الرضيُّ اختيارَ الجملة الفعلية بعدها بأنّ الشرط بالفعل أولى كالنفي والاستفهام[4]، وفي وقوع الجملة الاسمية بعدها خلاف، فقد نُقل عن سيبويه والأخفش أنّهما يجيزان إيلاءها الاسمية ولكن على ضعف[5]، قال سيبويه: "ومما يقبح بعده

---

١. البيت له في ديوانه: ٢٥٣، والكتاب: ١٣٤/١، وشرح ابن السيرافي: ٢٣٦/١، والنكت: ٨٥/١، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٢٩٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٠/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤٦١/١، وشرح شواهد المغني: ٦٦٠/٢، وخزانة الأدب: ٣٢/٣- ٣٧، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٩٠/٥- ٩١، ومسالك النحاة: ٨٨.

وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٢٤١/١، والمقتضب: ٣٨٠/٢، والمسائل البغداديات: ٤٦٣، وإيضاح الشعر: ٥٢٩- ٥٣٠، والخصائص: ١٥٧/٢، وشرح القصائد العشر للتبريزي: ٣٦، والأمالي الشجرية: ٣٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٦/٤، وارتشاف الضّرب: ١٤١٠/٣، ومغني اللبيب: ٢٨٤/١.

٢. ينظر الجنى الداني: ٣٦٧، وارتشاف الضّرب: ١٤٠٨/٣، ومغني اللبيب: ١١٤/١.

٣. الجنى الداني: ٣٦٨.

٤. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٤٦٠/١.

٥. ينظر رأيهما في شرح الرضي على الكافية: ٤٦٠/١، وارتشاف الضّرب: ١٤١٠/٣- ١٤١١، والجنى الداني: ٣٦٨.

ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس: إذا، وحيث، تقول: إذا عبدَ اللهِ تلقاهُ فأكرمهُ، وحيث زيداً تجده فأكرمهُ"[1].

ولم يوجب سيبويه والأخفش الجملة الفعلية بعد (إذا)؛ لأنّها "ليست عريقة في الشرط كـ(إن، ولو)، ولا ظاهرة في تضمن معناه كـ(من، ومتى)"[2].

ونُقل عن الكوفيين أنّ (إذا) كـ(إذ) في جواز وقوع الجملتين بعدها، إلاّ أنّهم يشترطون في الجملة الاسمية أن يكون خبرها فعلاً إلاّ في الشاذ[3]، وقد نُسب هذا الشرط إلى سيبويه أيضاً، قال المرادي: "ونقل السهيلي أنّ سيبويه يجيز الابتداء بعد (إذا) الشرطية وأدوات الشرط إذا كان الخبر فعلاً"[4].

بينما يرى المبرد اختصاص (إذا) بالجملة الفعلية، حيث قال: "وكذلك (إذا) لأنّها لا تقع إلاّ على فعل، تقول: إذا زيداً لقيته فأكرمه"[5].

واستدل على رأيه بقول ذي الرُّمة (من الطويل):

إذا ابنَ أبي موسى بِلالاً بَلَغتِهِ فَقامَ بِفَأسٍ بَينَ وصلَيكِ جازِرُ(بيت الشاهد)

بنصب (ابن) على أنّه مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا بَلَغتِ ابنَ أبي موسى بلالاً بلغته، وقال: "ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأً؛ لأنّ هذه الحروف لا تقع إلاّ على الأفعال"[6].

وقد روى سيبويه بيت الشاهد برفع (ابن) و(بلال):

إذا ابنُ أبي موسى بِلالٌ بَلَغتِهِ فَقامَ بِفَأسٍ بَينَ وصلَيكِ جازِرُ[1]

---

١. الكتاب: ١/١٦٠.

٢. شرح الرضي على الكافية: ١/٤٦٠.

٣. ينظر رأيهم في شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٩٧، وشرح الرضي على الكافية: ١/٤٦٠، وخزانة الأدب: ٣/٢٩.

٤. الجنى الداني: ٣٦٨.

٥. المقتضب: ٢/٣٧٩.

٦. المصدر نفسه: ٢/٣٨١.

على أنّ (ابن) نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: إذا بُلِّغَ ابنُ أبي موسى بلالٌ، ببناء الفعل للمجهول، قال سيبويه: "فالنصب عربي كثير، والرفع أجود"[1]، وقد اختار الأعلم رواية المبرّد، حيث قال: "وأمّا قول ذي الرمة فإنّ الاختيار فيه النصب، لأنّ (إذا) فيها معنى المجازاة، فهي بالفعل أولى"[2].

و(بلال) رُوي مرفوعاً في رواية سيبويه، ومنصوباً في رواية المبرّد، قال البغدادي: "وبلالاً ينبغي أن يكون بالرفع؛ لأنّه بدل من ابن أو عطف بيان له، وقد رأيته مرفوعاً في نسختين صحيحتين من إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي إحداهما بخط أبي الفتح بن جني، وفي نسخ المغني وغيره نصب (بلال) مع رفع (ابن)"[3].

ونقل البغداديّ عن الدماميني أنّه نصبَ (بلال) بفعل محذوف آخر يفسره (بلغته)، والتقدير: إذا بُلِّغ ابنُ أبي موسى بَلَغَتِ بلالاً بَلَغَتِهِ[4]، ثم قال: "وتكلُّفه ظاهر مستغنى عنه، فإنّ بلالاً تابع لابن رفعاً ونصباً"[5].

كما ذكر أنّ النحّاس زعم أنّ المبرد قد غلّط سيبويه في رواية رفع (ابن)، بحُجّة أنّ (إذا) بمنزلة حروف المجازاة فلا يجوز أن يرتفع ما بعدها بالابتداء[6].

وهو معنى قوله: "ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأً؛ لأنّ هذه الحروف لا تقع إلاّ على الأفعال"[7].

---

١. البيت بهذه الرواية في الديوان: ٢٥٣، والكتاب: ١٣٤/١، وإيضاح الشعر: ٥٢٩، ٥٣٠، والخصائص: ١٥٧/٢، والنكت: ٥٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٦/٤، وشرح الرضي على الكافية: ٤٦١/١، وارتشاف الضّرب: ١٤١٠/٣، ومغني اللبيب: ٢٨٤/١، وشرح شواهد المغني: ٦٦٠/٢، وخزانة الأدب: ٣٢/٣- ٣٤- ٣٥- ٣٧، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٩٠/٥.

٢. الكتاب: ١٣٥/١.

٣. النكت: ٨٥/١.

٤. خزانة الأدب: ٣٢/٣- ٣٣.

٥. ينظر المصدر نفسه: ٩٠/٥.

٦. شرح أبيات مغني اللبيب: ٩٠/٥.

٧. ينظر خزانة الأدب: ٣٣/٣.

٨. المقتضب: ٣٨١/٢.

ولكن سيبويه لم يذكر أنّ ما بعد (إذا) وهو (ابن) مرفوع بالابتداء، ولكنه رفعه على إضمار فعل يفسره المذكور، وإن كان سيبويه لم يصرح بهذا إلاّ أنّه ذكر أنّ الاسم في مثل هذا مبني على الفعل المضمر[1]، ومعناه أنّ الفعل عامل في الاسم، ولو قال إنّ الفعل مبني على الاسم لكان معناه أنّ الاسم مبتدأ، والفعل وما يتصل به خبر عنه.

وعلى هذا فلا خلاف بين سيبويه والمبرّد في تقدير ما بعد (إذا)، وقد نُقِلَ عن الصّفّار أنّه ذكر أنّ ما قاله المبرد عن سيبويه ليس من كلام سيبويه وإنّما هو قول الأخفش وقد اختلط على المبرد النقل فنسبه إلى سيبويه سهواً[2].

وتقدير الفعل بعد (إذا) هو ما ذهب إليه الزجّاج أيضاً حيث قال: "الرفع فيه بمعنى: إذا بلغ ابنُ أبي موسى"[3].

وكذلك قال أبو علي الفارسيّ: "ألا ترى أنّه يجب أن يكون على إضمار (بلغ) ونحوه مما يكون (بلغته) مفسراً له"[4].

ومعنى البيت:

إذا أوصَلَتني ناقتي إلى بلال لأمدحه استغنيتُ عنها بعطائه، وأرسلت لها من ينحرها.

وبلال هو بلال بن أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري، أمير البصرة وقاضيها، كان راوية فصيحاً أديباً، وهو من الطبقة الخامسة من التابعين، سجنه يوسف بنُ عمر الثقفي، فمات سجيناً نحو سنة ١٢٦هـ[5].

و(وِصْليك) مفرده: وِصْل؛ بكسر الواو: وهو المفصل، وهو ملتقى العظمين، ويراد به هنا: المفصلان اللذان عند موضع نحرها[6].

---

١. ينظر الكتاب: ١/١٣٣.

٢. ينظر الانتصار لسيبويه (الهامش رقم: ٦).

٣. ينظر قوله في خزانة الأدب: ٣/٣٣، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٥/٩٠.

٤. المسائل البغداديات: ٤٦٣.

٥. ينظر تهذيب التهذيب: ١/٤٣٩، وخزانة الأدب: ٣/٣٥، والأعلام: ٢/٧٢.

٦. ينظر لسان العرب (وصل) ١٥/٢٢٥، وخزانة الأدب: ٣/٣٤.

ورُوي: (بنصل)، مكان (بفأس)[1]، والنَّصْلُ: حديدة السيف والسكين والرمح[2].

وظاهر البيت يُوهِم أنّه هجاء في حق (بلال)، ولكنه ليس كذلك، وإنّما معناه: إذا بلغتِ بي هذا الرجل فقام جازر بالفأس بين أوصالك وقُطِّعتِ قطعاً، فلا أُبالي بعدُ بهلاكك لحصول المقصود منكِ، وهو بلوغي إياه. وهو في هذا على طريقة قول الشماخ (من الوافر):

إذا بَلَّغْتِنِي وَحَمَلْتِ رَحْلِي عَرَابَةَ فَاشْرَقِي بِدَمِ الوَتِينِ[3]

وقد استحسن المبرِّد قول الشماخ، حيث قال: "وقد أحسن كلَّ الإحسان في قوله:

إذا بَلَّغْتِنِي وَحَمَلْتِ رَحْلِي عَرَابَةَ فَاشْرَقِي بِدَمِ الوَتِينِ

يقول لستُ أحتاج إلى أن أرحلَ إلى غيره"[4].

بينما عابه غير واحد على قوله: (فاشرقي بدم الوتين)، وأوّلهم الممدوح نفسُه، حيثُ قال له: بئسما كافأتها به، وممن ردَّ عليه من الشعراء أبو نوّاس، حيث نقل عنه المرزُبانيُّ[5] قوله: كان قول الشماخ عندي عيباً ، وقال في الرد عليه:

أَقُولُ لِنَاقَتِي إِذَا بَلَّغَتِنِي لَقَد أَصَبْتِ عِنْدِي بِاليَمِينِ
فَلَم أَجْعَلْكِ لِلقُربَانِ نَحْراً وَلا قُلْتُ اشْرَقِي بِالوَتِينِ[1]

---

١. ينظر خزانة الأدب: ٣٤/٣.

٢. ينظر لسان العرب (نصل) ٢٧٤/١٤.

٣. البيت له في ديوانه: ٣٢٣، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٢٩٨/١، وخزانة الأدب: ٣٨/٣، ٤١- ٣٤٩/٤، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٩٢/٥.

٤. الكامل في اللغة والأدب: ١٨٧/١.

٥. هو محمد بن عمران بن موسى أبو عبد الله المرزباني الكاتب، من مصنفاته: معجم الشعراء، وكتاب الموشح، ذكر فيه ما أنكره العلماء على الشعراء، وكتاب أشعار النساء، توفي .رحمه الله .سنة (٣٨٤هـ). ينظر إنباه الرواة: ١٨٠/٣، وشذرات الذهب: ٢٣٥/٣، والأعلام: ٣١٩/٦.

و(الوتين): عرق في القلب إذا انقطع مات صاحبُه، جمعه: أوتنة، ووُتُنٌ[2].

وبيت الشاهد من قصيدة لذي الرُّمة يمدح بها بلال بن أبي بُردة بن أبي موسى الأشعري قاضي البصرة وأميرها، وقد كان معروفاً بِجُورِهِ في القضاء، وقد روى المبرد أنه أول من أظهر الجور من القُضاة في الحكم، وكان بلال يقول: إنَّ الرجلين ليختصمان إليَّ، فأجد أحدهما أخف على قلبي فأقضي له[3].

ورُوي أنّه مات في حبس يوسف بن عمر، وأنّه قتله دهاؤه؛ لأنّه قال للسجان: أعلم يوسف أنّي قد مِتُّ، ولك منّي ما يغنيك، فأعلمه، فقال يوسف: أحبُّ أن أراه ميتاً، فرجع إليه السجان، فألقى إليه شيئاً، فغمه حتى مات، وكان ذلك سنة نيف وعشرين ومائة[4].

وترجمةُ ذي الرُّمّة قد تقدّمت[5].

* * *

ومِمّا وقعت فيه الجملةُ الاسميةُ بعد (إذا) قول الشاعر (من الطويل):

فَهَلاَّ أَعدُّوني لِمِثْلي تَفَاقَدُوا إِذَا الخَصْمُ أَبْزَى مَائِلُ الرَّأْسِ أَنْكَبُ[1]

---

١. ينظر الموشح: ٨٦، ٨٧، وديوان أبي نواس: ٣٧٧، وخزانة الأدب: ٤٠/٣.

٢. ينظر لسان العرب (وتن) ١٤٩/١٥.

٣. ينظر شرح أبيات مغني اللبيب: ٩١/٥.

٤. ينظر تهذيب التهذيب: ٤٣٩/١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٩١/٥.

٥. ينظر ص ١٩٨ من هذا البحث.

وهذا البيت من الشواذ عند الكوفيين؛ لأنهم يشترطون .كما مرّ .[2] أنْ يكون الخبر جملةً فعليةً، و(أبزى) هنا صفة مُشبّهة على وزن (أفعل)، مؤنثه (بزواء) بزنة (فعلاء)، ومعناه: الذي يُخْرِجُ صَدْرَه ويُدْخِلُ ظَهْرَه[3].

وقد نقل البغدادي عن أبي رياش[4] أنّ (أبزى) في هذا البيت بمعنى: تحامل على خصمه ليظلمه، وبذلك يكون (أبزى) فعلاً[5]، وإذا كان كذلك فلا شذوذ في البيت لدى الكوفيين، لتحقق الشرط.

وقد روى ابن منظور بيت الشاهد ومثّل به لوقوع الجملة الاسمية بعد (إذا) والخبر جملة فعلية، وجعله نظير قول القُطاميّ (من الوافر):

إِذَا النَّيَّازُ ذُو العَضَلاَتِ قُلْنَا ... إِلَيْكَ إِلَيْكَ! ضَاقَ بِهَا ذِرَاعَا[6]

حيث قال: "وإذا في البيت داخلة على جملة ابتدائية لأنّ (النياز) مبتدأ، و(قلنا) خبره، والعائد محذوف تقديره: قلنا له، وضاق بها ذراعا: جواب (إذا)، ومثله قول الآخر:

---

١. البيت لعمرو بن أسد القعسي في الحماسة البصرية: ٢٤٤/١.
ولبعض بني قعس في لسان العرب (نكب) ٣٤٩/١٤، وخزانة الأدب: ٢٩/٣- ٣٠.
وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية: ٤٦٠/١، ولسان العرب (نيز) ٢٤٩/٢.

٢. ينظر ص ٦٤٩ من هذا البحث.

٣. ينظر خزانة الأدب: ٢٩/٣.

٤. هو أحمد بن إبراهيم، وقيل: هو إبراهيم بن أبي هاشم أحمد أبو رِيّاش الشيباني، وقيل القيسي اليماني، من حفاظ اللغة ورواة الأدب، كان ذا فصاحة وبيان وإعراب وإتقان، توفي . رحمه الله . سنة (٣٤٩هـ).
ينظر إنباه الرواة: ٦٠/١، ١٢٤/٤، وبغية الوعاة: ٤٠٩/١، والأعلام: ٨٥/١.

٥. ينظر خزانة الأدب: ٢٩/٣.

٦. البيت له في جمهرة اللغة: ١٠٣/٢، وإيضاح الشعر: ٥٢٨، ولسان العرب (نيز) ٢٤٩/٢، وخزانة الأدب: ٣٣/٣، و(النياز): الرجل القصير الغليظ الشديد العضل مع كثرة اللحم فيه. ينظر لسان العرب (نيز) ٢٤٩/٢، ومعنى البيت: يصف الشاعر بكرة قد اهتم بها حتى قويت وسمنت وصارت بحيث لا يقدر على ركوبها لقوتها، حتى إنّ الرجل القوي يضيق بها ذرعاً.

وَهَلاَّ أعدُوني لمِثلي تَفَاقَدُوا إذَا الخَصمُ أبزَى مَائِلُ الرَّأسِ أنكَبُ"[1]

وعلى هذا فهو يرى أنّ (أبزى) فعل، نحو ما نقله البغدادي عن أبي ريّاش وإذا كان (أبزى) هنا فعلاً ماضياً، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ (الخصم)، لانتصَبَ (مائل الرأس، وأنكب) على أنّهما حالان من (الخصم).

وقد نقل البغدادي عن ابن جني قوله عن بيت الشاهد: "يروى إذ وإذا جميعاً، فمن رواه (إذ) حكى الحال المتوقعة، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿إِذِ الأَغْلاَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾[2]، ومن رواه (إذا) فهو كقولك: أتيتك إذا زيدٌ قائم، وهذا جائز على رأي أبي الحسن: وذلك أنّه يجيز الابتداء بعد (إذا) الزمانية المشروط بها"[3].

و(إذا) تقع بعدها الجملتين الاسمية والفعلية دون خلاف[4]، قال المراديُّ: "واعلم أنّ (إذا) تضاف إلى الجملتين: الاسمية والفعلية"[5].

وحسب كلام ابنِ جني فقد وقعت (إذ) موقع (إذا) وبالعكس، ومذهب أكثر المحققين أنّ هذا لا يجوز، وصحّحة المغاربة، وأجابوا عن الآية التي ذكرها ابن جني بأنّ الأمور المستقبلة لمّا كانت في إخبار الله ـ تعالى ـ مُتيقنةً مقطوعاً بها عُبّر عنها بلفظ الماضي، وهو جواب ابن عطية حيث قال: "وعبّر عن ظرف الاستقبال بظرف لا يقال إلا في الماضي وذلك لمّا تيقن وقوع الأمر حسُن تأكيده بالماضي"[6].

ومعنى بيت الشاهد:

لِمَ أفاتوني أنفسهم ؟ وهلاّ ادّخروني ليوم الحاجة إذا كان الخصم هكذا!

ويروى (وهلاّ) بالواو[7].

---

١. لسان العرب (نبز) ٢٤٩/٢.

٢. سورة غافر من الآية: ٧١.

٣. خزانة الأدب: ٢٩/٣.

٤. ينظر ارتشاف الضّرب: ١٤٠٢/٣، ١٤٠٣، والجنى الداني: ١٨٧، ومغني اللبيب: ١٠٦/١.

٥. الجنى الداني: ١٨٧.

٦. المحرر الوجيز: ٥٦٩/٤.

٧. الرواية في الحماسة البصرية: ٢٤٤/١، ولسان العرب (نبز) ٢٤٩/٢.

و(أنكب): مائل، من نكب عن الشيء إذا عدل عنه، وقيل هنا هو من صفة المتطاول الجائر[1].

وقد نسب الحسن البصري هذا البيت إلى عمرو بن أسد الفقعسي، وذكره ضمن خمسة أبيات رواها في حماسته هي:

رَأَيْتُ مَوالِيَّ الأُلَى يَخْذُلُونَنِي ... عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ
فَهَلاَّ أَعَدْوِنِي لِمِثْلِي، تَفَاقَدُوا ... وفِي الأَرْضِ مَبْثُوثاً شُجَاعٌ وعَقْرَبُ
وهَلاَّ أَعَدْوِنِي لِمِثْلِي، تَفَاقَدُوا ... إِذَا الخَصْمُ أَبْزَى مَائِلُ الرَّأْسِ أَنْكَبُ
فَلا تَأْخُذُوا عَقْلاً مِنَ القَوْمِ، إِنَّنِي ... أَرَى العَارَ يَبْقَى والمَعَاقِلُ تَذْهَبُ
كَأَنَّكَ لم تَسْنِقْ مِن الدَّهْرِ لَيْلَةً ... إِذا أَنْتَ أَدْرَكْتَ الذي كنتَ تَطْلُبُ[2]

و(الشجاع): الحية الخبيثة، وقيل نوع من الحيات لطيف دقيق[3].

و(عقرب): كناية عن الأعداء[4].

و(العقل): هو (الدِيَةُ)، وسميت عقلاً؛ لأنها كانت عند عرب الجاهلية إبلاً، وكان القاتل يُكلَّف أن يسوق الدية إلى فناء ورثة المقتول فيعقلها بالعقل ويُسلِّمها إلى أولياءِهِ، فكان أصل الدية الإبل، ثم قُوِّمت بعد ذلك بالذهب والفضة والبقر والغنم وغيرها[5]. ولم أعثر على ترجمة لعمرو بن أسد الفقعسي غير ما ذكره له الحسن البصري.

حاشا الاستثنائيّة، هل هي اسمٌ أم فِعلٌ أم ذاتُ وجْهَينِ؟

قال الجُميحُ الأسديُّ (من الكامل):

---

١. ينظر لسان العرب (نكب) ١٤/٣٤٨- ٣٤٩.

٢. ينظر الحماسة البصرية: ١/٢٤٤.

٣. ينظر لسان العرب (شجع) ٨/٢٧.

٤. ينظر الحماسة البصرية: ١/٢٤٤ (الهامش رقم: ٢).

٥. ينظر لسان العرب (عقل) ١٠/٢٣٣- ٢٣٤.

حَاشَا أَبَا ثَوبَانَ إنَّ بِهِ ضَنَناً عَنِ المَلْحَاةِ وَالشَّتمِ[1]

(حاشا) لها ثلاثة أقسام:

الأول: تكون فعلاً ماضياً متصرّفاً، بمعنى استثنى، ومضارعُها (أُحاشي)، ومنه الحديث أنّه ﷺ قال: "أُسَامةُ أَحَبُّ النَّاسِ إليَّ ما حاشى فاطمةَ"[2]، وذكر ابن هشام أنّ قوله: (ما حاشى فاطمة) ليس من نص الحديث، وإنما هو من كلام الرواة[3]، والدليل على ذلك أنّه قد جاء في معجم الطبراني[4]: "حدّثنا عبد الله ابن أحمد بن حنبل، حدّثني هدبة بن خالد، حدّثنا حماد بن سلَمة عن موسى بن عقبة عن سالم عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: "أسامة أحبّ الناس إليّ"[5]، وقال في موضع آخر: "قال سالم: فما سمعت عبد الله يُحدّث بهذا الحديث قطّ إلا قال: حاشا فاطمة"[6].

---

١. البيت له في المفضليات: ٢٠٥، والأصمعيات: ١٩٤، ١٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٧/٨، ٤٨، والجنى الداني: ٥٦٣، والمقاصد النحوية: ٣٥٢/٢، ٣٥٣، وشرح شواهد المغني: ٣٦٨/١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٨٨/٣، ٨٩.

وله أو لسبرة بن عمرو الأسدي في لسان العرب (حشا) ١٣٦/٤.

وبلا نسبة في المحتسب: ٣٤١/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٨٠/١، والمتبع في شرح اللمع: ٣٦٦/١، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ١٠٤٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٤/٢، وتذكرة النحاة: ٤٤٥، ومغني اللبيب: ١٤٣/١، وشرح الأشموني: ٤٠٩/١، وخزانة الأدب: ١٨٢/٤.

٢. مسند أحمد: ٥١٨/٩، رقم الحديث (٥٧٠٧)، ونصه: "أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة ولا غيرها".

٣. ينظر مغني اللبيب: ١٤٢/١.

٤. هو سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، من كبار المحدثين، من مؤلفاته: المعاجم الثلاثة: الكبير والأوسط والصغير، وله كتب في التفسير، توفي ـ رحمه الله ـ سنة (٣٦٠هـ).

ينظر سيرأعلام النبلاء: ١٣٥/٣١، ووفيات الأعيان: ٤٠٧/٢، والأعلام: ١٢١/٣.

٥. معجم الطبراني: ١/ ١٥٩.

٦. المصدر نفسه: ٢٩٨/١٢.

وقد استدلَّ ابنُ مالك بالحديث على أنَّه قد يقال: قام القوم ما حاشا زيداً، فتدخل (ما) المصدرية على (حاشا) الاستثنائية كدخولها على (عدا، وخلا)[1]، وعدَّ قوله: "ما حاشا فاطمة" من كلام الرسول ـ ﷺ ـ، ولكنه ليس من نصّ الحديث كما سبق بيانه.

والثاني: من أقسام (حاشا) أن تكون تنزيهية، وليس معناها الاستثناء، وإنما معناها التنزيه عمّا لا يليق بالمذكور، نحو: حاشى لِزَيد، وفيها قولان:

أحدهما: أنَّها فِعْل، وهو قول المبرد[2]، والكوفيين[3]، وبه قال ابن جني[4]، حيث قال عند قوله ـ تعالى ـ: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾[5]: "لكنَّ السؤال من هذا عن إدخال لام الجر على (الله) وقبلها (حاشْ)، (حاشى) وهو حرف جر، وكيف جاز التقاء حرفي الجر؟ فالقول أنَّ (حاشْ) و(حاشى) هنا فعلان، فلذلك وقع حرف الجر بعدهما، حكي أبو عثمان المازني عن أبي زيد قال: سمعتُ أعرابياً يقول: اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشى الشيطانَ وأبا الأصبغ، فنصب بحاشى، وهذا دليل الفعلية، فَعَلَيْهِ وقعت بعده لام الجر"[6].

واستدلوا على فعليتها بدخولها على الحرف وبتصرفهم فيها بالحذف، حيث يقال: (حاش)[7].

قال ابنُ هشام: "وهذان الدليلان ينفيان الحرفية، ولا يثبتان الفعلية"[8]، لأنَّ الاسم يشارك الفعل في هذين الأمرين، ويرى ابن هشام أنَّها اسم مرادف لمعنى

---

١. ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٨/٢.

٢. ينظر رأيه في الجنى الداني: ٥٥٩، ومغني اللبيب: ١٤٢/١.

٣. ينظر رأيهم في المصدر نفسه: ٥٥٩، والمصدر نفسه: ١٤٢/١.

٤. ينظر رأيه في المحتسب: ٣٤٢/١، والجنى الداني: ٥٥٩، ومغني اللبيب: ١٤٢/١.

٥. سورة يوسف من الآيتين: ٣١، ٥١.

٦. المحتسب: ٣٤٢/١.

٧. ينظر الجنى الداني: ٥٥٩، ومغني اللبيب: ١٤٢/١.

٨. مغني اللبيب: ١٤٢/١.

البراءة من كذا[1]، وهذا هو القول الثاني في (حاشى التنزيهية) وهو قول الزجّاج[2]، وقال الزمخشريّ: "وقوله ـ تعالى ـ: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾، بمعنى براءة الله من السّوء"[3].

والثالث: من أقسام (حاشى) أن تكون للاستثناء، وهذه اختلف النحويون فيها، هل هي حرف، أم فعل، أم ذاتُ وجهين؟.

فسيبويه يرى أنّها لا تكون إلاّ حرفاً حيث قال: "وأمّا (حاشا) فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده، كما تجر (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء"[4]، وهو مذهب أكثر البصريين.

بينما ذهب أبو عمرو الشيباني وأبو زيد الأنصاري والأخفش والجرمي والمازني والمبرد[5] إلى أنّ حاشا الاستثنائية تكون فعلاً وتكون حرفاً، قال المبرد عن (إلاّ): "وهي حرف الاستثناء الأصلي وحروف الاستثناء غيرها ما أذكره لك: أمّا ما كان من ذلك أسماء فـ(غير، وسوى، وسواء)، وما كان حرفاً سوى إلاّ فـ(حاشا، وخلا)، وما كان فعلاً فـ(حاشا، وخلا)، وإن وافقا لفظ الحروف، وعدا، ولا يكون"[6].

فعدّ (حاشا) في الحروف وفي الأفعال، بينما يرى الكوفيون أنّها فعل ماضٍ[7].

وقد نقل أكثرُ من عالمٍ عن الفرّاء أنّه انفرد بقوله عن (حاشا) إنّها فعل ولكنّ لا فاعل له، وأنّ الجرّ بعدها إنما هو بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال[8]،وردَّ الرضيُّ على ما نُقل عن الفرّاء بقوله: "وهو بعيد لارتكاب

---

١. ينظر مغني اللبيب: ١/١٤٢.

٢. ينظر رأيه في الجنى الداني: ٥٦٠.

٣. المفصل: ٣٨٧.

٤. الكتاب: ٢/٣٨٦.

٥. ينظر رأيهم في الجنى الداني: ٥٦٢، ومغني اللبيب: ١/١٤٣، وشرح التصريح: ١/٥٦٧، وشرح الأشموني: ١/٤٠٨.

٦. المقتضب: ٤/٥٩٥، ٥٩٦.

٧. ينظر رأيهم في الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٢٧٨.

٨. ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٨٥، وشرح الرضي على الكافية: ٢/١٢٣، والجنى الداني: ٥٦٤، والمقاصد النحوية: ٢/٣٥٤، وشرح الأشموني: ١/٤٠٩.

محذورين: إثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود، وجر بحرف جر مقدر، وهو نادر"[1].

وقد استدل القائلون بفعلية (حاشى) بقول الجُميح الأسديّ (من الكامل):

حَاشَا أَبَا ثَوبانَ .... (بيت الشاهد)

بنصب (أبا) على أنّه مفعول به منصوب بالفعل (حاشا).

وذكر ابن هشام أنّ هذه الرواية من المحتمل أن تكون على لغة القصر[2]، على نحو قول الرّاجز:

إنّ أَباها وَأَبَا أَباهـا
قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غايَتَاها[3]

وهي لغة بلحرث بن كعب، ويقال لهم: بالحارث بن كعب[4].

قال العينيّ: "وهذه حجّةٌ على سيبويه، حيث التزم حرفيةَ (حاشا)، إذ لو لم يكن فعلاً لما نصب (أبا ثوبان) "[5].

بينما استدل البصريُّون على حرفية (حاشا) بالشاهد نفسه ، إلا أنّهم رووه هكذا:

حَاشَا أَبِي ثَوبانَ ....[6]

---

١. شرح الرضي على الكافية: ١٤٣/٢.

٢. ينظر مغني اللبيب: ١٤٣/١.

٣. البيتان بلا نسبة في سر صناعة الإعراب: ٣٤١/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣٤٩/٣، ومغني اللبيب: ٦١/١، ١٤٣، ٢٣٣، وخزانة الأدب: ١٠٥/٤، ٤٥٣/٧، ٤٥٥.

٤. ينظر مغني اللبيب: ٦١/١.

٥. المقاصد النحوية: ٣٥٤/٢.

٦. البيت بهذه الرواية في الأصمعيات: ١٩٤، والمحتسب: ٣٤١/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٨٠/١، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ١٠٤٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٤/٢، ٤٧/٨،

بجر (أبي) بعد (حاشا) على اعتبار أنّها حرف جر.

ورواية البيت بالنصب والجر دليل على أنّ (حاشا) تكون فعلاً وتكون حرفاً.

ومعنى البيت:

أذمُّ هؤلاء القوم، واستثني هذا الرجل منهم . وهو أبو ثوبان . وأنزهه؛ لأنّه يُضَنُّ ويُبْخَلُ به عن الملامة والشتم.

وقد ذكر البغداديُّ أنّ الزمخشريّ وابنَ هشام قد ركّبا هذا البيت من بيتين، وأنّ أصل الشعر:

حَاشَا أبا ثُوبانَ إنَّ أَبَا ثُوبَانَ ليس بِبُكْمةٍ فَدْمِ
عمرو بنَ عبد الله إنَّ بِهِ ضِنّاً عَلَى الملحَاةِ والشَّتْمِ[1]

وذكر أنّ "تركيب بيت من بيتين ونحوه في الاستشهاد شائع عند المصنفين يفعلونه قصداً، إمّا لأنّ المعنى متفرقاً يكون في أبيات، وإمّا لأنّ في أحد المصراعين قلاقة معنى أو لغة، فيختصرونه بأخذ مصراعين منه"[2].

ومعنى: بُكمة: من البَكَم وهو الخرس مع عيٍّ وبَلَه[3].

والفَدْم: العَيِيُّ عن الحجة والكلام مع ثقل ورخاوة وقلة فهم[4].

والضَّنُّ: بضاد معجمة: البخل والإمساك[5]. ويروى (عن الملحاة) مكان (على الملحاة)[6].

٤٨، وشرح ابن الناظم: ٣١٠، ولسان العرب (حشا) ١٣٦/٤، والجنى الداني: ٥٦٢، ٥٦٣، والمقاصد النحوية: ٣٥٢/٢

١. ينظر خزانة الأدب: ١٨١/٤، ١٨٢، وهو الموجود في الأصمعيات: ١٩٤، ١٩٥، والمفضليات: ٢٠٥.

٢. خزانة الأدب: ١٨١/٤.

٣. ينظر لسان العرب (بكم) ١٣٤/٢.

٤. ينظر المصدر نفسه (فدم) ١٤٢/١١.

٥. ينظر لسان العرب (ضنن) ٦٧/٩.

٦. الرواية في شرح أبيات المفصل للخوارزمي: ١٠٤٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٤/٢، ٤٧/٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٨/٢.

و(الملحاة): الملامة والمباغضة، وأصلها: الملاحاة[1].

والبيتان من قصيدة للشاعر الجاهلي الجميح الأسدي يهجو بني رواحة من عبس لقتلهم جاراً لهم غدراً.

وقبل الشاهد قوله:

يا جَارَ نَضْلَةَ قد أتى لكَ أن تَسعَى لجارِكَ في بَنِي هِدْمِ
مُتَنَظِّمِينَ جِوارَ نَضْلَةَ يا شاةَ الوجُوهُ لذلكَ النُّظُمِ
وبنو رَواحَةَ يَنظُرونَ إذا نَظَرَ النَّدِيُّ بآنُفٍ خُثْمِ[2]

(نضلة): هو نضلة بن الأشتر بن جحوان[3].

و(بنو هِدم): هو هدم بن عوذ بن غالب بن قُطيعة بن عبس[4].

و(بنو رواحة) ستة رهط، هم: جنيمة، وخلف، وصُوير، وعمرو، وخالد، وحنظلة[5].

و(النَّدِيُّ): مجلس القوم نهاراً والمراد به أهل النَّدِيِّ[6].

وآنف: جمع أنف في القلة، و(أنوف) في الكثرة[7].

(خُثم): جمع (أخثم)، وأنف أخثم: عريض الأرنبة، وقيل: الخثم: غلظ الأنف كله[8]، ويقولون في المدح (شُمٌّ) كما قال حسان بن ثابت (من الكامل):

بيضُ الوُجوهِ كَريمَةٌ أحسابُهُم شُمُّ الأُنوفِ مِنَ الطِّرازِ الأوَّلِ[9]

---

١. ينظر لسان العرب (لحا) ١٨٥/١٣.
٢. ينظر شرح أبيات مغني اللبيب: ٨٩/٣.
٣. ينظر المصدر نفسه: ٩٣/٣.
٤. ينظر نفسه: ٩٣/٣.
٥. ينظرشرح ابيات مغني اللبيب: ٩١/٣.
٦. ينظر لسان العرب (ندى) ٢٢٨/١٤.
٧. ينظر المصدر نفسه (أنف) ١٧٣/١.
٨. ينظر نفسه (خثم) ٢٢/٥.
٩. البيت له في ديوانه: ١٣٦/٢، ولسان العرب (أنف) ١٧٤/١.

والجميح هو منقذ بن الطَّمّاح بن قيس بن طريف بن عمرو بن قعين بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، شاعر جاهلي فارس في قومه، شاعر وفارس جاهلي، والجُميح لقبه، وقد اختُلِف في اسمه واسم أبيه، توفي سنة (٥٣ ق هـ)[1].

* * *

وقوعُ الضّميرِ المتّصِل بعدَ (إلاّ)

قال الشاعر (من البسيط):

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَنْ لا يُجَاوِرَنَا إِلاَّ كِ دَيَّارُ[2]

عرّف النحويون الضّمير المتّصل بأنه ما اتصل بغيره، ولا يبتدأ به ولا يقع بعد (إلاّ) في اختيار الكلام[3].

---

١. ينظر الشعر والشعراء: ٢٦٦/١ (الهامش رقم: ٣)، والأعلام: ٣٠٨/٧.

٢. البيت بلا نسبة في الخصائص: ٣١٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠١/٣، ١٠٣، وأمالي ابن الحاجب: ١٠٥/٢، وشرح ابن الناظم: ٥٧، وشرح الرضي على الكافية: ٤٢٩/٢، وارتشاف الضّرب: ٩٣٣/٢، ٢٤٤٦/٥، وأوضح المسالك: ٤٥/١، ومغني اللبيب: ١٠٣/٢، والمقاصد النحوية: ١٤٩/١، وشرح التصريح: ٩٨/١، وشرح شواهد المغني: ٨٤٤/٢، وهمع الهوامع: ١٩٦/١، والأشباه والنظائر في النحو: ٢٠٩/١، و شرح الأشموني: ٦٩/١، وخزانة الأدب: ٢٧٨/٥، ٢٧٩، ٣٢٥، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٣٣/٦، والدرر اللوامع: ٨٤/١، وضرائر الألوسي: ١٢٤.

٣. ينظر شرح ابن عقيل: ٨٩/١، وشرح الأشموني: ٦٩/١.

فوقوع الضمير المتصل بعد (إلاّ) الاستثنائية[1] شاذ خاص بضرورة الشعر.

وقال أبو حيان: "واتصاله منصوباً بعد (إلاّ) ضرورة، نحو:

..... أَنْ لا يُجَاوِرَنَا إلاَّ كِ ديّارُ

خلافاً لابن الأنباري، فإنه أجاز ذلك في الكلام"[2]، فكان القياس أن يقول: إلا إياكِ، بالضمير المنفصل، وهذا شاذ خاص بضرورة الشعر خلافاً لابن الأنباري في إجازته وقوع الضمير المتصل بعد (إلاّ) مطلقاً ولم يخصه بشذوذ ولا ضرورة[3].

قال ابن هشام: "لا يلي (إلاّ) من الضمائر إلا المنفصل، وقد يليها المتصل بشرطين كونه بلفظ المنصوب لا المرفوع، وكون ذلك في الشعر، كقوله:

وَمَا تُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَنْ لا يُجَاوِرَنَا إلاَّ كِ ديّارُ"[4]

ونُقل عن المبرد أنّه أنكر ما أجازه ابن الأنباري، وأنّه أنشد بيت الشاهد هكذا:

وَمَا تُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَنْ لا يُجَاوِرَنَا سِوَاكِ ديّارُ[5]

قال السيوطي: "رأيت في الكافي للنحاس أن المبرد أنشده بلفظ (سواك) فلا ضرورة إذن ولا شاهد"[6].

كما رواه البصريون:

---

١. احترازاً عن الوصفية التي بمعنى (غير) في نحو: مررت برجل إلا كِ، أي: غيرك. ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/١٧٣.

٢. ارتشاف الضَّرب: ٢/٩٣٣.

٣. ينظر رأي ابن الأنباري في شرح المفصل لابن يعيش: ٣/١٠٣(هامش رقم: ٢)، وارتشاف الضَّرب: ٢/٩٣٣، وشرح التصريح: ١/٩٨، والدرر اللوامع: ١/٨٤.

٤. ينظر قوله في شرح أبيات مغني اللبيب: ٦/٣٣٣.

٥. البيت بهذه الرواية في شرح المفصل لابن يعيش: ٣/١٠٣(هامش رقم: ٢)، وشرح ابن عقيل: ١/٩٠(الهامش)، وشرح شواهد المغني: ٢/٨٤٥، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٦/٣٣٥، والدرر اللوامع: ١/٨٤.

٦. شرح شواهد المغني: ٢/٨٤٥.

..... أَنْ لا يُجَاوِرَنَا حاشاكِ دَيَّارُ[1]

ويرى ابن مالك أنَّ ما وقع في البيت ليس بضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول:

..... أَنْ لا يكُون لنا خِلٌّ وَلا جَارُ[2]

وهو بهذا يفسر الضرورة على أنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وردَّ ابن هشام هذا بأنَّ الضرورة هي ما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر، ولو فُتح باب استبدال كلام مكان كلام آخر لم يبقَ في الوجود ضرورة إلاَّ ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك الترتيب وما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يغيره[3].

ومعنى البيت:

إذا كنتِ أيتها المحبوبة جارة لنا لا نبالي أن لا يجاورنا أحد غيرك، ففيك الكفاية، فأنت المطلوبة، فإذا حصلت مجاورتك لنا فلا التفات إلى غيرك.

ومعنى (ديَّار) أحد، يقال:ما بها ديار، أي: ما بها أحد، وأصل (ديار): (ديوار)، فقلبت الواو ياء وأُدغمت في الياء الأصلية فصار (ديَّار)، وهو من الأسماء المستعملة في النفي العام بمعنى (أحد) [4].

والبيت ورد دون نسبة في جميع المصادر التي ورد فيها مما وقع بين يديّ.

قال البغدادي: "وهذا البيت قلما خلا منه كتاب نحوي. والله أعلم بقائله"[5].

* * *

١. البيت بهذه الرواية في وشرح ابن عقيل: ٩١/١ (هامش للشاهد رقم: ١٤)، وخزانة الأدب: ٢٧٩/٥.

٢. ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢٧٦/٢.

٣. ينظر خزانة الأدب: ٢٧٩/٥، وضرائر الألوسي: ٦.

٤. ينظر لسان العرب (دور) ٣٢٥/٥.

٥. خزانة الأدب: ٢٨٠/٥.

النَّصبُ عَلَى الاستِثناءِ المُفرَّغِ

قال عُروة بنُ حِزَام العُذْرِيُّ (من الطويل):

يُطَالِبُنِي عمِّي ثَمانِينَ نَاقَةً وَمَا لِيَ يَا عَفْراءُ إلاَّ ثَمانِيَا[1]

المفرَّغ في هذا النوع من الاستثناء هو الفعل قبل (إلاَّ)؛ سُمي بذلك لأنَّه لم يشتغل بمستثنى منه، فعمل في المستثنى، وإذا فُرِّغ الفعل كان له من الإعراب بعد (إلاَّ) ما له بِعدمِها، أي: يُعامل الاسم الواقع بعد (إلاَّ) معاملته قبل دخولها، فيعرب بحسب موقعه من الجملة، ولا يكون الاستثناء المفرغ إلاَّ بعد نفي أو شبهه[2]، وذلك نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾[3]، وقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلاَ تَقُولُواْ عَلَى اللَّـهِ إِلاَّ الْحَقَّ﴾[4]، وقوله ـ جلَّ شأنه ـ: ﴿وَلاَ تُجَادِلُواْ أَهْلَ الْكِتَـٰبِ إِلاَّ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[5]، فإعرابه بحسب موقعه من الجملة، فهو في الآية الأولى خبر المبتدأ، وفي الثانية مفعول به، وفي الثالثة جار ومجرور.

---

١. البيت له في أمالي القالي: ٣/١٦٠، وخزانة الأدب: ٣/٣٧٥.

وبلا نسبة في شرح الرضي على الكافية: ٢/١٠٥.

٢. ينظر شرح ابن الناظم: ٢٩٩، ٣٠٠، وشرح الرضي على الكافية: ٢/١٠٠، وشرح الأشموني: ١/٣٩٧.

٣. سورة آل عمران من الآية: ١٤٤.

٤. سورة النساء من الآية: ١٧٠.

٥. سورة العنكبوت من الآية: ٤٦.

وقد نقل الرضي عن الفراء أنّه يُجيز النصب في مثل ما سبق على الاستثناء المفرغ نظراً إلى المقدّر، وأنّه استدل بقول عروة بن حزام (من الطويل):

يُطَالِبُنِي عمِّي ثَمانِينَ نَاقَةً وَمَا لِيَ يَا عَفْراءُ إلاّ ثَمانِيَا[1] (بيت الشاهد)

حيثُ نصب (ثمانيا) على تقدير: وما لي نوق إلاّ ثمانيا، فنظر إلى المقدّر (المستثنى منه) وهو (نوق) وكأنه موجود[2]، وصورة الاستثناء بعد هذا التقدير هي من الاستثناء التام المنفي لوجود المستثنى منه وحرف النفي، وهنا يجوز في المُستثنى وجهان: نصبه على الاستثناء، وإعرابه على البدلية.

وقد ردَّ الرضيُّ ما أجازه الفراء حيث قال: "وما أجازه مردود، لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الإعراب، ولاسيّما في الفاعل، إذ لا يجوز حذفه إلاّ مع قائم مقامه، وهو يجيز: ما قام إلاّ زيداً"[3].

كما ذكر الرضي أنّه يجوز أن يكون الشاعر قد أراد: إلاّ ثمانية جمال، فرخم في غير النداء ضرورة[4]، ولكنَّ البغدادي ذكر أنَّ بيت الشاهد قد تحرَّف على من استشهد به، لأنَّ روايته هكذا:

يُكَلِّفُنِي عمِّي ثَمانِينَ بِكْرَةً وَمَا لِيَ يَا عَفْراءُ غَيرُ ثَمانِ[5]

كما رواه أبو علي القالي هكذا:

يُكَلِّفُنِي عمِّي ثَمانِينَ نَاقَةً وَمَا لِيَ والرَّحمنِ غَيرُ ثَمانِ[6]

وعلى هذا فالاستثناء جار على الطريقة المألوفة.

وجاء في خزانة الأدب عند ذكر القصيدة كاملة هكذا:

---

١. ينظر شرح الرضي على الكافية: ١٠٥/٢.

٢. ينظر خزانة الأدب: ٣٧٥/٣.

٣. شرح الرضي على الكافية: ١٠٦/٢.

٤. ينظر المصدر نفسه: ١٠٥/٢.

٥. البيت بهذه الرواية في خزانة الأدب: ٣٧٥/٣، وتاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ٣٠٠/١.

٦. البيت بهذه الرواية في أمالي القالي: ١٦٠/٣.

يكلفني عمّي ثمانينَ بِكْرَةً وَمَا لِيَ والرَّحمنِ غَيْرَ ثَمانِ[1]

بمزج بين الروايتين، وأخذ شطر من كل بيت.

و(البِكرة)، بكسر الباء: الناقة التي ولدت بطناً واحداً، وقيل: البكر من الإبل بمنزلة الفتيّ من الناس، والبكرة بمنزلة الفتاة[2].

والبيت من قصيدة نونية طويلة لعروة بن حزام العذري، واسمه عروة بن حزام ابن مهاصر، أحد بني حزام بن ضبة بن عبد بن كبير بن عُذرة، أحد العشاق الذين قتلهم العشق، شاعر إسلامي،كان في مدة معاوية بن أبي سفيان، وذكر الأصفهاني أنّه لا يُعرف لهُ شعر إلاّ في عفراء بنت عمه وتشبيبه بها. [3]

وقد ذكر أبو علي القالي أنّ الناس قد اختلفوا في بعض أبيات هذه القصيدة، واتفقوا على بعضها[4]، وهي قصيدة غرامية تحكي قصة عروة مع ابنة عمه (عفراء) التي كرر اسمها في قصيدته هذه حوالي تسع عشرة مرة، وهو من بني عذرة[5]، يتم من أبيه باكراً فعاش في كفالة عمّه مالك بن مصاهر، وكان في زمن معاوية بن أبي سفيان . ﷺ .، وهو شاعر مُقلٌّ جداً، ولكنه شُهر بقصيدته التي قالها في عفراء وبسط فيها ما ألمّ به من الضُرّ، ويذكر عجز الأطباء عن مداوته، ويهجو عمّه الذي كان يشتط في طلب المهر منه ويعاتب عفراء عتاباً رقيقاً، وفيها تعبير واضح عن وجدان المحب الذي عزّ عليه الاتصال بحبيبته.

وكان من قصتهما أنّهما نَشِئَا جميعاً، فتعلقها علاقة الصَّبَى وألف كل واحد منهما صاحبه، وكان قديماً في حجر عمه، وبلغ فكان يسأله أن يزوّجه إياها فيسوفه، حتى خرج في عِيرٍ لأهله إلى الشام، فقدم على أبي عفراء ابن عم لها من أهل

---

١. :٣٧٩/٣.

٢. ينظر لسان العرب (بكر) ١٣٢/٢.

٣. ينظر الشعر والشعراء: ٦٠٧/٢، والأغاني: ١٢٣/٢٤، والأعلام: ٢٢٦/٤.

٤. ينظر أمالي القالي: ١٥٨/٣.

٥. قبيلة من اليمن.

ينظر أسماء القبائل وأنسابها: ١٨٩.

البلقاء، وكان حاجاً، فخطبها، فزوجه إياها، فحملها، وأقبل عُروة في عيره حتى إذا كان بتبوك[1] نظر إلى رِفْقة مقبلة من قبل المدينة، فيها امرأة على جمل، فقال لأصحابه: والله لكأنها شمائل عفراء! فقالوا: ويحك، ما تزال تذكر عفراء، ما تُخِلُّ بذكرها في حال من الأحوال! فوقف متحيراً لا يردُّ جواباً، حتى إذا فقدها قال:

وإنّي لَتَغروني لِذِكْراكِ روعَةٌ ... لها بين جِلْدِي والعِظامِ دَبِيبُ

ثمّ أخذه مرض المَلّ حتى لم يبق منه شيئاً، ومات بعدما عجز الأطباء عن علاجه وكان ذلك حوالي سنة ٣٠هـ (٦٥٠م)، وذكر النعمان بن بشير أنّه كان مبعوثاً من معاوية بن أبي سيفيان مصدقاً على بني عذرة، فمرّ ببيت فريد منعزل بفنائه رجل لم يبق منه إلاّ عظم وجلد، وعنده امرأة، فلمّا سمع وجس النعمان ترنم بقوله: (من البسيط)

مَنْ كانَ مِنْ أَخَواتي باكياً أَبداً ... فاليومَ إنّي أراني اليومَ مَقْبوضَا
يُسْمِعْنَنيهِ فَإنّي غيرُ سامِعِهِ ... إذا حُمِلتُ عَلَى الأَعْنَاقِ مَعْرُوضَا

ثمّ خفتَ فمات، فغمّضتُه وغسلتُه وصلّيتُ عليه ودفنتُه، وقلت للمرأة: من هذا؟ فقالت: هذا قتيل الحب! هذا عروة بن حزام[2]!

ومرّ ركب فسألوا عن الميت، فقيل: عروة بن حزام! فقال بعضهم: والله لتأتينّ عفراء بما يسوؤها، فساروا حتى مرّوا بمنزلها، وكان ليلاً، فصاح صائح منهم: وهي تسمع فقال:

ألا أيُّهَا البيتُ المُقَلْقَلُ أهلُهُ ... إليكم نعينا عُروةَ بن حزامِ

ففهمت عفراء الصوت فنادت بهم:

---

١. موضع بين وادي القرى والشام، وقيل: بين الحجر وأول الشام.
ينظر معجم البلدان: ٢/ ١٤.

٢. ينظر أمالي القالي: ١٥٧/٣، وخزانة الأدب: ٢١٥/٣، ٢١٦، وتاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ٢٩٨/١.

ألا أيُّهَا الرَّكبُ المُخِبُّونَ ويحَكم! أحقّاً نعيتُم عُروةَ بنَ حِزَامِ!

فقال بعضهم:

نَعَم، قد دفنّاه بأرضٍ نَطِيّةٍ[1] مُقيماً بها في سبسبٍ[2] وإكَامِ[3]

فأجابته وقالت:

فإن كان حقّاً ما تقولُون فاعلموا بأنْ قد نعيتم بدر كلّ تِمَام
نعيتم فتىً يُسقى الغمامُ بوجهِهِ إذا هي أمستْ غيرَ ذَاتِ غَمَامِ
فَلا تقع الفتيان بعدك لـذّةً ولاَ مَا لقوا من صحةٍ وسلامِ
وبتن الحبالى لا يُرجّين غائباً ولا فرحاتٍ بعدهُ بغـلامِ

ثمّ أقبلت على زوجها فأخبرته بما سمعت وطلبت إليه أن يأذن لها لتخرج إلى قبره، فأذن لها؛ فخرجت في نسوة من قومه تندبه وتبكي عليه حتى ماتت، وقيل إنّ معاوية بن أبي سفيان قال: لو علمت بهما لجمعت بينهما[4]!

* * *

١. نطية: بعيدة من النطو وهو البعد. ينظر لسان العرب (نطا) ٢٩٠/١٤.
٢. السبسب: الأرض الجدبة البعيدة التي لا ماء بها ولا أنيس. ينظر لسان العرب (سبسب) ١١٠/٧.
٣. الإكام جمع (أكمة) وهي الرابية. ينظر لسان العرب (أكم) ١٢٨/١.
٤. ينظر خزانة الأدب: ٢١٧/٢، ٢١٨.

زيادةُ (أَنْ) بعدَ القَسَم

قال الشاعر (من الوافر):

أَما وَاللهِ أن لَو كُنْتَ حُرّاً وَمَا بِالحُرّ أَنتَ وَ لاَ العَتِيق[1]

(أن) المفتوحة الهمزة ساكنة النون تكون اسماً، وتكون حرفاً.

فالاسمية على وجهين:

الأول: تكون ضمير المتكلم، كما في قول بعضهم: أن فعلت كذا، أي: أنا فعلت كذا، وهي إحدى لغات (أنا).

والثاني: ضمير المخاطب، نحو: أنت وأخواته، فمذهب الجمهور أنّ الاسم هو (أن) والتاء حرف خطاب[2].

أمّا الحرفية فتكون على أوجه عدة، عدها المرادي ثمانية نظماً في بيتين وعشرة شرحاً، فقال: وقد كنت نظمت لها ثمانية معان في هذين البيتين:

وأقسام (أن) مفتوحة مصدرية وزائدة أو مثل أي ومخففة
ومعنى لئلا، ثم لا، ثم إذ حكوا وجازمة أيضاً فخذها بمعرفة

---

١. البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٤٤/٢، ١٩٢/٣، وإيضاح الشعر: ٤٨٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٠/١، وارتشاف الضّرب: ١٧٧٥/٤، وتفسير البحر المحيط: ٣٩٢/٥، ومغني اللبيب: ٥٥/١، وشرح التصريح: ٣٦٤/٢، وشرح شواهد المغني: ١١١/١، وهمع الهوامع: ٢٤٣/٤، وخزانة الأدب: ١٤٠/٤، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥– ٨٢/١٠، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٥٧/١، والدرر اللوامع: ٢٩/٢، ١١١.

٢. ينظر الأزهية: ٦٨، والجنى الداني: ٢١٥، ومغني اللبيب: ٥٥/١.

فذكر في النظم هذه الثمانية، وزاد في الشرح اثنتين: الأولى الشرطية التي تفيد المجازاة، على مذهب الكوفيين، نحو: أمّا أنت منطلقاً انطلقت، والثانية التي بمعنى (أن) المخففة من الثقيلة، نحو: أنْ كان زيدٌ لعالماً، بمعنى: إن كان زيدٌ لَعالماً[1].

وسيقتصر الكلام في هذه المسألة على الزائدة، فهي لا تعمل شيئاً عند الجمهور خلافاً للأخفش، فمذهبه أنّها قد تنصب الفعل مع زيادتها، ومن مواضع زيادتها بعد (لمّا) التوقيتية باطراد، نحو قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَآءَ الْبَشِيرُ﴾[2]، وبين الكاف ومجرورها نادراً، نحو قول الشاعر (من الطويل):

وَيَوماً تُوافينا بِوَجهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبيَةٍ تَعطو إلى وارقِ السَّلَمِ[3]

في رواية من جر (ظبية).

وبين (لو) وفعل القسم، نحو: قول الشاعر:

أَما وَاللهِ أن لَو كُنْتَ حُرّاً وَمَا بِالحُرِّ أَنتَ وَ لاَ العَتِيقِ (بيت الشاهد)

وقد اختلف النحويون في كونها زائدة في هذا الموضع، فذهب ابن عصفور إلى أنّها هنا حرف يربط جملة الجواب بجملة القسم حيث قال: "وأمّا الحروف التي تربط المقسم به بالمقسم عليه فـ(أن) إن كانت الجملة الواقعة جواباً لـ(لو) وما دخلت عليه، نحو قوله:

أَما وَاللهِ أن لَو كُنْتَ حُرّاً وَمَا بِالحُرِّ أَنتَ وَ لاَ العَتِيقِ[4]

وقد ردّ ابن هشام ما ذهب إليه ابن عصفور بحجة أنّ "الأكثر تركها، والحروف الرابطة ليست كذلك"[5].

---

١. ينظر الجنى الداني: ٢١٧– ٢٢٧.

٢. سورة يوسف من الآية: ٩٦.

٣. البيت سبقت دراسته بالتفصيل. ينظر ص ٢٦٤ من هذا البحث.

٤. المقرّب: ٢٧٩.

٥. مغني اللبيب: ١/٥٥.

ونُقِل عن الدماميني أنّه نقض قول ابن هشام بكثرة حذف اللام الداخلة على جواب (لو) المنفي، وهي حرف ربط نقض ، وذلك كما في قوله . تعالى .: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾[1]، وقوله . تعالى .: ﴿وَلَوْ شَآءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾[2]، حيث حذفت اللام من جواب (لو) المنفي بـ(ما)[3].

وجعل أبو حيان وجود (أن) في هذا الموضع دليلاً على إضمار القسم، حيث قال تفسيره لقوله . تعالى .: ﴿أَنْ لَوْ يَشَآءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعاً﴾[4]، إنّه يحتمل أن يكون "جواب قسم محذوف، أي: فأقسموا لو شاء الله لهدى الناس جميعاً، ويدل على إضمار هذا القسم وجود (أن) مع (لو) كقوله الشاعر:

أَمَا واللهِ أن لو كُنتَ حُرّاً وَمَا بِالحُرِّ أَنتَ وَلاَ القَمِينِ"[5]

واستدل المرادي بهذا البيت على وقوع (أن) رابطة لجواب القسم.

وقد نسب القول بزيادة (أن) في هذا الموضع إلى سيبويه[6]، قال ابن هشام: "هذا قول سيبويه وغيره"[7]، وقد نبه محقق الخزانة إلى أنّ سيبويه لا يقول بأنّها زائدة في مثل هذا الموضع، وإنّما يُعدها مُوطئة للقسم بمنزلة اللام الأولى في نحو: والله لئن فعلت لأفعلنّ[8]، وهذا بالفعل ما وقع في كتاب سيبويه حيث قال في باب الأفعال في القسم: "وسألته عن قوله . تعالى .: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾[9]، فقال:

---

١. سورة الأنعام من الآية: ١١٣.

٢. سورة الأنعام من الآية: ١٣٨.

٣. ينظر خزانة الأدب: ١٤٥/٤.

٤. سورة الرعد من الآية: ٣٢.

٥. تفسير البحر المحيط: ٣٩٢/٥.

٦. ينظر توضيح المقاصد والمسالك للمرادي: ١٢٣٤/٣، ١٢٣٥.

٧. ينظر مغني اللبيب: ٥٥/١.

٨. ينظر خزانة الأدب: ١٤٥/٤، (الهامش رقم: ١).

٩. سورة آل عمران من الآية: ٨٠.

(ما) ههنا بمنزلة (الذي)، ودخلتها اللام كما دخلت على (أن) حين قلت: والله لئن فعلت لأفعلنَّ، واللام التي في (ما) كهذه التي في (أن)، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا، ومثل هذه اللام الأولى (أن) إذا قلت: والله أن لو فعلت، ...، فـ(أن) في (لو) بمنزلة اللام في (ما)"[1]. وذكر أبو حيان أنَّ ابن عصفور قد رجع إلى ما قاله سيبويه[2].

وذكر محمد محيي الدين عبد الحميد أنَّ الذي نفى نسبة القول بزيادة (أن) إلى سيبويه هو البغدادي نفسه[3]، إلاَّ أنَّ هذا الكلام قد وقع في هامش التحقيق من الخزانة فنسبته تكون إلى المحقق[4]، كما أشار إلى أنَّ الذي قال بزيادتها في هذا البيت هو الفراء[5].

وذكر الفراء هذا في تفسيره لقوله ـ تعالى ـ: ﴿وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾[6]، حيث قال: "قد اجتمع القراء على كسر إنَّا في قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾[7]، واختلفوا فيما بعد ذلك ففتحوا: وأنَّا، وإنَّا إلى آخر السورة، فكسروا بعضاً وفتحوا بعضاً، ... ، وأمَّا الذين كسروا كلَّها فهم في ذلك يقولون: وأن لو استقاموا، فكأنهم أضمروا يميناً مع (لو) وقطعوها عن النسق، فقالوا: والله أن لو استقاموا. والعرب تدخل (أن) في هذا الموضع مع اليمين وتحذفها، قال الشاعر:

فَأُقْسِمُ لَو شَيءٌ أَتانَا رَسُولُه سِوَاكَ ولكنْ لم نَجِد لَكَ مَدفَعَا[8]

---

١. الكتاب: ١٢٣/٣.

٢. ينظر ارتشاف الضَّرب: ١٧٧٥/٤.

٣. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٠/١ (هامش الشاهد: ١٢١).

٤. ينظر خزانة الأدب: ١٤٥/٤ (الهامش رقم: ١).

٥. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٠/١ (هامش الشاهد: ١٢١).

٦. سورة الجن من الآية: ١٦.

٧. سورة الجن من الآية: ١.

٨. البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في خزانة الأدب: ٨٤/١٠، ٨٥.

وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش: ٧/٩، ٩٤، وشرح الرضي على الكافية: ٣١٣/٤، وخزانة الأدب: ١٤٤/٤، ١١٧/١٠.

وأنشدني آخر:

أَمَا وَاللهِ أَنْ لَو كُنتَ حُرّاً وَمَا بِالحُرِّ أَنتَ وَلاَ العَتِيقِ"[1].

وقد استدل به البصريون على إعمال (أن) المخففة من الثقيلة النصب في الاسم خلافاً لمذهب الكوفيين، واسمها هنا ضمير شأن محذوف، وجملة (لو) وشرطها وجوابها المحذوف لدلالة المقام عليه في محل رفع خبر (أن)، وتقدير الكلام: أنه (أي الحال والشأن) لو كنت حراً لقاومتك، أو لسهل على نفسي منازلتك، وما أشبه ذلك[2].

وقد روى أبو علي الفارسي بيت الشاهد ثاني بيتين على هذا النحو:

أَمَا واللهِ عَالِمِ كُلِّ غَيبٍ وَرَبِّ الحِجْرِ وَالبيتِ العَتِيقِ
لَوَ انَّكَ يَا حُسَيْنُ خُلِقْتَ حُرّاً وَمَا بِالحُرِّ أَنتَ وَلاَ الخَلِيقِ[3]

واستدل بقوله:

..... وَمَا بِالحُرِّ أَنتَ .....

على نصب خبر (ما) العاملة عمل (ليس) مقدماً على ما حكاه أبو عمر، وذلك لأنَّ الباء لا تدخل إلاَّ على الخبر المنصوب[4].

قال البغدادي: "قوله: (لَوَ انَّكَ) في رواية أبي عليٍّ بنقل فتحة الألف إلى واو (لو)"[5]، ويقصد فتحة الهمزة؛ لأنَّ الألف لا تُحرك.

---

١. معاني القرآن للفراء: ١٩٢/٣.

٢. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٠/١.

٣. البيت بهذه الرواية في إيضاح الشعر: ٤٨٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٠/١ (هامش الشاهد رقم: ١٢١)، وشرح الرضي على الكافية: ١٨٨/٢، وشرح شواهد المغني: ١١١/١، وخزانة الأدب: ١٤٠/٤، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٥٧/١، ١٥٨، والدرر اللوامع: ٢٩/٢.

٤. ينظر إيضاح الشعر: ٤٨٢، ٤٨٣.

٥. شرح أبيات مغني اللبيب: ١٥٨/١.

و(الحُرُّ) من الرجال: الكريم الأصل والفعل، وهو نقيض العبد[1].

و(الخليق): الجدير واللائق[2].

و(العتيق): الكريم الأصيل[3]، وهو الذي خَلُصَ من الرِّقّ، قال البغدادي: "وفي ذكره بجنب (الحُرّ) حُسْنُ موقعٍ"[4].

وهذان البيتان لم يُعرف قائلهما ولم ينسبا إلى أحد في جميع المصادر التي وردا فيها مما وقع منها بين يديّ.

* * *

١. ينظر لسان العرب (حرر) ٨١/٤، ٨٢.

٢. ينظر لسان العرب (خلق) ١٤٢/٥.

٣. ينظر المصدر نفسه (عتق) ٢٧/١٠.

٤. شرح أبيات مغني اللبيب: ١٥٨/١.

وممّا وقعت فيه (أن) بين (لو) وفعل القسم قول المسيّب بن عَلَس (من الطويل):

فَأُقْسِمُ أَنْ لَوِ الْتَقَيْنا وَأَنْتُمُ ... لَكانَ لَكُم يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ[1]

وهو من شواهد سيبويه، حيث قال بعد ما أنشده: "فـ(أن) في (لو) بمنزلة اللام في (ما)"[2]، ومثّل به ابن هشام لوقوع (أن) بين (لو) وفعل القسم المذكور (أقسم)؛ لأنّها تقع بين (لو) وفعل القسم المتروك أيضاً نحو بيت الشاهد السابق[3].

وفي البيت شاهد آخر للنحويين، وهو عطف الضمير المنفصل (أنتم) على الضمير المتصل المرفوع في (التقينا) من غير توكيده بمنفصل، وهو جائز عند الكوفيين، شاذ خاص بضرورة الشعر عند البصريين[4].

وقد ذكر السيوطي أنّ بيت الشاهد قد رُوي:

وَأُقْسِمُ لَو أَنَّا الْتَقَينا وَأَنْتُم ..... [5]

---

١. البيت له في شرح ابن السيرافي: ١٣٣/٢، وشرح شواهد المغني: ١٠٩/١، ١١٠، وخزانة الأدب: ٨٠/١٠، ٨١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٥٣/١، ١٥٥، ومسالك النحاة: ٣١٢.
وبلا نسبة في الكتاب: ١٢٣/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٤/٩، وشرح الرضي على الكافية: ٣١٣/٤، ولسان العرب (ظلم) ١٩٤/٩، وأوضح المسالك: ١١٠/٣، ومغني اللبيب: ٥٥/١، والمقاصد النحوية: ٣٨١/٣، وشرح التصريح: ٣٦٤/٢، وشرح الأشموني: ٢٨٤/٢، وخزانة الأدب: ١٤٥/٤، ٣١٨/١١.

٢. الكتاب: ١٢٣/٣.

٣. ينظر مغني اللبيب: ٥٥/١.

٤. سبق تفصيل القول في هذا في مسألة: (العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد). ينظر ص ٥٨٧ من هذا البحث.

٥. البيت بهذه الرواية في شرح شواهد المغني: ١١٠/١، وخزانة الأدب: ٨٣/١٠، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٥٥/١، ومسالك النحاة: ٣١٣.

فليس فيه زيادة (أن) وفيه العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيده بالمنفصل.

ومعنى بيت الشاهد:

لو التقينا مُحاربين لأظْلَمَ نهارُكُم، فصرتم منه في مثل الليل.

وهو من قصيدة للمسيَّب بن علس يخاطب بها بني عامر بن ذهل بن ثعلبة في شيء صنعوه بحلفائهم، وعامر بن ذهل هو أخو شيبان بن ذهل، وهما جدّان جاهليّان من بني بكر بن وائل.

وقبله قولُهُ:

لَعَمري لَئِن جَدَّت عَداوَةُ بَيْنِنا لَيَنْتَحِيَن مَنّي عَلى الوَخْمِ مِيسَمُ[1]

و(ينتحين)، من (انتحى عليه)، إذا تعمّده وقصده[2].

و(الوخْم) بتسكين الخاء وبكسرها الثقيل من الرجال كالوخيم، ويقصد به: عامر بن ذهل[3].

و(ميسَم): اسم للآلة التي يُوسَمُ بها، واسم لأثر الوسم أيضاً وهو المقصود هنا[4].

ومعنى هذا البيت:

أنّه يهجو هجواً يَسِمُهُ به، لا يفارقه عارُهُ.

والمسيَّب اسمه زهير بن عَلَس بن مالك بن عمرو بن قمامة بن عمرو بن زيد بن ثعلبة بن عدي بن مالك بن جشم بن بلال بن جماعة بن جلي بن أحمس بن ضبيعة بن ربيعة بن نزار، وهو خال الأعشى ميمون بن قيس وكان الأعشى راوية له، وأحد الشعراء الثلاثة المقلين الذين فَضَلُوا في الجاهلية، شاعر جاهلي لم يدرك الإسلام، كان معاصراً لعمرو بن هند، وهو من فحول الشعراء المعدودين في بني

---

١. ينظر خزانة الأدب: ٨٣/١٠، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٥٦/١.

٢. ينظر لسان العرب (نحى) ٢١٤/١٤.

٣. ينظر لسان العرب (وحم) ١٧٥/١٥، وخزانة الأدب: ٨٤/١٠.

٤. ينظر لسان العرب (وسم) ٢١٤/١٥.

بكر، عدَّه ابن سلاَّم في الطبقة السابعة من فحول الجاهلية، شعرُهُ جيد، وأغراضه تدور على المدح في الأكثر، وعلى الرثاء والحكمة، وله غزل رائق ووصف بارع للخمر واللؤلؤ، ومن شعره في المديح قوله:

تَبِيتُ المُلُوكُ عَلى عَتبِها وَشَيبانُ إن غَضِبَت تُعتَبُ
وَكَالشُهدِ بِالراحِ أَخلاقُهُم وَأَحلامُهُم مِنهُم أَعذَبُ
وَكَالمِسكِ طيبُ مَناماتِهِم وَرَيّا قُبورِهِمُ أَطيَبُ

وكان المسيَّب ممن يرحلون لأجل التكسُّب بشعرهم بين العرب والفرس، فقيل إنه قد مدح بعض الأعاجم فأعطاه، ثم إنَّه أتى عدواً له من الأعاجم يسأله فدسَّ له سُمّاً فمات، وكان ذلك حوالي سنة ٤٢ ق هـ[1].

* * *

١. ينظر طبقات فحول الشعراء: ١/١٥٦، والشعر والشعراء: ١/١٧٢، ١٧٣، وتاريخ الأدب العربي لعمر فروخ: ١/١٥٥، ١٥٦.

تَلقِّي القسَم بِلاَم (كَيْ)

قال حُريثُ بن عَنَّاب الطَّائِيّ (من الطويل):

إذا قلتُ قَدني قَالَ باللهِ حَلفَةً لِتُغْنِي عَنِّي ذا إنائِكَ أجمَعا[1]

تتعلّق الجملةُ بجملة أخرى بحرف يربطها بها، كالفاء في جواب الشرط وكالضمير في الجملة الخبرية، ولذلك أُحتيج في جواب القسم إلى حروف تربط جملة الجواب بجملة القسم؛ ذلك لأنَّ جواب القسم جملة مستقلة بنفسها، والقسم في حكم الجملة، وقد وضع النحويون حروفاً تربط جملة الجواب بالقسم في حالة الإيجاب وفي حالة النفي، ففي حالة الإيجاب يختص كل من (أن) و(اللام)، فهما موضوعان لتأكيد الإثبات، وفي حالة النفي يختص كل من (ما) و(لا) هذا هو الشائع في الحروف التي يتلقى بها القسم[2].

وقد نُقل عن الأخفش أنَّ القسم يُتلقَّى بلام كي، قال ابن عصفور: "وزعم أبو الحسن أنَّ جواب القسم قد يكون لام كي مع الفعل نحو قولك: بالله لِيقُومَ زيد، فعلى هذا يكون الجواب من قبيل المفردات، لأنَّ لام كي إنَّما تنصب بإضمار (أن)، و(أن) وما بعدها بتأويل المصدر، ...، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

إذا قلتُ قَدني قَالَ باللهِ حَلفَةً لِتُغْنِي عَنِّي ذا إنائِكَ أجمَعا

فوضع (لِتُغْنِيَ) موضع: لَتُغْنِيَنَّ عني ذا إنائك"[3].

---

١. البيت له في شرح شواهد المغني: ٥٥٩/٢، ٥٦٠، وخزانة الأدب: ٤٣٤/١١، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٣، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٧٦/٤، ٢٧٨، ٢٧٩، والدرر اللوامع: ١١٠/٢.
وبلا نسبة في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٦٢٦/٢، وإيضاح الشعر: ٢١٤، ٢٣٥، ٤٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٨٣/١، والمقرب: ٤٦٧، وشرح الرضي على الكافية: ٤٩١/٤، ومغني اللبيب: ٢٢٨/١، ٧٠/٢، وهمع الهوامع: ٢٤٢/٤.
٢. ينظر المتبع في شرح اللمع: ٦٢٩/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٨٦/١.
٣. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٨٢/١، ٢٨٣.

وقد نقل البغدادي عن ابن عصفور أنّ أبا علي الفارسي قد وافق قول الأخفش في المسائل العسكرية حيث قال: "فإن قيل إنّ المقسم به إنّما يكون جملة، وليس هذا بجملة لأنّ (أن) والفعل في تقدير اسم مفرد قيل: إنّ ذلك لا يمنع من وقوعه موقع الجملة التي يُقسم عليها وإن كان مفرداً، ذلك أنّ الفعل والفاعل اللذين جريا في الصلة يسدان مسد الجملة"[1].

وأنّه قد رجع عن موافقة الأخفش فيما جاء عنه في المسائل البصريات، حيث قال: "إن ذلك لم يرد في كلام العرب، وأمّا قوله .تعالى .: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾[2]، فاللام متعلقة بـ(يحلفون) وليس القسم بمراد، إنّما المراد الإخبار عنهم بأنّهم يحلفون أنّهم ما فعلوا ذلك ليرضوا بحلفهم المؤمنين"[3].

وقد نقل ابن هشام عن أبي علي موافقته للأخفش بقوله: "قال أبو علي: وهذا عندي أولى من أن يكون متعلقاً بِيحلِفُونَ والمقسم عليه محذوف"[4].

ولم يذكر رجوعه عنه لذلك قال البغدادي: "وكأنّ ابن هشام لم يطّلع على كلام أبي علي في (التذكرة والبصريات) على رجوعه عن موافقة الأخفش"[5].

وقد بحثتُ في كتاب المسائل البصريات فلم أجد رجوع الفارسي، وقد أيّد محقق الكتاب بقوله عند بيت الشاهد: "والشاهد فيه إجابة جواب القسم بهم التعليل مع أنّها مع ما بعدها في حكم لمفرد، وقد نقل السيوطي هذا في الهمع حيث قال في سياق ما يُتلقّى به جواب القسم: قيل ولام كي، قاله الأخفش، ومثّل بقوله: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾، وبعد أن ذكر البيت قال: "ووافقه الفارسي في العسكريّات ورجع في البصريّات والتذكرة"، وكذا نقل البغدادي في الخزانة نقلاً عن ابن عصفور، لكنّا نقول لا يظهر هنا رجوع من الفارسي"[6].

---

١. خزانة الأدب: ٤٣٩/١١.

٢. سورة التوبة من الآية: ٦٢.

٣. خزانة الأدب: ٤٣٩/١١.

٤. مغني اللبيب: ٢٢٨/١.

٥. خزانة الأدب: ٤٣٩/١١.

٦. المسائل البصريات: ٣٥٧/١ (الهامش رقم: ١).

وباقي النحويين يأبون ما أجازه الأخفش؛ لأنّ القسم إنّما يجاب بالجملة قال ابن عصفور بعدما نقل قول الأخفش عن بيت الشاهد: "وهذا لا حُجّة له فيه، لاحتمال أن يكون الجواب محذوفاً فيكون التقدير: قال: بالله حلفةً لَتَشْرَبَنّ لِتُغْنِيَ عنّي ذا إنائك أجمعا، ويكون (لتغني) متعلقاً بالفعل المضمر الذي هو لتشربنّ، فكأنه قال: لتشربنّ لِتَكْفِيني باقي إنائك"[1].

كما قال ابن هشام بعدما نقل رأي الأخفش: "والصواب خلاف قوله لأن الجواب لا يكون إلا جملة، ولام كي وما بعدها في تأويل المفرد، وأمّا ما استدلّ به فمتعلق اللام فيه محذوف، أي: لتشربنّ لتغني عنّي"[2].

وقد نُقل عن أحمد بن يحيى ثعلب أنّه روى بيت الشاهد هكذا:

إذا قلتُ قدني قالَ باللهِ حَلفَةً لَتَغْنِيَنّ عَنّي ذا إنائِكَ أجمَعا[3]

بفتح اللام، وحذف لام الفعل (الياء)، وتوكيده بنون التوكيد الثقيلة، قال أبو علي الفارسي: "هكذا أنشده أبو الحسن، وأنشده أحمد بن يحيى: لتغنن علي"[4]، فاللام المفتوحة ليست لام (كي) وإنّما) هي لام القسم؛ لأنّ جواب القسم إذا كان مثبتاً لابد له من اللام وإحدى النونين الثقيلة والخفيفة[5].

وفي الفعل (لتغنَنّ) حذفُ لامِه وهو الياء، فصار الفعل في الصورة وكأنّه خطاب للمفردة المؤنثة، وقد نسب ثعلب هذه اللغة إلى قبيلة طيء حيث نُقل عنه أنّه

---

١. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٨٣.

٢. مغني اللبيب: ١/٢٢٨.

٣. البيت بهذه الرواية في شرح المفصل لابن يعيش: ٣/٩، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٤٩١ (الهامش رقم: ١)، ومغني اللبيب: ١/٢٢٨، وشرح شواهد المغني: ٢/٥٦١، وخزانة الأدب: ١١/٤٣٤، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٤/٢٧٧، ٢٧٨، والدرر اللوامع: ٢/١١٠.

٤. إيضاح الشعر: ٢١٤.

٥. ينظر شرح أبيات المفصل للخوارزمي: ١/٤٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣/٩.

قال: "وهذا إنّما يكون للمرأة، إلاّ أنّه في لغة طيء جائز وفي لغة غيرهم: لَتُغْنِيَنَّ، واللام لام الأمر أدخلها في المخاطبة، والكلام: أَغْنِنَّ عني"[1].

بينما نسب ابن مالك هذه اللغة إلى فزارة، حيث قال: "وحذف آخر الفعل إن كان ياءً لغة فزارية"[2]، وتبعه ابن هشام بقوله: "ويروُون البيت: لَتُغْنِنَّ بفتح اللام ونون التوكيد، وذلك على لغة فزارة في حذف آخر الفعل لأجل النون إن كان ياء تلي كسرة"[3].

كما رُوي بيت الشاهد:

..... لَتُغْنِيَ عنّي ..... [4]

بفتح اللام، وفتح آخر الفعل على إرادة نون التوكيد، وقد نسب ابن يعيش هذه الرواية إلى الأخفش فقال: "كذا أنشده أبو الحسن باللام للقسم وفتح آخر الفعل على إرادة نون التأكيد وحذفها ضرورة"[5].

قال البغدادي: "ولم أرَ من نسبها إليه غيره، والمنسوبة إليه هي الرواية بكسر اللام وفتح الياء على المشهور"[6].

ووقعت هذه الرواية في كلام أبي حيان في غير موضعها؛ لأنّه أنشد البيت بعدما ذكر زَعْمَ الأخفشِ في تلقي القسم بـ(لام كي)، وكيف تبعه أبو علي في قولٍ ورجع عن موافقته في قولٍ آخر، ثم مثّل لهذا ببيت الشاهد فتكون اللام مكسورة بداهة، ولكنّ الخطأ وقع في الضّبط[7].

---

١. ينظر إيضاح الشعر: ٢١٤، وخزانة الأدب: ٣٤٧/١١ .

٢. التسهيل: ٢١٦.

٣. مغني اللبيب: ٢٢٨/١.

٤. البيت بهذه الرواية في المفصّل: ١٢٢، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٤٣٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/٣، وارتشاف الضّرب: ١٧٧٥/٤، وخزانة الأدب: ٤٤٠/١١.

٥. شرح المفصل لابن يعيش: ٩/٣.

٦. خزانة الأدب: ٤٤٠/١١.

٧. ينظر ارتشاف الضّرب: ١٧٧٤/٤، ١٧٧٥.

وفي بيت الشاهد شواهد أخر:

أحدها: في قوله: (قدني)، ويروى (قطني)[1]، وبه استشهد ابن الناظم بنون الوقاية في (قد، وقط) لحفظ السكون عند البصريين، ومعناها عندهم (حسب)، أو لأنّها اسم فعل عند الكوفيين ومعناها (يكفي)[2].

وثانيها: في قوله: (ذا) فهي هنا بمعنى صاحب، وبه استشهد الزمخشري عند قوله ـ تعالى ـ: ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾[3]، على أنّ ذات مؤنث (ذو)، وهو موضوع للصحبة، حيث قال: "ذات الصدور: مضمراتها وهي تأنيث (ذو) في نحو قول أبي بكر ـ ﷺ ـ: "ذُو بَطْنٍ خَارِجَةُ جَارِيَةٌ"[4]، وقوله:

..... لِتُغْنِي عَنِّي ذا إِنائِكَ أَجمَعا

المعنى: ما في بطنها من الحَبَلِ، وما في إنائك من الشراب، لأنّ الحَبَل والشراب يصحبان البطن والإناءَ، ألا ترى إلى قولهم: معها حَبَل، وكذلك المضمرات تصحب الصدور، وهي معها، وذو: موضوع لمعنى الصحبة"[5].

وثالثها: الإضافة للملابسة، وهي إضافة إناء إلى ضمير المخاطب للملابسة، قال الزمخشري: "ويضاف الشيء إلى غيره بأدنى ملابسة بينهما، كقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه: خذ طَرَفَك، ... وقال:

إِذا قُلتُ قَدني قَالَ بِاللهِ حَلفَةً لِتُغْنِي عَنِّي ذا إِنائِكَ أَجمَعا

لملابسته له في شربه وهو لساقي اللبن"[1].

---

١. الرواية في شرح الرضي على الكافية: ٤٩١/٤ (الهامش رقم: ١)، وخزانة الأدب: ٤٣٤/١١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٧٨/٤.

٢. ينظر خزانة الأدب: ٤٤٠/١١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٧٨/٤، ٢٧٩.

٣. سورة فاطر من الآية: ٣٨.

٤. موطأ مالك، (كتاب الأقضية)، باب (ما لا يجوز من النحل) ص: ٥١٩، ٥٢٠، ونصه: "لو بطن بنت خارجة، أراها جارية".

٥. الكشاف: ٦١٦/٣.

ورابعها: التأكيد بـ(أجمع) ولم يُسبق بـ(كل)[2].

ومعنى البيت في وصف رجل مضياف، فيقول: إذا قلت قدني وحسبي من شُرب اللبن فقد رويت، قال المضيف أقسم بالله لَتُبْعِدَنَّ عني اللبن الذي في إنائك أجمع، ولتشربنَّ جميعه ولا تُعِذه إليَّ.

وعلى هذا فالشاعر هو الضيف، ورُوي:

إذَا قالَ قَدني قَالَ باللهِ حَلفَةً ..... [3]

فالشاعر مُخْبِر حاكٍ عن شخصين، فهو لا ضيف ولا مُضِيف.

كما رُوي:

إذا قالَ قَدني قُلتُ باللهِ حَلفَةً ..... [4]

فالشاعر هو المضيف وليس الضيف.

ورُوي:

إذا قِيلَ قَدني قَالَ .... [5]

ببناء الفعل للمجهول.

ويُروى: (آليتُ حلفة) مكان (بالله حلفة)[6].

---

١. المفصل: ١٢٢.

٢. ينظر خزانة الأدب: ٤٤٢/١١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٨٠/٤.

٣. البيت بهذه الرواية في المفصل: ١٢٢، وشرح أبيات المفصل للخوارزمي: ٤٣٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨/٣، ٩، وشرح الرضي على الكافية: ٤٩/٤.

٤. البيت بهذه الرواية في إيضاح الشعر: ٢٣٥، وخزانة الأدب: ٤٣٤/١١، وشرح شواهد المغني: ٥٥٩/٢، ٥٦٠، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٧٨/٤.

٥. البيت بهذه الرواية في الدرر اللوامع: ١١٠/٢.

٦. الرواية في شرح الرضي على الكافية: ٤٩١/٤ (الهامش رقم: ١)، وشرح شواهد المغني: ٥٥٩/٢، ٥٦٠، وخزانة الأدب: ٤٤٣/١١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٧٨/٤.

وقوله: (لتغني عنّي) من قول العرب: أغنِ عنّي وجهك، أي: بعِّده، واجعله غنياً عن رؤيتي[1].

والبيت من قصيدة لحُريث بنِ عَنّاب الطائي، مطلعها:

غوى ثُمَّ نَادَى هَلْ أَحَسْتُم قَلائِصاً وَسِمْنَ عَلَى الأَفْخَاذِ بِالأَمسِ أَربَعا

وفيه يتحدث عن غلام شردت له قلائص أربع، فخرج في طلبها حتى أظلم عليه الليل فَضَلّ عن الطريق، فغوى حتى سمعت الكلاب صوته فنبحته، فاستدل بصوتها عليها، فجاء فسأل عن قلائصه[2].

وقوله: ما أحستم، بمعنى: ما أحسستم، حيث حُذفت إحدى السّينين استثقالاً وهو من شواذ التخفيف[3].

و(القلائص) جمع (قلوص) بفتح القاف، وهي الناقة الشابة، وهي أول ما يُركب من إناث الإبل إلى أن تُثْني، فإذا أثنت فهي ناقة[4].

وهو حُريث بن عَنّاب النبهاني الطائي، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأُمويّة، وهو ليس بمذكورٍ من الشعراء ، كان بدوياً لا يتصدى للناس بمدح أو هجاء، وقيل عنه غنّه كان لا يعدو بشعره أمرَ ما لا يخُصُّه، توفي سنة (٨٠هـ) [5].

* * *

حذفُ ألِف (ما) الاستِفهَاميّة

قال حسّان بنُ ثابت (من الوافر):

---

١. ينظر لسان العرب (غنا) ٩٥/١١.

٢. ينظر خزانة الأدب: ٤٤٢/١١، ٤٤٣.

٣. ينظر الصحاح (فنى) ٢٤٥٧/٦.

٤. ينظر لسان العرب (قلص) ١٧٦/١٢.

٥. ينظر الأغاني: ٣٧٦/١٤-٣٧٩، وخزانة الأدب: ٤٤٩/١١.

عَلَى مَا قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ[1]

تحذف ألف (ما) الاستفهامية إذا وقعت (ما) في موضع جر ولم تُركَّب مع (ذا) سواء أكان الجار لها حرف الجر، نحو قوله . تعالى .: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[2]، وقوله . تعالى .: ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾[3]، و﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي﴾[4] أم الإضافة نحو قولهم: مجيء مَ جئت، وفيه تقديم وتأخير؛ والأصل: جئت مجيء مه؟، ونحو: مقتضامه؟، وإنما حُذفت ألفها هنا للفرق بينها وبين (ما) الخبرية (الموصولة والشرطية)، نحو: سألت عمَّا سألت عنه، و: بما يفرح أفرح؛ وخُصَّتْ ألف الاستفهامية بالحذف دون الخبرية لأنَّها متطرفة لفظاً وتقديراً، بخلاف ألف (ما) الخبرية، فإنها ليست متطرفة تقديراً؛ لأنَّها حشو الصلة في الموصولة والشرط في الشرطية[5] ولهذا لم تحذف ألف (ما) الاستفهامية إذا رُكِّبت مع (ذا) الإشارية في نحو: لماذا جئت؟ "لأنَّ ألفها صارت حشواً"[6].

---

١. البيت لـه فـي ديوانـه: ٣٢٤، والمحتسـب: ٣٧٤/٢، والأزهيـة: ٦٨، والأمـالي الشـجرية: ٢٣٣/٢، وضرائر ابن عصفور: ٦٢، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢٢٤/٤، ولسان العرب(قوم) ٢٢٤/١٢، ومغني اللبيب: ٣١٣/١، وشرح التصريح: ٦٣٥/٢، وخزانة الأدب: ١٣٠/٥، ٩٩/٦، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤، والدرر اللوامع: ٥٧٤/٢، ٥٧٥.

وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٢٩٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٩/٤، وشرح الرضي على الكافية: ٥٠/٣، وارتشاف الضَّرب: ٢٤٠٣/٥، وشرح الأشموني: ٥٢٠/٢، والدرر اللوامع: ٢٢٩/١.

٢. سورة النبأ الآية: ١.

٣. سورة الحجر من الآية: ٥٤.

٤. سورة الصف من الآية: ٥.

٥. ينظر مغني اللبيب: ٣١٢/١، ٣١٣، وشرح التصريح: ٦٣٤/٢، وشرح الأشموني: ٥٢٠/٢ .

٦. مغني اللبيب: ٣١٤/١.

وحذفُ ألف (ما) الاستفهامية إذا جُرَّت بحرف الجر واجبٌ عند البصريين، قال السّمين الحلبيّ[1] :"المشهور من مذهب البصريين وجوب حذف ألفها إلا في ضرورة"[2].

وقال ابن هشام: "ويجب حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جرت وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، نحو: فيمَ، وإلامَ، علامَ"[3].

أمّا المجرورة بإضافة اسم إليها، نحو: مقتضامَهْ؟، فقد نُقِل عن الشاطبيّ أنّ حذفَ الألف منها ليس بلازم، بل يجوز أن يقال: مجيء ما جئت؟ إلاّ أنّ الأجودَ حذفُها[4].

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله (في الألفية):

وَمَا فِي الاسْتِفْهام إن جُرَّتْ حُذِف
أَلِفُها، وأولِها الها إن تَقِفْ
وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا الخَفْضا
بِاسمٍ، كَقَولِك اقْتِضَاء مَ اقْتَضَى

وبعضُ النحويين يرى أنّ إثبات ألف (ما) الاستفهامية مع اتصالها بحرف الخفض هو لغة لبعض العرب، وقد نُسب هذا القول إلى الأخفش.

قال الشيخ خالد الأزهري: "وحكاه الأخفش لغة"[5]. كما ذكر الهرويّ أنّه لغة، وأنشد بيت حسان السابق دليلاً على هذه اللغة[6]، وهو رأي ابنِ الشجريّ أيضاً، حيثُ

---

١. هو أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، شهاب الدين، نحوي ومقرئ وأديب، تعاطى النحو فمهر فيه، من مصنفاته: تفسير القرآن المعروف بـ(الدر المصون)، وشرح التسهيل، وشرح الشاطبية، توفي . رحمه الله . سنة (٧٥٦هـ).

ينظر بغية الوعاة: ٤٠٢/١، وهدية العارفين:١١١/٥، والأعلام: ٢٧٤/١.

٢. الدر المصون: ٤٧٩/٥، ٤٨٠.

٣. مغني اللبيب: ٣١٢/١.

٤. ينظر رأيه في شرح التصريح: ٦٣٥/٢، وحاشية الصبان: ١٧١٠/٤.

٥. شرح التصريح: ٦٣٥/٢.

٦. ينظر الأزهية: ٨٦.

قال: "ومن العرب من يتبث الألف فيقول: لما تفعل كذا؟ وفيم جئت؟ وعلام تسُبني؟ قال حسان:

على ما قام .... "[1]

وهذا الذي حكوه يراه ابن جني أضعف اللغتين[2]، ولأجل هذا الضعف ردَّ الكسائي قول بعض المفسرين لقوله ـ تعالى ـ: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾[3]، إنَّ (ما) استفهامية، وذكر أنَّها مصدرية؛ لأنَّه لا يجوز حملُ القراءة المتواترة على إثبات الألف لضعفه"[4].

وهذا القول هو أحد قولي الزمخشري فقوله الأول في سورة الأعراف عند قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾[5]، ذكر أنَّ "إثبات الألف إذا أدخل حرف الجر على (ما) الاستفهامية قليل شاذ"[6].

والثاني في سورة (يس) عند قوله ـ تعالى ـ: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾، قال: "طرحُ الألف أجود، وإن كان إثباتها جائزاً" [7].

ولذلك استبعد أبو حيان كون (ما) في قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾ استفهامية، بسبب إثبات الألف، ورجّح أن تكون مصدرية؛ لكون إثبات ألف (ما) الاستفهامية عند جرها بحرف الجر شاذاً أو ضرورة[8].

فأغلبُ العلماءِ يَرَون أنَّ حذف ألف (ما) الاستفهامية واجب عند جرها بحرف جر، وهو عند الأخفش لغة، وما وقع منه مثبتًا في الشعر واستشهد به المجيزون حمله العلماء على الشذوذ والضرورة الشعرية.

---

١. الأمالي الشجرية: ٢/٢٣٣.

٢. ينظر المحتسب: ٢/٣٤٧.

٣. سورة يس من الآية: ٢٦.

٤. ينظر رأيه في مغني اللبيب: ١/٣١٣.

٥. سورة الأعراف من الآية: ١٥.

٦. الكشاف: ٢/٩٢.

٧. المصدر نفسه: ٤/١٢.

٨. ينظر تفسير البحر المحيط: ٤/٢٧٥.

قال ابن هشام: "وأمّا قول حسان:

على ما قام ....

فضرورة"[1].

وقال العيني عند بيت حسان: "والشاهد فيه (على ما قام) حيث أثبت ألف (ما) الاستفهامية المجرورة غير المركبة لأجل الضرورة"[2].

ومنهم من أقرّ الحذف، ورأى أنّ في إثبات الألف صواباً، وهو الفراء قال عند قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾[3]: "وإذا كانت (ما) في موضع (أي) ثم وصلت بحرف خافض نقصت الألف من (ما) ليعرف الاستفهام من الخبر، ومن ذلك قوله: ﴿فِيمَ كُنْتُمْ﴾، و﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾، وإن أتمتها فصواب"[4]، ثم أنشد بيت حسان مع بيت آخر دليلاً على إثبات الألف.

إلا أنّ بيت حسان الذي استدلوا به إما على اللغة التي حكاها الأخفش، أو الضرورة والشذوذ، أو على ما صوّبه الفراء قد رُوي:

فَفِيمَ تَقُولُ يشتمني لئيم ..... [5]

وقد ذكر البغدادي أنّ رواية (ففيم) بـ(في) وحذف ألف (ما) هي رواية السُّكّري في ديوان حسّان[6].

---

١. مغني اللبيب: ٣١٣/١.

٢. المقاصد النحوية: ٥١٢/٣.

٣. سورة النمل من الآية: ٣٦.

٤. معاني القرآن للفراء: ٢٩٢/٢.

٥. البيت بهذه الرواية في الديوان: ٣٢٤، والمحتسب: ٣٤٧/٢ (هامش رقم: ٤)، وشرح شواهد الإيضاح لابن بري: ٢٧٢، وشرح الرضي على الكافية: ٥٠/٣ (هامش رقم: ٥)، والمقاصد النحوية: ٥١١/٣، وشرح شواهد المغني: ٧١٠/٢، وخزانة الأدب: ١٠٢/٦، ١٠٤، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٢٠/٥، ٢٢٢.

٦. ينظر خزانة الأدب: ١٠٢/٦، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٢٠/٥.

والبيت الشاهد من قصيدة لحسان بن ثابت قالها في هجو بني عابد[1]، وقيل إنه قالها في رُفَيع بن عابد، وقد قُتِل رُفَيع يوم بدرٍ[2] كافراً، ومن هذه الأبيات:

إنْ تَصطَخِ الغابِدِيُّ وَصَطْخُ الغابِدِيِّ إلَى فَسَادِ
وَإن تَفسُدْ فَما أُلفِيتَ إلاَّ بَعيداً ما عَلِمتُ مِنَ السَّدادِ
وَتَلقاهُ عَلى ما كانَ فِيهِ مِنَ الهَفَواتِ أو نُوكِ الفُؤَادِ
مُبِينَ الغَيِّ لا يَعيا عَلَيهِ وَيَعيا بَعدُ عَن سُبُلِ الرَّشَادِ
فَقيمَ تَقولُ يَشتُمُني لَئيمٌ كَخِنزِيرٍ تَمَرَّغَ في رَمَادِ[3]

وكما يبدو من الأبيات أنَّ قافية القصيدة داليّة، وقد حرّف الرواة قافية البيت فرووها روايات عدة، منها: (في دَمَانِ)[4].

و(في تراب)[5].

و(في ثُمالِ)[6].

و(في الدهان)[7].

وترجمة حسّان قد تقدّمت[8].

---

١. قبيلة من بني ركاب في العراق.
ينظر أسماء القبائل وأنسابها: ١٨٣.

٢. لبدر بئر ماء مشهورة بين مكة والمدينة بينه وبين البحر مسيرة ليلة وعند تمت غزوة بين المسلمين والمشركين في السنة الثانية من الهجرة، وهي أول معركة كبيرة في الإسلام قامت بين الحق والباطل فانتصر فيها الحق بإذن الله. ينظر أيام العرب في الإسلام: ٧.

٣. ينظر خزانة الأدب: ١٠٣/٦، ١٠٤، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٢١/٥، ٢٢٢.

٤. الرواية في المحتسب: ٣٤٧/٢، ومغني اللبيب: ٣١٣/١، والمقاصد النحوية: ٥١٢/٣، وخزانة الأدب: ١٠٢/٦.

٥. الرواية في خزانة الأدب: ١٠٢/٦، وقد نسب البغدادي هذه الرواية (تراب) إلى المرادي حيث قال: "ورواه المرادي في شرح الألفية: (في تراب) والذي في شرح الألفية للمرادي (في رماد).
ينظر توضيح المقاصد والمسالك للمرادي: ١٤٨٧/٣.

٦. الرواية في والمقاصد النحوية: ١٢/٣، وخزانة الأدب: ١٠٢/٦.

٧. الرواية في خزانة الأدب: ١٠٢/٦.

٨. ينظر ص ٢٢ من هذا البحث.

الإجابةُ عنِ الاستِفهَامِ المَنفِيِّ بِـ(نَعَمْ) مكان (بَلَى)

قال جُحدرُ بن مالك الحنفيُّ (من الوافر):

أليسَ اللَّيلُ يَجْمَعُ أُمَّ عمْرٍو ... وإيّانَا فَذَاكَ بِنَا تَدَانِي

نَعَمْ، وأَرَى الهِلاَلَ كَمَا أَرَاهُ ... ويَعْلُوهَا النَّهارُ كَمَا عَلاَنِي[1]

الأصل في (نعم) أن تكون مُقَرِّرةً لما سبقها، أي: مثبتةً لما قبلها من كلام خبري سواء كان موجباً، نحو: نعم، في جواب من قال: قام زيد، أي: نعم قام، أو منفياً، نحو: نعم، في جواب من قال: ما قام زيد، أي: نعم ما قام كما أنّ (نعم) تقرر ما بعد همزة الاستفهام، سواء كان مثبتاً، نحو: نعم في جواب من قال: أقام زيد؟، أي: نعم قام، أو منفياً، نحو: نعم في جواب من قال: ألم يقم زيد؟، أي: نعم لم يقم. فـ(نعم) بعد الاستفهام لإثبات ما بعد أداة الاستفهام سواء كان نفياً أم إثباتاً[2].

أمّا (بلى) فمختصة بإيجاب النفي، بمعنى أنّها تنقضُ النفي المتقدِّم عليها، وذلك نحو: (بلى) في جواب من قال: ما قام زيد، أي: بلى قام، كما تنقض النفيَ الواقع بعد الاستفهام، نحو ما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾[3]، وقوله: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ * قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ﴾[4]، وقوله ـ تعالى ـ:

---

١. البيتان له في أمالي القالي: ٢٨٢/١، وأمالي السهيلي: ٤٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٣٠٠/٢، وارتشاف الضَّرب: ٢٣٦٩/٥، ومغني اللبيب: ١٠/٢، وشرح شواهد المغني: ٤٠٨/١، وخزانة الأدب: ٢٠١/١١، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٩، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٥٨/٦، والمعلوط في الشعر والشعراء: ٤٣٣/١.

وبلا نسبة في المقرب: ٣٧٣، وشرح الرضي على الكافية: ٤٢٧/٤، ورصف المباني: ٤٢٧.

٢. ينظر أمالي السهيلي: ٤٤، وشرح الرضي على الكافية: ٤٢٨/٤، وارتشاف الضَّرب: ٢٣٦٩/٥، ومغني اللبيب: ١٠/٢.

٣. سورة البقرة من الآية: ٢٥٩.

٤. سورة الملك من الآيتين: ٨، ٩.

﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾[1]، أي: بلى أنت ربُّنا، قال ابن عباس . رضي الله عنهما: "لو قالوا نعم لكفروا، أو: لكان كفراً، أو: لم يكن إقراراً كافياً"[2].

ورجّحَ ابن هشام أن يكون ابن عباس قد قال: إنهم لو قالوا نعم لم يكن إقراراً كافياً[3].

وقد جوز الشلوبين أن يكون المراد من كلام ابن عباس أنهم لو قالوا: نعم كجواب للملفوظ به لكان كفراً؛ لأنَّ الأصل تطابق الجواب والسؤال لفظاً[4]، قال ابن هشام: "وفيه نظر؛ لأنَّ التكفير لا يكون بالاحتمال"[5].

وهو معنى كلام أبي حيان الذي نقله عنه البغدادي من قوله إنَّه "لا يمتنع أن يقولوا (نعم) لا على الجواب، ولكن على التصديق؛ لأنَّ الاستفهام في (ألست بربكم) تقرير، والتقرير خبر موجب، فإذا كان التقرير خبراً معناه الإيجاب جاز أن يأتي بـ(نعم)" [6].

وقد وقع في كلام سيبويه مجيء (نعم) لتصديق الخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي، قال سيبويه في مناظرةٍ جرت بينه وبين بعض النحويين: "وإن زعم زاعم أنَّه يقول: مررت برجل مخالط بدنه داء، ففرق بينه وبين المنون، قيل له: ألست تعلم أنَّ الصفة إذا كانت للأول فالتنوين وغير التنوين سواء، .... فإنَّه لا يجد بُداً من أن يقول: نعم، وإلا خالف العرب والنحويين، فإذا قال ذلك، قلت: أفَلَسْتَ تجعل هذا العمل إذا كان منوناً وكان لشيء من سبب الأول أو التبس به بمنزلته إذا كان للأول؟ فإنَّه قائل نعم "[7].

---

١. سورة الأعراف من الآية: ١٧٢.

٢. ينظر قوله في شرح الرضي على الكافية: ٤٢٦/٤، وارتشاف الضَّرب: ٢٣٦٩/٥، ومغني اللبيب: ١٣٤/١، ١١/٢، وخزانة الأدب: ٢٠٢/١١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٥٨/٦.

٣. ينظر مغني اللبيب: ١١/٢.

٤. ينظر رأيه في مغني اللبيب: ١١/٢.

٥. مغني اللبيب: ١١/٢.

٦. خزانة الأدب: ١١/ ٢٠٢.

٧. الكتاب: ١٧/٢.

فقد أجاب سيبويه عن استفهام داخل على النفي بـ(نعم)، وهو يريد الإثبات في الموضعين.

وقد اعترض ابن الطراوة على سيبويه في هذين الموضعين، وزعم أنّ استعمال سيبويه لـ(نعم) هنا لحن، وأوجب مجيء (بلى)[1].

والذي نظر إليه ابن الطراوة هو أكثر ما يوجد في كلام النحويين، والأكثر في الاستعمال، وقد ذكر ابن هشام أنّ جماعة من المتقدمين والمتأخرين ذكروا أنّه "إذا كان قبل النفي استفهام، فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد، وإن كان مراداً به التقرير فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي رعياً للفظ، [وهذا الذي نظر إليه ابنُ الطراوة]، ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب رعياً لمعناه [وهذا الذي استعمله سيبويه] "[2].

قال ابن هشام: "وعلى ذلك جرى كلام سيبويه، والمخطِّيءُ مُخطِيءٌ"[3].

فإن كان معنى الجواب تحقيق الإيجاب الذي في نفس المتكلم فإنّه لا يمتنع أن يجاب بـ(نعم) بعد الاستفهام المنفي، وذلك نحو إذا قيل لشخص يشرب الخمر: أليستِ الخمرُ حراماً؟ لم يكن القصد الاستفهام في الحقيقة؛ لأنّ تحريم الخمر معلوم معروف قال . تعالى .: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنْصَابُ وَالأَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[4]، وإنما أُريدَ تقريرُه وتوبيخه، فيكون جوابه تصديقاً دون التفات إلى لفظ النفي، ولكنّ أكثر العرب يرَون أنّ مراعاة اللفظ أولى لأنّه الظاهر المسموع، ولأجل هذا المعنى جوّزوا إيقاع (نعم) موقع (بلى) حملاً على الإقرار[5].

---

١. ينظر رأيه في مغني اللبيب: ٢/١٠، وخزانة الأدب: ١١/٢٠١، ٢٠٢، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٦/٥٨.

٢. مغني اللبيب: ٢/١٠. وما بين معقوفين [] ليس من نصّ ابن هشام، وإنما هو تعقيب مني يتطلّبه السّياق.

٣. المصدر نفسه: ٢/١٠.

٤. سورة المائدة الآية: ٩٢.

٥. ينظر أمالي السهيلي: ٤٥، ٤٦.

وقد استدلوا على استعمال (نعم) لتصديق الخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي بعطفِ قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ﴾[1] على قوله ـ تعالى ـ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[2]، وكأنّه قال: شرحنا لك صدرك، ووضعنا عنك وزرك، فتكون (نعم) في الحقيقة تصديقاً للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي وليست تقريراً لما بعد همزة الاستفهام.

كما استدلوا على ذلك بقول جحدر بن مالك الحنفي (من الوافر):

أليسَ اللَّيلُ يَجْمَعُ أُمَّ عمرٍو ... وإيّانَا فَذَاكَ بِنَا تَدَانِي

نَعَمْ، وتَرَى الهِلاَلَ كَمَا أَرَاهُ ... ويَعْلُوهَا النَّهارُ كَمَا عَلاَنِي (بيتا الشاهد)

حيث أجاب بـ(نعم) عن (أليس)، وكأنّه قال: إنّ الليل يجمع أُمّ عمرٍو وإيانا نعم؛ لأنّ الهمزة إذا دخلت على النافي كانت للتقرير، أي: حمل المخاطب على أن يقرّ بأمرٍ يعرفه، وهو في الحقيقة استفهام إنكاري، وإنكار النفي إثبات[3].

وقد أوّل قول جحدر تأويلات عِدّة:

الأول: أن تكون (نعم) في البيت جواباً لغير مذكور وهو ما قدره في نيته واعتقاده من أنّ الليل يجمع أُمّ عمرٍو وإياه فجاء الجواب بـ(نعم) وإن لم يكن الملفوظ به لزوال اللبس؛ لأنّه أجاب نفسه فعلم ما أراد.

والثاني: أن تكون جواباً لقوله: أليس الليل، وإن كان تقريراً لأنّه علم أنّه لا أحد ينكر أنّ الليل يجمعهما.

والثالث: أن تكون (نعم) جواباً لما بعده، وهو قوله: (وترى الهلال) فقدّم وأخر.

والرابع: نُسِب إلى أبي حيان، وتبعه فيه ابنُ هشام، وهو أن تكون (نعم) جواباً لقوله: (فذاك بنا تداني)، فتكون الجملة معترضة بين المتعاطفين، وليست داخلة تحت التقرير، وتقدمت على (نعم) لفظاً ومعنى[1].

---

١. سورة الشرح الآية: ٢.

٢. سورة الشرح الآية: ١.

٣. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٤/٤٢٧، وخزانة الأدب: ١١/٢٠١.

إلا أنّ بيت الشاهد قد روي:

أليمنَ اللّيلُ يَجْمَعُ أُمَّ عمْرٍو وإيّانَا فَذَاكَ بِنَا تَدَانِي
بَلَى، وتَرَى الهِلاَلَ كَمَا أَرَاهُ ويَعْلُوهَا النّهارُ كَمَا عَلاَنِي[2]

وذكر البغدادي أنّ هذه رواية البيت الثاني في كتاب (الشعر والشعراء):

أَرَى وَضَحَ الهِلاَلِ كَمَا تَرَاه .....[3]

وقد صحح المحقق عبد السلام هارون هذه المعلومة بقوله: "والحق أنّه في عيون الأخبار برواية:

تَرَى وَضَحَ النّهار كَمَا أَرَاهُ .....

والذي في الشعر والشعراء:

بَلَى وتَرَى السمآءَ كَمَا أَرَاها ويَعْلُوهَا النّهارُ كَمَا عَلاَنِي"[4].

وهذا هو الصحيح[5].

وعن وقوع حروف الجواب بعد الإيجاب والنفي قال ابن هشام: "والحاصل أنّ (بلى) لا تأتي إلاّ بعد نفي، وأنّ (لا) لا تأتي إلاّ بعد إيجاب، وأنّ (نعم) تأتي بعدهما"[6].

وقد عدّ الرضيّ استعمال (بلى) بعد الإيجاب شاذاً[1].

---

١. ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٣٠٠/٢، ومغني اللبيب: ١١/٢، وخزانة الأدب: ٢٠٥/١١.

٢. البيتان بهذه الرواية في أمالي السهيلي: ٤٦، ٤٧ (الهامش رقم: ٥)، وشرح شواهد المغني: ٤٠٨/١، وخزانة الأدب: ٢٠٦/١١، ٢٠٩، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٥٩/٦.

٣. ينظر خزانة الأدب: ٢٠٦/١١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٥٩/٦.

٤. خزانة الأدب: ٢٠٦/١١ (الهامش رقم: ١).

٥. ينظر الشعر والشعراء: ٤٣٣/١، وعيون الأخبار: ٢١٠/٢.

٦. مغني اللبيب: ١٠/٢.

إلاَّ أنَّ ابنَ هشام قد ذكر أنَّه وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنَّها يجاب بها الاستفهام المجرّد[2]، من ذلك ما جاء في صحيح البخاري في كتاب الإيمان أنَّه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه: "أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الجَنَّةِ؟" قالوا: بلى[3].

وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة: "أَيَسُرُّكَ أَنْ يَكُونُوا لَكَ فِي البِرِّ سَوَاءً؟" قال: بَلَى، قال: "فَلاَ إِذَنْ"[4]، وفيه أيضاً أنَّه قال: "أَنْتَ الَّذِي لَقِيتَنِي بِمَكَّةَ؟" فقال له المُجِيبُ: بَلَى"[5].

قال ابن هشام: "وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك؛ لأنَّه قليل فلا يتخرَّجُ عليه التنزيل"[6].

ومعنى البيتين واضح، وقيل عنهما إنَّهما أبرد ما قيل في باب القناعة من لقاء الحبيب[7].

وقريبٌ من هذا المعنى قولُ جميل بثينة (من الطويل):

أُقَلِّبُ طَرْفِي فِي السَّمَاءِ لَعَلَّهُ ... يُوَافِقُ طَرْفِي طَرْفَكُم حِينَ يَنْظُرُ[8]

وقول أبي نوّاس (من الهزج):

بِنَفْسِي مَنْ إِذَا مَا النَّأْ ... يُ عَنْ عَيْنَيَّ وَارَاهُ

---

١. ينظر شرح الرضي على الكافية: ٤/٤٢٨.

٢. ينظر مغني اللبيب: ١/١٣٤.

٣. صحيح البخاري، باب (كيف كانت يمين النبي ﷺ ؟) ص: ١٢٠٧، رقم الحديث (٦٦٤٢)، ونصه: "أفلم ترضوا أن تكونوا ثلث أهل الجنة؟ قالوا: بلى".

٤. صحيح مسلم، باب (كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة) ٣/١٢٤١، رقم الحديث (١٦٢٣)، ونصه: "أيسرك أن يكونوا إليك في البر سواء؟ قال: بلى، قال: فلا إذاً".

٥. صحيح مسلم، باب (إسلام عمرو بن عبسة)، ١/٥٦٩، رقم الحديث (٨٣٢)، ونصه: "قال نعم أنت الذي لقيتني بمكة؟ قال: فقلت: بلى".

٦. مغني اللبيب: ١/١٣٤.

٧. ينظر الشعر والشعراء: ١/٤٣٣، وخزانة الأدب: ١١/٢٠٧، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٦/٥٩.

٨. البيت له في ديوانه: ٦٣، وخزانة الأدب: ١١/٢٠٨.

كَفَاني أَنَّ جَنْحَ اللَّيْـ ـلِ يَغْشاني وَيَغْشَاهُ[1]

وبيتا الاستشهاد من قصيدة لجُحدر بن مالك الحنفي، قالها وهو في سجن الحجّاج ، ومطلعها:

تَأَوَّبَني فَبِتُّ لَها كَئيباً هُمُومٌ ما تُفَارِقُنِي حَوَانِي
هِيَ الغُوَّادُ لا عُوَّادَ قَومِي أَطَلْنَ عيادَتي في ذا المَكانِ
إِذا ما قُلْتُ قد أَجْلَينَ عَنِّي ثَنَى ريعانَهُنَّ عَلَيَّ ثانِي
أَلَيسَ اللَّيلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو وإِيَّانَا فَذَاكَ بِنَا تَدَانِي
نَعَمْ، وأَرَى الهِلالَ كَمَا أَرَاهُ ويَعْلُوهَا النَّهارُ كَمَا عَلاَنِي[2]

ومعنى: الكئيب: المنقبِّضُ[3].

ويروى: (الكبيع)[4] الباء، ومعناه من (الكبع) وهو المنع والقطع، أي: المشدُود والممنوع[5].

و(ريعانهن): أوائلهن، قال ابن منظور: "وريع كل شيء وريعانه: أوّله وأفضله"[6].

وقوله (فذاك بنا تداني) يروى: (فذاك لنا تداني)[7].

وقوله: وترى الهلال كما أراه، يروى بعكس الضمير: (وأرى الهلال كما تراه)[8].

كما يروى: وترى الهلال كما نراه[1]، (بالنون).

---

١. البيتان في ديوانه: ٤٣٢، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٥٩/٦.
٢. ينظر أمالي القالي: ٢٨١/١، ٢٨٢، وخزانة الأدب: ٢٠٨/١، ٢٠٩.
٣. ينظر لسان العرب (كئب) ١١٩/١٣.
٤. الرواية في خزانة الأدب: ٢٠٨/١١.
٥. ينظر لسان العرب (كبع) ١٤/١٣.
٦. المصدر نفسه (ريع) ٢٧٨/٦.
٧. الرواية في أمالي القالي: ٢٨٢/١.
٨. الرواية في شرح الرضي على الكافية: ٤٢٧/٤، والمغني: ١٠/٢.

وقد نسب ابنُ قُتيبة القصيدة إلى المعلوط[2] في معنى الرِّضَى بالقليل[3].

وذكر البغدادي أنَّها لجحدر بن معاوية العُكليّ[4].

وهو جحدر بن مالك (أو معاوية) الحنفيّ العُكليّ، شاعر لَسِن فاتك، كان في أيام الحجّاج بن يوسف يقطعُ الطريق وينهب الأموال، فسجنه الحجاج ثم أطلق سراحه، وكان يلقّب بـ(جُحدر اللِّصّ)، توفّي . رحمه الله . سنة (١٠٠هـ)[5].

* * *

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، والصلاة والسلام على سيِّد الكائنات، سيدنا محمدِ بنِ عبد الله، وأصحابه السادات، وأزواجه الطاهرات، ومن سار على هديهم إلى يوم أن يبعثَ الله من مات.

---

١. الرواية في ارتشاف الضَّرب: ٢٣٦٩/٥.

٢. هو المعلوط بن بدل قريع بن عوف بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم، ومعنى (المعلوط) من (عَلَطَه) بسهم عَلْطاً: إذا أصابه به.

ينظر خزانة الأدب: ٢٢٠/٣، ٢٢١.

٣. ينظر الشعر والشعراء: ٤٣٣/١.

٤. ينظر شرح أبيات مغني اللبيب: ٥٩/٦.

٥. ينظر خزانة الأدب: ٤٦٣/٧، والأعلام: ١١٣/٢.

في ختام هذا البحث الذي أرجو أن يكون قد حقّق الغرضَ المرجوّ من دراسته لا يسعني هنا إلاّ أن أُجْمِل ما توصّلتُ إليه من نتائج في النقاط الآتية:

- تعدّدت الأصول النقلية في الاستشهاد النحوي بين قراءات قرآنية، وأحاديث نبوية، وشواهد شعرية، وأمثال وأقوال مأثورة، وكان الحظُّ الأكبر في الاستشهاد للشاهد الشعري.
- أدّى اختلاف رواية الشاهد الشعري إلى اختلاف آراء النحويين، ومن ثَمّ تعدّدت وجهات النظر، واختلفت التوجيهات الإعرابية للشاهد الواحد.
- تتبُّع اختلاف رواية الشاهد الشعري يحتاج إلى تثبت وتمعُّن أقوال العلماء لإرجاعها إلى أصولها.
- من أسباب اختلاف النحويين عدمُ وصول الشاهد إلى بعضهم وغيابه عنهم في بعض المسائل برغم ما بذلوه من جهد مُضنٍ وكبير لجمع المادة اللغوية، ولكن: لا يحيط باللغة إلاّ نبي.
- عدمُ التزام بعض النحويين بشروط الاحتجاج بكلام العرب أفضى بهم إلى الاختلاف في التقعيد، فاحتجّ بعضهم بالشواهد المنتحلة، ومجهولة القائل، والمشكوك في صحتها ودقة نقلها.
- اختلاف رواية الشاهد الشعري قد يُتّخذُ دليلاً على حُكمٍ نحويٍّ آخر قائمٍ بنفسه.

تلك محاولاتي وأهدافي، فإذا كنت قد أصبتُها فذلك الفضل من الله، ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[1]، وإن كانت الثانية فإنّما هي من نفسي وأستغفر الله.

الفهارس العامة (٢) *

---

١. سورة النحل من الآية: ٥٣.

٢. * اقتصرت في كلّ هذه الفهارس على ما ورد في المتن فقط، ولم أذكر ما ورد منها في الهامش.

فتح مكة	١٢٨، ١٤٦.
القادسية	١٦٣
وقعة نهاوند	٥٦٣
يوم بدر	٦٩٢
يوم الجمل	٦١٣، ٦١٩، ٦٣٨، ٦٣٩.
يوم حُنين	١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ٣٧٠.
يوم رُستقباذ	٣٨

فهرس المصادر والمراجع

** القرآن الكريم على رواية قالون عن نافع (مصحف الجماهيرية).

١. أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، شرحه وكتب هوامشه وقدم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

٢. ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
٣. أسباب اختلاف النحاة من خلال كتاب الإنصاف لابن الأنباري، لنوري حسن حامد المسلاتي، دار الفضيلة بنغازي.
٤. أسرار العربية لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
٥. أسماء القبائل وأنسابها، لمعز الدين محمد المهدي الحسيني الشهير بالقزويني، شرح وتحقيق: كامل سلمان الجبوري، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
٦. الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، وضع حواشيه: فريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٧. الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣.
٨. الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بم حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١، ١٤١٢هـ.
٩. الأصمعيّات، مختارات أبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي، حقق نصوصها وشرحها وترجم لأعلمها ووضع فهارسها، د. عُمر فاروق الطباع، دار القلم للطباعة والنشر، بيروت.
١٠. الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٧م.
١١. إعراب الحديث النبوي، أملاه: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: عبد الإله نبهان. دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٩م.
١٢. إعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج، تحقيق ودراسة: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م.

١٣. الأعلام، لخير الدين الزركلي، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين، نافع- يوهنس، دار العلم الملايين، بيروت، ط١١، ١٩٩٥م.
١٤. الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط٢.
١٥. الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، قدم لهما وعني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.
١٦. الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق وتعليق: د. حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب القاهرة، ط٣، ٢٠٠٧م.
١٧. أمالي السُّهيليّ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، مصر ، ط ٢٠٠٢ .
١٨. الأمالي الشجرية، لضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسيني المعروف بابن الشجري.
١٩. الأمالي النحوية (أمالي القرآن الكريم) لابن الحاجب، تحقيق: هادي حسن حمودي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١، ١٩٨٥م.
٢٠. إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطيّ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
٢١. الانتصار لسيبويه على المبرد لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
٢٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن الأنباريّ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا . بيروت، طبعة ١٩٨٧ م.
٢٣. أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي، دار الفكر، بيروت.

٢٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق: هادي حسن حمّودي، دار الفكر العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م.
٢٥. أيام العرب في الإسلام، لمحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي دار الجيل بيروت ١٩٨٨م.
٢٦. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، ١٩٧٩م.
٢٧. تاريخ الأدب العربي، تأليف: الدكتور: عمر فرّوخ، دار العِلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٩٨١م.
٢٨. التبيان في إعراب القرآن، تأليف: أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، المتوفى سنة ٦١٦هـ، وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
٢٩. تذكرة النحاة، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن،مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٦م.
٣٠. تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، وبهامشه: ١. تفسير النهر الماد من البحر، لأبي حيّان نفسه، ٢. كتاب الدر اللقيط من البحر المحيط للإمام تاج الدين الحنفي النحوي تلميذ أبي حيان، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.
٣١. تفسير التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس.
٣٢. تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر أبي الفضل العسقلاني الشافعي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
٣٣. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المراديّ المصري المالكي، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن على سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م.
٣٤. جامع الدروس العروضية، للدكتور: الدوكالي محمد نصر، منشورات جامعة ناصر، الخمس، ط١، ١٩٩٧م.

٣٥. الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية، ٢٠٠٣م. د/ط. د/ت.
٣٦. جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، المطبعة الرحمانية، القاهرة.
٣٧. جمهرة أنساب العرب لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، توزيع مكتبة عباس أحمد الباز، مكة المكرمة منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.
٣٨. الجنى الداني في حروف المعاني، للمراديّ، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت . لبنان، ط٢، ١٩٨٣ م.
٣٩. حاشية الصبّان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينيّ، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
٤٠. حُجّة القراءات لعبد الرحمن بن محمد بن أبي زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.
٤١. الحماسة البصريّة، لصدر الدين علي بن الحسن البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.
٤٢. خزانة الأدب ولب لباب العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧
٤٣. الدُّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، المتوفي سنة ٨٥٢هـ. ضبطه وصححه الشيخ عبد الوارث محمد علي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط١، ١٤١٨هـ_ ١٩٩٧م.
٤٤. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٤٥. الدُّرر اللَّوامع على همع الهوامع شرح جَمع الجوامع، تأليف: أحمد بن الأمين الشنقيطي، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ، ١٩٩٩.
٤٦. ديوان أبي النجم، جمعه وشرحه وحققه: د. سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٤٧. ديوان أبي نواس، دار صادر بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٤٨. ديوان الأحوص الأنصاري جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٤٩. ديوان الحطيئة، اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
٥٠. ديوان الحماسة لأبي عُبادة البحتري، اختاره من أشعار العرب مُعارضاً به حماسة أبي تمام، وضع حواشيه: محمود رضوان دِيُّوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

٥١. ديوان الحماسة، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي، برواية أبي منصور بن أحمد بن محمد بن الخضر الجواليقي، شرحه وعلق عليه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٥٢. ديوان الخنساء، اعتنى به وشرح: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٤م.
٥٣. ديوان الراعي النميري، جمعُ وشرحُ وتحقيقُ، د. محمد نبيل طريفي، دار صادر بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
٥٤. ديوان الشّمّاخ بن ضرار الذبيانيّ، حقّقه وشرحه: صلاح الدين الهادي، دار المعارف مصر، ذخائر العرب (٤٢).
٥٥. ديوان العجاج، قدم له وحققه الدكتور: سعدي ضنّاوي، دار صادر بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
٥٦. ديوان الفرزدق، تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار صادر بيروت.

٥٧. ديوان المتنبي، تحقيق وتعليق د. عبد الوهاب عزام، دار المعارف للطباعة والنشر، سُوسة، تونس، ط١، أغسطس ١٩٩١م.
٥٨. ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري، عن نسخة الإمامين العظيمين الشيخ محمد عبده، والشيخ محمد محمود الشنقيطي مع مقابلة المشكل بنسخة المتحف البريطاني، مكتبة القدسي، القاهرة.
٥٩. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت.
٦٠. ديوان النقائض، نقائض جرير والفرزدق، لأبي عُبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، دار صادر بيروت، ط١ ،١٩٩٨م.
٦١. ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٥.
٦٢. ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، عني بتحقيقه د. عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
٦٣. ديوان تأبط شراً، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
٦٤. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، ذخائر العرب (٤٣).
٦٥. ديوان جميل بُثَينة، دار صادر، بيروت.
٦٦. ديوان حسان بن ثابت، تحقيق: د. سيد حنفي حسنين، دار المعارف، ط١، ١٩٧٤م.
٦٧. ديوان زُهير بن أبي سُلمى، دار صادر. بيروت.
٦٨. ديوان شعر ذي الرمة، غيلان بن عقبة العدوي، عُني بتصحيحه وتنقيحه كارليل هنري هيس مكارتيني، عالم الكتب.
٦٩. ديوان طرفة بن العبد، تقديم وشرح: عبد القادر محمد مايُو، مراجعة: أحمد عبد الله فرهود، دار القلم العربي، ط١، ١٩٩٩م.
٧٠. ديوان عَبيد بن الأبرص، دار صادر بيروت، ١٩٩٨م.
٧١. ديوان عُمر بن أبي ربيعة، تقديم وترتيب وشرح: قدري مايو، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٧م.

٧٢. ديوان عنترة، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولدي، دراسة علمية محققة على ست نُسخ محفوظة، دار الكتب، ط١، ١٩٧٠م، ط٢، ١٩٨٣م، ط٣، ١٩٩٦م.
٧٣. ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق د. ناصر الدين الأسد، دار صادر بيروت.
٧٤. ديوان كُثيِّر عزة، شرحه: عدنان زكي درويش، دار صادر بيروت، ط١، ١٩٩٤م.
٧٥. ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق: د. سامي مكي العاني، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٩٧م.
٧٦. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، شرحه وضبط نصوصه وقدّم له: د. عمر فاروق الطّباع، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
٧٧. ديوان ليلى الأخيلية، تحقيق وشرح الدكتور: واضح الصمد، دار صادر بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٧٨. ديوان مجنون ليلى، قدم له وشرحه، مجيد طراد، عالم الكتب، ط١، ١٩٩٦م.
٧٩. ديوان مهلهل ربيعة، إعداد وتقديم: طلال حرب، دار صادر بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
٨٠. رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط٣، ٢٠٠٢م.
٨١. سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة عامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
٨٢. سمط اللآلئ المحتوى على اللآلئ في شرح أمالي القالي لأبي عُبيد البكري الأوبني، ومضاف إليه ذيل اللآلئ في شرح أمالي القالي، نسخة مصححة ومنقحة بمعرفة عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٣م.

٨٣. السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي، لأبي بكر بن الحسين بن علي البيهقي، مؤلف الجوهر النقي: علاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني، مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، ط١، ١٣٤٤هـ.
٨٤. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله بن محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مجموعة محققين بإشراف شُعَيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة.
٨٥. السيرة النبوية لابن هشام، أبي محمد عبد المالك بم هشام المعافري، تحقيق: وليد محمد بن سلامة، وخالد بن محمد بن عثمان، مكتبة الصفا، ط١، ٢٠٠١م.
٨٦. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لشهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد الحنبلي، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار القلم، بيروت.
٨٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٩٨٠م.
٨٨. شرح أبيات المفصل للإمام فخر الدين الخوارزمي، دراسة وتحقيق: محمد نور رمضان يوسف، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس . الجماهيرية العظمى، ط١، ١٩٩٩م.
٨٩. شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن المرزبان السيرافي، تحقيق: محمد الرّيح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
٩٠. شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقّاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٧٣م.
٩١. شرح أشعار الهذليين، صنعة: أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، ضبطه وصححه: خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.

٩٢. شرح الأبيات المشكلة الإعراب المُسمّى (إيضاح الشعر)، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار العلوم والثقافة، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
٩٣. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي.
٩٤. شرح التّسهيل لابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٩٩٠م.
٩٥. شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النحو، لخالد الأزهريّ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.
٩٦. شرح الدماميني على مُغني اللبيب، لمحمّد بن أبي بكر الدماميني، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، الناشر: مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.
٩٧. شرح الرّضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
٩٨. شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد، حققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ١٩٩٨م.
٩٩. شرح القصائد السّبع الطّوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق وتعليق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٥.
١٠٠. شرح القصائد العشر، شرح الإمام يحيى بن الخطيب التبريزي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشّعّار، مؤسسة المعارف، بيروت، ٢٠٠٦م.
١٠١. شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

١٠٢. شرح المعلقات السبع للقاضي أبي عبد الله الحسين بن أحمد الزوزنيّ، مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.
١٠٣. شرح المفصّل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتخمير، للخوارزميّ، تحقيق: عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

١٠٤. شرح المفصّل لموفّق الدين يعيش بن علي بن يعيش، توزيع مكتبة المتنبي، القاهرة.
١٠٥. شرح المِكْوَديّ على الألفيّة في عِلمَي الصّرف والنّحو، لجمال الدين محمد مالك الطّائيّ، وبهامشه حاشية الشيخ أحمد عبد الفتاح الملّويّ الأزهريّ، طبعة منقحة ومصححة ومضبوطة بإشراف: محمد بديس، دار المعرفة، ط١، ١٩٩٨م.
١٠٦. شرح جمل الزجاجي لابن هشام، دراسة وتحقيق: د. علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٩٨٦م.
١٠٧. شرح جُمل الزجّاجيّ، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خَروف الأشبيليّ، تحقيق ودراسة: د. سلوى محمد عمر عرب، مكة المكرمة، جامعة أم القرى ١٤١٩ هـ .
١٠٨. شرح جُمل الزجّاجيّ، الشرح الكبير لابن عصفور الإشبيليّ، تحقيق وضبط: د. أنيس بديوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
١٠٩. شرح ديوان الأعشى، تحقيق لجنة الدراسات في دار الكتاب اللبناني بإشراف كامل سليمان، دار الكتاب اللبناني، ط١.
١١٠. شرح ديوان الحماسة لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقيّ، نشره: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
١١١. شرح شافية ابن الحاجب، تأليف رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النّحويّ، مع شرح شواهده لعبد القادر البغداديّ، تحقيق: محمد نور، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ١٩٧٥م.

١١٢. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاريّ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق وشرح شذور الذهب، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير.

١١٣. شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، لابن بري، تقديم وتحقيق: عيد مصطفى درويش، ومراجعة د: محمد مهدي علام، جمهورية مصر العربية، مجمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمعجمات، وإحياء التراث، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٥م.

١١٤. شرح شواهد المغني، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ذيل بتصحيحات وتعليقات العلامة الشيخ محمد محمود ابن التلاميذ التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

١١٥. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لجمال الدين بن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، طبع في مطبعة العاني ببغداد، المكتبة الوطنية، بغداد، ١٩٧٨م.

١١٦. شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد.

١١٧. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (الجزء الثالث)، تحقيق: رمضان عبد التواب، ومحمود علي مكي، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.

١١٨. شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي (الجزء الرابع)، تحقيق: محمد هاشم عبد الدائم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، د/ط، ١٩٩٨م.

١١٩. شُروح سقط الزّند، تحقيق الأساتذة: مصطفى السّقّا، وعبد الرحيم محمود، وعبد السلام هارون، وإبراهيم الأبياري، وحامد عبد المجيد، إشراف د. طه حسين، ط٣، ١٩٤٥م.

١٢٠. الشعر والشعراء، لابن قتيبة، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣.
١٢١. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأبي الحسين بن فارس بن زكريا الرازي اللغوي، حققه وضبط نصوصه وقدم له: د. عمر فاروق الطبّع، مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
١٢٢. الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٨٧م.
١٢٣. صحيح البُخاري، لأبي عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة البخاري الجعفي، ضبط النص: محمود محمد محمود حسن نصّار، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٢م.
١٢٤. صحيح مُسلم، لمسلم بن الحجّاج أبو الحسين القشيريّ النيسابوريّ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٢٥. ضرائر الشعر، تأليف أبي الحسن علي ابن مؤمن بن محمد الحضرميّ الإشبيليّ، المعروف بابن عصفور، وضع حواشيه: خليل عمران المنصور، منشورات مُحمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩.
١٢٦. الضّرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، للسيد محمود شكري الألوسي، شرحه: محمد بهجة الأثري البغدادي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
١٢٧. طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه، أبو جعفر محمود محمد شاكر، الناشر: دار المدني، بجدة.
١٢٨. العقد الثمين في تراجم النحويين، للحافظ شمس الدين محمد أحمد بن عثمان الذّهبيّ، تحقيق وإعداد: د. يحي مراد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٤م.
١٢٩. العقد الفريد، لأحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، إعداد جماعة من الأساتذة بإشراف الناشر، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.

١٣٠. العُمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، لأبي الحسن بن رشيق القيراونيّ الأزديّ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٨١م.

١٣١. غاية النهاية في طبقات القُرّاء، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، عني بنشره: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية بيروت، ط٣، ١٩٨٢م.

١٣٢. فوات الوفيات، لمحمّد بن شكر الكتبي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧٤م.

١٣٣. في أدلة النّحو، لعفاف حسنين، كلية البنات، جامعة عين شمس، ط١، ١٩٧٧م.

١٣٤. فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لمحمد بن الطيب الفاسيّ، وفي أعلاه الاقتراح في أصول النحو وجدله، لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمود يوسف فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط١، ٢٠٠٠م.

١٣٥. الكامل في التّاريخ للإمام العلامة عمدة المؤرخين، أبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانيّ المعروف بابن الأثير الجزريّ الملقّب بعز الدين. المتوفي سنة ٦٣٠هـ. تحقيق: خيري سعيد، المكتبة التوفيقية.

١٣٦. الكامل في اللُّغة والأدب، لأبي العباس المبرّد، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

١٣٧. كتاب أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجانيّ، تحقيق: هـ. ريتر، دار الكتاب للتراث العربي.

١٣٨. كتاب الأزهيّة في علم الحروف، لعلي بن محمد النحويّ الهرويّ، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مَجمع اللُّغة العربيّة بدمشق، ط٢، ١٩٨١م.

١٣٩. كتاب الأمالي، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغداديّ، ويليه (الذيل والنوادر) للمؤلّف، وكتاب (التنبيه) لأبي عُبيد البكريّ، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٤٠. كتاب المُتَبَع في شرح اللُّمع، لأبي البقاء العُكبريّ، دراسة وتحقيق الدكتور: عبد الحميد حمد محمد محمود الزويّ، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٤م.
١٤١. كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قُتيبة الدينوريّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
١٤٢. كتاب المُقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٢م.
١٤٣. كتاب النَّوادر في اللُّغة، لأبي زيد الأنصاري، تلخيص ودراسة: د. محمد عبد القادر أحمد، منشورات جامعة الفاتح، ط١، مطابع الثورة العربية.
١٤٤. كتاب جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكريّ، حقّقه وعلّق حواشيه ووضع فهارسه: محمد أبو الفضل إبراهيم عبد المجيد قطامش، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.
١٤٥. كتاب جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، حققه وقدّم له الدكتور: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
١٤٦. كتاب دلائل الإعجاز، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر، محمود محمد شاكر، الناشر مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط٣، ١٩٩٢م.
١٤٧. الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
١٤٨. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزّمخشريّ، دار الكتاب العربي.

١٤٩. كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفنون، للعلاّمة المولى مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الحنفي الشهير بالمُلا كاتب الجلبي والمعروف بحاجّي خليفة، ١٠١٧هـ _ ١٠٦٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
١٥٠. لسان العرب لابن منظور، طبعة مراجعة ومصححة بمعرفة نخبة من السادة الأساتذة المتخصصين، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٣م.
١٥١. اللُّمع في العربيّة، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٩٨٥م.
١٥٢. المُؤتلِف والمُختلِف في أسماء الشُّعراء كُناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض أشعارهم للإمام أبي القاسم الحسن بن بشر الآمديّ، صححه وعلّق عليه د. ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت ط١، ١٩٩١م.
١٥٣. مَجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني، قدم له وعلق عليه: نعيم حسن زرزور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١٥٤. مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.
١٥٥. المُحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء كتب السنة، ١٩٩٩م.
١٥٦. المُحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للقاضي أبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م.

١٥٧. المُزهر في علوم اللُّغة وأنواعها، لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي، ضبطه وصححه ووضع حواشيه: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
١٥٨. المسائل البصريّات، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق ودراسة: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ط١، ١٩٨٥م.
١٥٩. المسائل المُشكِلة المعروفة بالبغداديّات، لأبي علي الفارسيّ، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السّنكاويّ، مطبعة العاني، بغداد.
١٦٠. مسالك النحاة في وجوه الرّوايات. عرض ودراسة لشروح أبيات الكتاب، للدكتور: محمد خليفة الدنّاع، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٦م.
١٦١. المُستقصَى في أمثال العرب، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشريّ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧.
١٦٢. مُسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرّسالة، ط٢، ١٩٩٩م.
١٦٣. معاني القرآن، لأبي زكرياء يحي بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور.
١٦٤. مُعجم الأدباء، أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تصنيف أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الروميّ الحمويّ المتوفى سنة ٦٢٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت _ لبنان، ط١ ، ١٤١١هـ _ ١٩٩١م.
١٦٥. مُعجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، دار صادر، بيروت.
١٦٦. مُعجم الشُّعراء من العصر الجاهلي حتى نهاية العصر الأمويّ، معجم ببلوغرافي يُعرِّف بالشعراء ومصادر دراستهم، للدكتور: عفيف عبد الرحمن، دار المناهل، ط١، بيروت، ١٩٩٦م.

١٦٧. المُعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب أبي القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل ط٢، ١٩٨٣م.
١٦٨. مُعجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، حققه وقدم له ووضع فهارسه: د. جمال طلبة، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
١٦٩. مُغني اللَّبيب عن كُتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد مُحيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير.
١٧٠. المفصّل في صنعة الإعراب، تأليف أبي القاسم محمد بن عمر الزمخشريّ، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين أبي فراس النعساني الحلبي، قدم له وبوبه الدكتور: علي بو ملحم، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
١٧١. المُفضليّات: اختيار محمد بن يعلي بن عامر الضّبّي، تحقيق: د. قُصي الحسين، منشورات دار مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
١٧٢. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)، تأليف بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العينيّ، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
١٧٣. المُقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، تحقيق: حسن حمد، مراجعة: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
١٧٤. المقرّب ومعه مَثَلُ المقرب، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الحضرمي الإشبيلي، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
١٧٥. المُوشّح مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر للمَرزُبانيّ، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، القاهرة.

١٧٦. الموطأ، لإمام الأئمة وعالم المدينة مالك بن أنس، بشرح: محمد فؤاد عبد الباقي، أشرف على هذه الطبعة د. مصطفى محمد الذهبي، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٥م.
١٧٧. النُّكَت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري، ضبط نصه: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١: ٢٠٠٥م.
١٧٨. هديّة العارفين، أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين من كشف الظُّنون، مؤلفه: إسماعيل باشا البغداديّ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. ١٤١٤هـ – ١٩٩٢م.
١٧٩. هَمع الهوامع في شرح جَمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، شرح وتحقيق: د.عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، ٢٠٠١م.
١٨٠. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلّكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٣
الشكر والتقدير	٤
المقدمة	٥
الفصل الأول: الرّواية ومتعلّقاتها	١٠
المبحث الأول: أدلّة النحو وأصول الاستشهاد	١١
المبحث الثاني: الحدود المكانية والزمانية للاستشهاد النحوي	١٨
المبحث الثالث: أحوال الرّواة وشروط الرّاوي	٢٥
الفصل الثاني: الجملة الاسمية ونواسخها مع دراسة بعض المفردات	٢٧
المبحث الأول: دراسة بعض المفردات	٢٨
توكيد النكرة توكيداً معنوياً	٢٨
(مَنْ) النكرة الموصوفة	٣٥
عودُ الضمير على متأخر أو الإضمار قبل الذِّكر	٤٦
دخول (أل) التعريف على العلم	٥٣
العلم المنقول	٥٨
ترخيم العلم في غير النداء	٦٨
استعمال (أولاء) لغير العقلاء	٧٤
إجراء (الذين) مُجرى جمع المذكر السالم	٧٨
حذف النون من الاسم الموصول (الذين)	٨٢
الجمع بين موصولَين على سبيل التكرار اللّفظي	٩١

(أي) الموصولة معربة دائماً أو مبنية أحياناً	٩٦
زيادة (مَنْ)	١٠٢
(ذو): إعرابها وبناؤها	١٠٨
ترك صرف ما ينصرف	١١٤
المبحث الثاني: المبتدأ والخبر	١٣٠
حذف الضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر	١٣٠
الإخبار عن النكرة بمعرفة	١٤١
الإخبار بنكرة عن نكرة	١٥٤
الإخبار باسم المعنى عن اسم العين	١٥٩
زيادة الفاء في خبر المبتدأ	١٦٤
زيادة الباء في خبر المبتدأ	١٧٤
زيادة اللام	١٨١
المبحث الثالث: الأفعال الناسخة والمشبّهات بـ (ليس)	١٩٩
استكان ضمير الشأن في باب كان وأخواتها	١٩٩
مجيءُ خبر كاد اسماً	٢٠٤
إعمال (لا) المشبهة بـ(ليس) في المعرفة	٢١٣
إعمال (ما) الحجازيّة مع تقدُّم خبرها على اسمها	٢٢٠
إعمال (ما) مع انتقاض نفيها بـ(إلا)	٢٣٠
المبحث الرابع: الحروفُ النّاسخة	٢٣٦
العطف على اسم (إنَّ) بالرفع قبل استكمال الخبر	٢٣٦
حذف اسم (إنَّ) وهو ضمير الشأن	٢٤٢
تقديم معمول خبر (إنَّ) على اسمها	٢٤٩
إعمال (كأنْ) المخففة من الثقيلة	٢٥٣
نصب (كأنَّ) للجزءين	٢٨٢
حذف اسم (لكنّ) الناسخة	٢٨٩

إعمال (أنْ) المخففة النصب في الضمير	٢٩٥
وقوع (أنْ) المخففة بعد الخوف بمعنى العلم واليقين	٣٠٥
الفصل الثالث: الجملة الفعلية	٣١٤
المبحث الأول: الفعل وعوامله	٣١٥
حذف (لا) النافية من الفعل المضارع المنفي بها	٣١٥
إعمال (أن) المصدرية الناصبة مضمرةً من غير بدل	٣٢٣
عمل (كي): النصب أم الجر؟	٣٣١
نصبُ الفعل بعد فاء السببيّة دون أن يسبق بنفي أو شبهه	٣٣٥
إعمال حرف الجزم محذوفاً	٣٤٤
جزم الفعل المعتل مع بقاء حرف العلة	٣٥٤
المجازاة بـ(إذ ما)	٣٦٧
حذف (فاء) الجزاء	٣٧٤
الجزم بـ(إذا)	٣٨١
(مهما): هل تأتي للظرفية؟	٣٩٢
(ما) الكافّة	٣٩٥
المبحث الثاني: (الفاعل واسم الفاعل)	٤٠٤
نصب الفاعل والمفعول معاً	٤٠٤
إعمال اسم الفاعل مُصغّراً	٤٠٨
دخول نون الوقاية على الاسم	٤١٢
المبحث الثالث: متعلقات الفعل: المفاعيل والحال والتمييز	٤١٦
رفع المصدر المنصوب بعد حذف عامله	٤١٦
إضافة (حيث) إلى المفرد	٤٢٦
بناء الأسماء والظروف المُبهمة وإعرابُها	٤٣٠
تنوين الغايات اضطراراً	٤٤٧
مجيء الحال معرفةً	٤٥٣

تنكير صاحب الحال	٤٥٨
تقديم التمييز على عامله المُتصرِّف	٤٦٣
نصب تمييز المائة	٤٧٠
مجيءُ التمييز معرفةً	٤٧٥
المبحث الرابع: نون التوكيد	٤٧٨
حذف نون التوكيد الخفيفة	٤٧٨
توكيد اسم الفاعل بنون التوكيد	٤٨٧
توكيد شرط (إمّا) بالنون	٤٩٣
الفصل الرابع: حروف الجر والإضافة والأساليب النحويّة	٥٠٣
المبحث الأول : حروف الجر	٥٠٤
حذف حرف الجر وبقاء عمله	٥٠٤
حذف حرف الجر شذوذا	٥٠٨
زيادة الباء	٥١٥
القول على (رُبَّ) اسم أم حرف	٥٢٤
واو (رُبَّ) هل هي التي تعمل الجرّ ؟	٥٣٠
اتصال (رُبَّ) بتاء التأنيث	٥٣٨
الجرّ على الجوار	٥٤٥
المبحث الثاني: الإضافة	٥٥٤
اكتساب المضاف التأنيث من المضاف إليه	٥٥٤
حذف نون المثنى وجمع المذكر السالم لغير إضافة	٥٦٤
المبحث الثالث : الأساليب النحويّة	٥٧٢
دلالة (وا) على التعجُّب	٥٧٢
تقديم (مِنْ) على أفعل التفضيل	٥٧٦
عطف البيان	٥٨٠
العطف على الضمير المرفوع المتّصل من غير توكيد	٥٨٧

العطف على التوهُّم، أو: العطف على المعنى	٥٩٣
العطف على الموضع	٦٠٧
العطف على معمولَي عاملين	٦١٤
اتصال (ثُمَّ) بتاء التأنيث	٦٢٠
تنوين المنادى العَلَم للضرورة	٦٢٤
المنصوب على الاختصاص	٦٣٥
النَّصب على المدح والذَّم والترحّم	٦٤٠
وقوع الجملة الاسمية بعد (إذا) الشرطية	٦٤٨
(حاشا) الاستثنائية: هل هي اسم أم فعل أم ذات وجهين ؟	٦٥٧
وقوع الضمير المتصل بعد (إلا)	٦٦٤
النصب على الاستثناء المفرَّغ	٦٦٧
زيادة (أن) بعد القسم	٦٧٢
تلقي القسم بلام (كي)	٦٨١
حذف ألف (ما) الاستفهامية	٦٨٨
الإجابة عن الاستفهام المنفي بـ(نعم) مكان (بلى)	٦٩٣
الخاتمة	٧٠١
الفهارس العامّة	٧٠٢
فهرس الآيات القرآنية	٧٠٣
فهرس الحديث النبوي والأثر	٧١٦
فهرس الأمثال والأقوال المأثورة	٧١٨
فهرس الأشعار الشّواهد	٧١٩
فهرس الأشعار غير الشّواهد	٧٢٧
فهرس أنصاف وأجزاء الأبيات	٧٤٠
فهرس الأرجاز الشّواهد	٧٤١
فهرس الأرجاز غير الشّواهد	٧٤٣

فهرس أبيات ألفية ابن مالك	٧٤٧
فهرس أبيات الكافية الشافية	٧٥٠
فهرس أبيات بهاء الدين بن النّحاس	٧٥٢
فهرس أبيات المُراديّ	٧٥٣
فهرس الأعلام	٧٥٤
فهرس القبائل والأماكن	٧٧٦
فهرس أيّام العرب	٧٨١
فهرس المصادر والمراجع	٧٨٢
فهرس المحتويات	٨٠١